

أزمة احتلال العراق للحوث

المحددات - التفاعلات - النتائج

دكتور

محمود وهيب السيد

١٩٩٥

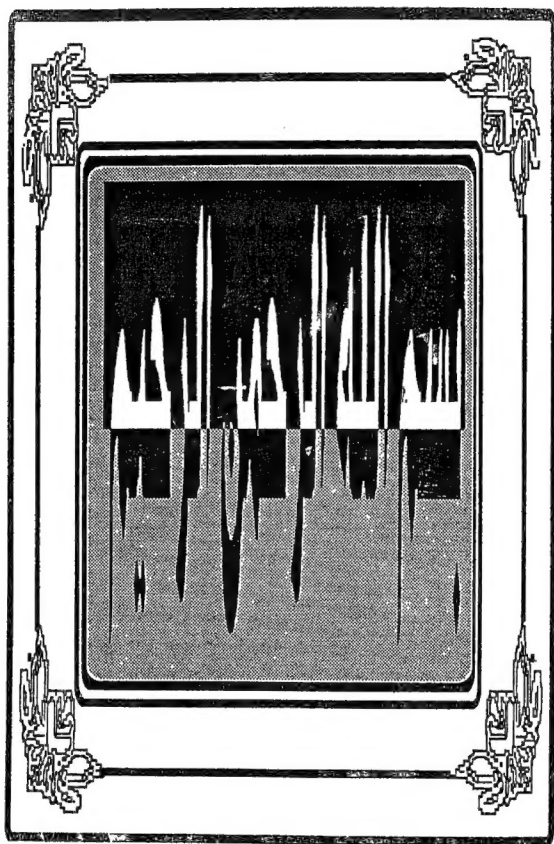
الناشر
دار النهضة العربية



أزمة إحتلال العراق للكويت المحددات - التداعيات - النتائج

دكتور

محمود وميب السيد



أهداء

إلى روح والدي الطاهرة...

أسكنه الله فسيح جناته

إلى والدي الفاضلة...

بصبرها وتشجيعها إلى...

أطال الله عمرها

أهدي هذا البحث

الباحث

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

«قَالُوا سُبْحَانَكَ يَا عِلْمُ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ»

صدق الله العظيم

يسجد الباحث لله شاكرًا على نعمه التي أنعمها عليه بمدحه العزيمة والصبر لانضمام هذا البحث - ويطلب له أن يتقدم بالشكر والإمتنان للأستاذ الدكتور / **د. شفيق بسيوني** رئيس قسم القانون و العلوم السياسية بالكلية على تفضلها الكريم بالوافقة على الإشراف والتوجيه والإرشاد لهذا البحث الذي كان له الفضل الأكبر في إظهاره بهذا الشكل الذي نال أن يحظى بالقبول وعلى رئاستها للجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة.

ويحوجه بعظيم الشكر وفائق الإمتنان لـ **الأستاذ الأستاذ الدكتور السيد علي** - استاذ العلوم السياسية - جامعة حلوان على تفضله الكريم بالقبول بالمشاركة في لجنة الحكم والمناقشة لهذا البحث رغم إهتمامات سيادته العديدة التي لا تدع له وقتًا لغيرها .

كما يشرف الباحث بأن يتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير للأستاذ الدكتور **علي صادق** على قبوله الكريم المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة بالرغم من كثرة مشاغله وضيق وقته.

كما يسعد الباحث أيضا أن يتقدم بعظيم شكره وتقديره وإعترازه للأستاذ الفاضل الدكتور / **جمال علي زهران** الشرف وعضو لجنة المناقشة الذي كان لي خير عون.

ويتقدم الباحث بالشكر لكل من عاونه في إنصاف هذا البحث ، ويخص بالشكر السادة الزملاء والباحثين بالكلية والعاملين بمكتبات كلية التجارة - جامعة قناة السويس ، وكلية التجارة - الإسكندرية وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، ومكتبة الأهرام

المقهرس

8 : 1	المقدمة
73 : 9	الفصل التمهيدي : إدارة الأزمة السياسية
10	المبحث الأول : مفهوم وأهمية وتعريفات الأزمة السياسية
32	المبحث الثاني: الأزمة السياسية كإطار تحليلي
50	المبحث الثالث: كيفية تطبيق مفهوم إدارة الأزمة على أزمة الخليج
178 : 74	الجزء الأول : أزمة الخليج والقوى العربية والمحلية
75	المبحث الأول : الطبيعة الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي
96	المبحث الثاني: مصر وسوريا وأزمة الخليج العربية
131	المبحث الثالث: السياسة الأردنية وأزمة الخليج
151	المبحث الرابع : السعودية ودول الخليج العربي وأزمة الخليج
241 : 179	الفصل الثاني : أزمة الخليج العربية ودول الجوار الجغرافيس
182	المبحث الأول : تركيا وأزمة الخليج العربية الثانية
198	المبحث الثاني: إيران وأزمة الخليج العربية الثانية
220	المبحث الثالث: طرفا القضية الفلسطينية وأزمة الخليج
335 : 242	الفصل الثالث : أزمة الخليج العربية ودول المجموعة الأوروبية
245	المبحث الأول : موقع أزمة الخليج من الجماعة الأوروبية
267	المبحث الثاني: ابعاد و تفاعلات الجماعة الأوروبية و الأزمة
325	المبحث الثالث: التوجهات العامة التي حكمت تفاعل دول الجماعة الأوروبية

446 : 337

الفصل الرابع : أزمة الخليج و القوات العظمتان

338

المبحث الأول : أزمة الخليج و ما كان يعرف باللائحاد السوفيتي

369

المبحث الثاني : الولايات المتحدة و منطقة الخليج العربي قبل الأزمة

401

المبحث الثالث : أزمة الخليج و الولايات المتحدة الأمريكية

458 : 447

خاتمة البحث : النتائج والتوصيات

447

- أولاً : النتائج -

457

ثانياً : التوصيات

المراجع

أهلا : موضوع البحث :

إذا كان إجتياح القوات العراقية للعراق في الثاني من أغسطس وإحتلالها وإدماء العراق بأحقيتها لهذا الإقليم الغنى بثرواته البترولية وموقعه الساحلى الفريد، قد فجر أزمة محليه وعالميه خطيره ، دفعت المنطقه والعالم الكثير من أجل حلها ، إلا أن الاهميه الكبرى لهذه الأزمة تنبع من حدوثها فى ظل أوضاع محليه وعالميه كان لها الفضل والاثر المباشر فى ظهورها وأيضاً فى تطورها وحلها وفق الصوره التى إنتهت إليها . فقد حدثت هذه الأزمة فى ظل أوضاع عربييه تميزت بقدر كبير من التفاهم والتعاون بين الحكومات ، حيث أنشئت مجالس التعاون العربيه التى كان من المأمول أن تصبح بداية الطريق إلى التعاون الأهم والأشمل بين جميع الدول العربيه ، كما إعميدت العلاقات الدبلوماسيه بين معظم الحكومات العربيه وجمهوريه مصر العربيه التى كانت قد قطعت بسبب توقيع الأخيره على معاهده كامب ديفيد ، ووافق مجلس جامعة الدول العربيه على صودتها لمباشرة عملها بالمقر الدائم لها بالقاهره . كما تصاعدت انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الأراضى الفلسطينيه المحتله بنجاح كبير لتعلن أن القضية الفلسطينيه لم يغلق ملفها بعد . وقد تزامن ذلك مع ظهور منظمة التحرير الفلسطينيه - لأول مره - بمظهر الداعى للسلام بإعلان عن قيام دولة فلسطين رسمياً وإعلان عن حدودها وأيضاً الموافقه على إقامة سلام دائم مع دولة إسرائيل ، وإتفاق معظم الحكومات العربيه على معالجه لمشاكلهم الخارجيه وفق منظور يكاد يكون متفق عليه .

وفى غضون نفس هذه الفتره أعلنت بعض الحكومات العربيه عن عزمها على تطبيق نظام الحكم الديمقراطى فيها ، بل والبده الفعلى فى السير فى هذا الإتجاه كالمملكه الأردنيه الهاشميه وجمهوريه الجزائر ، إلا أن أغلب الحكومات العربيه ظلت على ماهى عليه حيث إستمر الحكم العسكرية فى بعضها أو سيطرة رموز المذب الواحد على مقاليد الحكم فى البعض الآخر ، أو إستمرار الحكم الملكى المطلق فى البعض الآخر كدول شبه الجزيره العربيه مثلاً . وإن بدأت بعض مظاهر الشورى تعلن من الأخذ بها هناك .

وقد أصبحت هذه المرحله التى تمر بها الإنسانيه الآن بمثابة محطه يعاد فيها تكوين محاور القوى والتحالفات وفق مفاهيم ونظريات قدر لها أن توضع فى بوتقة الإختبار للوصول إلى أفضل الأسس وقواعد العلاقات والقوانين التى تحكم التحرك الدولى بين الدول وأيضاً بين المنظمات العالميه للحقبة الزمنية القادمه . وقد تجلى ذلك عند تصدى القوى العالميه لأزمة الخليج الثانيه من محاوله الإعتماد على مبدأ

الشرعية الدولية والقانونية كذاه لتغطية تصرفاتها من خلال هيئة الأمم المتحدة التي شجعت همتها وأصدرت العديد من القرارات الملزمة ، فهل سيكون الإلتجاء للشرعية فى سبيل حل المشاكل الدولية المستقبلية هو الأسلوب المميز للتصدى لها ؟ وهل هذا أيضا هو السبب الذى دفع العديد من القوى المحلية إلى محاولة التدخل بئى صوره فى أشكال المل حتى تستطيع كل منها الحصول على دور بالفريضة السياسيه التى هى فى سبيلها الى إعادة التكوين أو حتى مجرد إثبات التواجد أو الفوز بالغنائم المرتقبه أوحى دفع المضار .

ولقد تزامنت هذه الأزمه مع وضع سياسى فريد للولايات المتحدة الأمريكيه لم تمر به من قبل منذ إنتهاء الحرب العالميه الثانيه تمثل فى الحقائق التاليه :-

1- إنتهاء التهديد الشيوعى الموجه من الشرق وإنفراط عقد المعسكر الشرقى وتحلل حلف وارسو كنتتيجه منطقيه لبيروسترويك وجلاسنوست جورباتشوف .

2- قرب الإعلان عن أوروبا الموحده عام 1992 ، وترقب قيام كيان سياسى إقتصادى له ثقله المهدد للزعامة الأمريكيه المطلقه .

3- ظهور عملاقين إقتصاديين يهددان الهيمنه الإقتصاديه العالميه للدولار الأمريكى وهما ألمانيا الموحده واليابان .

4- تراكم معدلات العجز المزمن فى ميزان المدفوعات الأمريكيه .

هذه العيشتيات الأربع دفعت بصانع القرار الأمريكى إلى محاولة البحث عن دور يعيد الوضع إلى ماكان عليه من قبل أزمة الخليج الثانيه ، حيث إتسم رد الفعل الأمريكى إزاء هذه الأزمه بالتعنت والإنفعال الزائدين حتى تثبت لكافه أنها مازالت اليد العليا القادره على إدارة مجريات الأمور . وهى بموقفها هذا تجيب على عدة تساؤلات ملحه :

- هل تسمح الولايات المتحدة لدوله هربيه تتبع سياسه داخليه وخارجيه ليست على وفاق معها بالإنتصار فى حربين ؟ مما يؤثر هذا الإحتلال العراقى على موازين القوى فى المنطقه .

- لقد إرتبطت المصالح الأمريكيه بأنظمة الحكم الخليجيّه ، فهل تفضى نظرها عن الخطر العراقى المدق بتلك المنطقه ؟

- العراق الراديكالى المنتصر على إيران المتأجج عدااء لإسرائيل المتحرش بالمصالح الأمريكيه فى المنطقه - هل يقلت بغنيمته هذه دون أن يلحق درسا قاسيا يكون عبره له والآخرين ؟

- هل تغفل الولايات المتحدة إنتهاكا صريحا لسياده الدوله وهى رافعة شعار الديمقراطيه وحق الشعوب فى تقرير المصير ؟

- مما لاشك فيه أن الولايات المتحدة والغرب عموما في حاجة للبترول العربي بشروط ميسره وأسعار تحقق مصلحتها . وللحفاظ على هذا الهدف فيجب المحافظة على تفتيت الإنتاج البترولى مما يفسف من فرص الإحتكار فى تسويقه . فهل تقبل الولايات المتحدة بسيطرة العراق المحتل للكويت على قرابة ربع الإنتاج العالمى من البترول ؟

يضاف إلى ذلك أن الرئيس الأمريكى جورج بوش كان يتطلع لفترة رئاسه ثانيه .. وأيضا إلى موافقة الناخب الأمريكى على مشروع القانون الجديد الذى يريد إصداره بشأن زيادة الضرائب . لذا كان من المنطقى أن ينتهز هذه الفرصه لتمسين صورته الداخليه . يضاف إلى ذلك إنتهاز المؤسسه العسكريه الأمريكيه لهذه الفرصه لتثبيت للمجتمع الأمريكى أنه مازال لها دور بارز رغم التطورات العالميه الجديده ، على نحو يبرر إستمرار تمتعها بمزاياها السابقه وميزانيتها السنويه . وهذا الوضع ينطبق أيضا على المؤسسه العسكريه بحلف شمال الأطلسى .

كل هذه الأسباب أسبغت على الموقف الأمريكى خصوصيه شديده أثرت بصوره مباشره على تطور الأحداث فى هذه الأزمه بالصوره التى إنتهت إليها من هزيمه للقوات العراقيه على أيدي قوات التحالف الدولى تحت الزعامة الأمريكيه .

وجدير بالذكر أن هذه الأزمه قد تفجرت فى وقت تخلق فيه المعسكر الشرقى من أسواره العالميه وبدأ فى لفظ مفاهيمه ومعتقداته السابقه التى دافع عنها بإصرار مفغنيا إلى إستقطاب الدول والحكومات ، وبالتالى إلى إنقسام العالم إلى معسكرين متنازعين متضاربين . وقد نتج من لفظ هذه السياسات والمعتقدات شروع دول أوروبا الشرقيه فى إعادة ترتيب أوضاعها الداخليه ، السياسيه والإقتصاديه ، حتى تتمكن من تمقيق الإستقرار اللازم للتنميه المأموله ، مما أدى إلى ظهور تصرفات وأفعال سادت علاقات الشرق بالغرب .. لم تأخذ بعد طابع التحديد والتمييز القاطعين . بقدر ما إتسمت بالتوتر وجس النوايا للحصول على المساعدات لدول الشرق ، مع حرص كلا الطرفين على إستمرار هذا التحول وإحداث ثماره المرجوه ، وبالتالى عدم الإنصياح إلى مامن شأنه تعكير هذا الود الجديد .

وفى هذه الفتره كان من الطبيعى أن تتغلب مشكله العلاقات بين الشرق والغرب على علاقته بين الشمال والجنوب والتى كانت محل الإهتمام السابق . وقد إهتم الغرب بالضيف القادم من الشرق بإعتباره من اهل البيت الأوروبى وفيه تكمن مصلحته العاجله . فإتسمت هذه الفتره بشعور قوى لدى القوى العظمى بعدم اهميه وتأثير دول العالم الثالث وخاصه دول الشرق الأوسط ، وأيضا عدم اهميه مشاكله . فكان العدوان العراقى ، وفق هذا المفهوم ، يشكل تحديا صارخا لنظام عالمى جديد بدأ

فى التشكيل بعد انقضاء نظام الحرب الباردة ، وقد امتاز هذا النظام بان جميع العناصر الداخلة فيه لها مصلحة فى بقائه ، فهل تسمح هذه القوى للعراق بتقويض ديمائه ؟

وقد عرفت المرحلة التى تمر بها البشرية الآن طفره هائلة جعلت من العالم قرية صغيرة قادره على ان تتخذ رأيا موحدًا من أى حدث يقع فى أى من اركانه ، ولقد استهجن المجتمع الدولى الغزو العراقى للكويت الذى اعاد للآذهان ببريه النازى، فطالب بالضرب على حكام العراق بشده وانزال اشد العقوبات بها .

لقد شهد التاريخ السياسى الحديث من الصراعات وتغيير نظم الحكم بالقوة الصور العديدة وقد كانت شبه التدخل الاجنبى فى هذه الأمور ظاهره للعيان ، بل ان الامر قد ظهر فى احيان كثيرة فى صوره الإحتلال الاجنبى الكامل ، ولكن القوى السياسية العالمية وقفت - وهو فى سبيل التصدى لهذه الصراعات - موقف المنقسم على نفسها بين مؤيد ومعارض وفقاً للمصالح واهتمامات كل منها ، وذلك لان هذه الصراعات كانت تخلف ببعض الاهداف المشروعه فقد كان الإحتلال او التدخل الاجنبى يستند الى مطالب شعبيه داخليه حقيقيه او زائفه ، يبرر بها تصرفه الغير شرعى مما يؤدى الى الإلتباس الظاهر فى الموقف الذى من شأنه ان يجعل الميدان فسيحا لقلب عنصر المصلحه وغياب دور المبادئ الحاكمة للتصرفات الدوليه ، مما كان يؤدى الى ضعف وقصور رد الفعل العالمى أو حتى انقسامه واستمرار الازمه كالتدخل السوفيتى فى افغانستان مثلاً . على العكس من ذلك مثل الإحتلال العراقى للكويت اعتداءً هارخاً للجميع على اختلاف التوجهات السياسيه والعقائد السائده ، كما كان يعنى للجميع ان غياب رد الفعل المناسب سيعود بالعالم ليس فقط الى اوضاع ماقبل الحرب العالميه الثانيه ولكن ايضاً الى عصور الإستكشافات الجغرافيه الاولى وفتوحات البلدان الجديده ودبلوماسيه البوارج . لقد اخطأ النظام العراقى تقدير المستجدات الدوليه بكل ملابساتها ، وأخطأ مره اخرى لإصراره على الإحتلال فلم يكن هناك بد من العمل العسكرى حيث بدأت القوات المتحالفه بشن الهجوم الجوى على اهداف ومواقع القوات العراقيه داخل ارض الكويت والعراق بهدف اجبار القوات العراقيه على تنفيذ قرارات مجلس الامن بالكامل والبدء بالإنسحاب من الكويت وفق برنامج زمنى محدد ومقبول من القوات المتحالفه، وقد ترتب على ذلك خساره العراق لاغلب قواته المسلحه وعتاده الحربى وتدمير معظم مرافق العراق الميويه وبنيته الاساسيه وقبول وقف إطلاق النار بعد تحرير الكويت بقوات عسكريه أجنبية تحت اللواء الأمريكى.

وتبدو المشكله المحوريه لهذه الدراسه فى تعدد اطرافها سواء المجاورة أو

الإقليميه او العالميه ، وفى تداخل العلاقات فيما بين هذه الأطراف على نحو يعزز مردودات وردود افعال لها تأثيراتها الملموسه ليس فقط على الساعه الإقليميه بل - وهذا هو الاعم - وعلى الساعه العالميه ايضا .

إن هذه الدراسه لا تقتصر على دراسه ازمه الخليج بصفه مستقله اسبابها وبداياتها ولراحلها المؤثره ونهاياتها فقط ، بل تهتم بهذه الامور بقدر ما نتج عنها من إنعكاسات على القوى الإقليميه والعالميه وبقدر تأثيرها ومشاركتها فى اعاده رسم خريطه القوى والمصالح الأمنيه والعالميه . فهى دراسه تهتم بالمقام الاول بدراسه تفاعل وتعامل كل القوى مع الازمه وايضا مدى إنعكاسات الازمه عليها وطرق حلها ، ووفقا لهذا المفهوم لن يكون سيناريو الازمه واسلوب الحل هو الشغل الشاغل لهذه الدراسه إلا بقدر ما تفيد فى موضوع البحث .

ويحاول الباحث فى استهلال دراسته لقاء الضوء على المفاهيم النظرية للآزمه السياسيه : فحواها ، تعريفاتها ، أركانها ، أنواعها ، وكيفيه ادارتها والمفاهيم المختلفه المستخدمه لتحليل ادارة الآزمات السياسيه مموما وكيفيه تطبيق المنهج المقترح على ادارة الآزمه محل البحث من 'جل بيان مدى خصوصيتها من بقيه الآزمات الاخرى مما دفع الباحث الى افراد وصف الآزمه السرطانيه على هذه الآزمه وامثالها .

وايضا يحرص الباحث على تطبيق نظريات ومفاهيم الجغرافيا السياسيه فى دراسته حيث كان لواقع كلا من دوله الكويت والعراق ولتاريخهما السياسى والجغرافى الاثر الواضح فى سيناريو الآزمه وتداعياتها فقد اسبغت على الكويت إحساسها بالخوف من طمع الآخرين فيها ، كما اعطت للعراق ذرائع المطالبه بأهقيته بموقع الكويت وتبعيتها له من خلال استعراض دعاوى العراق المستمره . وايضا حتمت مفاهيم الجغرافيا السياسيه على اطراف ادارة الآزمه اتباع تكتيكات وفنون عسكريه معينه عند اضطرارهم للجوء لصوره الحل العسكري .

لقد درجت معظم الكتابات وتحليلات السياسيين على تناول الآزمه محل

اولى من قبل بين العراق وإيران تحولت الى حرب على اثر اجتياح القوات العراقية لاراضى ايران عام 1980 ، اما الثانية فهي الناتجة عن الغزو العراقي للكويت. وهنا يشور هل ما كان بين العراق وايران في ذلك التاريخ يعد ازمة بالمفهوم العلمي للمصطلح ؟ وهل يمكن ان يطلق عليها وصف (العربى) ؟ فقد كانت بين طرف عربى وهو العراق واخر فارسى وهو ايران ، كما انها تمت فى منطقته اصططلحت مفاهيم الجغرافيا السياسيه على تسميتها بمنطقة الخليج الفارسى .. لذا فإن هذه التسمية تكون قد جانبها الصواب. حتى وان علل البعض كما ان البعض يعلل هذه التسمية " أزمة الخليج العربى الثانية " بأنه كانت هناك أزمة بالمعنى العلمى للكلمة بين كل من العراق والكويت عام 1961 ، وأمكن إحترائها ومنع تداعياتها وتجنب الحرب ، ثم اثيرت بعد ذلك عام 1990 بين نفس الاطراف وانتهت كما هو معروف للكافة . الا انه يلاحظ ان منطقته الخليج (العربى/ الفارسى) يحدوها بلاد عربيه اخرى فارسيه ، لذا فإن تسميه الازمة بإسم أزمة الخليج " العربى " لا يقطع بأنها ازمة بين اقطار عربيه ، وبالتالي تمييزها عما حدث بين العراق وايران ، فكلمة العربى هنا تنسب للخليج وليست للأزمة.

أما بالنسبة لمسمى حرب الخليج فلعل تفسيره ان ماكان بين العراق وايران هو حرب استمرت ثمان سنوات (الحرب الاولى) وبالتالي فإن ماحدث عام 1990 بين كلا من الكويت والعراق هو(الحرب الثانية)^(٩) . ولكن يلاحظ ان ما حدث بين العراق والكويت لا ينطبق عليه المفهوم العلمى للحرب تماما . فقد بدأت بإدعاءات العراق ضد الكويت ودوله الإمارات المتحمده خاصه ببعض الحقوق المالىه التى رأى انها قد سلبت منه ونتج عنها تفاقم وتآزم الامر مما شكل ازمة سياسيه بالمفهوم العالمى للمصطلح^(١) . إلا ان العراق خيل له انه يمكن حسمها بعمل عسكري مفاجئ فقام بإحتلال الكويت وضمها له بالكامل . ومن هنا تطورت الأزمة من النزاع حول بعض الحقوق الى ازمة نتجت عن احتلال العراق للكويت ، فهي أزمة عربيه الاصل والتداعيات. وقد نتج عن هذا الواقع الجديد إستقدام قوات التحالف العربى والاجنبى لنجده الكويت وعوده الشرعيه والاستقلال لها . وقد ادت احداث هذا الواقع الجديد الى فشل تجنب الحرب فى حل هذه الأزمة وإنتهت بعمليات عسكريه حسمت الامور . ولعل هذا هو مادفع البعض الى ان يطلق عليها أزمة / حرب الخليج الثانية وذلك استنادا الى ان

(٩) أغلب الكتابات كانت تمت هذه التسمية

... مصطفى كامل السيد - الآثار السياسية والداخلية فى الوطن العربى للمجموعة الاولى من حرب الخليج الثانية - فى نازلى معوض (محرر) - الوطن العربى فى عالم متغير - مركز البحوث والدراسات السياسية - القاهرة 1991 - ص 39-73.

(1) أسامة الغزلى حرب - تعقيب على بحث الآثار السياسية والداخلية فى الوطن العربى - مرجع سابق - ص 85.

الازمة محل الدراسة بدأت كآزمة وانتهت بحرب . هو رأى يخلط بين المفهوم العلمى للمصطلح ذاته واحد اساليب الحل الممكن حدوثها او توقعها لحل هذه الازمة والوارده اصلا فى داخل تعريف المصطلح والمفهوم العلمى للكلمة " الازمة " . ولكن لا يخفى على احد ان ماحدث عام 1980 بين العراق وايران لم يكن آزمة بل كان اجتياح مفاجىء من القوات العراقية الى اراضى ايران بهدف تحقيق بعض المكاسب وترتيب اوضاع سياسيه واقليميه جديده مستغله واقع فريد تمر به الثورة الإيرانية وهى مازالت فى مهدها ، وقد حدث قبل ذلك بأيام قليله بعض المناوشات من أجل ايجاد مبرر مفتعل لهذا الاجتياح العسكرى المفاجىء .

لذلك يرى الباحث ان الركن الاساسى والفاعل فى هذا الامر هو ماحدث بين العراق والكويت وهو بكل المعايير آزمة انتهت بحرب تولد عنها آزمة اخرى . وهى تتحد من حيث الاطراف والعناصر وبعض الاسباب مع ماحدث بين العراق والكويت عام 1961 ، وترتب عليه اعتراف بسياده الكويت من قبل العراق واستقلاله . لذلك يفضل الباحث ان تسمى الازمة موضوع الدراسة (آزمة الخليج العربيه الثانيه) وذلك منعا لئلا لبث قد يتبادر لذهن القارئ وايضا محاوله للوصول الى التحليل الدقيق لموضوعها واطرافها وتمييزاً عن موضوع البعث هو الازمة بين (العراق والكويت) واسلوب حلها (الذى اخذ الطابع الدولى فى بعض صوره) . فهى آزمة عربيه خالصه من حيث الاطراف والموضوع والاسباب والمكان ولكن حلت بأسلوب مختلط عربى / دولى . أو قد يطلق عليها تبسيطاً أزمة احتلال العراق للكويت.

ثانياً : اهميه البحث :

تستند تلك الاهميه الى مايلى من مبررات :

- 1- ان هذه الازمة قد سبق لها ان اثيرت بين طرفيها عام 1961 ولم تحسم بحل يقبله ، فكان لابد لها ان تثار مره اخرى .
- 2- ان هذه الازمة تهتم بتحليل التفاعل وإداره القوى الإقليمية والعالمية المعنيه بالآزمة .
- 3- ان اسلب حل هذه الازمة سيشكل نموذجاً لحل الصراعات الشبيهه .
- 4- ان هذه الازمة ستشكل الأساس الذى سيعاد تشكيل خريطه المنطقه السياسيه بناء عليه وفق قواعد ومفاهيم واسس وقوى مختلفه .
- 5- ان هذه الازمة ستؤثر بشكل مباشر وكبير على الأساس القانونى الذى يدار به الحكم والسلطه فى طرقها وايضا البلاد المحيطه .
- 6- لقد اثبت سيناريو التحركات الدوليه لمواجهة هذه الازمة وحلها ان العالم يفضل التقدم الهائل فى الإتصال والمواصلات اصبح فسيحاً ملتحمها ، بالاضافه لعنصر الاهميه المكانيه لمنطقه النزاع ، لذا فقد كان القول بقابليه الازمة للإنتفراج إستناداً

الى حل اقليمي ، بمعزل عن القوى العالميه ، هو امر مبالغ فيه .

7- لقد ادت هذه الازمه الى زياده في تكريس الإحساس بالخوف وعدم الإطمئنان لدى الدول العربيه الخليجيّه . مما يفسر اعاده ترتيب اوضاعها الأمنيّه .

8- اثبتت هذه الازمه ان الإتفاق بين القوى العظمى على انتهاء الحرب الباردة والإتفاق على قواعد تحكم العلاقات مستقبلا فيما بينها لا فيمّه له دون إيجاد حل حاسم ودائم ومقبول للمشكلات الإقليميه في اليور السآخنه كالشرق الأوسط .

9- انها ازمه اظهرت وأعادت للواقع السياسي مفهوم مصطلح الدوله العالميه التي شآب عن الأذهان لغتره عند شيوع مصطلح توازن القوى والحرب الباردة والقطبيه الثنائيّه .

ثالثآء منهج البحث :

يعتمد الباحث علي المنهج الإستقراي ، وكانت نقطه الإنطلاق هي الملاحظه غير المباشره او الملاحظه الوثائقيه ومنها إعتمد الباحث على الكتب والدوريات التي تخدم مشكله البحث ، وكذا البحوث والمؤتمرات والقوانين والاحكام الدوليه والنشرات والمجلات والصحف السياسيه . كما اعتمد أيضاً على دراسه وتحليل كافه المستندات والتقارير ومحاضر الإجتماعات والإتفاقيات التي تخدم منهج البحث . كما اعتمد على المنهج التاريخي في هذه الدراسه . والذي يهتم بدراسه وتحليل الازمات السياسيه للوقوف على اسبابها وعوامل تفاقمها وتطوراتها وايضا ارتباط احداثها وتأثير كل منها على الآخر إنطلاقا من ان هذه الازمه محل الدراسه كان لها جذور واسباب تاريخيه سبقت بدايه اشتغالها تعود الى حقبة سيطره الإستعمار على المنطقه والتي وضعت النواه الأولى للآزمه .

كما يكون من المناسب في هذه الدراسه ان يتم الإستعانه بما يقدمه المنهج القراري من اساليب وطرق دراسه وتحليل الازمات السياسيه ، وذلك من واقع ان أى ازمه هي اولآ واخيراً نتيجه لقرار سياسي ما .

رابعآء تبويب البحث :

تناول الباحث موضوع الدراسه في فصل تمهيدي خصص لدراسه الازمه السياسيه من واقع اهميتها ونشوتها وتعريفاتها المختلفه ومن واقع كونها اطار تحليلي لإداره الازمات وكيفيه تطبيقه على ازمه الخليج العربيه الثانيه . ثم أعقب ذلك بتقسيم صلب الدراسه الى اربعه فصول تناول في الأول منها ازمه الخليج والقوى الإقليميه . وفي الثاني ازمه الخليج ودول الجوار الجغرافي . والثالث ازمه الخليج ودول الجماعه الأوروبيه . اما الفصل الرابع والآخر فيتناول بالبحث ازمه الخليج والقوى العظمى . واخيراً في الخاتمه يعرض الباحث نتائج تحليلاته المستخلصه

من الحقائق المطروحة في الفصول الأربعة والمستنده إلى الرؤيا المستقبلية للمنطقة
من خلال منطوق الباحث.

الفصل التمهيدي

مفهوم ادارة الازمة

يتناول هذا الفصل التمهيدي موضوع الازمة السياسيـه بإعتبار أن حرب الخليج الثانيـه استهلت في هيئة أزمتـة نسبيـة تفاقمت الى حد الصدام المسلح، لذلك فإن إلقاء الضوء على المفهوم النظري للآزمة السياسيـه وأهميتها وأنواعها وتعريفاتها والمناهج المختلفـه لتحليل إدارتها يعد مفيداً كتمهيد أساسي لهذا البحث .

ويتوزع هذا الفصل التمهيدي الى ثلاث مباحث يتناول الأول مفهوم وأهميه الازمة السياسيـه عموماً وتعريفاتها المختلفـه بالفقه السياسي ثم التعريف المقترح لنا لمفهوم الازمة . وفي المبحث الثاني نعرض للآزمة كإطار تحليلي لإستعراض المناهج المختلفـه لتحليل إداره الازمة السياسيـه بهدف الوقوف على حقيقتها ودراستها . وفي المبحث الثالث نوضح كيفية تطبيق مفهوم الازمة على أزمة الخليج العربيـه الثانيـه. منتهيـن الى مفهوم مستحدث للآزمة "السرطانية" ودورها وأهميتها في العلاقات الدوليـة.

المبحث الأول

مفهوم وأهمية وتعريفات الأزمة السياسية

الأزمة كواقع وحقيقته قديم قدم البشرية ، ولكنها كلفه فهي حديثه نسبيا ، فلى بداية الخلق .. كانت الأزمة التى تَشَبَّأت فى جنة عدن حينما خلق الله (سبحانه وتعالى) آدم وعلمه الاسماء كلها وأحاطه بمعلومات كاملة عن إبليس وهو عدو له ولزوجته فلا يخرجكما من الجنة فتشقى ولكنه هوى ربه فغوى وهبط من الجنة هو وزوجه إلى الارض والحياه الدنيا وهكذا بدأت الحياه الدنيا بأزمه .. ومن المؤكد انها ستنتهى - بإذن الله - بأزمه أيضا . وكانت الأزمة هى سنه الله فى خلقه ولن نجد لسنة الله تهديلا . بل ان بها صلاح الكون ، ولولا دفع الله الناس بعضهم لبعض لفسدت الارض . وقد مرت دراسة الأزمات السياسية مرحلتين ، الأولى فقد حتى الحرب العالميه الثانيه ، بل ويمكن مدها حتى نهايه الخمسينات من هذا القرن ، أما مرحله الثانيه فقد بدأت فى الستينيات . وفى مرحله الأولى كانت الدراسه غير علميه وبت أساسا فى اطار من الروايات التاريخيه للأحداث التى تؤدى إلى الانتقال من حاله السلم إلى حاله الحرب ، أو كانت دراسه علميه ولكنها اسيره علم التاريخ فى بحثه فى اسباب الحروب وبخاصه الحروب الكبرى . أما مرحله الثانيه فهي التى بدأت فيها وتطورت الدراسات السياسيه للأزمات مستخدمه مناهج وأدوات التحليل العلميه الحديثه المنصبه إلى علم السياسه ، وقد بدأت مرحله الدراسه العلميه هذه على يد الاستاذ شارلز ماكليفلاند حين كتب بحثه الشهير عن (الأزمات الدوليه الحاده) فى المجله العلميه الدوليه (السياسه العالميه) فى عام ١٩٦١^(١) .

ومن المعلوم ان محاوله تقديم نظريه علميه متكامله للأزمه السياسيه هى علميه محفوقه بالمخاطر وذلك لأنه لا يوجد إتفاق تام بين فقهاء علوم الطبيعه على ماتعنيه مفهوم النظرية، لذا فإن اختلاف فقهاء وعلماء الاجتماع أمر طبيعى. لذلك فإن ماتعرضه هنا هو أقرب إلى المحاولات منها إلى بناء نظريه كامله ، وبناء علميه يكون من الأنسب - كما ذهب بعض الفقهاء ان نتحدث عن فقه وتحليل منهجى بدلا من الحديث عن نظريه أوحتى اداره الأزمه(2)

ويعتبر (روبرت ماكنمارا) وزير الدفاع الأمريكى الأسبق.. أثناء ازمه الصرايخ السوفيتيه بكوريا عام ١٩٦٢ ، هو أول من سلط الضوء ولفت نظر الباحثين إلى مصطلح معالجه الأزمات

(١) د. أحمد أمين عامر - مكتبة فى إدارة الأزمات - مكتبة الجلاء - بروسميد ١٩٨٩ - ص ٢٦٣ : ٢٦٤

(2) د. أحمد أمين عامر - أزمة فقه الأزمه - مجموعة محاضرات غير منشورة ألفت على طلبه الماجستير بالمركز القومى للدراسات الأستراتيجيه - جامعة الدول العربيه - الرياض ١٩٩١ - ص ١

السياسيه الدوليه. حيث قرر فى اعقاب زوال الخطر الناشئ عن تلك الازمه مقلته الشهيره : لم يعد هناك بعد الآن مجال للحديث عن الإستراتيجيه ، وانما عن معالجه الأزمات فقط (1) .

وقتل معالجه الأزمات الإطار المرجعى الذى اعتمد عليه الباحثون فى ميدان الأزمات حيث ان هذه المعالجه لم تكن غايته من الممارسه السياسيه. بل كانت اهم طواهرها او المحك الحقيقى للحكاه السياسيه فى اوقات الخطر. كما كان تألق هذه الحكاه او غيابها فى هذه اللحظات المصيريه التى صنع المنعطفات الحاده فى مسيره التاريخ .

فقد كانت معالجه الأزمات تمارس على مر التاريخ فى النزاعات السياسيه او الحربيه وفق مسميات او مدلولات مختلفه .. كالدعاء او الخبره السياسيه .. وكان غياب او بروز هذه المسميات هى التى تلعب دوراً كبيراً فى صنعاه الأحداث. وكانت هذه المواصفات اصدق ما يطلق عليها انها صفات او أدوات لصيغه بشخصيات القاده او الساسه الذين تولوا زمام الامور فى البلد مسرح النزاع (2) .

وقد كان للتطور فى أدوات ومناهج دراسه التاريخ وحفظ المعلومات وسهوله إسترجاعها الدور البارز فى المساعده على نهش ذاكره الأزمات التاريخيه وظروف نشأتها وما أتبعه القاده السابقون فى ادارتها والعمل على حلها. كل هذا أدى بالساسه فى العصر الحديث الى محاوله الإستفاده من تجارب الآخرين ووسائلهم فى حل مآقد يتعرضون له من أزمات مماثله وآعانه على دخول مرحله الثانيه والتى تطورت فيها الدراسات السياسيه للأزمات .

وتعتبر موضوعيه اداره الأزمات من ادق المشاكل التى تواجه الجهود العلميه لتنظيم ظاهره الصراع الدولى . فالحاجه الى اداره صراع دولى تقتضى الإعتراف المسبق بوجود ازمه بين دولتين او أكثر تستلزم تصدى قيادات هذا الجهد والإداره والحكم على موضوعيه الازمه يقتضى بدوره حسم طبيعته (3) .

ولعل أبرز مثال على ذلك - كما سبق القول- هو ازمه الصراخ السوفيتيه بكمها عام ١٩٦٢
، فقد كان امام الرئيس الأمريكى الاسبق (جون كنيدي) ان يختار بين امرين ، الاول: ان ينصاع لرأى

(1) Alexander L. George, Strategic for crisis management in
Alexander L. George (ed.) Avoiding war,
Problems of crisis management - Westview press - 1991 p 377

(2) Clive Archer, International Allen & Union, 3
Organization, London, Geo

خمسة فى إدارة الأزمات - مرجع سابق - ص ٢٢٥

المسكرين التي القائل بضروره الإقتراب من الخطوط الملاحيه للسفن السوفيتيه الحامله للمصارين النوويه الى كوبا بحيث يتحتم من الإقتراب من المنطقه الملتهبه. وفي نفس الوقت إعطاء اكبر مجال لعمل قاذفات القنابل الاستراتيجيه الامريكيه، والثاني: يعطى للتجربه مجالها التطبيقي، وذلك بإعطاء الفرصه للطرف الآخر للتراجع الذي يحفظ له كرامته. وقد كان الرئيس جون كيندي من الحكمة بحيث استفاد من تجارب السابقين واختار الامر الثاني. مما وقى البشريه جميعها ويلات حرب نوويه مدمره. ولكن الغريب ان الاداره الامريكيه في عهد الرئيس (جورج بوش) لم تسر على نفس المنوال. فلم تعط العراق نفس المعامله... حيث مالت تصرفاتها وقرارات مجلس الامن - وخاصة بعد القرار الثاني المتعلق بالازمه- الى التصعيد والعريب وديبلوماسية القوه، دون ان تترك فرصه للحكم العراقي للحصول على اى مقابل للإستجابته لهذه القرارات، او حتى مجرد الفرصه الكافيه للبحث عن مخرج يحفظ له ماء وجهه عند التراجع (1).

وقد كان لمبارات (هنري كيسنجر) وزير الخارجيه الاسبق، المدلول الواضح لهذه المعاني (2) . حيث كبر دائما ان التاريخ هو ذاكره الامم، وهو معمل كبير لتجارب البشريه يحفل بمعادلات النجاح لمن يحسن صياغتها. وهذا الفكر هو ما دعاه الى دراسه الفتره الزمنيه منذ عام ١٩١٥ وحتى عام ١٩١٤ والتي تمكن فيها السياسه الاوروبيه من إبتداع سياسه جديده تسمى سياسه توازن القوى . مكنت - الى حد ما- من حفظ دعائم الإستقرار الاوربي في هذه الحلقه من الزمان .

لقد تمكن هنري كيسنجر بذاكرته لأسلوب كل من (سيمتريخ) مستشار النمسا الاسبق و(كاستلريه) وزير خارجيه المهلتره الاسبق ايضا في التعامل مع (ناپليون بوناپرت) من الوقوف على سر نجاحهما، إذ نجحا: أولا في ادراك حقيقه الخواطر العدوانيّه المحركه لسلوك ناپليون بإعتباره طامعيه، وثكنا ثانيا من ادواك ان لا التنازلات ولا المساومات ولا محاولات التسويه او الترضيه يمكنها ان تشبع نهم اى طامعيه للفتح او التوسع عملا بماثوره نيتشه : الطمع كماء البحر كلما شربت منه كلما ازدهت عطشا. وادرك ان الانسحاب الوحيد للتعاون مع الطغاه هو اسلوب القوه . وقد استخلص كيسنجر لنفسه من تاريخ الزجلين اهميه الموضح المبكر في رؤيتهما حقيقه ناپليون واسلوب التعامل معه، مما وفر على الزجلين مشقه تهديد وقت كانوا في مسيس الحاجه اليه بدلا من اوهام محاوله التغيير للطبيعه العدوانيّه لناپليون أو إظهار السلامه يتجنب مواجهته، فقد استفلا هذا الوقت

(1) د. أحمد عباس عبد البديع - إدارة الأزمات الدولية وديبلوماسية القوة السياسية - السياسة الدولية

المعند ١١١ - يناير ١٩٩٢ - ص ١٢٧

(2) لزيد من المعلومات - أنظر

الذين في تشكيل القوى الأوروبية لمواجهة حاسمة معه عجلت بنهايته. واكتشف كينستجر كذلك أن حكمة هذين الرجلين لم تتوقف عند هذه النتيجة الباهرة لجهودهما وإنما امتدت بصورة أروع من ذلك بعد هزيمته . حيث امكنهما كبح جماح غريزة الانتقام المتمكنة من عدوهما اللدود، ووثباً بشاقب رؤيتهما النفاذه إلى ما وراء لحظات النصر القصيره إلى المستقبل البعيد للقاره الأوروبية ، عندما أدركا أن المبالغه في إذلال فرنسا في شخص نابليون أو إذلال نابليون في شخص فرنسا سيعترك في الكرامه الفرنسيه نذبه غائره لن يحوها سوى الانتقام. ومن ثم تعاملوا مع عدوهما المهزوم بكرم بالغ انتصرت فيه الحكمة علي الرغبة في التشكيل والتشفي مما اخذ دوافع الانتقام الفرنسيه ودفعها إلى أن تلعب دوراً هاماً في الاستقرار الاوربي بدلا من أن تكون معولا لهدمه (1).

ولعل دراسة معاهده صلح فرساي ومحاوله الوقوف على اسباب فشلها يؤكد ما إنتهى اليه رأى الفقهاء... إذ خان التوفيق في هذا الصلح ساسة أوروبا وتغلبت عليهم نزاع الإنتقام من ألمانيا القيصرية علي ما كانت تتطلبه مقتضيات الحكمة من النظر في عواقب مثل هذا السلوك على المدى البعيد وهذا ما أدى إلى اشتعال الحرب العالميه الثانيه ، كما أن المقارنه بين ميترنيخ وكاستلريه في ادراك الطبيعيه العدوانيه لبرتايرت وبين أخفاق تشمبرلين في ادراك طبيعه ادولف هتلر العدوانيه الذي أدى إلى إتياع تشمبرلين لسياسه الترضيه مع هتلر مما فتح شهيته للفتح والتوسع ، وهو ما افنى إلى كارثه الحرب العالميه الثانيه . ولسوف تظل مفاوضات سيمبر ١٩٣٨ والتي عقدت في ميونيخ خبر مثال على هذا الفشل في فهم طبيعه العدو وكيفيه التعامل معه. وهو ما أدى إلى أن يطلق عليها الفقهاء قضيه ميونيخ (2).

بينما على النقيض ادرك سلفه ونشترن تشرشل أن التهاون مع العدو خطيئه لذلك كان يردد خلال سنوات الحرب : إذا انتصرتنا فسوف نكون قد حققنا للإنسانيه حضارتها . اما إذا انتهتنا فسوف يقول التاريخ عنا لقد كانت ساعه مجد لهم ، وهو يقول ذلك في الوقت الذي يؤكد فيه لشعبه بأنه لا يعده بسوى الدم والعرق والدنوع . ويعقب على ذلك بقوله ايضا : ولسوف نجد أن اختيار طريق وسط من اجل ايقار السلامه هو اقصر الطرق المؤديه للكارثه (3).

ومن ذلك ترى ان القاده السياسيين حاولوا في العصر الحديث استقراء التاريخ للخروج بمبرره وحكمه التي تعينهم على حسن التصرف ونفاذ البصيره عند تعرضهم لمواقف او ازمات اثناء قيادتهم

(1) المرجع السابق - ص ٢٥٦

(2) د. السيد عليوة - إدارة الصراعات الدولية - دراسة في سياسة التعاون الدولي - الهيئة المصرية

للأمانة للكتاب - الألف الثاني - القاهرة ١٩٨٢ - ص ٤٠٩

(3) عباس رشدي البصاري - إدارة الأزمات الدولية المعاصرة - السياسة الدولية - العدد ٩٠

أكتوبر - ١٩٨٧ - ص ١٣٣

لشعوبهم أو عند تعرضهم لآزمات مشابهة لتلك التي درسوها . وهم في هذا الصدد إذا يتلمسون مناهج وطرق معالجة الآزمات السابقة ليستخلصوا منها ما شاء لهم من المبادئ . وما أظهرته لهم المحبرات السابقة التي امكنهم الإطلاع عليها ودراستها . دون أن تنظم هذه الخبرات والإستقرارات في مناهج محدده أو في صوره علم متقن صالح للتطبيق في كل الآزمات السياسيه اللهم الا بعض محاولات متفرقه ، وفي ما شكلت منذ عام ١٩٩١ بدايه المرحله الثانيه لدراسه الآزمه السياسيه كما سبق أن ذكرنا سابقاً .

ولعل ما رأيناه عند معالجته آزمه اجتياح العراق للكويت في اغسطس ١٩٩٠ يتفق واستقرأ قهارب وحكم التاريخ . حيث صمم التحالف الدولي في الشق الأول منها بزعامه الولايات المتحده على عدم الانصياع لرغبات واطماع الرئيس صدام حسين واضاعه الفرصه لإسترضائه . بل كرسوا جهودهم ووقتهم في تجميع القوى العالميه ضده واسباغ الشرعيه الدوليه على عمليات مقاومته . وقد تنهى هذا الاتجاه في بدايه الآزمه وحتى نهايتها الرئيس الامريكى السابق جورج بوش حيث قرر في خطاب القاه في ١٥ اغسطس ١٩٩٠ أمام مرطضى البنتاجون (١) - منذ نصف قرن دفعت امتنا والعالم ثمناً باهظاً نتيجة استرضاء الممعدى الذى كان من الممكن ومن الواجب إفقائه ، ونحن لن نكرر هذا الخطأ " الا أنه يلاحظ أن تصرفات قوات التحالف الدولي لم تتفق مع هذه التجارب حكمة ودروس التاريخ حتى النهايه ، حيث أن ما نراه حادثاً الآن من تعنت وجبروت وإذلال للنظام الحاكم في العراق من جانب الاداره الامريكيه ما يؤكد أنها لم تغى التاريخ وعبره للنهائيه . فهم يتعسفهم هذا قد أحدثوا جرماً غائراً في كرامه الشعب العراقى والشعب الخليجى ككل بصوره يصعب نسيانه (2) .

وبناء عليه فإن الاهميه القصوى لدراسه الآزمه السياسيه تنبع خاصه في ظل خطوره الآزمات الدوليه في الوقت الحاضر ، فإذا نظرنا إلى التطور الهائل (الكمي والنوعي) في اسلحه الدمار الشامل التي تملكها بعض الدول ، ونظراً للتداخل في المصالح والاهتمامات بين الدول وزياده ترابطهم وتآثرهم معاً من جراء الثوره الهائله في الإتصالات . كل هذا عظم من حجم تأثير الآزمات بين الدول . حتى أن عدد المتأثرين من الآزمات العسكريه من غير المشاركين فيها يفوق عدد أطرافها المباشرين ، لعل خير مثال على ذلك آزمه الخليط العربيه الثانيه محل البحث ، وخاصه في الآثار السياسيه والإقتصاديه منها .: وأيضاً ترجع اهميتها من معدلات التكرار السريعه لتلك الآزمات ، وذلك بفعل

(1) محمد الأطرش - أزمة الخليج جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها - المستقبل العربى - العدد ١٥٥

يناير ١٩٩٢ - ص ٣٢

(2) التقرير الإستراتيجى العربى - مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجية بالأهرام لسنة ١٩٩١

ص ٢٥٥ وما بعدها

الطبيعة المزدوجة للتفاعلات الدولية التي تجعل الصراع والتأزم صفة لصيقة بالعلاقات بين الدول ، علاوة على كونها جزءاً لا يتجزأ من الطبيعة البشرية ومن تركيبه العلاقات الاجتماعية⁽¹⁾ . كما ان الامر الاكثر خطورة في مفهوم ادارة الازمات في عالمنا المعاصر هو الاعتقاد السائد في ان الازمة في حد ذاتها ظاهرة مجردة عن ارادة البشر أي انها ظاهرة خارجة عن حدود ومسئولية الانسان خاصة اذا كانت الازمة تتعلق بظواهر طبيعية او اضطرابات بيئية⁽²⁾.

وهكذا يتضح لنا ان الخطأ في ادارة الازمة السياسية قد يؤدي الى نتائج تكون من الجسامه والخطورة بحيث يصعب تداركها واصلاحها ويكون على البشرية ان تدفع ثمناً باهظاً لتتلاقى آثارها . وفي عبارته اخرى إن العاملين الحاسمين الذين فرضوا هذه الاهمية وبرروا في نفس الوقت هما :

العامل الاول : خطورة الآثار المترتبة على التراخي في الإسراع لنزع فتيل الازمة المعاصرة ومعالجتها على نحو يؤدي الى تفاقمها وانفجارها⁽³⁾ . وقد اكدت (كروال بيل) على هذه الخطورة بقولها : إن تنافس صناع القرار في الماضي كان يشبه تنافس المتسابقين في مهاره لسباق السيارات من حيث حجم المجازفة التي كان كل منهم علي استعداد لقبوله للفوز . إذ كان يوسع كل منهم ان يصدم سياره زميله ليقتذف به خارج السباق . اما اليوم فإن هؤلاء المتسابقين يدركون تماماً انهم رغم حرص كل منهم على الفوز ، فإن كل منهم ايضا يعلم تماماً انه يقود سياره مليئة بالمفرقات ، وأن اصطدامه مباشر بمزيمه قد لا يؤدي الى نهايه زميله فقط وإنما الى نهايته هو أيضا⁽⁴⁾.

العامل الثاني : هو الطبيعة الخاصة للآزمات الدولية وذلك من حيث أنها على الرغم من وقوعها في المجري العام لهذه العلاقات الدولية وبين تياراته المتقاطعة (الصراع الدولي) إلا انها اشبه ماتكون بالدوامه التي تستقل بقوانين خاصه تحكم تحرك مياهها على نحو اسرع من حركة المياه في باقى مناطق النهر وتوجيه اتجاه هذه الحركة على نحو دائري مغاير لاتجاه التيار شمالا وجنوبا ، والدولة السابحة في هذا النهر قد يمكنها التقدم رغم التيارات المعاكسة (الصراع) ببعض الجهد إلا انها كثيرا ما تحتاج الى جهد اكبر واسرع للإفلات من خطر الغرق في هذه الدوامه .

الازمة السياسية اذاً على ضوء هذا التشبيه هي جزء من نهر العلاقات الدولية . وبعض لا يتجزأ من مياهه منكموم بشروطه لا تتغده ، ويقاعه لا تتحرك اسفل منه . ويسفخ مياهه لا تبرز فوقها . الا انها أكثر قزداً على قوانين النهر من حيث السرعة والاتجاه . والحاجة الى قدره خاصه

(1) أحمد إبراهيم محمود الفرات المسلحة وكارثة الزلزال - مجلة النيل - العدد ٥٢ - يناير ١٩٩٣ - ص ٣٣

(2) د. بلخاسي - كلمة العدد - مجلة النيل - المربع السابق - ص ٥

(3) د. بطرس بطرس غالي - الإستراتيجية والسياسة الدولية - مكتبة الأمل المصرية - القاهرة ١٩٦٧

ص ص ٩١ : ٢٤

(4) د. أحمد أمين عامر - مقدمة في إدارة الأزمات - مرجع سابق - ص ص ٨٩ :

للإقالات من خطر الغرق فيها. ومن ثم كان التفاعل مع الازمة يحتاج الى نوعيه خاصه من الساسه من الجهد وحركه اسرع وتجاوز عن الإجراءات المألوفه لإتخاذ القرار السياسى خارج الأطر المعتاده (1) .. لذلك فقد كان من الضرورى الوصول إلى التأصيل العلمى الكافى للخروج الى التجربه التاريخيه بالقياس الصحيح الذى يعين على مواجهه مشاكل الحاضر . وحينما نتحدث عن الإستفاده من التجربه التاريخيه فإننا نخصمها لمفهوم القياس وليس لمفهوم التكرار . ليس فقط لان التاريخ لا يعيد نفسه حرفيا . ولكن لضروره ترك هامش واسع للمتغيرات وحكمه الزعماء . حتى يمكن تشكيل التجربه التاريخيه فى قالب معاصر.

وإذا كان الفقه السياسى المعاصر قد أولى الاسباب المؤديه لنشوء الازمه اهتماماً كبيراً بهدف التصدى لهذه الاسباب والقضاء على مظاهر التوتر والضعف فيها ، فإن اهتمام هذا الفقه بصليه الازمه بعد نشوء الظاهره بهدف ادارتها وحلها لا يقل عن اهتمامه بالتصدى لأسبابها ، ولعل هذا هو مادفع ميثاق باريس الصادر عن مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى فى نوفمبر ١٩٩٠ - والمنعقد اثناء ازمه الخليج محل الدراسه - ووقعته ٣٤ دوله اوروبيه إلى انشاء ضمن مؤسساته وأجهزته الدائمه مركزاً لدره الازمات ومقره فيها ، ويختص بمتع نشوء الازمات والمنازعات كما يختص بتقديم المعون الى مجلس المؤتمر فى مجال تقليص اخطار النزاعات والازمات (2) . كما تهنت الرئاسة الجديده لهيئه الامم المتحده (د . بطرس غالى) لسياسه الدبلوماسيه الوقائيه التى تعتمد على استشعار الازمه السياسيه قبل وقوعها والتدخل لحلها قبل ظهورها (3) .

ولا يغوتنا ان نقر اننا رغم نجاحنا متوكله وديرت ماكنارا السابق الاشاره اليها عن الازمه الا انها ليست كل الحقيقه . فزها ايضا قولاً مبالغ فيه راجع الى اهميتها بالنسبه لهذا الحدث بالذات - ازمه الصواريخ السوفيتيه بكونها - واحده التجربه بالنسبه له شخصياً . فما زالت الإستراتيجيه تحظى بأهميتها ودورها فى السياسه الدوليه . حيث يمثل التخطيط البعيد المدى الذى تحاول الدوله من خلاله تحقيق اهدافها المهيمنه . وما الازمات الدوليه إلا عبقثات او عثرات تعترى هذه الإستراتيجيه بفعل حدث طارئ او القير أو الدوله ذاتها . او هى ترجع الى بعض الظواهر مثل فساد القياده السياسيه او عدم صلاحيه النظام السياسى أو عدم قدرة الاحزاب السياسيه على اداره الصراعات

-
- (1) المربع السابق - ص ٩٠ ، واولم افران - ص ١٠٠
 (2) محمد مبارك بن سعيد الشهري - أثر المعلومات والاتصالات فى إدارة الازمات - المركز العربى
 للدراسات الامنيه والفرسيه - جامعه الدول العربيه - الرياض - بحث غير منشور - لنيل
 درجة الماجستير فى العلوم الامنيه ١٩٨٧ ص ٩٠
 (3) جريده الامام - العدد ٢٨٨٧٥ يوم ٢٩٩٣ / ٧ / ٩ - ص ٩

الاجتماعيه (1) . وما تلبس الدوله ان تحاول الخروج منها والرجوع الى الاستراتيجية ذاتها . والقول بغير ذلك يخرج اداره الازمه عن المفهوم العلمى والذي يجعل التخطيط بأنواعه اولى وسائل وأدوات هذه العمليه . فالاستراتيجية فى معناها الراسخ والعام تعنى بوضع الاطار العام للحركه او التخطيط العام للحركه (2) .

تعريف اداره الازمه السياسيه:

تعنى كلمه الازمه فى اللغة الضيق والقيود (3) . ويقال ازم الزمان يعنى اشتد القحط والازمه اسم منه ، (ازم) (ازماً) من باب تعب لغم فى الكل (4) وهى غير النزاع حيث يعنى لغم تنازع القوم أى اختلفوا ويقال تنازعت فى كذا منازعه ونزاعاً خاصته (5) ، ويطلق اكثر فى مفهوم التعارض فى الحقوق القانونيه.

والصراع غير الازمه حيث تعنى التعارض فى المصالح ، اما الازمه- فى احدى معانيها - فهى تحول فجائى عن السلوك المعتاد ، وتعنى سلسله من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف فجائى ينطوى على تهديد مباشر للقيم او المصالح الجوهرية للدوله مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعه فى وقت ضيق وفى ظروف عدم التأكد . وذلك حتى لا تنفجر الازمه فى شكل صدام عسكرى او مواجهه حربه.

وتختلف سياسه الصراع عن سياسه الازمه فى ان الاخيره تعنى بفض ازمه محدده من حيث الزمان والمكان ، وهى معالجته جزئيه لموقف دون اعتبار للأبعاد الاشمل فى الامد البعيد ، اما سياسه الصراع فهى تسعى الى تحقيق الهدف القومى بما يعنى اطلاق ابعاد الحركه دون قيد وبحيث يكون هذا الهدف هو الحافز الدائم والمستمر خلف كل قرار فى اطار هذه العمليه . فالنتجاء فى حل ازمه واحده لا يعنى تحقيق الهدف القومى ، ولذا فإن الحاجه تصبح ماسه لان يحيط القائد السياسى نفسه بعدد من الخبراء فى مختلف المجالات لمواجهة الازمات الدوليه المتنوعه (6) .

وتختلف الازمه عن اداره الازمه ، حيث تعنى الاخيره التلاعب بعناصر الموقف بما فى ذلك التلويح باستخدام القوه بشكل يضمن المصالح القوميه دون التورط فى صدام عسكرى مباشر (7) . او

(1) د. محمد رشاد الخيلاوى- إدارة الأزمات تجاهب مطبعة وعالية - مكتبة عين شمس- القاهرة ١٩٩٣ ص ٢١
(2) Bernard Brodie, ((Strategy)) International Encyclopedia of the Social Sciences pp. 281 : 282

(3) المعجم الوجيز - مجمع اللغة العربيه - طبعه خاصه بوزارة التربيه والتعليم ١٩٩٠ - ص ١٥

(4) أحمد بن محمد بن على القرطى الثيرمى - المصباح المنير - تحقيق الدكتور عبد العظيم الشناوى

دار المعارف ١٩٧٧ - ص ١٣

(5) المرجع السابق - ص ٦٠٠

(6) د. أحمد عامر - أزمة لغة الأزمات - مرجع سبق ذكره - ص ٣

(7) د. السيد عليوة - إدارة الصراعات الدوليه - مرجع سبق ذكره - ص ٤٠٧

كما قال آخرون بأنها التعامل مع عناصر موقف الازمة وبخاصة التهديد والوقت الثرائى والمفاجأة باستخدام مزيج من ادوات المساومة يحقق اهداف الدولة ويحافظ على مصالحها الوطنية . وباستخدام لغة نظرية المباديات يعظم مكسب الدولة ويقلل خسائرها⁽¹⁾. كما يفرق البعض بين الازمة التى هى تفسير فى الموقف يتسم بكثافته وقائع الصراع فى وقت ضيق بين خصمين او اكثر ويؤدى ذلك الى تفسير الوضع القائم وغالباً ما يرتبط ذلك بوجود تحد حقيقى للنظام الدولى العام والفرعى (الاقليمى) السائد من قبل . وادارة الازمة تعنى عملية التوازن بين تجنب الحرب واحراز نصر يحقق مكاسب متبادله للطرفين تمنع المواجهه العسكريه المباشرة⁽²⁾ . وقد عرفها آخرون بأنها موقف يمثل نقطة تحول نحو الاسوأ او الأفضل وهو موقف يراجه الافراد والجماعات والمنظمات على مختلف انواعها وعليه فالازمات تأخذ بخناق الجميع وتطرق كافة الابواب وتقع فى توقعات لا يختاره المتأثرون بالازمة⁽³⁾.

وقد ظهرت محاولات عديدة من فقهاء السياسة الدوليه لوضع تعريف محدد جامع للأزمة السياسيه الدوليه . ومن بين هذه المحاولات التعريف الذى حدده (KAHN) والذى احصى اربعة واربعين مرحله قابله للتمييز فى الازمات السياسيه والحربيه من اصغر الامور إثارة الى الحرب النوويه الشامله ، هذه الظاهره مفيده فى عمليه صنع السياسه ذاتها وهى تقتضى ان صناع القرارات السياسيه او الحربيه يمتلكون بعض الامكانيات المفيده لزيادة الضغط الواقع على الخصم بدون التحول السريع والضرورى للإعلان عن الحرب النوويه⁽⁴⁾.

وقد حاول كل من (WINER & KAHN) تحديد العناصر التى تحدث فى أى أزمة بهدف الوصول الى تعريف محدد وشامل وقاطع لها وذلك على النحو التالى⁽¹⁾ هى نقطه تحول او نشر او تتابع للحدث او الموقف . {2} الأزمه موقف تكون متطلبات العمل عاليه فيه بين المشاركين. {3} تهدد الازمة الأهداف والمقاصد الخاصه بأطرافها. {4} دائماً ما تكون الازمة متبوعه بأهميه المخارج الخاصه بها والتى تشكل الصوره العامه لمستقبل أطرافها. {5} تتكون الازمة فى الاتجاه الى مركز الحدث وكتيبيجه للجهاز الجديد فى الظروف او الحالات الطارئه. {6} ينتج عن الازمة عدم

(١) د. مصطفى على - القوتان العظمى وإدارة أزمات الشرق الأوسط من الحبره الماضيه إلى أزمة الخليج - فى أحد الرشيدى (محرر) - الإنتمكاسات الدوليه والإقليميه لأزمة الخليج - مركز البحوث والدراسات السياسيه ١٩٩٢ - ص ٢٣

(2) د. حسن بكر - الولايات المتحده وإدارة عملية الحشد الدولى - السياسه الدوليه - المند ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ - ص ١٠٣

(3) د. محمد رشاد الحلوى - المرجع السابق - ص ١

(4) Kahn Herman, on Escalation, Praeger N. Y. 1965, P. 70

محدودية في المواقف وهي تشكل أيضا المتغيرات المتعلقة بها. [7] الازمة تقلل من التحكم الواقع في الاحداث وايضا الآثار الناتجة عنها. [8] تؤدي لزيادة الانحاح الذي ينتج عنه الضغط والقلق الواقع على اطرافها. [9] الازمة هي الوضع الذي لا تكون المعلومات الضرورية للأطراف كافيه. [10] وهي تؤدي الى زياده وقت التعرض للضغط الواقع على اطرافها. [11] تتميز بالتصير في العلاقات بين المشتركين فيها. [12] تزيد التوتر بين الامم⁽¹⁾.

كما عرفها احد الكتاب بأنها تحول مفاجيء عبر السلوك المعتاد⁽²⁾. وبالطبع فإن هذا التعريف واسع جدا وهو ايضا قاصر. وقد حاول بعض الفقهاء الربط بين الازمة والصراع المتحد حيث قرر أنها موقف ينشأ من احتدام صراع طويل ويمتد بين قوتين أو أكثر وذلك نتيجة سعى احد الاطراف الى تفسير التوازن الاستراتيجى القائم مما يشكل تهديدا جوهريا لقيم واهداف ومصالح الخصم الذى يتجه الى المناوئه ويستمر هذا الموقف لفترة زمنيه محدده تسببا بتدخلها بلجوء اطراف الازمة الى القوى العسكريه ، كما ينتهي هذا المرحله التي احرز نتائج هامة تؤثر في النظام القومى القائم⁽³⁾.

وهناك تعريفا اخر يربط بين الازمة وعناصر عملياته سياسه الازمة ، حيث يعرفها بأنها موقف يؤدي نشوئه الى حدوث تغيير مفاجيء في واحد أو أكثر من المتغيرات المرحه التي يرتفع استمرار النظام القائم - بلامحه ومكوناته الاساسيه - مدى المقدرة المتاحة للأطراف الفاعله فيه على التحكم في هذه المتغيرات والحيلولة دون خروجها من دائرتها المقترنه في العمل والتأثير، اى المقدرة على سياسه الازمة⁽⁴⁾. كما ان هناك تعريفا يربط بين الازمة والقائد في موقف الازمة ، حيث يعرفها بأنها موقف مفاجيء يشكل بالنسبه الى القائد تهديداً اساسيا للأهداف القوميه مع محدوديه الوقت المتاح لإتخاذ القرار⁽⁵⁾. ويعرفها البعض الاخر بأنها حاله خطره وحاسمه يستوجب مواجهه سريعه للأحداث قد ينشأ عنها تغيير مادي يترتب عليه آثار ونتائج سيئه⁽⁶⁾.

وقد عرفها البعض الاخر بأنها تجنب الحرب العفويه، والتي يعينها البروفيسور الكسندر جورج استاذ العلاقات الدوليه السابق بجامعة ستانفورد بولاية كاليفورنيا - بأنها الحرب التي لا يرغب فيها

(1) Winer A., Ji and Kahn, H., Crisis and Arms Control, Hadson, N.Y. 1965, P. 12

(2) Warren Phillips and Richard Demronas, Crisis Waring : The Perception Behaviour Interface Cardon and Breach Science Publishers U.S.A. 1983 P. 50

(3) د. أحمد عامر - أزمة قذافي - مرجع سابق - ص ١٠

(4) المرجع السابق - ص ١٦

(5) المرجع السابق - ص ٤

(6) أيمن السيد عبد الوهاب - إدارة الأزمة من منظور سياسى - مجلة النيل - مرجع سابق ص ١٦

أو يتوقعها أطراف النزاع عند بدايه الازمه الدبلوماسية والتي يمكن أن تحدث في أي وقت خلال مراحل الازمه (1).

والحقيقة أن هذا الفريق بتعريفه الازمه بأنها تجنب الحرب العنيفة ، كان يصدر عن طبيعته العلاقة بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق اثناء الحرب الباردة . حيث كان فن إدارة الازمه في العلاقات الدولية بينهما قائم على كيفية إدارة العلاقات وتوازن القوى بينهما دون أن يؤدي ذلك الى نشوء حالة الحرب التي يعلم كلاهما أنها لن تكون في صالح أحد لذلك . فإن هذا التعريف قاصراً (2).

وبصوره عامة فإنه يمكن تقسيم التعريفات التي تهتم بالازمه وفق نموذجين. الاول : النموذج النهائي، والثاني: النموذج القرارى.

اولا : تعريف الازمه وفق النموذج النهائي :

يعنى هذا النموذج في تعريفه للأزمة بتحديد آثارها على النظام السياسي القائم متأثراً بذلك الى حد كبير بالتعريف اللغوي للأزمة وفق المدرسة الإنجليزيه ، فتعرف الازمه بكونها حالة خطيره وحاسمه ، أو هي نقطة تحول تستبعد مواجهه حاسمه وإلا حدث تغيير مادي ينشأ به موقف جديد قد يتضمن نتائج وآثار سيئه ، فهي نقطة تحول في العلاقات وفي النظام تعنى تحدياً مقصوداً أو استجابته مقصوده من جانب كل أطرافها بحيث يتصور كل منهما أن هذه الازمه يمكن أن تغير مجرى التاريخ لصالحه (3).

وعلى هذا ، فالمصباح الهام في تعريف الازمه هو عزلها عن غيرها من المواقف. وذلك لان موقف الازمه يدخل تغييراً في طبيعته العلاقة بين أطراف ما نتيجته لتصاعد الصراع بين هؤلاء الأطراف . وفي حالة الأزمات التي تقع بين حلفاء تتحول العلاقة من علاقه تحالف الى علاقه انشقاق. ومن ثم يمكن التمييز بين الأزمات الحقيقية ومواقف التوتر التي لا ترقى الى مستوى الازمه الحقيقيه وتعتبر ثانويه (4) . وهناك أيضاً التعريف القائل بأن الازمه هي مجموعه من الاحداث السريعه التي تنطوي على موقف مهدد للإستقرار على المستوى الدولي والاقليمي، بما يتجاوز المستويات المعتاده وتزيد من احتمالات العنف الذي يصل في ذروته الى الحرب (5) .

(1) د. أحمد عبد البديع - المرجع السابق - ص ١٢٢

(2) د. أحمد مختار الجمال - المفاوضات وإدارة الأزمات - الساسة الدولية العدد ١٠٧ - يناير ٩٧ - ص ٢٣٩

(3) د. أحمد عامر - القائد في موقف الأزمة - مجموعة محاضرات غير منشورة أقيمت على طلبه

الماجستير بالمركز القومي للدراسات الأمنية - الرياض ١٩٩١ - ص ٧

(4) المرجع السابق ص ٧

(5) د. أسامة الفزالي حرب - تعقيب على بحث الأفكار السياسية الداخلية في الوطن العربي -

ولما كانت الازمة هي نوع خاص من التغيير الجوهرى فى قط العلاقات بين اطراف ازمه ما، فإن هذا التغيير يعود الى تغيير فى نقط تدفق الاعمال والحركات المتبادله بين اطراف الازمة. وبناء على ذلك فإن هذا النموذج يركز على عنصرين، الاول: ان الازمة هي نقطه تحول فى سياق النظام. والثانى: ان الازمة تزيد من احتمالات الحرب واللجوء الى استخدام القوة العسكريه. ومن هذا المنطلق يعرف البعض الازمة بأنها نقطه تحول فى مسار النظام الدولى الذى يحدث فى اطرافه. أى انها تحدث تغييرات هامه على عضويه النظام أو هيكلها أو عملياته أو قيمه أوقواعه حركته أو على كل ذلك. لذلك فيشترط البعض توافر شرطين على الاقل لتواجد الازمة. الاول: ان يتعرض النظام كله للتأثر الشديد الى الحد الذى تحتل معه وحدته بالكامل.

والثانى: تصبح الإقتراضات والمسلحات التى يؤمن بها اعضاء المنظمه موضوعا للتحدى لدرجه ان يظهر لهم بطلان هذه الإقتراضات أو تجعلهم يلجأون الى اساليب دفاعيه تجاه هذه الإقتراضات، ومعنى ذلك ان الازمة فى جوهرها تهديد مباشر وصرح لبقاء المنظمه واستمرارها وايضا لكيانها⁽¹⁾. والازمة على هذا النحو تعنى زياده احتمالات الصدام المسلح والحرب زياده كبيره⁽²⁾. ولكن يؤخذ على هذا التعريف ما يلى⁽³⁾:

١- تجاهل متغيرات عمله صنع القرار وأثرها على تشكيل تطور الازمة. التنظيم - المعلومات - الاتصالات والادراك.

٢- لا يتحدث كل الازمات تغيير فى النظام الدولى بل ان بعض الازمات قد تزيد من احتمالات حدوث ذلك التغيير فقط.

٣- المبالغة فى تصوير العلاقة بين الازمات الدوليه والحروب.

ثانيا: تعريف الازمات وفق النموذج القرارى:

وأبنا كيف ان النموذج البنائى يربط بين الازمة والاحداث السابقه عليها. اما النموذج القرارى فلا يهتم بهذا الربط بل يعزل موقف الازمة عن المسار العام لتطور العلاقات بين اطرافها بمعنى ان قرارات اطراف الازمة التى تشكل سلوكهم اثنا ما تتخذ قبل تشوب الازمة ذاتها، أى ان قرار الحرب يكون قبل تشوب الحرب. بناء على دراسته مسبقه وحساب رشيد للمصالح والاهداف والخيارات واحتمالاتها. ثم تاتى الازمة فيلزم تنفيذ قرار الحرب فى قتره احتدامها. ان الإرتباط بين الازمات وتزايد احتمالات الحرب يعود الى الإرتباط بين الازمات والصراع المستمر بين اطرافها اذا كان

(1) د. محمد رشاد الحلاوى - المرجع السابق - ص ١٧

(2) د. مصطفى على - الدراسات الإستراتيجية العربية - مفهوم القرار الإستراتيجي - مجلة الفكر

العزيمى - العدد ٣٧ - يوليو ١٩٩١ - ص ٢١

(3) د. أحمد عامر - إنقاذ فى موقف الازمة - المرجع السابق - ص ٨

النظام القائم هو في الأساس نظاماً تنافسياً يقوم على سعى كل طرف الى تعظيم قوته والحفاظ عليها . اذاً فلا مريب للربط بين الازمة الدولية وتزايد احتمالات الحرب بين اطرافها . فقد لا تؤدي الى الحرب بين اطرافها ، ويعتمد ذلك على كيفية سياسه الازمة فإذا كانت سياسه اطراف الازمة لها سيئه - جمود حركي ومعلومات خاطئه - فإن احتمالات احتدام الازمة ووصولها الى حد الحرب تكون كبيره . أما اذا كانت أداره الطرفين للآزمة سليمة فإنهما يتوصلان الى تجنب الحرب وتسويه الازمة (1) . والمثال الواضح لذلك هو ازمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ .

والنموذج القراري في تعريف الازمة يستقصى خصائصها على ضوء علم النفس والاجتماع . لذا فهو يرى ان الازمة هي ارتفاع درجة التهديد الموجه الى المصالح الجوهرية والقيم العليا للدولة والمجتمع مع ضيق ومحدودية الوقت المتاح لإتخاذ القرار وارتفاع احتمالات التحركات المناجشة من الخصم . ومن ثم فإن الازمة هي موقف تتزايد فيه درجة عدم اليقين إزاء ترواي الخصم وتمرّكاته وأهدافه وإزاء احتمالات تطور الموقف لاحقاً وبالتالي فإن هذا الموقف قد يفرض مضغوطاً نفسية تترك أفرأ سلبياً على عملية إتخاذ قرار الأزمة (2) . ومن ثم فإن الموقف الأزمة تزيد فيه الحاجة الى إتخاذ قرار سريع . من ناحية أخرى . كما انه ينتج آثاراً هامة على مستقبل اطرافه ، ومن ثم سلوكها . إن خصائص الازمة وفق هذا النموذج ثلاث هي (3) :

١- موقف يدرك فيه صانع القرار أنه يتضمن درجة عالية من التهديد للأهداف والقيم والمصالح لأطراف الازمة ويدرك صانع القرار ذلك .

٢- موقف يدرك فيه صانع القرار ان الوقت المتاح لصنع القرار واتخاذة قبل ان يتغير الموقف وقت قصير وإلا فالقرار يصبح غير ذي جدوى في مواجهه الموقف الجديد .

٣- موقف مفاجئ . حيث تقع الأحداث الخالقه للآزمة على نحو مفاجئ . صانع القرار . ولكن يلاحظ على هذا التعريف للآزمة ان الوقت القراري يختلف من ازمة الى اخرى وفق درجة تعقد الازمة وتشابكها (نسبته الوقت) . كما ان اختلاف القدره الإدراكية لصانع القرار يؤدي الى اختلاف تقدير كل منهم لدى كفاية الوقت المتاح لإتخاذ القراوتبعاً للقدره على استيعاب الموقف وأدراك عناصر الآزمة . ومن ثم وقت التخطيط لمواجهه الموقف لإتخاذ القرار . وعموماً فإن محدوده الوقت المتاح لصنع قرار الآزمة يؤدي لضعف السيطرة على الأحداث (4) . لكن كلما كان صانع القرار

(1) د. أحمد عامر - المرجع السابق - ص ٩٠

(2) د. مصطفى عيسى - المصدر السابق ص ٩١ .

(3) د. أحمد عامر - المرجع السابق ص ٩١ .

(4) Haward H. Inter (The Concept of Crisis as Viewed by the United States Department of state) in Charles F. Hermann (Ed.), International Crisis : Insights from Behavioural Research. New York :

يملك نظاما تعريفيها وإدراكيا مرنا ومتفتحا كلما زادت سرعته استيعابه للموقف وإستجابته له وتحققت بالتالي كفاءته ونوعيه العمليات القرارية والعكس صحيح (1).

ومحدوده وقت الأزمة تختلف من أزمة إلى أخرى تبعاً لإختلاف عمر الأزمة، فشمه أزمة قصيره جداً تستغرق بضعة أيام، بينما تستغرق أزمات أخرى أسابيع وأحياناً شهوراً - وعمر الأزمة يتأثر بمدى تعقدها ومدى حدتها، والتعقيد يقاس بعدد أطراف الأزمة، وعدد القضايا المثارة فيها، وطبيعه العلاقة بين هذه القضايا (تفاعل أو استقلال)، وكثرت ونوع المصالح المشمولة في الأزمة لكل من أطرافها، ومدى حيوية تلك المصالح وأهميتها، فالأزمة التي تضم عدداً من الأطراف، وعديد من القضايا المتداخلة المترابطة المتفاعلة، والتي تتعدد وتتوغل فيها منظومات المصالح والقيم الوطنية المشمولة لكل طرف، والتي يكون مصالح الأطراف فيها حيوية ومهمه تكون أزمة معقدة (2).

وما يعيب تعريف النموذج القراري أنه لا يغطي كل جوانب ظاهرة الأزمة ومتغيراتها فهو يركز على متغيرات عملية صنع القرار وتأثيرها على مواقف الأطراف، ويهمل ما دون ذلك من متغيرات هامة، فهو يقتصر على متغير الإدراك ويهمل متغير التفاعل البلوكمي بين أطراف الأزمة والمتغيرات البنائية التي تربط بين الأزمة وبين بنيتها أي علاقة الصراع والتنافس قبل الأزمة بين أطرافها، وبعبارة أخرى أن النموذج القراري يقتطع موقف الأزمة عن المسار التاريخي للعلاقات بين الدول، ويفترض تفردة المطلق عن غيره من المواقف وامكاناته عزله عنها (3).

ويرى البعض أن الأزمة هي موقف يتضمن احتمالاً مرتفعاً لتعطيل المفاجئ والخناق والمناوورة من جانب الخصوم أزاء بعضهم البعض، وقد وصل بعض المحللين إلى حد القول بأن الأزمة هي موقف مفاجئ، بالضرورة، وربما كان هذا الكلام حقيقياً على إطلاقه قبل أن يعرف العالم التخطيط المسبق للأزمات، فالواقع أنه ثمة أزمه مستويات للتعامل مع ظاهرة الأزمة (4). (1) تخطيط الأزمات أو إستشعار الأزمات أو إدارة العلاقات بالأزمات. (2) استشعار الأزمات قبل وقوعها. (3) إدارة الأزمات بعد وقوعها. (4) تجنب الأزمات، فإذا توافرت للدول المقدرة على التخطيط المسبق للأزمات أو استشعار الأزمات قبل وقوعها قللت بالنسبة لها احتمالات التحركات المفاجئة من جانب الخصم وجاءت الأزمة على وجه العموم غير مفاجئة بالنسبة لها.

فالطرف المخطط للأزمة يمكنه متفاجئاً الخصم بها دون أن يعاني هو من تأثير عنصر المفاجئ،

(1) Ibid P. 120

(2) د. مصطفى علوي - إدارة أزمة الخليج - مواقف الأطراف المختلفة - مجلة العلوم الاجتماعية -

العدد الثالث - يناير ١٩٩١ - ص ٩٨

(3) د. أحمد عامر - المرجع السابق - ص ٩٠

(4) د. مصطفى علوي - إدارة أزمة الخليج - مواقف الأطراف المختلفة - المرجع السابق - ص ١٠٠

غير أن التخطيط للأزمة لا ينفى عنصر المفاجأة تماماً إذ أنه لا ينفى قدره الخصم الذي فوجيء بالأزمة في بدايتها على أحداث مفاجأة ، وتوظيف الخداع لمواجهه المخطط الأصلي ليعتبر بالأزمة عن المسار المرسوم لها في خطة المهادر بتفجير الأزمة . ويتزايد احتمال ذلك خاصة إذا كان الطرف المخطط قد إقتصر في تخطيطه على سيناريو المرحلة الإلتحاحية فقط.

وجدير بالذكر أنه في إحدى الدراسات السياسية المختصة بإستطلاع الآراء والتي قام بها (هوارد لنتر) بخصوص استعمار الأزمات غير المخططة قبل وقوعها اجاب ٩٢,٢ ٪ من مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية بأن الأزمات الدولية التي تشارك فيها الحكومة الأمريكية قد تكون وليده تصرفات الحكومة الأمريكية ذاتها⁽¹⁾. وهنا بالطبع لا يسعنا الا ان نتساءل هل أزمة الخليج العربي الثانية كانت من ضمن نسبة ٩٢,٢ ٪ تلك ١٥٠٠

مفهوم الباحث لإدارة الأزمة:

نظراً لأن إدارة الأزمة كعلم لم تحدد له مجاله نطاقه البحثي بشكل قاطع حتى الآن. وبالتالي لم تحدد له مبادئه وقوانينه المستقلة. وأيضاً لم يتم تحديد هويته وإنتمايته. فما زالت تتجاذبه الفروع الأخرى من المعرفة. فثارة محمد أحد فروع علم الإدارة العامة ، وثارة أخرى أحد فروع علم السياسة العامة، وثارة أخرى محمد محل اهتمام علم المعلومات. وبالتالي يحاول الباحث ان يحدد ملامح ونسبه بنسبى تراوفاً لكي تتحدد الملامح العامة لمفهوم إدارة الأزمة ومجال هويته . وأهم هذه الملامح هي :

(1) إن إدارة الأزمة يجب ان ينظر اليها على انه نظام شامل يتفرع منه مجموعه من النظم الفرعية، يوجد بينها تناسق في بعض الاحيان وتضاد في احيان أخرى، وفي ضوء معطيات النظرية العامة للنظم⁽²⁾ التي تقترض ان كل نظام يمكن النظر اليه بإعتباره نظاماً شاملاً تارة ، ثم يعاد النظر اليه مرة أخرى بإعتباره نظاماً فرعياً . ومن خلال هذه النظرية تحدد العلاقات بوضوح . كما تقترض النظرية العامة للنظم أيضاً ان كل نظام يجب ان يعمل بشكل كلي حتى يصبح هادفاً كما ان كل نظام له بنيه داخلية وأخرى خارجية يتفاعلها معا يتحدد شكل النظام او بالاحرى تتحدد هويته ، ثم تركز معطيات مفهوم النظم على اهمية التفاعل والتنسيق والإتصال بين عناصر وأجزاء النظام . وبالتالي نجد ان مفهوم إدارة الأزمة في هذا السياق يعمل بشكل كبير في محيط العلاقات الدولية

(1) Haward H. Inter (The Concept of Crisis as Viewed by the Un States Department of state) in Charles F. Hermann (Ed.), op. cit. pp. 119 - 120

(2) أنظر في النظرية العامة - د. السيد فتحى حسيب - مقدمة في إدارة الأعمال - مكتبة الجلاء

ولكن هذا لا يمنع أن البيئة الداخلية لكل دولة تشكل أحد أهم أدوات إدارة الأزمة والمشكلة لطبيعتها ومداها .

(2) أن إدارة الأزمة يجب أن ينظر إليها في سياق معلوماتي . بمعنى أن المعلومات تشكل حجر الأساس والمنطلق الذي يبنى عليه كل وسائل وإساليب إدارة الأزمة . فعملية ربط السابق باللاحق والوصول إلى المستقبل لا تنشأ من فراغ . ولكن تكون نتيجته لوجود نظام معلومات فعال وقادر على جمع البيانات سواء من البيئة الداخلية أو الدولية . التاريخي منها أو المستقبلي ، ثم فهرسه وتبويب وتلخيص هذه المعلومات من خلال قاعده بيانات مصممه على أسس علمية ومزوده بالكفايات المناسبة سواء من حيث التمهيد المعلوماتية أو الإدارية وكذلك الحثك السياسي . وبالأضافة إلى سلسلة المستشارين الذين تكون مهمتهم في النهاية هي تحليل هذه المعلومات والتعليق عليها وتحديد مساراتها والنتائج التي يمكن الوصول إليها أو بمعنى آخر صياغة البدائل التي تطرح على صانع القرار لتحديد الخيارات من بعضها .

(3) أن عملية إدارة الأزمة لا بد أن تشترط إتباع ما أفرزته علوم الإدارة العامة من منهجية علمية في إدارة الدولة وأجهزتها وتطبيقها في مجال إدارة الأزمة ، أو بمعنى آخر إتباع وظائف الإدارة العلمية عند التصدي لموضوع إدارة الأزمة . فلا يمكن النظر إلى عملية إدارة الأزمة دون توافر تخطيط علمي سليم وتنظيم جيد يتحدد فيه العلاقات وخطوط السلطة والمسئولية وإداره فعاله للرقابه وتقييم الاداء ومنهجيته علمية في اتخاذ القرارات وعملية الإتصالات ، أي أن مقومات العملية الإدارية مطلب رئيسي في مكونات تعريف إدارة الأزمة .

(4) تعتبر عملية إدارة الأزمة عملية قرارية . فدور القرار السياسي في هذا الخصوص حيوى ، فهو نهاية الأزمة وبداية لأزمة جديدة أو مرحلة من مراحل تطورها .

(5) لا يجب أن ينظر إلى الأزمة التي تدار وفق منظور أو أسلوب أو هدف عسكري فقط . بحيث يكون الخيار أمام متخذ القرار أحد أمرين ، إما الدخول في حرب أو

عدم الدخول فيها . ولكن يجب أن نثرة إلى أن أى تعريف لإدارة الأزمة لابد وأن يكون من الإبتساع بحيث يشمل قدر الإمكان كل الأزمات باختلاف أنواعه وأشكالها . ومن ذلك فإن مفهوم الأزمة السياسية من وجهة نظر الباحث يمكن أن تكون :

تدهور نسبي في العلاقات من وجهة نظر صانع القرار بين قوتين دوليتين نتيجة لتغير شامل في البيئة الخارجية أو الداخلية للأطراف أو طرف واحد منهم ، هذا التدهور من شأنه خلق إدراك لتهديد القيم والأهداف الرئيسيه لدى صانع القرار وايضا لسياساته ، وقد يزيد من إدراكه لإحتمالات التعرض في أعمال العداء العسكرى ، كما يزيد إدراكه لضغوط الوقت المحدد والمتاح للإستجابة لذلك

التهديد، مستخدماً في ذلك جميع عناصر قوه دولته القومية الشاملة او بعض منها وفقاً لطبيعته الأئمة. " ومن هذا التعريف ترى ان الإدارة الناجحة للأئمة هي التي تدار وفق الاسلوب العلمي الرشيد والشامل مستخدمه القدر المناسب من عناصر قوتها القومية بهدف تحقيق أكبر توافق وإنسجام وتجانس مع الاهداف العامه للدولة والإقلال قدر الإمكان من تهديدها للقيم ولعناصر النظام ، لذلك تكون الازمة السياسية محصلة قرار سياسي سواء أكان قراراً سياسياً ناجحاً أم خاطئاً .. قرار منشئ أم قرار يتضمن اسلوب معالجتها أم منهيها لها .. فالقرار السياسي المنشئ للتصرف او الحركة الدولية هو شهادة ميلاده للأئمة وايضا القطار الذي يحملها عبر مراحل تطورها المختلفة ، وقد يكون ايضا شهادة وفاتها. مع ضرورة الإشارة الى ان الازمة تؤثر تأثيراً واضحاً في طرق اصدار هذا القرار السياسي استناداً لعدة حقائق .

1- زيادة سلطه صانع القرار (1) :

تؤدي الازمة عند نشوئها الى زيادة السلطات التي يتمتع بها صانع القرار في الدولة الداخلة في الأئمة وذلك راجع الى عاملين أولهما :

(أ) عند نشوء موقف الازمة فإن الرأي العام يحاده ما يلتفت حول صانع القرار وتزداد شعبيته وخاصة في الازمات الخطيرة والخارجية . ولعل هذا ما يبدو واضحاً في موقف الشعب الأمريكي من الرئيس جورج بوش اثناء تفجر أزمة الخليج العربي الثانية، حيث اظهرت نتيجة استطلاع الرأي العام الأمريكي وصول شعبه بوش الى أعلى معدلاتها ، وإن انتكست هذه الشعبية عند تنافسه في انتخابات الرئاسة مع بيل كلينتون . وايضاً موقف الشعب البريطاني من حكومة حزب المحافظين اثناء نفس الازمة بزعمه ما رجحت تاتشر ثم جون ميجور (2).

(ب) كما كانت الازمة تتصف بمنصر ضيق الوقت ، فإنها تتطلب اصدار قرارات سريعة لذلك فمن الطبيعي ان تؤدي الى الاقلال من غده المشاركين في صنع القرار، مما يؤدي بدوره الى تقليل حجم الوحدة القرارية لما يتطلبه ذلك من ضرورة سرعة نقل البيانات والمعلومات وتحليلها وايضا لسريتها الواجب .

2- تعميق الازمة للطابع العدائي :

تتميز الازمة بأن سبب نشوئها يمثل تهديداً أساسياً لاهداف وقيم صانع القرار، مثل هذا

(1) See : Colin The Sociology of War and Peace: Mac Millan Press. في
Greighton and Martin Show E
London, 1987 pp. 211 : 217

(2) جريدة الأهرام - ١٧ / ٨ - ص ٤

التهديد يأتي عادة من طرف معادى ، وبالإضافة الى أن هذا التغيير الحادث يؤدي الى تعميق شعور صانع القرار بمدوناته الطرف الآخر (1) .

3- ظهور تفكير الجماعه :

تؤدي الازمة الى ما يعرف في علم الاجتماع بأخلاق القطيع أو السلوك الجمعى . ويحدث ذلك في جميع انواع الازمات ولكن يظهر بوضوح حينما تكون الازمة من النوع الخطير أو الحرج ، وتتميز هذه الظاهرة بعدة خصائص لعل أهمها :

(أ) احساس وهمى عام لدى افراد المجموعة القرارية بالتمتع وصحة آرائهم (2) .

(ب) ميل افراد المجموعة القرارية الى رفض المعلومات التى قد تجهزهم على تفسير الالكار الاولى عن الموقف (3) .

(ج) الاعتقاد الحازم بصحة الموقف الاخلاقى للسياسة المتبعة من المجموعة الحاكمة مسبقا .

(د) سيطرت افكار قطيعه عن الطرف الاخر باعتباره شريرا لا يمكن التوصل معه إلى حل .

(هـ) وجود ضغوط على اى عضو يخالف الإتجاه العام السائد وإعتبار ذلك نوع من التمرد .

ز) اتجاه كل عضو بالمجموعة القرارية الى كبت آرائه المعارضه لإتجاه المجموعة القرارية .

(و) إحساس وهمى عام بأن هناك انجماعا داخل المجموعة القرارية حول السياسة المفضلة .

والملاحظ أن ظاهرة تفكير الجماعه تميز عمل المجموعات الصغيره بصفة عامه . ولكن احتمال ظهورها يتعاظم اثناء الازمات . الا انه يجب الا يستخلص من ذلك أن صفة تفكير الجماعه هى صفة يميزه بالضرورة لعملية صنع القرار اثناء الازمات . فهذه الظاهرة تنشأ في المجموعات الصغيره عندما تزداد حدة الازمة وتزداد الضغوط النفسيه بما لا يذخ مجالا للمناقشه والمعارضه ، كما انها تتفاقم حينما تتميز المجموعة بوجود قائد سلطوى فمن المحتمل الا يصبح تفكير المجموعة ظاهره تميز عملية اتخاذ القرار (4) .

4 - تؤدي الازمة الى الأرهاق والإجهاد النفسى لصانع القرار (5) :

(1) د . أحمد عامر - القائد في موقف الأزمة - مرجع سبق ذكره - ص ٣ .

(2) المرجع السابق - ص ٥ .

(3) المرجع السابق - ص ٩ .

(4) Charles F. Hermann and Linda P. Brady, Alternative Models of International Crisis in Hermann (Ed.)

Op. Cit. pp. 283 : 287

(5) Arthur Stein, The Nation at War. The Johns Hopkins University Press Bottimore and London, 1978 P. 127

سبق ان ذكرنا ان القائد في الازمة يتصرف وفق ثلاث ضغوط حاده ، وهذه الضغوط تؤدي الى شعور القائد او مركز صنع القرار بالدولة بالارهاق والإجهاد النفسي الشديد وخاصة عندما يطول امد الازمة . وهذا الارهاق يؤدي الى مجموعه من التغيرات البيولوجية لدى صانع القرار بما يفقد القدره على التفكير الرشيد في موقف الازمة وبالتالي الى ازدياد وتعقد الازمة ، وهذا الإجهاد من الممكن ان يلاحظ لدى شخص صانع القرار في الاتي :

(أ) تقليل القدره علي الإنتباه : وهو ما يعنى فقدان صانع القرار القدره على التركيز او ضعف مستوى فهم وإدراك التفاصيل الخاصه بالموضوع والتي تؤدي الى فهم الازمة على غير حقيقتها . او انصرافه الى مجموعه محدوده من جوانب الموقف المشكل للآزمة ، او الميل الى كل ما من شأنه الاتفاق مع خبرته الذاتية .

(ب) زيادة الجمود الذهني : وهو ما يؤدي بالقائد الى التفكير طبقا لقواعد فكره ثابتة وعدم القدره على تفهم وجهات نظر الآخرين . او القضاء على الفكر الابتكاري ولعل هذا هو ما نجحت قوات التحالف الدولي في ان تضع الرئيس صدام حسين فيه حيث كان تصرفه إبان الازمة ينصرف الى ان قوات التحالف لن تبدأ العمليات العسكريه ضده ، وإذا بدأتها فإن العراق قادر على النصر عليها . او حتى احداث خسائر بها لن تقوى على إحصالها (1) .

(ج) زيادة الإحساس بضييق الوقت : وهو يزيد الشعور بالعنصر الثالث من عناصر الازمة وهو الخاص بضييق الوقت ، مما يؤدي الى عدم دقه قراراته لأنها تتم في ظروف الإستعجال ، كما يميل الى اتخاذ القرارات في الاهداف والقيم العاجله لتحقيق اهدافه بصرف النظر عما اذا كانت اهدافا وقيم رئيسيه ام لا (2) . وطبيعي فإن الإجهاد والارهاق النفسي امور تسببه من أزمه الى اخرى ومن قائد الى اخر وايضا من بيئه قرآنيه لأخرى .

ويرى المختصون ان العناصر الثلاثة للآزمة تؤدي الى زيادة الارهاق النفسي لصانع القرار في تلك الظروف ، وان هذا الاجهاد يؤثر سلبيًا على قدره صانع القرار في الإنتباه لخصائص الموقف وادراكه لحدوده الوقت ويؤثر كل ذلك بدوره على المهام المختلفه المتعلقة بإتخاذ القرار كالبحت عن المعلومات والبدائل وإتخفاض كميه المعلومات الصاعده وإتخفاض نوعيتها وكفايتها . كما ان موقف القرار في ظروف الازمة يؤدي الى تصور صانع القرار أن البدائل المتاحة امامه محدوده للغاية (3) .

(1) د. أسامة الغزالي حرب - أزمة الخليج ودامياتها على الوطن العربي - أوراق عمل ومناقشات

النفقة الفكرية التي ينظمها مركز دراسات الرحلة العربية في خير الدين حسين

(محرر) - أكتوبر ١٩٩١ - ص ٢٣٨

(2) Jerol M. Post, The Impact of Crisis Induced Stress on Policy Makers, in Alexander L. George, (Ed.)

Avoiding War op. - cit. pp. 471 : 497

(3) Charles F. Hermann and Linda P. Brady, Alternative Models of International Crisis in Hermann (Ed.)

بينما البدائل المتاحة أمام الطرف الآخر (العدو) اكبر وكلما ازدادت حالة الارهاق والاجهاد النفسى المرتبطة بالازمة تتماثل تعريف صانع القرار فى الدولة للموقف وليس معنى ذلك ان صانع القرار فى ظروف الازمة عاجز عن اداء العمليات التحليلية الاساسية المتعلقة بصنع القرار ، والا فكيف تفسر نجاح صانع القرارات فى سياسته بعض الازمات بما يحقق اهدافهم الاساسية⁽¹⁾ .

ولكن الا يوجد للزمة آثار ايجابية ؟ .. بالطبع لها آثار ايجابية على شخص صانع القرار او القائد وعلى المحيطين به . ولعل اهمها ان موقف الازمة يدفع بالعناصر الصالحة الى الظهور فى شخص القائد . كما انها تدفع بالطاقات التى كانت خافية ولا تستدعى الا ساعات الخطر . كما انها تزيد أيضا من تلاحم وتكاتف مراكز صنع القرار والجماهير المواجهه موقف الازمة . وتؤدي الى وضع الاهداف التى كانت تتنادى بها القيادة موضوع الاختيار العملى واعطائها طابع اجرائى للتنفيذ . وتزيد من خبره هيكمل اتخاذ القرار من واقع التجربه العمليه . بقيت نقطه اخبره يود الباحث ان يلقى الضوء عليها .. وهى ان معظم الفقه السياسى يجمع على ان ساسه دول التحالف الدولى ضد الاحتلال العراقى للكويت قد اخطأوا التعامل مع العراق المهزوم فى الحرب الصكره ولم تتفق تصرفاتهم وفن ادار الازمه السياسيه وحكمه ونجارب التاريخ ، حيث انهم انتهجوا سياسه من شأنها تكرار ما حدث فى صلح فرساي مما سيمود على النطقه الخليجيه والعالم العربى بالتالى بآثار مستقبليه لن نحمد عقباها⁽²⁾ .

ويفترض الراى المذكور انه فى البدايه كانت اوجه الخلاف هى هل تكون الشروط السياسيه لانتهاء الحرب نوعا من مواصله الحرب بوسائل اخرى ومواصله عقاب العراق وتدمير قدراته أو ان تكون بابا لإعادته ادماجه سلميا فى السياسه العربيه والدوليه ، وضمان تأقلسه الايجابى مع ضرورات ومعطيات احياء النظام العربى وتحديثه ؟

وببدأ هذا الراى بالشرق الفلسطينى هو ان المصلحه الاخلاقيه والإنسانيه تقضى عدم مغالاه فى تدمير المجتمع المدنى والبنية الاساسية بالعراق . ومن الناحيه العمليه فقد كانت هذه الاعتبارات تفرض ادماجه العراق فى السياسه الاقليميه والعالميه ومساعدته فى التأقلم الايجابى مع المعطيات السياسيه الجديده فى البنيه العالميه والاقليميه ، وذلك لان مواصله تدمير العراق بوسائل سياسيه

(1) د . أحمد عامر - القائد فى موقف الازمة - مرجع سبق ذكره - ص 6

(2) أنظر التقرير الإستراتيجى العربى - مركز الدراسات السياسيه والأستراتيجيه - جريد الأهرام

القاهرة - لعام ١٩٩٠ - ص ٢٤٧ - ٢٦٣

يقضى حتما الى اضطراب هائل فى موازين القوى الإقليمية المحدودة لامن الدول العربية فى الخليج ولا من الشرق العربى كله .

الا ان ما تراه كان مغايراً لذلك كلياً ... بالمقارنة بما اتبع مع المانيا النازيه المهزومه فى الحرب العالميه الثانيه . بالرغم من التحذيرات الماليه التى حذرت من مقبلة ذلك ، فقد تم تدمير البنية الاساسيه والإنتاجيه للعراق بالكامل بما تقدر تكلفته بأكثر من ٢٠٠ مليار دولار . كما ان شروط إنهاء الحرب وتسويتها قد وردت فى احد عشر قراراً صادراً عن مجلس الامن بصورة تضمن مواصلة تدمير القدرات العسكريه والمدنيه للعراق ولأجيال قادمه بما يتجاوز بكثير حدود المعقوليه والمقبوله من جانب الرأى العام الاقليمى والضمير الإنسانى .

والغريب فى الامر - طبقاً لمفهوم هذا الرأى - ان هذا التشدد والتمزق الحادث للعراق قد ابدته وساعدت عليه دول الخليج وكلا من مصر وسوريا بذايه بهدم المناداه بفقر ذلك ثم السكوت وعدم الاعتراض على هذه الإجراءات التى تم تنفيذها بالفعل ، ثم ثالثاً بتأييده دولياً فى صورته قرارات مجلس الامن ، ورابعاً معارضه اى جهد دولى لمنع تعرض العراق لهذا المصير المحتوم مثل معارضه الرئيس السوفيتى جوبراتشوف من مبادرات سلميه والتى طرحها ووافق عليها العراق لإنهاء الحرب قبل المعركة البريه مباشره ، وخامساً عدم إتخاذ اى جهد ايجابى من شأنه ازالة عوامل التوتر بالمنطقه والمتمثل فى حكم الرئيس صدام حسين وذلك بالنكوص عن مساعدة قوى المعارضه الداخليه ضد الحكم خشية تمزق العراق والإخلال بالتوازن الإستراتيجى فى المنطقه ، كما يورد الرأى المذكور ايضا الاسباب الخاصه بدول التحالف فى هذا المنوال ايضا كذا اسباب دفع دول الخليج لتأييدها ومنها بالطبع استمرار بقاء صدام حسين فى السلطه وما يمثله ذلك من الحرف الدائم من إحتمال اعاده تكرار تصرفاته الشاذه . وينتهى الرأى المذكور الى ان دول التحالف قد ارتكبت سقطه كبرى فى تعاملها مع الازمه من شأنها تكرار نتائج صلح فرساي المنهى للحرب العالميه الاولى وهو مأسوف يؤدى الى اضطراب نار الحقد فى نفسه ووجدان الشعب والقياده العراقيه التى لن تهدأ الا من خلال حرب للإنتقام على غرار ما اقدمت عليه المانيا النازيه . فالتاريخ يحدثننا بأن كمون وسكون العراق لن يكون إلا مؤقتاً ، وبالطبع فإن هذا لن يكون فى صالح المنطقه كما ان اغلبيه الرأى العام العربى تعتقد ان التشدد فى وضع شروط إنهاء الحرب مع العراق يسهم فى تعميق القطيعة النفسيه والسياسيه بين الدول العربيه المشاركه فى التحالف الدولى ضد العراق من ناحيه والنيار الرئيسى من الرأى العام العربى وقطاع اكبر من النخبه

الساسية في اكثرية الاقطار العربية من جانب آخر ، وهذه القطيعة المتنامية تضاعف من صعوبات إحياء وتحديث النظام العربي بعد ازمه الخليج العربي الثاني.

إلا أن هناك بعض الملاحظات التي لا بد من لقاء الضوء عليها وهي :

1- هل الواقع البشئى والنفس والاجتماعى للشعب العراقى يتفق ويتماثل مع نظيره الالمانى ابان الهزيمه القيصريه فى الحرب العالميه الاولى ؟

2- هل الامكانيات البشريه والماديه والعلميه لدى العراق تتساوى مع مميزاتاها لدى المانيا

كلا منها فى زمانه ومكانه ؟

3- هل القدرات والطاقت والمعارف العلميه والتكنولوجيه التي احتاجتها المانيا النازيه لإعاده التعمير ومن ثم اعاده الإنتقام فى حقبة العشرينات والثلاثينيات من هذا القرن (تكنولوجيا اقل واقتصاد أبسط) تتساوى مع القدرات والطاقت والتكنولوجيه والمعارف العلميه التي على العراق ضروره الحصول عليها الآن للوصول الى الدرجه التي تمكته من إعاده البناء ثم الإنتقام فى نهايه القرن العشرين ؟ وهل اذا تساوت أستطيع العراق الحصول عليها ؟ وهل يسمح لها المجتمع الدولى بذلك؟ ومن ينتقم ؟.

4 - هل حجم التدمير الذى حدث للعراق والذي عليه تعرضه أولا يتساوى مع ما اضطرت المانيه لتعرضه فى العشرينات (بالقياس المادى والبشئى) ؟ .

لذلك فإن القول بأن دول التحالف في تعاملها مع العراق قد اخطأت وخاصه فى وضع شروط ما بعد الحرب. لأنها كانت تمى بالطبع كل ما هو وارد بعاليه واكثر ، كما كانت تهدف الى تحقيق الفرقه والعزله القصورى بين الدول العربيه بتشجيع الموقف المذكور آنفا بالرأى السابق بين دول الخليج ومصر وسوريا وبقية الدول العربيه . ولا يخفى أن الهدف الرئيسى من عدم ازاله المانيا الغربيه بعد الحرب العالميه الثانيه وبعثها ببقاها للتقدم وازاله آثار الحرب والحادث فى اوربا الغربيه هو أن تقف مع المنطقه كلها حاجزاً صلباً (مادياً ومعنوياً وبشئياً) امام الخطر الشيوعى القادم من الشرق ومنع سقوطها فى احضانته.

وبالطبع ستكون النتيجة المنطقيه والمتنظره من مسلك دول التحالف الغربى ضد العراق والمنطقه هو ظهور الارهاب الإقليمى والدولى حيث ان الإرهاب (كما هو معلوم) آخر صور المقاومه وهو نتاج تسويه المشكلات والازمات تسويه غير عادله مع عدم قدره الطرف الموزوم والذي يشعر

بالفبن على تفهيم الوضع المقرو . كما ان حكمة التاريخ والمستخلصه من مجارب وحل الأزمات السياسية الماضيه والقاضيه بعدم التماذى والقلو فى ازالال الخصم المهزوم خشبه العواقب المستقبليه. هى حكمه لا تطلق على كل ازمه بل ان كل منها وله ظروفه وبيئته التى تستتبع عدم التطابق العام بينها .

المبحث الثاني الازمة السياسية كإطار تحليلي

تعددت المدارس والمناهج الفقهية التي تتناول ادارة الازمة كإطار تحليلي للسلوكيات السياسية بقصد التوصل الى تنظير علمي اقرب للدقة لإستراتيجيات ادارة الازمات السياسية التي هي حجر الاساس في علم السياسة الدولي المعاصرة. لذلك فالفقه السياسي انخل ادارة الازمة معمل الإختبار العلمى ووضعها فوق منضده الابحاث والتجارب ، ثم اختلفت اقطابه من حيث زاوية الرؤيا والإنطباع المسبق عنه والهدف المرجو منه ، فخرج كل منهم بنموذج يختلف عما خرج به زميله ، وهو فى اختلافه هذا لا ينافيه بقدر ما يكمل كلا منهم الاخر ويساعده فى الإلمام والإحاطة بمعظم جوانبه . وقد ذكر الفقهاء العديد من هذه المدارس والنماذج نوردها بإيجاز فيما يلى حتى نسترشد بها عند تحليل ازمة الخليج العربيه الثانيه .

اولا: النموذج الإدراكي (السياسة الرشيدة) :

وفق هذا النموذج فإن السياسة الرشيدة للدوله عند تصديها لازمة سياسيه بينها وبين دوله اخرى تحتم عليها ان تبحث مختلف الخيارات البديله وتحص كل منها وتوازن بينها على ضوء تقديراتها لظروفها وظروف الخصم ، من حيث الأهداف والاولويات والقدرات والتكلفه التى تستطيع كل منها تحملها ثم تختار الدوله واحداً من هذه البدائل والخيارات وتعتمده كخطوه أولى فى استراتيجيه معينه لتحقيق الاهداف القوميـه ودون ان تتحمل تكلفه سياسيه او اقتصاديه او استراتيجيه مرهقه ، ثم ترقب استجابة الخصم لتحركها وتستمر بعد ذلك فى عمليه التقويم والتقدير وعلى ضوء تلك النتائج تتحدد تحركات الدوله (1) .

وللسياسه الرشيده للدوله فى الازمات الدوليه عده مقومات تذكـر منها الاتى:

1- المعلومات : ان توافر المعلومات الصحيحه الكافيه هى المطلب الاول لصحة التقديرات وبالتالي ترشيد سياسه الازمة ، سواء آكانت خاصه بالدوله او الخصم ، وايضاً يقف على نفس درجه الاهميه للمعلومات تحليل هذه المعلومات ومدى مصداقيته (2) .

2- طريقه تنظيم السلطه : واسلوب هذا التنظيم وهل هناك خطوط واضحه لهذا التنظيم ام ان هناك تنازع وتعارض فى السلطات بين الاجهزه الداخليه فى الدوله .

(1) د. أحمد ماهر - مقدمة فى إدارة الازمة - مرجع سابق - ص 241

(2) د. أحمد يوسف أحمد - أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربى - أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التى ينظمها مركز دراسات الوطن العربى فى خير الدين حسيب (محرر)

3- الإتصالات : داخليه ام خارجيه التي تشارك فيها اجهزه وشخصيات غير رسميه للإتصال بين أفراد الازمه وهي ما تعرف بالقنوات الخفيه⁽¹⁾ . وهو امر يضع على عاتق ميكانيزم الإتصال اعباء اضافيه سواء على مستوى رصد المعلومة ، او التحليل ، او إستخلاص النتائج ، وإصدار الاحكام وطرح بدائل التفاعل مع كل حاله في ضوء ظروفها الخارجيه⁽²⁾ .

4 - القياده: وهي مجموعه الصفات الشخصية والموضوعية التي اتفق عليها فقهاء علوم السياسه والإداره التي يجب توافرها في القائد الرشيد .

5 - التخطيط المسبق للآزمات: كلما كانت الازمه السياسيه تدار وفق تخطيط مسبق (الإدارة بالآزمات) كلما كانت اقرب للنجاح وهذا الإتجاه هو الغالب في العصر الحديث خاصه في الدول المتقدمه ، وهو الحك الرشيسي لمعرفه مدى عقلانيه عمليه اداره الازمه وذلك من خلال مقارنته المخطط والمستهدف بالمحقق فعلا .

ويقسم المفقه السياسى مدارس اداره الازمه وفق هذا النموذج الى مدرستين فكريتين رئيسيتين . الاولى : تعادل الازمه بالحل السلمى لها . ويتحقق الهدف هنا بالسيطره على أدواتها وتجنب المخاطر الجسميه . فالآزمه فى مفهوم هذه المدرسه عبارة عن مرض خطير لابد من علاجه والشفاء منه بأسرع ما يمكن حتى لا يتعاظم ويؤدى الى الوفاة . لهذا فإن السؤال الذى تفرضه هذه المدرسه هل يمكن ان تؤدى هذه الازمه الى زياده احتمالات الحرب ام لا ، فإذا كانت إحتمالات الحرب قائمه ، فلا بد من البحث عن بدائل سلميه لا تكون محفوفه بالمخاطر . وترى هذه المدرسه ان مصير كل دولة يتوقف علي سلوكها وسلوك خصمها وبهذا فإن المصالح المشتركه للطرفين يجب مراعاتها وتأكيدا⁽³⁾ .

والمدرسه الفكرية الثانيه تقف على التقيض تماما من الاولى ، فهي تفسر اداره الآزمات على انها تدريب على شىء واحد هو الفوز ، فالهدف هنا هو اخضاع الخصم . والحصول علي امتيازات وعدم اعطاء اى تنازلات ، وبهذا تتقرر مكانه الدوله وقوتها فى الساحة الدوليه ، فهي اذا ليست عارضا مرضيا ولكنها فرصه لتعظيم المكاسب . ولا يمكن التركيز على الازمه ولكن على الخصم . فتقوم منافسه شرسه يحاول فيها كل فريق ان يؤثر على سلوك الطرف الآخر وتوجيهه ، ويتم قبول المخاطر الهائله اذا كانت ستؤدى الى زياده المكاسب⁽⁴⁾ .

إن إدارة الدولة للآزمه تعنى استخدام هذه الدوله لمختلف ادوات المساومه

(1) د. مصطفى علوى - بنية القرار السياسى وصفه - مرجع سابق - ص 58

(2) د. معدوح البلتاجى - مصدر سابق - ص 6

(3) د. أحمد مختار الجمال - المفاوضات وإدارة الآزمات - مرجع سابق - ص 238

(4) نفس المصدر - ص 238

الضاغطة أو التوفيقية أثناء هذه الازمة على نحو يعزز سياستها ويضعف من سياسة الخصم أو على الأقل يقلل خسائرها الى ادنى حد ممكن . وذلك لان موقف الازمة يجمع بين خصائص حالة الحرب وخصائص حالة السلم (اللاحرب واللاسلم) . فلا هي تعبير عن حالة حرب خالصة ولا هي تعبير عن حالة سلام مطلق ، ومن المعروف ان ادوات المساومة الضاغطة الصرفة تنتمى الى حالة الحرب أكثر مما تنتمى الى حالة السلم ، اما الادوات التوفيقية فهي ادوات علامات السلم اساسا . ولذا تجمع سياسة الازمة بين الادوات الضاغطة والتوفيقية معا⁽¹⁾ .

1 - الادوات الضاغطة⁽²⁾ :

ونعنى بها التحركات التى تقوم بها الدول للضغط على الخصم ليقبل مطالبها ويمثل لإرادتها وهى نوعان :

(ا) تحركات ضاغطة رئيسية : وهى التحركات المادية الملموسة والفعالة التى تختارها الدوله لتؤكد بدء عملية تصعيد فعلية فى الضغط على الخصم . وهى نوعان الاول منها : تأخذ الدوله فيها قرارات العنف والمبادء كالمصار البحرى او ضرب سفينه مدنيه او عسكريه .. ومنها احتجاز الرهائن العسكريين او المدنيين كما فعل العراق . اما النوع الثانى : ان تنقل الدوله عبء اتخاذ القرار البادئ بأعمال العنف الحاسمه للخصم ، مثل ان تقوم الاولى بخلق جميع المناقض فى وجه الأخرى ولا تترك امامها خيار سوى الاستسلام الكامل او الحرب ، وذلك مثلما فعلت مصر - الى حد ما - فى سيناريو ازمه عام 1967 .

(ب) تحركات ضاغطة اتصالية : وتهدف الى الضغط على الخصم لكى يقبل مطالبها ، ولكنها ليست تحركات مادية بل هى اساسا تتمثل فى اعمال التهديد التى لا تعنى تبئى الدوله لخيار معين وتنفيذه ، ولكنها اشارات تنقل الى الخصم نوايا الدوله فى الاخذ بخيار ضاغط اكرامى رئيسى وجديه هذا التهديد . وهذه التهديدات تهدف اذن الى التأثير على خيارات الخصم لتحركاته الرئيسيه ودفعه الى خيار يتفق مع مصالح الدوله المهدده . ويظهر ذلك بوضوح فى التحركات السوفيتيه لازمة الخليج حيث اتسمت موقفها فى تأييد الأداء الأمريكى وقرارات الامم المتحده ، وما المبعوثين السوفيت للعراق سوى اصدق مثال لهذا النوع من التحركات⁽³⁾ .

متغيرات التصعيد :

ادوات الضغط الإكراهى هى ادوات التصعيد اما ادوات التعايش التوفيقية فهى ادوات تخفف حده الازمة . نعنى بالتصعيد قيام الدوله بكل التحركات التى تجعل

(1)Gregory Tieverton (ed.), Crisis Management and The Supper Powers in The Middle East (London IIS - 1981), p. 50

(2) د. أحمد عامر - مقدمة فى إدارة الازمة - مرجع سابق - ص 247 : 249 وأيضاً : Alexander L. George, Strategies for Crisis Management, in Alexander L. George (ed.) op.cit. pp. 284 : 287

(3)الهيئة العامة للإستعلامات - أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية - القاهرة - أغسطس - 1992 - ص 105

مناطق التناقض والصراع مع الخصم أكثر بروزاً وتعقيداً ، ويمكن ان يتم ذلك بزياده التحركات الصراعية العدائيه الموجهة الى الخصم (تصعيد كمي) وبالإنتقال الى تحركات تتضمن درجات اعلى من العنف والعداء (تصعيد نوعي)⁽¹⁾ . وتعنى بالعنف التصرفات المقصوده التى تلحق الضرر بمصالح الخصم الماديه والمعنويه ويتوسيع الناحى (بأن يشمل التصعيد المجالات

(1) د. أحمد هامر - مقدمة فى إدارة الأزمة - مرجع سابق - ص 254 : 258

(2) د. أحمد هامر - أزمة فقه الأزمة - مرجع سابق - ص 55 : 56

(3) د. مصطفى هلوى - القوتان العظميتان وإدارة أزمة الشرق الأوسط فى د. أحمد الرشيدى (محرر)

الإنعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج - مركز البحوث والدراسات

السياسية - 1991 - ص 38

(4) Quincy Wright, (The Escalation of International Conflict) The Journal of Conflict Resolution, Vol. IX, No. 4, December, 1965

(5) Jonathan Wilkon, Feld, Virginio Lee Lussier and Dale Tohtinen (Conflict International in The Middle East 1949 : 1967, The Journal of Conflict Resolution Vol., XVI, No. 2 June, 1972

الدبلوماسية لكسب تأييد أكبر عدد من الأطراف المعنية والمهتمة بالآزمه والتي تستطيع التأثير فيها أو العمل على زياده التأثير فى الصداقه وكسب اصداقه جدد من المحايدین أو تحييد انصار الخصم مثل جولات بيكر ووزير الخارجيه الأمريكى. أیأن الازمه التى نحن بصدها والمداولات التى كانت تتم داخل كواليس مجلس الامن قبل كل قرار متعلق بالآزمه . كما يتضمن اعمال الاستنذاف الإقتصادی من المقاطعه والحصار وإغلاق الممرات المائیه ، ولعل تحليل القرارات الصابره من مجلس الامن بخصوص الازمه يوضح تصاعدها لإحكام الحركه حول الخصم⁽¹⁾ . ويتضمن اخيرا المواجهات المسلحه المحدوده لإنهاء الخصم عسكريا مثل الغارات الغاطفه للقوات .. الخ .

ج) تصعيد غير محدود (حافه الهاويه) : ويعد أعلى مستويات التصعيد وقد ينتهى الى الحرب الشامله ، لذا يتبقى ضروره الاستعداد له بصوره كامله مقبیه تطورها. مثل استصدار دول التحالف الدولى للقرار رقم 678 الصادر من مجلس الأمن الذى يقضى فى الفقره الثانيه منه بالآذن للدول المتعاونه مع حكومه الكويت بإستخدام جميع الوسائل لدعم وتنفيذ قرار مجلس الامن رقم 660 (1990) وجميع القرارات اللاحقه ذات الصله بإعادته السلم والامن الدوليين الى المنطقه ، وذلك ما لم ينفذ العراق قبل 15 يناير 1991 جميع القرارات السابقه تنفيذا كاملا⁽²⁾

2- ادوات التعايش التوفيقية:

وهى التحركات التى تعبر عن رغبه الدوله فى تخفيف الازمه والإتجاه الى التسويه ، والملاحظ انه اذا كان يغلب على التحركات الضاغطة الإكراهيه اهتمام الأطراف لمصالحها القوميه أكثر من اهتمامها بالمصلحه المشتركه فإن التحركات التوفيقية تشير الى اهتمام صاحبها بالمصلحه المشتركه فى تفادى تفاقم الازمه وتسويتها خشيه ان يؤدى تفاقمها الى كارثه . والتحركات التعايشيه التوفيقية نوعان . اولهما : تحركات توفيقية رئيسيه : وتعنى ان الدوله قد اختارت بديلا توفيقيا للفعل مثل التنازل الواضح الذى يجعل من المستحيل ان يتراجع الطرف المتنازل الى موقفه السابق على هذا التنازل الصريح ، وبالتالي لا يكون امام الخصم إلا قبول التسويه .

ثانيهما : تحركات توفيقية اتصاليه : وهى تلك الإشارات التى توضع نيه الدوله واستعدادها لإختيار بديل توفيقى رئيسى كالتلميح بإستعداد الدوله للتنازل أو إعلان استعدادها لتخفيف الازمه . وتقديم اقتراح لتسويه وسط توفيقية للآزمه ،

(1) د. مصطفى سيد عبد الرحمن - قرارات مجلس الأمن فى مواجهه العدوان العراقى على الكويت

دراسة تحليلية - دار النهضة العربيه - القاهرة - 1992 - ص 21 : 29

(2) المرجع السابق - ص 33

كالذى حدث من العراق فى الازمه الاخيره حينما قبل المبادره السوفيتيه لإنهاء الازمه⁽¹⁾.

لكن الواقع يدلنا على تشابك وتداخل هذه الانماط ، بمعنى ان تحركها رئيسيا ما قد تكون له أبعاد إتصاليه ، كما ان تحركا إتصاليا قد يكون رئيسيا فى احد أبعاده. من ناحية أخرى فإن تهديداً ما قد يجر المهدد (المتصل) دون رجعه الى تنفيذ العمل الذى هد به ويغلق امامه ابواب الخيارات الأخرى ، ومن ثم فإن ذلك التهديد - وهو تحرك إتصالي ضاغط اساسا - كان تحركاً رئيسياً فى أحد أبعاده⁽²⁾.

إن تخفيف الازمه يعنى تبادل الاطراف لمزيد من التحركات والإستجابات التعاونيه والإنشقاق بالازمه الى مستويات اقل عداءً وأقل حده ، حيث تصبح التعارض بين تفضيلات الخصمين اقل وحيث تنخفض اهميه القضايا موضع الازمه. او حيث تتزايد تكلفه التصعيد بما يعنى إنخفاض مستويات توقعات وطموحات وأمال الأطراف الفاعله فى الازمه. ويستطيع اطراف الازمه تخفيض التصعيد او التخفيف بواسطة سياسه مكونات عناصر الازمه وخاصه مكونى التهديد والوقت المتاح للقرار .

توشيد إستخدام ادوات التعايش التوفيقيه :

وتعنى السياسه الرشيده للآزمه فى حاله إستخدام ادوات التعايش التوفيقيه ان يعمل الأطراف على تسويه الازمه مع حرص كل طرف على الا يلحق بمصالحه ضرراً جوهرياً . وقد اختلف حول توقيت الإستخدام الرشيد للادوات التوفيقيه ، هل تبدأ سياسه الازمه بإستخدامها اولاً ام لا ؟ وهل عليها ان تستخدمها اصلاً ام لا ؟ . ومهما يكن الامر فإن السياسه الرشيده للآزمه تقتضى استخدام نوعى سياسه الازمه معاً . البضاغطه الاكراهيه والتوفيقيه بأسلوب متناسق وفق ظروف ومقتضيات الموقف المشكل للآزمه السياسيه ، على ان استخدام التوافق ينبغى ان يتم بأسلوب متناسق وفقاً للتصور الرشيد فى الحالات الآتية⁽³⁾ :

- اذا حققت الدوله اهدافها التى تسعى اليها .
- اذا فشلت فى تحقيق اهدافها المبتغاه من التصعيد .
- اذا كان تحقيق الاهداف المبتغاه من التصعيد يستلزم تكلفه مرتفعه لا تستطيع الدوله تحملها .
- اذا وقعت تغيرات فى البيئته المحليه او الدوليه جعل استمرار التصعيد أمراً غير

(1) موقف مصر من أزمة الخليج - الهيئة العامة للإستعلامات - الطبعة الثانية - مارس 1992 - ص 171

(2) د. أحمد عامر - مقدمة فى إدارة الأزمة - مرجع سابق - ص 273

(3) د. أحمد عامر - أزمة فقه الأزمة - مرجع سابق - ص 40

مرغوب فيه .

3- التنسيق بين الضغط الإكراهي والتعايش التوفيقي :

لما كانت الأزمة هي موقف يجمع بين خصائص حالة الحرب والسلام معاً، لذا فإن الإدارة الرشيدة لها تستلزم توظيف أدوات المساومة الضاغطة الإكراهية وأدوات المساومة التوفيقية التعايشية ، وربما أساليب وتكتيكات التعاون أو التشاكر معا في آن واحد بحيث تساند كل طائفة من أدوات المساومة والاتصال الطائفة الأخرى ولا تتعارض معها ، فإلاقتضار على الضغط الإكراهي وحده قد يدفع الخصم الى تصور ان الطرف الآخر ليست لديه أى نية للتعايش أو التسوية . ومن ثم قد يجد ذلك الخصم نفسه مندفعاً الى دائرة التصعيد غير المحكوم ، الأمر الذي قد يؤدي الى كارثة ⁽¹⁾ .

ويبقى تساؤل مؤداه ماهي العوامل التي تحدد على ضوئها ترجيح اى من الاسلوبين واعتماده اسلوباً رئيسياً في إدارة الدولة لازمة ما وجعل الاسلوب الثاني مكملاً أو مسانداً ؟ تنحصر هذه العوامل في تقديرات القيادة لتوازنات القوة مع الخصم من ناحية ولدى شرعية مطالب الخصم من ناحية أخرى .. وبالتوازن بين عنصرين هما القوة النسبية لكل من الطرفين فضلاً عن اهمية المصالح والاهداف التي يسعى كلا منهما اليها خلال الأزمة ⁽²⁾ .

4- متغيرات تصعيد غابت عن النموذج الرشيد لسياسة الأزمة ⁽³⁾ :

قد لا يتوافر للنموذج الرشيد لسياسة الأزمة حظ الإنطياق على سياسه بعض الازمات التي تعرض لها بعض الدول . على سبيل المثال قد لا يكون التصعيد سلوكاً رشيداً كما يحدث ذلك بفعل عده متغيرات اهمها ، ان عملية التصعيد تملك منطقتها الذاتية بمعنى ان التصعيد يؤدي الى مزيد من التصعيد ، ولعل خير مثال لذلك إسترجاع احداث السيناريو المفضى لازمة قناة السويس عام 1956 والذي بدأ بسحب عرض تمويل بناء السد العالي وانتهى بحرب السويس ⁽⁴⁾ . او الخيرة التاريخية وخاصة للقاءه في الأزمة كما بدأ بصورة واضحة من تحكم خبيرة الرئيس جورج بوش الناجحه في تصرفاته إبان الأزمة محل الدراسة والمتمثلة في إنتصار القوات الأمريكية في عملية بنما ونجاح السياسة الأمريكية في القضاء على الشيوعية ⁽⁵⁾ .

(1) G. Snyder, Crisis Bargaining in Charles F. Hermann (ed.), International Crisis Insights from Behavioural Research, New York, The Free Press - 1988 - pp. 217 : 258

(2) د. أحمد عامر - أزمة فقه الأزمة - مرجع سابق - ص 41 : 42

(3) أنظر في ذلك : د. أحمد عامر - مقدمة في إدارة الأزمة - مرجع سابق - ص 258 : 265

(4) د. مصطفى علوي - القوتان العظميتان وإدارة أزمة الشرق الأوسط - مرجع سابق - ص 24

(5) محمد حمسين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر - مركز الأهرام للترجمة والنشر

لبنة 1992 - ص 215 : 229

كما تلعب المتغيرات البنائية السياسية دوراً في هذا المجال وهي التي تتعلق بالبناء السياسي للنظام الإقليمي أو النظام السياسي لأحد أطراف الإزمه حيث تميل جميع أطراف الإزمه الى التجانس في التصرفات ضد العدو المشترك⁽¹⁾ . وايضاً يؤدي المتغير السلوكي دوراً ملحوظاً في هذا المجال وخاصة اذا كانت تعتمد على إدراكات خاطئه عن الخصم كما حدث في قرار إستدعاء القوات الاجتبيه بمعرقه الملكة السعودية في الإزمه الأخير⁽²⁾ . وايضاً المتغير الإدراكي وما قد يصاحب القاده فيه من جموده نتيجته للضغوط النفسيه التي يتعرضون لها في موقف الإزمه . الربط بين هذا النموذج وعملية صنع القرار السياسي :

يؤسس النموذج الإدراكي على فرض رئيسي وهو ان إدراك صانع القرار هو المتغير المستقل الذي يشكل السلوك السياسي للدوله ، وهذا يعني افتراض آخر هو ان سلوك الدوله هو سلوك صانع قراراتها . ويعبر الإدراك عن تفسير صانع القرار لنفسه ورؤيته للموقف القائم ومن ثم يصبح الفرد للنماذج الإدراكيه في تحليل الإزمه ان ادراك صانع القرار للإزمه ومتغيراتها هو المتغير الرئيسي والاساسي المستقل ، اما سلوك الدوله فهو المتغير التابع الذي يتشكل بالإدراك ويتحدد به⁽³⁾ . ومن النماذج التحليليه التي تنتمي الى النموذج الإدراكي في تحليل الإزمه نموذج برتشر ونموذج استانفورد ونموذج الضغوط النفسيه الغريبه والإستجابيه التنظيميه ونموذج حساب التكلفة وايضاً نموذج هيرمان الإدراكي المتكامل .

ثانياً: النموذج البنائي :

وهو عكس النموذج السابق حيث يركز على الدافع الموضوعي وليس على الرؤيه الخاصه لصانع القرار لذلك الواقع ، بمعنى انه اذا كان النموذج الإدراكي يركز على تحليل البنيه النفسيه فإن النموذج البنائي يهتم بتحليل البيئه الواقعيه لعملية صنع القرار : قدرات وإمكانات اطراف الإزمه - العلاقات الفعلية بين اجهزه صنع وتنفيذ القرار - البنيان الإجتماعي والسياسي لكل طرف - المتغيرات الدوليه بمعنى خصائص النظام الدولي العام والنظام الإقليمي التابع - التفاعل السلوكي بين الأطراف بمعنى التأثير المباشر الذي يحدثه سلوك كل منها على الآخر دون مرور عبر الإدراك السياسي للقياده السياسي . ومن ذلك نرى ان النموذج البنائي لا يعزل موقف الإزمه عن المسار العام للصراع الذي تتولد منه الإزمه او ترتبط به وهي

(1) أحمد عبد الحليم (لواء، م) - التحرك بين العمل السياسي والعمل العسكري - أوراق الشرق الأوسط العدد الثاني - القاهرة - المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط - مارس 1991 - ص 30

(2) عبد الخالق عبد الله - أزمة الخليج - خلفيه الأزمة ودور الإدراك والإدراك الخاطئ - المستقبل العربي

المجلد 148 - 6 / 1991 ص 66

(3) J. Phillip Rogers, Crisis Bargaining Creds and Crisis Management in Alexander L. George (ed.), Avoiding War op. cit. pp. 413 : 443

تشكله بالتالى فى الفرضيه الاساسيه للنموذج الإدراكى القائل بعزل الازمه ودراسه ادراك القياده لها كموقف مستقل عما قبله وعما بعده ، فى دراسة الازمه لايمكن الإبتعاد عن تمرير المتغيرات الاساسيه المشكله للآزمه⁽¹⁾ يمكن ان نعرض عنها لبعض النماذج البنائيه لتحليل الازمه .

1- نموذج المساومه البيروقراطيه⁽²⁾ : ويفترض ان القرارات ليست تعبيراً عن اختيارات هادفه اى ليست تعبيراً عن عمليه رشيده تقوم على تحديد القيادات لأهداف حركه الدوله (إدراك) وصنع القرارات الموصله الى تحقيق هذه الاهداف ، بل إن القرارات هى ناتج عمليه التنافس بين اجهزه صنع وتنفيذ القرارات المتعدده على الى دعم اهدافه المتنافسه مع الاجهزه الاخرى وتتحدد نتيجته

النظر فى جذور الازمه وفى بنيان المجتمع المتخلف ذاته ذلك ان البناء السياسى للمجتمع المتخلف هو اكثر مرعبه للإصابه بالازمات ⁽¹⁾. وقد تكون هذه الازمات الداخليه تمثل دمعه لأطراف خارجيه للتدخل فتتحول الازمه الداخليه الى ازمه دوليه، فلا يمكن النظر الى ازمه الخليج دون الرجوع الى اصولها المجتمعيه، فتلك الازمه هدبت بقوه قيم واهداف النظم السياسيه لدول الخليج بل ان نتائجها خلقت ازمه شرعيه ولذا لم تكن القيادات السياسيه فى هذه الدول - اياً كان اتجاهاتها وإدراكاتها - تستطيع التصدى او الإستجاب للضغوط المجتمعيه العنيفه التى هدبت بقاء تلك النظم وشرعيتها الا بإثارة ازمه دوليه جديده من خلال استخدام القوه العسكريه خاصه فى ظل الغياب الكامل لبديل التسويه السلميه ⁽²⁾.

3- نموذج المتغيرات البنائيه : وهو يربط الازمه السياسيه بين الدول بالصراع الدولى الذى تتولد فيه او ترتبط به. ذلك ان الصراع الدولى يتشكل بالنظام الإقليمى وبالنظام السياسى الدولى. فتتضح اهميه هذا النموذج فى حالة الازمات الممتده لفرته زمنيه طويله ⁽³⁾. وحيث يكون لها بعد استراتيجى هام يتمثل فى انها تدور داخل حدود الصراع الإستراتيجى العالمى للقوى العظمى وتتأثر به ويكون لها بعد اجتماعى وسياسى هام، أيضاً يتجلى فى ان اهداف كلا من الطرفين تمثل قدراً كبيراً من القيمه والاهميه لديها. كل ذلك يؤدى الى استمرار الازمه بل وتواتر الازمات وصيغتها بصيغه الازمات الإستراتيجيه ⁽⁴⁾.

4- النموذج القيادى : ورأه هثرى كيسنجر وزير الخارجيه الأمريكى الاسبق وهو القائل بوجود فرض أساسى وهو ان السياسه الخارجيه للدوله تبدأ حيث تنتهى السياسه الداخليه. ومع رفض المفهوم التقليدى لتسيير السياسه الدوليه عن طريق وحدات سياسيه لها الصغه التشخيصيه وتأكيد الترابط العضوى بين السياسه الداخليه والتأثير المتبادل بينهما. ذلك ان إفتقاد النظام السياسى الداخلى للاستقرار يزيد من احتمال لجوء الدول الى سياسه خارجيه تنطوى على المفاجره والمخاطره وعدم التجانس فى الشئون الداخليه يخلق هوه فى مفاهيم السياسه الخارجيه، بحيث يصبح من الصعب الإتفاق على المبادئ والاهداف والوسائل الرشيده للسياسه الخارجيه. ولعل الدراسه المتأنيه للنظام العراقى من الداخل

(1) Robert Litwak, Sources of Inter - State Conflict, Security in The Persian Gulf, 2 (Aldershot, Hants, Eng. : Gower, 1981) p. 25

(2) د. أحمد عامر - أزمة فقه الأزمة - مرجع سابق - ص 56

(3) George Lenszowski, The Middle East in the World Affairs, 4th ed. Ithaca N. Y. : Cornell University Press 1988, esp. The Introduction.

(4) أنظر د. على الدين هلال وآخرون - العرب والعالم - مشروع إستشراق مستقبل الوطن العربى مركز دراسات الوحدة العربيه - بيروت 1988 - ص 128 : 130

تعميتنا مثال واضح لذلك ⁽¹⁾. ويزداد هذا الانفصال عمقاً عندما تطمع دولة او عدة دول في فرض سيطرتها وانظمتها علي الدول الأخرى وعندئذ لا يصبح هذا الطموح عقبه في سبيل التفاهم فحسب بل يصبح احد اسباب الازمات الدولية. وقد بلور هذا النموذج علاقه الارتباط بين الأوضاع الداخليه وظاهرة عدم الإستقرار الدولي في أمرين هما ⁽²⁾.

(أ) تأثير الهيكل الإداري للدولة .

(ب) طبيعته القياده الماكنه .

ثالثاً: نموذج التصرف وقت الازمه:

ينظر هذا النموذج الى السلوك السياسي كمجموعه من التصرفات اي انه يحلل التصرف (السلوك) وليس القرار . فالتصرف اشمل من القرار فكل قرار هو تصرف ولكن ليس كل تصرف قرار ، فيمكن تعريف التصرف بأنه نشاط يصدر عن فاعل ازاء آخر او موقف معين لكي ينقل لهذا الاخير نوايا الفاعل ولكي يعبر عن وجود مصلحه او عدم وجودها لذلك الفاعل تبرر إهتمامه بموضوع او قضيه ما ، فالتصرف اذاً يضم عناصر هي :

(1) فاعل : سواء أكان دولة او منظمه دوليه او إقليميه . (2) طرف مستفيد بالتصرف.

(3) نشاط معين يكون مضمون التصرف . (4) وقت معين يقع فيه التصرف .

(5) قضيه او مساله ينتمي اليها ذلك التصرف . (6) ان يكون هذا التصرف منشوراً

ولعل الصعوبة في هذا النموذج ان الزعماء والحكومات يقدمون على تصرفات ويتخذون احيانا مواقف وقرارات تاريخيه ومصيريه حاسمه ، ليست إنطلاقا من معطيات وحقائق موضوعيه ملموسة وإينما بناء على اوهام من صنع خيالاتهم، ان زعماء الدول كثيرا ما يتخذون مثل هذه القرارات إنطلاقا من إعتقادات وتصورات خاطئه ، ويسببون لشعوبهم الكوارث والمحن، ولا شك ان العلاقات الدولي ملئنه بما يؤكد دور الاوهام والتصرفات الزائفه في تشكيل سلوكيات الدول الصغيره منها والكبيره . فهي تتفاعل مع بعضها البعض تفاعلا عقلانيا ، وإنطلاقا من مصالح واحده. الا انها ايضا تتعامل مع بعضها بناء على تصورات حول قدرات بعضها البعض ، حتى ان الدول العظمى التي تعتمد على المؤسسات وعلى شبكه واسعه من المعلومات والبيانات ، تبني احيانا قراراتها وسياستها على تصورات وقناعات غير ملموسه . وهذا يتسبب بلا شك في صعوبه تحليلها وفق هذا النموذج ⁽¹⁾ .

رابعا : النموذج القواري ⁽²⁾ :

هذا النموذج يهتم بالتركيز على القرار السياسى وكيفيه صنعه وإعدادة . ويعتبر قرار السياسه الخارجيه أكثر تعقيدا من قرار السياسه الداخليه ، لان المعلومات المتاحة لصنع قرار السياسه الخارجيه تكون اقل ، كما ان بدائل الإختيار أكثر غموضا وتوجب عملية صنع قرار السياسه الخارجيه ان تحسب الدوله بدقه ابعاد الموقف قبل وبعد اتخاذ القرار وان تولى إهتماما كبيرا للعناصر المتحكمه في الموقف . والقرار عبارة عن مزيج مقعد من التفاعل بين مرتكزات الحياه السياسيه الداخليه في شكل مدركات لدى صناع القرار وتفاعل هذه المدركات مع مدركات صناع القرار في الدول الأخرى ، والتي تكون نتيجه الإقدام على الحركه السياسيه التاليه في صورته قرار . ولا يعترف اصحاب هذا النموذج بفكره الشخصيه الإعتباريه للدوله فالدوله ما هي الا تعبير مرادف لصناع القرار الرسميين فيها وهم مجموعه من الافراد يملكون سلطه الفصل في مختلف الشئون الحياتيه ، وان حركه الدوله هي حركتهم انفسهم ، وبالتالي فإن ظاهره الازمات السياسيه تكون وليده اراده هذه الشخصيات الصانعه والمؤثره في السياسه للدوله ⁽³⁾ .

ويديهي ان هذا الرأى يظهر بصوره أكثر وضوحا في الدول المتخلفه ، حيث يظهر تأثير صناع القرار السياسى ومدركاتهم الشخصيه في صنع قرار الدوله، وعلى ذلك

(1) For more Information : John Stoessinger, Nations in Darkness (New York : Random house 1991)

وأيضاً عبد الفائق عبد الله - أزمة الخليج خلفية الأزمة ودور الإدراك والإدراك الخاطئ - المستقبل العربى العدد 148 - مرجع سبق ذكره - ص 64 : 70 حيث يرى الكاتب أن أزمة الخليج العربيه الثانيه هي محصله لعدد هائل من الاوهام

(2) Jonathan M. Roberts, Decision Making during International Crisis, op.cit. pp. 36 : 69

(3) Robenson James A., The Concept of Crisis in Decision Making, National Institute Social and Behavioural Science (Symosia Studies, No. 11, Washington, 1981) p. 88

فإن نموذج التفاعل القرارى له علاقه بالنموذج البنائى وهى العلاقه التى تربط بين الجزء والكل . وذلك من خلال الادراك الحدسى لصناع القرار بالمقومات التى تواجه الهدف على مستويات نظاميه عديده ، وعلى ذلك يمكننا الإلمام بالدور الهام الذى تلعبه العوامل النفسيه فى تشكيل ادراك صناع القرار ، ولعل الإطلاع على التركيبه النفسيه للرئيس صدام حسين تكفى لفهم كثير من قرارات ومؤثرات ازمه الخليج⁽¹⁾

ومن هنا تصبح الازمه هى محصله التفاعل الذى يتم داخل الوحدات القراريه فى الدول الاطراف فيها التى تنشأ فى شكل قرار يودى الى خلق حاله التآزم ، ويركز نموذج التفاعل القرارى على اهميه الوحده القراريه فى صنع القرار السياسى وعلى الباحث الذى يحلل القرار ان يكون قادراً على تحديد هويه مجموعه الافراد المناط بها صنع القرار وتحديد موقع هذا المجموعه المؤسسى والنظامى⁽²⁾ . والازمه وفقاً لنموذج التفاعل القرارى هى ظاهره تنبع من وظيفه الهيكل التنظيمى لعمليه صنع القرار لذلك يختلف مساره وفقاً لإختلاف طبيعه النظام السياسى من حيث ديمقراطيته او دكتاتوريته وشكل التنظيم الحكومى داخل النظام السياسى . وهى بإعتبارها قرار يقوم بتشكيله صناع القرار يحددها متغيرات ثلاث هى⁽³⁾ :

(1) ان مدركات صانع القرار تتشكل وفقاً للمعلومات التى تصله من خلال النظام القرارى المتاح اكثر من تشكلها بما تحويه الذاكره الفريده من معلومات .

(2) الدوافع بإعتبارها إتحاهات وأطر مرجعيه يجب توصيلها من خلال النظام القرارى حتى يمكن تحقيق حد ادنى من الإتفاق على الاهداف وتحقيق الإندماج للمدركات ومن ثم التوصل الى وجود تعريف متفق عليه من صناع القرار للآزمه .

(3) تأثير الدوافع فى صناعه القرار وفقاً لمجال اختصاص صانع القرار ومدى قوته وعلاقته وتدريبه ومهاراته وتزداد اهمية هذا المتغير وفقاً لطبيعة شبكه

الإتصالات فى النظام القرارى وشكل القياده والقواعد التى تحددها شكل وهيكل الإختصاص فى صنع القرار .

وتعنى الدوله بإخضاع قرار السياسه الخارجيه لعدده مراحل تبدأ بإخضاع للفحص والدراسه من قبل الاجهزه المناط بها التخطيط السياسى والتقديم والمشوره وتنتهى بإخضاعه للجهاز التنسيقى الاعلى التابع للقياده السياسيه العليا مباشره . بديهي فإن عمليه صنع القرار يجب ان تتوافر لها جميع عوامل نجاح صنع القرار الإدارى والسياسى الرشيد ، الا ان الدوافع الذاتيه لصناع القرار

(1) راجع د. سليمان بشير واخرين - صدام بين الأقوال والأفعال - الزهراء للإعلام العربى القايره 1991

(2) Lasswell, Harold D. and Koplane Abraham, Power and Society : Afram work for Political Inquiry , (Yale Law School Studies, Vol. 2 Newhaven 1982 p. 76

(3) Snyder, Richard C., Bruce H. W., and Spin B. Foreign Policy Decision Making : An Approach to The Study of International Politics (N. Y, Free Press) 1976 p. 68

تلعب دوراً هاماً في أسباب نشوء وحل الأزمة ، ويظهر ذلك بوضوح في الدول ذات الحكم التسلسلي⁽¹⁾ .

وتبدو ظاهرة الصراع القرارى في الميول المتعارضة التى يشعر بها الفرد التى سيدخلها في تشكيل قبول او تنفيذ القرار . فالضغط الخارجى التى تفرض نفسها على صانع القرار من جراء توفير مسالك مختلفة ومتناقضة للحركة السياسية يترتب عليها شعور بعدم التاكيد وزيادة درجة التوتر او محاولة تحاشي معالجه الازمة موضع القرار⁽²⁾ ، والصراع النفسى الذى يعانى منه صناع القرار قد يؤدى الى الصراع بين الجماعات او الى الازمات الدولية . ويلاحظ خلال الازمات الحاده مسعى المفاوضون نحو إيجاد اتفاق دولى على القضايا التى تشكل عبئاً على شعوبهم او معاناه لحكوماتهم ، وقد تدفع معاناتهم من هذه المشاكل الى الإنسحاب من المفاوضات وتفاقم الازمة⁽³⁾ .

خامساً : نموذج اللعبة السياسية :

وهو نوع من النماذج التى تعتمد بالدرجة الاولى على المفاهيم الرياضية والاحصائية وعلوم بحوث العمليات التى وجدت مجالها الحقيقى اثناء الحرب العالميه الثانيه ، وهو يستخدم لتفسير السلوك السياسى وتحليل التصرفات التى تتصل بالازمة الدوليه ، وهذا النموذج لا يهتم إلا بالقرارات الإستراتيجيه او اللعبة التى يشكل فيها سيطرة اللاعب على خصمه عاملاً من عوامل النتيجة وهى تقوم على قدرة اللاعب على التنبؤ بسلوك خصمه ومناؤسيه او الخداع للرد على حيله ، فهو نموذج يضفى لمابعه اكثر عقلانيه ورشداً على قرارات القاده وخاصة فيما يتعلق بالازمات الدوليه .

نموذج الالعب هو نوع من الازمات المتقلبه الى تميزها الإستراتيجيه وهى لعبه يسيطر كل لاعب فيها بدرجه معقوله على تحركاته ولكن ليست الضروره على نتائج تلك التحركات وهى لعبه يملك اللاعب فيها عدداً من البدائل يفضل على اساسها بعض نتائج اللعبه ، كما ان لديه عدة اختيارات بين الحركات المختلفه التى يمكن ان يقوم بها وبعض التوقعات عن النتائج المحتمله لاي حركه يختارها لذلك فلكى يجيد اللاعب اللعبه لا بد له ان يعرف ماذا يريد .. وان يدرك قدراته . ولكن كثيراً ما يكون معرفته بنتائج عمله غير مؤكده لأنها تعتمد غالباً على الحركه التى يقوم بها الطرف المنافس ،

(1) د. أحمد عامر - المرجع السابق - ص 294 : 297

(2) Miller Rent and Isoef, Iraq, The concept of Crisis : Current Status and Mental Health (Implication, Hu Man Organization, Vol. 22 London 1979) p. 93

(3) د. السيد علوية - صنع القرار السياسى في منظمات الإدارة العامة - الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة - يونية 1987 - ص 387

وهو غالباً يجهل ما يستطيع مناقسه ان يفعله . وفى مواجهة حالة عدم التأكد هذه يجب علي كل لاعب ان يبني تحركاته على اساس مالىه من التقديرات المنطقية⁽¹⁾ إن نموذج اللعبة يكشف عن السلوك العقلانى فى الازمه وتعنى بهذا السلوك محاوله كل طرف من اطراف الازمه الحصول علي قدر مناسب من المكاسب وتحمل اقل قدر من الخسائر.. فجميع اطراف الازمه تسعى منطقياً بأن تكسب ، اما اذا حاول الطرف ان يخسر فلما انه يخطو على نفسه شاذه أو انه يلعب مباراه اخرى .. والمهمه الرئيسيه لنموذج اللعبة هى توضيح المواقف المتأزمه وتحديد افضل مسلك للحركه لكل طرف من اطراف الازمه وهو ما يعتمد على ما يتوقعه هذا الطرف من الاطراف الاخرى المشاركه في اللعبة .

ويعتمد نموذج اللعبة علي وجود اربعة عناصر ، الاول : وجود صده من اللاعبين يحاول كل منهم الإستئثار بأكبر قدر من المكاسب . الثاني : الاستراتيجيه وهى خطه عمل يضعها اللاعب الرشيد يجده فيها ما يفعله . الثالث : قواعد اللعبة وهى خطوات إرشاديه للمباراه يجب اتباعها وهى تشكل المناخ أو البيئه التى تتم فيها اللعبة . الرابع : نتائج اللعبة أو العائد النسبى التى تسفر عنه اللعبة وهو بالطبع يختلف من لاعب الي آخر⁽²⁾ .

ونموذج اللعبة السياسيه يحوى العديد من الانماط التى عرفها الفقه السياسى وحاولوا تطبيقها على مختلف الازمات السياسيه مثل نموذج لعبه الفرخه ومازق السجينين والمباريات الصفريه أو ذات الحصيله المحدده أو ذات الحصيله المتغيره أو المختلفه إلا انه لاغراض البحث فسيتم الإشارة الى لعبة المباراه الصفريه ولعبة الفرخه فقط .

(1) لعبة المباراه الصفريه: وتفترض هذه اللعبة وجود طرفان متصارعان مع وجود تعارض تام بين اهدافهما وعدم وجود أى مصلحه مشتركه بينهما ، ونتيجه هذه المباراه لايد ان تساوى صفراً ، فما يكسبه طرف يعادل تماماً ما يخسره الآخر ، ومن امثلتها لعبة المبارزه بين شخصين أو الصراع على كسب دائره إنتخابيه بين شخصين حيث يفوز احدهما ويخسر الآخر⁽³⁾ .

ويمكن ان نجد تطبيقاً لهذه الاستراتيجيه فى المواقف العسكريه التكتيكيه . عندما يستخدم الصراع الاقليمى بين دولتين وحيث تكون الارض التى يكسبها احدهما تعادل تماماً الارض التى يخسرها الآخر . وهذا التطبيق الاستراتيجى لا

(1) د. أحمد عامر - أزمة فقه الأزمة - مرجع سابق - ص 79

(2) د. أحمد عامر - مقدمة فى إدارة الأزمة - مرجع سابق - ص 374 : 386

(3) محمد عبد السلام - إدارة أزمة الخليج : المباراه التى إنتقلت إلى حرب - مجلة الفكر الإستراتيجى

العربى - العدد 43 - يناير 1993 - ص 177

يدخل في إعتباره الثمن الذي دفعه كل طرف محسوبة بالخسائر في الأرواح الذي يمكن أن يتفاوت تفاوتاً شاسعاً . ومن الجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن اللاعب عليه أن يميز جيداً ويتحاشى الخطأ بين العائد النسبي للمباراة أو نتيجة الصراع وبين ثمن الصراع إذ أن عمليه المقارنة بينها هي التي يجب أن تقرر ما إذا كانت المباراة تستحق أن تلعب ⁽¹⁾.

(2) لعبة الفرخة : وتطلق على خليط من نموذج اللعبة الثنائي الصفري ونموذج اللعبة اللاصفري ، بمعنى أنها قد تشتمل في بعض خياراتها الإستراتيجية على خصائص اللعبة اللاصفري التي لا تشترط التناقض التام في المصالح بين الطرفين . ويطلق على هذه اللعبة لعبة الفرخة أو التهديد المتبادل ، وهي لا تجرى في الواقع إلا بين أطراف غير عقلانيين أو أطراف عقلانيين يهدف كل منهما للتغلب بالآخر ثم تنتهي اللعب بتصرف عقلاني يضمن بقاء اللاعبين من الإنتحار المتبادل .

ووفق هذه اللعبة فإن لكل لاعب إستراتيجيتين : فهو إما أن يتعاون مع اللاعب الآخر بأن ينحرف تجنباً للصدام ، ولكن مخاطراً بسمعيته إذا انصرف منافسه . وإما أن يرتد عن مصلحتهما المشتركة في البقاء ويستمر في القيادة المباشرة مع احتمال موته إذا فعل منافسه نفس الشيء ، أو إنتصاره إذا استسلمت منافسه . فكل لاعب يبدأ تحركه بأن يقرر التعاون أو الإرتداد ولكن نتيجة تحركه لا تعتمد على قراره فحسب ولكن تعتمد أيضاً وبطريقه حاسمه على قرار الخصم . ففي هذه اللعبة تنعدم الفرصة للفوز بالنسبة للاعب الذكي الاستراتيجي ولكن يكسب حياته وتبقى سائمه بأكملها لذلك المجنون المعتوه الذي قرر أن يركب رأسه ويستمر بالغامرة حتى لحظة الاصطدام والموت ⁽²⁾.

سادساً: نموذج التهديد والردع :

وقد بنى هذا النموذج (توماس شيلنج) ومؤداه أن مواقف التهديد والردع يمكن معالجتهم على أساس أنهما لعبة مختلطة . فالجانب الإيجابي بالتهديد والجانب السلبي فيه يجب أن يكون لهما على الأقل مجموعة من المصالح المتعارضة ، وعلى أن الجانب السلبي في التهديد يوشك على الإقدام على تصرف يفعل شيئاً ضد مصالح الطرف الإيجابي بدرجة تضطرب مصالحه مما يضطره إلى أن يقوم بعمل يمنع هذا التصرف المهدد به . كما أن طرفي التهديد لهما مصلحة مشتركة في عدم تنفيذ هذا التهديد لأن العمل المهدد به ليس من شأنه إيذاء الطرف السلبي في التهديد فقط ولكن مكلف ومؤذ كذلك للطرف الإيجابي ، وذلك لأنه لو كان في صالحه كلياً لأقدام

(1) د. أحمد عامر - مقدمة في إدارة الأزمة - مرجع سابق - ص 389 : 391

(2) المرجع السابق - ص 387 : 388 أيضاً د. أحمد عامر - ملاحظات علمية على شهادة مبارك للتاريخ

- الأهرام الإقتصادي - العدد 1151 - 4 فبراير 1991 - ص 26 : 29

عليه مباشرة بدلاً من مجرد التهديد فقط ، وقد كان هذا النموذج ينطبق على أزمة الخليج في أولى مراحلها قبل اكتمال الحشد السياسي والعسكري ضد العراق ⁽¹⁾ .

ويفترض هذا النموذج ان العمل المهدد به قابل للتصديق من الطرف الآخر ، لذا ينبغي الإعلان الدائم عن قدرات الخصم بكافة الوسائل ، كما يجب ان يصاحبه إحصاء ملائمة بالخصم مما يعنى انها تتضمن في بنائها جميع الابعاد الهامة لإداره الأزمة كالتحذير والتهديد والمساومة والمفاوضة ⁽²⁾ .

وقد حاول الرئيس العراقي صدام حسين استخدام هذا النموذج في أول مراحل الأزمة وذلك بالتهديد باستخدام الرهائن الغربيين كدروع بشرية بهدف ردع التحالف الدولي عن التصرف ضده وأيضا التهديد باستخدام الاسلحة الكيماوية والجرثومية والصواريخ ضد قوات التحالف وإسرائيل والمملكة السعودية ، كما استخدمها المجتمع الدولي في العديد من الإجراءات الا ان القرار القاضي بإعطاء العراق مهلة مصدده للإسحاب قبلها وإلا سيتم إجلائه بكل الوسائل الممكنة هو اوضحها سيرا على هذا المنهج ⁽³⁾ .

سابعاً: نموذج افتعال الأزمة :

وهذا النموذج يهدف الى التوصل الى برهان عملي تجريبي لكيفية التصرف من الاطراف عند تعرضهم لسياسة أزمة واقعية . وهو محاولة لجعل نموذج اللعبة أكثر صلاحية كتعبير عن واقع الأزمة، وهذا النموذج في محاولته تحقيق ذلك يصور اطراف الأزمة في موقف المواجهة والاستفادة من النتائج التي تسفر عنها الأزمة المفتعلة للتنبؤ برد فعل الخصم موضع المواجهة في حالة اندلاع الأزمة بينهما واقعية . يقوم هذا النموذج على اجراء تجريبه للعبة تصمم على اساس صراع ممكن او متوقع ويحاول الوقوف على المتغيرات الرئيسية في الأزمة وتقديم نموذج ديناميكي لسياستها والتعامل معها .

والهدف النهائي دائماً من اجراء هذه التجارب هو التوصل لمخوفة البدائل الممكنة في سياسة الأزمة وتقديم هذه البدائل للمحاربين المحترفين ، وإلى جانب هذا الهدف فإن هذه التجارب تساعد على رفع مستوى البحث العلمي في الأزمة الدولية وإختبار فروضها العملية ⁽⁴⁾ . وقد تعرضت أزمة الخليج للعديد من الدراسات التي تندرج تحت هذا النموذج ، وذلك بالاختصاص عند بدايتها وقبل الحل العسكري حيث حاول الدارسون والهيئات العلمية ومراكز صنع القرار بالدول والمنظمات دراستها وفق

(1) د. أحمد عامر - مقدمة في إدارة الأزمة - مرجع سابق - ص 412 : 442

(2) د. أحمد عباس عبد البديع - إدارة الأزمات الدولية ودبلوماسية القوة - مرجع سابق - ص 126

(3) أحمد إبراهيم - محددات وأهداف السلوك العراقي- السياسة الدولية- العدد 103 يناير 1991 ص 50

(4) د. أحمد عامر - مقدمة في إدارة الأزمة - مرجع سابق - ص 447 : 451

هذا النموذج وصنع سيناريوهات مختلفة للحل المتوقع لها⁽¹⁾.

ثامناً : نموذج المساومه :

يبدأ نموذج المساومه من فرضيه اساسيه وهى ان سلوك الازمات الدوليه كعمليه تساوميه لا يمكن تحليله وتقديمه بشكل متكامل من خلال نموذج واحد ، فهذا النموذج يتضمن العديد من الفروض الاساسيه مثل الردع - حافة الهاويه- المفاوضات الدبلوماسيه - وإستراتيجيات النفوذ الدولى ، وهى تكون فيما بينها توليفه متكامله لعملية المساومه ... ويعد نموذج المساومه اكثر ماقدمه فقه الازمه تكاملاً بشأن عمليه المساومه كوسيله لسياسة الازمه ، فهو يتناول الازمه ليس على اساس انه مواجهه شامله للعداء بين الاطراف بل ينظر اليها على انها ظاهره اوسع تحتوى على مصالح مشتركه مرضيه الى جانب المصالح المتناقضه.

ووفقاً لهذا النموذج فإن الازمه مسأله موضوعيه وليست مرضيه ، فهى امر واقع يجب ان يأخذ على علته وان دراسته يجب ان تركز على سلوك اطراف الازمه حتى يبقى ضمن الحدود المقبوله ولا يتمول الى كارثه ، ويفترض هذا النموذج ايضاً ان سلوك الاطراف قائم على الرشده والعقلانيه ، وان القرارات الإستراتيجيه لاطراف الازمه تعتمد بعضها على البعض الآخر اعتماداً تبادلياً ومن ثم فهو يهتم بالقضايا التاليه : نهاره المفاوضات - عملية التهديد والوعيد - عملية التغيرير والخداع بين الاطراف - شن الصراع والقتال العنصرى المحدود - صياغة سياسات ضبط التسليح - الإبقاء على الردع القابل للتصديق⁽²⁾.

(1) من ذلك : أنظر عميد مراد إبراهيم الدسوقي - السيناريو المتوقع للحل العسكرى ونتائجه وأبعاده

مجلة السياسة الدولية - العدد 102 أكتوبر 1990 - ص 148 : 157

(2) د. أحمد عامر - أزمة فقه الازمة - مرجع سابق - ص 95 : 99

المبحث الثالث

كيفية تطبيق مفهوم إدارة الأزمة على أزمة الخليج الثانية

ثمة مقولة شائعة تصدر عن معظم الباحثين عند تعرضهم لدراسة إدارة أزمة سياسية معينة ، ومحاولة تحليلها ، مفاده أن هذه الأزمة ذات خصائص متميزة تجعل من الصعوبة تحليلها وفق أحد النماذج التحليلية التي تم اعدادها مسبقاً⁽¹⁾ . والتي تم التعرض لمعظمها في المبحث الثاني من هذا الفصل . وهي مقولة تجد الى حد كبير سندها ومبررها عند التعرض لدراسة كل أزمة على حدة ومحاولة تطويعها تحت اطار منهجي تحليلي معين لدراسة تفاعلاتها وتداعياتها . إلا أنه من ناحية أخرى لا يمكن إنكار أن كل إدارة أزمة مهما اختلفت وتفردت عن الاخريات فهي تتصف بعدد من الصفات أو التفاعلات الأساسية التي يمكن معها الحكم عليها ووضعها تحت أحد النماذج المنهجية المعروفة بهدف دراستها من خلال اطار منهجي ودراسي متكامل لإستيعابها وتمديد أبعادها وحقيقتها ومدى نجاح أو إخفاق أطرافها في ادارتها وبالتالي النتائج والتوصيات والدروس التي علينا مراعاتها عند التصدي لإداره أزمة سياسية مشابهة ، وخاصة وأن كل المناهج الدراسية لتحليل إدارة الأزمات السياسية تمتاز عموماً بمفاهيم تتسع لقبول أوضاع تعد خروجاً عن القواعد الضيقة والاساسية لكل منهج .

وإنطلاقاً من القول الشائع المذكور ، اجتهد الفقه السياسي الذي يتصدى لدراسة أزمة الخليج العربي الثانية للبحث عن اطار تحليلي لدراستها وتحليل وحصر تفاعلاتها وبالتالي تداعياتها للوقوف على موامل النجاح والفشل في ادارتها وبالتالي النتائج والتوصيات للأزمة في مثل هذه الأمور ، وكانت هذه الدراسات تارة ذات اسس علمية موضوعية .. وتارة أخرى اقرب منها الى التحليلات الصحفية ، وذلك راجعاً لطبيعة الأزمات بصفة عامة وخصوصية الأزمة محل الدراسة وتفردها بخصائص معينة بصفة خاصة .. إلا أنه من استعراض معظم هذه الآراء ذات الصبغة العلمية يمكن حصر ثلاثة منها تمثل الآراء الفقهية الغالبة لتحليل إدارة أزمة الخليج العربي الثانية .

لذلك تتفوق الدراسة في هذا المبحث الى اربعة اقسام ، الأول : لدراسة عناصر وأنواع الأزمات السياسية عموماً ، والثاني : لدراسة الآراء الفقهية الشائعة لتحليل إدارة أزمة الخليج العربي الثانية ، والثالث : الخصوصيه المميزة لأزمة الخليج العربي الثانية ، وأما الرابع : فيخصص لدراسة المنهج المقترح لدراسة الأزمة محل البحث .

هذا مع ضروره التركيز على أن معظم الفقه السياسي عند تعرضهم لدراسة

(1) Charles F. Hermann (ed.), International Crisis New York, The Free Press 1972 p. 4 .

أزمة الخليج العربي الثانية قد حصر تفكيره وبحثه في الأزمة بإعتبارها قائمه بين العراق والولايات المتحدة فقط ، وقام بالفحص والتحليل والدراسة وفق فروض اساسيه قائمه على تلك الحقيقه فقط . وبالطبع لا يخفى على احد ان هذا القول وان كان تبسيطا أكثر من اللازم لحقائق الأزمة .. إلا انه ايضا مخالفاً للأساس القانوني والسياسي والواقعي لها ، الأزمة انبثقت اساسا بين العراق والكويت على حين كانت الولايات المتحدة ودول التحالف الدولي ممثلين للشرعيه الدولييه في مراحلها اللاحقه ، مع التسليم المسبق ان هذا المبحث مخصص لدراسة النموذج الذي ينطبق لدراسة وتحليل ادارتها ومع التسليم المسبق ايضا ان الجزء الهام والاساسي الذي اديرته به الأزمة حتى امكن حلها بالاسلوب العسكري قد تم بين العراق والولايات المتحدة واقعيًا ، إلا انه لا يمكن إنكار دور إدارة الأزمة ابتداء من لحظه وقوعها وحتى تصاعدها عسكريا بين العراق والكويت . ولا يمكن ايضا انكار ان الأزمة وإن كانت فعلييه - في مرحلتها الثانيه- بين العراق والولايات المتصده ، الا انها قانونا كانت بين العراق والمجتمع الدولي وذلك بتطبيق اسس الشرعيه الدولييه وقرارات مجلس الامن الدولي ، ومع التسليم بأن ذلك نجاحا كبيرا للولايات المتحدة التي امكن لها ان تطوع قواعد ومبادئ المجتمع الدولي لتنفيذ أهدافها وإن تتحرك بأسسه ويفرض خدمته .
أولاً : عناصر ومراحل وانواع الأزمات السياسيه :

تتماز أزمة الخليج العربي الثانية بأنها أزمة ذات طبيعه وخصائص وعناصر فريده قلما تتوافر في أزمات اخرى . لذلك فقد غاب عن بعض الفقه السياسي الذي تصدى لتحليل الأزمة السياسيه محل الدراسة وإدارتها ان يعطيها حقها من الدراسة والتحليل العلمي الرصين . إذ اكتفى . وهو في سبيله لتصنيفها من حيث الطبيعه الى القول إنها لم تكن ضمن أكثر أزمات مرحله ما بعد الحرب العالميه الثانيه ظهوره وفق المعيار السائد في تلك المرحله ، إذ لم تتضمن ايه احتمالات لحدوث صدام بين القوتين العظميتين (1).

بينما واقع الامر يؤكد على كونها أزمة من أكثر الأزمات العالميه اهميه وتأثيرا في العلاقات الدولييه والقوى العالميه لفترة ممتده من الزمان . لذلك فإنه من المناسب في هذه الجزئيه ان يعرض الباحث لعناصر ومراحل وانواع الأزمات السياسيه عموما قبل بحث الخصوصيه المميزه لأزمة الخليج العربي الثانيه .
(أ) عناصر الأزمة :

لابد ان تتوافر لجميع الأزمات السياسيه عناصر معينه لتكوينها وظهورها على

(1) محمد عبد السلام : إدارة أزمة الخليج - المباحرة التي إنقلبت إلى حرب - (أغسطس 1990 - يناير

1991) مجلة الفكر الإستراتيجي العربي - العدد 43 - مرجع سابق- ص 175

على سطح العلاقات الدولية وغياب ايا منها من شأنه عدم تطبيق مفاهيمها العلمية .
وعناصر الأزمة هي :

1- **أطراف الأزمة** : تعتبر الدولة القومية الحديث الطرف الرئيسي للآزمات الدولية المعاصرة ، والصراع الدولي قد يكون ثنائيا اذا نشب بين دولتين ويصبح ثلاثيا اذا اتضمت دولة ثالثة الى احد الغرما ، كما قد يعد متعدد الأطراف ، وفي هذه الحالة الاخيرته تنضم الدولة الداخلة في هذا الصراع الى طرفي الصراع الاصليين ، هذا بالإضافة الى المنظمات الدولية والتحالفات الإقليمية ، ومن المتصور في العصر الحديث وبعد شيوع فكره المنظمات الدولية العالمية أو الإقليمية وازدياد نشاطها ودورها في الحياه السياسيه ان تكون طرفا اصيلا في أزمة سياسيه تنشأ بينها وبين دولة اخرى (كيان اصيل في المجتمع الدولي) . ومن الممكن ان يكون اللجوء للعمل العسكري احد السبل في حل هذه الأزمة ⁽¹⁾ ، وهو ما تحقق في أزمة الخليج العربيه الثانيه على يد قوات التحالف وتحت مظله الشرعيه الدوليه التي هدفت إلى تنفيذ قرارات مجلس الامن . فكانت المنظمه الدوليه هي الطرف الاصيل في الأزمة - أو ستارا شرعيا - في مواجهه حكومه العراق ، وبالطبع فإن هذا الاحتمال لم يكن واردا من قبل حيث كانت الآزمات الدوليه لا تنشأ الا بين الكيانات الدوليه الاصيله وهي الدول .

2- **موضوع الأزمة** : وهو الذي يحدد سبب الأزمة ويرتبط دائما بتعارض القيم والمصالح ، ولا يرتبط موضوع الأزمة بالضروره مع سبب إندلاعها . فقد تكون الأزمة اقليميه إقتصادييه سياسيه ...الخ وهذا العنصر ثراه واضحا من خلال استعراض مراحل أزمة الخليج العربيه الثانيه - فقد بدأت الأزمة بين دول الكويت والعراق لمبرر إقتصادي عندما أعلنت العراق تضررها إقتصاديأ من جراء إستنزاف الكويت لحقل الرميله ، ثم لحق به المبرر السياسي عندما اجتاحت القوات العراقيه اراضي الكويت ⁽²⁾ وحتى وبعد تدخل قوات التحالف للتصدي لقوات العراق ، وإن تم ذلك تحت مظله الشرعيه الدوليه وتنفيذا لقرارات الأمم المتحده الا انه كان واضحا للعيان ان تحركها الدولي بهذه الصوره الصريحه كان يهدف الحفاظ على تدفق البترول العربي من خلال المحافظه على الوضع السياسي كما كان ⁽³⁾ .

3- **اسباب الأزمة** : وهي العوامل المباشره التي ادت الى الحاجه لسياسه

(1) د. أحمد عامر - مقدمة في إدارة الآزمات - مرجع سبق ذكره - ص 212

(2) علاء سلام - السلوك العراقي وعمليات التصعيد - السياسة الدوليه - العدد 102

مرجع سابق - ص 23 : 29

(3) محمد حسنين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوه والنصر - مرجع سابق - ص 26

الأزمة والتعامل معها في سبيل حلها أو الإحتصار بشأنها ، وليس من الضروري ارتباط اسباب الأزمة بموضوعها ، بل قد يكون العكس هو الصحيح ، أى تصميم إستراتيجية الأزمة على أساس تفجرها بسبب بعيد تماماً عن اسبابها الموضوعية⁽¹⁾ . فخلال استعراض مراحل أزمة الخليج العربيـه الثانيـه نجد ان الموضوع الاساسى والمعلن من جانب قرارات الأمم المتحدة ومن خلال ما ورد من تصريحات على لسان قادة ورؤساء الدول العربيـه هو احتلال القوات العراقيـه للأراضى الكويتيـه وحتـمـيـه عودـه الشرعيـه لدولـه الكويت من خلال حكم أسرـه الضيـاح ، إلا ان الاسباب الحقيقيـه لهذه الأزمة كانت تأمين موارد البترول الخليجيـه وعدم الاخـلال لقواعد ونظم النظام الدولى الجديد الذى كان فى سبيله للتكوين مؤخر⁽²⁾ .

4- **نفقات الأزمة** : أو تكلفتها ونعنى بها المزايا والاهداف الاخرى التى ضمت بها الدولة من خلال ادارتها لأزمة هى طرف فيها ، وثن الأزمة عنصر رئيسى من عناصرها ، وهو النتيجة الضرورية لتعارض اهداف القوى الدوليه وتعدد القرارات أمام القاده عند تصديهم للأزمة . وبديهي ان نفقات أو تكلفه الأزمة من الامور التى يجب ان تقدرها الدوله عند تصديها لأزمة هى طرف فيها ، وكلما كان التقدير مقارب للحقيقه كلما كانت سياسه الدوله رشيده فى ادارتها لتلك الأزمة .

ونفقات الأزمة أو تكلفتها تستلزم منا ان نميز بين أزمة دوليه عشوائيه لا تقتضيها ظروف موضوعيه وأزمة دوليه ناجمه عن تناقض حقيقه فى المصالح أو القيم⁽³⁾ : ومن هنا يصبح عنصر الثمن أو التكاليف أو المنفعة هو المعيار الذى يتم على أساسه تحديد موضوعيه الأزمة ومن ثم التعامل معها وسياستها بأقل التكلفة والبحث عن حلول بديله تكفل تأمين الاهداف المنشوده . وعملية حساب تكلفه ونفقات الأزمة الدوليه ليست عملية مسبقه تتم على أساس إقتصاديات التكلفة والعائد كلى مشروع اقتصادى ولكنها تقتضى من صناع القرار عملية حسابيه معقده ومرهقه ، وحساب تكلفه الأزمة تتضمن ايضاً استنزاف الموارد وازهاق الارواح والتمزق الإجتماعى والإنهيار الاخلاقى فى المجتمع . وحساب تكلفه الأزمة لا بد ان يعتمد على وخروج فى الرؤيه الفلسفيه وتكاملا للنظام القيمى فى المجتمع حتى يمكن تقدير الثمن المدفوع بالابعاد الحقيقيـه لهذا المجتمع ، ونظراً لإحجام الدول الأطراف فى الأزمة عن الإنسحاب من حليه الصراع نزولاً على اعتبارات الهيبة أو اعتبارات الرأى العام المحلى فإن القائد يلجأ الى إتباع قيم جديده تضاعف من

(1) د. أحمد عامر - مقدمة فى إدارة الأزمات - مرجع سابق - ص ص 211:213

(2) المرجع السابق - ص 213

(3) Alexander L. George , Preface in Alexander L. George , (ed.) Avoiding War op. cit. p.xi.

نفقاته (ادعاء صدام حسين انه يحارب الحرب الصليبية الثانية من اجل الإسلام وتحرير فلسطين) ، إن عنصر التكلفة والضمن الذي يتم تحديده قبل ولوج الأزمة ومعالجتها والتصدي لها هو المعيار الحاسم لنتائج الأزمة .

ولعل هذا المسئء من خلال استعراضنا لأزمة الخليج العربيى الثانية حيث تبين ان نفقات هذه الأزمة وتكلفتها بالنسبة للعراق كانت باهظة للغاية ، وكل يوم تزداد وتتكشف عناصر للتكلفة تزيد من فدايتها ، مما يقطع باليقين ان تقديرات العراق لنفقات الأزمة كانت غير حقيقية كليا ، بل لا نجافى الحقيقة حينما نقرر انها كانت محض أوهام فى حين ان نفقات الأزمة بالنسبة للطرف الرئيسى والمحرك فى دول التحالف وهى الولايات المتحدة الأمريكىى كانت اقرب ماتكون للتقديرات المبدئىى حيث لم تتعدى خسائرها فى المعدات والافراد تعداد النفقات الهامشىى ، اما التكلفة الاقتصادية فقد حققت وفرة غطت التكاليف تقريبا .

ب) مراحل الأزمة :

يمكن ان نميز بين المراحل المختلفة التى تمر بها الأزمة وهى ثلاثة (1) :

- 1 - مرحلة التهديد للأزمة : وتتميز بارتفاع فى درجة التهديد الموجه لاهداف وقيم السياسة الخارجىى للدولة والذى يدركه صانع القرار .
- 2 - مرحلة تصاعد الأزمة : وهى المرحلة التى يرتفع بها بشكل حاد درجة التهديد لقيم واهداف السياسة الخارجىى للدولة ويتزايد فيها الإحساس بمحدودية الوقت المتاحة لصنع القرار ويتزايد فيها كذلك ادراك القيادة لإحتمالات الحرب ومن ثم يتصاعد فيها السلوك العدائى للطرفا بشكل ملحوظ .
- 3 - مرحلة إنهاء الأزمة : إما بتخفيض احتمالات الأزمة أو بالحل عن طريق الحرب أو عدم الحرب وتقل الضغوط الناجمة عن محدودية وهيق الوقت .

ج) تصنيف الأزمات :

ويمكن تصنيف الأزمات الدولىى وفق معايير مختلفة :

- 1- انواع الأزمات وفقا لمعيار منشأ الأزمة أو طريقه بدائتها وهى :
 - أزمة تنشأ بإتخاذ قرار مباشر من الحكومة لاسباب تتعلق بها وتصورها الإستراتيجية وإتخاذ الحكومه لهذا القرار لا يشترط بالضرورة وجود مشاركته شعبىى حقيقىى فى إتخاذ القرار .
 - أزمة تنشأ عن طريق تبلور رأى عام جارف لا تستطيع الدولة مقاومته ومن ثم لاتجد مناصا من اتخاذ القرار بتفجير هذه الأزمة (2) والإستناد الى الموقف الشعبىى لمواجهة حالة التآزم التى فرضتها عليه تفجير الأزمة .

(1) Daniel Frei, International Crisis And Crisis Management (Praeger Publishers , New York, 1978 p.35.

(2) Jonathan M. Roberts, Decision Making during International Crisis, op. cit. p 39.

- أزمة تنشأ كرد فعل لقرار حكومي سابق والتزام هذه الحكومة بموقف معين مسبق كأن تعلن الدولة (س) ان اعدام الدولة (ص) على سلوك معين يعتبر تهديداً للأمن القومي للدولة (س) وضع ذلك تقدم الدولة (ص) بعد فتره على القيام بهذا السلوك وفى هذه الحالة تجد الدولة (س) نفسها إزاء حالة تأزم دولي يفرض عليها تفجير الأزمة .

- أزمة تنشأ نتيجة التزام دولي مسبق كان تكون الدولة عضوا فى حلف عسكري أو إتفاقيه تعاقديه ثنائيه أو جماعيه تلزمها بالدخول فى اى صراع تكون احدى الدول الاعضاء طرفا فيه .

2- انواع الأزمات وفقا لمعيار موضوعها (1) :

نظراً لارتباط موضوع الأزمات الدوليه غالباً بالقضايا الإقليميه فإنه يمكن تقسيم انواع الأزمات الى نوعين هما :

- أزمات دوليه اقليميه : وموضوعها الرئيسى الخلاف حول قضيه اقليميه مثل أزمة الخليج العربيه الثانيه .

- أزمات غير اقليميه : وهى انواع عديده يصعب وضع تحديد قاطع لها ومنها الأزمات الإقتصاديه والأزمات السياسيه أو العقائديه ...

ومن النادر ان تنشأ أزمة بسبب واحد وان يكون لها موضوع واحد ، اذ يوجد ازمات لاتستند الى موضوع معين ويكون هدفها تحويل الانظار عن أزمة داخلية .. وقد تأخذ الأزمة شكل المنافسه حيث يكون استخدام ادوات الحرب السياسيه ويكون الصراع سليما . اما الأزمة فى شكلها المتطرف فهى تلجأ الى الوسائل العنيفه كالحرب العسكريه وتأخذ صور الصراع العاد بين الأطراف لتحقيق اهدافها الحيويه وتسعى الى ايزاء وتصفيه الخصوم .

3- انواع الأزمات وفقا لمعيار نطاقها :

يوجد علاقه بين الأزمات الداخليه والدوليه اذ من المتوقع ان يتناقص العنف الداخلى مع تزايد العدوان الخارجى ويؤدى ذلك الى ظهور محاوله داخليه لرأب الصدع من طريق نقل الطاقه العدوانيه من داخل الدوله الى خارجها وفى صوره صراع عضوى ومحاوله ازاله العدوان داخل المجتمع بإيجاد المتنفس لها فى صوره أزمة خارجيه ، وعاده مايؤدى الصراع والعنف الداخلى الى سعى الطرف الضعيف لزياده قوته عن طريق دعوه القوى الاجنبيه للتدخل الى جانبها ، يستدرج القوى الاجنبيه للتدخل تحت دعوى دعم السلطه الشرعيه أو بمساعدته دول التحرر الوطنى، وعندئذ تؤدى الأزمة الداخليه الى أزمة دوليه أو ما يطلق عليه تدويل الأزمة ، ويتيح هذا الإقتتال بين القوى الكبرى بالوكاله دون المجاذفه بالدخول فى

(1) د . أحمد عامر - مقدمه فى إدارة الأزمات - مرجع سابق - ص 264

مواجهه مباشره وقد عمل على زياده هذه الظاهره ضعف خبره للدول حديثه العهد بالإستقلال والإختلال بالنظام الاقتصادى الدولى والزياده المستمره فى الحصول على السلاح وإنتشار المعلومات عن فنون الحرب، وتتخذ الأزمه الدوليه أنماط السلوك التاليه :

- المظاهرات ضد الاجانب والسياسات الخارجيه لدوله اجنبيه
- قطع العلاقات الدبلوماسيه
- استدعاء الدبلوماسيين
- التهديد بالحرب .
- الاعمال العدائيه .
- تحرك القوات المسلحه
- شن الحرب .

ثانياً : الآراء الفقهيه الناشئه لتحليل إدارة أزمة الخليج العربيه الثانيه :

تتضمن الآراء الفقهيه فى تحليل أزمة الخليج العربيه الثانيه فى ثلاث إتجاهات وسنعرض لكل منها مع بيان رأينا وذلك وفقاً للترتيب الآتى :

١- مقتضى هذا الرأى أن الأزمه قد اديرت بين كيمباراه . وهناك طرفين رئيسيين تحكمت تحركاتهما بشكل اساسى فى التفاعلات الصراعيه الحاكمه خلال الأزمه وهما العراق والولايات المتحده . وقد مثل كل منهما فاعل وهدف فى الوقت نفسه . وهناك إستراتيجيه عامه لكل من الطرفين يمكن من خلالها تحديد البدائل والخيارات التى كانت متاحه لكل منهما . ويمكن كذلك تحديد عائد أو محصله كل بديل أو خيار إستراتيجى منهم كما كانت هناك قواعد محدده حكمت مسار الأزمه فى أغلب فتراتهما . وقد تأثرت قرارات وتحركات كل طرف بمشيلاتها لدى الطرف الاخر (١) .

وقد اديرت أزمة الخليج كيمباراه ذات طابع خاص لكن بعيدا عن هذا القاسم المشترك الأدنى بين الطرفين فقد كانت لكل منهما رؤيته الخاصه بنوعيه تلك المباراه ، كما له اسلوبه الخاص ايضا فى ادارته وكذا تصوراتيه للقضايا المحيطه بإستخدام القوى العسكريه ، وهو محور التركيز هنا . فبالنسبه للولايات المتحده كانت أزمة الخليج عباره عن مباراه قيمه ثابتة (مباراه صفريه) اشبه بمعركه بقاء الذى يخسر فيها (احدى طرفيها) كل شئ ، بينما يكسب الطرف الاخر على حساب الخاسر كل شئ ، ايضا . وقد لعبت الولايات المتحده تلك المباراه لتفوز . وكان الهدف الأمريكى الرئيسى الذى تبلور عبر الأزمه وطرح بوضوح مسأله الإستخدام الهجومى للقوى العسكريه ، وهو اجبار القياده العراقيه على سحب قواتها من الكويت دون أى مكافأه أو عائد ، حتى ولو كانت تلك المكافأه هى مجرد اتمام الإنسحاب بصوره تحفظ ما يسمى وقت الأزمه (ماء وجه) الرئيس العراقى . بل حتى لوكان ذلك العائد هو مجرد

(١) محمد عبد السلام - إدارة أزمة الخليج - المباراه التى إنقذت إلى حرب - مرجع سابق - ص 176

تلبية لفظيه أو وعود للقيادة العراقية بشأن بعض القضايا التي رأت تلك القيادة العراقية انها ذات اهمية للتفكير في الانسحاب . فقد كانت الإدارة الأمريكية تريد صدام حسين (مهزوماً) حتى ولو لم تستخدم القوى العسكرية ضده . ومن ثم وطوال الأزمة اقتصر دور الحوار - لا التفاوض - الذي أجرته الإدارة الأمريكية أو سمحت بإجرائه مع القيادة العراقية ، على طلب الانسحاب من الكويت ، توضيح الموقف للقيادة العراقية ، مع تقديم ضمان واحد فقط - في نهاية ديسمبر سنة 1990 - خاص بعدم مهاجمة العراق خلال إنسحابه غير المشروط ⁽¹⁾ .

أما بالنسبة للقيادة العراقية . فإنه بعيداً عن الإصرار المعلن عبر الأزمة على عدم الانسحاب من الكويت وضمها ، وإعتبارها حقاً تاريخياً للعراق - وهي أهداف يصعب تصور أن القيادة العراقية كانت تعتقد حتى منتصف يناير 1991 انها يمكن تحقيقها - فإن الهدف الأكثر واقعية الذي يمكن تصوره أن القيادة المذكورة قد بررته عبر الأزمة هو - حسب أكثر الصياغات العراقية المعلنه مروته خلال الأزمة - التفاهم حول الكويت ، ليس في مقابل حل مشاكل منطقة الشرق الأوسط بالطبع ، ولكن في مقابل خروج العراق من الأزمة بدون خسائر وببعض المكاسب ، وترتيب أوضاعه في المنطقة . لذلك كان المطلب العراقي الدائم هو (التفاوض دون شروط مسبقه) مع الولايات المتحدة تحديداً . وهكذا تركز الإستراتيجية العراقية في محتواها الاساسي على إدارة الأزمة وكأنها مباراة قيم متغيره (لا صفريه) يمكن الوصول بشأنها الى حلول وسط تفيد الطرفين الرئيسيين ، مع التصرف في الوقت ذاته (باساليب قتاليه) ربما رأتها القيادة العراقية ضروره في مواجهه الاسلوب الأمريكي في إدارة المباراه ، أو ضروريه لدفع الإدارة الأمريكية تجاه التفاوض ⁽²⁾ .

ألا أن معد الدراسة يعود الى طرح نموذج آخر من نماذج المباراه الصفريه وهو لعبه الدجاجه ويحاول تطبيقه على الأزمة وطرفيها ، فيقوم بعرض احتمالاتها الاربعه التي على كل طرف أن يختار ايا منها في ادارته للأزمة من ناحيته ، ثم يستعرض إحتتمالاتها على كل طرف باداء الطرف الأمريكي مقرراً أن الإدارة الأمريكية كان لديها إحتمالين ⁽³⁾ :

(أ) أن يتراجع العراق ويقوم بسحب قواته من الكويت دون ايه شروط مسبق طبقاً لقرار مجلس الامن رقم 660 لسنة 1990 . ويمكن في هذه الحاله تحقيق الاهداف التي سوف تستجد بعد الانسحاب ، كضمان أمن منطقة الخليج مستقبلاً من خلال اقامه بنى امنيه اقليميه في المنطقه ، وتحقيق هدف تحجيم قوه العراق العسكريه من

(1) المرجع السابق - ص 185

(2) المرجع السابق - ص 185 : 186

(3) المرجع السابق - ص 187 : 188

خلال المساومه على رفع العقوبات الإقتصادية ، اضافته الى الحظر التسليحي ، وغير ذلك من العقوبات الإقتصادية .

ب) اذا لم يتراجع العراق فى النهايه ، ووضح ان الوسائل الاخرى لم تؤثر فى موقفه ، فإنه ليس امام الولايات المتحدة سوى الصرب لإجبار القوات العراقية على الانسحاب من الكويت ، وتحقيق معظم الاهداف الاخرى المتصوره ، وخاصه وان الصدام المسلح يعنى فى كل الاحوال، وفى ظل شكل ميزان القوى الذى تم تخطيط وتطوير عمليه درع الصحراء لتحقيقه ، يعنى هزيمة القوات العراقيه ، وعلى حد قول شوارتزكوف فى مذكراته : كنا سنعرف اننا سننتصر ، ولكن ليست لدينا فكره عما سيكون عليه حجم خسائرننا .. وهى مشكله امكن حلها فنيا ، وفى الحقيقه كان الصدام بالنسب للقياده الأمريكيه يحمل مخاطر اقل ، وعائد اكبر مما يحمله للعراق ، لذا لم تكن تلك القياده مضطره للتفكير فى خيارات معقده بقدر ما كانت القياده العراقيه مضطره لذلك.

أما الطرف العراقى .. فيفترض معد الدراسه ان القياده العراقيه كانت واقعه تحت تأثير اعتقادين . وهما الأول ادراكها ان القياده الأمريكيه غير قادره على الإرتداد حتى ولو أرادت ذلك دون ان تتحمل خسائر عاليه..والثانى : هو اعتقاد القياده العراقيه بأن القياده الأمريكيه لن تقوم بشن حرب ضد العراق ، وان عمليه التهديد المتصاعده هى جوهر الإدارة الأمريكيه للآزمه ، وان عمليه التهديد ، وليس استعداداً لإستخدام فعلى للقوى العسكريه ضد العراق..وان محصله الربط بين هذين المتغيرين هى ان الإدارة الأمريكيه يمكن ان تلجأ الى الوسائل السلميه التساوميه أو تقبل بها لتحقيق اهدافها فى الخليج . وهكذا بدأ الرئيس العراقى - منذ الايام الأولى للآزمه - فى اتباع إستراتيجيه يبدى من خلالها الاستعداد للتفاهم والتعاون . ويهدد فى الوقت نفسه بإستخدام كافة ما لدى العراق من قدره على الإيذاء فى حاله حدوث حرب . وأراد ايصال الآزمه الى موقف تقوم فيه الولايات المتحده بالتفاوض معه تفاوضاً حقيقياً .. وفق مراحل متعاقبه متصاعده فى ان واحد (1) .

لقد بدأ الرئيس العراقى يتحول بسلوب إدارة المباراه إلى أسلوب قتالى فكان يبدو مفيداً من وجهه نظره الخاصه ، وتبدو له كل حركه تصعيديه واضحه وضروريه ، معتقدا انه ليس لديه بديل آخر بالفعل فيما بدا له صراعاً حتمياً سيتعذر معه الهروب من تسلسل احداثه ، بعد ان كان قد ووط نفسه فى مواقف جعلته يعتقد انه لا يمكن ان يتراجع دون ان يصبح هذا التراجع هزيمة قاسيه ، أو يصبح التراجع

خساره متعددة الابعاد وذلك بعد ان كان قد تنازل ببساطه عن 'عربستان' للحكومة الايرانية بعد حرب استمرت ثمانى سنوات⁽¹⁾.

وتضيف الدراسة ان الفترة من ديسمبر 1990 الى 15 مارس 1991 هي اعقد فترات الازمة على مستوى تحليل السلوك العراقى . فقد تدخلت فيها تصورات القيادة العراقية ورغباتها الداخلية لتلقى بظلمها على تفسيراتها للاحداث ، وتداخلت فيها تقديرات حلفاء الرئيس العراقى ، أو من تصور انهم حلفاؤه فى تدعيم قناعته بان الحرب لم تنشب ، وهى القناعة التى أدت الى قيامه بإطلاق الرهائن المحتجزين فى المواقع الإستراتيجية مره واحده قبل عيد الميلاد ، لتعقيد عمليه صنع قرار الحرب داخل الولايات المتحده . بعد ان كان قد كشف قبل أيام قليله عن استراتيجيته الخاصه بتأجيل الحرب حتى منتصف مارس 1991 ، وهو الموعد الذى حدده لإطلاق صراح اخر رهائنه ، قبل ان يقرر فجاء بناء على نصيحة فرنسيه اردنيه ان يطلقهم مره واحده⁽²⁾ . ويستطرد قائلاً انه يعكس معظم مراحل الازمة السابقه لمرحلة ديسمبر 1990 - يناير 1991 كانت امام القيادة العراقية منظومه واسعه من الخيارات فى إدارة الازمة يمكن توضيحها فى الجدول التالى⁽³⁾ :

إختبار العرب			لعبة الدجاجة		تقديم صفقة		الإنسحاب	
حرب هجومية			عدم فعل شئ (خيار الإستمرار فى ممارسة لعبة الدجاجة)	لكل طرف	للعرب	هدف المساومة	هدف التحالف	هدف المساومة
شن عمليات أرهابية	مهاجمة القوات المخالفة فى السعودية	مهاجمة إسرائيل	4 3 2 1			بهدف شق التحالف	حسب المبادرة الفرنسية	يحدد المسألة كلها إلى حد ما
كامل	كامل	كامل						

وتعقب الدراسة بأن العراق قد ادار الازمة طبقاً لمنهج المباراة الصبقرية ... إستراتيجيه الدجاجة وفضل عدم إتخاذ أى تصرف وإنتظار اقدام الطرف الآخر وهو الولايات المتحده على التصرف أو عدم التصرف. وقد سيطر على ذهن القيادة العراقية ان الصدام لم يحدث وان حدث فإن العراق لديه من عناصر القوى العسكريه

(1) المرجع السابق - ص 189

(2) المرجع السابق - ص 192

(3) المرجع السابق - ص 192 : 193

وفى ظل تصور معين من سيناريو الحرب الذى سيتبع من جانب القوات المتحالفة ، مما يتيح للقوات العراقية ان تصمد فتره طويله ، أن تكبد القوات المهاجمه خسائر عاليه نسبيا⁽¹⁾ .

ان اكبر وهم مايشته القياده العراقيه هو توقعها ان تتراجع القياده الأمريكيه أو تقدم بادره تعاون جديده أو ان تحاول برلمانات الدول المتحالفة الضغط على القياده السياسيه لوقف التصعيد وإعطاء العراق مهله جديده ، أو اعطاء العقوبات المفروضه على العراق مزيدا من الوقت ، ولم تدرك القياده العراقيه بوضوح كاف انه اذا كانت هى قد قدرت ان تمارس لعبه الدجاجه حتى النهايه ورغم انها لم تكن مضطره - كما تصورت- لان تفعل ذلك . فإن الطرف الاخر يقرر هو الاخر ان يمارس اللعبه ايضا حتى النهايه ، وانه مضطر لذلك ، لاسيما وان خيار التصادم لا يعد بالنسب لهذا الطرف الاخر انتحارا . والاهم كان على القياده العراقيه ان تدرك- فيما لوكانت قد انتظرت حربا تعرف انها قادمه- ان الظروف الدوليه الجديده ، وظروف أزمة الخليج تحديدا ، لن تسمح بحدوث حرب كحرب السويس1956، يمكنها من خلالها ان تحقق (افضل اسوأ الاحتمالات) المتصوره بالنسبه اليها⁽²⁾ .

لذا فان معد الدراسة قد اخضع طرفى الأزمه ميدئيا الى نموذج المباراه ، ولكن وفق اسلوبين مختلفين ، حيث أدارتها الولايات المتحده وفق نموذج المباراه الصفرية وكانت العراق تديرها وفق نموذج المباراه ذات القيم المتغيره أو الغير محدده ، ثم تغير اسلوبها بعد ذلك لتتعلق بالاسلوب الأمريكى ويتفقا معا على إدارة الأزمه وفق نموذج المباراه الصفرية فى صورته لعبه الجبان أو الدجاجه . وهذا التحليل قد ينطبق على الطرف العراقى الا انه من المؤكد انه لا ينطبق على الطرف الاخر وهو الولايات المتحده . حيث ان اركان نموذج لعبه الفرخه لا ينطبق عليها كليا ، فقد كانت تدرك ماذا تفعل؟ كيف تفعل؟ ومتى تفعل؟ ومع من تفعل؟ والى أى مدى وما نتيجة هذا الفعل واهدافه؟ فكافه الآراء اجتمعت على ان الطرف الأمريكى كان يديرها وفق النموذج الإدراكى الرشيد مستخدمه كل الادوات التفويقيه والإكراهيه المتاحة لديه لتحقيق اهدافه من الأزمه وايضا لتحقيق ما يريد من الطرف الاخر - العراق- ان يفعل : لذلك فإننا لا نتفق مع ما ذهب اليه التحليل السابق .

2- ويعرض هذا الزأى استاذنا الكبير الدكتور احمد عامر⁽³⁾ . حيث يطبق سيادته منهج لعبه المباراه الصفرية نموذج الفرخه على إدارة الأزمه ، وإن كان يركز سيادته

(1) المرجع السابق - ص 193

(2) المرجع السابق - ص 194

(3) د. أحمد عامر - فى الحرب الفليجيه الثانية - صدام لعبه الفرخه - مجلة الامهرام الإقتصادى -

على إدارة الطرف العراقي للأزمة محل البحث أكثر من طرف التحالف الدولي ، فيقوم بتحليل تصرفات هذا الطرف ، حيث يقرر ان الاداء المنهجي المناسب لفهم وفقه تصرفات وسلوك هدام حسين في أزمة الكويت هي مايسميه فقهاء الصراع الدولي (لعبه الفرخه) وهي تتضمن خصائص اللعبة الثنائيه الصفرية التي تتميز لصالح اللاعبين الاطراف في هذه المجرأه بأنها متعارضة تماما بحيث نجد ان مجموعه المنفعة بينهما تساوى صفرا في جميع الاحوال ، بمعنى ان ما يخسره احد الأطراف يساوى تماما ما يربحه الطرف الاخر كما في الحرب ، اذ نجد ان احد الأطراف يستطيع أن يكسب فقط ولكن على حساب الطرف الآخر وحيث خسارة الطرفين أكثر احتمالا... فلعبة الفرخه هي لعبه التهديدات المتبادله .

وبنظره فاحص للعبة الفرخه نجد ان كل من اللاعبين لديه إختيار بين استراتيجيتين . فهو اما ان يتعاون مع اللاعب الاخر بان ينصرف تجنباً للصدام ولكن مخاطراً بسمعته اذا لم ينصرف منافسه ، واما ان يرتد عن مصالحتهما المشتركة في البقاء ويستمر في القيادة المباشرة مع احتمال موته وهلاكه اذا فعل منافسه نفس الشيء أو إنتصاره اذا استسلم منافسه .. وكل لاعب يبدأ تحركه بأن يقرر التعاون أو الإرتداد ولكن نتيجة تحركه لا تعتمد على قراره فحسب ولكن تعتمد ايضا وبطريقه حاسمه على قرار الخصم وفي حالة قياده السياره بسرعه كبيره فإنه لا يتوافر للاعب الوقت لكي يرى ما يوشك ان يفعله خصمه . والساسه أو القيادات السياسيه المنفعله في لعبه الفرخه يجب ان يختاروا سياسه (الخط المتساهل) بدلا من سياسه (الخط المتشدد). ومن الواضح ان لعبه الفرخه لا تجرى في الحياه الواقعيه الا بين أطراف غير عقلانيين أو أطراف عقلانيين ويهدف كل طرف للتفجير بالآخر ، ثم قد تنتهي اللعبة بتصرف عقلاني يضمن بقاء اللاعبين على قيد الحياه بدلا من الانتحار المتبادل .

الا ان التحليل السابق لم يتعرض لتحليل سلوك الطرف الاخر للأزمة وهو قوات التحالف الدولي بقياده الولايات المتحده وبالتالي لم يهتم بتحديد المنهج الذي يرى انه ينطبق على هذا السلوك . كما ان الباحث يود ان يذكر بعض النقاط التي هي في حقيقتها ملاحظات على المنهج ذاته كسلوب لتحليل الأزمات ، وما ذكر إدارة أزمة الخليج الا من سبيل الايضاح والنقد المتبادل للمنهج وإدارة الأزمة ذاتها معا .

وقد ذكر معد الدراسه وهو في سبيله لعرض المنهج : (ففي هذه اللعبه تنعدم الفرصه بالنسبه للاعب الذكي الإستراتيجي وتبقى الفرصه سانحه باكملها لذلك اللاعب الجشون المعتوه الذي قرر ان يركب رأسه ويستمر بالمغامره حتى لحظه الاصطدام والتدمير)⁽¹⁾ . وحقيقي ان هذا الفرض لم يتحقق . فقد كانت الفرصه كبيره

وعظيمة للطرف الذي استخدم نكاؤه واستراتيجيته وهو التحالف الدولي وانعدمت للطرف الاخر وهو حكومة العراق وهو الذي استخدم جنونه وقرر ان يركب راسه ويستمر بالمغامره حتى لحظات الاصطدام والتدمير .

ويضيف التحليل السابق في نفس المعرض ان لعبه الفرخه ليس فيها اى مجال لإستخدام فن الخداع والمناوره ، وهذا بالطبع مالم يتحقق من واقع متايحه الاحداث في الازمة : فقد استخدمت تلك الأدوات منذ بدايتها الازمة وعند الاعداد لها ، وايضا عند المواجهه العسكريه وحصد نتائجها، كما ان هذا المنهج يحصر فقط الفوز والهزيمة في هذه اللعبه في تحقيق صفه الشجاعه او الجبن بغض النظر عن المكاسب الماديه الملموسه التي من المتوقع ان يحصل عليها اى متسابق او مغامر، فالخاسر هو الجبان الذي ينصرف بسيارته مفضلا ان يكسب حياته عن ان يكسب صفه الشجاعه او الفوز، اما الفائز في هذه اللعبه فهو الشجاع الذي ليس عليه سوى الإستمرار في موقفه بكل صلابه واصرار دون خوف او تردد حتى لو ضحى بحياته. او اذا كان حسن الحظ وانصرف منافسه عن الطريق في نفس الوقت . وهذا بالطبع ما يتناقض مع طبيعته العلاقات السياسيه الدوليه ، وليست اهداف الامم وحياتها بالجانب المعنوى فقط بل انها تشكل حيزا ضئيلا منها ... بالتالى لا يمكن تعميم نموذج لعبه الفرخه على حياه طبيعيه ماديه بالدرجه الاولى.

ونموذج لعبه الفرخه يتوقف بالدرجه الاولى علي مكان تواجد الحكمين الذين عليهم الحكم على احد الاطراف بالشجاعه او الجبن طبقا لتصرفاته في المياده اما الاستمرار للنهايه او الانحراف عن خط السير . وهؤلاء الحكمين بالطبع يختلف حكمهم تبعا لمكان وجودهم ، فإذا كانوا محايدين في منتصف الطريق اتفق رايهم مع القواعد العامه للعبه، اما اذا كانوا يهتمون بسلامه ومصالحه أحد المتسابقين او كلاهما فمن الطبيعي ان يختلف وجهه نظرهم لتكون اكبر واشمل واعم من مجرد الحكم بصفتى الجبن والشجاعه وهو بالضبط ما يتفق وسلوك المجتمع الدولي عند حكمه على طرف ازمة دوليه يريد اطرافها ادارتها وفقا لنموذج إدارة لعبه الفرخه في الفرض النظرى للعبه .

كما ان هذا المنهج التحليلي يفترض ان يكون اطراف اللعبه متساوون في كل الامكانات والمعلومات والقدرات وعلى طرفى نقيض تماما في الإتجاه . وهى لهذا تعتمد كليا على المغامر والمخاطره التي تقوم على الحظ فقط والفناء القدرات والامكانات والذكاء . وهذا مالم يتحقق بالضبط في الازمة محل الدراسه . حيث توافرت هذه الافتراضات فقط في الجانب العراقى . اما جانب التحالف الدولي فقد توافرت له كل هذه القدرات والامكانات جميعها وكان مدركا تماما بما خطته مسبقا،

والنتائج المؤكده التي ستتحقق نتيجة تصرفه هذا . فكانت حكومه العراق تغامر على عدم مقدرة الطرف الاخر الاستمرار حتى العمليات العسكريه ، فى حين ان الولايات المتحده كانت تسعى كى يستمر الطرف الاخر على عناده حتى المواجهه العسكريه لتكتمل حلقه التخطيط السابق اعداده ويتحقق لها ما تهدف اليه . فهي تعلم جيدا قوه وامكانات الطرف الاخر بعكس حكومه العراق التي لم تكن تعي ماهى مقدمه عليه، ولعل مايؤكد وجهه النظر تلك ما هو وارد فى التحليل - سابق الذكر- فى نفس المصدر حيث أورد⁽¹⁾ : "من الواضح ان لعبه الفرخه لا تحدث فى الحياه الواقعيه الا بين أطراف غير عقلانيين ويهدف كل طرف بالتفجير بالآخر ثم قد تنتهى اللعبه بتصرف عقلانى يضمن بقاء اللاعبين على قيد الحياه بدل من الإنتحار المتبادل " . وبالطبع هذه المقوله لا تنطبق على حرب الخليج العربيه الثانيه فقد كان احد الأطراف مدركا تمام الإدراك لما هو مقدم عليه وقام بحساب كل الإحتمالات بدقه وهو ايضا استمر فى هذه اللعبه للنهايه بتصرف غير عقلانى من وجهه نظر هذا المنهج - وهو الإستمرار فى الحرب - ومع ذلك خرج منها سليما معافيا تماما أكثر مما كان يتصور احد ولم ينتج عنها الإنتحار المتبادل بل إنتحار الخصم الاخر (حكومه العراق) بمفرده .

3- الرأى الثالث الذى تعرض لتحليل إدارة أزمة الخليج ورد فى مؤلف اجنبى . حيث أشار إلى أن أزمة الخليج العربيه الثانيه يمكن تحليلها وفقا لاستراتيجيه مختلطة من النموذج الإدراكى أو الرشيد ونموذج المباريات الصفرية (الفرخه) . موضعا الافكار التى وفقت فيها الإداره الأمريكيه فى إكتشاف بوادر الأزمه أو مسبباتها وحقيقه نوايا القياده العراقيه تجاه الكويت ، وبالتالي أخطأت - من وجهه نظره - فى ان تتعامل معها وان تتخذ من الرسائل ما يضمن عدم حدوث هذا العدوان . بل على العكس كان هناك بعض التصريحات لمسئولين امريكيين أوحى بالاطمئنان وتدفع القياده العراقيه للتمادى فى عدوانها ، بل ان الاداره الأمريكيه كانت واقعه تحت وهم إستهداف تحسين العلاقات الدبلوماسيه بينها وبين العراق والتأثير على سياساته الخارجيه من أجل تهذيب اطماعه العدوانيه نحو جيرانه⁽²⁾ .

ويرى المؤلف ان التحالف الدولى قد استخدم دبلوماسيه الإكراه (التصعيد الإكراهى الرشيد) كأحد ادوات نموذج الإدارة الرشيد للآزمه ، وذلك بفرض المقاطعه الاقتصاديه الرسميه على العراق ومنع الصادرات والواردات عنه وصولا الى سياسه التجويع من التصعيد المتزامن للتهديد بإستخدام القوى وفق أسلوب تدريجى.... واستنادا الى دراسته سيكلوجيه لشخصيه الرئيس العراقي صدام حسين التى تنبىء

(1) المرجع السابق - ص 29

(2) Alexander L. George , The Persian Gulf Crisis (1990 - 1991) in Alexander L. George (ed.) Avoiding War Problems of Crisis Management , Westview Press 1991 p 569

بأنه إذا أوصلته قوى التحالف لحافة الحرب فإنه سيضطر للإنسحاب من الكويت ، إلا أن الإدارة الأمريكية تحسباً من تفكك التحالف الدولي سارعت إلى العمليات العسكرية ووافقت بالتالي في إدارة الأزمة من واقع أخفاقها تجنب اندلاع الحرب .

وقد اضاف الكاتب ان التحالف الدولي قد خلط منهج التصعيد الإكراهي كأحد ادوات الإدارة الرشيدة للأزمة بمنهج المباريات وخاصة الصفريه منها نموذج لعبه الفرخه ، وذلك بمحاولة اقناع صدام حسين بأنها القت بعجله السيطرة على السياره (طيقا للنموذج التوضيحي التقليدي لمثال المنهج المذكور) وأنه يمكن ان ينجو اذا خرج عن الطريق (الممثل للحرب) وقامت بالضغط عليه للإنسحاب معلنه عدم التفاوض وضروره التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن . حتى انها كانت تخشى ان يقوم العراق بالإنسحاب أو الإعلان عنه قبل إنتقضاء المهلة المنتهيه بحلول يوم

15 يناير ، الأمر الذي يخل بتخطيطها .

ويقتر المؤلف المذكور ان دبلوماسيه الإكراه قد فشلت لانها تنهض على افتراض دفع الخصم الى النهايه حتى يدرك ان مصلحته في الإنسحاب ، لذلك فإن الطبيعيه الشخصيه للخصم وايضا تقديم بدائل تحفزه على التراجع ، هو عامل مهم جدا لإنجاح هذه الدبلوماسيه لإقناع الخصم بالتراجع خشيه هلاكه . هو مالم تستطيع دول التحالف ان تضع به القياده العراقيه ، لذلك فقد أخفق هذا الاسلوب ولم تتمكن من تجنب الحرب . كما كان من اخطاء القياده الأمريكيه انها لم تلعب مع القياده العراقيه لعبه (المصا والجزءه) فلم تقدم لها ما يفريها على الإنسحاب للكويت كما فعلت في كوبا اثناء أزمة الصواريخ الشهيره عام 1962 . بل ان بوش لم يؤكد بشكل قاطع عدم مهاجمته جيوش العراق عند إنسحابها . كما ان نموذج المباريات المشتق منه إدارة الأزمة كان نموذج (المباراه الصفريه) والذي تحصل على كل شيء والعراق على قيمه الصفر ، مما جعل صدام حسين يصر على موقفه ولا ينسحب . ويؤكد الكاتب ان بوش ادرك ان إستراتيجيه الإكراه قد فشلت الا انه قد اصبر عليها لما لها من مغانم محدده في تدمير الجيش العراقي وعقاب صدام حسين شخصيا ، هذا في ظل اقل حجم ممكن من الخسائر (1) .

غير انه يلزم الإشاره ان صاحب هذا الطرح الفكرى قام بتحليل إدارة أزمة الخليج بعد ان قرغ توا من اعداد دراسه علميه لتحليل ودراسه الأزمات السياسيه المعاصره والشائعه في العصر الحديث بهدف الوقوف على عناصر نجاحها وعوامل الفشل في اداراتها وفق النماذج العلميه المعروفة والموضوعه لدراسه وتحليل الأزمات السياسيه عموما وذلك بهدف اساسي ورئيسى وهو تجنب الحرب كمعيار أوحد للحكم

(1) Alexander L. George , The Persian Gulf Crisis (1990 - 1991) in Alexander L. George (ed.) Avoiding War op . cit . p. 568 : 575

على مدى نجاح أو فشل أطراف الأزمة في إدارتها . لذلك فقد كان تحليله لأزمة الخليج مرتكزا على تلك الخلفية ومحكوما بهذا المعيار ، كما حلل خطأ الإشارات التي بدت من اقوال كبار المسؤولين الأمريكيين قبل انفجار الأزمة في 2/8/1990 التي كانت تشجع العراق على التحرك بانتهاء من قبيل الاخطاء والسقطات التي وقعت فيها الإدارة الأمريكية . وأيضاً أخفقت في استخدام نظريه (العصا والجزره) في التعامل مع الرئيس صدام حسين وتقديم أى مكافاه ، كما إنها لم تطرح امامه فرص للتراجع كما فعل كيندى مع خروشوف عام 1962 من قبل . كما اخطأت ايضا - من وجهه نظره - فى تحليل الدراسات المعده مسبقا عن شخصيه صدام حسين والتي كانت تقطع بأن شخصيته لن تسمح له بالانسحاب والتراجع اذا اغلقت امامه جميع سبل النجاة⁽¹⁾ . ولكن من الذى لا يستطيع الجذم بأن إنتهاء الأزمة بالاسلوب العسكرى هو ماكانت تخطط له الإدارة الأمريكية بالفعل ، وبالتالي فإن معيار نجاح أو فشل الإدارة الأمريكية الوارد فى التحليل يصبح أمرا غير مسلم به .

ثالثاً : خصوصية أزمة الخليج العربيه الثانيه أو (الأزمة السرطانيه) :

جرى بالذكر وجود نوع معين من الأزمات يمتاز بخصائص يميزه عن غيره من الأزمات، هذه الخصائص تصبغ عليه أهميه وقيمه موضع اعتبار . ليس فقط بسبب اثارها التدميرييه والخسائر فى الارواح والاموال والممتلكات الناجمه عنها ، وإنما لاثارها وتداعياته الذاتيه التى لايمكن حصرها وإحصائها . كما ان أهميتها وخطورتها تنبع ايضا من احتمال تواجدها فى العلاقات الدوليه بمعدل اكبر مما كان من قبل وذلك راجع للتقدم الهائل فى الإتصالات والمواصلات وازدياد انماط الاعتماد الدولى فيما بين الدول وتشابه المصالح ، وهوده النظام العالمى الى اعتماده على الدوله العالميه الواحده مره اخرى .

فأزمة الخليج العربيه الثانيه وأزمة جزيره فوكلاند بين بريطانيا العظمى والارجنتين كان بينهما تشابها كبيرا ، فالأخيريه بدأت بإدعاءات ارجنتينيه بأحققتها بجزيره فوكلاند ذات الاهميه الجيوستراتيحيه الهامه ثم قيامها بإحتلالها عسكرى ، وتعاقبت جولات المفاوضات بينها وبين بريطانيا دون أن تسفر عن نتيجة ايجابيه ، مما اضطر الأخير للتدخل عسكرى لحسم الامر واستعادة الجزيره للسياده البريطانيه مره أخرى ، فهى أزمة بين دولتين بسبب تنازع السيادة على فوكلاند استهلت باسباب سياسيه وانتهت بحل عسكرى ، استخدم فيه الطرفان أحدث مافى ترسانتهما من اسلحه ، ومع سعى كل طرف الى استقطاب أطراف دوليين لمناصرته دوليا خاصه وقد طرح النزاع على منبر هيئه الأمم المتحدة .

(1) Alexander L. George , The Persian Gulf Crisis (1990 - 1991) in Alexander L. George (ed.) Avoiding War op . cit . p. 573

ويشير تحليل وقائع أزمة فوكلاند الى تشابهها مع وقائع أزمة الخليج العربي الثاني من حيث الإدعاء بالاحقية التاريخيه ، واللجوء الى اسلوب الضغط الإقتصادي والمفاوضات والتصعيد الإكراهي انتهاء الى الحل العسكري ، الا ان الآثار الناجمة عن كلاهما مختلفه تماما . فقد انتهت أزمة فوكلاند بحل عسكري وعوده الجزر للسياده البريطانيه مره اخرى ، وانتهت معها كل تداعياتها السياسيه والعسكريه حتى كادت ان تمحي من الذاكره الانسانيه وان ظلت ثابتة في كتب التاريخ وعلم الأزمات السياسيه فقط .

أما أزمة الخليج العربي الثاني فهي - وان تشابهت معها- الا ان نتائجها وإنعكاساتها واثارها وتداعياتها تختلف عنها من حيث الفطوره والمد الزمني والمكاني وايضا مدى وطبيعته هذا المد والإنتشار ، ومدى مساهمتها في تشكيل العلاقات والقوى السياسيه والاقتصاديه الاقليميه والعالميه في الوقت الراهن ولحقبه ممتده لا يعلم احد مداها .

فأزمة الخليج من منظور المقاييس الموضوعه للحكم على مدى خطوره الأزمات السياسيه في العصر الحديث ، لا يمكن تصنيفها ضمن الأزمات الأكثر خطوره ، فقد كان احتمالات تحويلها الى حرب نوويه ضعيفا جدا ، كما ان احتمالات مواجهه بين القوتين العظميتين - في ذلك الوقت - غير وارد . الا انه بحكم طبيعه العصر أو ما يحويه من تقدم تكنولوجيا فائق ، يحتم ان يوجد معيار اخر للحكم على الأزمات السياسيه وتصنيفها لبيان مدى خطورتها، ليس بمدى الآثار المباشره وحجم الدمار والهلاك الناجمة عنها ، ولكن بمدى تغلغلها وانتشار مردوداتها لتمييزها عما عداها وإمكان دراستها وتحليلها واعطائها مكانها الصحيح في العلاقات الدوليه ودراسه امكانيه الاستفادة من تداعياتها الايجابيه وحصار وتحجيم اثارها السلبيه المدمره للعلاقات الدوليه والأوضاع المستقبلية .

وهذه النوعية من الأزمات ليست مستحدثه في العلاقات الدوليه ، بل انها شكلت المنعطفات العاده في تاريخ الشعوب وشكلت وكونت تاريخ البشريه ، وقد تولدت بصوره غير ملحوظه أو بمعدل بطيء ولكن تعدد وقوعها في العصور الحديثه .. وهي تتميز بأن معظمها انتهت بحل عسكري مدمر وشامل فإختلط أسلوب المل وطفى على الأزمة ذاتها ، فندارت عن الانظار وصعب فرزها مع انها السبب والباعث . والاصل الا انه يظل هذا العمل - وهو استخلاص تلك النوعية من الأزمات - ذو اهميه فائقة لما يقدمه حصرها ودراستها وتحليلها من فوائد عظيمه للبشريه مستقبلا . فالعرب العالميه الاولى بدأت بأزمة سياسيه والثانيه ايضا . وظهور وانتشار الشيوعيه العالميه بدأت بأزمة وانتهاؤها وانحسارها عن العالم كانت بأزمة سياسيه

أيضا . وقد ينتج عنهم جميعا علاقات وحروب اثرت في التاريخ وما زالت تؤثر حتى الان وهي نواتج لازمات لو كانت وضعت في مكانها الصحيح منذ البدايه وامكن حصرها وعلاجها لجنيت البشريه جميعا ويلات كثيرة .

وهذه التوعيه من الازمات تختلف عن ازمات سياسيه دوليه اخرى كثيره اختلافا في امور عديدة مثل أزمة جزر فوكلاند وأزمة احتجاز الدبلوماسيين الامريكيين بطهران وأزمة المطالبه بمحاكمه المتهمين الليبيين بتفجير الطائره الامريكيه وأزمة الصحراء الغربيه بين المغرب والجزائر وجبهه البوليزاريو . الامر الذي يصيب عليها صف ذاتيه التفاعل والإنتشار والتاثير اى انها اثار سرطانيه أو أزمة سرطانيه .

خصائص الازمة السياسيه السرطانيه :

وتتبدى على احسن ما يكون في أزمة الخليج الثانيه ، وهي خصائص تشمل الازمة من حيث اسبابها وبداياتها ثم تفاقمها وايضا وسيله حلها والاهم اثارها وتداعياتها المستقبليه وهي كالآتي :

1- قد تكون أزمة سياسيه دوليه ذات اسباب اقتصاديه أو سياسيه مثل أزمة المياه . وقد تكون أزمة نظام داخلي في الدوله ذاتها ، وذات اسباب سياسيه واقتصاديه وايدولوجيه نتج وينتج منها تداعيات واثار تؤثر في المنطقه ككل والعالم ايضا مثل ظهور وإتحسار الشيوعيه العالميه .

2- قد يكون سببها الظاهر بسيطا ومتواضعا ولكنه ترجمه أو شراره لتناقضات اساسيه وجوهرية في النظام وعلاقاته حتمت اشتعال الموقف وانفجار هذا الحدث البسيط الى صوره الازمة السرطانيه مثل حادث الإغتيال الفردي والذي ادى الى الازمة التي اشعلت نار الحرب العالميه الاولى .

3- غالبا ما تكون ذات نفقات باهظه . ومن المعتاد أيضا أن يخطئ القاسمون على ادارتها في تقدير نفقاتها قبل تفاقمها .

4- لا يمكن التنبؤ بمدى اثارها من حيث المكان والزمان والعمق والإتجاه ، كما لا يمكن حصر هذه الاثار ومنعها . كما ان اثارها لا بد وان تتعدى مكان وجودها . فآزمه الخليج كان لها اثار على الحياه السياسيه الداخليه في مصر وموقف الاحزاب الدينيه في دول المغرب والرأى العام في المانيا كما اثرت على مستقبل الزعامات السياسيه في كل من بريطانيا والولايات المتحده مثلا ، كما انها اظهرت حجم وطبيعته القوى العالميه الإقتصاديه الجديده الطامعه لاخذ دور في خريطه القوى العالميه ... الخ . يمكن الإستعانه بحجم الدراسات الفخضه التي حاولت دراسة

آثارها على كل نظام سياسى ومكوناته فى العالم التى صدرت وحاول معدوها -
دون جدوى - حصر اثار وتداعيات تلك الأزمة .

5- اثارها ذات قوى دفع ذاتى متسلسل وفق نظام غير عقلانى تزداد مع الايام وان
بريقه وتدارى عن العيون سببه . وذلك رغم انتهاء السبب الأول المحدث له وحل
الأزمة الاساسيه . فآزمه الخليج العربيه الثانيه مثالا أثرت فى تشكيل طبيعه
وحجم العلاقات فى المنطقه وأثرت فى العلاقات العالميه المؤثره وعجلت بأوضاعها
الجديده ، مما اثر بدوره فى حجم المساعدة والدعم العاديين لكل من المنظمات
الفلسطينيه واسرائيل وبالتالى اثرت فى السير فى اجراءات حل القضيه
الفلسطينيه والاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربيه . وذلك بالطبع وفق تبسيط
لم يحدث بهذه الصوره فعليا ولكنه من قبيل الإيضاح فقط .

6- ان حل هذه الأزمة أو السبب المنشئ لها ، كالحل العسكري لازمة الخليج العربيه
الثانيه ، لا يعود بالمنطقه والاقليم والعلاقات بين الدول لسابق عهدها أبداً .

7- كلما تقدمت الإتصالات والمواصلات والاعتماد المتبادل بين الدول ، كلما زاد عدد هذه
الأزمات وانتشر ظهورها بالنسبه للأزمات السياسيه الأخرى .

8- تختلف النظره لآثارها ايجابيا وسلبيا حسب موقع الشخص منها والقائم بالحكم
عليها ، وبالتالى لا يمكن توحيد الرأى العام بشأنها كإختيار الشيوعيه وتدمير
القوى العسكريه العراقيه .

9- من شأنها ان تقلل الفوارق بين كلا النظامين العالمى والاقليمى ، وتزيد من
اعتمادهما على بعضهما وايضا تداخلهما معا . وهى غالبا ما تتزامن مع تغيرات
جوهرية فى النظام الاقليمى أو العالمى ، فتكون علامه على هذا التغيير وتعجل به
وتؤدى لتثبيت مصطلحاته .

10 - نهايه هذه الأزمة وحلها قد يكون ذات طابع عسكري كالعربين العالميتين وأزمة
الخليج ، وقد يكون سياسى كإختيار الكتله الشرقيه أو مانراه حادثا الان من حل
مشاكل أزمة الشرق الأوسط .

11- تتطلب الاعداد والإدارة الجيدين لها سواء عند التصدى لها أو ادارتها أو معالجتها .

12- هذه النوعيه من الأزمات تعد علامات محدد فى التاريخ الإنسانى وايضا تعد
نقطه تحول زمنيا وعلامه للتأريخ لدى المؤرخين والسياسين . ومنشئة
للمصطلحات السياسيه والعسكريه التاريخيه الجديده .

لكل هذا يرى الباحث انها أزمة يطلق عليها بحق أزمة سرطانيه ، ولكن من
ناحية اخرى لا يشترط توافر جميع هذه الخصائص فى الأزمة لتصنف تحت هذا النوع
ولكن ينبغى توافر القدر الكافى منها للحكم عليها وفق هذا المسمى ، وهى أزمة

تستوجب وتستلزم بلاشك ان تفرض لها دراسات مستقلة لما لها من اهمية وخطوره ظاهرتين .

وابما : منهج مقترح لتحليل الأزمة :

بدايه يرى الباحث ان أزمة الخليج قد ادارها طرفاها وفق منهجين مختلفين فبينما كان طرف التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة له معطيات ومنطوقه ومفهومه في الأزمة وبالتالي اهدافه منها ، فإن حكومه العراق كان لها مفهوم واهداف اخرى . لذلك اختلف اسلوب إدارة كل منها لهذه الأزمة ونتج عنها الإخفاق في الإسلوب العلمى للإدارة . وبالتالي لم يتمكن طرفاها والمجتمع الدولي صموما من تجنب الحرب . بعكس نموذج اداره أزمة الصواريخ السوفيتيه بكوبا . حيث ان الهدف الرئيسى والأساسى لطرفاها (الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى) كان فى الأساس تجنب الحرب النوويه وفناء البشريه ⁽¹⁾ . فمن المعروف انه اذا اختلف طرفا أزمة فى اسلوب ادارتها فلا بد ان ينتج عن ذلك زياده احتمالات الحرب بينهما أو انصياع احدهما لورغبات الآخر ⁽²⁾ .

وإذا حاولنا ان نطبق هذا القول على أزمة الخليج العربيه الثانيه، يمكننا القول -اكاديميا - أنها أزمة اخفق فى ادارتها ⁽³⁾ ، بدليل عدم امكانيه تجنب الحرب ، اما واقعيا وفعليا لا يمكن الجزم بفشل ادارتها وايضا لا يمكن الجزم بأن طرف التحالف الدولى - على الأقل - لم يكن يتوقع ان اسلوب إدارته لها سينتهى بالحرب ، هذا اذا لم يكن يخطط لها اصلا . وبالتالي فلا يمكن تصنيفها ضمن الأزمات السياسيه التى اخفق فى ادارتها على سبيل القطع . وخاصه وان مفهوم فريق (Stanford) للإخفاق فى إدارة الأزمة والذي يستند على معيار عدم مقدرة الأطراف تجنب الحرب كدليل على هذا الإخفاق، كان يستند الى تصوراتهم وخلفياتهم عن الأزمات السياسيه ونتائجها اثناء الحرب الباردة أو مايثله الإخفاق فى إدارة الأزمة وبالتالي اندلاع الحرب بين القوتين العظميتين من حرب نوويه تهدد بفناء العالم ، فكان تجنب الحرب يعنى تجنب فناء البشريه، اما بعد انتهاء هذا العصر أو حتى فى الأزمات الإقليميه محدوده الاثر فإن فشل إدارة الأزمات وإندلاع الحرب "العفويه" لا تعنى فناء البشريه وبالتالي فقد يخطط مديرو الأزمة على ان يكون عنصر حلها الأساسى هو إدارة حرب محدوده لتحقيق مكاسب محدوده ومتوقعه ومستهدفه مسبقا . ولعل هذا هو ما كان مخطئا له من قبل فى أزمة الخليج .

(1) Alexander L. George , The Cuban Missile Crisis , in Alexander L. George (ed.) Avoiding War op . cit . p. 222 : 269

(2) د . أحمد عباس عبد البديع - إدارة الأزمات الدولية ودبلوماسيات القوة - السياسة الدولية العدد 111 يناير 1993 - ص 124

(3) المرجع السابق - ص 125

ورغم اختلاف منهج كلا الطرفين في ادارتها ، ومع التسليم اننا نقوم بتحليل أزمة مضي على إنتهائها سنوات معدودة وما زالت اثارها باقية ومتفاعله حتى الان .وبرغم ان القدر المتاح والمتيقن من المعلومات المتعلقة بالأزمة مازال قليل - ويرغم وجود عدد هائل من المعلومات لا يرقى الى مرتبة اليقين بل هو اقرب الى الاراء الصحفيه أو التكهنات أو حتى الأوهام والتمنيات - فإن الإقدام على اسباغ منهج تحليلي معين على إدارة تلك الأزمة امر محفوف بمخاطر عدم الثبات . لذلك فلا ينبغي ابدا ان ننسى هذه الحقيقة عند تصدينا وای باحث اخر ، لتحليل إدارة أزمة الخليج على الأقل في الوقت الراهن .

وبالنسبة لطرف التحالف الدولي بقياده الولايات المتحدة الأمريكيه ، نجد انها ادارت أزمة الخليج العربييه الثانيه ابتداءً وفق منهج ثابت وراسخ لم تحد عنه أبداً . تطورت وتدرجت في تطبيق ادواته كلما تداعت احداث وسيناريوهات الأزمة ، وايضا كلما ازداد تمكنها من عناصر وادوات الضغط الإكراهي ، فأي دراسة رسميه لإسلوب إدارة التحالف الدولي منذ تلبذ الأجواء بين العراق والكويت وحتى صباح يوم 2 / 8 / 1990 ثم انتهاءً بإجتياع قوات التحالف لتحرير الكويت وتدمير العراق سنجد ان هذا السيناريو ينطبق تمام الإنطباق على ما يمكن تصنيفه كمثال اكاديمي ناطق لما يعرف بالمنهج الإداري الرشيد ذلك انه بمراجعته تصريحات المسؤولين السياسيين الأمريكيين قبل اندلاع أزمة الخليج الثانيه تلك التي لا تحذر العراقيين من التعامل عسكريا مع الكويت . ثم المساعدة على تهريب الأسره الحاكمه الكويتيه خارج البلاد ليفلتوا من الأسر العراقي وليظل رمز الشرعيه الكويتيه قائما⁽¹⁾ . ثم التدرج في التصعيد الإكراهي الموجه للعراق كلما ازدادت سيناريوهات الأزمة سخفونه وكلما زاد تمكنها من مسرح العمليات . ومع درايتها الكامله بشخصيه صدام حسين التي لا تقبل الإنسحاب مع تفاقم الموقف . ومع طرح مبادرات عن طريق اموانها الغربيين وكذا مبادره الرئيس بوش شخصيا لإجراء حوار بين وزيرى خارجيه البلدين لدفع القياده العراقيه للتشكك في عدم جديهِ التهديدات الموجه اليها . حتى ان البعض يقرر ان المبادرات الأوربيه الأمريكيه كانت تهدف لفتح باب خفي لإقناع صدام حسين بعدم جديهِ التحالف الدولي في محاربته⁽²⁾ ومع المساعي الجاده لمشدالتأييد العالمى لموقف التحالف ضد تصرفات وافعال النظام العراقي في المنطقه متمكنه بالتالى من اصدار اثنا عشر قرارا دوليا من مجلس الأمن ومع قدرتها على إقناع اطراف عربيه وإسلاميه للمشاركة في قوات التحالف الدولي وأسلمة

(1) محمد حستين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوه والنصر - مرجع سابق - ص 357 : 358

(2) محمد عبد السلام - إدارة أزمة الخليج - المبارة التي إنقلبت إلى حرب -

الأزمة، كل هذه الأمور والأفعال تقطع بما لا يدع مجالاً للشك أننا يصدد لاعب ماهر عاقل وقادر وفاعل لإداره الأزمة ابتداءً وإنهاءً وفق النموذج الإدراكي الرشيد . ودول التحالف الدولي تكون بذلك - فى ادارتها للأزمة وفق هذا النموذج الإدراكي - قد استخدمت أدوات المساومة الضاغطة بمختلف عناصرها . فكان الضغط الدبلوماسى والإقتصادى والعسكرى وتوازيه مع زياده الحشد فى القوات وتمكنها من مسرح العمليات وملأتهما معا ودافعه بالعراق الى حافة الهاويه دون ادنى أمل للإنسحاب . لقد سادت قناعه فى اوساط اداره الأزمة بواشنطن منذ بدايتها بان الأهداف الأمريكيه المعلنه والمفهومه يجب أن تتحقق ، وبأن الرئيس العراقى يجب ان يوقف⁽¹⁾ . وكان واضحا منذ البدايه على حد قول هنرى كيسينجر "ان الولايات المتحده قد عبرت نقطه اللاعوده"⁽²⁾ . فلم يكن متصورا للقيادة الأمريكيه ان تتعاون مع العراق لإيجاد مخرج للأزمة . وفى تلك الأزمة كانت هناك معانى مختلفه لكلمات النصر والهزيمة تختلف عن المعانى التقليديه لها . وكان مجرد السماح للرئيس العراقى لإختيار الأسلوب الذى يمكن أن بهزم به (أى الطريقه التى ينسحب بها مثلا) مسأله خارج معنى "النصر" المراد تحقيقه أو الهزيمة المستهدفه . ناهيك عن "الصل الوسط" مع العراقى حتى لو كان ذلك الصل يميل تماما الى مصالح الدول المتحالفه . إضافة الى ذلك فإن أى تعاون أمريكى عراقى مباشر (غير متعدد الإطار) كان سيثير لدى الأطراف المتحالفه مع الولايات المتحده هواجس لا نهاية لها حول الموقف الأمريكى الحقيقى من الأزمة وهو ما حدث بالفعل عندما أعلن الرئيس الأمريكى عن مبادرته الخاصه بإجراء حوار على مستوى رفيع بين الولايات المتحده والعراق عقب اصدار مجلس الأمن القرار رقم 678 بيوم واحد⁽³⁾ . حتى وقد بدأت تظهر بوادر من الرئيس العراقى لإيجاد مخرج من الأزمة بالإنسحاب الذى يحفظ ماء وجهه وينهى الأزمة⁽⁴⁾ . الا ان الاداره الأمريكيه بالطبع لم تلتفت اليها ودفعت الموقف للحرب (المحسوبه .. والرشيده) . وايضا استخدمت عناصر متغيرات التصعيد النوعى والكسبى والمساخى وايضا التصعيد الزمنى . كما استخدمت أدوات التعايش التوفيقية المتمثله فى قرارات الهيئات الدوليه ومحاولات التوفيق والاقناع والمساعى الحميده . وحيانا تقديم الإغراءات للجانب العراقى للرجوع عن موقفه ظاهريا . وفى استخدامهما لهذا الأسلوب قامت ايضا بالربط والتنسيق بين أدوات الضغط الإكراهى وأدوات التعايش

(1) Gary Sick , Hussein Must Be Stopped , The New York Times , August 3 , 1990

(2) Henry Kissinger , The Game Has Just Begun , The Washington Post , August 19 , 1990

(3) محمد عبد السلام - إدارة أزمة الخليج - الميمنة التى إنتقلت إلى حرب -

المرجع السابق - من 187

(4) فينچينى بريماكوف - أسرار البعثات السوفيتية العراقية فى أزمة الخليج - ترجمة أحمد .

القميسى - القاهرة - مكتبة مدهولى 1991 - من ص 45 : 46

التوفيقى بشكل متناسق بحيث تساند كلا منها الاخرى وتدعمها ولا تتعارض معها ، كما توافر طوال الأزمة اتصالا وإن كان غير مباشر مع الطرف الاخر فيها ليس بهدف العمل على حل هذه الأزمة إنما لإبلاغ رسائل ذات طابع وهدف محددين .

ولكن منطق هذه الإستراتيجية كان يستلزم ان تنجح إدارة الأزمة بعدم نشوب الحرب وذلك بإجبار العراق على الإنسحاب والتراجع عن موقفه وهذا مالم يحدث اذا فما السبب ؟ يرى الباحث ان التحالف الدولى بزعامة الولايات المتحدة قد دعم هذه الإستراتيجية (النموذج الادراكى الرشيد) بإستراتيجيه اخرى وهى إستراتيجية المباريات وخاصة المبارء الصفرية وذلك بتطبيق المنهج الخاص لكل منهما ، فأخذ من الاول ادارته للأزمة بصوره رشيدة وبدرجه عاليه من الكفاءه ممسكا بيديه بجميع عناصر نجاح الأزمة السياسيه، واخذ من الثانى ادارته للأزمة بهدف واحد وهو ضروره الحصول على كل المكاسب دون السماح لغيره بالحصول على شيء، ومقتضى هذا الإدماج بين المنهجين هو التغلب على القصور الموجود فى المنهج الثانى (اللعبه الصفرية) والذى يرجع الى احتمالات المكسب والخساره التى قد يصادفها اللاعب، فاللاعب معرض للمكسب والخساره مهما كانت قيم هذا المكسب والخساره حتى وإن تقارب مع الصفر، فيبقى كل شيء خاضع للإحتمالات . اما وقد دمج هذا المنهج مع الإدارة الرشيدة فهو يهدف واحد فقط وهو ضمان الحصول على كل شيء ، فهو إذن نموذج جمعى يمكن ان يطلق عليه نموذج (المباراه الصفرية الرشيدة) .

ونموذج المباراه الصفرية الرشيدة : هو النموذج الذى يدار بين طرفى أزمة سياسيه اهدما مدرك وواعى لجميع عناصر وابعاد الأزمة وايضا أطرافها ومحدداتها وبينتها ، اى ممسكا بجميع عناصر الأزمة .. ويتدخل لإدارتها وفق ادوات ووسائل النموذج الإداركى الرشيد للتحكم فى جميع عناصر وادوات إدارة هذه الأزمة تحكماً كاملا وذلك بهدف تحقيق اهدافه كامله بنسبه 100% التى قد يتحقق تجنب الحرب أو بحدوثها . فى مقابل ان يخسر الطرف الاخر كل شيء . وهو متأكد من حدوث هذه النتيجة وعازم على تحقيقها ولا يرضى بغيرها ابدا . يرى الباحث انه يمكن مستقبلأ ان يجد امثله اخرى له مطبقه فى السياسه الدوليه فى المنطقه أو خارجها وخاصة مع عوده هيمنه قوه عظمى واحده على النظام الدولى (الدولة العالميه).

هذا بالطبع بخلاف رأى فريق إستانفورد حيث يرى ان قوات التحالف قد استخدمت المنهج الرشيد لإداره الأزمة رغم انه برهن على ان تلك القوات قد أخطأت فى إدارتها طبقا لهذا الفرض بصوره وحجم لهذه الأخطاء تقطع بأنهام تكن اصلا تطبق هذا المنهج أو أنها كانت تطبقه ولكن لتحقيق هدف آخر .. وهو الغالب . هذا الهدف هو بالقطع تدمير العراق، كما ان هذا الفريق قد خلط هذا المنهج بمنهج المباراه لعبه

الفرخة التي تفترض انها تدار بين طرفين غير عقلانيين ويجهل كل منهما كل شيء من الآخر وهذا بالطبع لم يتوافق وخامسه لقوات التحالف مما يؤيد رأى الباحث .

اما الطرف العراقي فقد ادار ازمته ابتداءا مع الكويت باسلوب التصعيد النوعي والكمي في اتجاه واحد لإحداث امر واقع لا يد أن يقبل به الطرف الآخر حتى تحقق له ما اراد واحتل الكويت لفسها أو تحقيق مكاسب عظيمة لهم ، وعندما دولت الأزمة وتدخلت قوات التحالف الدولي ، فقد أدارها العراق بإسلوب منهج المباراة الصغرى لعبه الفرخة ، وقد راهن على خيار ان الطرف الآخر سينسحب دون عمل شيء ولن يقدم على شن الحرب ، وبالتالي اصر على موقفه الثابت انتظارا لإنسحاب قوات التحالف الدولي وانهاء موقف التصعيد الإكراهي الذي تنتهجه وعرض مبادرات لإنهاء الأزمة سلميا ، وقد كان الاسلوب الإدراكي الرشيد الذي ادارت دول التحالف الدولي به ازمته مع العراق يكمن سر قوته وكفاءته في انه نجحت -ولا نجزم حتى الان كيف تم ذلك ؟ - في ان تجعل الرئيس هدام حسين رهين وسجين موقف معين هو عدم الإنسحاب ولا يقوى ولا يستطيع ان يحيد عنه ، ولا يعرف اى باحث السبب في اصراره على موقفه حتى بعد ابتداء العمليات العسكرية في 17 يناير 1991 واستمرارها اربعون يوما كانت كافيه لإقناع أى شخص في مكانه ليدرك حجم خسارته وجديه قوات التحالف فيما هي عازمة عليه ، وبالتالي اجباره على الإنسحاب الذي يحفظ له ما تبقى من كرامته وقواته .

الفصل الاول

ازمة الخليج والقوس العربيه المحليه

فى هذا الفصل يستعرض الباحث فى المبحث الاول منه للطبيعـه الجيـوسـتراتيجيه لمنطقه الخليج العربى من حيث طبيعتها وثرواتها واهميتها المكانيه وتركيبها السكانى وذلك بهدف التعريف ببيئته الازمه وما عساها تمثله من باعث مباشر على تفجرها ولتفسير الاهتمام العالمى بالازمه ومبررات التدخل لعلها .

ثم نخصص المبحث الثانى من هذا الفصل بالدور الذى لعبته كل من مصر وسوريا لما بينهما من تاريخ فضالى ممتد ولتشابههما فى الظروف والتوجهات الخاصه بالازمه والبنية السياسيه والاجتماعيه التى حتمت هذا التوجه- وفى المبحث الثالث يتابع دور الملكة الاردنيه الهاشميه فى الازمه باعتبارها من دول الجوار وذات تفاملات وإنعكاسات سياسيه مع احدات الازمه مثلت تفردا ونوعيه تستوجب الدراسه والبحث . اما المبحث الرابع فنتناول فيه ازمه دول الخليج العربى والسعوديه لتجاورهم الجغرافى اللصيق بالمنطقه وباعتبارهم مستهدفين فضلا عن ان اسلوب حل الازمه كان من شأنه ان يشكل بالطبع حاضرم وتوجهاتهم المستقبليه بدرجة محسوسه .

المبحث الاول الطبيعة الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

حينما قال ريتشارد نيكسون - الرئيس الامريكى الاسبق - فى عام 1980 قولته المشهورة " ستكتسب منطقة الخليج الفارسى اهمية استراتيجيه يالفه اثناء العقود المقبله وهذا يعنى ان احدى مناطق العالم الاكثر اضطرابا والاقبل استقرار والاكثر تعرضا للخطر هى فى نفس الوقت احدى المناطق الاكثر حيويه ⁽¹⁾ . لم يكن يقرر حقيقه جديده او غائبه عن الازهان بل ان منطقه الخليج العربى كانت وما زالت هى اهم المناطق من الناحيه الاستراتيجيه فى العالم.

والخليج العربى كجزء من المياه هو ذراع من المحيط الهندى متداخل فى الشرق الاوسط . وبسبب هذا التداخل قصر امتداد المعبر البرى الى الدول المحيطه به او الى البحر المتوسط او البحر الاسود ⁽²⁾ . مما جعله واحد من اهم المنافذ المائيه التى تتميز بها منطقه الشرق الاوسط . وهو يقع فى جنوب غرب القاره الاسيويه وفى الجنوب الشرقى من شبه جزيره العرب . يحده من الشرق الساحل الايرانى ومن الغرب شبه جزيره العرب حتى مضيق هرمز حيث يتصل بخليج عمان جنوبا . اما من الشمال فيحده جنوب العراق ، وهو بهذا الموقع يعتبر قلب العالم الاسلامى ⁽³⁾

ويقع الخليج العربى فى اقصى الشرق من الوطن العربى الكبير ما بين خطى عرض 20، 30 وبين خطى طول 48، 56 شرق جرينتش ⁽⁴⁾ . ويبلغ طول الخليج من البصره الى عمان حوالى 500 ميل اما عرضه فيتراوح بين 280 ميلا فى اقصى اتساعه ، 29 ميلا فى اضيق اجزائه عند مضيق هرمز ⁽⁵⁾ . اما مساحته فتبلغ 79000 ميل مربع وحجم مياهه 2000 ميل مكعب ⁽⁶⁾ . واعمق اجزائه لا تتجاوز ال 100 متر فى الغالب . وهو يتضمن مناطق واسعه لا تتجاوز عمقها 40 متر . وتوجد هذه المناطق

(1) Richard Nixon, The Real War, on Lining paper (New York, Warner Book, 1980) P.92

(2) د. محمد رشيد الفيل - الأهمية الإستراتيجية للخليج العربى - الكويت - منشورات ذات السلاسل 1980 - ص 33

(3) داود محمد الجبائنى - من تاريخ الخليج العربى - بغداد - دار بغداد للنشر - 1972 - ص 43

(4) فاطمة مبارك الكواري - العلاقات الإقتصادية ما بين الساحل الغربى للخليج العربى - رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب - قسم الجغرافيا - جامعة القاهرة - 1980 -

غير منشور - ص 1

(5) أنولد ولسمون - الخليج العربى - ترجمة عبد القادر يوسف - الكويت - مكتبة الأمل د.ت. - ص 13
(6) Marlow Tohm, The Persian Gulf in the Twentieth Century, London, 1962 P. 2

عند مصب شط العرب وحول جزر البحرين أما اعرق اجزاء الخليج فتوجد عند مضيق هرمز⁽¹⁾.

والخليج العربى يقع فى الاقليم المدارى وشبه المدارى الجاف ، لذا فان درجة الحرارة فيه تتميز بارتفاع شديد خلال اشهر الصيف حيث تصل ما بين 28 الى 48 درجة مئوية او 100-120 فهرنهايت فى منطقة الظل . كما تصل الرطوبة فى الغالب الى حوالى 100% فى معظم المناطق ، أما شتاء المنطقة فيتسم بالدفء والطقس المتقلب وتصل درجة الحرارة فى هذا الفصل الى 18 مئوية أى حوالى 65 فهرنهايت⁽²⁾ . أما الامطار فى الخليج فهى قليلة نسبيا وتسقط شتاءً وتتأثر بالرياح الموسمية والامطار التى تهطل على الساحل الشرقى اكثر غزاره من التى تهطل على الساحل الغربى⁽³⁾ . وسنرى ان كل هذه العوامل شكلت طبيعة الحياة وتاريخ المنطقة وحياتها الاجتماعية واقتصاديه فى العهود السابقة . كما لعبت دورا كبيرا فى تشكيل ظروفهم السياسيه فيما بعد . كما ان هذه العوامل المناخيه والطبوغرافيه قد لعبت دورا حاسما فى تحديد سعه وتاريخ وسيناريوهات ما عرف بعد ذلك بعملية عاصفه الصحراء .

وقد اطلق على الخليج العربى اسماء كثيره فى العصور المختلفه ، فقد اطلق عليه اسم (ارض الله) وورد اسمه (ارض البحر) كما اطلق عليه الاشوريون اسم البحر الأدنى او المر⁽⁴⁾ . اما عند العثمانيين فقد كان يعرف باسم خليج البصره . وكان سكان الإحصاء يطلقون عليه اسم خليج القطيف . كما عرف باسم خليج عمان وخليج البحرين كما كان يطلق عليه ايضا الخليج الفارسى أو بحر العجم⁽⁵⁾ .

وقد اعطى لسكانه منذ القدم فرصه للقيام بدور الوساطه التجاريه بين عالم المحيط الهندى ، وما وراءه من ارض دافنه ، وعالم البحر المتوسط وما وراءه من ارض معتدله وبارده أى بين اقاليم متباينه فى حاصلتها ومنتجاتها . وسكان الخليج خاضوا عذاب البحر . وشهد الخليج بنشاطهم البحرى منذ عصور ما قبل الميلاد . وقد مارس سكان الخليج الملاحه واتقنوا عملها حتى اصبحوا الصلة بين الشرق والغرب⁽⁶⁾ . اذ أصبحت لهم علاقات وصلات مباشره مع الصين والملايو واندونيسيا

(1) د. محمد رشيد الفيل - مرجع سابق - ص 26

(2) د. مصطفى النجار - تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر - ط1 (جامعة البصرة) 1984 ص 7

(3) داود محمد الجنائنى - مرجع سابق - ص 47

(4) د. محمد رشيد الفيل - الأهمية الإستراتيجية للخليج العربى - مرجع سابق - ص 47

(5) د محمد عبد الغنى سعودى - الملامح الأساسية لشخصية منظومة بلدان الخليج العربى مجلة

التجارة - الشارقة - السنة 4 - العدد الأول 1985 - ص 360

(6) هادى طمعة - الخليج العربى فى الإستراتيجية الإستعمارية والبريطانية خاصة - القاهرة 1971 ص 7

ونقلوا الحرير والذهب والتوابل من الصين والهند وجنوب شرق آسيا يوم كانت تلك البضاعة هي تجاره العصر⁽¹⁾. كما جلبوا ريش النعام والاششاب وغيرها من افريقيا⁽²⁾.

والساحل الغربي في الخليج هو الساحل العربي . وتقع دولة الكويت على رأس الخليج الشمالي مع حدود مشتركة بينها وبين العراق . حيث تطل أراضيها على الخليج ويلى الكويت جنوبا الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية - ساحل الإحساء - ويمتد هذا الساحل حتى حدود شبه جزيرة قطر ، وخليج سلوى الذى يحتضن جزيرة البحرين ويحصرها بين دولة قطر وساحل الإحساء . وتبدأ حدود دولة الامارات العربية المتحدة بـ مارتها السبع على ساحل عمان وهى ابو ظبى ودبى والشارقة وعجمان وام القيوين ورأس الخيمة والفجيرة ، يليها سلطنة عمان فى الزاوية الجنوبية الشرقية فى شبه الجزيرة العربية حيث تمتلك ساحلا بحريا يبلغ طوله ألف ميل ، ويمتد من مضيق هرمز الى الشمال الشرقي الى حدود اليمن فى الجنوب الغربى⁽³⁾ . وتطل ايران على السواحل الشرقية للخليج ، وذلك بعد ان سيطرت على اقليم (مريستان) العربى الذى كان اماره عرييه قبل احتلالها من قبل ايران عام 1925 وكان العرب يسمونها (الاهواز) وتقع جنوب شرق العراق .

ومضيق هرمز هو عنق الزجاجة فى مدخل الخليج (مما يجعله من اهم المناطق فى العالم) ويبلغ عرضه حوالى (49) ميلا وتبرز فيه شبه جزيرة (مسندم)⁽⁴⁾ التابعة لعمان وهى النقطه الصخرى لجنوب شرق الجزيرة العربية ويحتضن هذا النقطه من الناحية المواجهه لهم الساحل الايرانى الذى تقع على مقربة منه جزيرة (قم) الايرانيه . ويعتبر مضيق هرمز المنفذ الوحيد للدول المطله على الخليج ما عدا المملكة العربية السعودية . والتي لها موانئ على البحر الاحمر وكذلك عمان التى تقع موانئها على خليج عمان⁽⁵⁾ ، ودول الامارات العربية المتحدة حيث اقامت لها ميناء (حوز مكان) لكى يكون مخرجا لصادرتها فى الجزء الذى يتبع لامارات الفجيرة الواقع على خليج عمان . فهذه الثنائيه فى التقسيمات الجغرافيه للوحدات السياسيه فى المنطقه نتيجته للدور الذى لعبته بريطانيا فى تقسيمها حتى بدت وكأنها رقع شطرنج .

(1) د. نزار عبد اللطيف الحدى - هراغ الثوابت والمتغيرات فى أمن الخليج العربى
منشورات دراسات الخليج العربى - جامعة البصرة - مجلد 2 - العدد
55 - مارس 1981 - ص 196

(2) د. محمد عبد الغنى سعودى - الملاح الاساسية لشخصية منظومة بلدان الخليج العربى - مرجع سابق - ص 37

(3) معهد البحوث والدراسات العربيه - التبحر فى الوطن العربى - القاهرة - 1978 - ص 76 وما بعدها

(4) د. يحيى حلمى رجب - مجلس التعاون لدول الخليج - رؤية مستقبلية - 1 - الكويت - 1983 - ص 20

ان الكيانات السياسية الخليجية لم تكن تعرف الحدود بالمعنى السياسي الحديث ، حيث كان يعد منطق ما داخله في حدود او نفوذ كيان سياسى معين اذا اعلن رخصاء القبائل الواقعة في هذا الاقليم انتماهم وولائهم للكيان السياسى الرئيسى (وبصوره شخصيه وليست رسميه) وبذلك تصبح الرقعة من الارض والتي تقيم عليها هذه القبيلة داخله في الحدود السياسية لهذا الكيان السياسى دون ما تحديد واضح محدد يرسم الحدود بين الكيانات السياسية المختلفة ⁽¹⁾ . ولعل هذا هو ما يتفق مع ما كان سائدا في العصور الوسطى ، وخاصة في الدول الاسلاميه التي كانت تنتمى الى دار الاسلام . وهذا النوع من الاوطان القائم على اساس الانتماء الدينى تتطلع سياسات القاشمون عليها الى توسيعها بإ تساع انتشار الدين ، الامر الذى لا يمكن القول معه ان لها ترابا وطنيا غير قابل للتفريط ⁽²⁾ .

إلا ان مشكلات الحدود قد بدأت في الظهور بين هذه الكيانات وذلك نتيجة لعمليات المسح الذى كانت تستوجب الشركات البترولية القيام بها مما سبب تفاقما في النزاعات الحدوديه بين السعوديه من جهة وقطر والإمارات وعمان من جهة اخرى . كل تحاول الحصول على اكبر مساحه ممكنه من الارض لعلها تحتوى على البترول وذلك اعتماده على مساعده حكومات الشركه صاحبه الإمتياز . حتى انه قيل ان الحدود القائمه بين الدول الخليجيه قد رسمت معظمها مع تحويلات ومدارات البترول ⁽³⁾ . ولقد ساهم البترول بدوره في تعميق خلافات سابقه وتأجيج مشكلات تاريخيه وجغرافيه كان بالامكان حلها وتناسيها لولا البترول . وتأتى المشكلات الحدوديه بين بلدان المنطقه على رأس قائمه هذه المشكلات ⁽⁴⁾ . ولاشك ان الازمه العراقيه الكويتيه هي واحده من الازمات ذات العلاقه الوثيقه بالمشكلات الحدوديه العديده التي لم تحسم في وقت مبكر ⁽⁵⁾ .

وقد سهلت طبيعه الخليج الاتصال البشرى لا هل المنطقه منذ القدم ، وذلك لعدم وجود موانع كالانهار او البحار تفصلها ، فالطابع الغالب على تضاريس المنطقه هو الطابع السهلى الهضبي وهو ما ساعد على الوصل لا الفصل . كما هيا بحر الخليج لسكانه سبل الإتصال بالعالم الخارجى ، فهو نافذتهم التي يطلون منها على دول العالم وفى نفس الوقت موطن رزقهم وملأدهم عندما تبخل عليهم الصحراء ، فعرفوا جيدا

(5) المرجع السابق - ص 22

(1) د. رأفت غنيمى الشيخ - مستقبل العلاقات الدولية في الخليج العربى - منشورات مركز دراسات الخليج العربى - جامعة البصرة - مجلد 2 - العدد 55 - مارس 1981 - ص 278

(2) الكويت حدوداً ووجوداً - من منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط - جامعة عين شمس - يناير 1991 ص 39

(3) د. محمد غانم الريمى - البترول والتغيير الإجتماعى في الخليج العربى - الكويت - الكائفة للنشر والترجمة والتوزيع 1984 - ص 37

جميع مسالكه وامماته والرياح التي تهب عليه والظاطر التي تكتنفه ، مما حقق سيطرته سكانه لغترة طويله على تجاره المحيط الهندي وشرق افريقيا ، وبذلك اصبحوا سادة المحيط فجلبوا بضائع الشرق لاوروبا وكسبوا من ذلك الكثير⁽¹⁾ . وتتشابه دول الخليج في كثير من النواحي التاريخيه والثقافيه والجغرافيه والاقتصاديه والسياسيه والسكانيه ، علاوه على انها جميعا حديثه العهد بالاستقلال . فقد حصلت قطر والامارات العربيه المتحده والبحرين على استقلالها السياسى عام 1971 ، والكويت عام 1961 ، كما تكونت السعوديه كوحده سياسيه على يد الملك عبد العزيز آل سعود عام 1932 ، اما بالنسبه لعمان فيعتبر عام 1967 اساساً لبناء هيكلها السياسى⁽²⁾ .

ويمتلك سكان دول هذه المنطقه قدرا كبيرا من وحده الدم او ما اصطاح علماء الانثروبولوجيا على تسميته بتجانس السلالة والذي يعنى التقارب فى الملامح والسمات الطبيعيه لجسم الانسان ، مما ادى الى وجود نوع من الانسجام بين السكان فى جميع اقطار المنطقه ، كما تحقق لايضاء هذه الدول وحده اللغة مثل بقيه اقطار الوطن العربى الكبير التى هى بلا شك ركن اساسى من اركان الوحدة القوميه ووسيله للتعبير وسبيل للتفاهم بين افراد الشعب ، واختلافها يحول دون الاندماج الكامل . كما ان اللغة طريقه تنعكس فيها عادات الامه وتجاربيها المختلفه مع بيئتها الخاصه وهى مجال الميراث الثقافى تتجمع فيه آداب الاجداد ولابناء ، هى بذلك عروه وثقى بين الناس وركن اساسى من مقومات الوحدة⁽³⁾ . كما تشترك دول المنطقه فى الوحدة الروحيه التى اسبقها عليها الدين الاسلامى والذي طبع المنطقه بالشخصيه الاسلاميه بما تحويه من صفات خاصه .

اما من ناحيه المقومات السياسيه لدول الخليج فتتميز بآنها كيانات صغيره بالقياس العالمى⁽⁴⁾ . منها ما هو بالغ الصغر مساحه وسكانا . ومنها ما هو كبير مساحه ولكن صغير فى عدد سكانه وتقدمه التكنولوجى . والبنية السياسيه لهذه الدول متشابهه ومتماسكه فما زالت السلطه مرتبطه فى شخص الحاكم وأسرته ، وعاده ما تجدد مجالس الاسره الحاكمه وكى العهد . ومعظم افراد الاسره الحاكمه يحتلون

(4) د. عبد الخالق عبد الله - أزمة الخليج وخلفية الأزمة - دور الإدراك والإدراك الضالطن - المرجع السابق - ص 65
(5) Robert Litwak, Sources of Tuter - State, Conflict - Security in the Persian Gulf - op. cit. p. 26

(1) داود محمد الجنائى - من تاريخ الخليج العربى - مرجع سابق - ص 47

(2) د. فزاد محمد حسبو - التعاون الإنمائى بين اقطار مجلس التعاون العربى الخليجى - المنهاج المقترح والاسس المضمونه والكلية ط 1 - بيروت - مركز دراسات الوحدة العربيه 1984 - ص 34

(3) مبارك كلينج الهجرى - التكامل الإقليمى فى منطقة الخليج - دراسة تحليلية لمجلس التعاون الخليجى - بحث مقدم لأكليه تجارة بوسعيد للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسيه - غير منشور - 1990 - ص 156

مناصب قيادية هامة في أسرهم⁽¹⁾. وبمعايير الزمان والمكان فإن استمرار حكم أسرهم بعينها لبلد ما لغتته من الزمان يقود الى تدعيم الكيان السياسى المتمايز لهذا البلد. ولعل لهذا هو ما أدركه المجتمعون بمختلف منازلهم وتوجهاتهم فى المؤتمر الشعبى الكويتى الذى انعقد فى الطائف مؤخرا والذى تمسك بأسره آل الصباح بإعتبارها رمز الوحدة الكويتى⁽²⁾.

وقد أدى ظهور البترول فى هذه الكيانات الى تغيير انماط المياه فيها وتحويلها من المياه القبليه الى امارات ثم الى دويلات ، هذا التحول لم يقطع ضروره للسلطة القبليه سلوكيا ولا فعليا ، بل اصبح الوضع مزيجا من استمرار القبليه فى ظل سلطات سياسيه وإداريه حديثه ، حيث لا زالت الدوله تعتمد فى مكوناتها على النظام القبلى على الرغم من ان الدوله قد حلت محل القبيله كوحده سياسيه⁽³⁾.

وكل نظم الحكم فى الاقطار الخليجيّه نظم ملكيه اسريه ترتبط بعضها بروابط قريه ، مثل آل الصباح فى الكويت وآل خليفه فى البحرين وآل سعود فى السعوديه ايناء عمومهم. وكذلك قواصمه الشارقه ورأس الخيمه وايضا آل بوقلاج وآل بوفلاس فى دبى وابو ظبى الذين هم من بطن قبلى واحد (بنى باس) كذلك نجد ان هناك فروعا من قبائل تسكن فى اكثر من وحده سياسيه وهو ما اوجد ثقافه ونمط حياه وسلوكا وتقاليد ووحده متشابهه⁽⁴⁾. وبإستثناء الكويت والبحرين لغتته قصيره للغاية لم تعرف دول الخليج المشاركه السياسيه فى نظم الحكم ، فالاحزاب والمنظمات السياسيه محرمه فى هذه الاقطار ، لذلك فلم تعرف شيئا عن المشاركه السياسيه وايضا لم تعرف أى صوره من صور الانتخابات العامه او المحليه⁽⁵⁾. ولعل هذا يرجع الى طبيعته نشأه هذه الاقطار والخلفيه التاريخيه وحدائه استقلالها سياسيا واجتماعيا عن بريطانيا⁽⁶⁾. حتى تم تكريس هذا الطابع السلطوى والقبلى لنظم الحكم فى دساتير الحكم بها وتمثل ذلك فى (1م) من الدستور الكويتى عام 1962 (م 21) من النظام الاساسى لقطر عام 1972 والماده الاولى من دستور البحرين الصادر

(4) د. حسن على الإبراهيم - الدول الصغيره والنظام الدولى - الكويت والخليج 1 - (الكويت مؤسسة الأبحاث العربيه

1982 - ص 71 وما بعدها

(1) د. محمد غانم الرميحى - الخليج ليس نطقاً فقط - الكويت - كاتمة للنشر والتوزيع - 1983 - ص 20

(2) الكويت حديثاً ووجوداً - مرجع سابق - ص 46

(3) د. عبد الملك خلف التميمي - الخليج العربى والغرب العربى - دراسات فى التاريخ السياسى والإقتصادى

- بيروت 1986 ص 7

(4) د. محمد غانم الرميحى - البترول والتغيير الإقتصادى للخليج العربى - مرجع سابق - ص 20 وما بعدها

(5) راجع د. عبد الملك خلف التميمي - الخليج العربى دراسة فى التاريخ الإقتصادى والإقتصادى

مجلة العلوم الإجتماعيه - الكويت السنه 9 - العدد يوليو 1981 ص 13 : 41

عام 1973⁽¹⁾. كما لم تعرف هذه الدول حتى تنظيم الحزب السياسي الواحد كمعظم الدول الثامنية والمتخلفة . اما الكويت . فقد شهدت انتخابات شكلية منذ عام 1962 والبحرين بين عامي 1973 ، 1975 الا ان هذه التحارب كان مصيرها الى الزوال مع اول تصادم لها مع الواقع السلطوي في اقطارها⁽²⁾ . ويعتبر الكثيرون ان هذا الوضع المتدنى للديمقراطية في النظم العربية الحاكمه مسئول عن ازمه الخليج⁽³⁾.

غير ان اكثر ما تعانيه دوليات الخليج هو حرج التوازنات الخارجيه بين الدول الكبيره والقويه التي تحيط بها في الشمال والشرق . ذلك ان من طبيعه هذه التوازنات انها قد تجلب كوارث كبيرى اذا صادفتها عوامل الاختلال . ونعنى بتوازنات الكوارث ان اي اختلال في هذه التوازنات (بين تركيا وايران ، بين ايران والعراق ، بين العراق وتركيا . وبين هذه الدول جميعاً وإسرائيل) تقود الى انهيار واسع في الموقف السياسي بالإقليم كله وينزع منه الإستقرار وقد يقود الى حرب او سلسله من الحروب المدمره⁽⁴⁾.

وتتصف دول الخليج بوجه عام - بإستثناء المملكة العربية السعوديه والعراق - بصغر رقعتها الجغرافيه وضآله مساحتها . فمساحه كل من البحرين والإمارات العربيه المتحده والكويت بلغت مجتمعه حوالى 114 ألف كيلومتر مربع ، فى حين بلغت مساحه سلطنه عمان 300 ألف متر مربع . اما مساحه السعوديه فتبلغ 2 مليون و 150 ألف كيلومتر مربع . اما سكان هذه الأقطار فهى محدوده الى حد كبير . كما ان نسبة الوطنيين داخل كل قطر اقل من معدلاتها فى الدول ذات البناء السكانى المتكامل ، يقدر سكان السعوديه رغم مساحتها الضخمه عام 1985 بأحد عشر ونصف مليون ، أما بقيه الأقطار الأخرى فأقل من نصف مليون نسمة بإستثناء الكويت حيث ان عدد سكانها اقل من مليونين والعراق ستة عشر مليوناً وايران ستون مليون نسمة (راجع الجدول - 1 -)

(6) راجع بحى ذلك د. خلدون حسن النقيب - المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف (بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الثانية - يناير 1989) - ص 57

(1) راجع د. سليمان الطماوى - النظم السياسية والقانون الدستوري - القاهرة - دار الفكر العربى 1988
ص 252 : 254

(2) د. محمد الزميجى - تجربة المشاركة السياسية فى الكويت - 62 : 1981 بيروت - أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى
بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية - 1984 - ص 643 : 661

(2) د. مخلص أحمد عيد الفنى - السياق الإجماعى السياسى العربى للأزمة - السياسة الدولية العدد 103 يناير
1991 - ص 40

الجدول (1)

الدولة	السكان 1985		المساحة		الكثافة
	مليون	في المئة	ألف/كم 2	في المئة	عدد السكان/ 1 كم 2
البحرين	.431	2.64	1	.04	431
قطر	.301	1.85	11	.43	27
الامارات	1.312	8.05	84	3.28	16
عمان	1.228	7.54	300	11.70	4
الكويت	1.785	10.95	18	.70	99
السعودية	11.240	68.87	2150	83.85	5
المجموع	16.297	100	2564	100	6

x المصدر : د. محمد توفيق صادق - بعض معالم الطريق لتحويل التنمية الممكنة إلى تنمية فعلية في دول مجلس التعاون - ندوة التخطيط التكاملية بين دول مجلس التعاون - دبي من 14 : 16 فبراير 1987 - ص 15

وقد علل احد الكتاب السبب الرئيسي في غزو العراق للكويت في 2 اغسطس 1990 بقله عدد السكان الاصليين بالكويت مما اغرى النظام الحاكم العراقي على احتلالها للحصول على ترواتها وموقعها الفريد⁽¹⁾. الا ان الباحث لايتفق مع ما ذهب اليه المحلل ، حيث نرى ان قلله السكان كانت احد المغريات التي اغرت العراق بغزو الكويت ولم يكن السبب الوحيد ، وإلا فيصفا نعلل غزو العراق لإيران عقب الثورة الإسلامية بها رغم الكثافة النسبية السكانية التي تتمتع بها الاخيره .

وتعاني جميع أقطار دول الخليج - باستثناء العراق- من مشكلة الاختلال البشري . بكل ما تتضمنه من تحديات سياسية واجتماعية واقعية لتلك الدول . حيث يشكل العنصر الوطني من سكان كل اقليم اقلية بالنسبة للعناصر الواحدة من غير المواطنين الاصليين بالدولة ذاتها⁽²⁾ . وقد شكلت نسبة غير المواطنين عام 1985

(3) د. محمد السيد سعيد - مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج - سلسلة عالم المعرفة - الكويت - العدد 158 - فبراير 1992 ص

(1) د. حسنى أمين - كتب حول الأزمة - عرض لكتاب أزمة الخليج تحديات الحاضر والمستقبل الصادر عن مركز اتحاد المهنيين العرب للبحوث والدراسات القانونية - السياسة الدولية - العدد 103

يناير 1991 ص 140

بالسعودية 30.7 % أما الكويت فكانت نسبة 58 % وفي عمان بلغت 24.7 % والإمارات
فبلغت 63.8 % وأما قطر فكانت 52.3 والبحرين بلغت 36.5 % (راجع الجدول (2))
الجدول (2)

الدولة	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	نسبة غير المواطنين للمجموع الكلي
الإمارات	403,8	713	1116,8	63,8
البحرين	276,1	158,6	434,7	36,5
السعودية	8764,2	3878	12642,2	30,7
عمان	973	320	1293	24,7
قطر	115	126	241	52,3
الكويت	682,5	943	1625,5	58
	11214,6	6138,6	17353,2	35,4

المصدر : د. جورج القيسى ، نحو سياسة تنمية القوة العاملة والموظفة في مجلس التعاون الخليجي
مجلة المستقبل العربي - بيروت - السنة 11 - العدد 114 - أغسطس
1988 - ص 82

تتلعل هذه العزائل مجتمعه وخاصة انتماء حكام هذه الاقطار لاصول عرقيه
واحدة وانتمائهم جميعا لعينه واحده (ثقافيه واجتماعيه وسياسيه) ونظرا لتمييز
بلادهم بتركيبه سكانيه فريده تجعلهم عاجزين عن الدفاع الذاتي عن أمنهم . كل هذه
العوامل عمقت شعورهم الجامح بالظوف والهلع مما دفعهم الى التكتل معا وتبنيهم
لموقف سياسي واحد تجاه الغزو العراقي للكويت وسرعه جلب القوات العسكريه
الاجنبيه .
الاهميه البتروليه

لا يختلف عامه الناس والمتخصصون في الشؤون السياسيه والاقتصاديّه على أن
بتنول منظمة الاوپك خاصه المنتج منه في نول الخليج العربي هو العصب الاساسي
الذي تركز عليه مقومات الحياه في الدول الصناعيه الكبرى ، شرقيه وغربيه حيث
(1) انشاء شكل التصدير للاقتصاد العالم ، والاعتماد على النفط والاعتماد على الدول المصدرة للنفط في تلبية احتياجات الدول الصناعيه
والصناعي وتبني موقف سياسي واحد تجاه الغزو العراقي للكويت وسرعه جلب القوات العسكريه
الاجنبيه .
1986 - ص 78 مختصر هو

الاساس فى الحضاره الغربيه والعالميه بصفه عامه وأى عارض يلم به كفىل بإحداث هذه عالميه تتسلسل أثارها الى مدى لا يمكن حسم تداعياته مستقبلاً⁽¹⁾.

وعلى المدى الطويل والمتوسط فإن البترول ليس له بديل كوقود للعالم المتحضر - فالعالم مقبل على قصور فى الطاقه السائله خاصه - ان لم يكن مقبلاً على نقص فى الطاقه عامه فمصادر الطاقه الاساسيه هى الفحم والطاقه النوويه والبترول السائل والغازات الطبيعيه مضاف اليها الطاقه المائيه والخشب والوقود الجاف فى الدول الفقيره . وقد زاد الإنتاج فى كل نوع من هذه الانواع زياده كبيره ولا زال معدل إستهلاك الطاقه التجارىه فى ازدياد فى جميع انحاء العالم ولو انه قل كثيراً عما كان عليه من قبل فى الدول الصناعيه ، فاستهلاك الفرد سنوياً من الطاقه فى الدول الفقيره ارتفع من 126 كيلو جرام فحم معادل سنه 1956 الى 332 كجم سنه 1985 . أما فى الدول الصناعيه فارتفع من 3707 كجم الى 5098 كجم فى ذات السنتين أى ان الفرد فى الدول الصناعيه يستهلك من الطاقه ما بين 20 - 30 ضعف ما يستهلكه الفرد فى الدول الفقيره . وإذا لاحظنا ان الطاقه المستخدمه فى الدول الصناعيه تزيد فيها نسبة البترول بالمقارنه الى الطاقه فى الدول الفقيره . يمكن القول بأن البترول له أهميه كبرى لدى الدول الصناعيه⁽²⁾.

ويعد أحد الكتاب البارزين مقارنه بين قناه السويس والبترول فيقول عن البترول انه حول الصراع حول منطقه الخليج من صراع اتصالات ومواصلات الى صراع مساله حياه او موت للقوى الغالبه او المطالبه بالغلبه⁽³⁾ كما يرجع السبب الرئيسى لانتصار الحلفاء فى الحرب العالميه الثانيه الى دخول الولايات المتحده الامريكه للحرب وتوفيرها للبترول بعد ان انقطعت المواصلات بين ميادين المعركه والشرق الاوسط . حتى ان المعارك النهائيه اعتمدت على 91 ٪ من بترولها الذى قدمته امريكا⁽⁴⁾ . كما قررت لجنة رئاسيه أوقدها الرئيس روزفلت للشرق الاوسط لدراسه البترول بها ان بترول الشرق الاوسط هو اعظم كنز تركته الطبيعه للتاريخ والتأثير الإقتصادى والسياسى لهذا الكنز سوف يكون فادحاً⁽⁵⁾.

(1) لواء (أحمد عبد الحليم - القوتان العظمى والمراع فى جنوب غرب آسيا - دراسة حالة الحرب العراقيه الإيرانيه والأزمه الأفغانيه - مجله الفكر الإستراتيجى العربى العدد 37

يوليو 1991 ص 164

(2) د. إبراهيم حلمى عبد الرحمن - التطورات الدوليه الجاريه - فرص ومحاذير - كتاب الاهرام

الإقتصادى - العدد 37 - مارس 1991 ص 51

ونظرا للطبيعة الخاصة لخام البترول والتي تجعله يختلف عن أى منتج طبيعي حيوى آخر⁽¹⁾ . فإن العلم الحديث حاول اكتشاف بدائل للطاقة أكثر مما كان معروفا من قبل كالطاقة الذرية الشمسية . كما أعاد استخدام موارد للطاقة كانت تستعمل من قبل ولكن بصورة أكثر نظافة واقتصاديه كالقمح وقوه الرياح والماء إلا ان الاهمية الاقتصادية للبترول ما تزال فى صعود مستمر ويرجع ذلك للاعتبارات الاتيه :

- 1- ازدياد نسبة البترول بالنسبة لجمال الاستهلاك العالمى للطاقة⁽²⁾ : ومن ذلك ان استهلاك البترول يتصاعد بطريقه مريعه فى كل مكان فى العالم . فى الولايات المتحدة الامريكيه زاد استهلاك البترول فى الفتره ما بين 1948 و1972 ثلاث مرات فقد ارتفع من 5.8 مليون برميل فى اليوم الى 16.4 مليون برميل فى اليوم وفى نفس الفتره زاد استهلاك البترول فى اوزيا الغربيه 15 مره ، فقد ارتفع من 970 الف برميل يوميا 14.1 مليون برميل . اما فى اليابان فقد زاد استهلاك البترول 137 مره . حيث ارتفع من 32 الف برميل يوميا الى 4 ملايين برميل يوميا⁽³⁾ .
- 2- انخفاض معدلات الانتاج الحلى بمعدل 8 ٪ سنويا⁽⁴⁾ : وذلك لنضوب بعض الابار البترولييه ورغبة الولايات المتحدة الامريكيه فى عدم استنفاد احتياطها البترولى الإستراتيجى واستهلاك اكبر قدر ممكن من البترول المستورد .
- 3- تقليص الدول الغير خليجييه من حجم صادراتها من البترول : بهدف الحفاظ على ثرواتها الطبيعيه خوفا من النضوب .
- 4 - الحرب العراقيه الايرانيه : وما نتج عنها من اضطراب فى قدره كلا الدولتين على تصدير انتاجهما من البترول . وخاصه ايران الثورة والتي انتهجت خطأ معاديه للغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا محجمة عن تصدير بترولها اليها . وأيضاً لتأثير الحرب على كميه الصادرات مما ادى الى ازدياد واهميه للبترول الخليجى لتعويض نقص الصادرات البترولييه العراقيه والايرانيه على حد سواء. ولما كانت دول الاوبك وخاصه فى الفتره التى سبقت الحرب العراقيه الايرانيه قد تمكنت من السيطرة على مقدرات رسم سياسته بيعيه للبترول فقد خططت الدول الغربيه وعلى رأسها امريكا للخروج من سيطره الدول الخليجييه⁽⁵⁾ بتجميع تأثيرها

(3) محمد حسنين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر - المرجع السابق - ص 62

(4) المصدر السابق - ص 73

(5) نفس المصدر ص 74

(1) أنظر المرجع السابق من ص 198 : 201

(2) عباس نصرأوى - الطاقة والسياسة الخارجية الأمريكية - شئون فلسطينية عدد 93/92

أغسطس 1979 - ص 65

على مقدراتها الاقتصادية. وذلك بهدف تأمينها وعدم الخضوع للابتزاز العربي (كما كان يقال) فكانت محاولتها المتكررة لتفكيك منظمه الاوبك أو تعميق الخلافات بين اعضائها بوسائل دبلوماسية عديدة منها الظاهر ومنها الخفى .وعن طريق ربط مقدرات الدول الهامه بالمنظمه كالسعوديه مثلاً بالسياسه الامريكيه وجوداً واستمراراً ولسوف نتعرض لجزء من هذه المرحله عند الحديث عن سياسه العمودين المتساندين الامريكه .

وقد حاول الغرب لتحقيق هذا الهدف تنويع مراكز الاستيراد خوفاً من استفحال اعتماده على البترول العربى وذلك عن طريق الاعتماد على مصادر غير عربيه بالاوبك او حتى من مرب الاوبك ولكن من خلال اصدقاء لهم او الاستيراد من خارج منظمه الاوبك⁽¹⁾ . كما ان الولايات المتحده - ولأنها اكبر مستورد فى الغرب للبترول من الخليج العربى - فقد حاولت توفير احتياطي بترولى يكتفيا من مواجهه أى خطر مستقبلى ، وقد بدأت منذ عام 1973 ببناء خزانات تحت الارض فى منطقه خليج مكسيكو بهدف تخزين مليار برميل فى هذه الخزانات⁽²⁾ . وايضا محاوله السيطرة على النتائج السياسيه للاهميه الاقتصاديه للبترول، وذلك باستعمال كل انواع التهريب والترغيب مهدده باحتلال آبار البترول ويشهر السلاح الغذائى . وهو ما جسده مبدأ كارتر للتدخل السريع⁽³⁾ . ولعل ما يبين اهميه البترول العربى لأمريكا انها ربطت بين اقامه علاقه مميزه وفريده مع مصر وطرد الاتحاد السوفيتى من منطقتيه الشرق الاوسط عام 1973 وبين انهاء الحظر البترولى المفروض على الغرب⁽⁴⁾ . وايضا سرعه استجابيه المجتمع الدولى خصوصا لخط استماده الكويت من القبحه العراقيه .

وثمة عوامل داخلية تساعد دول الاوبك - بصوره لاراديه - على المحافظه على مستوى معين من الإنتاج وبالتالي الامساك بزمان مقدراتهم البترولييه ، اول هذه العوامل هو تضاعف اسعار البترول فى الفتره الاخيره وخاصه قبل اندلاع ازمه الخليج العربيه الثانيه، فيعد ان كان سعر البرميل لا يتجاوز ثلاثه دولارات وصل فى عام 1980 الى الاربعين دولاراً مما ساعد الدول المنتجه على الاحتفاظ بإحتياطي نقدي هائل اغناها عن زياده الانتاج لتلبية حاجات التنميه الإقتصاديه. والامر الثانى هو

(3) محمد حسنين هيكل - المصدر السابق ص 77

(4) النشرة الإستراتيجية العدد صفر 2 ديسمبر 1979

(5) Charles A. Kupchan, The Persian Gulf and the West (Boston Allen & Unwin, 1987) pp. 210 : 235

(1) د. عاطف قبرصى - الإقتصاد السياسى لسياسة الطاقة للولايات المتحدة - مجلة شئون فلسطينية

عدد 92 : 93 يوليو/أغسطس 1979 ص 101 : 111

(2) An Evaluation of the Strategic petroleum reserve, A report to sub committee on energy and power. Committee on inter state and foreign commerce - U.S.A - House of representatives, by the Congressional,

ان التضخم العالمى ادى الى انخفاض قيمة الدولار وهو العملة التى يقوم بها سعر البترول عالميا مما ادى الى اقتناع الدول المنتجة بأن بقاء البترول فى ارضه اضمن وافضل من تسويله وبيعه وتحويله الى بترودولارات قابله لإنخفاض قيمتها. ولعل خير مثال على ذلك قرار الرئيس الأمريكى نيكسون الصادر فى مايو 1971 بتخفيض قيمة الدولار الرسميه بنسبه 15 ٪ مما ادى الى خساره كبيره توازى هذه النسبه للدول الخليجيّه فى قيمه مبيعاتها البتروليّه ووداعها فى البنوك الأمريكيه وايضا استثماراتها⁽¹⁾ كما ادت احداث ايران وتجميد الولايات المتحده الأمريكيه لأرصدها الدولاريه لديها الى احساس الدول الخليجيّه بأن الاحتياطى النقدى العربى المودع بالبنوك الغربيه هو سلاح فى يد الاخيريه وليس لمصلحه العرب .

واخيرا حاولت الدول العربيه المنتجه للبترول وخاصة قبل ازمه الخليج العربيه الثانيه ان تحافظ على امنها الداخلى والذى كان يؤثر فيه الفلسطينيون المقيمون بأراضيها وذلك بالالتزام بسياسه قوميه تؤيد القضية الفلسطينيه ، لذلك فانها لم تكن هريتها مطلقه فى الاستجابه للمصالح الغربيه وخاصة أمريكا مع انحيازها الكامل لإسرائيل⁽²⁾.

وإذا كانت دول الخليج العربى لم تواجه صعوبات فى تأمين إيراداتها العامه حتى السبعينيات بسبب ارتفاع اسعار البترول، فإن الملاحظ ان فتره الثمانينيات اتت معها بتطورات كان مخططا لها فى المعسكر الغربى منذ ازمه البترول الاولى فى عام 1973 حيث تمكن الغرب من ترشيد استهلاكه من البترول بطرق متعدده وبقاء المخزون مما ادى الى عدم مقدرة دول الاوبك من السيطرة على اسعاره حيث بدأ فى الإنخفاض تدريجيا عام 1982 حتى وصل الى نحو 28 دولار فى عام 1985، والى اقل من 10 دولارات للبرميل فى اوائل عام 1986⁽³⁾. ثم ارتفعت الى 23.6 دولار فى يناير 1990 ولكنها عادت فى حقيقه الامور الى الإنخفاض الى اقل من 14 دولار فى ابريل من نفس العام ثم ارتفعت الى 18 : 20 دولار قبل غزو الكويت . وبعد ان فاق السعر الاربعين دولار فى اوائل اكتوبر) نتيجه للتوتر السياسى والعسكرى فى المنطقه (عاد الى الانخفاض لاقل من 30 دولار خلال نوفمبر 1990 . ومن ناحيه اخرى تغير هيكل المعروض من البترول اذ انخفض الانتاج المحلى للولايات المتحده بإستمرار حتى بلغ 7.6 مليون برميل يوميا فى عام 1990 ويتوقع ان ينخفض الى 6.4 مليون برميل فى عام 1995 ، 5.8 مليون برميل فى عام 2000 ، كما انخفض الانتاج للاتحاد السوفييتى من

Budget office. 96 th Congress. i d. Session Washington 1980 - 51 .

(3) د. عاطف قبرصى - المرجع السابق - ص 101 : 111

(4) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق - ص 82 وما بعدها

(1) المرجع السابق - ص 78

12.6 مليون برميل في 1987 الى 11 مليون برميل فقط في 1990 ولم يتغير ايضا مستوى انتاج بحر الشمال والاسكا ، وعلى ضوء ذلك فإن الزيادة في الطلب تحت مواجهتها من انتاج دول الاوبك⁽¹⁾.

وقد ادى الى انخفاض اسعار البترول في هذه الفترة ايضا ان بعض الدول المنتجة قد وجدت انها يمكنها ان تبيع بأسعار فوق السوق الفورية وساعدها على ذلك احجام المشترين عن الشراء حين تكون الناقلات في عرض البحر خشية انخفاض السعر اثناء الرحلة الطويلة من الشرق الاوسط . وفقد البترول السعودي جزءاً كبيراً من سوقه بعد ان فضلت الشركات الامريكىة فنزويلا والمكسيك القريبتين وبدأت السعوديه تعيد النظر في اسلوبها لاستعادة سوقها . وبالفعل نجحت في ذلك مع منتصف الثمانينات. واليوم يمكن تحديد السعر عند التفريغ في محطة الوصول عن طريق مقارنه الاسعار بالاسعار في السوق الفورية. وقد ادت المنافسة الشديده قبل الازمه في كل خطوه من الخطوات الى خفض الاسعار⁽²⁾.

ومن المعلوم ان منطقة الخليج العربى تحتفظ بمخزون حوالى 314 مليار طن بترول خام اى بنسبه 48 ٪ من البترول الخام بنسبه الى الاحتياطى العام المقدر بحوالى 650 مليار طن⁽³⁾. وبالرغم من انخفاض طلبات البترول العالمى حالياً ، وتدنى اسعاره ، وهذا راجع الى الاجراءات التى اتبعتها الدول الغربيه ، فإن تنبؤات خبيراء البترول تشير الى زياده في معدل الطلب العالمى على الطاقة بنسبه 65 ٪ فى عام 2000 ، حيث تبلغ هذه الزيادة المتوقعة ما يعادل 225 مليون برميل يومياً مقابل ما يعادل 140 مليون برميل يومياً عام 1975 ، وحجم الاحتياطيات فى دول الخليج العربى ضخمه نسبه الى بعض الدول الاخرى حيث تعادل ما قدره 4.8 أضعاف الاتحاد السوفيتى وحوالى 11 ضعف الولايات المتحده و22 ضعف احتياطيات المملكه المتحده⁽⁴⁾. وقد شهد العقد الاخير دخول السعوديه والكويت وغيرهما من

(2) د.زهير شكرى - المرجع السابق ص 29 : 30

(3) نادر فرجاني - آثار التغيرات فى سوق النفط على التشغيل فى البلدان العربيه النفطية

مجلة المستقبل العربى - مركز دراسات الوحدة العربيه - بيروت العدد 97 - 1987 ص 21

(1) د. عثمان محمد عثمان - الأبعاد الإقتصادية لأزمة الخليج بداية حرب النفط ونهاية الإقتصاد العربى بحث مقدم إلى ندوة الوطن العربى فى عالم متغير (أزمة الخليج السياسيه) المنعقد بمركز البحوث والدراسات السياسيه - كلية الإقتصاد والعلوم

السياسيه 10/ 12/ 90

(2) إيهاب صلاح الدين - أسعار النفط قبل وبعد الأزمة - مجلة السياسة الدولية - العدد 103 يناير 1991

ص 113

(3) د. عبد القادر محمد العلى - الطاقة وصناعة النفط والغاز فى إقطار الخليج العربى - البصرة

مركز دراسات الخليج العربى لإباصعة البصرة - 1985 - ص 13

الدول المصدرة للبترول سوق التكرير من خلال عمليات التأمين وشراء معامل التكرير . وفى الوقت نفسه لم يتم انشاء أى معمل تكرير جديد فى الولايات المتحدة الامريكىه منذ عام 1977 ، وتلقت المعامل القائمة بالفعل وعددها 193 معملاً لمواجهة الزيادة فى الطلب على الوقود. وكان من اهم اسباب احجام الشركات عن انشاء معامل تكرير جديده انخفاض اسعار البترول والبنزين فى وقت كانت اقامه معمل جديد فيه تحتاج استثمارات قيمتها مليار دولار. كما ادت المعارضة الشعبيه الى تأخير اقامه أى منشآت او خطوط انابيب جديده فى الولايات المتحدة. وهكذا تزايدت اهميه دول منطقه الخليج بدخولها مجال التكرير ونتاج المنتجات البترولييه وعدم اقتصارها على ضخ البترول الخام ⁽¹⁾.

العراق والكويت قبل الازمه بتروليا :

من الثابت ان العراق والكويت يمتلكان الطاقه لإنتاج 6.2 مليون برميل زيت خام يومياً يمثل 32 ٪ من الطاقه الإنتاجيه لدول الاوبك و 9 ٪ من الإنتاج العالمى لما يوازى 7 مليون برميل يومياً وقد تراوح انتاج الدولتين العراق والكويت الفعلى فى خلال النصف الاول من عام 1990 بنحو 5 ملايين برميل يومياً متضمناً نصيب الكويت فى انتاج المنطقه المحايد و يمثل 20 ٪ من انتاج دول الاوبك ⁽²⁾ . ويصدر العراق حوالى 1.8 مليون برميل يومياً الى تركيا عبر خط انابيب بينهما على البحر المتوسط حيث كان يتجه الى حوض البحر المتوسط بنسبه 46 ٪ والولايات المتحده بنسبه 31 ٪ ودول شمال غرب اوروبا بنسبه 23 ٪ . بينما يصدر باقى الكميات عبر ميناء ينبع السعودى والذى يصل الى مليون برميل يومياً وعبر ميناء البكر العراقى بنحو 300 ألف برميل يومياً . اما الكويت فكان يصدر حوالى 1.5 مليون برميل يومياً عبر ميناء الاحمدى ⁽³⁾.

والجدير بالذكر ان الولايات المتحدة الامريكىه كانت تقوم بشراء 200 ألف برميل خام يومياً من الكويت وايضاً تقوم بشراء ما يتراوح بين 50 الى 60 ألف برميل يومياً من العراق اما اليابان فتستورد أكثر من 8 ٪ من البترول العراقى ⁽⁴⁾ . وقد تضاعفت الواردات الامريكىه من البترول السعودى خلال الفتره من العام 1985 الى العام 1989 (245000 I مليون برميل يومياً) او 25 ٪ من صادرات البترول السعودى وارتفعت وارداتها من العراق ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغت 50000 برميل يومياً ، أى ان

(4) جاسم خالد السعودى - المالىة العامة فى دول مجلس التعاون - نظرة أولية فى واقعها ، إحتياجاتها ونتاجها مجلة التعاون - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجيّة - الرياض لسنة 2 العدد - 7 يوليو 1987 ص 83 - 57 .

(1) إيهاب صلاح الدين - المرجع السابق - ص 114

(2) جمال فاضل - البترول يدخل المعركة - الأهرام الإقتصادى العدد 1151 - 4 / 2 / 91 ص 10

(3) محمد باشا - الآثار الإقتصادية لغزو الكويت للإنسان العربى ومستقبله - الأهرام الإقتصادى

حوالى 25٪ من الواردات الامريكى كان مصدرها السعوديه والعراق . والجدير بالذكر ايضا فى هذا المقام ان دراسه الاحصائيات تنبئنا ان الولايات المتحده ستستورد ثلثى إستهلاكها من البترول بنهاية هذا القرن . كذلك توضح مراجعة واردات السوق الاوربية من البترول أهمية منطقة الخليج فى العام 1988 على سبيل المثال حصلت السوق الاوربية على حوالى 44٪ من إحتياجاتها من منطقة الخليج⁽¹⁾.

ولعل هذا هو ما دعى أحد الكتاب إلى القول بأن المخزون البترولى المؤكد تتراوح تقديراته بين 60٪ الى 70٪ من المخزون العالمى ويوجد فى ثلاث دول عربية هى السعوديه والكويت والعراق . لذلك فإن الصراع على الكويت - من وجهه نظره - ليس صراعا على الانتاج الجارى من البترول للأسواق وانما هو صراع فى الحقيقه على السيطرة على مخزون البترول العالمى فى المستقبل⁽²⁾.

الاهمية الماليه للخليج العربى :

تنبع الأهمية المالية لدول الخليج العربى من أهميتها البترولية . وقد تكفلت الطفرة فى أسعار البترول التى تواكبت مع الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973 بإحداث تحويلات فى ميزان القوى داخل النظام العربى فكان مركز الشغل داخله قد تحول من الثوره الى الثروه⁽³⁾ . فالزيادة المضطرده فى الانتاج البترولى أدت الى تراكمات ماليه لدول المنطقه . فقد كان دخل الامارات العربيه من البترول 230 مليون دولار عام 1970 وفى سنه 1980 كان قد وصل الى 19 بليون دولار بينما كان دخل قطر 120 مليون دولار فأصبح 5 بليون و300 ألف . اما الكويت فكان 220 مليون دولار . فأصبح 22 بليون دولار . والعراق كان بليون و 230 مليون دولار فأصبح 25 بليون دولار اما السعوديه فكان 1.2 بليون دولار فأصبح 102 بليون دولار⁽⁴⁾ . ومع قلته المستخدم منها نسبيا فى عمليات التنميه والانفاق الداخلى لهذه الاقطار فان المتبقى من هذه الاموال يشكل وفرا تعجز دول المنطقه عن استيعابه وتؤدى ايضا الى تأجج اطماع الدول المحيطه والتى تعاني نقصا ملحوظا فى هذه الموارد بقصد التحصل عليها او جزء منها بطريقه او باخرى . ولهذا يرى أحد الكتاب ان معظم الدول العربيه

عدد 27 - أغسطس 1990

(4) ميرفت العصرى - الحصار الإقتصادى العالمى للعراق ماذا بعد ؟ - الأهرام الإقتصادى - عدد 6

أغسطس 1990

(1) John Singler "The changing strategic Significance of the Middle East " Unpublished paper, Carlton University. 1990 - p. 113.

(2) د. إبراهيم حلمى عبد الباقى - التطورات الدولية الجارية - مرجع سابق - ص 53 وأيضاً خزيمة الأندى - الدوافع والتكلفة الإقتصادية لأحداث الخليج - الأهرام الإقتصادى 3 سبتمبر 1990

(3) د. أحمد يوسف أحمد - مستقبل النظام العربى أفكار أولية - أزمة الخليج والمستقبل العربى

كانت تحقد على الكويت بسبب ثروتها البترولية . لهذا فقد ايدت الغزو العراقي لها⁽¹⁾

وتعتبر دول منطقة الخليج العربي من أهم الدول التي تؤثر في اسواق المال العالمية. فالبتروال الذي تمتاز به هذه المنطقة والذي يتم استخراجها منها وتسويقه عالميا تقسم عائداته بين الدول الخليجيه والشركات العالميه التي قامت باكتشافه واستخراجها وتسويقه طبقا للعقود المبرمه بينها، فتقوم الدول الخليجيه باستخدام حصتها من هذه الاموال في الشراء من الدول الغربيه للسلاح والبضائع التي تحتاجها. فوفقا لارقام عام 1989 بلغ الناتج القومي للسعوديه 13.4 بليون دولار ، والامارات 22.9 بليون دولار ، والكويت 20.07 بليون دولار بينما بلغ الناتج القومي للعراق 54 بليون دولار ، وعلى الرغم من انه من الواضح ان العراق يدخل في عداد الدول الغنيه إلا ان استنزاف موارده في الحرب مع ايران ، وخفضه الثروه الكويتيه اذا قورنت بعدد السكان لا شك انه قد جعل من الكويت بالنسبه للعراق جائزه تهون امامها حسابات المخاطر الخاصه بالغزو⁽²⁾. وتضع الحكومات الخليجيه جزء كبير من عوائد بترولها الدولاريه في البنوك الغربيه فتدلل الارقام ان الخليج يمتلك لقطاعه الخاص فوائده وضعت بينوك عالميه بما لا يقل عن 150 مليار دولار . وان حصص الدول والحكومات الخليجيه في البنوك العالميه (وهذا يشمل العراق على الاقل الى ان صرف امواله في الخارج) محدود 220 مليار دولار⁽³⁾.

ومن ناحيه اخرى تدل الاحصاءات الرسميه الخاصه بمعدل التجاره العالميه بين دول منطقه والولايات المتحده الامريكيه عن احتلال هذه الدول لما قيمته 10 ٪ من مجمل الصادرات الامريكيه⁽⁴⁾. وهذا بخلاف المشتروات العربيه من الشركات الامريكيه متعدده الجنسيات والمتواجده خارج الولايات المتحده ولاسيما الشركات البترولييه في اوربا وبالتمعن في حجم تجاره الولايات المتحده مع الشرق الاوسط ، بما فيه البلدان العربيه خلال الاعوام 1972 - 1977 تبين لنا بوضوح ان العلاقات التجاريه تزداد تشابكا. ففي عام 1972 بلغت صادرات الولايات المتحده الى الوطن العربي (باستثناء الصادرات العسكريه) ما مجموعه 1172.3 مليون دولار او 2.36 ٪ من مبيعات الولايات المتحده . بينما كان حجم الصادرات الامريكيه الى

الصادر عن مركز أتماء المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية

سلسلة إصدارات الشهر رقم 8 ص 22

(4) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق ص 91

(1) لطفى الخولى - الخليج ، تشريح سياسى في أزمة معاصرة - مركز الدراسات السياسيه

والإستراتيجيه للأهرام 1992 ص 164

(2) حازم الحبللاوى - أزمة الخليج بعد أن يهدأ الغبار (برنامج للعمل) القاهرة - دار الشروق 1990 ص 16

(3) شفيق كاظم الغبرا - الإحتلال العراقي للكويت بين النظام الدولي والنظام الإقليمي بين التفكير

دول منطقة الخليج لاتتجاوز 3.5 مليار دولار في عام 1973 قفز الى 12.3 دولار في عام 1977 أى انه تضاعف أكثر من ثلاث مرات خلال اربعة أعوام فقط⁽¹⁾ وخلال هذه الفترة ذاتها ارتفع حجم الصادرات والواردات الامريكيه مع الشرق الاوسط بسرعه اكبر بكثير من سرعه ارتفاع تجاره الولايات المتحده مع العالم ، تمثل المملكة العربيه السعوديه المركز الرئيسى فى هذا الحقل ، والغريب انه فى نفس هذه الفترة كان معدل توظيف رؤوس الاموال فى منطقه الشرق الاوسط لم تتجاوز 3% من مجمل رؤوس الاموال الامريكيه الموظفه خارج الولايات المتحده ، فى حين ان نسبة الارباح التى حققها هذا التوظيف من منطقه الشرق الاوسط بلغت 25% من مجمل الارباح التى حققتها الاستثمارات الامريكيه فى الخارج⁽²⁾ .

واذا كانت دول الخليج العربى قد استطاعت توفير احتياطي مالى ضخم، نظرا للعائدات البترودولاريه الضخمه التى تعود عليها ستويا فإن الغرب وعلى رأسه الولايات المتحده الامريكيه تعتبر مسفيده من ذلك بصورة اساسيه . فهذه الاموال انما تعود عليهم فى شكل استيراد سلع استهلاكيه وخدمات ، وايضا اسلحه وعتاد عسكري وفى شكل اموال تستثمر فى اسواق المال الغربيه، ومن الامور التى تدعو الى الاستغراب ان الولايات المتحده الامريكيه استطاعت ان تقنع الدول الخليجيّه بأن اموالهم المتحصّل عليها من بيع البترول قد تكون نفعه عليهم وعلى العالم الرأسمالى ، فقد استطاع وليم سيمون وزير الخزانة الامريكى (مع الرئيس نيكسون وفورد) ان يفتح الملكة العربيه السعوديه بأن تشتري اذونات خزانه امريكيه لا تتداول فى الاسواق مثل غيرها من السندات ، ولكن تكون مربوطه بأجال تعدد الى عشرين وخمسه وعشرين سنه ، بحيث اذا احتاجت الملكة من اموالها شيئاً فإن عليها ان تتفاوض مع الخزانه الامريكيه لتفك القيود اذا رضيت . ولقد كان التصور الذى طرحه وليم سيمون ليجعل فكرته مقبوله هو ان منتجى البترول الذين يتقاضون عوائدهم بالدولار لهم مصلحه فى الحفاظ على قيمته ، وبما ان فوائضهم كبيره فإنها اذا نزلت مره اخرى الى السوق تحولت الى صخره متحركه على سطح جبل يمكن ان تهوى على رأس الجميع بما فيها اصحابها . وفى وقت من الاوقات سنه 1981 وصلت فيه الاموال العربيه المرهونه بهذه الطريقه الى ما يزيد على مائه بليون دولار ، وهو ما عرف برهن المال السائل لاول مره⁽³⁾ .

اما بالنسبه للمبيعات العسكريه ، فاننا نلاحظ انه منذ سنه 1971 إرتفعت

العلمى والايديولوجيا المعاصرة - مجلة العلوم الإجتماعية - جامعة الكويت

العدد الثالث/الرابع . خريف/شتاء 1991 من 178

(4) The Carter Doctrine on US bases in the Middle East, by Joe - Stork, Merip September 1980 p. 7

المبيعات من السلاح الأمريكي لمنطقة الخليج العربي (إيران - المملكة العربية السعودية - البحرين - عمان واليمن) الى 50 ٪ من مجمل مبيعات الأسلحة في العالم وفي عام 1977 بلغت المبيعات 6021.6 مليون دولار من اصل مجموعه عالمي يبلغ 9505.5 بليون دولار ، وفي الفترة الممتدة بين 1973 و 1980 صرفت دول الخليج بما فيها العراق وايران حوالي 350 مليار دولار على صفقات التسليح ⁽¹⁾ . وقد بلغت نسبة المبيعات الأمريكية للسعودية في ذلك الوقت ما قيمته 30 ٪ من مجموعه قيمه المبيعات الأمريكية في العالم اي ما مجموعه 4046 مليار دولار . منها 3.68 مليار دولار لأغراض تطوير البنية التحتية العسكرية للسعودية (قواعد منشآت - مطارات - طرق -) الخ وحوالي 780 مليون دولار فقط خصصت لشراء العتاد القتالي ⁽²⁾ . إن مجمل الدخل الذي حصلت عليه دول البترول عبر ثلاث حقب سواء من بترولها أو من أرباح فوائض يتراوح ما بين 2.5 إلى 3 تريليون دولار . وقد صرف منه قرابه النصف على مقتنيات الأمن من أسلحة القتال البري والبحري والجوي ، ونظم الدفاع الجوي المتطورة والمصاريع والإنشاءات اللازمة ⁽³⁾ .

وتتضح لنا مدى أهمية دول الخليج بالنسبة لصادرات السلاح الأمريكي عندما نعلم أن الإدارات الأمريكية الجمهوريه السابقه (نيكسون وفورد) هي التي كانت تدفع إيران الى تزعم حركه المطالبه بزياده اسعار البترول داخل مجموعه الاوبك، لكي تتمكن إيران من دفع فواتير الأسلحة الأمريكية التي كانت تتكدس في القواعد الإيرانية. ذلك أن المتخضر الرئيسي من زياده اسعار البترول هو العالم الثالث المعكوم عليه استيراد البترول مكررا اومصنعا . يليه بصورة اقل اوربا الغربيه و اليابان التي تستورد مجتمعه حوالى 80 ٪ من استهلاك البترول، بينما لا تستورد الولايات المتحده سوى 45 ٪ من استهلاك البترول. وهكذا فإن سياسه مبيعات الأسلحة الأمريكية الى دول الخليج تشكل احدى الوسائل الاساسيه التي تتبعها الإدارات الأمريكية لاسترجاع الفوائض الماليه لهذه الدول. كما أن مبيعات السلاح لهذه الدول تزيد من تبعيه الاخيريه للدول . وخاصة من خلال آلاف المستشارين العسكريين الأمريكيين الذي يشرفون مباشرة على استخدام الأسلحة الأمريكية. فإيران وحدها استوردت في الفترة بين عام 1972 إلى 1978 ما قيمته 19.5 مليار دولار من الأسلحة ⁽⁴⁾ . ولم يكن الإقتصاد السوفيتي يعيد عن سوق السلاح لمنطقة الخليج العربي وخاصة للعراق. فقد بلغ اجمالي الأسلحة السوفيتيه بالعراق في المده من عام 1970

(1) R.K. Ramazani, Security in the Persian Gulf Foreign Affairs, Spring 1979 p.p. 824 : 827

(2) The Karter Doctrine And U . S . Bases. By Joe - Stork, Merip September 1980 - op . cit . p . 7 .

(3) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق - ص 94

(4) د. زهير شكر - المرجع السابق - ص 38

وحتى عام 1989 ما قيمته عشرون مليار دولار⁽¹⁾ من اجمالي 62.4 مليار دولار انفقتها العراق على شئون الاسلحة والتسلح في الفترة من 1979 : 1988 وهو ما اعتبر رقما قياسيا بالنسبة لاي دولة من نهاية الحرب العالمية الثانية⁽²⁾

اما الاتفاق العسكري السعودي فقد بلغ 17.8 مليار دولار في عام 1986 (باسعار 1987) 10.5 مليار دولار في عام 1987 (اسعار ثابتة) 13.6 مليار دولار 1988 وان هذا الانفاق تتراوح نسبته 32 % من اجمالي الانفاق الحكومي على مدى هذه الفترات⁽³⁾. والجدير بالذكر ان معدل الانفاق العسكري السعودي بالنسبة للفرد والذي بلغ حوالي 1250 دولار هو اعلى معدل في العالم كله منذ عام 1975⁽⁴⁾. والجدير بالذكر ان السعودية تشتري السلاح من دول الغرب عموما وذلك ابتداء من عام 1980 وذلك بعد ان لاقت صعوبات في شراء بعض الانواع من الولايات المتحدة (صفقة الاواكس وهو ما سيرد ذكرها لاحقا) حيث اشترت من فرنسا بما قيمته 16.4 مليار فرانك فرنسي وايضا من المانيا الغربية بما قيمته 10 مليار مارك الماني في ذات العام⁽⁵⁾.

وبفضل العوامل السابقة ، فقد اصبحت دول الخليج العربي من اهم البلدان في اسواق العمل الرأسمالية. وتصف الخزانه الامريكية نمط (اعاده استخدام) البترول ودولارات بهذه الطريقه من مجموع يبلغ على درجه التقريب 133 بليون دولار في موجودات ماليه جميعها للاربيك في الفترة من 1974 : 1976. استثمر ما يقدر ب 48 بليون دولار في سندات الخزانه الامريكيه والاستثمارات المباشره الطويل الامد في البلدان الصناعيه ، واقترض مبلغ 9.75 بليون دولار اخرى الى منظمات دوليه، واودعت الكميه الاكبر بكثير 49.5 بليون دولار او 37 % من المجموع في مصادر تجاريه خاصه معظمها في نيويورك ولندن⁽⁶⁾.

والدول الخليجي هي اكثر دول الاوبيك حيازه للبترول دولار، فالمملكه العربيه السعوديه والكويت والامارات العربيه المتحده توفر 90 % من الفوائض الماليه لدى الاوبيك في حين انها تتلقى 47 % من ايرادات البترول ، وسبب ذلك يعود الى كثرة الانتاج وندره السكان وعدم توجيه الفائض لخدمه قضايا التنمية . وقد تبين انه حتى عام 1977 فإن دول الاوبيك قد اعادت استخدام 130 بليون دولار في الولايات المتحده والبلدان الصناعيه الرأسماليه من اصل 160 بليون دولار هي ما جمعتها في ذلك العام. وبديهي ان المستفيد الاول من هذا الاستثمار هو الولايات المتحده رغم ان الدول

(2) النشره الإستراتيجيه - العدد 23 - 18 ديسمبر 1980 - لندن

(3) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق - ص 98
(4) Morry Gordan, ed. Conflict in the Persian Gulf (Facts on file, New York 1981 p. 24

(1) مجله المصور القاهرية - العدد الصادر بتاريخ 2 / 2 / 91

(2) الامراء - القاهره 30 / 4 / 91

الأوربية هي أكثر استخداماً لهذه القروض. وذلك راجع إلى أن الدول الخليجية ما زالت تستعمل الدولارات في هذه الأموال .

إن التوظيفات الكبيرة للبترول ودولارات في الولايات المتحدة وأوربا الغربية من شأنها أن تؤدي إلى نتيجتين⁽¹⁾ :

1- ربط مصالح الدول البترولية الخليجية بمصالح الاقتصاد الغربي ، وهذا ينعكس سلباً على قدره هذه الدول في اتباع سياسات مستقلة تخدم مصالح اقتصادياتها الوطنية .

2- تبعية الدول الموظفة للدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة. والبترول ودولارات الموظفة في الدول الصناعية تشكل جزءاً أساسياً من التبعية الاقتصادية لهذه الدول . ولذلك فإنها - وبالرغم من إدعاتها التمسك بالليبرالية الاقتصادية- لن تسمح للدول الموظفة باتخاذ أي قرار يؤدي إلى انهيار اقتصادها الوطني. وهذا يعني أن الدول الموظفة هي أعجز من أن تستخدم البترول ودولارات كسلاح سياسي . أكثر من ذلك هي عاجزة حتى عن استخدام سلاح البترول خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى رد فعل من قبل الدول الصناعية يتضمن من جملة الإجراءات تجميد أموال الدول الخليجية المودعة والموظفة فيها⁽²⁾ . ولعل ما أقدمت عليه الإدارة الأمريكية والغربية عموماً واليابان من تجميد الأرصدة الكويتية والعراقية عقب اجتياح العراق للكويت . وايضاً تجميد الحكومة الأمريكية للأرصدة الإيرانية من قبل عقب اجتياح الشواري الإسلاميين الإيرانيين للسفارة الأمريكية بإيران واحتجاز الرهائن خير دليل على ذلك . وايضاً ما يعد دليلاً على أهمية هذه البلدان الخليجية للغرب وأمريكا عموماً حرصها بكل الصور على استقرار أوضاعها كما هي دون تغيير لذلك أقدمت وعلى الفور على أعاده الإرضاع إلى ما كانت عليها قبل الغزو العراقي للكويت .

(3) نزيهة الأفندي - الدوافع والمشكلة الاقتصادية لأحداث الخليج - الأهرام الإقتصادية - 1990 / 9 / 3
(4) Shahrām Chubin, security in the Persian Gulf, the role of outside powers op. cit. p. 44
(5) Ibid p. 65

(6) د. زهير شكري - المرجع السابق ص 41

(85) المرجع السابق - ص 42

(86) المرجع السابق - ص 43

المبحث الثاني

مصر وسوريا وأزمة الخليج العربية الثانية

وقعت كارثة غزو العراق للكويت لتعطى بعدا جديدا للأزمة بدأت محليه عربيه متجده كل فتره قصيره من الزمان⁽¹⁾ . وكان المتوقع إمكان إحتوائها كسابقاتها .. إلا ان الغزو والاصرار عليه وبالصوره التي تم بها قد أحدث هذه عميقه اوجبت تحرك كل من سوريا ومصر وذلك من واقع تشكيلهما مع العراق الاقطار الثلاث الفاعله القادره والمؤثره فى المحيط العربى ، فهم الاكبر عددا والافزر امكانات وقدرات والاعمق خبرات وتجذر فى التاريخ والاكثر تطلعا نحو دور عربى طليعى .

كان من الطليعى ان تختلف اتجاهاتهما مع هذه الازمه من بقيه اتجاهات وتفاعلات الاطراف الاخرى اقليميا وعالميا . فطوال التاريخ والزمان الماضى كانت الزعامه ثم الخلافه حكرا عليهم ، مره بغداد واخرى بدمشق وثالثه بالقاهره ، تحت مسميات مختلفه دوله امويه واخرى عباسيه وثالثه فاطميه . او اقدم من ذلك كثيرا دوله فرعونيه او فينيقيه او بابلييه . ويتنازعوا فيما بينهم مراكز العلم والثقافه . وحتى اوقات الصفر الوثام بينهم كان عين كل منهم على الاخرين تعد حركاتهما وتحصى سكناتهما تحسبا لاي طارئ .

واتساقا مع هذه الحقيقه اكتسب الدور المصرى و السورى من هذه الازمه بطبيعه خاصه وخصوصيه متميزه استوجب الاستفاضه فى تناول ابعاده فى هذا المبحث حيث نبرز فى الجزء الاول منه تقارب الدور المصرى والسورى اقليميا وعالميا وطبيعه علاقته كلا منهما بالعراق والولايات المتحده قبل الازمه . وفى الجزء الثانى فنتناول فيه مدى توحيد اتجاهات الدولتين نحو الغزو ورؤيتهما له وايضا تفاعلاتهما ووسائل تعاملهما معه . اما الجزء الثالث والاخير فنتناول فيه دراسه توجهاتهم الاقليميه بعد الازمه وانعكاساتها سلبا وايجابا عليهما وذلك وفق البيان التالى :

اولا: تقارب الدور الاقليمى لمصر وسوريا وطبيعه علاقاتهما بالعراق والولايات المتحده قبل الازمه :

لعبت كل من مصر وسوريا دورا هاما بالمنطق العربيه على مر العصور ، كما امتاز دورهما فى العصر الحديث بالفاعليه والتاثير فى الاحداث ، وقد تميز الدور المصرى - قبل الازمه مباشره - بخصوصيه شديده فى المحيط العربى ، لم تعرفها من قبل . فبعد ان كانت تتمتع بدور قائد فى الخمسينات والستينات من هذا القرن ايام الزعامه الناصريه . اصبحت - وبعد اتفاقيه كامب ديفيد - مضروب حولها سياج العزله من

(1) خالد السرجاني - جذور الأزمة بين العراق والكويت - مجلة السياسة الدولية - العدد 102

جيرانها العرب⁽¹⁾ ، بعد قطع علاقاتها الدبلوماسية مع معظم الدول العربية نتيجة الصلح المنفرد مع إسرائيل ، وبإيعاز من العراق البعث التي كانت تطمح في لعب دور الزعامة العربية. وقد أرجع البعض بدايه الصراع مع العراق في العصر الحديث الى بدء تكوين جامعه الدول العربية في عام 1944 ، حيث يلحظ امكانيه ظهور محورين متوازنين ليقوم النظام العربى على احدهما ، محور العراق ومعه بلاد الشام بما عرف باسم الهلال الخصيب ومحور مصر ومعهما بلاد الشام والجزيره العربيه، ونحن نلاحظ هذه الظاهره نفسها في اطار النظام العربى في فتره حكم جمال عبد الناصر، ولم يكن الخلاف بين جمال عبد الناصر في مصر وعبد الكريم قاسم في العراق خلافا ايدولوجيا فقط، وانما هو خلاف برزت فيه كثيراً على لسان الزعيم المصرى ان مصر هى قاعده النضال العربى وطنليته⁽²⁾. وقد بنى العراق خطته على اساس ان العالم العربى منذ رحيل جمال عبد الناصر في 1970 وبعد اربعه اعوام من الهزيمة المصريه العربيه امام اسرائيل في 1967 ، تعاني فراغا رهيبا على مستوى القيادة القوميه العربيه التى كان يمثلها التزاوج بين الثقل الكمى والنوعى لمصر والزعامة الكاريزميه لعبد الناصر . وانه اذا كانت مصر قد ظلت تحتفظ بثقلها الكمى العربى ، الا انها فقدت ثقلها النوعى بعد ابرامها لاتفاقيه كامب ديفيد ومعاهده السلام المنفصله مع اسرائيل وتفاقم ازمتهما الاقتصاديه ، وبالتالي فإن العراق بزعمه صدام حسين بات مؤهلا للحلول محل مصر عبد الناصر وخاصه بعد انتصاره التكتيكى على ايران وتحسين علاقاته السياسيه والاقتصاديه بدرجات متفاوتة مع الاتحاد السوفيتى واوروبا الغربيه⁽³⁾.

الا انه - ومع مرور الايام - ومع تبين خطأ اعتماد المحيط العربى عن مصر حملت الاردن لواء العمل على عوده مصر مره اخرى الى العظيره العربيه من خلال مؤتمر القمه المنعقد في نوفمبر 1987 بعمان وذلك فيما عرف بصيغه تنقيه الاجواء العربيه فى خلال سنتين من تاريخ انعقاد هذا المؤتمر⁽⁴⁾. وقد حاولت مصر قبل ذلك وخلال فترته القطيعه ان تعود للصف العربى فكان ان قدمت للعراق المال والسلاح

(1) د.حازم الببلاوى - أزمة الخليج بعد أن يبدأ الفجار (برنامج عمل) - مرجع سابق - ص 69

(2) طارق البشرى - فى تعقيبه على بحث الآثار السياسيه الداخليه فى الوطن العربى أ.د. مصطفى

كامل السيد - مقدم إلى ثوده الوطن العربى فى عالم متغير . أزمة الخليج الثانيه

أ.د. نازلى معوض (محرر) مرجع سابق - ص 70

(3) لطفى الفولى - عاصفة الصحراء والمعادلة السياسيه فى الشرق الأوسط - أوراق الشرق الأوسط

العدد الثانى - القاهرة - مارس 1990 ص 8

(4) د. أحمد يوسف أحمد - مستقبل النظام العربى (أفكار أوليه) فى أزمة الخليج العربى والمستقبل

العربى - المصادر عن مركز إتحاد المهامين العرب للبحوث والدراسات

القانونيه - مرجع سابق - ص 23

والتكنولوجيا والخبرات العسكرية في حربه مع إيران كما قدمت له العمال الذين اداروا له عجلة الانتاج في وقت الحرب قبيل اغتيال السادات⁽¹⁾. الا ان العراق قد قابل هذه اليد الممدودة بالجمود حيث والى ارسال جثث العمال المصريين العاملين لديه ، ولم يخف على الشعب المصري اوقيات الاصابع الخفية وراء موتهم ، كما لم ترسل مستحقاتهم المالية او حتى مستحققات الاحياء منهم العاشدين الى ارض الوطن بعد انتهاء عقودهم للعمل بالعراق او حتى قبل انتهاء مدتهم . وقد استغلت العراق في هذه الفترة كل اللقاءات والمؤتمرات والاجتماعات العربية في الهجوم المستمر والدائم على مصر بهدف ابعادها وتهميش دورها كي تتمكن من لعب وظيفاتها في المحيط العربي والحصول على منصب الزعامة⁽²⁾. ثم تقدمت بعد ذلك بصيفه رأت انها تكفل لها احتواء مصر وتحييدها وهي مجلس التعاون العربي⁽³⁾. ومحاولة اضعاف صيفه عسكري على وظيفته بالإضافة الى كونه مجلس تنمية اقتصادية⁽⁴⁾. كل ذلك - مجتمعين - ادى الى تقليص دور مصر العربي والافريقي بالمنطقة من دور القائد والفاعل الرئيسي الذي يؤثر ويحرك فيما حوله، الى محاولة الاقتناع بدور الشريك او المؤثر فقط ، وقد كان ذلك الاحساس اثناء تفاقم أزمة الخليج العربية الثانية مما دفعها الى محاولة لعب دور يدفع بها - علاوة على معطيات أخرى - الى دور الزعامة مرة أخرى .

فمنذ اندلاع الأزمة ، ادركت مصر ان نجاح العراق في ادارته لزامه التي فجرها في منطقة الخليج سواء بدفع الكويت والامارات الى قبول مطالب قبل الغزو او الاحتفاظ بالكويت جزءا من العراق بعد ضمها او على الاقل بالانسحاب منها مقابل مكاسب واضحة - اي النجاح العراقي - انه ثمة قوة اقليمية بكافه المعايير قد ترسخت في المنطقة ذات امكانات مادية وعسكرية ضخمة بكل التداعيات المتصورة لهذا الوضع على مكانه مصر الاقليمية كقطب اقليمي . ومن ثم على علاقاتها بالقوة العظمى والكبرى ، وكذلك على علاقاتها بالقوة الاقليمية الاخرى . حيث ان بروز العراق كقطب اقليمي ذو امكانيات اقتصادية وعسكرية عالية يعني بدايه التفاضل ولو النسبي للتأثير المصري في قضايا المنطقة الرئيسية عامه وقضايا الخليج خاصة ، حيث توجد لمصر عدة مصالح اقتصادية على الاقل لاشك في حيويتها . وقد كان

(1) د. أحمد يوسف أحمد - النظام العربي وأزمة الخليج - في الإنعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج - أحمد يوسف (محرر) مركز دراسات البحوث السياسية 1990 - ص 224

(2) لطفى الخولي - عاصفة الصحراء والمعادلة السياسية في الشرق الأوسط - مرجع سابق - ص 8

(3) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 - المصادر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام - ص 263

(4) إبراهيم نافع - الفئنة الكبرى عاصفة الصحراء - ط2 - مركز الأهرام للترجمة والنشر - 1993

الرئيس حسنى مبارك واضحا فى هذا الصدد فى تعبيره عن تقديره لهذه المسألة عندما اشار الى ان الهدف العراقى كان يتمثل فى السيطرة على يتحول المنطقة للسيطرة على الوطن العربى بالكامل ليصل فى النهاية الى السيطرة على مصر وبكل شئ منها انتزاع الزعامة منها⁽¹⁾.

ومع ذلك لم تكف مصر عن التطلع الى لعب دور اقليمى كما كان متميزا. وذلك من خلال تدعيم موقفها وسياساتها الاقليمية والدولية ومحاولة كسب اراضى جديدة كانت مغلفة من قبل. وذلك باستغلال القطيعة التى كانت بين العراق وسوريا. وايضا المستجدات التى طرأت بفعل البيروسترويكيا بين سوريا والاتحاد السوفيتى، وذلك بالاقتراب اكثر من سوريا ومحاولة اعاده علاقاتها معها الى الوضع الطبيعى.. والحيلولة دون نيل العراق من سوريا المعصده لايران فى حريها مع العراق التى دامت اكثر من ثمان سنوات⁽²⁾.. وقد كان ذلك كنوع من محاولة رد الفعل المصرى لسعى العراق الدائم لتقليم اظافر مصر فى المنطقة العربيه⁽³⁾. ومن هذا المنطلق جاء الموقف العراقى السلبى من قضيه عوده الامانه العامه لجامعه الدول العربيه الى مقرها الدائم بالقاهره والذى توثق فى اجتماع مجلس الجامعه العربيه على مستوى وزراء الخارجيه فى دورته فى 2 مارس 1990. وفى اللحنه الخماسيه التى كلفها المجلس لوضع الترتيبات لهذه العوده فى شهر يونيو من ذات العام⁽⁴⁾. وقد ساعد على هذا الموقف المتشدد للعراق الطريقه التى انتهت بها حربه مع ايران والتى مكنته من الاحساس بالانتصار وخلعت عليه الشرعيه لحمايت الانظمه الخليجييه من المداخلثورى الايرانى⁽⁵⁾. وعظمت تطلعه الى اربث الدور المتشدد لسوريا من القضية الفيلسطينيه فى مواجهه اسرائيل.

ولقد كانت علاقته طوال النصف الاول من عام 1990 بين العراق ومصر قد شهدت تذبذبا، فتارة يصل التنسيق والتعاون مداه بزيارات على اعلى المستويات، وتارة اخرى تتوتر العلاقات الى حد وضع احد الاطراف فى حرج سياسى شديد⁽⁶⁾. وقد امكن خلال الزياره التى قام بها الرئيس صدام حسين فى يناير 1990 للقاهره

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1991 - مرجع سابق - ص 502

(2) المرجع السابق - ص 257 : 263

(3) انظر محمد حسنين ميكل - المرجع السابق ص 323 - حيث يورد واقعة هجوم السيد / طارق عزيز وزير الخارجية العراقى على مصر فى مؤتمر وزراء الخارجية العرب فى يوليو 1990 بخصوص ما إدعاه من موقف رئيس الوزراء المصرى الأسبق (مصطفى النحاس) فيما يخص حائط المبكى وموافقة على تسليمه لليهود.

(4) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 263

(5) د. أحمد يوسف أحمد - النظام العربى وأزمة الخليج - مرجع سابق - ص 224

(6) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 482

وقلده فيها الرئيس حسنى مبارك وشاح النيل - اعلى وسام مصرى - ازاله اوجه كثيره للتوتر فى العلاقات الثنائيه من جراء ازمه العماله المصريه بالعراق ، هذا مع مؤازره العراق وموقفه المهاجم لاسرائيل والمهدد بحرق نصفها اذا اقدمت على مهاجمه العراق . كما قام الرئيس المصرى بزياره العراق فى اول شهر ابريل تدعيما لاواصر الصداقه بين الدولتين ، الا ان العراق عاد فى مايو من نفس العام ونظر الى الزياره التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى سوريا بعين القلق نظرا للخصوصيه بين النظامين ⁽¹⁾ . وخاصه وانها تمت عقب مؤتمر القمه العربى الطارئ فى بغداد والذى انصب فى الاساس للهجوم على سوريا ومحاولة عزلها ، وقد فشل هذا الاتجاه نتيجة لوقوف كل من مصر والسعوديه فى وجه هذا المخطط والوقوف بجوار سوريا . بل ان الرئيس المصرى حسنى مبارك قام بالزياره مباشره من بغداد الى دمشق لإطلاع القياده السوريه بما دار ⁽²⁾ .

اما سوريا فقد كان موقفها فى المنطقه العربيه دائما موقف الفاعل الرئيسى للاحداث لايمكن تجاهله هند وضع الملول والترتيبات الامنيه فى المنطقه ، لاسيما وان سوريا حاولت منذ منتصف الستينيات ابراز نفسها كقُعد الفاعلين الاساسيين بجانب دول اساسيه اخرى مثل السعوديه ومصر والجزائر والمغرب ، ولكنها لم تطرح نفسها ابدا كلاعب وحيد . وعندما تعلق الامر بالمشرق العربى وازماته وتفاعلاته تعتبر سوريا لاعبا متميزا قد يكون من المهم للكافه ان يرتب معه الفاعلون البارزون الاخرون ⁽³⁾ .

لذا فقد وقفت مع التيار العربى الدامى الى موقف متشدد من الصلح المنفرد مع اسرائيل والتوقيع على اتفاقيه كامب ديفيد . كما قطعت علاقاتها الدبلوماسيه مع مصر لهذا السبب . كما ان الخلافات المذهبيه الشديده والمتجزره مع العراق رغم انتمائهم لحزب واحد وهو حزب البعث وما نتج عنها من مشاحنات تعذرت معها كل السبل التى عملت على احتوائها ، حتى عد اصعب الخلافات العربيه / العربيه على الحل فى فتره المصالحه العربيه التى سبقت الغزو العراقى بثلاثه سنوات ⁽⁴⁾ . كما ان علاقات سوريا مع دول الخليج شابه الفتور والقطيعة فى اغلب الاحيان ، حيث اتهمتها الدول الخليجيّه بمساعدته ايران فى حربها مع العراق للدفاع عن البوابه الشرقيه ،

(1) المرجع السابق - ص 483

(2) المرجع السابق - ص 257 : 263

(3) د. أحمد ثابت - سوريا والازمة - فرمالكاسب الإقليمية والدولية - مجلة السياسة الدولية

العدد 103 يناير 1991 - ص 57

(4) د. مصطفى كامل السيد - الآثار السياسية الداخلية فى الوطن العربى - الجولة الأولى لحرب الخليج

الثانية - د. نازلى معوض (محرر) - مرجع سبق ذكره - ص 45

ونتيجة من ذلك تعثر مساعدات كانت تصل الى سوريا بمقتضى قرارات قمة بغداد سنة 1979 التي حاولت تعويض غياب مصر من الصراع العربي الاسرائيلي بزيادة المساعدات الى بقية الدول الواقعة على خط المواجهة. ثم ان التدخل السوري في لبنان بدأ يضيف لسوريا اعباء اقتصادية وسياسية اخرى⁽¹⁾. وكما أن علاقات سوريا مع الدول الغربية لم تكن اسعد حالا.. حيث اتهمتها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا بتأييد الارهاب الدولي ووصل الامر ببريطانيا الى قطع علاقاتها الرسمية مع سوريا وتوقيع الجماعه الاوربيه لعقوبات اقتصادية عليها. اما علاقاتها مع الجانب الاخر وهو المعسكر الشيوعي الذي كان السند الاول والاكبر لموقف سوريا الدولي والمؤيد لها في المحافل والمؤتمرات الدولي والمتبنى لسياستها بالمنطقة وايضا لوسائل واساليب التنمية الداخليه فقد اعتراها بدورها الفتره الشديده ، نظرا لما الم بالاتحاد السوفيتي من تداعيات نتيجة لسياسات البيروسترويك والجلاسنوسيت التي اتبعها الرئيس السوفيتي السابق جورباتشوف وما نتج عنها من تحولات عاصفه باتجاه انهيار النظم الاشتراكيه الماركسيه في اوربا الشرقيه والزلازل السوفيتي ذاته على نحو ادى الى تقلص كبير في المسانده السياسيه لسوريا والدعم العسكري والاقتصادي لها. وكذا انتهاء الحرب الباردة وتصاعد اجواء التسويات الدولييه مما وضع سوريا امام خيار صعب مفاده ان نزاعها مع اسرائيل لن تتوافر له فرص الفيار العسكري⁽²⁾. وقد لس ذلك الرئيس حافظ الاسد شخصيا حينما التقى في موسكو عام 1987 بالرئيس ميخائيل جورباتشوف الذي اوضح له ان الاتحاد السوفيتي يعتبر نفسه خارج لعبه التوازن الاستراتيجي في المنطقه العربييه، ثم حاول بعد ذلك ان يشرح نظريته في استبدال توازنات القوى بما اسماه توازنات المصالح⁽³⁾. مما جعل سوريا تحاول البحث عن فرصه دوليه او اقليميه تقوم باستغلالها للخروج من هذا المأزق .

وقد تزامن ذلك مع التصعيد الخطير للخلافات بين سوريا والعراق والذي ازداد بسبب فراغ العراق من حربيها مع ايران ، ومساو له تصفيه الحسابات بعقاب سوريا على موقفها من تلك الحرب ونصرتها لايران اثنائها . وقد ركز العراق في البدايه على الساعه اللبنانيه حيث تعانى سوريا من انكشاف خطير⁽⁴⁾. فقام بتأييد العماد مشيل عون المقاوم للوجود السوري بلبنان ، وذلك بإمداده بالسلاح والاموال⁽⁵⁾. كما قام

(1) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق - ص 162

(2) د. أحمد ثابت - مرجع سابق - ص 45

(3) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق - ص 30

(4) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 - مرجع سابق - ص 258

(5) إبراهيم نافع - المرجع السابق - ص 255

بمحاولة اذانه السياسة السورية نحو لبنان لعزلها خلال مؤتمر القمة العربي الطارئ في الدار البيضاء ، الا ان محاولته فشلت⁽¹⁾ . نظرا لوقوف دول الخليج خلف سوريا . كما قام بإ نشاء تحالف يشمله ومصر والاردن واليمن فيما عرف بمجلس التعاون العربي التي رأت سوريا انه يهدف حصارها هي⁽²⁾ . وخاصة مع تواكب ذلك مع الصدام السوري المتكرر والشديد والعنيف مع القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقواتها العسكرية في لبنان والذي تسبب في انفجاراً متكرراً للفضب العربي الشعبي والرسمي ضد سوريا ، وخسرت سوريا لذلك معركتها الدعائية في النظام العربي وان أكتفت بعلاقاتها المتميزة مع السعودية⁽³⁾ . الا ان هذا الموقف قد لطف من حدته تأييد مصر للدور السوري والوقوف بجانبه ضد أي محاولات عراقية . لعزله والانفراد بالقيادة العربية . وقد تمثل ذلك في عوده العلاقات المصرية السورية في نهاية عام 1989 . واللقاءات المتكررة بين حافظ الاسد وحسن مبارك في طبرق بليبيا في شهر مارس عام 1990 وسوريا في مايو من ذات العام . ثم توج هذا الاتجاه في يوليو من العام نفسه واثناء زياره حافظ الاسد للقاهرة لتوقيع اتفاق بين البلدين يؤكد حرصهما على دفع مسيره العمل العربي واجراء التقدم في العلاقات الثنائية⁽⁴⁾ . وقد اتصفت سوريا في تلك الفترة بقيادة فريدة من نوعها تمتاز بالخبرة والدهاء الساسيين وهي قياده الرئيس حافظ الاسد ، فهو رئيس يعتبر مكيافيللياً بالدرجه الاولى ، والمكيافيللي تعني المرونة والفطنه في الاداء والقدرة على استخلاص افئصات يقدرات محدوده للغاية وبذلك تستخدم تلك الصفه بصوره ايجابيه⁽⁵⁾ .

علاقه كل من مصر وسوريا بالولايات المتحده قبل الازمه :

نظرا للمستجدات التي المت بالنظام العالمى وميله الى ان يصبح احدى الاتجاه وسيطره الولايات المتحده الامريكيه على مقدراته . ونظرا للدور الفريد والمتميز الذي لعبته الاخيره في اداره ازمه الخليج العربيه الثانيه ، ونظرا لما بدا من ان كل من مصر وسوريا تضع العلاقه معها في مصاف الاولويات الاولى بالرعايه . لذا فإنه يكون من المناسب ان نستعرض طبيعه علاقات كل منهما بها .

فقد تمتعت مصر بعلاقه جيده مع الولايات المتحده الامريكيه تنقسم بالتنسيق والتعاون وايضا نراعه الظروف الاقتصاديه والاجتماعيه التي تمر بها مصر من قبل الثانيه . فمصر تمثل المرتبه الثانيه من بين الدول التي تتلقى المساعدات من الولايات

(1) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 - مرجع سابق - ص 259

(2) إبراهيم نافع - المرجع السابق - ص 256

(3) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 - مرجع سابق - ص 259

(4) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 - مرجع سابق - ص 484

(5) Drysdale Alas dair & R.A. Hinnebusch : Syria & the Middle East Peace Process , New York Council on foreign relations Press 1991. p. 212 .

المتحدة بعد اسرائيل. وقد كان الهدف الرئيسى للسياسة المصريه فى ذلك الوقت هو استمرار حجم المساعدات الاقتصاديه على ما هو عليه دون انقاص . الا انه فى شهر يناير 1990 ظهر اتجاه الى تخفيض حجم المساعدات الامريكىة المقدمه لمصر وايضا تجميد حجم المعونات الماليه التى تقدم لها وذلك بسبب عجزها عن سداد اقساط ديونها⁽¹⁾ . مما تسبب فى ارباك وحيره شديدين فى الدوائر الاقتصاديه المصريه استتبع تحركات وزيارات متبادله ومشاورات مع الولايات المتحدة حتى تمكنت مصر فى اوائل يونيه من اقناعها بالافراج عن المعونه النقديه واستمرار حجم المعونه السنويه التى تحصل عليها مصر كما هي⁽²⁾ .

اما فى المجال العسكرى فقد كان اسعد حالا من الاقتصادى حيث استمرت العلاقات بينهما على ما هو عليه من التعاون وتنفيذ الاتفاقيات السابقه مثل ترتيبات الانتاج المصرى للدبابه الامريكىه (MiAi) وصفقات السلاح والطائرات المتفق عليها من قبل . كما شهد شهر فبراير اعطاء منحه لمصر قدرها سبعمائه دبابه من طراز (M60A) من الدبابات التى تحتفظ بها فى اوربا والتى تم الاتفاق على ازالتهاء وان مصر لن تتحمل سوى تكاليف شحنها مقابل استغناء مصر عن عدد مماثل من دبابات سوفيتيه قديمه ، وقد بدأت هذه الدبابات فى الوصول الى مصر خلال شهر ابريل . الا ان طلب مصر القديم والصوى بإعفائها من الديون العسكرىه لامريكا منذ عام 1983 ظل دون استجاب حتى اندلاع الازمه⁽³⁾ .

وبالتوازن مع هذا الاتجاه وإن لم يكن يساويه فى المقدار كانت علاقته مصر مع الاتحاد السوفيتى السابق فى تهمسن مستمر ، وفى يناير 1990 وافق على منح مصر قرضاً ميسراً قيمته 130 مليون دولار لاستكمال مجمع توليد الكهرباء . كما ايد وجهه نظر مصر فى خطوره توطين المهاجرين السوفيت بالاراضى المحتله وضروره اتخاذ اجراء محلى بالاتحاد السوفيتى ودولى عن طريق مجلس الامن . كما توجهت هذه العلاقه بزياره الرئيس محمد حسنى مبارك فى منتصف مايو الى الاتحاد السوفيتى والتى تعد الاولى منذ اكثر من 18 عاماً وتم فيها ازاله الشوائب التى تعرقل تقارب وجهات النظر وتأييد الاتحاد السوفيتى لكل مطالب مصر واستنكار توطين المهاجرين السوفيت بالاراضى المحتله وانها يجب الا تتم على حساب الفلسطينين . وقد تم فى هذه الزياره ايضا توقيع برنامج طويل الاجل حتى عام 2000 ينظم التعاون بين البلدين فى كافة المجالات الصناعيه والاقتصاديه والتجاريه والتكنولوجيه⁽⁴⁾ .

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 498

(2) المرجع السابق - ص 33

(3) المرجع السابق - ص 498

(4) المرجع السابق - ص 500

أما سوريا فقد كان حظها من العلاقات مع أمريكا وبالتالي الجماعة الأوروبية أسوأ من حظ مصر. حيث قرضت أمريكا وبريطانيا عزله دوليه على سوريا بحجة وقوفها وراء الكثير من عمليات الارهاب وايوائها لجماعات ارهابيه مثل جماعة ابو نضال وكذلك دورها فى خطف واخفاء عدد من الرهائن الغربيين⁽¹⁾. فعلاوه على العقوبات الاقتصادية المذكوره اوعزت الولايات المتحده للجماعه الاوربيه بإحراج سوريا فى لبنان وتأييد الجنرال ميشيل عون عن طريق فرنسا وامداده بالاموال والسلاح وتأييده سياسياً وأدبياً. كما ادرجت الولايات المتحده سوريا فى قائمه الدول التى تشجع الارهاب فى العالم⁽²⁾.

لذلك كانت هذه المهددات الدوليه فى علاقات سوريا بالولايات المتحده والجماعه الاوربيه وما تأمله منها هى التى لعبت دورا كبيرا بالتفاعل مع طبيعته علاقاته بالعراق والمنطقه فى تشكيل الدور السوري فى ازمه الخليج العربيه الثانيه. فقد كانت تدرك حجم اوراق اللعبه التى فى يد الاخيره علاوه على ادراكها استحاله تحقيق التوازن العسكرى مع اسرائيل وبالتالي استحاله حل القضيه الفلسطينيه وتحرير الجولان المحتله عسكريا⁽³⁾. وقد ادرك الرئيس حافظ الاسد حقيقه الموقف السوفيتى فى هذه الفتره فى احدى زياراته لموسكو والتى تمت فى 4 ابريل 1987. كما رأت سوريا ان ازمه الخليج ستؤدى الى اطلاق يدها للعمل فى لبنان من حيث وقف الدعم عن عون نتيجة للمصار العسكرى المفروض على العراق وايضا انشغال العالم وخاصه اوربا الغربيه عن لبنان بما هو اهم واكبر بالنسبه لهم. وايضا حاجاتهم للتأييد السوري فى هذه الازمه مما يدفعهم لإطلاق يدها للعمل بلبنان ، وتصفيه الجنرال ميشيل عون الذى يدمى انه الاحق برئاسه لبنان والذى وقف عقبه امام جهود المصالحه الوطنيه فيه التى ايدتها كل من سوريا والمملكه العربيه السعوديه⁽⁴⁾.

وقد اشترك الدور السوري والمصرى ايضا فى خاصيه اخرى ميزتهما عن بقية الاطراف الاقليميه وهى انعدام التهديد العسكرى المباشر من الازمه وبالتالي استحاله وقوع اضرار ماديه مباشره على الاراضى او الازواح او الممتلكات داخل اراضيها . أى لا تنطوى على أى تهديد للسلامه الإقليميه او وحده اراضى اية منها⁽⁵⁾. بعكس بقية الدول العربيه الاقليميه الاخرى فى محيط الاسره كالسعوديه ودول الخليج والاردن .

(1) بيير سلينجر وأريك لوران - حرب الخليج والحلقات السريه - ترجمه عادل حموده دار سنكس للطباعة والنشر - يوليو 1991 - ص 196 وما بعدها

(2) د. أحمد ثابت - المرجع السابق - ص 58 : 59

(3) المرجع السابق - ص 54

(4) د. مصطفى كامل السيد - الآثار السياسيه الداخليه فى الوطن العربى - الجوله الاولى لحرب الخليج

الثانيه - مرجع سابق - ص 46

(5) المرجع السابق - ص 9

إلا أنها كانت بالنسبة لمصر ذات آثار خطيرة على كل الاهداف الامنيه والوطنيه العليا للدوله المصريه وعلى المصالح الحياتيه اليومية المباشره والاينيه للمجتمع المصري⁽¹⁾.

ثانيا : اتجاه الدولتين من الازمه وطرق حلها

استتعت توجهات كلا الدولتين نحو الازمه بالثبات والارتكان الى عده مبادئ واضحه محدده استمرت عليها منذ بدء الازمه وحتى نهايتها. إلا ان الازمه فى حد ذاتها قد مثلت فرصه عظيمه لتحقيق مزيدا من الاهداف والمكاسب التى لن تتحقق مره اخرى. وان كان الموقف المصرى قد تفاعل وإستجاب لدوره الاقليمى مع الازمه قبل السورى⁽²⁾. فمنذ بدء اندلاع الازمه وقبل تفاقمها عسكريا ، قامت مصر بمجهودات ضخمة لاحتوائها والعمل على حلها. وقد تجلت اكبر صوره فى المساعى الحميده المكوكيه التى قام بها الرئيس محمد حسنى مبارك شخصا بين بغداد والكويت والتى انتهت بما كان يبشر بنجاحها بنزع فتيل الخطر منها ، وقد ظهرت نتائجها الملموسه فى وقف الحملات الاعلاميه بينهما والموافقه على عقد لقاء ثنائى فى جسده⁽³⁾. وقد كان الدافع المصرى للتصرك فى مواجهه هذه الازمه هو مجابهه التهديد المباشر لمصالحها من الزوايا الاينيه⁽⁴⁾ :

الاولى : ان الازمه فى حاله استمرارها تضع الدبلوماسيه المصريه فى مأزق الاختيار بين دولتين تربط مصر بهما علاقات حسنه. فالعراق ينتمى الى مجلس التعاون العربى الذى تنتمى اليه مصر بدورها، كما ان لمصر علاقات حسنه مع الكويت. **الثانيه :** ان الازمه فى حاله عدم تطويقها تحدث انقسام جديدا فى صف الدول العربيه. وذلك كأن يظهر على السطح محورين عربيين ، أحدهما يؤيد وجهه النظر العراقيه والثانى يؤيد الكويت . ومن شأن هذا الانقسام ان يضع الاشكال الجديده للتعاون العربى المتمثل فى مجالس التعاون العربيه فى موضع اختبار لفاعليتها. خاصه وان الدولتين تنتميان الى تجمعات اقليميه مختلفه . وهو ماقد يثير الشكوك حول فاعليه اشكال التعاون العربى الحديث الولاده، والتى تعد احد ركائز الدبلوماسيه المصريه فى التعامل مع الدول العربيه.

الثالثه : ان لمصر مصالح اقتصاديه مع العراق والكويت تتمثله اساساً فى العماله المصريه الموجوده لدى البلدين ، اضافه الى رغبه مصر فى ايجاد مخرج لضائقته الاقتصاديه من خلال استثمار علاقاتها العربيه ، لذا من المقدر للازمه الناشئه بين

(1) د. نازلى معوض أحمد - المرجع السابق - ص 415

(2) أيمن السيد عبد الوهاب - مصر ومحاولة إحتواء الأزمة - السياسة الدولية - العدد 102

أكتوبر 1990 - ص 29

(3) المرجع السابق - ص 31

(4) مجدى على عبيد - المقدمات السياسيه للغزو - السياسة الدولية - العدد 102 - مرجع سابق - ص 20

العراق والكويت ان تحدث تداعيات سلبية على مصالح مصر الاقتصادييه .
الرابعه: ان الدبلوماسيه المصريه كانت تولي في ذلك الوقت اهتماما مكثفا لحل
الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء التغيرات الطارئه عليه والتي تندر بخطر وقوع
مواجهه عربيه اسرائيليه ، لذا فمن شأن استمرار الازمه ان يعطى لاسرائيل الفرصه
في استمرار مخططاتها الإستيطاني بما يؤثر بالسلب على امكانيه حل المشكله
الفلسطينيه.

الا ان قيام العراق باحتلال الكويت بالكامل وبصوره سافره بدت فيها مجريات
الامور وتدامى الاحداث انها مخططه من قبل ، وايضا ما سبق ذلك من البيان الصادر
من وزاره الخارجيه العراقيه والذي يؤكد ان الرئيس حسنى مبارك اثناء زيارته
لبغداد والإلتقاء بالرئيس صدام حسين انما تباحثا في الامور التي تهم البلدين فقط.
ولم يتطرقا الى النزاع العراقي الكويتي ، وحول الاجتماع الذي كان مزمتا عقده في
جده اشار البيان بأنه سيكون اجتماعا بروتوكوليا⁽¹⁾ . كل هذا اورث شعورا جارفا
لدى القياده المصريه بأنها كانت ضحيه مؤامره من العراق يهدف العمل على التيل من
المكانه المصريه في المنطقه والتاثير في مصداقيتها⁽²⁾ . إلا ان مصر كانت تدرك ان
مصلحتها في تسويه الازمه سلميا لان المل العسكري لن ينزل الضرر بالمقددرات
العسكريه العراقيه وحدها. كما ان تدمير القدرات العسكريه العراقيه او اصابتها
يضرر بالغ لا يمثل وخسا مواتيا للمصالح المصريه من منظور استراتيجي شامل
تدخل فيه اعتبارات القوه الاسرائيليه بالذات في الحساب⁽³⁾ . كما كانت تخشى من
ان تؤثر هذه الاحداث على سرعه عوده الجامعه العربيه لمقرها الدائم بالقاهره او حتى
التاثير على المساعدات التي تحصل عليها من الدول البترولييه او العمال المصريه
بها⁽⁴⁾ . كما ان القياده المصريه كانت تدرك ان القوى العظمى وخاصه امريكا لن تسمح
بأنى حال بإحتلال الكويت، وبالتالي فإن الوضع لن يستمر على ماحدث بل يجب ان
تحل ولو عسكريا . وفي هذه الحاله سيكون حجم الدمار شاملا للمكان والزمان. لذلك
كان رد الفعل المصرى واضحا وثابتا وسريعا تجاه الازمه وفي التعامل معها⁽⁵⁾ .
اما سوريا فقد مثل الغزو العراقي للكويت فرصه عظيمه للخروج من حاله
العزله العربيه والاقليميه التي كانت السياسه السوريه تعاني منها منذ سنوات

(1) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 - مرجع سابق - ص 503

(2) ليمن عبد الوهاب - المرجع السابق - ص 30

(3) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 - مرجع سابق - ص 502

(4) المرجع السابق - ص 502

(5) المرجع السابق - ص 501

الثمانينات⁽¹⁾. ولتثبيت للنظام الاقليمي عقم محاولات ابعادها عن اى ترتيب سياسى لا تكون طرفا فيه⁽²⁾. كما نظرت سوريا الى الغزو على انه يضعف من الامكانيات العربيه لمواجهة اسرائيل اذ يجمى خصما من حساب القوه العربيه الشامله للعرب جميعهم ، تلك القوه التي كانت تلزم اسرائيل - فى حاله بقاء العراق قويا - بتوزيع قدراتها القتاليه فى اتجاهات مختلفه ، وقد رأت سوريا ان الازمه فرصه جيده لتحسين اوضاعها فى لبنان فسوف ينشغل العالم عنه مؤقتا كما سيتأثر التأييد العراقى للجنرال المنشق عون، كما ان الازمه من شأنها ان توحد الاتجاهات الايرانيه السوريه فى التعامل لإيجاد حل للمشكله اللبنانيه ومنع تقاتل وتنافس حزبي الله وأمل وتطبيق اتفاق الطائف ، وستكون أيضا فرصه عظيمه للحصول على الثمن النقدي لموقفها الرافض للغزو من السعوديه ودول الخليج .

والجدير بالذكر فى هذا المجال ان من الامور الجوهرية التى ساعدت على رد الفعل السريع والثابت والواضح لكل من مصر وسوريا هو طبيعه تفاعلات السلطه ومركز صنع القرار فى كل منهما ، فمن الثابت ان قرار كل من مصر وسوريا بإرسال قوات الى المملكه العربيه السعوديه إتخذه رئيسا الدولتان دون تشاور لا مع هيئه مستشاريه ولا مع مكتب سياسى لى حزب⁽³⁾ . وايضا لم يحصل اى منهما على موافقة الجبهه التشريعيه فى كلا البلدين قبل ارسال القوات العسكريه خارج البلاد رغم اشتراط الدستور فى كلاهما لذلك . مما ادى الى تشكيلك البعض فى مدى دستوريه قرار الإرسال العسكرى أصلا . وذلك رغم ان الازمه قد احدثت تيارات رأى عام داخلية ملموظه فى كلاهما ، وكانت فى الغالب - وخاصة فى مصر - علامه صحيه تحسب للنظام وليست عليه .

وبدايه يلاحظ ان ازمه الخليج كانت واحده من الأزمات الدوليه القليله التى استقطبت اهتماما مطلقا من الرأى العام والقوى السياسيه فى الساحه المصريه ، على الرغم من ان منطق الخليج لم تكن جزءاً من الإهتمامات الإستراتيجيه للأمن المصرى القومى - بالمعنى الضيق - ويعود جزء من هذا الإهتمام الى التأثير المباشر للآزمه على العيايه اليوميه للمواطن المصرى⁽⁴⁾. ولكن لا يمكن إغفال ان جزءاً هاما وغير بسيطاً لهذا التفاعل الشعبى مع الازمه يرجع الى التركيز الإعلامى الرسمى المستمر والمكثف بهدف خلق الحمس الشعبى خلف القرارات والتصرفات القياديه

(1) د. أحمد ثابت - المرجع السابق - ص 54

(2) المرجع السابق - ص 55

(3) د. مصطفى كامل السيد - الآثار السياسيه الداخليه فى الوطن العربى - مرجع سابق - ص 59

(4) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 510

للتنظيم وتفاعلها مع الأزمه .وقد كان التكتيف والتركيز من وسائل الإعلام الرسمي المصري حولها بصورة احاطت بالمواطن العادي في كل سكناته وحركاته واوقاته وايضا في جميع اماكن تواجدته حتى إستطاعت ان تخلق شعوراً عامياً ان الأزمه تلك تمس سياده وكرامه بل ولقمة عيش المواطن المصري العادي البسيط وعلى نتائجها يتوقف وجوده .

إلا انه يلاحظ ان السياسة الرسميه كانت تغطي بأغلبه واضحه ومتناسكه في اوساط الرأي العام الى الحد الذي يكفى معه القول بان هذه الأغلبه كانت كافيه لعدم تعرض الحكومه المصريه لأي تحد يمس الإستقرار السياسي الداخلي من جانب القوى السياسيه المعارضه او الجماهير من جراء السياسه الرسميه المتبعه ازاء الخليج⁽¹⁾ .

وبادئ ذي بدء تجدر التفريقه بين البدايات الأولى للأزمه وبين تداعياتها المتلاحقه ، فبينما لم تكن هناك ثمه خلاف حقيقي أعلن بين مختلف القوى السياسيه الفاعله في مصر سواء الحاكمه منها او المعارضه مع البدايات الأولى لتفجير الأزمه . فالكل تقريباً - مع بعض الإستثناءات المحدوده للغاية - اذان الغزو بصورة او باخرى وأعلن عدم قبوله من حيث المبدأ ، ومن ثم حرمة ورفض ما ترتب عليه من ضم ، فلم تقر اي من هذه القوى الإستيلاء على اراضي الغير بالقوة المسلحه ومحو كيان دولي موجود والغاء شرعيته . الا انه مع التداعيات التي استتبعته عمليه الغزو ولا سيما عندما قامت الملكة العربيه السعوديه وبعض دول الخليج بطلب الإستعانه بقوات اجنبيه - عربيه وغيرعربيه - لتأمين اراضيها ازاء احتمالات امتداد العدوان العراقي اليها بدأت الخلافات تدب ، ليس فقط بين مختلف القوى والجماعات او التيارات السياسيه بل وداخل الكثير منها خاصه مع تدفق المشود العسكري الاجنبيه الضخمه - بصفه خاصه غير العربيه - الى المنطقه⁽²⁾ . هنا فقط كانت البدايه الحقيقيه لإنقسام القوى السياسيه الرئسيه في مصر وتباين مواقفها تبايناً بلغ القمه في العده بالنسبه للكثير من القضايا المرتبطه بالأزمه بمختلف مراحلها .

فحينما وقع الغزو العراقي للكويت اذان الموقف الرسمي المصري هذا الغزو وبررت موقفها بانه لم يكن من الممكن ان ترحب بالعدوان او ان تلتزم الصمت حياله او تتخذ منه موقف الحياد وانه من ثوابت السياسه المصريه مسانده ايه دوله عربيه تتعرض لأي محنه . والحقيقه ان الأزمه التي سببها الغزو العراقي للكويت يصفه عامه والحرب التي دارت بسببها بصفه خاصه وضعت القيادة السياسيه المصريه في

(1) امين السيد عبد الوهاب - مصر ومحاولة إحتواء الأزمه - مرجع سابق - ص 30

(2) د. جابر سعيد عوض - مواقف القوى السياسيه المصريه من حرب الخليج الثانيه وما بعدها

في مصطلقى علوى (محرر) حرب الخليج والسياسه المصريه - مركز البحوث

والدراسات السياسيه القاهره 1992 - ص 48

موقف لا تحسد عليه فكان لزاما عليها ان تأخذ موقفا واضحا ومحددا ولم يكن بإمكانها ان تمسك العصا من الوسط . فقد ادركت قياداتها السياسييه حجم الخطر والتهديد الذي فجره الغزو العراقي للكويت على مصالحها كما ادركت ان حجم المصالح العالميه بالكويت لن يسمح بترك العراق يغفلت بما اقدم عليه ⁽¹⁾.

والملاحظ ان الرأى العام المصرى لم ينقسم بخصوص هذه القضية بل كان فى الغالب مؤيداً للموقف المصرى ⁽²⁾ . ولكن عندما بدأت هلائث القوات الاجنبيه تغدو للمنطقه بدعوى من الحكومه السعوديه بدأ اختلاف بعض شرائح الرأى العام المصرى عن الموقف الرسمى المؤيد لتواجد هذه القوات . حيث فرقته معظم القوى السياسيه بين واقع الغزو وقدم قوات اجنبيه للمنطقه وطالبت بان الحل ينبغى ان يكون عربيا اسلاميا . وقد كان على رأس المتنادين بهذا الإتجاه احزاب العمل والتجمع والجماعات الإسلاميه ⁽³⁾ . حيث رأته هذه القوى ان توافد القوات الاجنبيه من شأنه الإضرار بالمصالح القومييه العربيه مسترجعه ذكريات الماضى . كما رأى التيار الإسلامى ان أزمة الخليج وتلك الحرب التى دارت بسببها هى أزمة وحرب حول المقدسات الإسلاميه . لذلك رفع هذا التيار شعارات مشابهه لتلك التى رفعها النظام العراقى كالحرب المقدسه والجهاد ⁽⁴⁾ كما رأته التيارات الناصريه ان الأزمة بالاساس مواجهه بين قوى التحرر العربى والإمبرياليه العالميه وعلى رأسها الولايات المتحده والرجعيه العربيه ⁽⁵⁾.

وان كان قرار ارسال قوات مصريه الى حفر الباطن فى السعوديه قد اثار العديد من الإنتقادات حاولت القياذه المصريه الرد عليها متعلله بان ارسال هذه القوات تم ببناء على طلب الدولتين وفى إطار حقهما فى الدفاع الشرعى عن النفس حتى لا تعتمد اليهما العدوان والغزو ⁽⁶⁾ . كما كان ذلك وفقا لقرارات مؤتمر القمة العربى الطارئه والصادره طبقا لميثاق الجامعة العربيه ومنظمه الامم المتحده . وايضا فقد كان ارسال القوات المصريه قد تم تنفيذاً لإتفاقيه الدفاع العربى المشتركه والتى وقعت عليها مصر فى 13 / 5 / 1950 ⁽⁷⁾ . كما ان ارسال هذه القوات جاء انطلاقا من

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 501.

(2) د. جابر سعيد عوض - المرجع السابق - ص 52

(3) د. أحمد يوسف أحمد - أزمة الخليج والنظام العربى فى أزمة الخليج وتمديات الحاضر والمستقبل مرجع سابق - ص 35 : 39

(4) د. جابر سعيد عوض - المرجع السابق - ص 54

(5) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1991 - مركز الدراسات السياسيه والإستراتيجيه بالأهرام القاهره - ص 449

(6) حديث الرئيس محمد حسنى مبارك فى لقاء مع الشيخ زايد بالإمارات - الأهرام 24 / 10 / 91 ص 1

(7) د. عصمت عبد المجيد - جريدة الأهرام - 1 / 1 / 91 - ص 1

حرص مصر على الدفاع عن المبادئ والقيم وإعتبار أن الإعتداء على جزء من أجزاء الوطن العربي هو إعتداء على الكل حتى ولو كان المعتدى دولة عربية⁽¹⁾، واعتباراً من أن الأمن القومي العربي كل لا يتجزأ وأن الأمن القومي المصري بمفهومه الشامل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً يتأثر بالتهديد الذي فجّره الغزو العراقي للكويت في المنطقة⁽²⁾.

إلا أن موقف المعارضة قد استمر على ما هو عليه فعلى حين يؤيد حزب الوفد موقف الحكومة عارضه حزب العمل والتجمع وجماعة الإخوان المسلمين⁽³⁾، بل إن البعض طالب بتحديد دور محدد وواضح لعمل هذه القوات في حاله فشل حل الأزمة سلمياً وإضطراب القوات المتحالفة لشن حرب ضد العراق. وطالب ألا يتجاوز دور هذه القوات حد الدفاع عن السعودية والإمارات فقط⁽⁴⁾.

وحينما اندلعت حرب تحرير الكويت في 17 يناير 1991 أيد الموقف الرسمي المصري الحرب من أجل تحرير الكويت، وأيد الرأي العام العالمي السائد القائل بأنه لا يمكن وقف القتال إلا بإعلان العراق عن نيته رسمياً في الانسحاب والبدء الفعلي به. كما أن الحكومة المصرية لم تقصر في السعي مع الأطراف الأخرى لإيجاد حل سلمي للأزمة من خلال العديد من الأساليب المتاحة والمعكّنة⁽⁵⁾. وقد أيد الموقف الرسمي للحكومة المصرية حزب الوفد فقط في حين عارضها بقية الأحزاب وعلى رأسها التجمع والعمل والجماعات الإسلامية. حيث رأت أن محاولات التسوية السلمية لم تأخذ فرصتها الكافية والملائمة لتؤتي أثارها وطالبوا بالوقف الفوري للعمليات العسكرية حيث كان من الممكن للحصار الإقتصادي أن يؤتي أثاره⁽⁶⁾.

كما حدث خلاف أيضاً في الرأي العام المصري حينما أثار العراق قضية الربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية، حيث رفض الموقف المصري الرسمي هذا الربط وإعتبره مجرد مراوغة عراقية تضر بالقضية الفلسطينية وتضيق قضية الكويت⁽⁷⁾. إلا أن البعض نادى بضرورة الربط من أجل الضغط على أمريكا في مصالحها المتمثلة في الكويت والخليج لتحريك المياه الراكدة لأزمة الشرق الأوسط، وحتى تفضح التوجهات الأمريكية التي تكيل بمكيايين مختلفين في النزاع، ويرى

(1) جريدة الدفاع - 90 / 11 / 1 - ص 1

(2) الفريق أول يوسف أبو طالب - وزير الدفاع المصري - حديث لجريدة الأهرام - القاهرة 91 / 3 / 10 ص 1

(3) د. جابر سميد عوض - المرجع السابق - ص 57

(4) محمد سيد أحمد - حتى لا تحيد العرب عن هدفها - الأهرام 91 / 2 / 14 - ص 8

(5) خطاب الرئيس محمد حسني مبارك في ذكرى الإسراء والمعراج - الأهرام 91 / 3 / 13 - ص 1

(6) د. جابر سميد عوض - المرجع السابق - ص 58 : 60

(7) حديث الرئيس محمد حسني مبارك - المرجع السابق - ص 1

البعض ان انصار وجهه النظر القائله بضروره الربط لم يروا في الضغط على الغرب بديلاً للضغط على العراق من اجل انهاء احتلال الكويت وانسحابه من اراضيها بل رفضوا الغزو العراقي وحرّموا احتلاله لها بالقوة المسلحة⁽¹⁾. إلا انه لم تحدث خلاف بين الموقف الرسمي المصري وبين القوى السياسيه المختلفه في قضيه تجاوز حدود تمرير الكويت الى تدمير العراق . حيث عبر موقفها الرسمي مع ما يظهره الرأي العام المصري من تعاطف مع مآسآ الشعب العراقي من اجماع على ضروره حصر وسائل الحرب بحيث يتم تجنب خسائر المدنيين وعدم تعرض البنيه الاساسيه للمجتمع والدوله العراقيه لخطر جسيمه يدفع فيها الشعب العراقي ضريبه مغالى فيها لجرائم النظام السياسى فيه⁽²⁾.

ومن الملفت للانتباه ان الاختلاف في وجهات النظر بين الحكومه والمعارضه في المواقف حيال الازمه اثار فرضين اساسيين⁽³⁾:

اولهما : العلانيه والوضوح في ابداء الرأي المعارض للموقف الرسمي من الازمه كتابه وشفافه في الاجتماعات العامه والحزبيه وبالندوات العلميه العديده التي عقدت في القاهره حول ازمه الخليج الثانيه ، وفي اجهزه الاعلام خاصه الصحفيه منها . مما اتاح مناخاً عاماً يتسم بالصحيه والتحفيز والإبتعاد عن المهارات والاتهامات الجذافيه في اساليب واتجاهات التعايش حول السياسه المصريه تجاه الازمه.

ثانيهما: هذه القوى المعارضه المذكوره للتحرك المصري في ازمه الخليج الثانيه تدرك بعمق الجدليه والتناقض الرئيسى الذى تنطوى عليها تلك الازمه بالنسبه للمصالح الانيه المباشره للمجتمع المصري، ومن ثم تفلو مواقف تلك القوى المعارضه من القطع او الحسم او التصور المرنى المحدود او النظيره العلميه القابله للتطبيق الواقعى ، لما يجب او ينبغى ان يكون عليه التحرك المصري ازاء تلك الازمه⁽⁴⁾. ويرى البعض ان نسب التأثير للسياسه الرسميه في العناصر النشطه داخل النخبه السياسيه والمثقفه كانت اقل منها داخل اوساط الرأي العام الجماهيرى ويبدو هذا واضحا من متابعيه الندوات الفكرية والسياسيه التى نظمت لمناقشته الإبعاد المختلفه لازمه الخليج⁽⁵⁾.

(1) د.حازم عيسى - الاثنان السياسيه والإقتصاديه لازمه الخليج - المظاهر والفرص في أزمة الخليج
تدنيات الحاضر والمستقبل - القاهرة - مطبعة إتحاد المامين العرب - مرجع سابق - ص 93

(2) د. جابر سعيد عوض - المرجع السابق - ص 66

(3) د.نازلى معوض أحمد - التحرك المصري في أزمة الخليج الثانيه - الثابت والمتغير في الدور

المصري - مرجع سابق - ص 413 : 414

(4) المرجع السابق - ص 414

(5) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 510

تلك كانت متغيرات الرأى العام المصرى فى تعامله مع أزمة الخليج العربية الثانية وذلك بالطبع يعود الى المناخ الديموقراطى النسبى والسماح بالاحزاب والآراء السياسيه داخل مقلار وعلى صفحات هذه الاحزاب مما سمح بظهور آراء واتجاهات مختلفه. اما عن الجانب الاخر - السوري - فإن البناء السياسى الحاكم والمسيطر هو حزب البعث بما يمثله من قبضه حديديه على كل المقدرات الشعبيه والحزبيه والجهائيريه بصوره لا تسمح بظهور رأى عام معارض لرأى النخبه الحاكمه او حتى مجرد تبلوره . لذلك لم تسعفنا الانباء بوجود مثل هذا الرأى المخالف، وإن كان ذلك لا يمنع من تصور تواجدده على الساحة السوريه وبصوره خفيه اوحتى فى اعماق النفس البشريه ولم يجد الوسيله او الاسلوب للتعبير ومن ثم الظهور.

موقف مصر وسوريا من مسأله الربط بين احتلال الكويت وبقيه الاحتلال بالمنطقه: فى يوم 12 اغسطس 1990 طرح الرئيس العراقى مبادره اعرب فيها عن استعداداه بالانسحاب من الكويت بشرط إنهاء العقوبات الاقتصاديه التى إتخذها مجلس الامن ضد العراق وإلإعتراف بحق العراق التاريخى والشرعى فى الكويت وحل كل قضايا الاحتلال فى المنطقه بأن يتم انسحاب اسرائيل من الاراضى العربيه المحتله بدون شروط وانسحاب القوات الاسرائيليه والسوريه من لبنان وإلإنسحاب المتبادل بين العراق وايران على ان يبدأ اولا انسحاب القوات التى بدأت احتلال ما تحتله الآن قبل غيرها ، ثم توضع ترتيبات لماله الكويت بحيث يتم الإلتفاق بين السعوديه والعراق فقط على وجود قوات عربيه على الحدود بشرط لا تضم قوات مصريه وان تنسحب القوات الاجنبيه اولا وان يتم كل ذلك تحت اشراف مجلس الامن⁽¹⁾.

وبخصوص الفقره الثانيه من المبادره العراقيه والخاصه بالإعتراف بحق العراق التاريخى والشرعى فى الكويت ، فقد اعلنت مصر رفضها لهذا الاساس لضم الكويت وعدم الإعتراف به . حيث اعلن الرئيس حسنى مبارك ان الحقوق التاريخيه ليست قاصره على العراق ، وان مصر لها حقوق تاريخيه فى اماكن كثيره ولكنها لم تفكر يوما فى اتباع الاسلوب الغير متحضر وان مبدأ الحقوق التاريخيه سوف يؤدى الى تغيير الخريطه السياسيه بالكامل لو تم إعماله⁽²⁾.

اما سوريا فلم يصدر عنها تصريحات رسميه تشير الى هذا الاساس الذى ادعى به العراق. وإن كان موافقتها على جميع قرارات الجامعة العربيه ومؤتمر القمه الطارئه بالقاهره وايضا قرارات مجلس الامن تعنى بالقطع عدم موافقتها على الضم

(1) موقف مصر من أزمة الخليج - مرجع سابق - ص 7

(2) موقف مصر من أزمة الخليج - مرجع سابق - ص 16

وبالتالى عدم الإعتراف بالدعوى والاسانيد العراقيه ومنها بالطبع الحق التاريخى كاساس وحيد من وجهه نظر العراق المضم. وهذا الموقف ينسجم بالطبع مع موقف مصر. وقد صدرت العديد من الكتب التاريخيه والسياسيه التى تحمل وجهه نظر الطرفين ولكن يلاحظ انها جميعا قد بحثت فيما اذا كانت الكويت سابقا ضمن السيادة العراقيه من عدمه⁽¹⁾. إلا ان هذا الزعم بالطبع فقد ميرره بعد استقلال الكويت مساء 1960 واعتراف المجتمع الدولى بإستقلالها ثم اعتراف العراق نفسه بسياده واستقلال الكويت⁽²⁾.

وقد ارتكزت الفقرة الثالثه من المبادره العراقيه على الربط بين حل ازمه الكويت وجميع الاحتمالات بالمنطقه على ان يبدأ انسحاب القوات التى بدأت احتلال ما تحتله الآن قبل غيرها ثم بعد ذلك وضع ترتيبات لحاله الكويت اى الاقدم فالأقل اقدميه حتى الاحداث وهو احتلال العراق للكويت. وان كانت هذه الفقرة هى اكثر فقرات المبادره اثاره للغف الا ان احداً فى الساحة العربيه لم يبد ادنى اكتراث سوى بالربط بين الكويت وفلسطين بل ان هذا الشعار وحده يفسر الجانب الاعظم من تعاطف الرأى العام العربى مع العراق والجانب الاعظم من الصرح الذى استشعره النظام الرسمى المصرى . فقد اتكا النظام المراقى على موطن الألم الرئيسى فى الوطن العربى وبدا امام الرأى العام ان هناك حلا جذريا وثوريا للمسائله الفلسطينيه يتمثل فى الضغط على المصالح الأمريكيه والعربيه بالكويت والخليج⁽³⁾. وقد انشغل الفقه السياسى فى مناقشات حول وجود ربط بين القضيتين وعدم وجوده وبين فائده الربط عمليا وقانونيا واخلاقيا وعدم فائدته⁽⁴⁾. وقد جاء رد الفعل الرسمى المصرى من هذه المبادره على لسان د. عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجيه المصرى حيثما اعلن ان مصر مع انسحاب جميع القوات من الاراضى المحتله ولكن الرئيس صدام حسين لم يكن واضحا بالنسبه للجزء الخاص بالكويت⁽⁵⁾.

(1) من ذلك د. يواقيم رزق مرتضى - الحق التاريخى وأزمة الخليج العربى - مركز الدراسات السياسيه والإستراتيجيه للأهرام سنة 1990 وأيضا الكويت حدوداً ووجوداً من منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس - إعداد مجموعة باحثين 1990

(2) خالد السرجاني - جذور الأزمة بين العراق والكويت - مرجع سابق - ص 15

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 273

(4) أنظر محمد سيد أحمد - مستقبل القضية الفلسطينيه والصراع العربى الإسرائيلى فى ضوء أزمة الخليج والمستقبل العربى - مطبوعات مركز المحامين - مرجع سابق - ص 164 : 168

وأيضا التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 273 : 274

(5) مبارك وهسيب الأمة - موقف المفكرين المصريين من أزمة الخليج - الازمة والمواجهة والحل الهيئه العامة للكتاب 1990 - ص 429

كما أعلن الرئيس حسنى مبارك موقف مصر من قضية الربط حيث رفضه لأنه شعار يفتى وراءه صدام حسين لإحتلال الكويت⁽¹⁾. كما أعلن في 22 / 10 / 1990 أمام القوات المصرية فى حفر الباطن رفضه لمبدأ الربط حيث أن صدام حسين لا يقصد سوى كسب جماهيري بين العرب لخدمه اغراض احتلال الكويت⁽²⁾.

وقد إستند موقف مصر على اسانيد ملخصها ان احتلال الكويت مشكله عربيه عربيه بينما يمثل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربيه مشكله عربيه اسرائيليه وأن المساواه بين الاحتلالين يقوم على تصور خاطئ وأن الربط بين القضيتين لن يحل ايهما. وأن حقيقه الامر ان الرئيس العراقى احتل الكويت من أجل البترول وليس من أجل فلسطين⁽³⁾.

إلا أنه في الوقت الذى رفضت فيه مصر هذا الربط فإنها عملت مع بقية الدول الخليجيّه وسوريا والدول العربيه المغربيه علي الدفع في هذا الاتجاه حيث حثت علي إعلان التزام ما من جانب الولايات المتحده او مجموعه من الدول الغربيه او مجلس الامن بتحريك القضية الفلسطينيه وتسويه الصراع العربى الإسرائيلى بعد انتهاء ازمه الخليج وإعلان هذا الإلتزام فى وقت مبكر . وقد ترتب على هبوط الدول العربيه خاصه مصر صدور بيان غير ملزم من مجلس الامن بتاريخ 20 / 12 / 1990 بالتوصيه وعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط دون تحديد شكل او تاريخ محدد لهذا الغرض⁽⁴⁾ وهو ماحدث بشكل جزئى.

ومعلوم ان الموقف السورى تطابق مع نظيره المصرى من رفضه المبادره العراقيه المذكوره رغم انها تربط بين الجلاء عن الكويت وجلاء اسرائيل عن جميع الاراضى بما فيها مرتفعات الجولان السورى ، ووصفتها المصادر السورىه بأنها مناوره عراقيه لكسب الوقت وانه لا يوجد داعى للربط بين هذه الازمات والاحتلالات⁽⁵⁾. كما اذاعت وكاله الانباء السورىه الرسميه فى 20 / 1 / 1991 ان العروض الكاذبه للنظام العراقى تستهدف تضليل العرب وستر جريمه غزو الكويت تحت دعاوى تحرير فلسطين . ولكن العرب لم تنطلى عليهم هذه الاوهام لان من يرغب فى اعاده حقوق الشعب الفلسطينى لا يقوم بتشريد الشعب العربى ولا يطعن التضامن العربى فى ظهره⁽⁶⁾. كما أعلن الدكتور محمد زهير مشرقه نائب الرئيس السورى فى مقال

(1) موقف مصر من أزمة الخليج - مرجع سابق - ص 51

(2) مبارك وضمير الأمة - الهيئة العامة للكتاب - مرجع سابق - ص 203

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 509

(4) المرجع السابق - ص 274

(5) د. أحمد ثابت - مرجع سابق - ص 55

(6) أزمة الخليج والمواقف العربيه والدولية - مرجع سابق - ص 9

نشرته صحيفه البعث السورى فى 1991 / 2 / 3 ان طاغيه بغداد لو كان معنيا بقضيه فلسطين لما بدد امكانيات عسكريه واقتصاديه وبشريه للعراق وايران فى حرب قذره لم تخدم سوى مصالح أعداء الأمة العربيه ولما غدر بشعب الكويت واستباح حرمات بلد مسلم⁽¹⁾.

ومن الملاحظ ان التحركات المصريه السوريه للعمل على حل الازمه قد سارت وفق توجهات معينه حكمت تصرفاتهما ومثلت اهدافا يبغيها تحقيقها وهى ان الحل يجب ان يكون سلميا، فمنذ اعلان الإتهام العراقى لكل من الكويت والإمارات العربيه وتفاقم الازمه سريعا. اعلنت مصر فى بيان صادر يوم 19 / 7 / 1990 ضروره ضبط النفس واعطاء اولويه قصوى لتعزيز التضامن العربى. كما صدر بيان رئاسه الجمهوريه يوم 20 يناير يدعو الى تعزيز التضامن العربى وحل ايه خلافات قائمه بالحوار الاخرى الهادئ بإعتبار ان ذلك هو السبيل الوحيد لمواجهة التحديات الدوليه التى تهدد الامه العربيه⁽²⁾. ويلاحظ ان البيان لم يتضمن شبهه تحيز لأحد طرفى النزاع، بل انه لم يشر الى اطرافه او موضوعه تحديدا⁽³⁾. وتبع ذلك اتصالات مصريه باطراف الازمه اذ قام الرئيس حسنى مبارك بجوله فى كل من العراق والكويت والسعوديه وقد حققت هذه الجوله نجاحا ملموسا (وهو ما بدا فى ذلك الوقت) وصفت بأنها لم تكن وساطه بالمعنى الحقيقى بقدر ما كانت بمثابة مساع حميده لإحتواء الازمه وإيقانها فى اطار قومى عربى. وعلى هذا الاساس فإن الرئيس حسنى مبارك لم يتدخل فى تفاصيل القضايا المتنازع عليها، ولكنه ركز على مناقشة القضايا الرئيسيه وطرح عدده تصورات بهدف تهيئة المناخ المناسب لإحتواء الازمه⁽⁴⁾. وقد ركزت وكاله انباء الكويت ان مصر اقترحت خطه من اربعة نقاط لإحتواء الازمه وهى:

- 1- استبعاد اى تهديد بالجوء الى العمل العسكرى المسلح من جانب أى طرف من الاطراف الاخرى.
- 2- البدء فى قيام مهمه مكوكيه مصريه من اجل التقريب بين وجهتى نظر البلدين مع الترحيب بأى مساعده ترى اى دولة عربيه اخرى القيام بها.
- 3- عقد اجتماع مصالحه على مستوى وزراء الخارجيه يعقد فى القاهره بمشاركة محدوده من الدول العربيه ذات الثقل السياسى.
- 4- وقف كل العمليات الاعلاميه بين البلدين.

(1) نورمان شوارتزكوف - شوارتزكوف فى الخليج - ترجمة حسام الدين كساب - مكتبة مدبولي
الطبعة الاولى 1993 - ص 9

(2) موقف مصر من أزمة الخليج - مرجع سابق - ص 3

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 503

(4) أيمن السيد عبد الوهاب - المرجع السابق - ص 30 : 31

ويلاحظ على الإطار العام للتسوية المطروحة من جانب مصر في الايام الاولى لنشوء الازمة العراقية الكويتية حرص مصر على الحياد الإيجابي ما بين طرفيه ومحاولة عدم التورط أو اتخاذ موقف محدد لصالح أحدهما⁽³⁾.

إلا انه بعد فشل هذه المساعي وبعد أن غزت العراق الكويت ظهر توحيد كل من مصر وسوريا في أسلوب تفاعلهما مع الازمة . حيث أعلن كل منهما رفضه للغزو، فقد طالبت مصر في بيان أصدرته وزارة الخارجية في 1990/8/3 بإنسحاب القوات العراقية فوراً ودون إبطاء من الأراضي الكويتية والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم في الكويت بالقوة وترك الشئون الداخلية للكويت للشعب الكويتي ليقرره بإرادته الحرة وقراره المستقل⁽²⁾ . وقد كانت سوريا في نفس الإتجاه حيث انه منذ الايام الأولى للغزو العراقي أدانت الرئاسة والحكومة في سوريا الغزو استناداً الى رفض استخدام القوة أو التهديد بإستخدامها بين الدول العربية . بل تحريمه لتناقضه مع ميثاق الجامعة العربية وقرارات القمة العربية وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي . كذلك لآثار الغزو السيئه على العمل المشترك والامن القومي العربي، وطالبت بإنسحاب العراق وعوده حوكمه الكويت لممارسه مهامه⁽³⁾.

ويدهي ان هذا الموقف من كل من مصر وسوريا انما يؤكد التزامهما بمبادئ الشرعيه الدولي القاضيه برفض استخدام القوى في العلاقات الدولي (م / 4) وبالأولى العلاقات العربيه وعدم التدخل في الشئون الداخليه لقطر عربي من جانب قطر عربي آخر . ومن ناحيه أخرى فقد أكد الرئيس مبارك - في مؤتمر صحفي عالمي عقد بقصر رأس التين بالاسكندريه - ان مصر حريصه على ايجاد حل سلمي لازمه الخليج لتجنب الحروب وازايقه الدماء وأوضح أن مصر تقوم بجهود دولي في هذا الإتجاه وأنه بعث رسائل الى دول عدم الإنحياز وأعضاء المؤتمر الإسلامي ورؤساء الدول الإفريقيه⁽⁴⁾ . كما صرح وزير الخارجيه المصري عشيه زياره الرئيس الامريكي بوش للقاهره في الثاني والعشرين من نوفمبر 1990 بأن المنطلق الاساسي لمصر هو حل الازمه سلمياً حتى في حاله صدور قرار مجلس الامن الذي يجيز استخدام القوة مؤكداً حرص مصر على تجنب المنطقه ويلات الحرب⁽⁵⁾ . وذلك من أجل واقع حرص مصر على تطبيق روح ومبادئ القانون الدولي ونظام الأمم المتحدة ومجلس الامن وجامعة الدول العربيه.

(1) د. نازلي عوض أحمد - التحرك المصري في أزمة الخليج الثانية - الثابت والمتغير في الدور

المصري - مرجع سابق - ص 388

(2) موقف مصر من أزمة الخليج العربي الثانية - مرجع سابق - ص 4

(3) د. أحمد ثابت - مرجع سابق - ص 57

(4) موقف مصر من أزمة الخليج العربي الثانية - مرجع سابق - ص 57

(5) د. أحمد ثابت - مرجع سابق - ص 57

وقد توافق الموقف السوري مع الموقف المصري في تفضيل الحل السلمي للأزمة ، إلا أن الموقف والتحركات المصرية اتسمت بالنشاط الأكثر والفاعلية الشديدة ، واتسمت بالحركة في مختلف الاتجاهات وتدرجها من النداءات حتى الوساطة وهو ما لم تتمكن القيادة السورية من القيام به نظرا لطبيعته علاقتها مع العراق . فقد بادرت القيادة السورية الى الاعلان عن انانتها للغزو وضروره جلاء القوات العراقيه من الكويت وعوده حكوماتها لممارسه مهامها . وقد كانت سوريا اول دولة عربيه تدمو الى عقد قمه طارئه تعقد في القاهره لتدارك الازمه ، حيث اتصل الرئيس حافظ الاسد بالرئيس حسنى مبارك وطلب منه التحرك لعقد قمه عربيه لإحتواء الموقف ⁽¹⁾ .

كما نشط الوفد السوري في اجتماعات مؤتمر وزراء الخارجية العرب في دورته غير العادية بالقاهره في الثاني من اغسطس 1990 في الدعوه لهذه القمه انطلاقا من الرقبض السوري لاي تدخل أو محاوله تدخل اجنبى في الازمه ⁽²⁾ . كما اتفق الموقف السوري مع المصري في قبول المبادرات التى صدرت عن الدول العربيه او الاجنبيه التى رأى انها تكن من حل الازمه سلميا دون مكافاه المعتدى على عدوانه . ومن ذلك ما ذكرته صحيفه الثورة السوريه الرسميه في 1/2/1992 ان البيان الأمريكى السوفيتى حول حرب الخليج يشكل مبادره عقلانيه وموضوعيه ودعت العراق الى الإستفاده من هذه الفرصه ، وذكرت الصحيفه في اول تعليق سورى على البيان الذى صدر عن وزيرى خارجيه الولايات المتحده والإتحاد السوفيتى ان المبادرات السلميه وخاصه تلك التى جاءت فى صيفه البيان السوفيتى الأمريكى المشترك هى كلها مبادرات عقلانيه وموضوعيه تتيج الفزمه وسط دمار الحرب امام التسويه من جديد وبالتالى انقاذ العراق ⁽³⁾ .

كما اتفق الموقف والتحركات السوريه والمصريه في ضروره ان يكون حل الازمه عربيا وجماعيا ، فممنذ اندلاع الازمه وحتى قبل تفاقمها بإحتلال العراق للكويت ، وكانت التحركات المصريه ازاؤها تتم فى الإطار العربى وذلك من منطلق ان الازمه بين طرفين عربيين احدهما عضو فى مجلس التعاون العربى الذى تنتمى مصر اليه والآخر عضو بمجلس التعاون الخليجى العربى ⁽⁴⁾ كما ان الازمه فى منطقه لها اهميه وحساسيه خاصه بالعرب والغرب وأمريكا على وجه الخصوص ⁽⁵⁾ . لذلك فقد كانت مصر تعى جيدا ان التراخى فى نزاع فتيل هذه الازمه وتركها للتفاقم لن يساعد على

(1) إبراهيم نافع - المرجع السابق - ص 47

(2) د. أحمد ثابت - مرجع سابق - ص 55

(3) أزمة الخليج - المواقف العربيه والدولية - مرجع سابق - ص 47

(4) أيمن السيد عبد الوهاب - المرجع السابق - ص 29

(5) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق - ص 87 : 88

استقلاله المنطقه لان الغرب وامريكا لن يرضى بذلك ولا بد له من التدخل . لذلك فقد اتصفت تصرفات مصر بالسرعه والجديه والفاعليه، بلغت اوجها فى الجولات المكوكيه للرئيس محمد حسنى مبارك حتى امكن - كما بدا منها - ان فتيل الازمه قد نزع (1) . فقد كان التحرك العربى لمصر هو اسلوب تحرك وهدفاً تحرص عليه وذلك لإدراكها ان هذه الازمه من الازمات التى لن تبقى اقليمياً لوقت طويل .

ولكن حينما تأكدت مصر من مراوغات هدام حسين لإبقاء الوضع على ما هو عليه ، وان العراق ليست فى نيته ان ينسحب مما يخلق وضعاً لا يمكن استمراره او السكوت عليه ، فكان لابد من صياغه موقف عربى موحد لنفى شبه العجز العربى عن التصرف وايضاً للوقوف بجوار كل من الكويت والسعوديه وعدم تركهما كلية لامريكا ، قلن يكون هذا الحل عربياً، لذلك قامت للسعى واصدار قرار الإدانه للغزو (2) . ويبدى انه لو انخفض اجتماع وزراء خارجيه الدول العربيه دون الإعلان عن موقف - أياً كان - لكان هناك صوره دوليه عامه عن العرب انهم غير قادرين على التصرف الامر الذى يبعد الازمه كلية عن الحل العربى .

ومن هذا المنطلق ايضاً ، وبعد ان تأكد ان العراق لا ينوى الانسحاب بل قام بإعلان ضم الكويت ، قامت مصر بالدعوى لعقد اجتماع لمؤتمر قمة عربى طارئ، يعقد فى خلال 24 ساعه بالقاهره، بهدف العمل على ايجاد حل عربى جماعى للآزمه الراهنه . وبالفعل انعقد المؤتمر فى 10 / 8 / 1990 وقد اصدر قرار بأغلبيه 12 عضواً من عشرين حضروا القمه بإدانه الإحتلال والمطالبه بالانسحاب . وقد تعدت قرارات المؤتمر مجرد الإستنكار والشجب الى اتخاذ موقف أكثر ايجابيه فى الفقره الخامسه منه (.... تأييد الاجراءات التى تتخذها المملكه العربيه السعوديه ودول الخليج العربيه الاخرى اعمالاً لحق الدفاع الشرعى وفقاً لأحكام الماده الثانيه من معاهده الدفاع العربى المشترك والتضامن الإقتصادى من الجامعة العربيه الماده (51) من ميثاق الامم المتحده ولقرار مجلس الامن رقم 661 بتاريخ 6 / 8 / 1990 على ان يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقيه من الكويت وعوده الشرعيه اليها (3) . كما نصت الفقره السادسه منه على الإستجابه لطلب المملكه العربيه السعوديه ودول الخليج العربيه الاخرى بنقل قوات عربيه لمسانده قواتها المسلحه دفاعاً عن اراضيها وسلامتها الإقليميه ضد أى عدوان خارجى (4) وقد كان الهدف من اصدار هذا القرار

(1) أيمن السيد عبد الوهاب - المرجع السابق - ص 30

(2) الكتاب الأبيض - الأردن وأزمة الخليج - أغسطس 1990 - مارس 1991 - المملكه الأردنيه الهاشميه

عمان 1991 - ص 6

(3) نبيه الأصغهانى (إعداد) وثائق خاصه بالآزمه - السياسه الدوليه - العدد 102 - مرجع سابق - ص 187

(4) المرجع السابق - ص 188

امران ، الاول : هو اعلان عدم شرعيه احتلال الكويت والمطالبه بسرعه الجلاء وعوده الحكومه الشرعيه وعدم الاعتراف بانه . والثاني : اعطاء الدعم والتأييد الدولى لدول الخليج والسعوديه والكويت بإرسال قوات عربيه للمساعده فى الدفاع عنها اذا ما فكر العراق فى الإعتداء عليهما .

وقد اثرت الخلافات بين الحكومات العربيه وتعدي الخلاف هذا الى الفقه السياسى وحتى الجماهير العربيه حول سلامه قرار القمه العربى الطارئ بتأييد قرار السعوديه ودول الخليج بإستدعاء قوات اجنبيه للمشاركة فى عبء الدفاع عن اقاليمها بناء على سلامه قرار الإستدعاء اساساً⁽¹⁾ . ولكن ايأ كان فقد كان قرار دول الخليج بإستدعاء القوات الاجنبيه حقيقه ماديه ملموسه واقع موجود فعلا قبل مؤتمر القمه الطارئ ، وقد تواجدت هذه القوات بطريقه شرعيه ، حيث تمت بناء على طلب من الحكومات المعنيه⁽²⁾ . ولضروره هى وحدها التى تملك حق تقديرها حيث يتعلق الامر بأمنها القومى بمعناه الضيق . فكان اصدار قرار مخالف بالصوره التى صدرت به فعلا من مؤتمر القمه العربى الطارئ من شأنه ان تقوم السعوديه ودول الخليج الاخرى بقطع كل صلح لها بالنظام العربى ، وبإل دفعها كليه بالإبتعاد عن الحل العربى⁽³⁾ . حيث يعد ذلك حرمانها من طوق النجاة الوحيد القادر على حفظها من الفناء . وقد كان حجم القوات العربيه وتشكيلها لا تغنى عن القوات العسكريه الاجنبيه ، فإنها لا تشكل سوى مسأله رمزيه للتدليل على دور عربى فى حمايه امن الخليج ، وهو ما هب عنه الملك فهد بقوله (كنا نود وكنا نرغب فى ان نستعين فقط بقوات عربيه تدعم القوات السعوديه فى الحفاظ على امننا الوطنى ، لكن ما من قوات عربيه جاهزه لهذا الامر فلجأنا الى كل العالم)⁽⁴⁾ . وقد كان الحل الذى نادى به السياسه المصريه دائماً لموضوع التدخل الاجنبى العسكري فى منطقته الخليج هو الانسحاب العراقى من الكويت . وقد صرح الرئيس مبارك بأنه سوف يكون اول رئيس دوله عربيه تدعم الانسحاب كل القوات الاجنبيه فى حاله موافقه الرئيس صدام حسين على الانسحاب من الكويت . كما ايد الرئيس مبارك صيغه الانسحاب المتزامن ولكن نوه الى عدم قابليتها للتطبيق بسبب استمرار القياده العراقيه على عدم الانسحاب من الكويت .

وقد كان قرار القمه العربيه الطارئ هو السند القانونى للقياده المصريه فى تنفيذ سياستها العلنه تجاه الغزو العراقى بالكويت حيث لم تكتفى بجهود التسويه

(1) أنظر : التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 270 : 273

(2) لطفى الفولى - المرجع السابق - ص 8

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - ص 271

(4) أيمن السيد عبد الوهاب - المرجع السابق - ص 29

السلمية وانما ارسلت قوات مسلحه الى كل من السعوديه والإمارات. وقد تم ذلك بالفعل إلا ان مهمه هذه القوات قد تجاوزت قرار القمه العربيه من الدفاع عن السعوديه الى المشاركة فيما بعد فى تحرير الكويت⁽¹⁾. ويلاحظ ان الرئيس مبارك كان قد اعلن ان القوات المصريه لاشان لها بدخول العراق ولا حتى كقوات سلام اما دخول الكويت (كقوات سلام) فلا يوجد ما يحول دونها مطلقا⁽²⁾. الا ان القوات المصريه اشتركت بعد ذلك من خلال محور شبه منفصل تحت القيادة السعوديه وبالتنسيق والتعاون مع باقى القوات العربيه والمتحالفة المهاجمه فى تحرير الكويت⁽³⁾. وذلك حتى لا ينسب الفضل للقوات الاجتبييه غير العربيه فى تحرير الكويت فقط الا انها لم تدخل العراق مطلقا⁽⁴⁾.

وقد صرح الدكتور اسامه الباز فى ردوده على اسئله الصحفيين يوم 9 اكتوبر 1990 بان مصر ارسلت قواتها الى السعوديه منطلقه من عدم تكريس فكرة ان من يدافع عن الدول العربيه هو دائما طرف اجنبى، وان الدول العربيه جميعها هى التى تدافع عن اى اعتداء على دوله عربيه شقيقه وأن من يدافع عن العرب هم العرب انفسهم وان القوات المصريه لم تذهب للقتال مع قوات عربيه ولكن للدفاع ولنعم حدوث العرب بمحاوله نزع فتيل المواجهه قيل ان تنفجر⁽⁵⁾.

ومن واقع حرص مصر على المل العربى، فقد وافقت على اقتراح العقيد القذافى قائد الثوره الليبيه بتنزامن انسحاب القوات العراقيه من الكويت مع انسحاب القوات الاجتبييه على ان تحل محلها قوات عربيه. وهو نوع من الحرص على عدم خروج الازمه من نطاقها العربى الى النطاق الدولى⁽⁶⁾. ان الغزو العراقى للكويت ابرز زياده التفاعلات الصراعيه داخل العلاقات العربيه - العربيه على نحو يؤكد وصول النظام الإقليمى العربى الى درجه خطيره من العجز والشلل، لذا كانت المحاولات المصريه لإبقاء الازمه فى اطار عربى بدافع من الحرص على تجنب المنطقه العربيه بأن يصبح ساحه للصراع، وخاصة بعد انتقال بؤره الصراع الدولى من اوربا لمنطقه الشرق الاوسط كنتيجته لحاله الوفاق الدولى الحاليه⁽⁷⁾.

اما الموقف السورى فقد وافق على ارسال قوات عربيه سوريه للدفاع عن السعوديه

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - ص 508

(2) حديث الرئيس محمد حسنى مبارك لجريدة مايو - 90 / 11 / 15 - ص 1

(3) إبراهيم نافع - المرجع السابق - ص 165

(4) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - ص 501

(5) موقف مصر من أزمة الخليج - مرجع سابق - ص 59

(6) أيمن السيد ميد الوهاب - المرجع السابق - ص 32

(7) المرجع السابق - ص 32

ضمن إطار العمل العربي وتنفيذا لقرار مؤتمر القمة العربي الطارئ المنعقد بالقاهرة ، إلا أنه أعلن أن هدف هذه القوات دفاعي يمتد بقصد ردع العراق من تهديد أراضي السعودية وليس المشاركة مع القوات الأمريكية في ضرب العراق إذا اندلعت الحرب⁽¹⁾ . كما أعلن السيد فاروق الشرع وزير خارجيه سوريا في مؤتمر صحفي يوم 1991 / 2 / 7 أن القوات السوريه متواجده في السعوديه للدفاع عنها وهي تحت قياده السعوديه وتحت قياده الملك فهد⁽²⁾ . وبالمثل جاءت تصريحات باقى القاده السياسيين والعسكريين السوريين، وهو ما التزمت به حتى بعد قيام حرب تحرير الكويت بالسعوديه ، ولم تدخل قواتها الى الاراضي الكويتيه للمشاركة في التحرير عكس ماقامت به مصر⁽³⁾ . ومن ناحيه اخرى فإن الرئيس مبارك وحافظ الاسد قد أعلن عقب انعقاد القمة المقتمصره عليهما في 15 / 11 / 1990 أن قوات البلدين الموجوده في الخليج سوف تقوم بحمايه القوات العراقيه في حاله انسحابها سلميا من الكويت⁽⁴⁾ .

وقد توافقت التوجهات السوريه مع نظيرتها المصريه من ضروره ان يكون العمل عربيا ، فمنذ الايام الاولى للغزو العراقي اذانت الرئاسة والحكومه السوريه الغزو استنادا الى رفض استخدام القوه او التهديد لإستخدامها بين الدول العربيه . بل تحريمه لتناقضه مع ميثاق الجامعة العربيه وقرارات القمة العربيه وميثاق الامم المتحده ومبادئ القانون الدولي ، وكذلك لاثار الغزو السلبي على العمل المشترك والامن القومي العربي⁽⁵⁾ . وقد كانت دعوه سوريا لعقد القمة العربيه الطارئه انطلاقا من الرفض السوري لأى تدخل او محاوله تدخل اجنبى في الازمه، وقد اتضح ذلك من موقف سوريا الداعى الى حل عربي . فقد صرح فاروق الشرع وزير الخارجيه السوري بعد الغزو بما يزيد عن ثلاثه اشهر (17 / 11 / 1990) مؤكدا أن الحل العربي كان متوافرا ابان انعقاد مؤتمر وزراء الخارجيه العرب غير العادى في 3 اغسطس⁽⁶⁾ . كما نقلت وكالات الانباء العالميه انباءاً عن محاولات مصريه سوريه سعوديه من اجل التوصل الى إطار دولي للضمانات التى يجب أن تقدم للعراق اذا ما اقتنع بفكرة الانسحاب . وتقوم هذه الضمانات على انسحاب القوات الاجنبيه المتواجده في الخليج أو تراجعها مؤقتاً بعد تشكيل قوات عربيه تتولى ضمان امن الكويت بعد انسحاب

(1) د. أحمد ثابت - مرجع سابق - ص 57

(2) أزمة الخليج - المواقف العربيه والدولية - مرجع سابق - ص 10

(3) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق - ص 88

(4) د. أحمد ثابت - مرجع سابق - ص 58

(5) د. أحمد ثابت - مرجع سابق - ص 55

(6) المرجع السابق - ص 55

القوات العراقية و احياء المشروع المصري بنزع اسلحه الدمار الشامل من المنطقه كلها بدون استثناء ، والدخول فى مفاوضات مع العراق لتسوية المطالب الماليه التى اثارها قبيل احتلاله للكويت مع المطالبه بالانسحاب الشامل⁽¹⁾ .

وقد تضافت ايضا مواقف كل من مصر وسوريا بخصوص الرد المحتمل من اقدام اسرائيل على الاعتداء على العراق ، فقد صرح الرئيس مبارك فى 8 يناير 1991 بان مصر لا توافق على تدخل اسرائيل فى حاله نشوب حرب فى المنطقه ، وان اسرائيل اذا تدخلت ستأخذ مصر موقفا مختلفا وعندما اقترب الموقف من الانفجار اعلن الرئيس مبارك فى 13 يناير من ذات العام ، انه يحق لإسرائيل الرد اذا هاجمها العراق ، واتخذ الموقف السورى مسارا مشابها . فكانت سوريا قد حذرت اسرائيل فى 13 يناير من التدخل فى ازمه الخليج حتى لو نفذت العراق تهديداتها وهاجمت اسرائيل . ولم يمض اسبوع واحد على هذا التصريح عندما اعلنت سوريا فى 21 يناير ان الرئيس العراقى صدام حسين بشنه هجمات صاروخيه على اسرائيل لن يجر دمشق الى حرب ضد اسرائيل . وهو مايمثل اشارته واضحه الى قبول سوريا لقيام اسرائيل بالرد على هجوم العراق الصاروخى عليها⁽²⁾ .

من هذا المنطلق كانت سوريا من الدول العربيه التى وافقت على قرارات مؤتمر القمة العربى الطارئ بالقاهره وقامت بإرسال قوات للدفاع عن السعوديه ولعدم ترك الساحة العسكريه خلوا من اى وجود عربى⁽³⁾ . ورغم ان عدد القوات البالغ خمسة عشر الفا لم يكن يكفى لصد العدوان العراقى المحتمل إلا انه كان كافيا من حيث الغرض المرسل من اجله هذه القوات وهو التواجد العربى والعمل على الا يكون الحل اجنبيا محضا . كما ان الانتماء القومى العربى وروح الاخوه هى التى دفعت سوريا الى الإعلان عن مواقف حازمه فى مواجهه اسرائيل اذا اقدمت على استغلال الازمه لمهاجمه العراق او الاردن ، حيث اوضح وزير الإعلام السورى فى 19 / 1 / 1991 انه اذا قامت اسرائيل بالهجوم او على الاردن او اذا هاجمت اسرائيل العراق او لا فإن سوريا ستقف الى جانب اى بلد عربى يتعرض للعدوان⁽⁴⁾ . كما حذر السفير السورى فى الجزائر عبد الجبار بهاء فى حديث لصحيفه جزائريه بتاريخ 1 / 5 / 1991 من انه اذا قامت اسرائيل بعمليات حربيه ضد الاردن ستقف سوريا الى جانب الاردن وقال ان القوات السوريه منتشرة على الحدود مع اسرائيل ومستعدة لمواجهه أى مؤامرة اسرائيلييه ضد الاردن⁽⁵⁾ .

(1) المرجع السابق - ص 58

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - المرجع السابق - ص 290

(3) بيبير سليبنجر وأريك لوران - حرب الخليج الملفات السريه - ترجمة عادل حموده - المرجع السابق - ص 196

(4) أزمة الخليج - المواقف العربيه والدولية - مرجع سابق - ص 15

(5) المرجع السابق - ص 15

وقد كان المرحس على وحده الصف والتضامن العربيين هو الذي دفع القياده المصريه والسوريه الى النظر بقدر كبير من التحفظ الى الدعوه التي وجهت لعقد قمه عربيه جديده، ويمكن القول بأن مصدر ذلك التحفظ هو ان تؤدي مثل هذه القمه ان عقلت في ظل الإنقسام العربي الى زعزعه الثقة في قرارات قمه القاهره . وهكذا اعلن الرئيس مبارك صراحه في 8/ 10/ 1990 انه لا يوافق على دعوه جورياتشوف لعقد قمه عربيه ، وتساءل عما سيفعله القاده العرب فيها ، وعما اذا كانوا سيباركون احتلال الكويت . وأشار البيان الصحفي الصادر في 15/ 11/ 1990 في ختام مباحثات الرئيس حسني مبارك وحافظ الاسد انهما اوليا دعوه الملك الحسن لعقد قمه استثنائية عنايه خاصه ، وإعتبر ان الموقف العراقي منها يجعل عقدها صعبا ان لم يكن مستحيلا⁽¹⁾.

ثالثا : إنعكاسات الازمه على كل من مصر وسوريا:

وبالنظر الى طبيعه ازمه الخليج العربيه الثانيه وما نتج عنها من تداعيات وإنعكاسات لا نهائيه وغير محدوده ، فقد كان تأثير مصر وسوريا متنوعا ما بين انعكاسات ايجابيه واخرى سلبيه . كما ان كل منها قد تفرع الى إنعكاسات اقتصاديه او سياسيه او اجتماعيه او عسكريه... لذلك سنتناول بالبحث إنعكاسات الازمه على مصر بشقيها الإيجابي والسلبي ثم على سوريا بذات التقسيم .

(1) إنعكاسات الازمه على مصر:

اختلفت وتنوعت انعكاسات الازمه على مصر ، فلالول مره تاخذ ازمه عربيه اسوييه موضع التهديد الحال والفوري لمصر بنفس الدرجه والعهده التي يستشعرها القسمير الجماعي المصري تجاه ازمات جنوب وادي النيل بالسودان حيث يوجد الشريان الطبيعى لحياة الإنسان المصري⁽²⁾ . وقد كانت آثار الازمه الاقتصاديه علي الاقتصاد المصري هي اشدها وضوحه واكثرها قابليه للحصاء والعد ، وايضا أكثرها قربا وتطورا مع سيناريو الازمه. كما كان لها جانب سلبي وآخر ايجابي . وقد تمثل الجانب السلبي منها في العديد من المظاهر التي حاول الباحثون اقتفاء آثارها لصهرها⁽³⁾ . من ذلك عوده العماله المصريه العامله في كلا من العراق والكويت

(1) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 - المرجع السابق - ص 509

(2) د.نازلي معوض أحمد - التحرك المصري في أزمة الخليج الثانية - الثابت والمتغير في الدور

المصري - مرجع سابق - ص 415

(3) من ذلك : خالد زغلول - إنعكاسات الغزو على الإقتصاد المصري - السياسة الدولية - العدد 102

مرجع سابق - ص 126 : 130 وأيضاً د. إيهاب نديم - أزمة العمالة المصرية العائدة -

السياسة الدولية - العدد 103 - مرجع سابق - ص 108 وأيضاً إنعكاسات حرب

الخليج على علاقات العمالة بين مصر ودول الخليج العربي في د. مصطفى علوي

(محرر) - حرب الخليج والسياسة المصرية مرجع سابق - ص 155 : 193 وآخرون.

وتوقف تمويلاتهم لمصر والتي تقدر بالبلايين وضياع مدخراتهم بهما وكذا تأثر النشاط السياحي القادم الى مصر وتأثر إيرادات قناة السويس... إلخ ، وقد أصابوا - فى سبيل حصرها - ولكن بالتأكيد لم يتمكنوا من الوصول الى جميع جوانبها . فمئتها المباشر وغير المباشر الذى يستحيل حصره . كما انه ايضا كان لها فى الشق الإقتصادي بعض الجوانب الإيجابية تمثل فى الدعم الأمريكى والأوروبى والوارد من دول الخليج وايضا فى الغاء بعض من ديونها العسكرية لدى أمريكا والجماعة الأوربية⁽¹⁾ .

كما كان لها ايضا إنعكاسات على السياسات والعقائد العسكرية المصرية . نظراً لإشتراك مصر بقوات عسكرية مسلحة فى الدفاع عن السعودية وتمرير الكويت أيضا⁽²⁾ . كما تمثلت ايضا فى زياده تسويق السلاح المصرى لدول الخليج⁽³⁾ . كجبا وزادت أيضا من قدرات وأنواع وأعداد السلاح المصرى نظراً لورود أنواع من الأسلحة الجديده من الولايات المتحدة بعد تفكك حلف وارسو وزوال التهديد وايضا لتعويض مصر عن موقفها من أزمة الخليج⁽⁴⁾ . اما الإنعكاسات السياسيه على السياسة المصرية فقد تميزت بالصعوبه النسبيه بالقياس الى سابقتها الإقتصادية والعسكرية . يرجع ذلك الى انها لم تكن حاله ومترامنه مع الأزمة . بل ان منها ما سيظهر آثاره فى المستقبل القريب . كما انها كانت محل خلاف بين الباحثين . إلا انه من المتيقن ان أزمة الخليج العربيه الثانيه قد احدثت انقسامات حاداً فى صفوف الدول العربيه ونالت من قدره العربيه العسكري والإقتصادي لصالح إسرائيل⁽⁵⁾ . مما يؤثر على امكانات العرب فى صدد تسويه صراعمهم مع إسرائيل بطريقه سلميه أو عسكريه وهو مايؤدى فى المرحله النهائيه على التأثير فى موقف مصر فى صدد حل القضية الفلسطينيه . كما أدى ذلك الى تراجع الاهميه النسبيه للقضية الفلسطينيه فى الدبلوماسية المصريه مؤقتاً⁽⁶⁾ . كما أدت الأزمة الى تبييد الامال فى ان تقترون عوده الجامعه العربيه الى مصر بجو من الوفاق يسود

-
- (1) د. ووده بدران - أزمة الخليج والإستمرارية والتغيير فى سياسة القوى القريبه تجاه مصر فى د. مصطفى علوى (محرر) - حرب الخليج والسياسة المصريه - مرجع سابق - ص 201 : 210 وايضا التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - المرجع السابق - ص 516 : 518
- (2) أنظر : لواء أ.ح فاروق فهم - حرب الخليج وإنعكاساتها على السياسة والعقائد العسكريه المصريه المرجع السابق - ص 217 : 264
- (3) لواء أ.ح إبراهيم العرابى - مستقبل الدفاع العربى المشترك بعد حرب الخليج - أوراق الشرق الأوسط - العدد الثالث - يوليو - 1991 - ص 16
- (4) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - المرجع السابق - ص 498
- (5) د. أحمد عبد الوونيس - مرجع سابق - ص 141
- (6) المرجع السابق - ص 135 : 136

العالم العربي ، يمكن في ظل معالجة الخلافات العربية ودفع مشروعات التنمية الاقتصادية في كل الدول العربية وخصوصاً مصر ⁽¹⁾ . كما أنها هدبت في الصميم مناخ التضامن العربي الذي كانت توجد آمال في أنه يحقق إنجازات متتالية منذ قمة عمان عام 1987. ويمثل استمرار هذا التضامن وتعزيزه مصلحة مصرية أساسية وواضحة . فمن ناحية كانت مصر تتمتع وقت تفجر الأزمة بعلاقات طبيعية - أو على الأقل خالية من التوتر - مع كافة الدول العربية. وكان استمرار التضامن العربي وتعزيزه مطلوب لعدم إثارة مشكلات جانبية للسياسة المصرية تقتضي منها الإنحياز إلى هذا الطرف أو ذاك على نحو يمكن أو ينتقص من انجاز عوده العلاقات المصرية العربية ⁽²⁾ .

إلا أن الانعكاس الحاد والمؤثر والذي يصعب تداركه في النفس العربية في القريب العاجل هو الآثار النفسية السيئة لدى الشعب العراقي ونتيجة لإشتراك القوات المصرية في الحرب ضده والمساهمة في تدمير البنية الأساسية للعراق جنباً إلى جنب مع قوات التحالف الدولي . فقد انتهت الحرب وحررت الكويت إلا أن حجم التدمير والخسائر القظيمة العائدة للإقتصاد والبنية الأساسية العراقية هو ما يفوق التصور . ومع اشتراك القوات المصرية في ذلك ولو بصورة غير مباشرة ، فإن القول بعودة تضامن الجماهير العراقية مع المحيط العربي وخاصة مصر أمر مشكوك في إمكانية تحقيقه. وبالتالي فإن عوده العلاقات إلى طبيعتها بين مصر والجانب العربي لتحرير الكويت بالقوى العسكرية كاليمن والأردن والسودان أيضاً أمر مشكوك فيه على الأقل في المدى المنظور .

إلا أن أزمة الخليج العربية الثانية لم تخلو من الإنعكاسات السياسية الإيجابية على مصر . فعلى الصعيد الداخلي كانت فرصة لتباين وتعارض وجهات النظر ، وإيضاً فرصة للممارسة الديمقراطية بين الأحزاب والهيئات الشعبية والسياسية مما أدى إلى تحسن صورة مصر عالمياً والعمل على ترسيخ التجربة الديمقراطية المصرية ⁽³⁾ . أما إقليمياً فقد أعطت السياسة التي انتهجتها مصر في تعاملها مع الأزمة فرصة أداء دور ظاهر على ساحة الأزمة وخصوصاً في مراحلها الأولى ⁽⁴⁾ . كما كانت فرصة للعودة لميدان الحركة الإقليمية وكسر حاجز العزلة الذي فرض عليها بعد توقيع معاهدة كامب

(1) د. مصطفى كاهل السيد - الآثار السياسية الداخلية في الوطن العربي - الجولة الأولى لحرب الخليج الثانية - د. نازلي معوض أحمد (محرر) - مرجع سابق - ص 46

(2) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 - المرجع السابق - ص 501 : 502

(3) أنظر : د. جابر سميدع هوش - مواقف القوى السياسية المصرية من حرب الخليج الثانية وما بعدها في مصطفى علوي (محرر) - مرجع سابق - ص 43 : 73

(4) محمد حستين هيكال - المرجع السابق - ص 41

ديفيد. وايضا فرضه الرجوع لدور الدوله القائد فى المحيط العربى . حيث نرى ان القيادة المصريه قد تعاملت اعلاميا على النطاق الداخلى الإقليمى وكان ازمه الخليج العربيه الثانيه هى ازمته الشخصيه وجلاء القوات العراقيه من الكويت بأى صوره حربيا او سلميا هو انتصار لها والعكس صحيح . كما ادت الازمه اقليميا الى زياده التعاون المصرى السورى السعودى ، وذلك نتيجته لتوحيد التوجهات فى تعاملهم مع الازمه⁽¹⁾.

وقد أبرزت الازمه تغيير فى بعض الاسس التى قامت عليها السياسه الخارجيه الأمريكيه تجاه مصر فى الثمانينيات ، فبعد ان كان السلوك الأمريكى تجاه مصر فى تلك الفترة يوضع ان الاهتمام الأمريكى بها لا يرتبط بمصر فى حد ذاتها وانما يرتبط بها فى اطار علاقاتها بإسرائيل . فقد تحولت سياسه الولايات المتحده فى اعقاب ازمه الخليج تجاه مصر الى صوره اكثر ايجابيه ، حيث اوضحت هذه السياسه ان دعم العلاقات المصريه الأمريكيه لا يرتبط بالعلاقات المصريه الاسرائيليه فقط وانما عمدت الى الربط بين الدعم الأمريكى لمصر ودورها فى منطقه الشرق الاوسط وما يمكن ان تقدمه من مساعده ودعم للسياسه الأمريكيه بالمنطقه⁽²⁾.

كما ان ازمه الخليج العربيه الثانيه قد اوضحت استمراريه مواجهه الصداقه السياسيه العربيه ، ممثله فى مصر والتى يتعامل ويتفاعل معها فى المقام الاول قوى العالم الخارجى غير العربيه . سعي الى حل المشكلات السياسيه العربيه الصميمه بما يحفظ لتلك القوى مصالحها الإستراتيجيه والاقتصاديه فى النقاط الساخنه الصراعيه بالمنطقه العربيه⁽³⁾ . حيث شهدت مصر العديد من اللقاءات والزيارات والاتصالات الإقليميه والعاليه للعمل على حل هذه الازمه. مما اعاد الى مصر دورها البارز فى المحيط الاقليمى والدولى .
(ب) إنعكاسات الازمه على سوريا :

مع التسليم المسبق بان ازمه الخليج العربيه الثانيه قد ادت الى الإضعاف من الامكانات العربيه الشامله وقواهم القوميہ ضد الاخطار الخارجيه ومنه اسرائيل، فإنه من هذا المنطلق تكون قد اثرت بالمنطق ذاته على قدره سوريا السياسيه والعسكريه بالمنظور الكلى فى صراعاها التاريخى مع اسرائيل. إلا ان الكثيرين - من المنظور المباشر - يجمعون على أن سوريا هى الفائز الواضح من الازمه ، حيث

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - المرجع السابق - ص 285

(2) د. ووده بدران - أزمة الخليج والإستمراريه والتغيير فى سياسه القوى الغربيه تجاه مصر فى

د. مصطفى علوى (محرر) - مرجع سابق - ص 203 : 205

(3) د.حازلى معوض أحمد - التحرك المصرى فى أزمة الخليج الثانيه - الثابت والمتغير فى الدور

المصرى - مرجع سابق - ص 46

تعددت وتنوعت مكاسبها وإيجابياتها عليها ، فقد أدت في المحصلة لتقوية الدور الاقليمي لسوريا⁽¹⁾.

وقد هيات ازمه الخليج العربيه الثانيه مزيداً من تطور العلاقات بين سوريا وايران ، فقد قام الرئيس السوري بزياره لايران في اواخر سبتمبر من عام 1990. وقد اعتبر المراقبون ان الزياره كانت ناجحه لإنها خرجت بموقف سورى ايرانى مشترك فى مواجهه العقبات الحاليه الحساسه وانها وضعت قواعد العلاقات الإستراتيجيه بين دول المنطقه ، وقد اتفقت القيادتان- السوريه والإيرانيه - على ان الغزو العراقى والتدخل الاجنبى الكثيف اظهر بوضوح غياب اى نظام للأمن الاقليمي وهو ما كان كفيلا بردع قيام دوله بإبتلاع اخرى ، ويغنى فى نفس الوقت عن الحاجه لإستدعاء القوات الاجنبيه الغربيه لإعاده التوازن فى المنطقه⁽²⁾. كما ان دول الخليج العربى وخاصه السعوديه قد وجدت فى سوريا جسراً هاماً لتحسين علاقاتها مع ايران وتخفيف توترها معها⁽³⁾.

كما استثمرت سوريا الازمه وانشغال العالم بها وايضا أحداث مجزره القدس والمسجد الاقصى . حيث قامت بإنهاء تمرد الجنرال ميشيل عون فى لبنان والإسراع بتطبيق اتفاقيه الطائف والتي وقعت عام 1989 . وادى ذلك الى حصار قوات عون وهروبه الى السفاره الفرنسيه واعتصامه بها⁽⁴⁾ . ثم أعادت سوريا نشر قواتها فى شرق بيروت وإحكام قبضتها عليها .

اما على المستوى الدولى فقد مثلت ازمه الخليج العربيه الثانيه فرصه عظيمه للخروج من حاله العزله الدوليه التى كان قد فرضها عليها الغرب وخاصه الولايات المتحده الامريكيه وبريطانيا بحجه وقوف سوريا وراء كثير من عمليات الإرهاب وأيوائها لجماعات ارهابيه . وقد جاءت الإرهاسات الأولى مع تسمين اداره الرئيس الأمريكى بوش للموقف السورى من الغزو بوضع سوريا ضمن الدول الأكثر تضرراً من الناحيه الإقتصاديه بسبب الغزو بجانب مصر والاردن وتركيا⁽⁵⁾. ومن ناحيه اخرى فقد قررت الجماعه الإقتصاديه الأوروبيه رفع الحظر الإقتصادى عن سوريا رفعا شبه كامل مما يفسح المجال امام توقيع اتفاق البروتوكول الإقتصادى المزمع بين سوريا والجموعه والذي كان محمدا بسبب رفض بريطانيا⁽⁶⁾.

(1) د. أحمد ثابت - مرجع سابق - ص 55

(2) المرجع السابق - ص 56

(3) المرجع السابق - ص 57

(4) د. رضا فودة - أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومى العربى - فى دنائلى معوض أحمد (محرر)

مرجع سابق - ص 135

(5) د. أحمد ثابت - مرجع سابق - ص 58

(6) المرجع السابق - ص 58

كما أدى الدور السوري من أزمة الخليج الى تقارب وجهات النظر السورية الأوروبية من ناحية الدور السوري في المنطقة وايضا الدور السوري في لبنان ، ما أدى الى موافقة بريطانيا على اعاده علاقاتها الدبلوماسية معها . وخاصة وقد تزامن ذلك مع خروج السيد/ مارجريت تاتشر من الحكم ⁽¹⁾ . كما أدت الى تحسين ملحوظ في علاقات سوريا بالولايات المتحدة التي توجت ببقاء حافظ الأسد مع الرئيس الأمريكي بوش في 23 / 11 / 1990 في جنيف لأول مرة منذ ثلاثه عشر عاما وبطلب امريكي ⁽²⁾ . وقد وجدت سوريا في اللقاء فرصه للعمل من اجل رفعها من القائمة الامريكيه للدول التي تشجع الإرهاب في العالم . وكذا محاوله خلق اطار دولي لتسوية الاحتلال الاسرائيلي للمرتفعات السوريه منذ عام 1967 . وقد صرح الرئيس الأمريكي بوش أبان لقائه مع الرئيس المصري مبارك وبخصوص لقائه مع الرئيس الاسد (بان سوريا تشارك بفاعليه في كل التحركات الخاصه بالخليج واعتقد اننا ناقشنا الكثير من القضايا الخاصه بالعدوان الوحشي على الكويت . لان سوريا احدى الدول الرئيسيه في المنطقه ومن الاهميه بمكان ان تلعب دورها في هذا الشأن) ⁽³⁾ . وقد تقاربت انعكاسات الازمه على كل من مصر وسوريا بعد انتهائهما . وذلك في نقطه جوهريه واساسيه وهي نظرتهما نحو حل الصراع الاساسي في المنطقه ، وهو ازمه الشرق الاوسط او الازمه الفلسطينيه واحتلال اسرائيل لاراضى من كل من سوريا والاردن ولبنان . حيث اتفقت توجهاتهما لحل هذه الازمه على عقد مؤتمر دولي للسلام . حيث اكد وزير الإعلام السوري في تصريح لمراسلي عدد من الصحف الغربيه في 27 / 1 / 1991 ان بلاده تؤيد عقد هذا المؤتمر دولي وايجاد تسويه عادله للنزاع العربي الإسرائيلي على اساس من قرارات الامم المتحده ⁽⁴⁾ . كما اكد وزير الدفاع السوري العماد مصطفى طلاس في حديث لصحيفه النجم الاحمر السوري في 28 / 2 / 1991 انه ينبغي بعد انتهاء العرب في الخليج عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط بمشاركة الاتحاد السوفيتي والبلدان الاخرى تحت رعاية الامم المتحده . وانه ينبغي ان يقوم في المنطقه سلام وطيد وعادل يراعى مصالح كافة الاطراف لأن أي سلام قائم على العنف والقوه هو خداع وهم كاذب ⁽⁵⁾ . وقد كانت تلك هي توجهات مصر الثابته بعد توقيع اتفاقيه كامب ديفيد مع اسرائيل برعايه الولايات المتحده على الصراع العربي الإسرائيلي .

(1) أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية - مرجع سابق - ص 17

(2) المرجع السابق - ص 59

(3) المرجع السابق - ص 59

(4) أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية - مرجع سابق - ص 18

(5) المرجع السابق - ص 19

كما اتفقت توجهاتهما أيضا بخصوص ترتيبات الأمن بمنطقة الخليج العربي بعد انتهاء الأزمه . حيث صدر اعلان دمشق في 6 مارس 1991 موقعا عليه من وزير خارجيه دول الخليج الست ومعهم مصر وسوريا مؤكدا ارتباطه القومي في تناوله لقضايا العمل المشترك والتعاون الأمني مبرزاً الأبعاد التي إرتأها للمفهوم الشامل للأمن القومي العربي ، سواء في بعده السياسي أو الإستراتيجي أو الإقتصادي أو الثقافي⁽¹⁾ إلا أن هذا الإعلان قد أوقف اثره بفعل عوامل خارجيه اقليميه ودوليه مثل لها هذا الإتفاق إهداراً لكاسبها المعقده من الأزمه . كما أن دول الخليج رأيت فيه ضمان غير اكيد لآمنها بالمقارنه بالضمان الأمريكي .

(1) أنظر : طه الجدوب - إعلان دمشق الدلالات والأبعاد - أوراق الشرق الأوسط العدد الثالث -

المبحث الثالث السياسة الأردنية وأزمة الخليج المحدثات والسلوك والانعكاسات

اختلفت الآراء حول الموقف الأردني وطبيعته السياسية التي انتهجتها إزاء أزمة الخليج العربيّة الثانيّة وما ترتب عليها . وإختلاف الآراء هذا نابع من غرابه موقف الأردن من هذه الأزمة، فهي دولة ذات نظام حكم ملكي تقليديّ تؤيد تارة الغزو العراقيّ بالكويت ضد التحالف الدولي⁽¹⁾ . وتارة أخرى على النقيض ترفض العدوان ولا تعترف بضمّ الكويت⁽²⁾ . وتارة ثالثه تأخذ بين هذين التيارين سبيلاً وسطاً . ولعل مرجع غرابه هذا الموقف لطبيعته الأزمة ذاتها وتطوراتها السريعة المتلاحقة ، فضلاً عن التعقيد والتداخل الشديدين الذين امتازت بهما نتيجة للمواقف المختلفة والمتناقضة التي إنبعثت عن الدول العربيّة ، ونتيجة أيضاً للمتغيرات والمحدثات البيئيّة الداخليّة والإقليميّة التي تشكل السياسة الخارجيّة الأردنيّة .

لذلك فإنه يكون من الملائم لهذا المبحث ان يقسم الى ثلاث جزئيات يتناول الاول منها المحدثات الداخليّة والإقليميّة التي تؤثر في صنع قرار السياسيّ الأردنيّ الخارجيّ بهدف الوقوف على البيئته التي يتم من خلالها التأثير على كفيّته تشكيل الأردن لسياساته الخارجيّة ، أما الثانيّ فيتناول المسلك الأردنيّ تجاه الأزمة وما مر به من مراحل وما ابتغى تحقيقه من أهداف ، ثم في الجزء الثالث يتم تناول انعكاسات الأزمة على الأردن .

أولاً: المحدثات الداخليّة والإقليميّة لصنع السياسة الأردنيّة الخارجيّة :

إن السياسة الخارجيّة لأيّ دولة عبارة عن تفاعل مجموعة من العوامل الجغرافيّة والسياسيّة والتاريخيّة والاقتصاديّة، وهذه المجموعة من العوامل هي التي تحكم الأفعال وردودها التي تقوم بها الدولة في الإطار الدوليّ من أجل تحقيق أهدافها⁽³⁾ . كما ان المتغيرات البيئيّة أو مايسمى أحياناً بالمميزات القوميّة هي التي تعمل على ألتأثير على إمكانيات الدولة وقدراتها على توظيف وإستخدام المصادر التي تملكها بطرق واساليب مختلفة من أجل الوصول الى الأهداف التي تسعى الدولة إليها . وهي في نفس الوقت عوامل تؤثر على تقدير قياده وإستخدام المصادر المتاحة⁽⁴⁾ .

(1) د. ثناء فؤاد عبد الله - الأردن وأزمة الإختيار الصعب - السياسة الدوليّة - العدد 102 - مرجع سابق - ص 34

(2) حديث الملك حسين للإذاعة البريطانيّة في 1990 / 8 / 7

(3) د. السيد عليوة - إدارة الصراعات الدوليّة - دراسة في سياسة التعاون الدوليّ - مرجع سابق - ص 45 : 48

(4) Naurice East - Why Nations Act : The Aretical Perspectives for Comporative Foreign Policy Studies (Berery Hills : Saye Publications , 1978) p. 125.

ولا تخرج الاردن عن هذه القاعدة ، حيث ان عواملها الجغرافيه والسياسيه والتاريخيه والاقتصاديه تؤثر تأثيراً كبيراً فى مساق السياسه الخارجيه الأردنيه وفق ماتوضحه السطور التاليه :

١- الطبيعه الجغرافيه للاردن :

جاء على لسان ولیم كوانت - مستشار الامن القومى الاسبق - ان الملك حسين يسعى لإيجاد توازن بين مختلف الضغوط التى يتعرض لها ، فليس من السهل على احد ان يشغل هذه المنطقه الجغرافيه المضغوطه "الاردن" بين العراق وسوريا واسرائيل^(١) . وبهذه العبارة استطاع ولیم كوانت ان يلخص الوضعيه المتفرده للاردن . فمن ناحيه موقعها الجغرافى يحدها شمالا سوريا وشرقا العراق ، وكلاهما موفور العدد والإمكانات التى تتفوق كثيرا عن الاردن علاوه على كثرة تقلب انظمتها السياسيه الحاكمه ، مما يستتبعه من قلق دائم وخوف اردنيين . وجنوباً توجد المملكه العربيه السعوديه ذات الإمكانيات الاقتصاديه والبتروليه الهائله التى تتمكن بها من التأثير على جيرانها . وقد استحدثت فى الغرب كيان غريب هدوانى دائم التطلع لما يملكه جيرانه الاضعف ساعياً لتجسيد حلم اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات .

وقد فرض هذا الموقع المتميز على الاردن ان يعانى اكثر من غيره من القضيه الفلسطينيه منذ إنشاء دوله اسرائيل حتى يومنا هذا . فالليه نزح آلاف اللاجئين الفلسطينيين ، وكل حروب المنطقه طالت اراضيهم وسماش . وقبل الازمه مباشره تسرب تقرير اصدرت مجموعه من الخبراء السياسيين والاستراتيجيين فى المخابرات الألمانيه جاء فيه ان اسرائيل تستعد لإقامه الوطن البديل فى الاردن وانها تعد لضربه جديده هذه ، وقال التقرير انه لا سبيل امام اسرائيل للخروج من ازماتها إلا بإقامه الوطن البديل للفلسطينيين فى الاردن وان اسرائيل تخطط لإحداث قلاقل داخلية فى الاردن لتمكنها فى القتره المقبله من تنفيذ مخططها . وقد علق الملك حسين على التقرير قائلاً : ان اسرائيل تشكل تهديداً جدياً فى هذا الوقت بالذات^(٢) . هذا الموقع بما يحمله من سلبيات وإيجابيات يفرض على صانع القرار توجهاً معيناً فى سياسته الخارجيه ، حيث ان الاردن يسكنها الاقل عدداً وقواتها المسلحه اقل عدده مقارنة مع جيرانها العراق وسوريا وإسرائيل اتمم قرارها السياسى الخارجى - فى الغالب - بدرجه فائقه من التريث والحذر والتأنى^(٣) .

وانساقاً مع تلك الحقائق انتهج الاردن سياسه خارجيه امتازت بالإعتدال وبنوع من التوازن على المستوى الاقليمى ورفضت الإرتباط بمعاهدات مع الدول

(١) د. ثناء فؤاد عبد الله - المرجع السابق - ص ٣٨

(٢) المرجع السابق - ص ٣٦

(٣) Adeed Dawisha, Jordan in The Middle East, The Art of Survival in The Shipping of An Arab Statmant, Ed., Patrick Seal. London : Quasted Books, 1983. p. 71

الكبرى وابتعدت عن فكره الدخول في أحلاف عسكريه^(١). وقد تسبب هذا الموقع الجغرافي علاوه على الخلفيات التاريخيه التي في وجدان الاردن اضافته الى ماتسرب من التقرير الالماني السابق الإشارة اليه ان شعر صانع السياسه الاردني بالخوف الشديد الذي ادى الى ان تفردت قراراته بخصوصيه شديده خوفاً من ان يدفع ثمن اخطاء غيره او اطماع الطامعين باستغلال الفرصه الذهبيه وتنفيذ احلامهم . لذا فقد حاول تهدئ الازمه ومنع تفجرها ولوعلى حساب الشرعيه الدولي .

٢- التركيبيه الديموجرافيه:

نتج عن الموقع الجغرافي وإلتصاقه بإسرائيل وماصاحب ذلك من نزاعات وحروب مستمره ان هاجرت اعداد كثيره من سكان فلسطين المحتله الى الاردن وخاصه إلى الضفة الشرقيه من نهر الاردن . محدثه تغييراً جوهرياً في التركيبيه الديموجرافيه للاردن حيث اصبح عدد الفلسطينيين يشكل نسب كبيره من تركيبته السكانيه . الامر الذي عقد الاوضاع الامنيه الداخليه ، خاصه وان اى احداث سياسيه تمر بها المنطقه تجد صدى مباشر لدى جماهير الشعب الاردني بشقيه الاردني والفلسطيني الاصل . ولعل احداث ازمه الخليج الاخير خسر شاهد على ذلك . ان تأثير هذا العامل كان واضحاً ايان ازمه الخليج فقد ركز الاردن بالمطالبه على ضروره البحث عن حل لجميع المشكلات والقضايا الصراعيه القائمه في منطق الشرق الاوسط . وعلى رأسها القضيه الفلسطينيه التي هي اهم الصراعات الاقليميه واكثرها عمقا وتعقيداً مؤكداً ان الربط بين ازمه الخليج والنزاع العربي الإسرائيلي أمر لا بد منه حتى يتحقق الامن والسلام في هذه المنطقه التي عانت من جراء هذا الصراع وخاصه الشعب الفلسطيني الذي شرد جزء منه في شتات كبيره والجزء الاخر الذي مازال يرزخ تحت الإحتلال يعاني من الخوف والالام والعقوق المهدره^(٢) .

٣- الطبيعه الإقتصاديه :

لعب الموقع والطبيعه الجغرافيه الدور الاكبر في تحديد طبيعه اقتصاديات الاردن ، فهو مجتمع ذو موارد طبيعيه محدوده ، جعلته يعتمد بصفه اساسيه على الخارج في تلبيه احتياجاته الاساسيه والضروريه ولاسيما احتياجات التنميه به . فالدوله الاردنيه منذ نشأتها كانت تعتمد بصفه اساسيه على المساعدات والاعانات التي تقدمها حكومه الإنتداب البريطاني ، ثم مع بدايه الخمسينيات بدأت في تلقي المعونات الامريكيه التي حلت بالمنطقه بدلا من الامبراطوريه البريطانيه . وحينما بدأت المعونه الامريكيه تنقلص اعتمدت على المعونات والهبات التي تقدم اليها من

(١) د. عبد الفتاح الرشدان - السياسه الخارجيه الاردنيه تجاه أزمة الخليج - المحدثات والسلوك - المجله العربيه للدراسات الدوليه - العدد الثالث والرابع - ربيع/ صيف 1992 - ص 96

(2) د. عبد الفتاح الرشدان - المرجع السابق - ص 97

الدول البترولية العربيه ، بإعتبارها إحدى دول الطوق او إحدى دول الصمود والتصدى . وقد توج ذلك الاعتماد على الخارج بالمساعدات التى قررت سنة 1979 ولده عشر سنوات بموجب مؤتمر بغداد . وهى مساعدات قصد بها أن تكون سخيجه لدول المواجهه ، لأن دول المسانده اخذت فى إعتبارها وهى تقبل لإلتزاماتها ان المعادله تأثرت كثيراً بخروج مصر من الصف العربى⁽¹⁾ ، ومثل هذا الاعتماد على الدول العربيه البترولية التى تقدم الدعم المالى وتستضيف العمال الاردنيه جعلت صانع القرار يحرص على إبقاء العلاقات مع هذه الدول قائمه على اساس التعاون والتفاهم والثقه المتبادله⁽²⁾ .

إلا ان السنوات القليله السابقيه على ازمه الخليج العربيه الثانيه شهدت معاناه اقتصاديه بدت ملامحها عندما زادت تكاليف المعيشه بنسبه 30٪ . ورغم القروض التى يحصل عليه الاردن لمواجهه عجز الميزانيه ، وعندما انخفضت قيمه الدينار بنسبه 40٪ عام 1989 مفضية الى ارتفاع معدل التضخم وإرتفاع قيمه الدين الخارجيه الى 8.4 مليار دولار ، ووصل معدل خدمه الدين الى 900 مليون دولار سنوياً . وما يضاعف من هذا الخلل ان الحكومه الاردنيه تكرر جزء لا يستهان به من ميزانيته للإنفاق على القوات المسلحه حتى تضمن القدره على مواجهه التحدى الإسرائيلى الذى يهدد حدودها ومرافقه الحيويه . ويمكن إعتبار الاردن من أكثر دول المنطقه إنفاقاً على قواتها المسلحه مقارنة مع حجمها وإمكاناتها الإقتصاديه وذلك بحكم وقوعها على خط المواجهه مع اسرائيل⁽³⁾ .

وتشير الوقائع الى توثيق العلاقات العراقيه الاردنيه منذ تفجر الحرب مع ايران ، اذ حل ميناء العقبه الاردنى محل ميناء القصيره العراقى . كما ان عقوداً طويله الأجل مع العراق تم توقيعها قبل فرض المقاطعه الاخيره . اضافة الى ذلك استوردت العراق فى العام الماضى (السابق على الازمه) سلعا اردنيه بنحو 124 مليون دينار تمثل 23.2٪ من مجموع الصادرات السلعيه الاردنيه ، كذلك استوردت الاردن من العراق فى العام الماضى (ايضاً) ما قيمته 212.7 مليون دولار شكل 17٪ من مجموع الواردات الاردنيه⁽⁴⁾ . كل هذا انى بالطبع الى ارتباط الإقتصاد الاردنى بالإقتصاد العراقى خلال الاعوام السابقيه . وبالتالي حرصت القياده الاردنيه على إبقاء الود قائمه مما فسر التأييد الاردنى للعراق من خلال المرحله الاستهلاكيه للأزمه .

(1) محمد حسين هيكل - المرجع السابق - ص 179

(2) د. عبد الفتاح الرشدان - المرجع السابق - ص 97

(3) Stephen Kaplan, United States and Regime Maintenance in Jordan Public Policy No. 2, (Spring 1975) P. 23

(4) د. ثناء فؤاد عبد الله - المرجع السابق - ص 37

٤ - طبيعته القياده الاردنيه :

تتمتع القياده الاردنيه بخلفيه لا تتوافر فى سواها وهى النسب للرسول صلى الله عليه وسلم حيث انه من سلالة البيت الهاشمى الذى ينتهى بالرسول (ص) وخلفيه اخرى تاريخيه مجيده مبعثها إنتماء الملك حسين للملك الحسين ابن على قائد الثورة العربيه الكبرى والتي قامت ضد الإحتلال العثمانى عام 1916 وسياسه التنريك التى إتبعتها هذه الإمبراطوريه المريضة .

وحيثما نشبت الازمه بإحتلال العراق للكويت ، كان قد انقضى اكثر من 38 عاما للملك حسين على رأس دوله ذات طبيعته شديده الديناميكيه فى السياسه الخارجيه . لذلك فقد اتسمت قيادته بالمتكه والدهاء السياسيين الشديدين اكسبت ولاء جماهير الشعب الاردنى والفلسطينى بإعتباره شخصيه مؤثره وحكيمة وخبيره قادره على التحرك والتفاعل مع الاحداث ، زد على انه يعد اكبر شخصيه زعاميه فى المنطقه ان لم يكن فى العالم تربطه صلات قويه بكل ملوك ورؤساء الدول الاخرى ^(١) .

٥ - هويه النظام السياسى :

تنص الفقرة الثانيه من الماده السادسه عشر من الدستور الاردنى على ان للأردنيين الحق فى تأليف الجمعيات والاحزاب السياسيه على ان تكون غايتها مشروعه ووسائلها سلميه وذات نظام لا يخالف احكام الدستور . وتنص الفقرة الثانيه من الماده نفسها على ان ينظم القانون طريقه تأليف الجمعيات والاحزاب ومراقبه مواردها ^(٢) . ورغم ذلك فلم يكن هناك تمثيلا حقيقيا لهذه الاحزاب حتى عام 1978 ، حيث تكون المجلس الوطنى الإستشارى بتعيين ستين شخصيه بارزه ملكيه ، ويمكن القول ان مهام هذا المجلس لم تمارس إلا فيما ندر . وذلك ان العضويه بالتعيين تجعل من الصعب تجميع عشره من اعضاء المجلس للإتفاق على رأى حول مشروع قانون جديد او تعديل قانون ^(٣) . وحقيقه الأمر أن الملك حسين كان يمارس القياده الفعلية خلال اكثر من ثلاثه عقود من الحكم ، وهو ايضا يمارس حقه الدستورى ويعتبر

(١) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق - ص 334 - حيث ذكر : ولعل الملك حسين وهو السليل الوحيد الباقي على عرش هاشمى كان يحس فى أعماقه بأن شيوخ البدو والذين كانوا يتطلعون إلى إجداده بإعتبارهم أشراف الشيوخ أصبحوا الآن فى وضع من يعطى ويمتج ، وربما أنه لم يكن كثيراً أن يشعر أصحاب البترول - الذين نزل عليهم النفط دون حساب - بخطر يهدده ويعيدهم إلى الأرض من طبقات السحاب التى خلقوا إليها بغير أجنحه .

(٢) يحيى الجمل - أنظمة الحكم فى الوطن العربى - أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى - مركز دراسات الوحدة العربيه 1984 - ص 363

(٣) جمال الشاعر - تجربة الديمقراطية فى الأردن - أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى - المرجع السابق - ص 709

استقرار الحكم في الاردن ضمانته يجمع عليها الغالبية الساحقة من المواطنين على المستوى نفسه من الاهمية بالنسبة للملك ، فإن موضوع الامن والاستقرار وتجنب البلاد الفوضى الامنية يأتي في المرتبة الجديره به من هذه الناحية ^(١) .

وعقب إحتلال اسرائيل للضفة الغربية لنهر الاردن عام 1967 فقد اعلنت الاحكام العرفيه بالبلاد ، الا ان الازمه الاقتصادية الطاحنه ، ومع ازدياد موجه اتجاه الشعوب الى مقاومه نظم الحكم الديكتاتوريه او الشمولييه او ذات التوجهات الماركسيه والذى تمثل بصورة واضحه في ازدياد موجه المزيه والهروب من النظم الشيوعيه في الحكم والعائث في شرق اوربا ، وكان من الطبيعي ان تستشعر القياده الاردنيه هذا التغير في الإتجاهات وخاصه وقد تجارب معها بعض قطاعات من الجماهير الاردنيه وخاصه في الجنوب حيث قامت بمظاهرات تطالب بإصلاح الاحوال المعيشيه ، فقامت القياده الاردنيه بإسقاط حكومته زيد الرفاعي . الا ان هذه الاحداث قد ادت الى هروب رأس المال من الاردن ... حيث بلغ حجمه في بعض التقديرات بليون دولار في بحر اسبوع واحد وإنخفضت قيمه الدينار الاردني بعد الإضطرابات الى نصف ماكانت عليه قبلها ومع وجود اصابع اتهام تشيرالى تدبير خارجي لهذه المظاهرات ^(٢) . مما اضطر الملك الى اعاده الحياه البرلمانيه بعد اجراء إنتخابات عامه جاءت بمجلس نيابي جديد ذي صلاحيات اوسع وإتجاهات لم تكن مثله به من قبل ، وقد دارت الومود الإنتخابيه التي رفعها المرشحون حول محورين ، التحرر الكامل للتراب الفلسطيني وتطبيق الشريعه الاسلاميه .

وقد اوضح الكتاب الابيض الصادر عن حكومه الملكه الاردنيه الهاشميه المحددات الداخليه والبيئيه للتمركات الاردنيه مع ازمه الخليج ، حيث ذكر ان هناك ثلاث عوامل جعلت الاردن لعب دوراً نشطاً في جميع مراحل ازمه الخليج وهي :

١- موقعه الجغرافي .

٢- علاقاته الإجتماعيه والإقتصاديه والسياسيه الوثيقه مع العراق والكويت والخليج ، ثم احساس الاردن العميق بإنتماء الى الاسره العربيه بالإضافة الى وحده الهويه الثقافييه ووحدته المصير .

٣- إنشاء مجلس التعاون العربي الذي يجمع الاردن ومصر والعراق واليمن ، والذي ترأسه جلالة الملك حسين سنه 1990، وهي السنه الثانيه لإنشاء المجلس وعليه فقد كان من الطبيعي . ان يلعب الاردن دوراً قيادياً في محاولته لتلافي الصراع بين بلدين تربطه بهما علاقات مشتركه وثيقه ، وتجنب شعوب المنطقه ويلات حرب رأى انها وشيكه الوقوع ^(٣) .

(١) المرجع السابق - ص 712

(٢) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق - ص 175

(٣) الكتاب الابيض - الاردن وأزمه الخليج - مرجع سابق - ص 2

ثانياً : التحرك الاردني اثناء الازمه :

اتصف الموقف الاردني من الازمه منذ بدايته بالإستجابة السريعة والتلقائي لتداعياتها ، اذ شرع العاهل الاردني بالتحرك والالتقاء بالعديد من الاطراف بهدف العيلولة دون تازم الموقف اكثر مما هو عليه ومنع نشوب الصرب المحتمل لتحرير الكويت ومنع التدخل الاجنبي ، وكان واعزها الاهم المحافظة على العرش والعراب الاردني من اي إنتقاص.

فقد توزع التحرك الاردني على ثلاث محاور، الاول : محاوله التمسك بالخيار الدبلوماسي لحلها ، الثاني : ايجاد وتأييد المبادرات السلميه التي حفلت بها الساحة الدولي كسبيل لحل الازمه ، الثالث : إبراز مخاطر التهديد الإسرائيلي للاردن خلال الازمه . وسوف نجد من خلال استعراض هذه الاتجاهات انها جاءت بالضبط إنعكاساً وإيضاً ومحددات للمحددات التي حكمت البيئه الداخليه والاقليميّه الاردنيه عشي الازمه . سوف نجد ايضاً انها ترجمه ديناميكيه لهذا الواقع الاستراتيجي الاردني المجرد . لذلك فإن إلقاء الضوء بشيء من التفصيل على هذه التحركات هو امر تحتمه منهاجيه التحليل .

1) محاوله التمسك بالخيار الدبلوماسي لحل الازمه :

منذ بدء الازمه وقبل ان يلجأ العراق للخيار العسكري لتسويه ادعاءاته ضد الكويت . وذلك بخطاب وزير الفارحيه العراقي للأمين العام لجامعه الدول العربيه في 17 نوفمبر 1990 ، وظهر دور دبلوماسي ملحوظ للقياده الاردنيه بهدف حل هذه الازمه الطارئه ومنع تفاقمها ، وذلك بتبني دبلوماسيه الوساطه بين الاطراف المتنازعه لتقريب وجهات النظر . وقد اشار الكتاب الابيض السابق الاشاره اليه الى هذا المسعى في قوله : لقد حافظ الاردن في جهوده تلك على موقف محايد بين جميع اطراف النزاع ، وذلك كي نتمكن من القيام بدور الوسيط ، فمثل هذا الموقف ضروري لأية محاوله ناجحه لحل الإدعاءات المتنازعه⁽¹⁾ . كما اعلن العاهل الاردني في 1990 / 7 / 23 انه سيستمر في مساعيه الى جانب قاده الدول العربيه من اجل تسويه الخلاف في وجهات النظر بين العراق منه جهه والكويت ودوله الامارات من جهه اخرى ، معرباً عن امله في تسويه الموقف لصالح الاشقاء العرب ، واكد الملك حسين تفاؤله بقرب التوصل الى حل يعيد الامور الى طبيعتها⁽²⁾ .

وبعد غزو العراق للكويت في 1990 / 8 / 2 إزدادت المحاولات والمسامي الاردنيه نشاطاً وحركه بهدف محاصره الازمه ومنع تفاقمها والعمل على حلها بالاسلوب الدبلوماسي . فقد حضر الملك حسين ظهر يوم الغزو الى مصر وقابل الرئيس حسني

(1) الكتاب الابيض - المرجع السابق - ص 3 و 5

(2) د. ثناء فزاد عبد الله - المرجع السابق - ص 34

مبارك بقصر رأس التين ثم توجه الى بغداد صباح اليوم التالي وقابل الرئيس صدام حسين واتفقا على عقد لقاء قمة مصغر بجده لبحث الازمة العراقية الكويتية بشرط - من وجهه نظر الاردن - ان يؤجل مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد بالقاهرة اصدار اى قرار بخصوص هذه الازمة⁽¹⁾. ورغم اصدار القيادة المصرية قراراً منفصلاً يندد بالعنوان العراقي على الكويت - فقد استمرت وساطة الملك حسين شخصياً بين اطراف النزاع وبقية الاطراف العربية ، بهدف إحتواء الازمة وایجاد حل دبلوماسى لها داخل الإطار العربى⁽²⁾. حيث قال الملك حسين فى حديث لندوب التلفزيون الاردنى انه يعارض اى تدخل اجنبى فى الازمة⁽³⁾. كما اكد الملك حسين منذ بدايه الازمة على ان اى حل لها يجب ان يبقى فى الطار العربى بعيداً عن التدخلات الاجنبية⁽⁴⁾.

ومصادقاً للمساعي الحميدة للاردن، قام مضر بدران رئيس وزراء الاردن بزياره دمشق لحث سوريا على دعم الموقف الاردنى . وبالمثل توجه وفد برلمانى اردنى فى 9 / 8 / 1990 الى دمشق لمناشده الرئيس حافظ الأسد لنصره العراق والوقوف فى وجهه التدخل الاجنبى المحتمل . كما قيل ان الوفد الاردنى طالب سوريا بإعادة فتح خط انابيب البترول العراقى الذى يمر عبر الاراضى السورية الذى اغلق قبل عشره سنوات ، وكذلك اجرى الملك حسين اتصالاً مع رؤساء مصر وسوريا وليبيا وقطر والبحرين واليمن . وقد اسفرت هذه الاتصالات عن الاتفاق على عقد قمة مصغره فى جده وهى القمة التى لم تنعقد وكان السبب فى ذلك من وجهه نظر الاردن هو قرار الجامعة العربية بإدانته الغزو العراقى .

ولعل هذا الإتياء الذى بدا من التحركات الاردنية هو الذى دفعها الى التحفظ ازاء قرار القمة العربية بإدانته الغزو الذى انعقد بالقاهرة فى 10 / 8 / 1990 تلبية لدعوة الرئيس حسنى مبارك، وايضاً عدم الإستجابة للمطلب السعودى بنقل القوات العربيه لمساندتها ضد احتمالات تعرضها لخطر غزو عراقى⁽⁵⁾ . خشية تأليب سخط العراق عليها بالإضافة الى سخط الجماهير الاردنية الفلسطينيه والتى كانت ترى ان الازمة ما هى الا افتتال غريبى للتواجد والسيطره على منطقة الخليج . وقد لوحظ على موقف الاردن تأرجحه ما بين التأييد العلنى للعراق ومحاولة

(1) حسن شكرى - الكتاب الأبيض فى محكمة التاريخ - القاهرة - أكتوبر 1990 - ص 62 : 64

(2) محمد حسين هيكل - المرجع السابق - ص 372 : 491

(3) د. ثناء فؤاد عبد الله - المرجع السابق - ص 35

(4) ريتا حمدان - القلق الإسرائيلى إزاء تنامي القوة العسكرية العراقية - دوره وإنعكاساته على أزمة الخليج الراهنة - مجلة الفكر الإستراتيجى العربى - العدد 35 - يناير 1991 - ص 77

(5) د. أحمد الرشيدى - أزمة الإحتلال العراقى لدولة الكويت فى إطار جامعة الدول العربية - الإنعكاسات الإقليمية والدولية لأزمة الخليج - مرجع سابق - ص 347

عدم الوقوف امام التيار الدولي المعارض لهذه العملية ، وذلك بقصد الحفاظ على علاقات متوازنة مع العراق والعالم العربي ^(١) . الا انه مع تطور سيناريو الازمة ظهر الاردن وكأنه المتحدث باسم العراق في المحافل الدولية والعربية ، ولاشك ان هذا جعلها على قائمة الدول العربية المعادية للخليج وخاصة وقد تحولت الاردن الى مركز نشاط المركبات والمنظمات الاسلاميه المعادية للتدخل العسكري الاجنبي والمناهض لدول الخليج ^(٢) .

ورغم استمرار هذا الإتجاه الا انه يلاحظ نسبه بعض المواقف الى القياده الاردنيه والمعارضه له ، فقد اعلن الملك حسين في حديث للإذاعه البريطانيه انه يأسف للغاية لدخول القوات العراقيه للكويت وانه يعارض دائماً استخدام القوه . وفي ذات السياق اعلن المفزر بدران رئيس وزراء الاردن - في ذلك الوقت - ان الاردن لن يعترف بهذه الحكومه الكويتيه المؤقته التي اعلن عن تشكيلها بالكويت ، وقال رئيس الوزراء الاردني ان الإعتراف بهذه الحكومه يتعارض مع الجهود التي تبذلها الدول العربيه لحل الازمة بين الكويت والعراق ^(٣) . وقد كان أكثر حسماً في رفضه النتائج المترتبه على الغزو عندما اعلن عدم القبول بضم الكويت للعراق ^(٤) .

واستمراراً للمساعي العميده قام الملك حسين بجوله شملت أولاً الولايات المتحده حيث عقد جلسة مباحثات مع الرئيس الامريكى جورج بوش استهدفت نقل وجهه النظر العراقيه من الازمة ونزع فتيل التوتر بالمنطقه ، الا ان هذه المباحثات جاءت بالفشل ^(٥) . ثم امقب ذلك جوله اقليميه وعالميه قام بها الملك حسين ايضاً شملت كل من ليبيا واليمن وتونس والجزائر وموريتانيا والمغرب واسبانيا وبريطانيا والمانيا وفرنسا وايطاليا . وقد بدأت الجوله في 25 / 8 / 1990 واستمرت حتى 2 / 9 / 1990 . أجرى خلالها الملك حسين مباحثات مكثفه مع قياده وزعماء هذه الدول تركزت حول عدة نقاط اهمها : شرح وتبرير الموقف الأردني المؤيد للعراق في محاوله من العاهل الاردني لتخفيف الضغط الدولي الذي تتعرض له بلاده بسبب هذا الموقف ، وبذل المساعي السياسيه لفتح الباب امام مشروعات التسويه الدبلوماسيه لإحتواء الازمة وإبعاد شبح المواجهه العسكريه ، كذلك محاوله تشكيل جبهه دوليه ضد التدخل

(١) رضا فودة - أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومي العربي - في نازلي معوض (محرر) - الوطن

العربي في عالم متغير - مرجع سابق - ص 139

(٢) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 مرجع سابق ص 282 : 283

(٣) د. أحمد الرشيدى - المرجع السابق - ص 347

(٤) د. وحيد عبد المجيد - مستقبل النظام الإقليمي بعد الغزو - السياسة الدولية - العدد 102 - مرجع

سابق - ص 62

(٥) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق - ص 445 : 457

الأجنبي في المنطقه ، وعلى الرغم من مساعي الملك حسين الا ان مسار الاحداث قد تحول في اتجاه معاكس حيث اصدر مجلس الامن في 25 / 8 / 1990 قراره رقم 665 والذي تضمن الموافقه على استخدام (الاجراءات المناسبه لكل ظرف) وهو ما فسر بانه تخويل لاستخدام القوه اذا لزم الامر لتنفيذ العقوبات الدوليه المفروضه علي العراق لحميله على الانسحاب من الكويت ^(٢) .

وعلى الرغم من هذا الاتجاه الا ان القياده الاردنيه قد امتنعت من الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعه العربيه يوم 30 / 31 اغسطس 1990 بالقاهره والذي عقد في اطار العمل على حل الازمه العراقيه الكويتيه والذي انتهى الى قرارات تعد تأكيداً علي القرارات السابقه والتي اصدرتها الجامعه بشأن الازمه ^(٢) . كما ان الاردن قام ايضاً بمخالفه الشرعيه الدوليه والمتمثله في عدم الاعتراف بضم العراق للكويت . حيث قام بإغلاق سفارته بالكويت بعد اجتماع عقده الملك حسين في عمان في مقر القياده العامه للقوات المسلحه مع القاده العسكريين في 21 / 8 / 1990 ^(٣) . كما قام من ناحيه اخرى بالسماح للعراق بالاستمرار في استخدام ميناء العقبه الواقع على ساحل البحر الاحمر لقط الحصار الدولي المفروض عليها قبل ان يعلن الاردن رسمياً التزامه بتطبيق قرارات مجلس الامن بعد ثلاثين يوماً وهي المده التي حددتها القرار رقم 661 الصادر من مجلس الامن في اطار تصديده للازمه . كما قام بإلغاء جميع الرسوم المفروضه على وسائل النقل والبضائع المنقوله عبر الاردن للعراق إعتباراً من بدايه شهر سبتمبر ، وذكر ان إلغاء هذه الرسوم والتي كانت تبلغ خمسمائه دينار أردني سيعمل على تسهيل حركه المواطنين وتخفيض تكاليف البضائع المنقوله بين البلدين . وبرزت الاردن موقفها بأنها ستواجه صعوبات اقتصاديه هائله في حاله تطبيقها العقوبات التي فرضها مجلس الامن ضد العراق ^(٤) .

وقد ارجع بعض المختصين الدوافع الاردنيه لهذه المواقف الرسميه تجاه ازمه الخليج الى الخوف من عده هواجس وهي ^(٥) :
(١) هاجس عوده التدخل الاجنبي المباشر في الشئون العربيه ، في وقت اصبح العالم عالمه بقطب واحد لا توازنه اى قوه عظمى اخرى .

(١) د. ثناء فؤاد عبيد الله - المرجع السابق - ص 38

(٢) د. أحمد الرشيدى - أزمة الإحتلال العراقي لدولة الكويت في إطار جامعة الدول العربيه -

مرجع سابق - ص 352

(٣) د. ثناء فؤاد عبيد الله - المرجع السابق - ص 37 : 38

(٤) المرجع السابق - ص 37 : 38

(٥) ليلى شرف - موقف الاردن من أحداث الخليج - الموقف الرسمي والشعبي وموقف المثقفين -

مجلة المستقبل العربي - العدد 148 - 6 / 1991 - ص 97 : 98

ب) هاجس تاريخ العلاقات العربية مع الغرب وما حملته من سلبيات ويبتور المعضلات السياسية والقومية التي نجد أنفسنا ضحيتها اليوم سواء في ذلك معضلة فلسطين أو معضلة التعامل العربي أو ألوحده العربي أو التنمية العربية المتراپلة المتكامله .

ج) هاجس الوعي العام لدى الدمار الذي ستلحقه ، وقد لحقته فعلا حرب يتجمع فيها قوى العالم العسكريه العظمى ضد بلد عربي وعلى ارض عربيه . وتصيح الساحه العربيه كلها مسرحا للخراب المنظور وغير المنظور ، وقد حمل هذا الهاجس كثيراً من الجوانب التي اقلقت القيادة الاردنيه كان من اهمها الدمار الكامل للبنيه التحتيه لبلدين عربيين العراق والكويت .

د) هاجس الخوف من فقدان السيطرة على اهم مواردنا الطبيعيه ، وهي قضيه ليست محصوره بالبلدان الغنيه بهذه الموارد وحده ولكن ستتنعكس سلباً على استقرار الاراده والقرار السياسي العربي الجماعي .

هـ) هاجس تدمير القوى العسكريه العراقيه تدميراً كاملاً يخلق فراغاً في المنطقه العربيه كلها ، ويعرض الامن القومي للخطر في أكثر من موقع .

و) هاجس الدمار البيئي الذي ستحدثه حرباً بهذا الحجم .

ولكن من إستقراء هذه الهواجس الأردنيه الرسميه التي حاول الإعلام الاردني بها تفسير المواقف الرسميه من ازمه الخليج العربي تبين لنا ان بها كثيراً من المغالطات . فالكثير منها لم يكن قد تأكّد بعد وقت تازم الموقف ، وبالتالي لا يجوز التعويل عليه لتفسير قرارات صدرت من الحكومه الاردنيه قبل ظهور هذه الاخطار مثل ذلك ان الاردن كان متأكداً من صلابه الموقف العسكري العراقي وقوته وعدم مقدرة التحالف الدولي على إلحاق هزيمه به تدمر القوى العسكريه العراقيه تدميراً كاملاً ، حيث صرح الجنرال (أبو نوار) رئيس الاركان الاردني بأن الحرب لن تكون حرباً خاطف وفق رغبه الولايات المتحده ، غير انها ستدوم شهوراً عديده كما وعد الرئيس صدام حسين ، واضاف بأن صدام حسين قد وفي بكل وعده حتى الآن فقد قام بإستيعاب الضربه الأولى ...^(١) . وبالتالي لم يكن متوقفاً ان يحدث تدميراً شاملاً كاملاً للبنيه التحتيه لكويت والعراق ، كما ان الدمار البيئي الذي استحدثته حرب الخليج لم يكن وارداً بهذا الحجم الذي حدث حتى تعلل به القيادة الأردنيه وتنهاز للعراق في عدوانه على الكويت وتطلب حلاً سلمياً يحقق للعراق بعضاً من ادعاءاته ، كما ان موقف الاردن ومن شايعهه في تأييد العراق والمعارض للشرعيه الدوليه هو الذي ادى الى إنقسام وتفسخ الصف العربي تفسخاً عميقاً بشكل

(١) ازمة الخليج والمواقف العربيه والدولية - مرجع سابق - ص ٤٣

يفقد النظام العربي دوره الفاعل فى حل مشكلاته .

وجدير بالذكر ان هذا الموقف الرسمى وما ادى اليه من تحركات على الساحة الاقليمية والدولية بمناسبة ازمه الخليج قد صاف تأييداً شعبياً وآخر من المثقفين الاردنيين ، حيث تراجعت فى الذهن العربى قضيه احتلال العراق للكويت ليحل محلها الصراع من القوى الاجنبيه ، وذلك بفعل التداعيات السريعه لهذه الازمه . كما ادت ايضا الى تصور الجماهير الاردنيه ان هذه الازمه ما هى الا فخ غريبى وقع فيه كل من الكويت والعراق من اجل خلق جوموات للدخول الى الخليج والسيطره على مقدراته . لذلك فقد صور العراق بوصفه ممثل القوى العربيه التى تتصدى للغرب والتى يريد الاخير تحطيمها لانها تشكل تحولاً فى التطور العربى ومستقبله . وقد زاد هذا التوجه اشتعلاً عندما بدء العراق يطرح شعارات اخرى توقد الوعى العربى واجلامه القوميه ^(١) .

وقد كان الإعلام الاردنى اكثر صراحه ووضوحاً فى التعبير عن الموقف الاردنى الرسمى من هذه الازمه . حيث اكدت الصحف الاردنيه التى صدرت فى ثانياً يوم للفوز فى 1990/8/3 - رغم الموقف العراقى المتمثل فى قيامه بدخول الاراضى الكويتيه - فصره بأن ما قام به العراق كان يهدف الحفاظ على ثروه البترول للعرب من اجل ان ترفع الامه قدراتها الاقتصاديه . وجاء فى صحيفه الرأى الاردنيه ان هناك حاجه فعلياً لتصبح مسار الوطن العربى ^(٢) .

كما شنت الصحف الاردنيه هجوماً واسعاً على الولايات المتحده متهمه واشطن بتحويل النزاع من صراع بين العراق والكويت الى نزاع بين العراق والولايات المتحده . وقالت احدى الصحف الاردنيه إن دخول العراق للكويت هو حدث مماثل لقيام الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس ^(٣) . ويسلاحظ ان دبلوماسيه الملك حسين خلال هذه الفتره من وجهه نظره الشخصيه انها استندت الى موقف متعقل بما يضمن له مرونة التحرك بين اطراف الازمه على عكس القوى العربيه الاخرى التى اتخذت موقف معارض للعراق ، وتعددت تعبيرات العاهل الاردنى بأن سياسته اتسمت بالواقعيه والاعتزان ^(٤) .

2) ايجاد وتأييد للمبادرات السلميه التى حفلت بها الساحة الدوليه لحل الازمه:

كانت وجهه نظر الاردن من هذه الازمه ان هناك خلافاً كبيراً فى توزيع الثروه العربيه وان دخول العراق للكويت هو عمل يأتى فى اطار تصحيح هذا الخلل، ومن ثم

(1) ليلى شرف - المرجع السابق - ص 99 : 100

(2) د. ثناء فؤاد عبد الله - المرجع السابق - ص 35

(3) جريدة الرأى - العدد الصادر فى 1990/8/7 - عمان - الاردن

(4) د. ثناء فؤاد عبد الله - المرجع السابق - ص 35

لا شأن للدول الغربية بهذا الخلاف، وإن الأمر على هذا النحو - أى تواجد القوات الأمريكية والغربية عموماً - هو تجسيد لحاله المواجه بين القوى العربية الساعية الى تصحيح الأوضاع وكأفقه مظاهر الخلل فى التفاعلات العربية ، وبين تلك القوى الاجنبية ومسانديها ومؤيديها من الدول العربية الخليجية التابعة اضافته الى مصر⁽¹⁾ . لذا كان تأييد المبادرات السلمية التى صدرت عن الاطراف الاقليمية والدولية هى التوجه الثانى فى السياسة الاردنية فى تعاملها مع الازمة . وذلك فى إتساق مع الخيار الدبلوماسى المشار اليه آنفاً ، لذلك ايد الاردن المبادرات السوفيتية جميعها التى اعلنها الرئيس جورباتشوف او التى اعلنها مبعوثه بريماكوف . كما ايد المبادرة التى اعلنها الرئيس فرانسوا ميتران وايضاً ايدت السياسة الاردنية التى طرحها الرئيس جورج بوش فى 30 / 11 / 1990 . وقد اعتبرها تحولاً ايجابياً فى الموقف الأمريكى ودعى الاردن فى نفس الوقت الى حوار غربى عربى مواز للحوار الأمريكى العراقى تناقش فيه ازمه الخليج والقضية الفلسطينية على ان يكون هذا الحوار منطلقاً من مبدأ الحرص على الامه العربية وإستقلالها وتماسكها ووحده مصيرها⁽²⁾ .

كما رحب الاردن بالمبادرة التى اعلنها العراق حول استعداداته التعاون من اجل تطبيق قرار مجلس الامن رقم 660 وذلك كرد فعل أولى لهين دراسته الحكومة الاردنية هذه المبادرة ، مع دعوته الاردن اطراف النزاع فى حرب الخليج الى التجاوب مع المبادرة العراقية امله بأن تفتح هذه المبادرة المجال امام التوصل الى حل كافة قضايا المنطقة حلاً عادلاً وشاملاً . ذكر ذلك وزير الاعلام الاردنى ابراهيم مز الدين⁽³⁾ . وذكرت الاذاعة الاردنية ان الملك حسين رحب بالمبادرة العراقية بإعتبارها تأكيداً لموقفها السابق وقال انه ليس هناك دولة عربية يمكنها رفض المطالب المتضمنه فى هذه المبادرة . وذكر الراديو ان العاهل الاردنى قد بعث برسالة الى الرئيس العراقى قال فيها لقد استقبلنا بفرح وسرور مبادراتكم السلمية التى تتسم بالمسئولية والتى تقوم على اساس التزامكم المقيقى بالمصالح العربية العليا . وان الملك حسين قال ان التعهد بالعمل مع قرار الامم المتحدة الدامى لإنسحاب القوات العراقية من الكويت هو نفسه ما عرضه صدام حسين خلال الثمان والاربعين ساعة الاولى من الازمة واعرب عن امله ان تمتع هذه المبادرة المعلنة الفرصة التى لم تمنح للموقف العراقى خلال اليومين الاوليين للازمة⁽⁴⁾ .

(1) أوراق الشرق الأوسط - العدد الأول - ملف الحد - القاهرة - نوفمبر 1990 ص 40

(2) د. عبد الفتاح الرشيدان - المرجع السابق - ص 103

(3) أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية - مرجع سابق - ص 46

(4) المرجع السابق - ص 46

ولم يقتصر الدور الاردنى على مجرد التأييد للمبادرات التى يطرحها الآخرون بل قام هو بطرح أطروحات رأى من وجهه نظره انها كفيلة بإحلال السلام فى المنطقة . ولكن الملاحظ ان الاردن لم يتقدم بمبادرات رسميه متكامله يقدر ما طرح افكاراً بقصد التحرك الدبلوماسى للآزمه بعيداً عن منطقه التهديد بالحرب وضمن عدم انفجارها . ومن المرجح ان يكون الملك حسين قد ناقش أثناء زيارته للولايات المتحده افكاراً مثل مفاوضات ثنائيه مراقبه امريكى بعد تحرير الرهائن الاجانب وذلك تمهيداً للانسحاب العراقى خلال مده تحدد فى مناقشات لاحقه . بحيث يسمح للعراق بالإحتفاظ ببعض الاراضى الكويتيه وخاصه جزيره بوبيان وحقول بترول الرميله . كما صرح الملك حسين قبل زيارته للمفاه للإتحاد السوفيتى بأنه سيعرض حلاً وسطاً يقوم على الإنسحاب العراقى من الكويت مقابل تعهداً امريكياً بعدم شن الحرب او توجيه ضربه للأهداف العسكريه والإقتصاديه للعراق وإطلاق صراح الرهائن الاجانب فى العراق . مع بدء قيام الولايات المتحده بتخفيض قواتها العسكريه فى الخليج وقيام مجلس الامن بتخفيض المقاطعه الإقتصاديه للعراق وإحلال قوات تابعه للأمم المتحده محل القوات مستتبعه الجنديه بالسعوديه^(١) .

وفى شهر سبتمبر 1990 وجهه الملك حسين رساله الى الشعب الامريكى حدد فيها الموقف الاردنى من الآزمه ومن حقوق الكويت وضروره وضع حد للتواجد الامريكى والدول المتحالفه على ارض السعوديه فى اقرب وقت . مشيراً الى ثلاث ابعاد للآزمه . الاول : النزاع الصدوى بين العراق والكويت ، والثانى : بعد اقليمى متمثل فى طبيعه المنطقه والنزاعات التاريخيه به ، والثالث : طبيعه العلاقات بين دول الشرق الاوسط وبقية دول العالم . وتدعو الرساله فى نهايتها الى ضروره ايجاد حل دبلوماسى للآزمه^(٢) . كما طرحت الاردن فى 21 / 9 / 1990 افكاراً للتحرك الدبلوماسى للآزمه تشمل قيام حوار مباشر بين العراق والكويت حول مشكلات الحدود وحظر انتشار اسلحه الدمار الشامل بكل انواعها فى الشرق الاوسط وإعطاء تأكيدات لحل المشكله الفلسطينيه ، وطرّح المخاوف العربيه من المخططات الاجنبيه التى تستهدف المنطقه والعراق ، والتأكيد على مبدأ رفض احتلال الارض بالقوه والاعتراف بالمكاسب التى ستمت المنطقه من جراء الإنسحاب^(٣) . ومع ان بعض الافكار الاردنيه كانت ايجابيه ، الا انها ضاعت فى سياق الحماس المفرط للرأى العام الاردنى المؤيد للعراق وهو الحماس الذى اضطر الملك للإستجابه له مما اظهره فى موقف الحليف للعراق ، وعمق من هذا الإنطباع تعاقب الزيارات المتبادله بين المسؤولين

(١) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 282

(٢) الكتاب الأبيض - المرجع السابق - ص 17

(٣) الكتاب الأبيض - المرجع السابق - ص 14

الكبار في الدولتين، بما في ذلك زيارات الملك شخصياً للعراق . وقد كانت هذه التحركات الاردنية بالتعاون مع كل من ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية والسودان تأخذ انطباعاً- في مؤتمر القاهرة - بأن هذه الدول متواطئة مع العراق في اجهاض موقف عربي قوى يتفق مع الشرعي الدولي وبالتالي تصوير المؤتمر وكأنه قدأتى بشرعيه بديله لتلك الدولي . وهذا الإنطباع كان قد تكون بالفعل عبر المشاورات الاولى التي دارت منذ اليوم الاول للغزو وعلى قدم وساق وشملت منظمة التحرير والاردن واليمن وليبيا مع مصر ودول الخليج وسوريا ، وهو الامر الذي فسر الصياغة العاسمة للقرارات التي صدرت عن المؤتمر ⁽¹⁾ .

(3) إبراز مخاطر التهديد الاسرائيلي للاردن خلال الازمة :

كرست ازمة الخليج العربي الثانية المخاوف الاردنية من التهديد الإسرائيلي لأنها وجودها . وقد اعاد على الفور الى الذاكرة الاردنية مخطط شارون الذي ظهر للوجود خلال عام 1983 ، والمنسوب الى ايريل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت والذي يقوم على اهمية اسقاط ورقه الضغط البترولوي باستخدام القوى العسكرية لإحتلال منابع البترول عبر الاردن وحسم مايسمى بالقضية الفلسطينية بإنشاء دولة فلسطين في الاردن . فالهدف من الخطه اذاً هو إقامة دولة فلسطين شرق نهر الاردن ومع السيطرة على منابع البترول في دول الخليج (الكويت - الظهراء بالسعودية) واستثمار ذلك سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً ⁽²⁾ . كما اصابته الى الذاكرة التقرير الالمانى الذى سبق الإشارة اليه والذي تسرب فى الشهر السابق للآزمة والذي يفسح مخطط اسرائيل لتحقيق نفس الغرض بإقامة الوطن البديل بشرق الاردن ، أيضاً الممارسات الاسرائيلية على مر تاريخها بالمنطقة ضد الاردن التى لا تخفى أطماعها تجاهها بمختلف المصع منها ما كان يعرف بتصفييه جيوب المقاومة الفلسطينية وقتئذ . لعل هذه المخاوف هى التى تفسر الجانب الأكبر من تفضيل الاردن حل الازمة وفقاً للخيار السلمى الدبلوماسى .

لذلك فقد اعلن الاردن على الفور درجة الإستعداد القصوى لتعسباً للمخاطر فى الاجواء الاردنية وصدرت الأوامر بإلغاء التصاريح والاجازات للجنود والضباط بإجيش الاردنى ، وقد أدى ذلك الى احياء عقده الاختيار الصعب امام الموقف الاردنى المتمثل فى مخاوفها من اسرائيل وأطماعها فى شرق الاردن وإتخاذ موقف صريح فاعل فى هذه الازمة . لذلك فقد اعلن الملك حسين فى 1990/8/8 ان الاردن قادر على الدفاع عن نفسه اذا فكرت اسرائيل فى مهاجمة العراق من خلال الاردن ⁽³⁾ .

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 281

(2) أحمد عبد الحليم - دول الخليج والصراع - أوراق الشرق الأوسط - العدد الثالث -

مرجع سابق - ص 59

(3) د. ثناء فؤاد عبد الله - المرجع السابق - ص 35

ولعل متابعه تصريحات الاسرائيليين الخاصة بالاردن في اثناء ازمة الخليج العربييه الثانيه من شأنها ان تلقى الضوء على حجم شعور الاردنيين بالخطر الذي قد يأتيهم من الغرب . فقد صرح (ديفيد ليفي) ان نشر القوات العراقيه في الاردن يشكل تهديداً خطيراً حقيقياً مباشراً على الملك حسين واسرائيل التي ستعرف كيف سترد في مثل هذا الوضع ^(١) . كما أعلنت الإذاعة الإسرائيلية ان هناك احتمال بأن يقوم العراق بمهاجمة اسرائيل حتى يثبت للدول العربيه انه الدوله الوحيده القادره على إلحاق الهزيمة بإسرائيل ، ووضح ان العراق يستطيع المبادره بالهجوم بواسطه : اما هجوم برى عن طريق الاردن او القيام بقصف جوى ^(٢) . وطبيعى ان التفكير الإسرائيلى بقيام العراق بالإعداد لهجوم برى عن طريق الاردن من شأنه ان يشعر الاردن بأنه بين شقى الرمح . كما حذرت الإذاعة الإسرائيلية ايضاً فى موعد سابق بين ان الاردن يسير فوق حبل رفيع بمساعدتها للعراق وسماحها بمرور البضائع اليه عبر اراضيها ^(٣) . ومع صدور قرار الحظر الاقتصادي من مجلس الامن اوضحت صحيفه هآرتس الإسرائيلية ان اسرائيل ليست فى استطاعتها ان تتجاهل طوال الوقت تزايد النشاط التجارى المباشر وغير المباشر للعراق على مسافه بضعه كيلو مترات من حدودها بيميناء العقبة . وافادت ان استمرار التزام الحصار الدولى على العراق يعطى اهميه كبيره ليميناء العقبة للعراق ^(٤) .

وعلى سبيل تصعيد حرب الاعصاب والموجه ضد الملك حسين اشارت الإذاعة الإسرائيلية الى ان هناك دوائر كبيره فى الحكومه الإسرائيلية ترى انه ليس فى نيه اسرائيل ان تتدخل لمساعدته الملك حسين فى الحفاظ على عرشه اذا قرر سكان الاردن واغلبهم من الفلسطينيين تغيير نظام الحكم بدون مساعدته من العراق ومن منظمه التحرير الفلسطينيه ^(٥) . وبالطبع لا يخفى على القياذه الاردنيه حقيقه الاهداف المستتره وراء تلك الراء الإسرائيلية ، ومع ازدياد وتعقد الازمه والبعد عن الحل السلمى لها حفلت تصريحات اسرائيل الموجهه للاردن بالتهديد والوعيد .

(١) ريتا حمدان - القلق الإسرائيلى إزاء تنامي القوة العسكريه العراقيه - مرجع سابق - ص 77

(2) أزمة الخليج والمواقف العربيه والدولية - مرجع سابق - ص 282

(3) المرجع السابق - ص 283

(4) المرجع السابق - ص 287

(5) المرجع السابق - ص 290

١ ومن ذلك ان صحيفه هآرتس الإسرائيلية قد أعلنت ان صحيفه التايمز اللندنيه قد أشارت الى أن إسرائيل مستهابه بمهاجمة العراق إذا لم تقم الولايات المتحدة بذلك . كما أبرزت إذاعة مونت كارلو 16 / 1 / 1991 تصريح (أفيو بوت نون) قائد السلاح الجوى الإسرائيلى الذى أكد أن المعائنات الجوية الإسرائيلية ستضرب أى طائرة تهاجم إسرائيل حتى لو إحتلرت الى إختراق المجال الجوى فوق كل من الأردن وسوريا . وبعد القصف العراقى الصاروخى لإسرائيل بهدف جرحيتها للدخول فى الأزمة أكد مكتب إعلام تل أبيب فى 22 / 2 / 1991 أن عمليات القصف الصاروخى العراقى ضد إسرائيل كشفت عن حاجة إسرائيل الى محيط أوسع من الأمن وحدوداً

وقد شهدت الأجواء المفتوحة تراشقا بالتصريحات التهديدية والتحذيرية بين العراق وإسرائيل طوال الوقت⁽¹⁾. ضاعفت من إحاسيس الخوف والتوتر لدى دوائر الحكم الأردني. لذلك فقد عمدت قيادته الأردنيّة الى إبراز حجم وطبيعة التهديدات الإسرائيليّة وأثرها على الموقف الأردني . وذلك عن طريق التركيز عليها اصلاحيّاً وأثناء لقاءات الملك حسين والقادة السياسيين بمختلف الوفود وأثناء الزيارات الخارجية التي قاموا بها. وفي هذا المعنى صرح الأمير حسن ولي العهد الأردني خلال جولته في مخيم للنازحين قرب الحدود العراقيّة انه يخش ان يتسع نطاق القتال بما يضع الأردن في وضع قلق للغاية وان الأردن يحاول منذ عدة اشهر ان يوضح انه معرض للخطر في موقعه الجغرافي وان أرضه قد تتحول الى ساحة للقتال تشهد مزيداً من أعمال العنف في الضفة الغربيّة فيؤدى ذلك بدوره الى طرد الآف الفلسطينيين من الأردن⁽²⁾. كما حذر متحدث رسمي أردنيّ إسرائيل من استغلال الموقف السائد آنذاك في الخليج بشأن عدوان على الأردن وشجب المتحدث هذا تصريحات المسؤولين الإسرائيليين حول إحتمال نشر القوات العراقيّة بالأردن ووصفها بأنها تصريحات تهديدية مستترة.

وبناء على كافة هذه الملاحظات تصاعدت أرهاصات الخوف من الخطر الإسرائيليّ مبرره إتخاذ القيادة السياسيّة في الأردن قرارها بتعزيز دفاعات الجيش الأردنيّ وحدات سلاح الجو . وقد أعلنت صحيفة جيزوراليم بوست الإسرائيليّة ان الجيش الأردنيّ قد وضع في حالة تأهب وان حاملات الدبابات شوهدت وهي تتحرك تجاه الغرب على الحدود الأردنيّة . ويعد هذا في حد ذاته جزءاً من الإستعدادات العسكريّة الأردنيّة⁽³⁾.

الإ ان القيادة الأردنيّة حاولت من ناحية أخرى عدم إستعداد الجانب الإسرائيليّ والتهوين من حقيقته موقفه من الأزمة وأنه لا يقف في نفس الخندق العراقيّ . حيث قال السفير الأردنيّ لدى فرنسا عواد الخالدي ان بلاده ستحاول منع طائرات إسرائيل من المرور من مجالها الجويّ في طريقها لضرب العراق وأضاف ان الأردن لن يعتبر

.... ومناطق يمكن الدفاع عنها مشيراً الى ان العالم أصبح متفهماً اليوم وبصورة أفضل للإحتياجات الانسانية لإسرائيل نتيجة الأخطار المهيطة بها . كما دعى المراسل العسكريّ لصحيفة هاريس الأردن الى وقف تعاونه مع العراق كي لا تتحول مستقبلأ الى ساحة للمعركة بين إسرائيل والعراق ، كما أوقع رئيس الإستخبارات العسكريّة الإسرائيليّة أن الأردن يقوم بطلعات جوية إستطلاعية على طول الحدود الإسرائيليّة السعودية لحساب العراق وان سوريا جويّاً مراقباً أردنيّاً وأيضاً في الأردن .

(1) د. ودود بدران - القرار الإستراتيجيّ الإسرائيليّ خلال أزمة الخليج - مجلة الفكر العربيّ -

المعد 37 - يوليو 1991 - ص 132

(2) د. شفاء فزاد عبد الله - المرجع السابق - ص 42

(3) أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية - مرجع سابق - ص 292

مرور الطائرات فى مجاله الجوى اعلان حرب وإنما مساله تتعلق بالسياده^(١) .
ولا يغيب عن فطنه احد ان الجوله الكبيره التى قام بها الملك حسين والتى بدأت يوم 25 / 8 / 1990 وحسبى 9/5 وشملت احد عشر دوله وايضاً لقاءاته العربيه ولقاءات المسؤولين الاردنيين قد انصبت فى جزء هام منها على العمل على ضمان امن وسلامه الاردن ونفى تورطها الظاهر فى هذه الأزمه الى جانب العراق حتى يمكن الضغط على اسرائيل بعدم مهاجمه الأردن او العمل على إضرارها ، كما كانت تهدف ايضاً الى منع نشوب الحرب التى كان متاكداً من انه سيدفع جزءاً ليس باليسير من سلامه اراضيه ثمناً لها .

ويبدو ان العاهل الأردنى قد اعاد تقييم موقفه مؤخراً على ضوء الضائص الجمه التى منى بها الأردن من جراء مؤازرته للعراق فعلق فى احدى المناسبات الرسميه بقوله: "اننى لا أستطيع ان استمر فى تأييد هذه السياسه وهذه القياده . واعرب الملك حسين عن خشيته من ان يكون تقسيم العراق الى ثلاث فى الشمال والوسط والجنوب اصبح واقعاً ، وتبائل عما يمكنهم ان يفعلوه لهذا النظام الذى لا يسمع رأياً ولا نصيحة . وفى الوقت الذى يعانى فيه الشعب العراقى من تصرفات هذا النظام⁽²⁾ .
وقد رأى اتجاه فى الفقه ان موقف الأردن يمكن تلخيصه فى انه لا يخرج عن كونه مساله اقرار مواقف⁽³⁾ :

- فالأردن يريد حلاً عربياً ويرفض التدخل الأجنبى .
- والأردن مرتبط بالعراق إقتصادياً وتعالىاً .
- والأردن يخشى بطش العراق القوى ... ومع ذلك ... فهو يرفض الغزو ويرفض الإحتلال .

ثالثاً : انعكاسات الإزمه على الأردن:

لقد كان لأزمه الخليج العربيه الثانى انعكاسات مباشره على المملكه الأردنيه ألهاشميه وإن عدت فى معظمها من قبيل الإنعكاسات السلبيه على النظام الأردنى وإقتصادياته . فقد تسببت الأزمه ومكانها وايضاً المكان الجغرافى للأردن علاوه على مسلك وتحركات الأردن وتفاعلاتها مع الأزمه فى ان تفقد الكثير و التى كانت فى قنى عن ان تخسره .

فعلى الجانب الإقتصادى فقد قدرت خساره الأردن بحوالى مليار دولار حتى عام

(١) المرجع السابق - ص 242

(2) جريدة الأهرام - 25 مايو 1993 - ص 1

(3) د. نيرة شفيق بسيونى - مقابلة شفهيّة أثناء مداوات الإعداد للرسالة مع الباحثة

1990 وحوالى اربعة مليارات دولار اخر عام 1991 او ما يعادل نصف اجمالى انتاج الاردن الوطنى بسبب استمرار الازمه فى الخليج . ومن بين اسباب الازمه (الخسائر) توقف الحركة فى ميناء العقبة الاردنى الذى كان نقطة عبور اساسيه لواردات العراق . كما قتل عدد السياح وتخلى الكثير من الفلاحين الاردنيين من المزارع لغياب المستوردين من الخليج . كما ينتظر ان تزيد نسبة العاطلين التى تبلغ 20٪ الى ضعفها تقريبا . وقد عدد العاملين العائدين من دول الخليج ب 120 الف ⁽¹⁾ . كما ان انحياز الاردن الى جانب العراق قد عرضها الى توقف الدعم الخليجى لها والبالغ 500 مليون دولار بالاضافه الى تهديد مصالح 300 الف اردنى يعملون فى دول الخليج ⁽²⁾ . كما ادى التزام الاردن بالعقوبات الإقتصادية المفروضة على العراق الى توقف الحركة كليا فى ميناء العقبة وخلوه من السفن . كما تسبب التزام الاردن بالمقاطعة ايضا الى إلغاء الدعم المخصص للمواد الغذائية وخفض الإنفاق الحكومى بنسبه 25٪ ⁽³⁾ . كما زادت التكاليف التى تحملتها الحكومه الاردنيه نتيجة إعلان التعبئه العامه وإنخفضت الإنتاجيه لذات السبب ايضا ، كما تأثرت الحاله الإقتصاديه الاردنيه ايضا نتيجة توقف ضخ البترول العراقى له بسبب العرب وأن كان قد امكن تدارك ذلك عن طريق سوريا لاحقا .

اما الإنعكاسات السياسيه على الاردن فقد كان منها ما هو راجع لطبيعته الازمه ذاتها . والاخر راجعاً لتحركات القيادة الاردنيه حيال هذه الازمه . وقد تمثل النوع الأول فى المكاسب التى تحققت لدوله اسرائيل من جراء مسئكتها الملتزم بقرارات التحالف الدولى وعدم الرد على العراق والتى عادت عليها بالمكاسب الإقتصاديه والماديه والسياسيه بل والعسكريه والمعروف ان كل إضافة الى رصيده إسرائيل هو خصم بنفس المقدار من الرصيد الفلسطينى والاردنى . اما الشق الآخر والمتعلق بالتحركات الاردنيه تجاه الازمه والمتمثل فى التأثير الظاهر للطرف العراقى . فقد خسرت الاردن مصداقيتها السياسيه الإقليميه والعالميه وذلك لوقوفها بجانب المعتدى ودفاعها عنه رغم مناداتها دائماً بعكس ذلك ورغم انها فى صراعها الأساسى وقضيتها الرئيسيه تمثل الطرف المعتدى عليه من قبل إسرائيل المحتله للضفة الغربيه لنهر الأردن . كما انها بتصرفاتها المنحازه والمؤيده للعراق تسببت فى واليمن فى لتهيار مجلس التعاون العربى والذى كان يضمهما علاوه على العراق ومصر . ولا شك

(1) د. مصطفى كامل السيد - الآثار السياسيه الداخليه فى الوطن العربى للجولة الاولى من حرب

الخليج الثانية - مرجع سابق - ص 213

(2) د. ثناء فؤاد عبد الله - المرجع السابق - ص 37

(3) المرجع السابق - ص 38

انهما اذا كانا قد اتفقتا مع مصر فى طريقه واحده عند معالجهتهما للأزمه لكان من الممكن المحافظه على هذا المجلس والإبقاء عليه قوياً وبالتالى القدره على التأثير فى حل الأزمه وفى الإتجاه الذى يحفظ للمنطقه عرويتها وللأقطار العربيه إستقلالها .

وقد نتج عن إنهيـار مصداقيـتها الخارجيه زياده عزلتها عالمياً وإقليمياً حيث ظهر بمظهر من يدافع عن الجانب الخاسر المعتدى . فقد خسر تأييد دول الخليج وسوريا ومصر والسعوديه ودول الجوار الإقليمى جميعهم وايضاً الدول الفاعله والمؤثره فى المحيط الدولى علاوه على الدولتين العظميتين .

إلا ان كشف المساب السياسى للموقف الأردنى من أزمه الخليج الثانى قد إحتوى على بعض البنود الإيجابيه اهمها تماسك الجبهه الداخليه وترابطها خلف قيادتها ، حيث ان سرعه تداعيات الأزمه ومعدلات تحركاتها المتعاقبه قد جعلت حكم الشعب الأردنى بشقيه الفلسطينى والأردنى ينحاز الى العراق بإعتباره الطرف المعتدى عليه والذى يقف ضد المؤامره العدوانيه التى تنسجها امريكا ضده . لذلك فحينما إنحازت القيادة الأردنيه نحوه فكأنما قد عبرت عن اتجاهات ونبض الشعب والرأى العام الداخلى^(١) . كما انت تحركات القيادة العراقيه تجاه الأزمه الى تلاهم عنصري الشعب الأردنى الفلسطينى نتيجة تلاقيهم وتجاوبهم وتفاعلم مع احداث ومشاعر واحده هى تأييد العراق ضد المؤامره الإمبرياليه التى تدار ضده فى الخفاء .

(١) لىلى شرف - المرجع السابق - ص ١٥٢

المبحث الرابع السعودية ودول الخليج العربي وازمه الخليج العربي الثانية

جاء رد فعل الغزو العراقي للكويت شديد الخصوصية والتأثير بالنسبة لمجموعه الدول الخليجيه والمملكه العربيه السعوديه ، ليس فقط لأنتظامهم جميعاً - بما فيهم الكويت - فى مجلس التعاون الخليجى ، ولكن - وهو الاهم - لأن الخطر العراقى اصبح يديق بعنف ابوابهم فى وقت افتقدوا فيه الى الكفاءه الذاتيه للدفاع عن انفسهم وسيادتهم .

وسوف يسترسل التحليل فى هذا المبحث على مسارات ثلاثه ، المسار الاول فى خصوصيه الواقع الاقليمى والعالمى لدول الخليج والسعوديه ، الثانى ويوضح التوجهات العامه لتحرك ازاء الازمه ، والثالث فى تحديد إنعكاسات الازمه على كل من دول الخليج والسعوديه داخلياً واقليمياً وعالمياً وذلك وفق البيان التالى :

اولاً : خصوصيه الواقع الاقليمى والعالمى لدول الخليج والسعوديه :

شكل الواقع الداخلى والاقليمى والعالمى لدول الخليج والسعوديه خصوصيه متميزه ميزتها عن بقية دول المنطقه والعالم ، فهى مجموعه من الدوليات او الكيانات الصغيره بالقياس العالمى ، ومنها ماهو بالغ الصغر مساحه وسكاناً ومنها ماهو كبير مساحه ولكن صغير فى عدد السكان^(١) . والغالب انها تكاد ان تفقد كل هذه الدول الركن الثالث من مكونات الدوله الحديثه وهو السكان ، الذين يدينون للسلطه الحاكمه بالولاء ويشكلون عصب الحياه والانتاج والدفاع عنها وقت الخطر، ونظراً لحاجه التنميه الى عنصر العمل ، فقد ادى بتلك الدول الى الإستعانه بالعماله الوافده من الاقطار المجاوره . لذلك تعاني كل اقطار الخليج العربى دون استثناء من مشكله الإختلال البشرى ، وكل ما تتضمنه من تمديات سياسيه واجتماعيه وامنيه لتلك الدول ، فهى اولاً : تعاني من قلة عدد السكان بالنسبه لمساحه كل بلد خاصه فى المملكه العربيه السعوديه ، حيث لانتزيد الكثافه السكانيه فى الكيلو متر المربع عن خمسه اشخاص فقط . ففى دراسه اجريت على دول مجلس التعاون الخليجى عام 1985 تبين ان اكثر قطر كثافه هو البحرين حيث بلغت 431/ كم 2 واقلها هى السعوديه حيث بلغت 5/كم 2 . ثانياً: اختلال لمصالح العنصر غير المواطن ، اى العمال الوافده التى تعود ظاهرتها نتيجة للوفورات المالىه العاليه التى ادخرتها تلك الاقطار من جراء إرتفاع

(١) حسن على الإبراهيم - الدول الصغيره والنظام الدولى - الكويت والخليج - ط 1 - الكويت

اسعار البترول فى الستينيات^(١) . وقد نتج عن وجود تلك العمالة الاجنبية فى المنطقة حدوث اثار سياسيه وامنيه سلبية، لعل ابرزها الخطر الامنى الذى تشكله على الوضع السياسى الداخلى وعلى البنية القومية للمنطقة . وقد اكتسبت هذه القضية اهمية ابان الحرب العراقية الاردنية ، حيث نزعتم بعض العناصر - خاصة ذات الخلفيه السياسيه والاجتماعيه الايرانيه - الى اثاره العديد من المشكلات الامنيه فى الكويت والبحرين وقطر على سبيل المثال^(٢) . كما تعتبر هذه العماله الوافده عامل تهديد تمارسه بلد المنشأ فى حاله وقوع خلاف بينها وبين اى بلد من بلدان الخليج العربى منفردة او مجتمعه وهو ما يهدد الدول الخليجيه داخلياً^(٣) .

وقد شكلت ندره السكان عائقاً اساسياً نحو امكانيه كل دوله منهم لتكوين جيش وطنى قوى قادر على الدفاع عن استقلالها وبقائها ضد الاخطار الخارجيه وايضاً ضد الإيظطار الداخليه، مما شكل نقطه ضعف قاتله ودائمه فى الامن القومى لهذه الاقطار حاولت ان تتحاشى اخطاره نسبياً بالزياده فى التسليح نوعاً وكماً^(٤) . وايضاً يتحسين علاقاتها بالدول والجيران المحيطه وإتقاء اخطارها .

كما ان الركن الثانى من عناصر بناء الدوله وهو الاقليم كان محل خلاف وقلق دائمين لاقطار الخليج العربى . حيث ان حدود هذه الدول قد رسمت بطريقه لا تعبر عن واقع إجتماعى ويبنى سليم بقدر ماكانت تعبر عن مصالح واعلام استعماريه بتروليه واحياناً اقليميه . فقد رسم الاستعمار البريطانى خريطه الخليج العربى بصوره من شأنها تكريس مصالحه البترولييه وحجم وطبيعته ارتباط الزعامات القبلية الموجوده حينئذ بالمنطقه مع ممثليه كمكافأه لكل منهم وايضاً للإبقاء على الولاء والضعف الدائم تجاه الامبراطوريه البريطانيه^(٥) . لذلك فقد شكلت الحدود فواصل هشه غير ثابتة وقابله للتعديل فى اى وقت^(٦) . ومن ذلك ان الامير عبد العزيز

(١) خالد محمد القاسمى - العماله الاجنبية واثارها السلبيه على مجتمع الخليج - مجله دراسات

عربيه - بيروت - السنه 23 - العدد 2 - ديسمبر 1986 - ص 78

(٢) محمد عيد ناجى - إقتصاديات دول الخليج العربيه بين التخلف والتبعيه وإستراتيجيه الإعتماد على الذات العربيه فى التنمية - رساله دكتوراه مقدمه الى كلية الإقتصاد

والعلوم السياسيه - جامعة القاهرة 1987 غير منشور - ص 100

(٣) خالد محمد القاسمى - المرجع السابق - ص 90

(٤) مراد إبراهيم الدسوقي - تصورات حول الترتيبات العسكريه فى المنطقه العربيه -

مجله السياسه الدوليه - العدد 103 - مرجع سابق - ص 132 : 134

(٥) د. صلاح العقاد - البترول وأثره فى السياسه والمجتمع العربى - القاهرة - معهد البحوث

والدراسات العربيه 1973 - ص 19 : 39

(٦) د. أحمد يوسف أحمد - النظام العربى وأزمة الخليج - مجله العلوم الإجتماعيه - العدد الثالث /

الرابع - خريف / صيف 1991 جامعة الكويت - ص 9 : 11

ال سعود لم يكد يسترد مدينه الرياض ويوطد حكمه فى نجد حتى سعى للسيطره الكامله على امارات الخليج ، وشهدت السنوات العشر التى سبقت الحرب العالميه الاولى صراعات سياسيه بين الانجليز وعبد العزيز حول مناطق النفوذ فى الخليج العربى ، الا ان عبد العزيز ال سعود عدل عن رأيه بعد التحذيرات التى وجهتها له الحكومه البريطانيه كما سعى الانجليز لإبلاغ حكام الامارات العربيه بضروره الابتعاد عن اقامه علاقات مع ابن سعود حتى لا تتخذ ذريعه للتدخل فى شئونهم⁽¹⁾ .

وفى العصر الحديث كانت منطقه الخليج العربى محل اطماع مختلفه من قبل جيرانها ، فقد حاول العراق ضم الكويت واجزاء منها الى الموصل فى اوقات مختلفه الى ان وقعت ازمه 1961 فى عهد عبد الكريم قاسم وانتهت بإعتراف العراق بإستقلال وسياده الكويت⁽²⁾ . كما كان لإيران اطماع دائمه فى منطقه الخليج فى العصر الحديث حيث طالبت بالبحرين بدموى انها ممتلكات ايرانيه . ثم قامت بإحتلال الجزر العربيه الثلاث. طنب الكبرى والصغرى وابو موسى عام 1975 بعد انسحاب بريطانيا منها .

ومثل اكتشاف البترول سلاح ذو حدين اذ بقدر ما عظم من اهميه دول الخليج بقدر ما ضاعف مخاوفها من التسلط الخارجى . فاصبح هدف هذه الاقطار الحصول على اقصى عائد من مصدر آيل للخضوب بهدف استعماله لتطوير بلدانها وسد حاجه الاجيال القادمه فى التنميه والتقدم التقنى وخاصه اذا عرفنا ان هذه الدول الخليجيه تحتوى على اكثر من 80% من احتياطي الاوبك واكثر من 48% من احتياطي البترول فى العالم⁽³⁾ .

ولقد ترتب على الاستغلال التجارى الضخم للبترول توافر ارصده ضخمة استخدمتها حكومات هذه الدول من اجل أحداث تنميه سريعه لأقطارها . الا ان الفوائد المالىه المتبقيه من تلبية هذه الاحتياجات قد زادت عن المطلوب ، لذلك اتجهت تلك الدول الى تصدير كميات ضخمة من فوائدها المالىه للإستثمار فى اسواق النقد والمال الغربيين . وكذلك استثمارات فى الاقتصاديات الاوربيه الغربيه والولايات المتحده الامريكيه وغيرها من الدول الصناعيه الرأسماليه . وقد قدرت جميع الموجودات الصافيه لدول الخليج العربى فى نهايه 1985 بحوالى 205 بليون دولار ، تمتلك السعوديه منه 90 بليون دولار والكويت 80 بليون دولار والامارات 20 بليون دولار وحوالى 15 بليون دولار تملكها قطر بالإضافة الى البحرين وعمان⁽⁴⁾ . وقد ادى

(1) د. بدر الدين عباس الغصومى - دراسات فى تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ج 2 ط 2

منشورات ذات السلاسل 1984 - ص 86 : 90

(2) أنظر خالد السرجاني - جذور الأزمة بين العراق والكويت - مجلة السياسة الدولية - العدد 102

مرجع سابق - ص 14 : 18

(3) عبد الحمى بن عمران - تديات تواجهها الأوبك - وجهه نظر - مجلة النفط والتعاون العربى -

الأمانة العامة لمنظمة الاقطار المصدرة للبترول - الكويت - المجلد 12 العدد 1 1986 - ص 21

(4) صحيفه الإتحاد أبى ظبى 15 / 3 / 1986

ذلك لإرتباط اقتصاديات هذه الدول مع الخارج أكثر من ارتباطها مع بعضها^(١). ومع تركيز الفوائض البترودولارية لهذه الاقطار في الولايات المتحدة برز خطر تحولها الى رهينة. ومثال ذلك تجميد الاموال الإيرانية في الولايات المتحدة عام 1975 والتي مازالت في الازدهان^(٢). اضافة الى تعرض هذه الإستثمارات للعديد من المخاطر مثل تناقص قيمه هذه الودائع المالية طوال الفترة من 1974 : 1981 . وذلك لإنخفاض قيمة الدولار وارتفاع معدل التضخم بالنسبة للفائدة^(٣).

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يخالغ دول الخليج شعور مرير مبناه اعتبارهم صنيعه الإستعمار البريطاني آنفا . وهم نظم حكم عميله للولايات المتحدة الامريكيه حالياً علاوه على انها مجتمعات مفككة وتتخفها الثروة التي تضمن بها على التنميه العربيه لرفع المستوى الإقتصادي والمياتي للجماهير العربيه الفقيره في بلدان العسر العربيه^(٤). وقد تأكدت هذه النتيجة حينما قامت دول الخليج في آتون اخطر منحنه تتعرض لها بحساباتها الواقعيه حول من يقف معها من دول النظام العربى ، فى التصدى للفعل العراقى ، فلم تجد - عمليا - سوى مصر وسوريا . وشكلت هذه النتيجة الصدمه الثانيه لدول الخليج فى النظام العربى القائم^(٥). كما تجلى ذلك في صور عده منها مشاعر الشتمات التى عبرت عنها قطاعات عريضه من الجماهير العربيه فى اقطار عده تجاه ما صاب الشعب الكويتى المتخرف ومعه شعوب الخليج وترجمه تلك المشاعر السلبيه فى مظاهرات تأييد الغزو العراقى^(٦).

وقد دفع الموقع المتميز لهذه الاقطار علاوه على الإمكانيات الاقتصادية والبترولييه الضخمه الموجوده بها، الى وقوعها داخل حزام الصراع الضارى بين القوتين العظميتين. فالاطماع الغربيه - ولاسيما الامريكيه - فى منطق الخليج لا تخفى منذ انسحبت بريطانيا من شرق السويس^(٧). وسعى الولايات المتحدة الى ملء الفراغ

(1) د. محمد أحمد الزغبى - التخلف والتنمية فى العالم الثالث والوطن العربى - منظار سميولوجى

- مجلة دراسات عربية - بيروت - السنة 24 العدد 1 نوفمبر 1987 - ص 29

(2) إبراهيم موسى - فوائض البترودولارات - وجهة نظر إقتصادية - مجلة النفط والتعاون العربى

- الكويت - مجلد 7 العدد اكتوبر 1981 - ص 136

(3) مطيع المختار - اليات التبعية مآزق التنمية فى الوطن العربى - مجلة الوحدة - المغرب - السنة

4 العدد 45 يونيو 1988 - ص 55

(4) د. سعد الدين إبراهيم - إتجاهات الرأى العام نحو مسألة الوحدة - دراسة ميدانية ج 3 بيروت

مركز دراسات الوحدة العربية 1985 - ص 257 : 282

(5) لطفى الغولى - مرجع سابق - ص 164

(6) أماني صالح - الغزو وإشكاليات العمل العربى المشترك - السياسة الدولية - العدد 102 -

مرجع سابق - ص 66

(7) د. إسماعيل صبرى مقلد - الصراع الأمريكى السوفيتى حول الشرق الأوسط - الإبعاد الإقليمية

والدولية - الكويت - منشورات ذات السلاسل - 1986 - ص 124

الناجم عن هذا الانسحاب بشتى السبل ، كذلك لم يخف الإتحاد السوفيتى اهتمامه بالخليج العربى ، ومن ذلك مبادره الرئيس السوفيتى الاسبق ليونيد بريجنيف التى اعلنها على منبر البرلمان الهندى اثناء زيارته للهند عام 1980 والتى صرفت بإسمه وتتكون من خمس نقاط ، والتى اعتبرت رد فعل سوفيتى على مبدأ كارتر للإنتشار السريع واضعه الدبلوماسيه السوفيتيه فى كفه معادله للدبلوماسيه الغربيه والامريكيه ⁽¹⁾ . كما اقترح الرئيس السوفيتى السابق جورباتشوف خلال زيارته للهند ايضا عام 1986 اقامه مفاوضات متعددده الاطراف بين كل من البلدين التى تستخدم المحيط الهندى ومضيق هرمز والخليج بهدف تحقيق التواجد الدولى المتوازن للقوى العالميه فى هذه المناطق ⁽²⁾ . مما اورث اليقين لدى الدول الخليجيه بأن الدول الكبرى لا تنظر الا الى مصلحتها وامنها الذاتى . ومن اجل هذه الاهداف لا تتردد هذه الجوى فى التدخل عسكريا وبطريق مباشر للدفاع عن مصالحها . حتى ولو ترتب على هذا التدخل اهدار الإستقلال الوطنى للدول المتدخل فى شئونها الداخليه ⁽³⁾ . والغريب ان صدام حسين فى الازمه محل الدراسه قد تصرف عكس ذلك رغم علمه التام به .

لذا فقد مثل هذا الواقع المادى والإجتماعى البيئه الضعب لتنامى عقده الخوف لدى دول الخليج حتى عدت مفتاح شخصيتها التى تدور حوله قراراتها وتصرفاتها فى السر والعلن ، كما مثل الخوف واقعها الذى تدور حوله بنائها العصبى والنفسى . فقد ترسب فى اعماق الحكام وحتى المواطن العادى فى هذه الاخطار الخوف الدائم من الايام ومن الجيران والمتعاملين معهم فى الحياه العاديه واليومييه خشنيه طمعهم فيما يملكون محاولين سلبه . فهم يملكون الكثير والكثير جداً الا انهم لا يملكون سبل الدفاع عنه والمحافظة عليه .

ولقد كانت عقده الخوف هى الدافع لأستثمارحكومات هذه الاقطار لأموالها خارج المنطقه وفى عده دول وليس فى بلد واحد . وخاصه الكويت . وكانت عقده الخوف وراء أسرافهم فى الانفاق المظهرى فى البلدان الغربيه . حتى ان احد كبار الكتاب يرى ان إنفاق حكام الدول البترولييه على الثقافه والفن كان بهدف الإقتناء والإستثمار وليس للجماال والفن ذاته ⁽⁴⁾ .

وينبنى على ما تقدم ان احاسيس الخوف المترسب كانت المحرك الاساسى والرئيسى للإلتفاف هذه الدول والإتحاد فيما بينها فيما عرف بمجلس التعاون الخليجى

(1) مبارك الهاجرى - مرجع سابق - ص 137 : 138

(2) المرجع السابق - ص 139

(3) د. إسماعيل هبرى - مقال - مسألة أمن الخليج والابعاد الإستراتيجية والسياسية - السياسة

الدولية العدد 70 أكتوبر 1982 - ص 226

(4) محمد حسنين هيكل - مرجع سابق - ص 93

الذى اقيم لتحقيق هدفين . الاول منها محاوله تحقيق الامن للأقطار الخليجيـه الاعضاء فيه . والثانى تحقيق التكامل الإقتصادي للأقطار أعضاء المجلس . والذى يهدف لتحقيق الامن أيضا لأعضائه فى المدى البعيد من طريق محاوله ايجاد عناصر القوه القوميـه الشاملـه لهذه الأقطار^(١) . كذلك لم يكن غريباً أن يكون هذا المجلس هو الوحيد الذى صمد وتوحدت توجهات كافة أعضائه فى التعامل مع أزمة الخليج العربيه الثانيـه ، كما عززت هذه الأزمـه من شعور الأعضاء بعقدـه الخوف وكانت القوه الدافعه التى جمعتهم نحو هدف واحد هو مقاومـه الخوف والخطر الذى أصبح مؤكداً بعد أن كان إحساس دفين وشعور كامن ، مجسده بالتالى نظريـه كارل دويتس فى صف الدومينو التى تفترض تداعى الدول وسقوطها تباعاً فى حاله ارتباطها معاً بأحلاف واتفاقيـا فى الظروف الماديـه والإجتماعيـه والإقتصاديـه^(٢) .

... ونفس هذه الاحاسيس المفعمة بالخوف من التهديد الخارجى كانت وراء وقوف دول الخليج خلف العراق فى حربـه مع ايران سياسياً ومالياً ، حتى غدا الدعم الذى يحصل عليه من هذه الأقطار بمثابة الوقود الذى مكنته من الصمود كل هذه السنوات ، وبالمطبع فقد ادى هذا الموقف الى عدااء إيرانى لدول الخليج بصورة عرضت مرافقها ومصادراتها البتروليـه للخطر . كما عرضت أمنه الداخلى أيضاً لبعض الهزات . وقد لمس هنرى كيسنجر هذه العقده عرضة حينما تعرض لذكريات أيامه فى صنع السياسه الأمريكيـه حيث قرر انه فى 17 ديسمبر 1968 حضر امير الكويت لزيارته الرئيس الأمريكى نيكسون وقد كان شغله الشاغل فقط فى هذه الزيارة هو الإطمئنان لمدى ووجود تدابير أمريكيـه أمنيه فى حاله تعرض لإعتداء من أحد جيرانه وخاصه العراق⁽³⁾ .

كما تعرضت علاقات هذه الدول لهذه عنيقه مع كل من سوريا والأردن حينما اتخذ وزراء خارجيه الدول الخارجيه قراراً بوقف الدعم المالى الذى كان قد تقرر لدول الطوق او المواجهه . حيث كانت هذه الدول قد وضعت حداً لإستمرار هذه المساعدات مقداره عشرة سنوات انتهت عام 1989 . وبإستدماـه الوقائع ، تتضح تازم العلاقات العراقيـه الخليجيـه حتى قبيل غزو الكويت ، ففى يوم 15 يوليو 1990 اشارت مذكره طارق عزيز نائب رئيس الوزراء

(١) د. أحمد عامر - العضارة الإسلامية والمشكلات السياسية المعاصرة - المقالة الثالثة - مجلس

التعاون الخليجي نموذج التكامل الإقتصادي والإسلامى - مطبوعات معهد

الدراسات الإسلامية - القاهرة - نوفمبر 1987 - ص 139 : 237

(2) كارل دويتس - تحليل العلاقات الدولية - ترجمة محمود نافع - القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية

1982 - ص 58 : 59

(3) Henri Kissinger , White House Years , op . cit - p. 51

وزير الخارجية العراقي للسيد امين عام الجامعة العربية الى انتهاكات كلام من الكويت والإمارات بتجاوز حصصهما من إنتاج البترول ، مما أدى الى اغراق السوق البترولي بما يفرض عن احتياجاتها، وبالتالي انخفاض اسعار البترول بدرجة اثرت بشده على إقتصاديات العراق ^(١) . كما حذر الرئيس العراقي صدام حسين فى خطاب يوم 17 يوليو 1990 فى ذكرى الثورة العراقيه بعض دول الخليج من الاستمرار فى إنتاج البترول مما يزيد عن الحصص المقرره وهدد بأنه فى حاله عدم الإلتزام بذلك فإن بلاده ستقوم بعمل فعال لإعاده الحقوق المقتصبة الى اصحابها ^(٢) . ورغم ان التهديد العراقي كان موجها الى الكويت فى الأساس إلا ان ردود أفعاله ترددت اصداؤها فى باقى الدول الخارجيه وخاصه حينما تواترت انباء عن حشود عسكريه مراقبه متجهه الى الجنوب ^(٣) .

وتسارع ايقاع الازمه وتدخل اطراف عربيه لإحتواءها والإتفاق على عقد مؤتمر جده بين ولى العهد الكويتي والنائب الاول لرئيس مجلس قياده الثورة العراقي عزه ابراهيم يوم 31/7/1990 وقد رأت السعوديه ومعها دول الخليج ان اللقاءات والمقابلات التى تمت بين الوفدين كانت فى الاطار الاخرى وحرص كل منهما على اظهار مشاعر الود والصفاء تجاه زميله وخاصه الوفد العراقي ^(٤) . لذلك حينما وقعت الواقعة بإحتياج العراق للكويت - بعد كل علامات الطمانينه السابقيه - تفاعلت اساسيس الإحباط والخوف فى صدور الزعامات الخليجيه خاصه مع ادراك الدول الخليجيه وخاصه السعوديه أن الإتهامات والتهديدات العراقيه موجهه لها فى الحقيقه اكثر مماهى موجهه للكويت وبصوره خاصه فيما يتصل بسياسات الإنتاج والتصدير للبترول، وما انعتته العراق بالحرب الإقتصاديه التى يقصد بها تركيع العراق ^(٥) .

وحينما غزت القوات العراقيه الكويت مثل هذا الحدث قمة منحني الهلع الخليجي وخاصه وقد افسحت كافه الشواهد على تصميم العراق على ضم الكويت نهائياً ، مع تبرير هذا الضم بشعارات قوميه عربيه من شأنها إثارة الشعور العام العربى ودفعه لتأييد العراق فى تكمله العمل العسكري بالاستيلاء على بقيه الاقطار الخليجي ، ومنها رفع شعار ان الغزو تم بسبب إعاده توزيع الثروه العربيه على الاقطار والشعوب العربيه المستحقه وايضاً لتحقيق الوحده العربيه ^(٦) . ومع ظهور

(1) موقف مصر من أزمة الخليج - المرجع السابق - ص 3

(2) المرجع ذاته - ص 3

(3) محمد حسنين هيكل - مرجع سابق - ص 326

(4) محمد حسنين هيكل - مرجع سابق - ص 349 : 350

(5) التقرير الإستراتيجي العربى - المرجع السابق - ص 278

(6) المرجع السابق - ص 505

بإصدار إنقسام عربي واضح في النظر لهذا العدوان والتعامل معه وهو ماتم في مؤتمر وزراء خارجيه الدول العربيه يوم 3 اغسطس حينما بحث العدوان واصدر قراره بإدانته وضروره سحب القوات المعتديه وعدم الإعتراف بأي آثار مترتبه عليه ، الا ان هذا القرار قد صدر بموافقه اربعة عشر عضواً فقط وعدم موافقه خمسهِ آخرين ، مما اعطى الإحساس للأقطار الخارجيه بعدم وجود إجماع عربي ضد الغزو⁽¹⁾.

هذا مع اعدام العراق على ثلاثة إختراقات للحدود السعوديه من الكويت ، ربما بقصد جس النبض ، كما ذكرت بعض المصادر السعوديه والامريكيه⁽²⁾ . وكانت قد وردت انباء عن زياده المشوّد العراقيه على الحدود وحتى قبل إجتياح الكويت بما يفوق غرض اجتياح الكويت فقط⁽³⁾ . مما اشعل نار الخوف لدى القيادات السعوديه والدول الخليجيّه بصفه عامه ميز توجهها مع الازمه بالتفرد الشديد .

وعلى المستوى الشخصى والفردى فقد مثلت عقده الخوف دافع مهم واساسى في تصرفات الانسان الخليجي والسعودى . فقداعتاد ان يتعامل مع كل الاجانب والعرب سواء داخل الاقطار الخليجيّه او خارجها من منطلق الطمع والحسد لما بين يديه من ثروات او هكذا خيل اليه دائما . لذلك فقد تولد لديه خوف كامن من كل المحيطين به . ويرى الباحث ان هذا الركن هام جداً في تكوين شخصيه الفرد الخليجي او السعودى وبالتالي في تكوين الطابع القومى لهذه الاقطار فالدوله او الكائن السياسى ماهو الا مجموعه من الافراد حتى في اكثر الدول والمنظمات تقدماً وتنظيمه ، لعل هذا ماهو ادى الى إختلاف وجهات النظر بين مصر والدول الخليجيّه وعلى رأسها السعوديه بشأن التسويه المثلى للآزمه . من حيث الاساليب الكثيره لتحقيق الهدف الهام لهذا الفريق وهو الإنسحاب العراقى وعوده الشرميه الكويتيه . فبينما ترى الدول الخليجيّه حتميه اللجوء الى الاسلوب العسكرى الرادع للعراق ولتوسعاته الاقليميه الخليجيّه مستقبلاً ، فإن مصر تحبذ بدرجة عاليه تحقيق هذا الهدف من خلال الاساليب السياسيه التفاوضيه والسلميه وعدم اللجوء الى استخدام أداة الردع العسكرى الا فى الضروره القصوى ، هذا بالاضافه الى الميل الخليجي الشديد الى تعطيل آله الحرب العراقيه مما لا تؤيده السياسه المصريه بحال من الاحوال⁽⁴⁾.

(1) وحيد عبد الجيد - مستقبل النظام الإقليمى العربى بعد الغزو - السياسه الدوليه - العدد 102

مرجع سابق - ص 62

(2) التقرير الإستراتيجى العربى - المرجع السابق - ص 271

(3) محمد حسنين هيكل - مرجع سابق - ص 367

(4) د. نازلى معوض أحمد - التحرك المصرى فى أزمة الخليج بين الثابت والمتغير -

مرجع سابق - ص 413

ثانياً: التوجهات السعودية والخليجية في التعاون مع الازمة:

يمكن حصر التوجهات السعودية والخليجية في التعامل مع الازمة من خلال ثلاث مستويات . المستوى الاول السياسي يبعديه الاقليمي والدولي ، والثاني المستوى الإقتصادي . اما الثالث فهو مستوى الدفاع الداخلي والخارجي ويشمل العمليات الرقائبة الداخلية وعمليات الدفاع عن حدود الاقطار . مع الاحاطة بأنه سيتم بحث هذه التوجهات بأنواعها الثلاثة لكل دول الخليج مجتمعه مع التركيز اثنائها على الدور السعودي لتفردة لبعض التحركات وليست التوجهات البارزة .

(١) توجهات التعامل مع الازمة على المستوى السياسي :

بدأت تفاعلات دول الخليج العربي مع الازمة منذ بدء ظهورها . الا ان الطرف السعودي كان صاحب الدور النشط الذي حاول التعاون مع القيادة المصرية في أن يجد لها حلاً ويحصرها في نطاق الخلاف في وجهات النظر . فقد اشترك في المساعي الحميدة التي قام بها الرئيس محمد حسني مبارك . كما عقد بجده في 31 / 7 / 1990 مؤتمر شمل كل من العراق والكويت بهدف إيجاد حل سياسي لهذه الازمة وحصر نطاقه^(١) . ولعل هذا التحرك السعودي يبرره ثقلها المحوري في شبه الجزيرة العربية، كما انها بالنسبة الى مجلس التعاون الخليجي تمثل الدولة القاعده نظرياً لتمتعها بالعديد من المميزات بحكم الحجم والموقع والسكان والقوة الإقتصادية وايضا المكانة الدينية . وتسمى المملكة في داخل هذا الإطار الى القيام بدور الدولة القائد والدولة النموذج معاً ، فسياسة السعودية في هذا المجال هي بمثابة المحور الذي يتشكل حوله سياسة مجلس التعاون^(٢) .

ومعقب تفاقم الازمة عسكرياً في الثاني من اغسطس 1990 أصيبت الاقطار الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية بصدمة مفاجئة شلت حركتها وتفكيرها مؤقتاً . وذلك بحكم قربها الاكثر من بؤرة الاحداث وخوفها من أن تغضب العراق فتتلاقى نفس المصير الكويتي . فلم يصدر عنها أي ادانة منفردة ضد العراق واكتفت بالبيان الصادر من الاجتماع الطارئ لوزراء مجلس التعاون للقاءه يوم 3 اغسطس على هامش اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية عقب الغزو مباشرة . حيث طالب بيان المجلس بالإسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية الى موقعها قبل الثاني من اغسطس سنة 1990 . كما اعلن عدم الاعتراف بنتائج الغزو العراقي ومطالبه جامعة الدول العربية بإتخاذ موقف عربي موحد ، وحرصت السعودية - في بادئ الامر - على تحاشي كل مدعاة للتوتر بينها وبين العراق . فأستقبلت في 3 اغسطس عزه

(١) محمد حسنين هيكل - مرجع سابق - ص

(٢) هاني رسلان - التحرك الخليجي في مواجهة الازمة - السياسة الدولية - العدد 102

ابراهيم نائب الرئيس العراقي وعقد مجلس الوزراء السعودي جلسته مطولة اعلن بعدها عن ارتياحه للجهود التي يبذلها الملك فهد ابن عبد العزيز ، كما نفتت السعودية بشكل قاطع في 6 اغسطس ما نشرته وسائل الإعلام العربية والغربية حول اعلان السعودية للتعثبه العامه لقواتها والقيام بتحركات عسكريه على الحدود⁽¹⁾، وفي 7 اغسطس 1990 اصدر المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي في ختام دورته الإستثنائية الثانيه عشر في جده بياناً أكد فيه مجدداً تأييد الكويت ودعم الشرعيه فيه في ظل قياده الشيخ جابر الصباح امير دوله الكويت . ودعى العراق الى سحب قواته من الكويت فوراً وفقاً لقرارات مجلس الجامعه العربيه وبيان مخطئه المؤتمر الإسلامى وقرارات الامم المتحده⁽²⁾.

بيد ان هذا الموقف السعودى المتحفظ ما لبث ان تبدل بعد وصول وزير الدفاع الاميريكى الى جده في 6 اغسطس ، اذ افصح علناً عن استيائه ورفضه للإعتداء العراقى على الكويت وطالب بعوده الاسره الحاكمه الكويتيه⁽³⁾ ، ثم تصاعدت النفخه لتحمل حد الهجوم بعد ازدياد عدد القوات المشاركه في الدفاع عن السعوديه ، فكانت ان اقدمت في 14 اغسطس على اغلاق خط انابيب البترول العراقى الممتد عبر الاراضى السعوديه الى البحر الاحمر ، بالاضافه الي اعلان الملك فهد ان السعوديه ليست لقمه سائغه وانها لن تسمح بالعدوان على شبر واحد من اراضيها . كما اعلن مجلس الوزاء السعودى عن استيائه من موقف بعض الدول العربيه التى عارضت او تحفظت على قرارات مؤتمر القمه العربى الطارئه في القاهره⁽⁴⁾.

ومن ناحيه اخرى قامت الحكومه السعوديه بعده اجراءات نشطه اتسمت بأخذ زمام المبادره في اتجاهيين اساسيين : زياده التعاون والتنسيق مع القاهره ودمشق ، وهما الدولتان العربيتان اللتان وقفتا بقوه ضد الغزو العراقى ، مع اتباع سياسه ذات سمات صراعيه تجاه الدول التى اعتبرتها المملكه العربيه السعوديه ودول الخليج تتخذ مواقف هي في جوهرها مسانده للموقف العراقى وتعمل على الترويج له وإفساح رقعه المناوره امامه . فبالنسبه الى مصر وسوريا زادت درجه التنسيق والتشاور بشكل واضح وعقدت عدة إجتماعات بين وزاء خارجيه الدول الثلاث في جده ودمشق والقاهره . وكان من اهم مؤشرات هذا التنسيق المذكوره الثلاثيه المشتركه التى تم التوصل اليها عقب إجتماع الوزراء الثلاث في 30 اكتوبر في جده والتى اكدت على دواعى الامن الاقليمى في ضوء اى تغيرات طارئه في الموقف الدولى ، كما تدمو

(1) هانى رسلان - مرجع سابق - ص 49 : 51

(2) موقف مصر من أزمة الخليج - المرجع السابق - ص 5

(3) موقف مصر من أزمة الخليج - المرجع السابق - ص 7

(4) هانى رسلان - مرجع سابق - ص 51

الى تأجيل اللجوء الى الخيار العسكري . وعلى الجانب الاخر قامت الملكة السعودية بإبعاد معظم الدبلوماسيين العاملين في سفارات العراق والاردن واليمن وتقليص عدد العاملين في هذه السفارات الى اقل حد ممكن . وفي حاله الاردن قامت الملكة بوقف امدادات البترول بدموي أن عمان لم تسد المستحقات الواجبه عليها ، كذلك منعت الشاحنات الاردنيه من المرور عبر الاراضي السعوديه واستغثت عن خدمات عدد من الاردنيين في الخليج وبشكل خاص في المؤسسات العسكريه الخليجي ، وهذا مع رفض اللجنه الماليه لمجلس التعاون الخليجي تقديم المساعدات للاردن بإعتبارها من الدول المتضرره اقتصاديا من فرض المقاطعه على العراق بدعوى عدم انطباق الشروط التي حددتها اللجنه على الموقف الاردني ⁽¹⁾.

وقد نجح مجلس التعاون في تعديل صياغه البيان الصادر عن اجتماعات مجلس الجابحه العربيه الطارئ والذي انعقد في القاهره في 30 اغسطس بحضور 12 وزيرا لمحاولة بلوره موقف عربي موحد لإيجاد تسويه سلميّه لازمه الخليج . اذ صدر البيان الفتاوى بعد ان رفض الإقتراح بتضمين قراراته فقره تحقيق إنسحاب جزئي عراقي وتراجع جزئي للقوات الامريكيه في الخليج لتهيئه المناخ للملائم لتحقيق الاجماع العربي . وذلك بعد ان تبنت غالبية الدول المشاركه في الدوره وجهه نظر دول المجلس الخليجي ومفادها ان وجود القوات الامريكيه تم بناء على طلبها ، وان الفكره المقترحه تسحب على هذه القوات صفة قوه الإحتلال الامر الذي يتنافى مع مشروعيه وجودها ، ويوضح هذا ان المجلس الخليجي استطاع ان يثبت بعض القواعديه من خلال ادائه السياسى وان كانت هذه النتيجة لا ترجع الى خضوع المجلس الخليجي وحده وإنما أيضا الى سياسات الدول التي شاركت في الإجتماع والتصويت على البيان ⁽²⁾ .

وحيثما أعلن العراق مبادرته الشهيره في 12 اغسطس 1990 ، والتي عرفت بمبادرة الربط بين إحتلال الكويت وقضييه فلسطين ، التي من اهم بنودها الربط بين الإنسحاب العراقي من الكويت وإنسحاب اسرائيل اولا من الاراضي العربيه المحتله والتي نتج عنها التباس وإنقسام شديدين في الرأى العام العربى والمواقف الدوليه الرسميه العربيه . فإن دول الخليج قد رفضت هذا الربط وهذه المبادره من اساسها استناداً الى إمتبارات اخلاقيه وعمليه اساسيه . وإدراكها بإستحاله تحقيق هذا الشرط وان العراق لم يطرحه الا لتسويق الازمه . ومع ذلك فقد قامت بالسعى لدى الولايات المتحده والاطراف الاوربيه للإلتزام بحل الازمتين معاً وهو ما اتى ببعض ثماره بعد ذلك ⁽³⁾.

(1) هاني رسلان - مرجع سابق - ص 66

(2) المرجع السابق - ص 56

(3) التقرير الإستراتيجي العربي - المرجع السابق - ص 273 ، 274 ..

أما توجهات التعامل مع الأزمة على المستوى السياسي قد كانت أكثر اتساعاً وشمولاً ، وايضاً كانت أكثر الجوانب رجاءاً لحل هذه الأزمة . حيث رأت دول مجلس التعاون الخليجي منذ وقت مبكر ان الأزمة أكثر تعقيداً من ان تحل في إطار جامعه الدول العربي . الا ان دول مجلس التعاون الخليجي مثلها مثل الدول العربي الأخرى التي سعت لإنشاء او الارتباط بأنظمة اقليمية فرعية لم تفضل قطع روابطها مع النظام العربي او الإلتسحاب منه رغم هذه الضغوط التي تعرضت لها هذه الدول في بعض المراحل . لذا فإنها لم تحبذ الاستقلال لتصرفات منفردة . ولتفادي هذا الوضع اصدر وزراء خارجيه مجلس التعاون الخليجي بيان أكد فيه ان مفهومه للفقره السادسه من قرار مجلس الجامعه الطارئ برفض المجلس القاطع لأي تدخل في الشؤون العربي لا يعنى انه يدخل ضمن ذلك الإجراءات الدولييه الجماعيه في الامم المتحده ومجلس الامن التابع لها . وانه من منطلق الإلتزام بميثاق الامم المتحده والجامعه العربيه فإن الامم المتحده تعتبر الهيئه الدولييه المعنيه قانوناً بحفظ الامن والسلم في العالم وان قرارات الامم المتحده وأجراءاتها لا تندرج تحت معنى او مفهوم التدخل الاجنبى لانه منصوص على الإلتزام باقى ميثاق الجامعه العربيه⁽¹⁾ .

وقد كان ذلك هو الموقف الواضح للحكومه الكويتيه ايضاً ، حيث لم تعول كثيراً على الجامعه العربيه رغم تفضيل عدم الخروج عن مظللتها في مجمل الحركه الكويتيه كان مراهنة على استخدام القوه وبالاساس على الموقف الامريكى . فقد حكم تحركات السياسه الكويتيه العقده الدقيقه للخوف من كل شيء والتي ترجمها الغزو العراقى الى حقيقه واضحه بجلاء ، هذا مع سياده ماعرف بالشريع العربيه الثوريه التى تطالب بإعادة توزيع الثروه العربيه وجواز استخدام القوه لتحقيق الوحده العربيه والاهداف السابقه الأخرى للحركه القوميه العربيه⁽²⁾ .

وقد تزامن ذلك مع ما أعلنه العراق مراراً من خلال مبادراته المتعدده الى عدم استعداده للإلتسحاب من الكويت بل تأكيد حقه التاريخى الابدى فيها . لذلك فقد كان مطالبه الكويت بتوخي العمل على المحافظه على القوميه العربيه والتضامن العربى وعدم الإقدام على القيام بما من شأنه عوده التواجد الاجنبى مره أخرى بالمحيط العربى هو من قبيل المستحيل او كمن يطلب من المذبوح ان يتألم بصوره لا تجرح مشاعر الآخرين ، لذلك فليس بغريب ما أعلنه كبار المسئولين الكويتيين انهم مع ايه وسيله اوصيفه تجبر الرئيس صدام حسين على سحب قواته ، وقد صرح صباح الاحمد في خلال زيارته لواشنطن في 15 اغسطس 1990 ان (كل ما يهيم حكومتى هو العمل على تسريح بلدى ولو كان من جانب الشيطان ولكن بإستثناء واحد هو اسرائيل)⁽³⁾ .

(1) هانى رسلان - مرجع سابق - ص 50

(2) التقرير الإستراتيجي العربى لعام 1990 - المرجع السابق - ص 269

(3) هانى رسلان - المرجع السابق - ص 53

والملاحظ أيضاً أن دول الخليج العربى وعلى رأسها المملكة العربية السعودية لم تدخر وسعاً للقيام بأى تحرك سياسى دولى من أجل العمل على القضاء على هذا الخطر المتمثل فى القوات العسكرية المحتلة للكويت ، لذلك فقد سعت فى مختلف الاتجاهات ولدى المنظمات الدولية ولدى الدول الاوربية والإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة للعمل على تأييد موقفها ودفعها للوقوف معها فى صراعها ضد هذا الخطر، كما قامت فرادى أو مجتمعة لتدعيم موقفها اقليمى وخاصة مع كل من تركيا وايران . وتبلورت اولى بوادر هذا التحرك فى الطلب الكويتى لجلس الامن لبحث الازمة عقب الإجتياح العراقى للكويت صباح يوم 2/8/1990 والذي على اثره عقد المجلس واصدر قراره رقم 660 الذى يدين العدوان ولايعترف بأثاره ويطلب جلاء القوات المعتدية عن الاراضى الكويتية .

وعلى المسرح الدولى أيضاً ، قامت المملكة العربية السعودية بالتوسيع من نطاق حركاتها فقام الامير بندر ابن سلطان بزيارته الى موسكو فى 24 اغسطس بناء على طلب من الإتحاد السوفيتى والذي ترتب عليها اعاده العلاقات الدبلوماسية بالكامل معاً فى سبتمبر 1990 بعد إنقطاع دام أكثر من نصف قرن ، وقد اعلن سعود الفيصل ابان زيارته الرسمية لموسكو : " أن هذا هو الوقت الاكثر ملائمة لتقوم بين البلدين علاقته فعالة تكفل تشجيع اقرار العدل والسلام والامن اضافته الى المصالح الحيوية للطرفين " . وهذا يعنى فى مضمونه إجراء نوع من المقاصفة بين البلدين ، فبالنظر الى توتيت عوده العلاقات يمكن القول بأن ازمة الخليج والموقف الحازم الذى وقفت موسكو من الجهود الرامية الى منع توسيع الغزو العراقى وتأييدها لفرض العقوبات على بغداد ووضع آليه لتنفيذها هو من اهم دوافع التطبيع وعوده العلاقات بالنسبة للسعودية^١ . وبفضل هذا الذوبان الفعلى لجليد العلاقات السوفيتية السعودية اصبح ممكناً اقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الإتحاد السوفيتى من جهة والإمارات وعمان وقطر من جهة اخرى ثم لحقت البحرين بالجميع فى 28 سبتمبر 1990 . وهى الدولة الوحيدة بين دول المجلس التى لم تكن لها مع موسكو علاقات حتى ذلك التاريخ^(١) . والقرار السعودى بإقامه علاقات كامله مع السوفيت له ابعاد اخرى أيضاً من اهمها أنتهاج السعوديه لسياسه متوازنة بغرض اقامه علاقات مع جميع الدول الكبرى .

١ : إلا أنها ليست الدافع الوحيد ، فقد بدأت عملية التطبيع منذ أن أقدم الإتحاد على ممارسة نشاط فاعل لتسوية النزاع العراقى الإيرانى وخصوصاً بعد أن وافق عام 1987 على حماية الناقلات البترولوية الكويتية . كما أن الإتصالات بين الحكومتين السوفيتية والسعودية فى القضية الأفغانية لعبت دوراً واضحاً فى مسيرة التطبيع ، بالإضافة إلى أن هذا التوجه كان يزداد عمقاً مع تحسين المناخ فى العلاقات الدولية خصوصاً بين موسكو وواشنطن.

(١) هاشى رسلان - المرجع السابق - ص 63

وفى نفس الاطار قامت المملكة العربية السعودية بتنشيط علاقاتها مع بكين والتي كانت قد اعادت العلاقات معها قبل الغزو بشهر واحد. وذلك للحفاظ على الموقف الصيني تجاه العراق فى مجلس الامن والذي ساند كل القرارات الصادرة عن المجلس. وقد ظهرت بعض نتائج الإتصالات حين أعلن سعود الفيصل خلال زيارته لبكين فى 24 سبتمبر¹ ان الصين صوتت لصالح القرارات الصادرة عن مجلس الامن كما اعربت عن تأييدها التام للإجراءات التى اتخذتها السعودية للدفاع عن نفسها ضد العراق⁽¹⁾....
اما مع الولايات المتحدة فقد زاد التنسيق لتأمين الضغط العسكرى وتم التوصل الى إتفاق بشأن قيادة القوات العسكرية فى حالة نشوب العمليات العربيه- وهو ماتم بالفعل - وايضا الإتفاق على شراء صفقه ضخمة من الاسلحه تقدر قيمتها الإجماليه بحوالى 21 مليار دولار ، فضلا عن التنسيق فيما يتعلق بمختلف جوانب الازمه عبر الإتصالات الدبلوماسيه وزياره وزير الخارجيه والرئيس الأمريكى نفسه الى المنطقه⁽²⁾.

كما قام وزراء خارجيه مجلس التعاون بنشاط دبلوماسى مكثف على هامش إجتماعات الجمعية العامه للأمم المتحده فى اواخر سبتمبر 1990 بـنيويورك حيث عقد وزراء المجلس إجتماعات مديده سواء مع دول تلعب ادوار مهمه فى الازمه او مع تجمعات لدول اخرى ، ومن اهمها اللقاءات التى عقدت مع وزيرى خارجيه كل من الولايات المتحده والإتحاد السوفيتى وايران واليابان ودول السوق الاوربيه المشتركه بالإضافة الى الإجتماع مع وزراء مجموعه جنوب شرق اسيا وذلك فى اطار العمله التى يقوم بها المجلس الخليجى مع كل مناطق العالم لضمان استمرار عزل العراق وتحقيق التزام اولى كامل بالقرارات الدوليه .

وفىما يخص السياسه الكويتيه فقد اتسمت بتحركات دبلوماسيه فى إتجاهات عديده وعلى مختلف المستويات الرسميه والشعبيه وكان من ابرز هذه التحركات الزياره التى قام بها امير الكويت الى الولايات المتحده حيثلقى خطابا فى الجمعية العامه للأمم المتحده أكد فيه ان العدوان العراقى كان خطه مبيتة للإحتلال السافر. كما قام بزياره الى واشنطن استقبل فيها استقبالا رسميا ، ومن بعدها قام بزياره الى كل من باريس ولندن من اجل حشد التأييد واستمراره خلف قضيه الكويت وحكومتها الشرعيه⁽³⁾.

وعلى الصعيد الاقليمى ، وعقب المبادره العراقيه بالإعتراف بإتفاقيه 1975 للحدود مع ايران واجراء المصالحه معها . قام صياح الاحمد بزياره الى طهران فى

(1) أزمة الخليج - المواقف العربيه والدولية - مرجع سابق - ص 272

(2) المرجع ذاته - ص من 69 : 74

(3) هانى رسلان - المرجع السابق - ص من 64 : 68

23 اغسطس وهذا إيران على النصر ، وحصل على تأكيد للموقف الإيراني الداعي إلى الإنسحاب من الكويت . وبدت هذه الزيارة كبداهة لفظ سياسية جديد لا يقتصر على الكويت فقط وإنما يمتد إلى مجلس التعاون الخليجي كله، وإلى السعودية بالاساس . فمع ادراك التغيير الكامل الذى لحق بخريطه التوازنات الاقليمية فى المنطقة ، حاول الوزير الكويتى القيام بوساطه بين السعوديه وإيران فأعلن ان هناك تفاهم لدى الجانبين وخطوط مشتركة لتحسين العلاقات بعد ان زالت كل اسباب الخلافات الكويتيه الإيرانيه ، وتأتى هذه الزياره لطهران فى محاوله لحثها على ألا تكون ثغره فى جدار الحصار الاقتصادى ضد العراق ⁽¹⁾ . وقد تركز البحث فى أول إجتماع يعقده الوزراء الخليجيون مع نظيرهم الإيراني على الترتيبات الامنيه والتوازن فى منطقه وضروره التفاهم على حلول طويله الاجل وذلك فى ضوء الخل الذى الحقه الغزو العراقى بالتوازنات الاقليمية ، فبحثوا فى الاجتماع الذى عقده مع وزير الخارجيه الأمريكى ما يمكن تسميته بالاسس الرئيسيه التى يقوم عليها موقف المجلس من الازمه بالتوافق مع الولايات المتحده الأمريكيه . حيث أعلن أمين عام المجلس عبد الله بشاره عقب اللقاء ان المواقف الأمريكيه والخليجيه كانت متطابقه فى النقاط التاليه ⁽²⁾ :

- 1- ضروره تنفيذ قرارات مجلس الامن كامله بكل جوانبها وأنه لا يوجد شيء اسمه حل جزئى او حل مرحلى .
- 2- انه لا مساومه على الشرطين الاساسيين اللذين يعتمد عليهما ايه مساعى سلميه ، وهو الإنسحاب وعوده الشرعيه .
- 3- اتفق الجانبان على ان يبقى الباب مفتوحه للحل الدبلوماسى والسياسى متوازياً مع الضغط الإقتصادى والنفسى وعزل العراق دولياً ، وايضاً من أجل تحقيق هذين الشرطين بالوسائل السلميه .
- 4- أكد الطرفان اهميه التفكير الجدى فى اجراءات اضافيه ينص عليها ميثاق الامم المتحده الى جانب مزيد من العقوبات الإقتصاديه والسياسيه مثل قطع العلاقات الدبلوماسيه وإتخاذ الإجراءات ضد البعثات الدبلوماسيه العراقيه .

ومع تطور سيناريو الاحداث المتعلقه بالازمه ومع زياده تمزق الموقف العربى وزياده المطالبه بالشرعيه الثوريه العربيه ، ومع تأخر الحل العسكري الدولي الذى انى الى تكريس مشاعر الخوف لدى السعوديه وإدراكها لما يمكن أن تلحقه الحرب من اضرار بالغه بالإقتصاد السعودى والخليجى عامه ، وكذلك البيئه الاجتماعيه والسياسيه

(1) المرجع السابق - ص 53

(2) المرجع السابق - ص 60 : 61

القائمة . فقد أعلن الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي عن مبادرته اعتبرت بمثابة تراجع عن موقف السعودية الراض لكل آثار العدوان . حيث أعلن في مؤتمر صحفي (إذا كان للعراق الشقيق حقوق فكلنا نرى أن أي عربي له حق تجاه أخيه العربي يجب أن يأخذه ولكن ليس عن طريق استخدام القوة فهذا الأمر غير مطلوب) وأشار إلى أن بلاده من دعاء اعطاء الحقوق لأصحابها . ومن دعاء الأمن القومي العربي بما فيه من تنازلات أخوية من العربي للعربي سواء أكانت حقوقاً ثابتة أو مشبوهة . ورأى أنه ليست هناك أساءه إلى أي دولة عربية تعطى شقيقتها العربية أرضاً أو مالا أو مدخلا على البحر ⁽¹⁾ .

على أن هذه التصريحات أحدثت إنزعاجاً كبيراً في الولايات المتحدة إذ اعتبرها الكثير من المراقبين ضربه موجه إلى التحالف الغربي ، فكان رد الرئيس الأمريكي المعارض للحل الوسط لأزمة الخليج ، وكرر حملته الشديدة على الرئيس العراقي صدام حسين وجاء تركيزه على ضروره تفادي تقديم تنازلات للعراق وعدم مكافئه المعتدى . كما قام وزير الخارجية الأمريكي بإستدعاء السفير السعودي في واشنطن الذي صرح بعد المقابلة (إن السعودية لم يتبدل موقفها على الإطلاق وأن الهدف لا يزال تأمين الإنسحاب العراقي غير المشروط من الكويت وعوده حكومتها الشرعيه) . وقد تبع ذلك صدور توضيحات من الأمير سلطان بأن حديثه قد فهم على نحو غير صحيح وأنه قد إجتزئ من السياق العام له ⁽²⁾ .

ويبدو أن ذلك لم يكن كافياً ، فأصدر الملك فهد بياناً عن الثوابت في الموقف السعودي والذي نقلته وكاله الأنباء السعودية ، وأعلن فيه أن موقف السعودية من الإعتداء العراقي على دولة الكويت ثابت لا يتغير ويقوم على الإسس الأربعة التالية :
١- إدانة الإعتداء العراقي الغاشم على دولة الكويت ورفض كل ما ترتب على ذلك الإعتداء من إجراءات تتنافى مع جميع الأعراف الدولية والمفاهيم الإسلامية والقيم الإنسانية والأخلاق العربية .

٢- الإلتزام العام بقرار مؤتمر القمة العربية غير العادي الموقع في 10 / 8 / 1990 والذي جاء تأكيداً لقرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في 30 / 9 / 1990 وبيان منظمه المؤتمر الإسلامي في 14 / 8 / 1990 . مع تأكيد الإلتزام بقرارات مجلس الأمن ارقام 660 ، 661 ، 662 وما أعقبه ذلك من قرارات حول أزمة الخليج يوصف تلك القرارات تعبيراً عن الشرعيه الدولي .

٣- تأكيد المطالبه بالإنسحاب الفوري للقوات العراقيه الغازيه من جميع الأراضي الكويتيه دون قيد أو شرط وعوده السلطه الشرعيه المتمثله في حكومه الكويت

(1) أزمة الخليج - المواقف العربية والدولية - مرجع سابق - ص 274

(2) هاني رسلان - المرجع السابق - ص 64

بقياده جابر الأحمد الى الحكم وبالتالي عوده الأمور الى ما كانت عليه قبل الثامن من أغسطس 1990.

4 - إنسحاب جميع الحشود العراقيه المرابطه على حدود المملكه مع ضمان عدم تكرار إعتداء حاكم العراق على أى دولة عربييه خليجييه أخرى. ويلاحظ فى هذا المجال ان تعديد الموقف السعودى بهذا الشكل قد ادخل فيه عنصر جديد هو المطالبه بضمانات لعدم تكرار الإعتداء بما يعنى وضع ضوابط للقدرات العسكريه للعراق⁽¹⁾. وبناء عليه تعاونت الدبلوماسيه السعوديه التى كانت تقود موقفاً خليجياً عاماً مع الدبلوماسيه الأمريكيه لحشد أقصى دعم ممكن فى مجلس الأمن لمشروع القرار 678 الذى يقضى بإجازه استخدام القوه ضد العراق إذا لم يستجيب لقرارات مجلس الأمن فى موعد اقصاه 15 / 1 / 1991. وذلك إتساقاً مع التفاهم القائم بين المملكه السعوديه والولايات المتحده . إلا ان إعلان الرئيس بوش المفاجئ عن مبادرته بفتح الحوار مع العراق وإجراء الإتصالات المتبادله فى بغداد وواشنطن عقب القرار 678 مبادرته قد اثار الكثير من التساؤلات لدى المراقبين⁽²⁾. وقد رأيت بعض الأوساط ان واشنطن كانت ترمى الى تحقيق اهداف السياسه الأمريكيه والتمهيد للحرب فى حاله رفض العراق الإنسحاب بالكامل والإستجابه لبقية قرارات مجلس الأمن (وهو ما حدث بالفعل) وذلك عن طريق تعزيز الجبهه المضاده للعراق ببذل هذا المسعى الأخير كرفبه لبعض الحلفاء وإثبات ان الولايات المتحده لم تندفع الى الحرب بدون رويه . وايضاً لإسكات اصوات المعارضين من الجمهور الداخلى الأمريكى على دخول العرب⁽³⁾. ورغم عدم وجود مؤشرات على ان هناك تنسيقاً خليجياً أمريكياً قد سبق المبادره على الأقل على الصعيد المعلن ، فإنها توجلت بالتأييد من المملكه السعوديه والكويت والخليج بشكل عام . وقد أعلن مصدر رسمى سعودى فى 2 ديسمبر عن إرتياح المملكه لمبادره الرئيس بوش، (بما انها اكدت على الإلتزام بالثوابت التى دعت اليها القرارات العربيه والإسلاميه والدوليه بشأن الأزمه) وهى (الإنسحاب وعوده الشرعيه بقياده الشيخ جابر الأحمد والإفراج عن الرهائن وإزاله الحشود والتهديدات العراقيه ضد السعوديه ودول الخليج) (وذلك إذ أريد حل هذه الأزمه الضطريه سلمياً فى إطار القرارات العربيه والإسلاميه والدوليه ، بدون شروط مسبقيه كما ذكر الرئيس بوش) ويلاحظ تأكيد المصدر الرسمى فى نهايه البيان على مفادره القوات الاجنبيه بالكامل للمنطقه بعد حل الأزمه⁽⁴⁾.

(1) المرجع السابق - ص 64

(2) هانى رسلان - المرجع السابق - ص 65

(3) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق - ص 515 : 527

(4) هانى رسلان - المرجع السابق - ص 65

وعلى محيط التحركات العربية تميزت عمان بدور واضح ومتفرد - كعهدا دائماً - بمحاوله اجتياز الأزمة . فقد كان لديها نزعته للقيام بمبادره سلميه بإسم دول مجلس التعاون الخليجي ككل . ولهذا الغرض التقى السلطان قابوس بالملك حسين في نهايه اكتوبر ، كما التقى بطارق عزيز ووزير الخارجيه العراقي مرتين خلال شهر نوفمبر . ووسع السلطان قابوس إتصالاته لتشتمل الى جانب الملك فهد عدداً آخر من الرؤساء العرب . والأرجح انه كان يرغب في الإستعانه بنفوذ مصر خاصة في إقناع دول مجلس التعاون الخليجي بأهميه القيام بمبادره دبلوماسيه لحل الأزمة سلمياً . غير ان العراق لم يلتزم امام السلطان بما يكفي من التعهدات لإقناع بقيه دول مجلس التعاون الخليجي بقيمه حوار مباشر مع العراق حول الحل السلمي للأزمة^(١) .

ب) توجهات التعامل مع الأزمة على المستوى الإقتصادي :

مع التسليم بأن أزمة الخليج العربي الثانيه كان سببها الأساسى والرئيسى إقتصادياً فقد احسنت دول الخليج العربى والسعوديه توظيف ذات الدافع فى إدارتها للأزمة فى توجيه تحركاتها من أجل تكثيف التأييد والمؤازره العربيه والإقليميه والدوليه لتحقيق الجلاء العراقى على الكويت المحتله وعوده الشرعيه وزوال الخطر العام على الخليج . وقد شملت هذه التوظيفات مستويات اربعه . الأول منها على النطاق الداخلى لدول مجلس التعاون الخليجي . والثانى على المستوى العربى . والثالث على المستوى الإقليمى . واما الرابع والاخير فعلى المستوى الدولى . وقد تزامنت هذه التحركات على المسارات الأربعه وسارت فى خطوط متوازيه .

- فعلى المستوى الداخلى قامت دول الخليج العربى والسعوديه بعده إجراءات وإجتماعات من أجل تدعيم الموقف الإقتصادى والنقدى لدول الخليج ومقاومه ايه آثار سلبيه للأزمة على الانظمه الماليه الخليجييه بهدف تدعيم الصمود فى مواجهه الأزمة والمساعده على مقاومه الإحتلال العراقى . فبمجرد الغزو العراقى للكويت يوم 8/2/1990 تقدمت حكومه الكويت الشرعيه بطلب لجميع الدول التى تحتفظ بالكويت لدى بذورها بودائع يطلب رسمى لوقف صرف هذه الودائع خشيه إستيلاء الحكومه العميله للعراق عليها . وقد إستمر التنسيق الذى بدأ بين دول الخليج على المستوى الإقتصادى منذ الأيام الأولى للغزو . وتم تطويره بقطع اشواطاً أبعد فى اتجاه الخطط الموضوعه من قبل ولكن بشكل متسارع . فقد عقد وزراء الماليه والاقتصاد بدول المجلس اجتماعاً مشتركاً فى 23/9/1990 على هامش الاجتماعات السنويه لصندوق النقد والبنك الدوليين . حيث تمت مناقشته سبل دعم حكومات دول المجلس للمصارف والمؤسسات الوطنيه والمشاركه وتزليل اى صعوبات قد تعترضها نتيجه للأوضاع

غير العاديه المترتبه على الازمه ، وقد كانت مضاعفات ازمه الخليج على إقتصاديات دولها موضوعاً رئيساً لمداولت وزراء الماليه والإقتصاد فى دول المجلس الست فى الإجتماع الذى عقد فى 3 / 11 / 1990 فى مسقط وترأسته سلطنه عمان . وقد اقر الاجتماع الذى حضره ايضاً محافظوا البنك المركزى فى دول المجلس الإجراءات التى إتخذها هؤلاء المحافظون لتقليل الاثار السلبيه للأزمه مثل توفير السيوله النقدي للبنوك المحليه والقبول المتبادل من كل بنك مركزى لعملات دول مجلس التعاون وبالسعر نفسه ، الأمر الذى ادخل الاستقرار بعد الزعر المفاجئ والإندفاع نحو سحب الودائع من المصالح الخليجييه. وقد اقر الوزراء ايضاً استمرار الترتيبات الخاصه بالدينار الكويتى ومن بينها الإجراء الخاص بأن تقبل البنوك الخليجييه من عائلت او افراد كويتيين تحويل مبلغ معين من الدينار الكويتى ببلغ حوالى خمسائه دينار لره واحده وهى ترتيبات تحمل دوله الكويت الفارق بينها وبين السعر السابق للدينار والسعر العالى (1) .

- اما على المستوى العربى ، فقد تميز هذا المبلوك بإتباع السياسه اكثر مرونة ومقلانيه بإستخدام سياسه العصاوالجزره . حيث اتسمت بطابع العقاب والثواب وايضاً الترغيب والتشجيع على إنتهاج موقف مؤيد لها فى هذه الازمه . فقد تضمنت هذه التوجهات مساعده وثواب لبعض الدول كمصر وسوريا.. وتضمنت ايضاً عقاب ومنع لدول اخرى كاليمن والسودان والاردن فضلاً عن العراق ذاته .

فعلى هامش إجتماع وزراء الماليه والاقتصاد المذكورين ، اجتمعت اللجنه الماليه الرباعيه الخليجييه ، والتى تشكلت بعد الغزو التى تضم السعوديه والكويت والامارات وقطر للإتفاق على حجم المساعدات التى ستقدمها الدول الاعضاء فى أللجنه للدول المتضرره من الازمه بهدف مساعدتها على تطبيق قرارات المقاطعه الاقتصايه ضد العراق وجعل الحصار الإقتصادى اكثر احكاماً عليه ، وذكرت المصادر ان اللجنه قد حددت ثلاث شروط للإستفاده من هذه المساعدات وهى : 1- ان تطبق الدوله قرارات مجلس الامن خصوصاً قرارات المقاطعه ضد العراق . 2- ان يكون موقفها منطلقاً من شجب العدوان العراقى ومعارضته . 3- ان يكون إقتصادها قد تأثر سلبياً بشكل كبير ومباشر من الازمه (2) .

وقد طبقت دول الخليج وخاصه السعوديه هذه القرارات على عدد من الاقطار العربيه منها الاردن التى رأت انها لا ينطبق عليها البند الثانى منها . لذلك لم توافق على تقبل الإقتراح الذى تقدم به وزير الخارجيه الأمريكى خلال جولته فى الخليج بتقديم مساعدات للاردن لذات السبب . كما قامت بوقف امدادات البترول

(1) هانى رسلان - المرجع السابق - ص 61 : 62

(2) المرجع السابق - ص 62

اليها بدعوه انها لم تسدد المستحقات الواجبه عليها، ومنعت الشاحنات الاردنيه من المرور عند الحدود السعوديه مما نتج عنه الحاق الضرر بقطاع النقل الاردنى . كما استغنت عن خدمات اعداد من الاردنيين العاملين فى الخليج وبشكل خاص فى المؤسسات العسكريه الخليجيّه مما شكل عبء على الإقتصاد الاردنى^(١) . اما بالنسبه لليمن فقد قامت الملكة العربيه السعوديه بإلغاء الامتيازات القانونيه التى كانت منوحيه لليمنيين التى كانت تمكنهم من العمل دون التقيد بشروط وجود كفيل سعودى . وترتب على هذا الاجراء نزوح مئات الآلاف فى فتره قصيره عاشدين الى بلادهم مما شكل ضغطاً واضحاً على الإقتصاد اليمنى الذى يعانى من المتاعب والبطاله وايضاً يعانى من مشاكل الوحده السياسيه الجديده^(٢) . كما شملت هذه الإجراءات جمهورية السودان حيث ترددت أنباء عن وجود دعم سعودى لقوات المتمردين فى الجنوب . كما تم وقف اصدار تأشيرات دخول الى الملكة العربيه السعوديه عبر السفاره السعوديه فى الخرطوم^(٣) . كما قامت السعوديه ايضاً بغلق خط أنابيب البترول العراقى المار بالأراضى السعوديه الى ميناء ينبع على البحر الأحمر والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن بفرض الحصار الإقتصادى على العراق واضعافه اقتصادياً بهدف التأثير على موقفه السياسى كى يقوم بتنفيذ باقى قرارات مجلس الامن والجلاء عن الكويت . اما مصر فقد كوفئت بالمزيد من الدعم والمساعدات التى قدمت الى الدول العربيه التى كان بها الدور المؤيد للكويت والمناهض للغزو العراقى . فقد ألغت دول الخليج الديون المستحقه على مصر . كما قدمت بعض المساعدات العاجله للإقتصاد المصرى سواء فى صوره إستثمارات او قروض سائله ، كما اعطت وعوداً لتشغيل العمال المصريه، كذلك كان الشأن مع سوريا التى اسقطت ديونها لديها ومنحتها إعانه عاجله لتدعيم اقتصادياتها بمناسبه الأزمه .

- اما على المستوى الاقليمى الغير عربى : فقد شملت مساعدات ودعم لكل من تركيا وباكستان وإيران متذكراً تفصيلاً عند الحديث عن الأزمه ودول الجوار الإقليمى لاحقاً . - وعلى النطاق الدولى : قامت السعوديه ودول الخليج بمساعدته كل من المانيا واليابان لتسديد تكاليف عمليه درع الصحراء بالكامل علاوه على تكاليف مساعدته الدول التى اضررت بسبب الأزمه وايضاً بسبب إجراءات الحظر الإقتصادى ضد العراق . فقد أعلن عن قرض قدمته السعوديه للإتحاد السوفيتى قيمته اربعه مليارات دولار . كما سرب الكرملين معلومات مفادها ان القرض قد يتضاعف الى 12 مليار دولار^(٤) . كما قامت

(١) المرجع السابق - ص 62 : 64

(٢) أنظر فى ذلك : د. عبد الرحمن البيضانى - مازق اليمن فى حرب الخليج - القايره يناير 1991

الطبعة الاولى - دار المعارف - ص 22 : 113

(٣) هانى رسلان - المرجع السابق - ص 66

(٤) المرجع السابق - ص 67

السعوديه - للقضاء على الاثار السلبيه للأزمه المتمثله فى إرتفاع سعر البترول فى بدء ايام الغزو الى أكثر من ثلاثين دولار للبرميل - بزياده إنتاجها الى ما يعادل مليونى برميل يومياً اضافته الى زياده قدرها نصف مليون من الامارات ^(١) . وذلك بهدف المحافظه على سعره وعدم تأثر دول العالم بالأزمه تفويطاً لأغراض النظام العراقى . كما قامت دول الخليج وعلى رأسها السعوديه والكويت بسداد تكاليف القوات الأمريكيه والبريطانيه العامله بالخليج وتكاليف العمليات العسكريه بالكامل وايضاً تكاليف بقائها بعد تحرير الكويت .

ج) مستوى الأمن والدفاع:

مثل هذا المستوى الأساس والركيزه التى تدور حولها جميع التصرفات والتفاعلات مع الازمه من قبل دول الخليج والمملكه العربيه السعوديه . فبتوافر الأمن والدفاع يتحقق لتلك الدول الأمان ضد هاجس الخوف المتمكن منها جميعاً . والذى هو مفتاح شخصيتها كما سبق القول . ورغم الإنعكاسات السياسيه والأمنيه السلبيه التى سببها الإجتياح العراقى للكويت إلا ان مؤسسات المجلس ظلت تعمل على تحقيق حد أدنى من التماسك والتنسيق بين المواقف، وذلك رغم ان القوات المسلحه بأنواعها الثلاث لدول التعاون الخليجى والسعودى لا تشكل نسبته تذكر بالنسبه للقوات العراقيه ، ليس فقط كمياً ولكن ايضاً نوعاً فمضلاً عن الخبرات القتاليه المكتسبه والمقتة ^(٢) . لذا عقد رؤساء الأركان لدول المجلس إجتماعاً فى الرياض فى 11 اغسطس 1990 لإقرار خطط موحده لميوش دول المجلس فى مواجهه التطورات المحتمله والتنسيق فى شأن استقبال الوحدات العربيه والغربيه التى استقدمت الى المنطقه . كما عقد وزراء الدفاع فى دول المجلس إجتماعاً استثنائياً فى الرياض فى 22 اغسطس من ذات العام نوقش فيه الوضع العسكري بالإضافة الى توصيات رؤساء الأركان فى اجتماعهم الذى عقد بالرياض وذكر أمين عام المجلس ان النقطه الاولى فى هذه المرحله هى دعم ومسانده الكويت وان تعمل دول الخليج كدوله مرتبطه مع الكويت ارتباطاً تعاقدياً لتخليصها من الإحتلال العراقى . اما النقطه الثانيه فتخص بإكمال المشاورات والتنسيق بين دول المجلس للإستفاده القصوى من التسهيلات المتواجده فى منطقه الخليج لتحرير الكويت ^(٣) .

وعقب زياره وزير الدفاع الأمريكى الى جده فى 6 اغسطس قدمت السعوديه طلباً رسمياً للولايات المتحده ناشدتها الدفاع عن السعوديه ضد التهديدات العراقيه ،

(١) المرجع السابق - ص 52

(٢) راجع محمد عبد السلام - خريطة القوى العسكريه المحليه والدوليه فى منطقه الخليج العربى -

السياسة الدوليه - العدد 102 - مرجع سابق - ص 148 : 152

(٣) هانى رسلان - المرجع السابق - ص 50

وبالفعل بدأت هذه القوات متعددة الجنسيات تتوافد على المنطقة^(١) . وقد اكدت المملكة العربية السعودية ان هذه القوات الاجنبية لم تأت الى الخليج إلا بحكم الضرورة وانها جاءت بطلب من المملكة وانها ستفادر عند إنتهاء مهمتها او طلب الحكومة السعودية منها ذلك وايضاً التأكيد على الدور الدفاعي لهذه القوات وانها ليست لمهاجمة احد^(٢) . ويلاحظ ان السعودية قد نجحت في الحصول على تأييد القمة العربية الطارئة المنعقدة بالقاهرة في 10 اغسطس وذلك بهدف اعطاء غطاء عربي لهذه التصرفات . كما استقبلت على أرضها قوات مصريه وسوريه ايضاً ومن باكستان وبنجلاديش وافغانستان لإضفاء الصفة الدولي والعربية والإسلاميه المشتركة لهذه القوات . وذلك بهدف نفي مقوله ان الاماكن المقدسه الإسلاميه قيد الإحتلال بالسعودية من قوات اجنبية وايضاً لعدم ترك احد الفاعلين مستقل بالمنطقه بمفرده ولتبدويل الأزمه ثم المعركه المترتبه عليها .

وقد رحب المندوب الكويتي في مجلس الأمن بالقرار السعودي بالسماح للولايات المتحده باستخدام مرافقها العسكريه مشيراً الى أن الكويت ترحب بالتدخل الاجنبى في حالة رفض العراق للإنسحاب غير المشروط وعوده الشرعيه . وان العرب في هذه العالـه ستكون شراً لا بد منه للحفاظ على أمن المنطقه عامة وليس امن الكويت فقط . وقبل ان تتعقد القمة العربية الطارئة في القاهرة في 10 اغسطس كانت الولايات المتحده قد تلقت طلباً رسمياً من الكويت بالعمل على تنفيذ العقوبات التي فرضتها الأمم المتحده على العراق من خلال قرارات مجلس الأمن ، الأمر الذي كان يعطى لواشنطن والعواصم الغربيه الأخرى الحق القانوني في اعتراض السفن المحمله بالبضائع من العراق واليه^(٣) .

وقد انعقدت اجتماعات الدوله التاسعه العاديه لوزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض في 6 ديسمبر 1990 ، تركـز البحث في موضوعين أساسيين الأول تعلق بالترتيبات الخاصه بتحرير الكويت حيث عرض تقرير مفصل عن الوضع العسكري والقتالي لجيوش دول المجلس . والدور الذي ستقوم به إذا ما تطلبت الحاجه ذلك ، وقد قام رؤساء الأركان ببحث التفاصيل العسكريه المتعلقة بذلك في اجتماع عقد على هامش اجتماعات الوزراء . والموضوع الثاني إختص بالنظر في إستراتيجيه الدفاع المشترك التي كانت قد وضعت في قمه مسقط عام 1985 . وقد

(١) راجع في محاولات إقناع الإدارة الأمريكية للملك فهد لقبول تقديم طلب إستدعاء للقوات الأمريكية (بوب وود ورد) القادة أسراراً قبل وبعد أزمة الخليج - ترجمة عماد جولان

ومحمود العابد - دار الجيل - بيروت 1991 - ص 207 : 229

(٢) المرجع السابق - ص 51

(٣) المرجع السابق - ص 53

ظهر خلال هذا الاجتماع تطلع دول التعاون الخليجي الى الإعتماد على نفسها اساساً في المجال العسكري عن طريق تطوير وسائل البناء الذاتي لجيوش دول المجلس بما في ذلك اعاده النظر في حجم وفعاليته قوات درع الجزيرة . وتقديم الدعم التسليحي والمالي الى الدول التي تفتقر الى امكانيات قوية في هذا المجال مثل البحرين⁽¹⁾.

وقد مثلت قضية استقدام قوات اجنبية لمنطقة الخليج العربي المسلم أزمه على المستوى العربي والقومي لم تشهد مثلها المنطقة منذ أزمه توقيع مصر لمعاهده كامب ديفيد مع إسرائيل . حتى ان عدد من الدول العربية والتي حضرت مؤتمر قمة القاهره الطارئ والمنعقد في 10 اغسطس 1990 التي رفضت أو تحفظت على قرارات هذا المؤتمر قد اسست موقفها الرافض هذا على اساس مبدأ شجب التواجد العسكري الاجنبي في الخليج وإنصياً للرأي العام الداخلي بها وآراء النخبه الحاكمه⁽²⁾. لذلك فقد تصادم على الساحة العربيه رأيان رئيسيان . الأول: ويؤيد التواجد العسكري الاجنبي في المنطقه بعكس الآخر الرافض له . ولكلاهما حججه وأسانيده ومنطقه. ورأي ثالث وسط بين الرأيين السابقين ويستند الى فكر ديناميكي قوامه الربط بين الإنسحاب العراقي والاجنبي المتزامن من المنطقه. لذلك تكون من المناسب التنويه لكل من هذه الآراء بشيء من التفصيل .

الرأي الأول: الرافض للتواجد العسكري الاجنبي في منطقه الخليج :

وقد استند هذا الرأي الى العجج والأسانيد الآتيه:

- إن التواجد العسكري الاجنبي من شأنه إسترجاع ذاكره الإحتلال الاجنبي والإستعمار الغربي للمنطقه العربيه طوال فتره ممتده من الزمان مع ما تمثله هذه للذاكره من شعور بالمراهره والظلم والهوان .

- ان التواجد من شأنه ان يعجل بفرض الحل العسكري من خلال القوات الاجنبيه مع اعطائها الفرصه لتدمير القوى العسكريه العراقيه لصالح إسرائيل . وايضاً التضحيه بكل من العراق والكويت معاً.

- ان هذا الإتجاه يقطع الطريق على الحل العربي والدبلوماسيه العربيه الهادئه دون إعطائها الفرصه لإنقاذ العراق والكويت.

- ان هذا الإتجاه يعطى القوات الأمريكيه والغربيه الفرصه في السيطرة الكامله على منابع وممرات بترول الخليج⁽³⁾.

(1) المرجع السابق - ص 62

(2) د. محمد عبد الملك عبد الكريم المتوكل - موقف اليمن الشعبي والنخبوي والرسمي من أزمة الخليج العربي - مجلة المستقبل العربي الصادرة من مركز بحوث الوحدة

العربيه - العدد 145 - مرجع سابق - ص 104 : 105

(3) د. عوده بطرس عوده - حرب الخليج من المسئول - الطبعة الثالثة - الأردن - عمان - وكالة التوزيع الاردنيه 1992 - ص 50

- ان هذا الإتجاه يعطى الفرصه لتدنيس الاراضى المجازيه الإسلاميه الطاهره من جانب القوات الاجنبيه ، حتى ان السعوديه ودول الخليج الأخرى واجهت معضله حقيقه فى تعبئه تأييد الفقهاء السعوديين والخليجيين وراء القول بشرعيه الإستعمانه بهذه القوات . وقد اجمع الفقهاء خارج هذه الاقطار على تحريمه (١).

الرأى الثانى : المؤيد للتواجد العسكرى الاجنبى فى الخليج :

استند هذا الرأى فيما ذهب اليه الى الحجج والأسانيد الآتيه :

- لم تكن السعوديه ودول الخليج فى ظروف تسمح لها بالدفاع عن نفسها ضد عدوان عراقى محتمل ، كما انها لم تكن تستطيع الإعتماد على وعود الرئيس والزعماء العراقيين بعدم العدوان بعد ان اتوا لتوهم إجتياح الكويت عسكرياً وخاصة وانه أقدم على ثلاث إختراقات للحدود السعوديه (٢) .

- بإجتياح الكويت لم يكن هناك مايمنع من سقوط بقيه الاقطار الخليجييه وأجزاء من السعوديه وقطر (طبقاً لنظريه كارل دويتش فى صف الدومينو) أو الإذعان بوضع التابع للقوه العراقيه الصاعده .

- إن التواجد العسكرى الاجنبى بهذا الحجم الضخم كان من شأنه أن يؤدى الى اقناع العراق بالانسحاب الى حدودها الرسميه .

- ان القوات السعوديه والخليجييه مجتمعهم لم تكن بوسعها حتى مقاومه القوات العراقيه وليس تحرير الكويت .

- ان الإستعانه بالقوات العربيه فقط يؤدى بوقوع المنطقه الخليجييه رهناً بالتوازنات العربيه السياسيه مع وجود شكوك تاريخيه خليجييه حيال بعض القوات العربيه .

- ان القوات الاجنبيه قد حضرت للمنطقه بطلب من الحكومات المعنيه للمشاركة فى الدفاع عنها ويمكن أن ترحل إذا زال الخطر (٣) . أو عند طلب هذه الحكومات .

- ان فكره الحل العربى هى كارثه مدمره لأن هذا الحل يكرس الإنقسام العربى ويجعل العرب يقاتل بعضهم بعضاً والمستفيد بالطبع إسرائيل التى تخطط لبسط سيطرتها (٤).

وجدير بالذكر ان هذا الإتجاه كان مرجحاً من جانب السعوديه ، لذلك فقد آذنت له مصر وسوريا لإيمانهما بأنه لو بذل أى ضغط عربى كامل ضد التواجد العسكرى الامريكى فإن الإحتمال المرجح هو ان تقطع السعوديه ودول الخليج الأخرى

(١) التقرير الإستراتيجى العربى لعام ١٩٩٠ - المرجع السابق - ص ٢٧٠

(٢) المرجع السابق - ص ٢٧٠

(٣) د. عبد العظيم رمضان - إجتياح العراق للكويت فى الميزان - الزهراء للإعلام العربى - القايره

١٩٩١ - ص ١٦٦

(٤) المرجع السابق - ص ١٦٦

كل صلة لها بالنظام العربي^(١).

الاتجاه الثالث : وهو رأى ديناميكي وسط:

وقوام هذا الرأى هو الرقضى المبدئى للتواجد العسكرى مع إظهار التفهم لإخطار القيادات الخليجيه والسعوديه خاصه لإستدعائه . وبالتالي ركز هذا الموقف الوسطى على إيجاد مجموعه من الأفكار التى تضمن رحيل القوات الاجنبيه وتأمين دول الخليج وخاصه السعوديه من إمتداد العدوان العراقى اليها فى نفس الوقت . وكان هذا الموقف هو اساس اغلبيه المبادرات السياسيه الفرديه ومتعدده الأطراف العربيه على اساس ان قام على الفصل بين قضيه إحتلال الكويت وقضيه تأمين دول الخليج وخاصه السعوديه من امتداد العدوان العراقى اليها . فى الوقت الذى اجتهدت فيه الدول العربيه التى تبنت هذا الموقف فى إبتكار الافكار التى تستهدف تأكيد ضمانات أمن السعوديه فإنها قد اظهرت رغبه او إستعداداً حقيقياً لحل وسط بالنسبه لمسأله الكويت . وتراوحت المبادرات العربيه من حيث مدى التنازلات للعراق على حساب الكويت بهدف إقناع العراق بالإنسحاب . أو مجرد الإلتزام بالإنسحاب من الكويت فى النهايه^(٢).

وقد تمتع هذا الموقف بميزه واضحه هو انه قام على دبلوماسيه ديناميكيه نسبياً تستهدف تجنب العراق الدمار المتوقع من حرب ضروس يشنها الأمريكيون . مع ضمان بعض الحقوق للكويت محورها باعتبارها وحده سياسيه مستقله عن العراق . ان شأبها بعض العيوب نوجزها فيما يلى من نقاط:

- ١- ركز هذا الموقف على منح ضمانات أمن للسعوديه بما يعنى انه ينطوى فى النهايه على التضحيه بالكويت ، وحرصت كافة المبادرات الفرديه ومتعدده الأطراف العربيه على اجراء حوار مباشر بين العراق والسعوديه، على اساس إفتراض قوامه انه لو امكن تهدئه المخاوف الامنيه السعوديه فإنه يمكن إقناعها بإجلاء القوات الاجنبيه وبالتالي ضمان تجنب الحرب وبمحيث تحسم مسأله الكويت فى مفاوضات مباشره تكون السعوديه والعراق هما طرفاها الرئيسيين .
- ٢- ارتطم هذا الموقف بإصرار القياده العراقيه على عدم الإلتزام بمبدأ الإنسحاب من الكويت ، وعلى ان مسأله الكويت منتهيه . ومثل الإفتتاح العراقى على فكره الحوار مع السعوديه وقبول منحها ما تطلبه من الضمانات بعدم العدوان مفتاح المبادرات العربيه الفرديه ومتعدده الأطراف، الامر الذى فهم بإعتباره محاوله لترضيته السعوديه من أجل السكوت عن مسأله الكويت أو قبول حل وسط حولها

(١) التقرير الإستراتيجى العربى لعام ١٩٩٠ - المرجع السابق - ص 271

(2) المرجع السابق - ص 272

يرضى العراق .

3- ان هذا الموقف لم يتمتع عموماً بالمصداقية لدى دول الخليج لأن القائلين به قد بدأوا متحيزين للعراق بل إن السعودي ودول الخليج قد إعتبرت منظمه التحرير واليمن والأردن بصفه خاصه ضالعين مع العراق . كما انها قد اهتزت بعنف لمواقف دول المغرب العربى ، وإن كان بدرجة اقل مما شعرت به حبال المنظمه واليمن والأردن⁽¹⁾ .

وفى إطار الترتيبات الامنيه ، إنعقد إجتماع وزراء داخلية دول المجلس فى 11 / 11 / 1990 بمدينة جده حيث استعرض الوزراء الخطوط و الإجراءات الامنيه التى إتخذتها كل دولة من اجل الحفاظ على أمنها وسلامتها ، وقد اعلن البيان الصادر عنه بان الوزراء قد اتخذوا القرارات المناسبه التى ستؤدى الى تعميق الروابط وتوثيق التآكل بين الأجهزة الامنيه فى الدول الأعضاء بإعتبار ان الأمن فى دول المجلس لا يمكن تجزئته . كما اكد الوزراء إستمرار سياسته دول المجلس فى تقديم كافة التسهيلات للمواطنين الكويتين وجددوا موقفهم الصلب فى مواجهه التهديدات الإرهابية وعزمهم على إتخاذ الخطوط اللازمه للوقوف كجبيه واحده صلبه لمقارمه الإرهاب⁽²⁾ .

ومن ذلك نرى ان الدور السعودى من الأزمه قد تميز بخصوصيه فى كل مرحله وحتى النهايه . فهو أولاً ادان المدوان العراقى للكويت ، ثم طلب قوات اجنبية ثم عربيه للمشاركة فى الدفاع وتأمين البلاد ، كما اتاح ارضه لتكون منطلقاً لعمليات عاصفه الصحراء مقدماً لها كافة التسهيلات ، ثم اخيراً دفعت السعوديه تكاليف الدفاع وتحرير الكويت بالكامل وايضاً تكاليف تخفيف آثار الأزمه على الآخرين لدفعهم للمحافظة على موقفهم المؤيد لها والدول الخليجيه عموماً ، وهى فى كل تصرفاتها تلك كانت عقده الخوف هى الدافع والمحرك لهذه التصرفات ، خوف من القوات العراقيه وخوف من الجيران وخوف من القوات الاجنبيه والعربيه المشاركه والموجوده بأراضيها وخوف من الأجانب والعرب المقيمين بها للعمل . مما جعلها تحاول فى كل لحظه ان تختصر على الجميع والا تعانى الجميع ، ان تكسب من الجميع والا تخسر الجميع . فمثلاً لم تستنفذ إمكانيه الحل السلمى او العربى . كما لم تعلن إستنكارها للإحتلال العراقى الا بعد ثلاثه ايام خوفاً من رد الفعل العراقى وقبل ان يصل الدعم الاجنبى ، وايضاً إرتضت بترتيبات الأمن العربيه المتمثله فى إعلان دمشق وفى نفس الوقت لم تستبعد امكانيه اشتراك ايران فى مثل هذه الترتيبات خوفاً منها ، وايضاً لم تعارض فكره تواجد عسكري اجنبى وامريكى بالذات لتوفير

(1) المرجع السابق - ص 273

(2) هانى رسلان - المرجع السابق - ص 62

ضمانات أمن مستقبلية، وهو في خصوصيته هذه كان يعبر إنما تعبير عن حقيق وظروف وتكوينات الاقطار الخليجي مجتمعه .

ثالثاً : إنعكاسات الأزمه على دول الخليج والسعوديه :

لقد ادت ازمه الخليج العربيه الثانيه الى العديد من الإنعكاسات على الوضع في الاقطار الخليجي والسعوديه داخلياً وإقليمياً وعالمياً وفق البيان التالي :

(أ) الإنعكاسات الداخليه :

1- زادت من الشعور بالخوف والهلع لدى المواطن السعودى والخليجى عامه من كل المتعاملين والمحيطين به . كما زادت من احساسه بالطمع من كل جيرانه العرب فيما يملك من ثروات طبيعيه وبتروليه وايضاً موقع جغرافى متميز^(١) .

2- ادت الى ارهاق الإقتصاد الخليجى والسعودى وتحميله باعباء وإلتزامات ماليه .. وادبيه تجاه الآخرين بصوره لن يتمكن من الخلاص منها فى المدى القريب . كما ان الإقتصاد الكويتى عانى من وضع فريد لن يمكنه من العوده الى ما كان عليه فى المنظور القريب أو البعيد .

3- زادت من تعاون وتقارب الاقطار الخليجي والسعوديه وزادت من شعورهم بإنتمائهم لكيان واحد واقطار ومستقبل واحد . وادت الى قناعتهم بنظام مجلس التعاون الخليجى بحصفه مؤفته .

ب) إقليمياً :

أ- زادت من عزله الاقطار الخليجي والسعوديه عن البلدان العربيه المحيطه بها خاصه اليمن والأردن والعراق .

2 - عملت على تقارب التوجهات بين الدول الخليجيه وكلاً من إيران وتركيا . كما انها ادت الى تفهم خليجى اكثر لضرورات أمن إسرائيل وتقبلاً للتعايش السلمى معها الى حد ما .

3- زادت من التقارب والتفاهم بين السعوديه ودول الخليج مع كل من مصر وسوريا وهو ما ادى الى الإعلان عن قيام اعلان دمشق .

4- ادت الى إنقسام النظام العربى والاقليمى وإختناقه .
ج) عالمياً:

(١) محمد السيد سعيد - مستقبل النظام العربى من أزمة الخليج - مرجع سابق - ص ١٤١ : ١٤٦

- 1- أدت الى إرتباط وتفاعل أنظمه الحكم الخليجيّه والسعوديه مع الغرب وخاصه الولايات المتحده والى امد مستقبلي بعيد .
- 2- مكنت من التواجد السياسى العسكرى والأمنى الغربى وخاصه الأمريكى من المنطقه الخليجيّه بشرواتها البتروليّه الهائله وموقعها المتميز الفريد .
- 3- أدت الى التزام الإقتصاد الخليجى والسعودى خاصه بإلتزامات إقتصاديه وماليه طويله المدى ومتسعه فى الكميه تجاه الغرب لإلتزاماتها لتغطيه نفقات القوات التى دافعت عن السعوديه وشاركت فى تحرير الكويت .
- 4- حملت الإقتصاد الخليجى بنفقات وإلتزامات تسليحيه باهظله للغرب نتيجته زياده عقده الخوف لديها واضطرارها لتكديس السلاح لتوفير الأمن ومقاومه ايه ازمه مستقبليه مشابهه .
- 5- أدت الى إختراق الولايات المتحده لمنظمه الدول المختجه للبترول (اوبيك) وتمكّنها فيها لمصلحتها ومصلحه الغرب عموماً .

الفصل الثاني

أزمة الخليج العربية الثانية ودول الجوار
الجغرافي

الفصل الثاني

أزمة الخليج العربية الثانية وحول الجوار الجغرافي

تحيط بمنطقة الخليج العديد من الدول الغير عربية ، والتي تشكل نطاق الجوار الجغرافي لهذه المنطقة . ولكن منذ اللحظة الأولى لأزمة الخليج العربية الثانية فقد برزت الأهمية الخاصة لثلاث دول إشتتان منها لها إرتباطات خاصة بالمنطقة والأخرى وهي إسرائيل ذات طبيعة خاصة بالنسبة للنظام الإقليمي ، فبينما تقع تركيا ⁽¹⁾ فى الطرف الشمالى الشرقى من البحر المتوسط إلى الشمال من كل من العراق وسوريا ، تشغل إيران الشاطئ الشرقى للخليج العربى فى مواجهة الأقطار العربية الخليجية إضافة إلى حدودها الطويلة مع العراق ، كما أنها تشارك الدول العربية التحكم فى مضيق هرمز الذى يعتبر محوراً مهماً للأمن فى منطقة الخليج ككل. وقد عملت إيران منذ السبعينيات على تدعيم نفوذها فى هذا المضيق وذلك بإحتلال جزر ثلاث رئيسية لإمارات رأس الخيمة والشارقة وهى طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى فى عام 1971 ⁽²⁾.

وتكمن تلك الخصومية الفريدة للطائفة الأولى وهى تركيا وإيران بالنسبة للمنطقة العربية وخاصة دولتى الأزمة ، العراق والكويت ، فى العديد من الخصائص ، منها رسوخ الإنتماء الإقليمى الاصيل للكيان الدولى لكلتا الدولتين إلى المنطقة على مر العصور القديمة والوسطى والحديثة ، حيث تشابكت وتداخلت التغييرات والخيوط (السلطوية) والسيادية ، ما بين كل من الدولتين والكيانات العربية القائمة فى المنطقة وقت ذلك. فالأولى إمتزجت مع المنطقة العربية من خلال العديد من الهجمات الإستعمارية والفتوحات والبيعات التجارية وإنتهت بأن ضمت المنطقة العربية كلها تحت لوائها فيما عرف بالدولة العثمانية ، والثانية إرتبطت منذ القدم مع المنطقة وخاصة الجزء الشرقى منه بحكم الجوار وتكوين ما يسمى بالإمبراطورية الفارسية ثم إنطوائها تحت لواء الإسلام وإعتناقها المذهب الشيعى وما مثله ذلك من تأثيرات على الطائفة الإسلامية السنية الأخرى وتداخلت عرقية مع الجزء الذى سعى فيما بعد بالعراق. وأخيراً فى تميزها بسياسة فريدة بالمنطقة أيام حكم الشاه وأيضاً فيما بعد أثناء حكم آيات الله المتشدد (الخمينى) والدخول فى حرب لمدة ثمان سنوات مع

(1) مزيد من المعلومات عن تركيا - ملف المعلومات عن تركيا - الهيئة العامة للإستعلامات ديسمبر 1992

(2) د.عبد المنعم سعيد - العرب ودول الجوار الجغرافي - مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - 1985 - ص 47

العراق وعداوة مع بقية الأقطار الخليجية. لذلك فقد إختلط الوجود الإقليمي لكلاهما والجوار الصدوي إختلاطاً جوهرياً مع تفاعلات ثقافية ودينية وموروثات تاريخية عميقة من خلال إتصالات مستمرة نتج عنها تفاعلات طبيعية وأيضاً غير طبيعية على مر العصور . وقد أثمر ذلك عن تداخلات بشرية مستمرة وواسعة من كلا الدولتين من وإلى المنطقة العربية ونتاج عنها إنعكاسات ومؤثرات يلحظها أى شخص. لذلك فعند بداية الأزمة أثيرت العديد من التساؤلات حول موقف كلا من الدولتين منها وذلك من حيث الطبيعة المميزة لعلاقة كل منهما بطرفى النزاع وأيضاً لعلاقتها المؤثرة بالأطراف الدولية والموجهة لتبعيات الأزمة.

وقد تشابه موقف كلا الدولتين كرد فعل لهذه الأزمة إنطلاقاً من المحددات الآتية⁽¹⁾:

الأول : هو الاعتبار الإستراتيجى والذى يتمثل فى رغبة الدولتين فى عدم المساس بالتوازن الإقليمى . ومن ثم عدم قبول توسع عراقى من شأنه زيادة نفوذه فى المنطقة الشاسى : رغبة الدولتين فى التقارب مع الغرب، وإن كنا فى حالة تركيا نجد أن إرتباطها الرسمى بالتحالف الغربى يفرض عليها إلتزامات أكثر تجاهه بالمقارنه بإيران .

أما دولة الجوار الثالث وهى إسرائيل فهى تتمتع بطبيعته خاصه جدا وذلك من حيث كونها كيان مستحدث عرف وجوده القانونى والدولى فقط منذ عام 1948، والذى ترتب عليه تشرد كيان آخر بالمنطقة والعالم وهو الشعب الفلسطينى . وقد نتج عن هذا الكيان الوجود والكيان الضائع قلاقل وأزمات ومنعطفات سياسيه وعسكريه حاده شكلت ومازالت تشكل تاريخ المنطقه حتى الآن . فالكيان الأول يهدف أولا لتحقيق حلمه الإستيطانى التوسعى الممتد بالمنطقه وثانيا تحقيق التعايش والتواصل ثم السيطرة على بقية دول المنطقه من خلال إنهاء صور الصراع المسلح بينهما وتحويل العلاقة ألى الصوره المضاريه التى تشقق والقرن العشرين ، أما الكيان الثانى فيحاول إستعادة أرضه وحقوقه الضائعة والمسلوبيه سياسيا وعسكريا ، نما شكل وضعاً فريداً ومميزاً لصراع متشعب وممتد ومتصل لم يشهد مثله إلا قلة من الأماكن الجغرافيه بالعالم على مر العصور .

وقد تزامنت أزمة الخليج العربى الثانى مع وضع إقليمى لإسرائيل بالغ الحرج وأيضاً مع متطلبات لأهداف مرحليه فريده كان عليها العمل بكل الطرق على إستغلالها لأقصى حد ممكن بدون معوقات هذا فى ظل ترابط وإنسجام وتوافق داخل

(1) د. هالة سمعدى : أزمة الخليج ودولنا الجوار تركيا وإيران (أحمد الرشيدى) (محرر) - الإنعكاسات

الدولية والإقليمية لأزمة الخليج - صادر عن مركز البحوث والدراسات السياسيه

جامعة القاهرة - 1990 م 229 - 230

النظام العربي المحيط بها ككل حتى شكل خطراً حقيقياً لها لم تعهده منذ حرب 1973 . لذلك فقد كان العمل على دراسة إنعكاسات الأزمة الأخيرة على دول الجوار الثلاث بوصفهم علامات مميّزه وواضحه ومؤثره من بقية دول الجوار الأخرى بالمنطقه ، يعد مملاً يقتضى تكامل التحليل.

وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية :

الأول : تركيا وأزمة الخليج العربيّيه الثانيه .

الثاني : إيران وأزمة الخليج العربيّيه الثانيه .

الثالث : أزمة الخليج العربيّيه الثانيه وطرفا القضية الفلسطينية.

المبحث الأول تركيا وأزمة الخليج العربي الثانية

إنّصف الواقع التركي إبان مرحلة أزمة الخليج العربية الثانية بخصوصية ميزت واقعته الداخلي والإقليمي والدولي ، هذه الخصوصية شكلت دوافع تعد من وجهة نظر صانعي السياسة الأتراك ذات أهمية خاصة لتشكيل حاضر ومستقبل تركيا . لذلك فقد كان هذا الواقع هو الإعتبارات والمحددات وهو الأرضية الطبيعية التي حكمت وأثرت في تصرفات وتفاعلات تركيا مع الأزمة ، لتتشر مع سيناريو الأزمة ذاتها خصوصية فريدة للدور التركي فيها . مما أنتج إنعكاسات تمتاز بها تركيا عن غيرها . لذلك سنقسم هذا المبحث إلى ثلاث أجزاء وفق الترتيب الآتي :

أولاً : إعتبارات ومحددات البيئه السياسي التركي .

ثانياً : تصرفات وسلوك الساسه الأتراك تجاه الأزمة .

ثالثاً : النتائج والإنعكاسات الدولي والمحلي لأزمة الخليج على الواقع التركي .

وذلك وفق التوضيح والبيان الآتي :

أولاً : إعتبارات ومحددات البيئه السياسي التركي :-

تلعب الطبيعة الجيوستراتيجية لتركيا دوراً هاماً في تشكيل السياسة الخارجية لها فهي تتمتع بموقع إستراتيجي متميز بين أربعة بحار هي المتوسط ومرمره والبحر الأسود وبحر قزوين وتعد مفترقا للمواصلات البصريه (البسفور والدردنيل) والبريه بين أسبانيا وأوربا والجويه بين أوربا والشرق الأوسط وآسيا . وهنا تتجلى قوة البعد الجيوستراتيجي بصورة واضحة كما تتمتع بثقل ديمو جرافي كبير نسبيا ، حيث يصل عدد سكانها إلى 55 مليون نسمة ، وتبلغ قواتها العسكريه 600 ألف جندي ، وتصل إلى مليون جندي في الظروف الطارئه . ويزيد من قوتها الدعم الأمريكي المادي إضافة إلى وجود قواعد عسكريه أمريكية داخل الأراضي التركي وإرتباطها عضويا بحلف شمال الأطلسي . كما تزيد من قوتها القوه الإقتصادي المتناميه . فهي دولة زراعيه / صناعيه / خدميه . حيث يعمل 60% من الأيدي العامله في الزراعه ويعطون 20% من الدخل القومي . وفي نواحي الخدمات (السياحه) حيث يعمل بها 23% من القوه العامله ويعطون 52% من الدخل القومي ⁽¹⁾ . وقد ميز الموقف التركي عن بقية مواقف دول الجوار فرضيه أساسيه وهي أنها الوحيده منهم التي تدخل رسميا

(1) ياسر هاشم : أفاق الدور التركي - أوراق الشرق الأوسط - العدد الثالث - يوليو 1990 - تصدر عن

ضمن دول حلف شمال الأطلنطي . كما أنها دولة إسلامية ذات مذهب سني مقبول من بقية المحيط الإسلامي العربي الغالب بالمنطقة ⁽¹⁾ . ومنذ بدأ التاريخ السياسي الحديث لتركيا ويتنازعها تياران فكريان وحضاريان ، الأول الثقافة والمضمار الإسلامي الآسيوي ، والثاني الثقافة والمضمار الأوروبي الغربي . وذلك بحكم إنتمائها لكلا الطرفين . وقد قام الزعيم التركي مصطفى كمال الملقب (أتاتورك) أي أبو الأتراك في أوائل هذا القرن بحسم هذا التشتت بتغليب النزعة العلمانية الغربية على التيار الإسلامي الشرقي ، وقد إستمر هذا الإتجاه هو الغالب في الحياء والسياسة الداخلية والخارجية التركية حتى أوائل ستينيات هذا القرن . إلا أنه منذ أوائل السبعينيات وحتى الآن إنتعشت العلاقات التركية الشرقية الإسلامية مرة أخرى بفضل عدة عوامل متشابهة منها ما هو راجع لتطورات العلاقات التركية الغربية عموما ولظروف وطبيعة المشكلات الداخلية المحلية التركية والواقع المحيط بتركيا ⁽²⁾ . ففي مجال العلاقات التركية الغربية .. فقد إعتري هذه العلاقات هذه عنيفه على أثر أزمة جزيرة قبرص وجزر بحر إيجه ، حيث مال الغرب عموما وأمريكا على وجه الخصوص إلى تأييد الموقف اليوناني على حساب الموقف التركي وترتيب العديد من العقوبات العسكرية والإقتصادية على تركيا نظير قيامها بمهاجمة جزيرة قبرص . وقد وصلت هذه الإجراءات العقابية إلى حد صدور قرار من الكونجرس الأمريكي في فبراير 1975 بحظر مبيعات السلاح الأمريكي إلى تركيا ، وقد طبق هذا القرار حتى سبتمبر 1978 . وقد تولد عن ذلك حظر عملية مراجعته فكري عميقه وشامله داخل تركيا لجوهر ومدى الإلتزام التركي بالروابط الأمنية الأطلسية ، ترجمتها العقل السياسي التركي في صياغة غربية لمبادئ الأمن القومي والمصالح العليا التركية ، وفقا للمتواليه الفكرية التالية : 1- إعتمااد الأمن القومي التركي على علاقات حسن الجوار مع الدول المحيطه . 2- إعتبار تركيا في المقام الأول دولة شرق أوسطية بلقانية متوسطه قبل أن تكون دولة أوروبية . 3- تعديل السياسة الدفاعية التركية بما يتوافق مع مقتضيات الإقتصاد الوطني التركي ومع أوليات ومصالح الدوله التركية ذاتها . 4- توافق السياسة الدفاعية التركية مع إلتزامات تركيا في حلف الأطلسي بحيث تكون حجم نوع المساهمة التركية في التحالف عاكسا لحجم نوع مساهمة التحالف في أمن تركيا ⁽³⁾ .

وقد إنحدرت العلاقة التركية الغربية منذ ذلك التاريخ إلى الأسوأ ، وذلك بفضل

(1) بدر الدين أحمد عبد العالبي : إيران تركيا باكستان ، وترتيبات ما بعد الحرب - السياسة الدولية العدد 104 من 68

(2) دننازلى معوض أحمد: تركيا وإيران وكارثة أزمة الخليج الثانية - مقارنة تحليلية - مجلة العلوم الإجتماعية - الكويت - العدد الأول/الثاني - صيف 1991 - ص 11

(3) المرجع السابق - ص 11 ، 12

تبعيات الموقف الغربى السابق من تركيا ، حيث تدخل فى الشؤون الداخلية للسياسة التركية بحجة حماية حقوق الإنسان بها وفرض عقوبات عسكرية وسياسية وأدبية عليها من قبل أجهزة حلف شمال الأطلسي . كما تم وضع العراقيل والعوائق العديدة فى وجهه هجرة العمالة التركية للعمل بالقارة الأوربية⁽¹⁾ . وقد إزداد الأمر سوءا حينما تقدمت تركيا فى 18 ديسمبر 1987 بطلب رسمى للإنضمام لعضوية الجماعة الأوربية وللحصول على العضوية الكاملة ، إلا أن هذا الطلب قد رفض لعدة أسباب لم تقتنع بها السياسة التركية فى ذلك الوقت ، لذا زادت من التفكير فى توجيهها الشرقى الحديث فى السياسة الخارجية وخاصة نحو دول الجوار الإسلامى⁽²⁾ . كل هذا أدى بالسياسة الأتراك إلى التحول الجادى إلى الأصول والجزور الشرقيـه والإبتعاد عن الإرتقاء فى أحضان الغرب كليا وتوثيق علاقاتها بصورة ثابتة مع دول الجوار العربيه . وقد ساعد على ذلك بروز وظهور ما عرف بالإسلام السياسى فى تركيا ، حيث إتسعت وقويت الأحزاب السياسيه ذات الطابع الدينى الإسلامى وظهور تيارات جماهيريه إسلاميه وما صاحبها من تحول سياسى من العداة للإسلام إلى تبنى سياسات ونظم إسلاميه داخلية تمثلت فى العوده لتدريس الدين الإسلامى والإهتمام ببناء المراكز الإسلاميه ... إلخ⁽³⁾ . وكان من الطبيعى أن يؤدى هذا الإتجاه الداخلى إلى تقوية الإتجاه نحو إقامة وتدعيم العلاقات مع الدول الإسلاميه المحيطه وهى بالطبع دول عربيه فى مجملها . وقد تزامن الإسلام السياسى التركى مع بيئته داخلية ذات مشاكل يصعب تجاهلها تمثلت فى مشكلة الاكرد المنتشرين فى منطقة الحدود مع إيران والعراق وسوريا ، ويتراوح عددهم ما بين 7 إلى 12 مليون نسمة من جملة مجموع السكان الأتراك ، ومانتج عنه من مشاكل للوضع الامنى الداخلى⁽⁴⁾ . كما يعانى الإقتصاد التركى من مصاعب جسيمة تتمثلها فى ضرورة الحصول على البترول بمبالغ ضخمة وزيادة معدلات التضخم الداخلى وإزدياد معدلات البطالة وعودة العمالة التركية من أوروبا الغربيه ونقص فى السلع الضرورية وتخفيض فى العمالة التركية ، مع ضرورة الإنفاق العسكرى الضخم ، مما أثر على شعبية القيادة السياسيه الحاكمه . وقد دفعت هذه الملبسات الحكومه التركية بقيادة تورجوت أوزال إلى الإنفتاح على دول الجوار العربيه للعمل على حل هذه المشاكل عن طريقها⁽⁵⁾ . ومن

(1) حسن عبد الفتى - أبعاد الأزمة فى العلاقات التركية الأوربية - السياسة الدولية - العدد 69

سنة 1984 ص - 184

(2) Omer Karaspan, Turkey and the United state strategy in the Age of Glans nost, Middle East Report's September, October, 1989, P. 9

(3) لمزيد من التفاصيل - التقرير الإستراتيجى العربى - لعام 1990 - المصادر من مركز الدراسات

السياسية والإستراتيجية للأهرام ص - 49

(4) التقرير الإستراتيجى العربى - لعام 1990 - مرجع سابق ص 150

(5) دهالة سعودى - أزمة الخليج ودولتا الجوار - مرجع سابق - ص 282 - 283

ناحية أخرى ، تم إنهاء الأزمه فى العلاقات التركيه الأمريكيه بعد ذلك فى ظل إدارة الرئيس كارتر ، حيث تم إلقاء الحظر على توريد الأسلحه فى عام 1979 ، وتم التفاوض بشأن إتفاقيه للتعاون العسكري والإقتصادى بين البلدين أوائل عام 1980 . وبدأ تطبيقها فى ظل إدارة الرئيس رونالد ريجان لمدة خمس سنوات قابله للتجديد تسمح للولايات المتحده بزيادة منشاتها العسكريه فى تركيا مقابل مساعدات عسكريه قدرت فى عام 1984 بحوالى 715 مليون دولار ⁽¹⁾ . ونظرا لأن تركيا لها حدود مباشره وطويله مع الإتحاد السوفييتى (سابقا) ، كما تشرف على المضائق الإستراتيجيه (البسفور والدردنيل) ذات الأهميه القصوى للإتحاد السوفييتى للوصول إلى المياه الدافئه للبحر المتوسط ⁽²⁾ . فقد مثل الغزو السوفييتى لأراضى أفغانستان سابقه خطيره قد تغريه لمحاولة تكرارها مع تركيا وخاصة مع عجز المعسكر الغربى عن القضاء عليه أو مقاومته . وأيضا عجز الغرب وأمريكا بالذات عن حماية الشاء والتنبؤ بثورة الفمينى الإسلاميه ذات الإتهام الراديكالى بإيران . كل ذلك مثل سقطه كبيرى للغرب فى أمين تركيا ما دفعها إلى محاولة إيجاد علاقات مع الدول الشرق أوسطيه تعوض بها الإحساس العميق بعدم الأمن . وقد أختتمت هذه المتغيرات الإقليميه بالحدث الأكبر والذى تمثل فى تضاؤل أهميه تركيا فى حلف شمال الأطلسى ، والراجع إلى التغييرات الراديكاليه التاريخيه التى شهدتها الإتحاد السوفييتى ودول أوروبا الشرقيه وتلاشى الخطر الشيوعى القادم من الشرق وإنهاء العرب الباردة ⁽³⁾ .

كافة هذه الاعتبارات دفعت بالسياسه التركيه نحو السعى الجدى لفتح قنوات إتصال وتعامل بأنواعه المختلفه مع جيرانها وخاصة الدول العربيه والخليجيه منها على وجه الخصوص . على الرغم من أن الأخيره كانت تنظر لتركيا نظرة خوف ، وذلك لعدم إستبعاد إمكانية إحياء النزعه الإمبراطوريه التركيه مرة أخرى إذا شعرت الأخيره بالعزل أو حتى لو ظلت أداه طيعه فى نظام الأمن الأمريكى والغربى ، فإنها بالقدر نفسه الذى يمكن أن تلعب بفاعليه دورا هاما فى صيانة أمن دول الخليج لصالح أمريكا والغرب ، فإنها قد تلعب الدور المعاكس إذا ما رغبت أمريكا فى التلاعب بأمن نظمها ، أو على الأقل إذا ما أدركت حكومات الخليج سلوكا أمريكيا بإعتباره كذلك ⁽⁴⁾ . وقد مثلت المنطقه العربيه لتركيا امتدادا طبيعيا وتاريخيا وأمنيا لها ،

(1) ياسر هاشم - افاق الدور التركى - مرجع سابق - ص 145

(2) بدر أحمد ميد العاطى - مرجع سابق - ص 88

(3) د. محمد السيد سعيد - نحو إصلاح النظام العربى بعد أزمة الخليج - أزمة الخليج والمستقبل العربى - مركز إتحاد المعامير العرب للبحوث والدراسات القانونيه - سلسلة

حوار الشهر - رقم 8 - ص 51

(4) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق ص 149

وخامسة أن الإتفاقيات الدفاعية بين تركيا ودول حلف شمال الأطلسي قد نصت على إمكانية إستخدام القواعد العسكرية التركية للدفاع عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط بعد موافقة الحكومة التركية⁽¹⁾.

من ناحية أخرى ، كانت العلاقات التركية العراقية تتسم عموما بتنوع من الإستقرار ، جعل تركيا تحق موقفا حياديا من العرب العراقيه الإيرانيه ، وتحافظ على علاقاتها مع طرفي الحرب . وقد تمثل ذلك في العديد من مجالات التعاون الإقتصادي والأمنى بين تركيا والعراق . فعلى الصعيد الإقتصادي هناك خط الأنابيب البترول العراقي الذي يمر عبر تركيا والذي كانت طاقته نصف مليون برميل يوميا إرتفعت بعد الإزدواج عام 1987 إلى مليون برميل يوميا ، ثم أدخلت عليه توسعات عام 1989 لتصل طاقته إلى مليون ونصف مليون برميل يوميا ، وكانت تركيا تحصل على نحو 300 مليون دولار من العراق لقاء ذلك . أيضا هناك علاقات إقتصاديته تجاريه كثيفه جعلت الميزان التجاري بينهما يميل لصالح تركيا ، بالإضافة إلى أنه يوجد آلاف من العاملين الأتراك داخل العراق⁽²⁾. وقد كانت العلاقات الإقتصاديته التركيته العربيته عموما تمتاز في ثمانينات هذا القرن بالرواج والإزدهار ، حيث أن 90٪ من واردات بترول تركيا كانت من دول الخليج وليبيا وأن 20٪ من العماله التركيته في الخارج توجد في ليبيا والسعوديه والعراق⁽³⁾. وعلى الصعيد الأمنى هناك نوع من التفاهم بين العراق وتركيا بخصوص مسألة الأقليات الكرديه التي تعيش في المنطقه ، حيث يعمل حزب العمال الشيوعي الكردي على فصل هذه المنطقه وتكوين دوله كرديه . وقد أسفر التفاهم التركي العراقي عن توقيع إتفاقيه أمنيته عام 1985 تعطى لكل منهما الحق في مطاردة الأكراد على عمق 10 كيلومتر داخل المنطقه الأمنيه المشتركه على طول الحدود بين البلدين والبالغ طولها 310 كيلومتر⁽⁴⁾ . إلا أن العلاقات العربيته التركيته قد عانت توترا شديدا في الفتره الأخيره وقبل الأزمه تمثل ذلك في مشكله المياه بين العراق وسوريا من جانب وتركيا من جانب آخر ، والتي بدأت في 1/30 / 1990 بقرار تركي فردي أثر على حصه هاتين الدولتين من المياه⁽⁵⁾ . وأيضا التقارب التركي الإسرائيلي ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى

(1) د. رضا فريد - أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومي - د. نازلي معوض أحمد (محرر)

الوطن العربي في عالم متفقد (أزمة الخليج الثانيه) 1991 من ص 140 - ص 149

(2) د. عبد النعم سعيد - العرب ودول الجوار الجغرافي - مركز دراسات الوحدة العربيه

ببيروت 1987 من ص 111 - ص 113

(3) عماد جاد - الغزو في الإطار الإقليمي (إسرائيل - تركيا) مجلة الميساسه الدوليته - العدد 102 - ص 77

(4) عماد جاد - دول الجوار الجغرافي - حسابات المكسب والخسارة السياسيته الدوليته - العدد 103 - ص 77

(18) التقرير الإستراتيجي العربي لسنة 1990 - مرجع سابق - ص 151

مستوى السفارة⁽¹⁾. وقد شهدت هذه الفترة أيضا تعاونا تركيا إسرائيليا فى مجال مكافحة الإرهاب، حيث ربطت تركيا بين حركة التحرير الفلسطينية وظاهرة الإرهاب الدولي⁽²⁾.

لذلك فقد شكلت هذه المنطلقات الأرضية والأسس التى تعاونت مع المستجدات التى إستجذت على الفرضيات السابقة وشكلت الإشعكاسات التركية تجاه أزمة الخليج العربية الثانية، ومن هذه المستجدات ضرورة الإلتزام بمبادئ الشريعة الدولية المتمثلة فى قرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص الأزمة، ونظرة الساسة الأتراك نحوها بإعتبارها الفرصة الجوهرية التى يجب عليهم أن يستغلوها للخروج من مشاكلهم وتحقيق أهداف تركيا وبرامجها التنموية المتعثرة. وأيضا فهى فرصة للقضاء على المشاكل الداخلية الإقتصادية والأمنية. ولا يخفى أن تنامي القدره العسكرية العراقية وتعاظمها فى المنطقة قد شكل تهديدا غير مباشر للوضع الأمنى التركى، وخاصة بعد نجاح العراق فى إطلاق صاروخ من ثلاث مراحل إلى الفضاء الخارجى، وتطوير صواريخ أرض أرض يبلغ مداها 2000 كم. وتأكيد وزير خارجية العراق أنه سيتم إستخدام هذه الصواريخ فى الدفاع عن العراق ضد أى هجوم من أية دولة فى المنطقة أو خارجها، مما إعتبرته الدوائر العسكرية التركية تهديدا مباشرا لجميع أجزاء الأراضى التركية. ومن هنا كان غزو العراق للكويت تهديدا - من وجهة نظر أنقرة - للتوسع العراقى شمالا أو للضغط العراقى على تركيا فى قضايا المياه، أو على الأقل لتحجيم الأثر أو الوزن التركى فى نطاق التفاعلات السياسية والإقتصادية ومنطقة الخليج والشرق الأوسط⁽³⁾ وقد كان السكوت على الإحتلال العراقى للكويت أيضا - من وجهة نظر تركيا - إخلالا جسيما بتوازنات القوى القائم فى المنطقة الذى لا يمكن أن تسكت عليه هى أو غيرها. وبالطبع فكان لابد أن تتدخل لإقتسام المفانم التى لابد وأن تنتج عن التصدى لهذا العدوان.

وقد نتج عن هذه الأزمة خسائر إقتصادية مباشرة للإقتصاد التركى، ترجع إلى إلتزامها تطبيق قرارات الأمم المتحدة بخصوص الحصار الإقتصادى، وإلتأثر تجارتها وإحتياجاتها التى كانت تأتى من العراق ودول الخليج، وقد قدرت هذه الخسائر بحوالى سبعة مليارات دولار⁽⁴⁾.

ورفقا للإلتزامات التحالفية شكلت عضويه تركيا بحلف شمال الأطلسى طريقا

(1) George E. Gfven, Turkey's Relations with Israel & its Arab Neighbours: the impact of Basic Interest and changing circumstances, Middle East review, Op. Ci. pp. 34 - 35

(2) السيد عبد الرزاق العنسى - تاريخ العراق السياسى الحديث - الجزء الثانى - 1984.

ملحمة العرفان - صيدا - لبنان - ص 115

(3) ياسر هاشم - أفاق الدور التركى - مرجع سابق - ص 52

(4) د. نازلى معوض أحمد - مرجع سابق - ص 15

مرسوما لما يجب أن تقوم به بالتوافق مع سياسات بقية الدول الأعضاء في هذا الحلف ، حيث أن سياسات الحلف شكلت إطارا قانونيا وسياسيا موحدا لسياسات الدول الأعضاء فيه ومنهم تركيا . وقد كان هذا المهد فرصة لها لتقرير دورها الإستراتيجي بالمنطق ولإثبات أهميتها في إطار التحالف الغربي الأطلسي الذي ترتبط به تركيا منذ عام 1952 ، ولدهم علاقتها بالولايات المتحدة أمنيا وعسكريا ، بل ولبعث وإحياء أمل تركيا في إكتساب عضوية كاملة في الجماعة الأوروبية ، ذلك أنه منذ الأزمه الكوريه ، قبل أربعين عاما لم تجد تركيا أزمه دوليه كبرى تثبت فيها إيجابية تحالفها مع الغرب وقدراتها الذاتية الإقليميه على الحفاظ على المصالح الغربيه في الشرق الأوسط وفي آسيا ، ومن ثم أتاحت لها أزمة الخليج العربيه الثانيه فرصة إعادة تأكيد فعاليتها التحالفيه مع المعسكر الغربى بما يشمل تزايد فرص دعم القدرات العسكريه لها وتطوير إقتصادها ⁽¹⁾ . إلا أن العديد من المعدادات والضغط قد حدثت وأثرت في تشكيل قرارات السياسه التركيه وتصرفاتها أبان هذه الأزمه . وقد تمثل ذلك في ربط معظم قطاعات الرأى العام التركى لمبدأ مشاركة تركيا في أى أعمال عسكريه ضد العراق ، أو حتى لنشر قوات عسكريه تركيه خارج الحدود ⁽²⁾ . والإقتصاد على مساندة قرارات مجلس الأمن يفرض المقاطعه الإقتصاديه على العراق ، وقد تطور الأمر إلى إستقالة كل من وزير الدفاع والخارجيه ورئيس أركان الجيش التركى . وقد كانت المعدادات الداخليه تلك هى التى أعطت الساسه الأتراك الفرصه والقوه التى دعمتها في سياستها الخارجيه وأعطتها الإمكانيه الهائله في المناوره لتحقيق أقصى مكسب ومصلحه قوميه لتركيا ، كما كانت فرصه لتأكيد التجربه الديمقراطيه الحديثه بها بالسير في هذا الإتجاه الديمقراطى الذى يجمل صورتها أمام دول الجماعة الأوربيه .

ثانيا : السياسه التركيه تجاه الأزمه -

لقد أدى الغزو العراقى للكويت إلى وضع القياده التركيه في موقف بالغ الحساسيه ، إذ أن تركيا .هى الدوله المسلمه الوحيده العضو في حلف شمال الأطلسي ، وقد حصلت علي العضويه بسبب موقعها الاستراتيجي الذى يمكن الغرب من الدفاع عن مصالحه في المنطق الجنوبيه . وبدون شك فإن عضويه تركيا في هذا الحلف يمثل ميزه أمنيه لها تعضد طلبها في الإنضمام إلى السوق الأوربيه المشتركه ، والإستفاده من التسهيلات الإقتصاديه التى تقدمها السوق للدول الأعضاء فيه ، ومازالت تركيا عضوا مراقبا في هذا السوق بعد أن رفض طلبها الذى تقدمت به للإنضمام للسوق عام 1989 .

(1) Stress on the Coalition, time, december 10, 1990, P. 43

(2) التقرير الإستراتيجي العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 151 - ص 152

وقد كان على السياسة التركية أن تخرج من تلك المصاسيه الشائكة المتمثلة في التعارض الحادث ما بين رغبة تركيا في الحد من القوة الإقليمية العراقية والوفاء بإلتزاماتها في التحالف الغربي من ناحية ، وما بين مخاوف إندلاع مواجهه عسكريه مع العراق نظرا للحدود المشتركة الطويله بين الدولتين ولوجود أهم وأوسع شبكه لمصادر المياه والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائيه في مناطق تركيه قريبه من الحدود مع العراق ، مما سيكون هدفا لضربات عراقيه إنتقاميه ⁽¹⁾ . وقد تمكنت القيادة التركيه أن تدبر دفة أمور سياستها تجاه هذه الأزمه بحذقه وكفاءه منقطعة النظير مما جلب لها مكاسب قلما تتاح لها مثلها في الأجل الطويل . وقد مرت السياسه التركيه تجاه الأزمه بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : تبيل الإعلان عن العقوبات الإقتصادية ضد العراق من مجلس الأمن :
... فقبل إعلان مجلس الأمن عن الإدانة الكامله للإحتلال العراقي للكويت وبدء صدور قرارات العقوبات الإقتصادية والسياسيه ضده ، إنحصرت السياسه التركيه المعلنه في مجرد الإعلان عن إدانة هذا الغزو والمطالبه بإتسحاب القوات المعتديه وعودة الحكومه الشرعيه للكويت ، إلا أن الحكومه التركيه تعمدت عدم المبادره بإتخاذ إجراء مضاد للعراق إنتظارا للحصول على المقابل من الولايات المتحده والدول الغربيه من خلال المطالبه بتعويض تركيا عن الخسائر الإقتصادية والآثار السياسيه السلبيه الناجمه عن الأزمه ⁽²⁾ . وكنوع من الضغط على الولايات المتحده للإسراع بتقديم المقابل أقدمت تركيا على إتخاذ عدة خطوات :-
عدم المبادره بإتخاذ قرارا بإغلاق خط أنابيب البترول العراقي الذي يمر عبر أراضيها .

- إستقبال النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي طه ياسين رمضان والتباحث معه حول الموقف التركي من الأزمه في محاوله عراقيه لتحييد تركيا ومنعها من إغلاق خط الأنابيب .

- عدم الموافقه على السماح للقوات الأمريكيه بإستخدام قاعدتها العسكريه في تركيا (قاعدة أنسرليك) القريبه من الحدود التركيه السوريه العراقيه ، وأكدت أن القاعده لا تستخدم إلا لخدمة أهداف حلف شمال الأطلسي وهو ما لا يندرج مواجهه العراق في إطاره ⁽³⁾ .

المرحلة الثانيه : بعد إعلان مجلس الأمن عن العقوبات الإقتصادية :
ولكن مع الإعلان عن صدور قرارات مجلس الأمن بخصوص الأزمه بشأن فرض

(1) د.نازلي معوض أحمد - مرجع سابق - ص 22

(2) عماد جاد - دول الجوار الجغرافي - حسابات المكسب والخسارة - مرجع سابق ص 77

(3) عماد جاد - الغزو العراقي في إطار إقليمي (إسرائيل - تركيا) - المرجع السابق ص 77

الحصار الإقتصادي على العراق ، ومع سرعة التحركات السياسية والعسكرية من قبل دول العالم في المنطقة ، ظهرت الأهمية القصوى لتركيا وضرورة مساهمتها فيما تتخذه دول التحالف ضد العراق ، لذا تكثفت المفاوضات الأمريكية التركية حول الثمن العسكري والسياسي والإقتصادي الذي ستحصل عليه تركيا في مقابل إتخاذها للموقف المأمول والذي يؤدي إلى تحقيق المصالح الغربية في المنطقة وسياساتها في الأزمه ، ولقد بدأت التحركات التركية المتوافقه مع سياسات دول التحالف ، عندما إتخذت مجموعه من الإجراءات الرسميه العاصمه لإحكام الحصار على العراق أولها كان يوم 7 أغسطس 1990 بقرار إغلاق خط أنابيب البترول العراقي المار بأراضيها وفرض حظر كامل على التجاره المتبادل مع العراق إستجابة لقرار مجلس الأمن رقم 661 الصادر في 5 أغسطس بشأن فرض الحظر على العراق⁽¹⁾ . كما إستتبع ذلك إصدار البرلمان التركي يوم 5 سبتمبر 1990 القرار الذي يفول الحكومه التركيّه سلطات خاصه لإرسال قوات عسكريه إلى خارج البلاد والسماح بنشر قوات أجنبيه في الاراضي التركيّه⁽²⁾ . وعليه فقد أعلنت تركيا إستعدادها لإرسال قوات تركيه إلى دول الخليج التي تطلب ذلك ، كما كثفت من التواجد العسكري التركي على حدودها مع العراق إنتظارا لما قد تسفر عنه الأحداث بعد ذلك . كذلك سمحت الحكومه التركيّه للولايات المتحده بتمركز مقاتلات (إف 16) والقاذفات المقاتلة (إف 111) في قاعدة إيستربليك الجويه جنوب تركيا ثم كان إعلان تركيا الخطير في أثره والذي صدر يوم 18 سبتمبر 1990 بعد أجل إتفاق التعاون العسكري مع الولايات المتحده عاماً آخر في ضوء أزمة الخليج والذي يقضى بتقديم مرافق وخدمات وتسهيلات عسكريه إلى القوات الأمريكية في الأراضي التركيّه ، وتنظيم إستخدام وحدات القوات الجويه الأمريكيه لأكثر من 12 قاعدة في تركيا ، تابعه لملف الأطلسي ، أهمها قاعدة باطمان وإيستربليك سابقه الذكر ، على الحدود التركيّه العراقيه السوريه الطويله والخطيره . لذلك شاركت تركيا في تطبيق قرار مجلس الأمن رقم (665) الخاص بفرض الحصار بالقوه على العراق ، وعلى منافذ التجاره الدوليه إليه ، حيث إعترضت البحريه التركيّه السفن الحمله بالبضائع في طريقها إلى العراق ، ورفضت السماح لها بالتوقف في الموانئ التركيّه ، وهنا تكررت تصريحات القيادة السياسيّه التركيّه التي حذرت العراق من إحتمال حدوث مواجهه عسكريه تركيه عراقيه في خضم أحداث كارثة الخليج الثانيه .

وإنصياحاً للضغط التركي الداخلي وإستجابة للرأي العام التركي الداخلي وأيضاً ترقياً لإحتمالات المستقبلية الدوليه والإقليميه وما قد تسفر عنه الأحداث في

(1) د. نازلي معوض أحمد - مرجع سابق - ص 23

(2) بدر الدين أحمد عبد العاطي - مرجع سابق - ص 67

المستقبل القريب ، وأيضا إنسجاماً مع الرأي العام العربى الغالب والرافض للتواجد العسكرى الأجنبى فى أراضى النزاع . فلم ترسل الحكومه التركيه أية قوات عسكريه أو التورط المباشر بالقوات المسلحه التركيه ضد العراق ، بل إكتفت بإرسال عدد مجموعات تعبته فى مجالات خدمات النقل والإتصال والصحه فقط . وقد أيدت بعض التصريحات الرسميه التركيه هذا الإتهام بالتأكيد على عدم توجيه ضربه وقائية ضد العراق . وإستبعاد فتح جبهه ثانيه ضده على طول حدودهما المشتركه ⁽¹⁾ . وأيضا قامت تركيا فى هذه المرحله بالعديد من الإتصالات السياسيه والدبلوماسيه شملت دول الأزمه ودول المنطقه المحيطه وأيضا دول غرب أوروبا والقوتان العظمتان بهدف العمل على حل الأزمه عسكراً دون تحقيق مكاسب للعراق ، وإثبات تواجدهما على الساعه العالميه ⁽²⁾ . إلا أنه يمحسات المكسب والخساره وأيضا بجسبات المصالح المجرده ، فإن تركيا كانت بالطبع تفضل إنتهاء الأزمه بالحل العسكرى ولغير صالح العراق بالطبع . ولذلك فإن السياسه التركيه كانت تؤيده وأيضا تدفع المواجهه المعتاده للعراق إلى درجة الصدام العسكرى المباشر ما بين قوات التحالف وبينه . وذلك بهدف تحقيق المقصد النهائى لتركيا والمتمثل فى التخلص من القوه العسكريه العراقيه المتناميه التى تهدد التوازن الإستراتيجى الإقليمى فى منطقه الشرق الأوسط ، مما يدفع تركيا إلى تقليل النفقات العسكريه التى ترهق الإقتصاد التركى .

المرحله الثالثه : بدء عمليات حرب تحرير الكويت :

وهنا بدأت المرحله الثالثه من السياسه التركيه المعلنه والمنفذه تجاه أزمه الخليج العربى الثانيه ، وذلك بالتأكيد على إلزامها بعدم الدخول كطرف مباشر فى المعارك الدائره بين العراق وقوات التحالف الدولى . وقد إقتصرت مساهمتها فى هذا المجال بالسماح للطائرات الحربيه التابعه لدول التحالف بالإطلاق من أراضيها وخاصه من قاعدتى إنسرليك وباطمان فى أراضى جنوب شرق تركيا . وذلك إنطلاقاً من أن هذه الأعمال تعد تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 678 وليست لقرارات حلف شمال الأطلسى ⁽³⁾ . كما قرر الرئيس تورجوت أوزال فى 91/1/17 أن بلاده لن تسمح لإيران وسوريا باستغلال الحرب فى الخليج للقفز على العراق . ولن تسمح فى الوقت ذاته بظهور دولة الأكراد فى شمال العراق بعد إنتهاء الحرب ⁽⁴⁾ .

(1) دنزالى معوض أحمد - مرجع سابق - ص 24

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لسنة 1990 - مرجع سابق ص 150

(3) لمزيد من التفاصيل - أزمه الخليج المواقف العربيه والدولية - الهيئه القوميه للإستعلامات

تركيا وأزمه الخليج - أغسطس 1992 - ص 219 - ص 221 ..

(4) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 152

وعلى الرغم من أن العراق قد قام بحشد ثمان فرق عسكرية كامله على الحدود المشتركة مع تركيا ، إلا أن الأتراك نجحوا طيلة 43 يوما التي إستغرقتها حرب عاصفة الصحراء في عدم إطلاق رصانه واحد على أراضي العراق . ولم يجرح عسكري تركي واحد في هذه الحرب ⁽¹⁾ . إلا أنه ومن ناحية أخرى فقد إتسمت تصريحات وتصرفات القيادة التركية بإحداث بلبله لدى قياده العراق أثناء الأزمه وخاصه الشك العسكري منها والمتمثل في حرب عاصفة الصحراء . وقد حدث ذلك حينما تعمدت القيادة التركية عدم الوضوح القاطع في الموقف لم تستبعد فتح جبهه شماليه إذا حدث أي إمتداءات عراقية على أراضيها وقد كان هذا إحتمالاً واداً ولو على سبيل الخطأ . وقد إستتبع ذلك بتحركات عسكريه كبيره على الحدود الفاصله بينها وبين العراق . كما إستتبع ذلك أيضاً بحديث للرئيس التركي توجوت أوزال عن العراق بما يعد صدام حسين ⁽²⁾ . كما قامت تركيا بالسماح للقوات العراقية الهاربه بالفرار تجاه الحدود التركيه والدخول لأراضيها مما ساعد على تسرب المعلومات العسكريه للفرز ⁽³⁾ والمساعد على تحقيق خلخله في قوة الروح المعنويه والإنضباطيه والعسكريه العراقيه بوجود منفذ من الممكن الفرار إليه دون مخاطر .

ونخلص من ذلك أن سلوكيات القيادة التركيه إزاء كارثة أزمة الخليج الثانيه (أزمه ثم حرب) إنما جاءت متسقه تمام الإتساق مع المفارقه الواضحه ما بين المنطلق الإقليمي والمنطلق الدولي لذلك الموقف ، ويعباره أخرى ، ظل الموقف التركي دقيقاً في إلزامه بالخط المصلحي الوثيق الذي يربط ما بينه وبين الأطراف الإقليميه إلتجيب للأزمه . بمعنى أنه لم يحارب العراق دفاعاً عن الكويت أو تحريراً لها ، ولم يساهم أو يؤيد العراقي في عدوانه على الكويت . ومن ناحية أخرى وعلى الصعيد الدولي جاءت سلوكيات الموقف التركي مستجيبه تمام الإستجابه مع مقتضيات تحالفات أنقره الأطلسيه . كما أتت تلك السلوكيات إنعكاساً صريحاً لمتطلبات المصالح القوميه التركيه والإقتصاديه التركيه مع القوه الغربيه . ومن ثم قدمت تركيا التسهيلات اللغنيه والعسكريه لقوات التحالف الدولي المضاد للعراق بقيادة الولايات المتحده العسكريه والقوى الغربيه الرئيسيه ، بما يحمل في طياته إنحيازاً صريحاً إلى الكويت والسعوديه ضد العراق .

ثالثاً : النتائج والإنعكاسات المحليه والدوليه لأزمه الخليج الثانيه بالنسبه لتركيا :
لقد تعددت وتنوعت الإنعكاسات والمكاسب التي أثلت بتركيا ما بين إنعكاسات على الواقع التركي الداخلي وعلى الوضع الإقليمي لها بالمنطقه وأيضاً وضعها الدولي

(1) أزمة الخليج المواقف العربيه والدوليه - الهيئه القوميه للإستعلامات - مرجع سابق - ص 223

(2) دنأزلي معوض أحمد - مرجع سابق - ص 25

(3) نذر الفطر في عاصفة الصحراء - تحليل عسكري - جريدة الأهرام - 91 / 2 / 6 - ص 5

ففي المجال الداخلي تمكنت آثار أزمة الخليج العربي الثاني من زعزعة مركز الرئيس التركي تورجوت أوزال ونالت من شعبيته المحلي ، حيث أشارت الأنباء إلى رفض عموم شرائح وفئات الرأي العام التركي لفكرة مشاركة تركيا في أي أعمال عسكرية ضد العراق ⁽¹⁾ ، وقد حذرت المعارضة التركية من مغبة التحريض على العرب وتصعيد الروح العسكرية في المجتمع ، وهو الاتجاه الذي كان يقلب على القيادة التركية بإرسال قوات برية قوامها أربعة آلاف وخمسمائة إلى خمسة آلاف جندي إلى المملكة العربية السعودية للإشتراك ضمن القوه المتعددة الجنسيات وردع أي هجوم عراقي محتمل ، بل ونجحت في إجبار الحكومة التركية على الإعلان عن نية عدم المشاركة في أي هجوم على الأراضي العراقية أو المشاركة في أي خطط لضرب العراق بصوره مباشره ⁽²⁾ . كذلك حدث إنقسام شديد في دوائر الحكم بأنقره إزاء الموقف التركي من أزمة الخليج الثاني ، فقد إستقال كل من وزير الخارجية والدفاع ورئيس أركان الجيش التركي إحتجاجا ورفضاً لسياسة أوزال من الأزمة . وكادت جلسه صاخبه للمجلس الوطني للأمن يوم 3 ديسمبر 1990 أن تؤدي إلى إستقاله جماعيه للقيادة العليا للجيش التركي ⁽³⁾ . إلا أن هذه المعارضة الداخليه قد أضافت رصيدا إيجابيا إلى مسار الديمقراطية التركي . كما حسنت من صورة تركيا الخارجية ودمعت مقدار الثقة الغربية بها لأخذها بهذا الطريق الديمقراطي في الحكم .

أما في المجال الإقليمي ، فإن تركيا قامت بموازنة مصالحها ما بين الفائده التي تعود عليها بالإنحياز للعراق وحده أم الإنحياز لبقية الدول الخليجيه والعربييه الأخرى في المعسكر المضاد للفكر العراقي ، وبالنسبة فإن كافة الموازين الخليجيه والعربييه تلك قد ثقلت وإنحازت تركيا بالكامل لها سياسيا وإقتصاديا وإعلاميا وفنيا . ونتيجة لهذا الإنحياز نجحت من الناحيه الإقتصادييه في توسيع مصادر تزويدها بالبتترول سواء بزيادة الإستيراد من دول خليجييه أخرى (السعوديه والإمارات العربييه وإيران) أو من دول عربييه أخرى غير خليجييه (ليبيا والجزائر) ، أو حتى من دول غير عربييه مثل الصين ، وأصبحت السعوديه تمثل المرتبه الأولى بدلا من العراق في قائمة الدول المصدره للبتترول إلى تركيا . وفي النصف الأول من عام 1991 بلغ إجمالي واردات تركيا من البترول الخام 9 مليون طن منها 5,4 مليون طن من السعوديه . ومن دلائل النجاح التركي في هذا الصدد أن معظم الواردات البتروليه التركييه من السعوديه أخذت صورة المنحه أو المعامله التفضيليه الواضحه ، أي أن تركيا حصلت عليه

(1) حمدي فؤاد - تركيا تبحث عن دور وسيط في الشرق الأوسط بعد إنتهاء حرب الخليج والحرب

الباردة - الأهرام 28/3/91 - ص 5

(2) د. نازلي معوض أحمد - مرجع سابق - ص 15

(3) التقرير الإستراتيجي العربي - لعام 1990 - مرجع سابق - ص 154

بأسعار تقل كثيراً عن أسعار السوق العالمية للبترول⁽¹⁾.

كما نجحت أنقرة في مرحلة ما بعد حرب الخليج في أن تطرح نفسها كوسيط إقليمي مهم ما بين أوروبا وخليج في مجال الغاز الطبيعي ، وذلك عن طريق إنعاش وتنشيط مشروعات مطروحة منذ سنوات لنقل الغاز الطبيعي بالأنابيب عبر تركيا من بلدان خليجيّة كإيران⁽²⁾ . ومن اللافت للنظر أن تركيا قد نجحت في اقناع الولايات المتحدة بإستبعاد خط الأنابيب المزدوج لنقل البترول العراقي عبر الأراضي التركية إلى البحر المتوسط من نطاق العمليات العربيّة والقذف الجوي لقوات التحالف والتي شملت أهدافاً عراقيّة عديدة أخرى . وبعد توقف الحرب أصبح هذا الخط المذكور هو المنفذ الوحيد أمام العراق لتصدير بتروله . وفي السياق نفسه تمت لقاءات على مستويات عديدة في صيف 1991 ما بين مسؤولين أتراك وعراقيين بفرض تدارس موضوعات إعادة تطبيع العلاقات الإقتصاديّة بين البلدين ، وعندما صدر قرار مجلس الأمن الدولي في 15 أغسطس 1990 بالسماح للعراق لأول مره منذ نشوب أزمة الخليج العربيّة الثانيّة بتصدير ما قيمته 1,6 مليار دولار من البترول خلال ستة أشهر تحت إشراف الأمم المتحدّة ، أعلنت الحكومة التركيّة أن إستخدام خط الأنابيب المزدوج بتركيّا في تصدير المسوح به من بترول العراق سوف يسمح بفرض الرقابة الدوليّة المطلويّة⁽³⁾ . كما تقدمت أيضاً للمشاركة في أعمال التعمير في منطقة الخليج والناتجة عن أعمال حرب عاصفة الصحراء والمساهمة في إنشاء صندوق للتنمية الإقتصاديّة الشرق أوسطيّة العامه وذلك بفرض المساعدة في تمويل المشروعات العبويّة في المنطقه في قطاعات التعمير والمرافق الأساسيّة والطاقة والمياه⁽⁴⁾ . كما أشارت الأنباء إلى أن تركيا قد حصلت بالفعل على تعويضات من الدول الخليجيّة ، وعلى وجه الخصوص من الكويت تقديراً لفسادها التي تكبدتها نتيجة للمشاركة في إحصار الإقتصاديّ ضد العراق⁽⁵⁾ .

وعلى المستوى السياسيّ إقليميّاً ، تعددت وتنوعت الإنعكاسات على الأوضاع التركيّة ، وكانت كلها في الجانب الإيجابيّ بالنسبة لها ، حيث عدت إضافة إلى رصيد إنجازات السياسيّة التركيّة في المحيط الإقليمي . فقد مكنت الأزمه من إيجاد الفرصه للدبلوماسيّة التركيّة كي تقيم حواراً مع بقية دول المنطقه ، فقام الرئيس تورجوت أوزال بجوله في دول المنطقه في أكتوبر 1990 شملت كل من

(1) د. نازلي معوض أحمد - مرجع سابق - ص 16

(2) د. نازلي معوض أحمد - مرجع سابق - ص 32

(3) المرجع السابق - ص 33

(4) أزمة الخليج المواقف العربيّة والدولية - مرجع سابق - ص 223

(5) د. نازلي معوض أحمد - مرجع سابق - ص 33 : 34

سوريا وقطر والسعودية ومصر ، وكانت قسنية المياه والأكراد من أبرز القضايا التي ناقشها الرئيس أوزال ⁽¹⁾ . كما كانت مناسبة جيدة في إعطاء القيادة التركية فرصه مثاليه للخروج من دائرة التوقع حول المشكلات الوطنيه والحليه وإتاحة الفرصه لها لزيادة دورها الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط ، ليس فقط لأن تركيا أصبحت واحده من المراكز الإقليميه الرئيسيه فى الأعمال المناهضه للعراق سياسيا وعسكريا ، ولكن أيضا بالنظر إلى الأدوار التى تردد أن تركيا سوف تقوم بها فى إطار الإستراتيجيه الأمريكيه لإعادة ترتيب الأوضاع الأمنيه بعد إنتهاء الأزمه ⁽²⁾ أما على المستوى العسكرى فقد تحقق لتركيا هدف إستراتيجى كانت تحلم به والمتثل فى تدمير قوة العراق العسكرى لصالحها ⁽³⁾ . ومن البديهي أن كل إنقاص لقوه عسكريه منافسه لها يعد زياده فى قدراتها النسبسيه فى هذا المجال . أما من الناحيه الدوليه ، فقد سبق أن أشرنا إلى أن السياسه التركيه لم تعلن من موقفها من الغزو العراقى للكويت إلا عقب إجراء المفاوضات مع الولايات المتحده والحصول على المكاسب الضروريه لها . فمن الناحيه الإقتصاديه ، تعهدت الإداره الأمريكيه علنا ورسميا بتعويض تركيا ماليا عن عوائد مرور البترول العراقى عبر أراضيها ، وربما يزيد من العوائد التى كانت تحصل عليها تركيا قبل الأزمه من العراق ذاته . كذلك تعهدت واشنطن لأنقره بتعويضها فى إطار التحالف الغربى عامه من توقف المبادلات التجاريه التركيه الضخمه مع العراق ، وإرتفعت تقديرات هذه التعويضات الغربيه الموعوده لتركيا إلى نحو أربعة مليارات من الدولارات ⁽⁴⁾ . وقد لعبت الطبيعه الجيوستراتيجيه لتركيا الدور الأكبر فى زياده المكانه الإستراتيجيه لها لدى الغرب بحكم ما يترتب عليها من إمكانية قيام تركيا بدور رئيسى سواء فى تطبيق المعمار الإقتصادى أو تنفيذ أعمال قتاليه ضد العراق ، وتزايد أهمية هذا المتغير بالنسبه إلى القيادة التركيه بالنظر إلى أن تركيا كانت على وشك أن تفقد بالفعل مكانتها فى التحالف الغربى مع إنتهاء الحرب البارده وإحلال سياسه الوفاق ، وما يترتب على ذلك من تدنى القيمه العسكريه للأحلاف ، بل وتراجع فاعليه الآداء العسكرى فى العلاقات الدوليه ⁽⁵⁾ .

ويرى الباحث .. أنه بالنظر إلى ما أظهرته الأزمه المذكوره من محدوديه فى

(1) أوراق الشرق الأوسط - العدد الأول - مرجع سابق - ص 44 : 45

(2) التقرير الإستراتيجى العربى - لسنة 1990 - مرجع سابق - ص 152

(3) المرجع السابق - ص 153

(4) عماد جاد - دول الجوار الجغرافى - حسابات المكسب والخسارة - مرجع سابق - ص 78

(5) د. نازلى معوض أحمد - المرجع السابق - ص 42

الخيارات أمام إسرائيل للعب دور في المنطقة ، وذلك بحكم طبيعة الأزمه من كونها أزمه عربييه /عربييه في الأساس ، وما يشكله تدخل إسرائيل بأى صوره فيها من تعقيد وتعثر موازين الحركه فيها ، وأيضاً ماينتج عن إنهيار الكتله الشرقيه وزوال سياسته الحرب الباريه ومقاومه المد الشيوعى وهو ماأدى إلى تغيير فى إستراتيجيه وجود إسرائيل فى المنطقه (كما سنرى فى المبحث الثالث من هذا الفصل) ، وماأظهرته أحداث الأزمه من صحه وقوة التجربه الديمقراطييه فى تركيا مما دفع بالغرب إلى الإطمئنان لنظام الحكم بها ، وبالتالي على تصوراتها المستقبلية .

كل ذلك أدى إلى تعظيم الأهميه التركيه للغرب وخاصة للولايات المتحده الأمريكيه بالمنطقه ، كما أظهرت مدى مايمكن أن تقوم به مستقبلاً لتنفيذ إستراتيجيات الغرب دون حساسيات ، وذلك كبديل عن إسرائيل أو حتى ككميل لدورها فى المنطقه . وذلك بدليل السفاء السياسى والعسكرى الذى أعقدته الغرب وأمريكا على تركيا أثناء وبعد إنتهاء الأزمه ، والذى تمثل عسكرياً فى قيام الولايات المتحده يوم 15 أغسطس 1990 أى بعد واقعه الغزو بأيام قليله برفع آخر أنواع القيود العسكريه المفروضه على تسليح تركيا منذ قيامها بغزو قبرص عام 1974 ، ودافعت واشنطن عن منح أنقرو مساعدات عسكريه إضافيه زياده عن المعونه المخصصه لها ، وشملت هذه المعدات 40 طائره من طراز (إف-4 فانتوم) ومعدات عسكريه أخرى كانت محظوره على تركيا منذ منتصف السبعينيات . كما وافقت ألمانيا على تزويد تركيا بـ 120 دبابة من طراز (ليوبارد) ⁽¹⁾ . كما حصلت أيضاً على إعتمادات ماليه وصلت قيمتها إلى بليون دولار من بنك التصدير والإستيراد الحكومى الأمريكى لتمويل إنتاج مشترك لمانتى طائره هليوكوبتر بالتعاون مع شركة (سيكورسكى) والحصول على 80 طائره قتاليه من طراز (إف 16 سى) إضافة إلى إتفاقيه سابقه توصل لها أجنانبان فى مطلع عام 1990 وتتضمن 160 طائره من الطراز نفسه . وقد سعت تركيا إلى مضاعفه هذا العدد من الطائرات ليصبح مجموع ممتلكه من تلك الطائرات 320 طائره ⁽²⁾ .

ومن الناحيه الإقتصاديه ، فقد تمهدت الولايات المتحده بالضغط على البنك الدولى لتمرير قرض يحوالى 1,46 مليار دولار كان قد تم تأجيلها بسبب فشل تركيا فى الوفاء لشروط المديونييه للبنك الدولى ⁽³⁾ . كما أتاحه أزمه الخليج لتركيا أيضاً الحصول على جواز مرور بالغ الأهميه إلى السوق الأوربيه المشتركه ، حيث تدخلت

(1) التقرير الإستراتيجى العربى - لعام 1990 - مرجع سابق - ص 152

(2) د. نازلى معوض أحمد - مرجع سابق - ص 52

(3) راجع فى ذلك التقرير الإستراتيجى العربى - لعام 1990 - مرجع سابق - ص 152 : 153

الولايات المتحدة لدى دول السوق لمعتها على توسيع نطاق تعاملها مع تركيا ، بما في ذلك إجراءات الارتباط الإقتصادي والعسكري مع تركيا .

إن أهم مكاسب تركيا من أزمة الخليج الثانية أنها أعادت تأكيد مصداقية دورها كحلقة وصل جوهريه مابين الغرب والشرق بالمعايير الحضارية والسياسية والإقتصادية ، والناتج الرئيسى والحقيقى للموس للموقف التركى من أزمة الخليج الثانية هو أن الدور الإقليمى الجديد لها أصبح مؤسسا على دعام ثلاث ، أولاها : أن تركيا فى الشرق الأوسط تقدم بذاتها نموذجا للقوة العسكرية المديشة المتطورة والراصة ، وثانيها : أن تركيا تطرح أمام العالم العربى خبره تنظيميه مثاليه للبنيان الإقتصادى التجارى الإنشائى الفنى الإنمائى القادر ، وثالثها : أن تركيا تمثل بالنسبة للعالم الإسلامى رصيда حضاريا وتاريخيا مقبولا ومعترفا به من الغرب (1) .

ولعل هذا هو ما دفعها إلى التحرك نحو دور قيادى فى الشرق الأوسط بعد ذلك، حيث قام الرئيس التركى تورجوت أوزال بدعوة كافة الأطراف المعنية لعقد مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط تستضيفه تركيا ، حيث ركز فى كلمه ألقاها أمام أحد المعاهد البحثيه فى واشنطن فى 25 مارس 1991 أن حل النزاع العربى الإسرائيلى لن يؤدى فقط إلى حل المشاكل الأخرى العديده القائمة فى المنطقة ، وإنما سيساعد على التخفيف من مشاعر العداء للغرب بين الجماهير العربيه ، التى ترى أن الغرب يطبق معايير مزدوجه فى تعامله مع قضايا الشرق الأوسط (2) .

لقد كانت الإستراتيجيه التركيه تتلخص فى الإنحياز الكامل للكويت ودول التحالف ضد العراق بكل الوسائل دون الإشتراك العسكرى المباشر . أما الإستراتيجيه الإيرانيه فقد إلتزمت الحياد التام مابين العسكرين المتصارعين . والدولتان وقد لعبت الدولتان دورا وأثرا كبيرا فى إضعاف وخلخلة المعسكر المؤيد للعراق ، وإن كان الموقف الإيرانى الذى كان سلبيا من وجهة نظر العراق ودول التحالف أيضا كان بالغ الأثر فى سرعة إنهاء الأزمه ، وهو ماسوف نعرض له فى المبحث القادم .

(54) د. نازلى معوض أحمد - المرجع نفسه

(55) أوراق الشرق الأوسط - العدد الثالث - مرجع سابق - ص 80 - 81

- 203 -

البحث الثاني

مرتبطاً باستمرار بالتوسع الخارجى والميل إلى إتباع سياسة الهيمنة فى منطقة الخليج بصفة خاصة⁽¹⁾ أو مقاومه تيارات الإستعمار الغربى والشرقى المتعاقبة والمتمثل فى الإمبراطورية البريطانية والفرنسية والألمانية أو المد الشيوعى أو السيطرة الإقتصادية والسياسية الأمريكية فى أربعينات وخمسينات هذا القرن. حتى إستقر بها المقام وقبل قيام الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخومينى أن اعتبرت جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية الدفاع الغربى ضد الإتحاد السوفيتى عالمياً وعلى وجه الخصوص ضد تقدمه وسيطرته على منطقة الشرق الأوسط الغنية بالبحار الدافئة والثروات الطبيعية الهائلة.

وحيثما نجحت الثورة بها ، تفاقمت عوامل التوتر والقلق الداخلى والإقليمى والدولى ، وخاصة حينما رفعت الثورة شعار تصدير الثورة الإسلامية إلى الأقطار الخليجية والعالم الإسلامى ككل. وقد حدث أن قام العراق - مستغلاً هذا الإضطراب الإيرانى الداخلى - بشن حرب ضروس ضدها كلفتها الكثير وإستمرت ثمان سنوات⁽²⁾ وإنتهت بقرار من مجلس الأمن رقم (598) وبضغط من الولايات المتحدة على إيران . وقد كان من الطبيعى أن توافق إيران على وقف هذه الحرب ، نظراً لما تكبدته من خسائر وأيضاً لظهور بوادر إنفراد أمريكا بزعامة النظام الدولى الجديد. ونظراً لأن إيران قد إعتادت على إستغلال التناقض بين القوتين العظميتين فقد كان من طبيعتها أن تعلق عندما يحدث وفاق بينهما ، فهو دائماً ما يكون ضد مصلحتها⁽³⁾، مما أورت شعوراً إيرانياً بالتوتر ، لذلك فقد كانت طبيعة القيادة الإيرانية فى هذه المرحلة يشوبها القلق والخوف والعذر والترقب ، مما سلف ذكره ، كما أنها لم تنسى أسباب ما أصابها من خراب ودمار ولترقب الفرصة للإنتقام منه ومن ساعده . وقد إنقضت قرابة سنتان ما بين إنتهاء الحرب العراقية الإيرانية المذكورة وأزمة الخليج العربية الثانية. وقد كانت هذه المهددات الإيرانية التى شكلت مع تطور الأحداث الجارية حجم ومدى تفاعل النظام الإيرانى مع تلك الأزمة ، وبالتالي أثرت فى إتبعاساتها عليها ومقدار مكاسبها أيضاً. لذلك فأننا سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث أقسام كالآتى:

أولاً: مهددات البنية السياسية الإيرانية .

ثانياً: السلوك الإيرانى تجاه الأزمة .

ثالثاً: التنازع والإنعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج على إيران .

(1) Rouho Llah Ramazani, The Persian Gulf, Iran's Role (Charlottesville University Press of Virginia, 1972) PP. 114 - 115.

(2) أنظر ملف الحرب العراقية الإيرانية - مجلة السياسة الدولية - العدد (85) يولية 1986

تقديم. أسامة الغزالي حرب - ص 75 - 152

(3) فهمى هويدى - إيران حيز عظيم وقلق كظيم - الأهرام - عدد الجمعة - 91 / 3 / 12 - ص 7

أولاً، المحددات البتية السياسية الإيرانية .

تشابك المحددات والإعتبارات السياسية الإيرانية و التي تشكل السياسة الخارجية لها و التي لعبت دوراً هاماً في إستجابة النظام الإيراني لوقائع أزمة الخليج العربية الثانية. وهي في تشابكها هذا تختلط وتؤثر كل منها في الآخر بحيث يصعب التفريق والتمييز بينها. وذلك كما سبق أن أسلفنا راجع للطبيعة الخاصة لإيران وظروفها المحلية. ولكن لأغراض البحث فانه يكون من المناسب أن يتم تقسيم المحددات إلى ثلاثة . الأول خاص بالمحددات الداخلية ثم المحددات الإقليمية وأخيراً المحددات الدولية.

(1) المحددات الداخلية :

إنتهت الحرب العراقية الإيرانية حينما قبلت إيران قرار مجلس الأمن رقم (598) في يوليو 1988 والقاضي بإيقاف إطلاق النار بين الدولتين المتحاربتين دون أن يتم التوصل حتى صباح الغزو العراقي للكويت يوم 2 أغسطس 1990 لأي إتفاق سلام بينهما يكون من شأنه أن يقضى على عوامل النزاع والتوتر الموجودة. إلا أن هذه الفترة قد شهدت تغيرات سياسية وإقتصادية داخلية في إيران ، بدأت بوفاة الإمام الخميني وتولى قيادة ساسية أخرى مقاليد الحكم وقد تغيرت إلى حد ملموس نظرة قيادات النظام الإيراني الحاكم الجديد إلى مقومات الهدفية العامة للحكم الإسلامي في الواقع الإجتماعي للبلاد بعد إنتهاء الحرب. وتراجع النظام الحاكم الإيراني بزعامة هاشمي رافسنجاني عن العداء العقائدي المطلق للعالم الغربي ، والذي رفع لواءه النظام الإيراني تحت زعامة الخميني ضد الإستكبار والمتكبرين⁽¹⁾. وقد حاول رافسنجاني تطبيق أفكاره المعتدلة لمواجهة المشاكل الإقتصادية وإعادة بناء الإقتصاد الإيراني وزيادة الموارد عن طريق تشجيع الإستثمار الأجنبي والحصول علي المساعدات المالية الغربية وتوسيع دور القطاع الخاص⁽²⁾.

وقد عمل رافسنجاني منذ توليه الرئاسة على إستبعاد العناصر المتشددة والمعارضة لسياساته من مؤسسات الدولة. فمن ناحية إتسم تشكيله الحكومي بغلبة الطابع التكنوقراطي مع إستبعاد العناصر المتشددة مثل حسين موسوي رئيس الوزراء السابق وعلى أكبر محتشمي وزير الداخلية السابق⁽³⁾. وهكذا أصبحت توجهات النظام الإيراني الحاكم منذ يوليو 1989 تتميز بسمات الإعتدالية والواقعية والعقلانية والمصلحية. إذ قام العقل السياسي العام الجديد الذي كانت له الغلبة على معارضيه رغم بقاء بقايا من العناصر المتشددة لعملية إحلال فكرية جذرية لقيمة

(1) دنأزلي معوض أحمد - المرجع السابق - ص 19

(2) د. هالة سمودي - المرجع السابق - ص 284

(3) التقرير الإستراتيجي العربي - لسنة 1990 - مرجع سابق - ص 143

إعادة بناء المجتمع الوطنى الإيرانى من الداخل محل قيمة عقيدية محفزة هى قيمة
(1)

الغربية العملاقة⁽¹⁾ وذلك من خلال إتباع سياسة إنفتاحية جديدة على القوى العالمية والقوى الغربية وأمريكا بصفة خاصة. ولتنفيذ هذا التوجه سعت القيادة الإيرانية الجديدة في عام 1989 إلى تنفيذ إجراءات إصلاحية لمسار الإقتصاد الإيراني . وتعتبر عن التوجهات الجديدة الإنفتاحية على الغرب الرأسمالي في السياسة الخارجية الإيرانية وتعكس سعى النظام الإيراني إلى الالتحاق بالنظام الإقتصادي الدولي⁽²⁾ . وقد أعلنت إيران - سيراً على هذه السياسة - قبول سياسات صندوق النقد الدولي للإصلاح الإقتصادي الداخلي والتي كانت ترفضها طوال الفترة السابقة من الثورة وإعتمادها المشاركة فيه. كما إقتضت من الخارج 25 مليار دولار في إطار تمويل بعض مشروعات البنية الأساسية ، وصدر عن مجلس الوزراء قانون جديد يعطى مزايا كبيرة للإستثمار الأجنبي وذلك لتشجيع المشاركة في تمويل البرنامج الضخم لإعادة بناء الإقتصاد الإيراني بعد الحرب. والذي رصدت له الخطة الخمسية (1990 - 1994) مبلغ 120 مليار دولار⁽³⁾ . وأيضاً إقتضت المؤسسات التجارية والبتروولية الإيرانية من البنوك الفرنسية والألمانية لمبالغ بلغت 2 مليار دولار⁽⁴⁾ ، وقد كان أول إتفاق يتم بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وطرف خارجي في صياغة تعامل مباشر مع سوق المال الدولي بكل الترتيبات والمعاملات غير الإسلامية المرتبطة به أو بالأحرى وفقاً لقواعد النظام و الإقتصاد الدولي⁽⁵⁾ .

(ب) المحددات الإقليمية

لقد كانت المحددات الإقليمية هي المحرك الأساسي والرئيسي الذي تفاعل مع غيره في تشكيل المطلقات وشكلوا معاً طبيعة الإنعكاسات السياسية الإيرانية مع أزمة الخليج، هذا وقد تميزت فترة أزمة الخليج الناشئة بذكريات صراع دام أكثر من ثمانية سنوات مع العراق شكل هواجس أمنية ودفاعية ذاتية لدى حكام إيران أثار فيهم هاجس الأمن الإقليمي وإسترجع ذكريات الصراع التاريخي حول السيطرة على الخليج العربي (الفارسي من وجهة نظرهم). وقد إنتهت هذه الحرب بقرار صادر من مجلس الأمن من دون أن تضع حلولاً مقبولة من كلا الطرفين بل ترك ذلك لإتفاقيتهما اللاحق من خلال المفاوضات إلا أن هذه المفاوضات قد تعثرت ولم تحصل لشيء مقنع لكلاهما.

لذلك كان من الطبيعي ومن المفهوم مع إندلاع أزمة التوسع الإقليمي

(1) عمر الشافعي - إفاق الدور الإيراني - أوراق الشرق الأوسط - العدد الأول - مرجع سابق - ص 45 : 46

(2) التقرير الإستراتيجي العربي 1989 - الصادر من مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام 1990 - ص 152

(3) د. نازلي معوض أحمد - المرجع السابق - ص 20

(4) د. هالة سعودي - أزمة الخليج وولتا الجوار - تركيا إيران - في أحمد الرشيدى (محرر) مرجع

سابق - ص 292 : 304

(5) Safa Haeri, Happy Days for Rafsanjani, Middle East International, 1990, August, 31, P. 17

العراقي في أراضي الكويت أن تتمحور الرؤية الإيرانية أو التكييف الإيراني الفعلي السياسي لطبيعة الأزمة حول إعتبارها ، وتهديداً مباشراً لكيان الدولة الإيرانية وإنهاء لوحدة أراضيها وإسلامتها الإقليمية⁽¹⁾ . فالعقدة السياسية التي تسيطر على تصرفات السياسة الإيرانية طوال العصور الماضية والتي ما زالت تحرك تصرفاتها حتى الآن بشأن موضوع الأمن الإقليمي للمجتمع العربي هي الإدعاء الدائم بأحققتها المطلقة دون أي منافسة أو منازلة على الهيمنة الدفاعية والعسكرية على الخليج وتطوير مصيره. وهي تستند في ذلك إلى حقائق قوتها العسكرية والتاريخية والثقافية وأيضاً بقدرة الإقتصادية والبيروقراطية وموروثاتها الحضارية والإسلامية والتي تميزها جميعاً من وجهة نظرها بالطبع عما عداها من الوحدات السياسية الخليجية القائمة⁽²⁾.

وقد رأت إيران في واقعة الغزو العراقي للكويت تهديداً جديداً قوياً لإندفاع عراقي إلى إعادة الكرة ومعاودة الهجوم على الأراضي الإيرانية ، وتهديداً لأمنها الذاتي مرة أخرى مما أضاف إلى الأذهان العقد القديمة، وأيضاً ذكريات ثمان سنوات مريرة لم تندمل جراحها أو تزال آثارها. كما إعتبرت إيران أن التسليم لمطالب العراق التوسعية في أراضي الكويت مسوغ ضمنى للإعتراف باللاحق الوشيك حتماً بمطالب العراق الإقليمية في المناطق الحدودية الإيرانية في شط العرب ، بالإضافة إلى هذه المخاطر الإحتمالية المذكورة سلفاً رأت إيران في إستمرارية الإحتلال العراقي للأراضي الكويتية خطورة لا سبيل إلى إنكارها ، ذلك أن ضم العراق للكويت إنما يمنحها خبرة إستراتيجية هائلة وتفوقاً ساحقاً على ما عداها من الكيانات الخليجية القائمة والمحيط بها⁽³⁾ . ويتمثل ذلك في الامتداد الساحلي للقوة العراقية بطول سواحل الكويت على الخليج ، مما يعنى وفقاً للتعبير السياسي الإيراني تحويل الخليج الفارسي إلى خليج عربي ، وبما يؤدي إلى القضاء على السيطرة الإيرانية على مياه الخليج⁽⁴⁾ . في ضوء إحتمال ماثل لإستحالة إحتواء إندفاع جيش العراق مرة أخرى نحو الحدود الإيرانية إذا ما نجح في استمرار إحتلال الكويت بالرغم من الضغوط الدولية إذا ما سمح له بتسوية الأزمة بدون خسائر تصيبه واحتفاظه ببعض المقام⁽⁵⁾ وأيضاً فإن مسألة قبول تغييرات في الحدود السياسية في المنطقة تعد أمراً مرفوضاً

(1) دنازلى معوض أحمد - المرجع السابق - ص 17

(2) وعيد عبد الحسن - العلاقات الإيرانية العراقية - الخليج - الشرق الأوسط - العالم

من الأزمة للعرب - أوراق الشرق الأوسط - العدد الثاني - مرجع سابق - ص 42

(3) Saeed Barzin , Iraq's strategic threat to Iran , Middle East International 14, september, 1990, P. 20

(4) أحمد ثابت - إيران ما بعد العرب - مكاسب الواقع وأزمة الإختيار - مجلة الفصل العالم الإسلامي - 2 - ربيع 1991 - ص 68

(5) Safa Haeri, happy Days for Rafsanjani, Op. cit p22.

تماماً من قبل إيران لما يمكن أن تعنيه في المستقبل من امكانية الحديث عن تغيير في حدود إيران نفسها⁽¹⁾.

والمعروف ان إيران قد استولت على ثلاث جزر عربية عام 1971 وهي طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى ، مما زاد من إحكام قبضتها على الخليج ، لا سيما بعد ان أصبحت إيران أن مياهها الإقليمية تمتد حتى مسافة 12 ميلاً بحرياً ، واقتربت بذلك الى حد كبير من سواحل الدول العربية المطلة على الخليج ، وهكذا تتغلب وتتفوق (القيمة الخليجية) على ما عداها من قيم الفكر الإستراتيجي والرؤى الامنية للدولة الإيرانية بصسفة مطلقة⁽²⁾. إلا أن هذه الفترة قد شهدت أيضاً إنفراجاً إيرانياً على جيرانها العرب بهدف تحسين العلاقات وتبادل المنافع للقضاء على الرواسب السيئة التي خلفها إنحياز الدول العربية والخليجية منها خاصة ناحية العراق اثناء الحرب بينهما⁽³⁾ لذا فقد شهد عام 1990 تبادلاً مكثفاً للزيارات والرسائل الرسمية بين إيران ودول الخليج بما في ذلك الكويت التي إستقبلت على أكبر ولاياتي وزير خارجية إيران في أول زيارة رسمية لمسئول إيراني منذ إندلاع حرب الخليج عام 1980 واتفق البلدان على استئناف الرحلات الجوية من طهران والكويت ، وتشغيل خط ملاحى بين ميناء بومشهر الإيراني وبين الكويت ، واقامة العلاقات بين الكويت وايران علي اساس حسن الجوار والاحترام المتبادل للسيادة الإقليمية للبلدين⁽⁴⁾ إلا ان العلاقات الإيرانية السعودية قد سارت في عكس الإتجاه مع بقية دول الخليج بسبب أزمة معثات الحج رغم الوساطة الكويتية في هذا الشأن⁽⁵⁾ والغريب أن العلاقات الإيرانية العراقية قبل واقعة الغزو قد شهدت تحسناً وإنفراجاً ملحوظاً عقب إرسال الرئيس العراقي صدام حسين في 9/5/1990 رساله شخصيه لقريته الإيرانية تتضمن مقترحاته لتسوية الأزمه بينهما ولقاءه في مكة المكرمة . ولقد إستجاب الرئيس الإيراني لهذه الخطاب مما جعل دول المنطقة تستبشر بالسلام القادم⁽⁶⁾ . الذي سرعان ما خبأ بالغزو العراقي للكويت الذي لم يكن يتوقعه أحد.

(1) د. حسن أبو طالب - إيران وإنعكاسات التسوية مع العراق - السياسة الدولية - العدد 102 -

مرجع سابق - ص 74

(2) أحمد مهابة - إيران وأمن الخليج - مجلة السياسة الدولية - العدد 105 - يوليو 1991 ص 97

(3) أحمد ثابت - العرب وإيران هيمنة الأمن وقراغ القوة - بحث مقدم إلى المؤتمر القومى الخامس للبحوث السياسية - مركز البحوث والدراسات السياسية - القاهرة 1993 - ص 7

(4) التوتنر الإستراتيجي العربي لعام 1990 - مرجع سابق - ص 143
(5) Foreign Broadcast Information Service Daily Report, Near East & South Asia, 4 October, p. 46

(6) التقرير الإستراتيجي العام 1991 - مرجع سابق - ص 141 : 142

(ج) المعدادات الدولية :

سعت الحكومة الإيرانية الجديدة للانضمام إلى النظام السياسي الدولي البائى
فى التكوين والذى كانت بوارده تنبئ عن تفرد القطب الرأسمالى بزعامه أمريكيا به.
وذلك بعد موجة العداء الرافض من جانب النظام الخومينى السابق به لمنظمة الأمم
المتحدة وإعتبارها أداء فى أيدى القوى العظمى ضد الدول الضعيفة ، مما جعل النظام
الهومينى يبدو فى صورة الرافض للشرعية الدولية بقواعدها المنظمة للعلاقات
الدولية⁽¹⁾ . وهى فى سبل إنجاح هذا المسعى الجديد ركزت على تأكيدها التام بالالتزام
بالشرعية الدولية أى تطبيق القرارات الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة والمعبرة عن
عموم الرأى العام العالمى . ولعل فى ذلك تفسير غياب التغمّة المعادية للولايات
المتحدة والتى ظللت الخطاب السياسى لإيران الثورة لفترة طويلة ، ومن الواضح أن
القيادة الإيرانية لاتزال تتلمس طريقها فى إتجاه الدخول فى حوار جديد مع واشنطن
. ويرى البعض أن حكومة رافسنجاني بابتعادها عن سياسات المواجهه مع الولايات
المتحدة والتى ميزت السياسه الإيرانية فى عهد الخومينى قد إتخذت فعلا الخطوة
الأولى ذاتها فى إنتظار إتخاذ واشنطن للمبادرة⁽²⁾ غير أنه يجب عدم التقليل من
أهمية إستمرار وجود مقاومه لسياسات رافسنجاني وبالذات فيما يتعلق بهدف
تصدير الثورة الإيرانية . كما أن العداء للولايات المتحدة لايزال يمثل مصدراً هاماً
للشرعية السياسية والحساس الثورى ولايزال كثير من الإيرانيين يرون فى الولايات
المتحدة شراً وقوة معادية⁽³⁾ وهكذا تتضح منطلقات الموقف الإيرانى من الكارثه على
النحو التالى .

(أ) هاجس إستراتيجى أمنى أولى ، خاص بمنطقة ومياه الخليج .

(ب) ثم معضلة إقتصادية شديدة فى مجتمع إيران ما بعد الحرب .

(ج) ثم نهج إنفتاحى سياسى جديد لإيران تجاه الدول الغربيه ، مؤسس على مسعى
حشيت من طهران للإلتحاق أو للانضمام الى النظام القائم الإقتصادى الدولى ، القادر
بآلياته التنظيميه على إنهاض التدهور الإيرانى⁽⁴⁾ ومن ذلك يتضح أن معدادات
ومنطلقات الموقف الإيرانى الداخلية منها والإقليميه والدوليه قد شكلت ظاهره
متشابهة فى تفاعل دقيق فى المقدمات والواقع ومن ثم فى النتائج بعد ذلك . بحيث
أصبح من الصعب التمييز بين أيهم . فالأول يسهم فى الثالث ويتجه للثنائى . وهكذا
دواليك علاقه متشابهة تكون الشخصيه والمعدادات والدوافع الإيرانية فى هذه الفترة
والتي أمكن للساسة الإيرانيين أن يفهموها جيداً ومن ثم أمكن لهم أن يستغلوها لما
فيهم .

(1) Charles A. Kupchan, Iran After Khomeini, Orbis, Vol. 34, No. 2, Spring, 1990, P. 246

(2) Kupchan, Op. cit. pp. 247, 248

(3) Ibid, pp. 249, 250

(4) د. نازلى معوش أحمد - المرجع السابق - ص 21 .

ثانياً : السلوك الإيراني تجاه الأزمة :

إنّسم السلوك الإيراني في أزمة الخليج بالتمييز الواضح بين قضايا أساسية : السلام مع العراق ، وإدانة الإحتلال العراقي للكويت ، وبقاء القوات الأجنبية في الخليج بعد إنتهاء الأزمة ، ودور إيران في الترتيبات الأمنية المستقبلية . وقد شكلت هذه القضايا محور التفاعلات الإيرانية مع الأطراف المعنية بأزمة الخليج ⁽¹⁾ وقد استطاعت إيران أن تفصل في تصرفاتها ما بين جميع تلك الأبعاد الشائكة لأزمة الخليج بنجاح وإقتداراً مكنها من إدارة تصرفاتها من هذه الأزمة بصورة حققت منها أقصى قدر من الإستفادة ⁽²⁾ وقد مر الموقف الإيراني بمرحلتين يفصل بينهما قرار العراق في منتصف أغسطس 1990 بالإعتراف بمعاهدة الجزائر عام 1975 والإقرار بكافة الشروط الإيرانية لإنهاء الحرب بين البلدين . في المرحلة الأولى إتفقت القيادات الإيرانية المعتدلة والمتشددة على معارضة الإحتلال العراقي ، بل وقبول الحل العسكري ضمناً ، وفي المرحلة الثانية تصاعدت الإنتقادات الإيرانية للوجود العسكري الأجنبي وتصاعدت الدعوة الى حل الأزمة بالطرق الدبلوماسية ، وفي إطار إسلامي ، ⁽³⁾ لذلك يكون من المناسب في هذا المجال أن يتم التمييز بين الموقفين بشئ من التفصيل :-

(أ) الموقف الإيراني إزاء الغزو العراقي قبل التنازلات العراقية لإيران :

في إطار المرحلة الأولى بدأ أن إيران ولا سيما في الأيام الثلاثة الأولى التي أمّنت الإحتياج العراقي للكويت مباشرة قد إتخذت موقفاً هادئاً الى حد كبير . وإنّحصر أول رد فعل إيراني في وضع بعض وحداتها البحرية الموجودة في الخليج في حالة تاهب . مع التأكيد أن ذلك ليس مؤشراً أو تلميحاً إلى إستئناف العملية العسكرية ضد العراق ⁽⁴⁾ . بل أن وسائل الإعلام الإيرانية أخذت في التقليل من شأن التعزّك العراقي ، ووجهت إنتقادات قاسية إلى الأسرة الحاكمة في الكويت ووصفتها بأنها فاسدة ومتافهة ومرتبطة بالدوائر الصهيونية والإمبريالية ⁽⁵⁾ .

إنّ هذه الموقف الإيراني في الأيام الأولى للغزو وإنتقاد الأسرة الحاكمة في الكويت ، اعتبر دليلاً على وجود نوع من التفاهم المسبق بين البلدين على إعادة صياغة التوازنات في المنطقة الخليجية مما يحقق مصالحهما معاً على حساب الأطراف الخليجية العربية الأخرى ، وتحديدأ السعودية والإمارات ⁽⁶⁾ وقد فسرت الأطراف

(1) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 - المرجع السابق - ص 142 .

(2) د. نازلي معوض أحمد - المرجع السابق - ص 125

(3) إيران والتحول لسياسة العباد النشط - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام - 27/2/91 ص 5

(4) التقرير الإستراتيجي لعام 90 - المرجع السابق - ص 142

(5) د. حسن أبو طالب - إيران وإعكاسات التسوية مع العراق - السياسة الدولية العدد 102 - المرجع السابق - ص 69

(6) المرجع السابق - ص 70

الإقليمية هذا التصرف من قبل إيران بأنه راجع إلى أن البلدين كانا في الواقع على أعتاب حالة جديدة من العلاقات حتى قبل أيام الغزو العراقي ⁽¹⁾ ولم تأت الإدانة الإيرانية لغزو العراق للكويت إلا بعد زيارة على أكبر ولاياتي وزير خارجية إيران إلى سوريا في 1990/8/6 وبعد مباحثات بين الجانبين أعلنت إيران رسمياً في بيان لها رفضها قرار ضم الكويت للعراق . ووصفت القرار العراقي باحتلال الكويت بأنه خطر على الخليج والشرق الأوسط والعالم الإسلامي كله ... وأكد البيان على رفض إيران لأي تغيير في خريطة المنطقة ⁽²⁾ ومن هذا أعلنت إيران رفضها لقرار العراق ضم الكويت تحت مسمى الوحدة الإندماجية . كما إرتبط ذلك بتحذير للعراق بأن هناك خطأ أحمر ليس مسموحاً للعراق بتجاوزه . وإذا ما حدث مثل هذا التجاوز سيكون الأمر خطيراً ومكلفاً على حد قول أحد مستشاري وزير الخارجية الإيراني .

وفي 1990/8/10 أعلن وزير الخارجية الإيراني على أكبر ولاياتي رفض إيران أي تسوية للنزاع في الخليج تكن العراق من الإحتفاظ بجزيرتي وربة وبوبيان الكريتين لأن ذلك سيكون بمثابة تدفع للعراق وسيكون إستسلاماً للإحتزاز ، وحول أسلوب الحل دعا ولاياتي إلى إعتداد الحل القائم على التعاون الإقليمي باعتباره الحل الوحيد الذي يضمن الأمن في الخليج ، مشيراً إلى أن أي تغيير في الوضع الجيوبوليتكي في المنطقة سيعيد من وجهة نظر إيران نى نتائج خطيرة على الأمن القومي لها ⁽³⁾ .

ثم تطور الموقف الإيراني وخاصة بالنسبة لتواجد قوات أجنبية في منطقة الخليج حيث أعلن الرئيس رافسنجاني في 1990/8/12 أمام المسؤولين عن التوجه السياسي والأيدولوجي في الجيش الإيراني أن وجود القوات الأجنبية أحدث توتراً. وأن إيران هي البلد الوحيد الذي يستطيع العالم أن يعتمد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج ومواردها النفطية ⁽⁴⁾ . وقد أعتبر هذا التصريح بمثابة تطور كفي في الرؤية الإيرانية إزاء الأزمة وماتلاها من تواجد أجنبي مكثف في منطقة الخليج . إذ يحلّ الدعوة للعالم كله للإعتماد على إيران لحماية مصالحها البترولية . وبالطبع فإن مثل هذه الدعوة الضمنية لن تكون إلا من خلال الإعتراف الدولي بهذا الدور الحيوي والأساسي كما حملت هذه الدعوة نوعاً من اللوم الإيراني للدول الكبرى التي ساعدت العراق في حربه معها طوال السنوات الثمانية 1988 / 1980 ⁽⁵⁾ .

(1) خريطة التفاعلات العربية والإقليمية - أوراق الشرق الأوسط - العدد الأول - مرجع سابق - ص 45

(2) التقرير الإستراتيجي لعام 90 - مرجع سابق - ص 142

(3) أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية - مرجع سابق - ص 199

(4) المرجع السابق - ص 190

(5) د. حسن أبو طالب - المرجع السابق ص 70

وفي اليوم التالي حدد المجلس الأعلى للأمن القومي موقف إيران كالتالي :-

- (1) عدم قبول الإحتلال العراقي للكويت بئى شكل من الأشكال .
- (2) إن الحل الوحيد يبدأ بالإنسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من الكويت
- (3) إن إيران مستعدة للدفاع عن مصالحها فى أى ظرف كان .

ومن الملاحظ أن الموقف على هذا النحو لم يتطرق إلى تواجد القوات الأجنبية التى وصلت إلى المنطقة وتمركزت فى السعودية ثم الإمارات ، وكذلك لم يتطرق إلى قرارات مجلس الأمن الصادرة بحق العراق . ومن جانب آخر عكس الموقف الذى حدده مجلس الأمن القومي الإيراني إهتماماً بانسحاب العراق من الكويت دون شروط وتأكيد لتدخل إيران عسكرياً إذا إقتضى الأمر ذلك دفاعاً عن مصالحها الحيوية ⁽¹⁾ .

(ب) الموقف الإيراني إزاء الغزو العراقي بعد التنازلات العراقية الإيرانية :

بدأت هذه المرحلة حينما أعلن الرئيس صدام حسين فى 15 / 8 / 1990 قبول الشروط الإيرانية حول تسوية خلافات الحرب بين البلدين التى إستمرت ثمان سنوات . وقد تضمنت الإقتراحات العراقية على بنود ثلاث . قبول العراق لإنسحاب قواته الموجودة فى الأراضي الإيرانية وقبول إتفاقية 1975 المعروفة باتفاقية الجزائر والخاصة برسم الحدود بين البلدين ونالت بالتبادل الفوري للأسرى والذين يقدرون بحوالى مائة ألف أسير لدى الجانبين . وبعبارة أخرى قامت المبادرة العراقية على أساس التسليم بكافة المطالب الإيرانية ⁽²⁾ وإلى جانب هذه الأمور الثلاثة الجوهرية هناك أمور أخرى مكملة لها وهى سحب القوات العراقية من الحدود مع إيران ، وإرسال وفد إلى طهران وإستقبال آخر فى بغداد للعمل على تنظيم التوصل إلى إتفاقيات تنهى حالة الحرب ، وتؤدى إلى فتح الحدود بطرق عادية بين البلدين ⁽³⁾ .

وقد تصدت مبادرة الرئيس صدام حسين تحقيق الأهداف الآتية :-

- سحب القوات العراقية الموجودة على الحدود مع إيران وإرسالها إلى منطقة الكويت والحدود السعودية للعراق ⁽⁴⁾

- تجميد إيران ودفعها إلى عدم التجاوب مع الجهود الأمريكية الرامية إلى إحكام الحظر الإقتصادي الدولي على العراق .

- توحيد جهود إيران والعراق فى مواجهة دول الخليج والقوات الأجنبية فى المنطقة ⁽⁵⁾ وقد جاءت هذه الإقتراحات العراقية فى رساله من الرئيس العراقي إلى

(1) المرجع السابق - ص 70

(2) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 90 - المرجع السابق - ص 142

(3) د. حسين أبو طالب - المرجع السابق ص 71

(4) د. رضا فودة - أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومي - الوطن العربي فى عالم متغير .

مرجع سابق - ص 147

(5) التقرير الإستراتيجي العربي - المرجع السابق - ص 142

نظيره رافسنجاني وإضافة إلى ما سبق الإشارة إليه من قبول بمطالب إيران . فإن الرسالة العراقية يفهم منها عدة حقائق أخرى تساعد في توضيح الموقف على النحو التالي :-⁽¹⁾

1- إن الرسالة بدورت قبول المطالب الإيرانية من أجل ما أسمته ((فتح المجال لتفاعل جدي مع كل المؤمنين لمواجهة الأشرار الذين يريدون بالمسلمين وأمة العرب شراً من أجل إبعاد العراق وإيران عن إبتزاز والأعيب القوات الدولية الشريه واذنابهم في المنطقة)) وهو ما يحمل دعوه ضمنية لإيران بالعمل مع العراق لمواجهة القوى الدولية والإقليمية في المنطقة . وتبدو في تلك الدعوه ملامح رغبه عراقية في الإتفاق مع إيران على أساس أن هناك هدفاً واحداً يجمعهما معاً وهو (منازلة ومواجهة الأشرار) ثم تتضح الرغبة العراقية في نهاية الرسالة بأنها التعاون لتحقيق ما أسمته ((بقاء الخليج بحيرة سلام وأمان خاليه من الأساطيل الأجنبية وقوى الأجنبي التي تتربص بنا)) ويعباره أخرى كان هدف التعاون المستقبلي هو السيطرة المشتركة بين العراق وإيران على أمور الخليج بعيداً عن تواجد القوى الخارجية .

2- يفهم من الرسالة ان هناك رسالة عراقية مسبقة قد وجهت إلى إيران يوم 7/31 أي قبل إجتياح العراق ببومين فقط من الكويت . وإن إيران قد ردت عليها في 8/8 مؤكدة أهمية إمتداد إتفاقية عام 1975 للحدود كمدخل للسلام بين البلدين ، ثم أتت رسالة العراق في 8/15 لتقبل بالمطالب الإيرانية .

3- يتضح من الرسالة أنه قد حدث لقاء سري بين مبعوث إيراني وهوسايروس ناصر وآخر عراقي وهو برزان التكريتي - أخو الرئيس هدام - حيث إستلم الثاني من الأول رسالة الرئيس رافسنجاني المؤرخه في 8/8 . وأشارت بعض مصادر فيما بعد أن المبعوث العراقي قدم إلى المبعوث الإيراني إغراءات تمثلت في التعهد بتسليم إيران 10٪ من عوائد البترول الكويتي ثلاثون عاماً كتعويضات حربية لقاء ما حل بإقتصادها من أضرار . والوعد بحل التنظيمات الإيرانية المتنوعة التي تعمل في المنفى وبالأخص مجاهدي خلق والذين يعملون بفضل الدعم المالي والسياسي العراقي منذ 1980.

4 - وتأكيداً من العراق على حسن نيته إزاء إبداء تعهد إطلاق سراح الأسرى، والبدء في الإنسحاب من الأراضي الإيرانية على أن يبدأ هذان الأمران في شهر أغسطس . وقد تحقق الإنسحاب العراقي بالفعل في غضون خمسة أيام من 8/17 إلى 8/21، وقد سارعت بغداد بتنفيذ بنود المبادره . بل إن إنسحاب القوات العراقية حدث في بعض المناطق بدون إشراف المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة والموجودين على طول الحدود بين البلدين . كما أن تبادل الأسرى بين بغداد وطهران قد تم بشكل جماعي

(1) حسن أبو طالب - المرجع السابق - ص 72

وسريع وصل إلى تبادل عشرة آلاف أسير حرب يومياً بين البلدين وإستأنفت بغداد وطهران العلاقات الرسمية بينهما في 15 / 11 / 1990⁽¹⁾.

والواقع أن هذه المرحلة والإغراءات والتعويضات والوعود التي حصلت عليها إيران من العراق لم تتسبب في تغيير الموقف والتصرفات الإيرانية كلية من الأزمه ولكنها أسهمت فقط في تغيير النبره والأسلوب في المواقف الإيرانية . وإن ظلت على نفس توجهاتها السابقة ، فالخضم السابق للنظام العراقي قد نظر إلى أزمة الخليج من زاوية مدى تأثيرها على المصلحه الإقتصاديـه الأمتيه الإيرانية أي إلى أبعد من الإغراءات العراقية⁽²⁾ . وذلك مصداقاً لقول رافسنجاني في يناير 1990 " إننا لن نسفك دماننا كي تحقق الولايات المتحدة النصر ، كما أننا لن نسفك دماننا كي يبقى العراقيون في الكويت ففي هذه الحالـه سيصبح الخليج الفارسي غداً الخليج العربي ليس هذا هو الإنتحار بعينه⁽³⁾ .

لذلك فقد إتسمت تصرفات وإنعكاسات إيران تجاه الأزمه بعد ذلك بأبعاد أكثر صرامه وثباتاً في المعارضه الفاعله بل وفي المطالبه بضروره معاقبة المعتدى العراقي وإجباره على الإنسحاب بالكامل بل وعارضت أية تسويه إقليمية للنزاع من شأنها تمكين العراق من الإحتفاظـه بجزيرتي بوبيان ووربه الكويتيين أو حصول العراق على أية مكاسب إقليمية أخرى من شأنها تغيير الوضع الجيوستراتيجي في منطقة الخليج⁽³⁾ . ووصل الأمر بالقيادة الإيرانية إلى حد التهديد بأنها سوف تقدم على إحتلال أية أراضي يحصل عليها العراق كفديه للخروج من الكويت ذاتها⁽⁴⁾ . وفي 24 أغسطس 1990 طالب الرئيس الإيراني رافسنجاني بإنسحاب قوات العراق من الكويت محذراً في الوقت نفسه أنه (حتى لو قبل العرب ضم الكويت إلى العراق) فإن إيران لن تقبل ذلك تحت أي ظرف⁽⁵⁾ . وقد جدد رافسنجاني تصميمه المعلن هذا بالإنسحاب العراقي غير المشروط وذلك في خطبة الجمعة التي ألقاها في جامعة طهران يوم 9 نوفمبر 1990 حيث قال : عندما دار حديث عن إمكانية تسليم جزيرة بوبيان إلى العراق أبلغنا الكويت أنها إذا فعلت ذلك فإن إيران ستحتل الجزيرة ، وأنهم لن يتمكنوا من إستعادتها منا⁽⁶⁾ . هذا وقد أكدت القيادة الإيرانية رسمياً وعلناً

(1) التقرير الإستراتيجي العربي - المرجع السابق ص 142

(2) رشيد شعير - أزمة الخليج ، حديث وأفاق - مجلة الفكر الإستراتيجي العربي

العدد 350 - يناير 91 - ص 38

(3) Scheherazade Daneshkher (Iran : New Force of Stability) , the Middle East, march, 1991, P.8

(4) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 90 - المرجع السابق - ص 127

(5) أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية - مرجع سابق ص 199

(6) د. هالة سمودي - المرجع السابق - ص 303

الإمتثال لقرارات مجلس الأمن بشأن فرض المقاطعة الشاملة على العراق ، وإلتزام بلادها بالعقوبات الإقتصادية المقررة ضد العراق من قبل الأمم المتحدة ⁽¹⁾ . وقد نفذت طهران هذا الإلتزام بالفعل بإستثناء بعض الإعانات الغذائية والإنسانية المحدودة التي قدمتها إلى الشعب العراقي أثناء معارك حرب عاصفة الصحراء . يدعو الأخاء الإسلامى بين الشعبين حتى تبقى احتمالات الود قائمه بين البلدين وإلا تقطع جميع الاحبال وأن تحسن صورتها الإنسانية أمام جمهورها الداخلى والقطاع المؤيد للعراق من الجمهور العربى والمسلم .

وفى هذا السياق نفسه ، ظلت القيادة الإيرانية على رفضها البات لأدنى إستجابه إلى المساعى العراقية الكثيفه لجذب عدو الأمم القريب إلى جانب العراق فى الصراع الخليجى الثانى ، وإن ظلت تدعو إلى حل الأزمه بالطرق السلميه ومحاولة إنهابها دون إندلاع الحرب ، ودون تسويات إقليميه ، أو ضم إقليمى لصالح العراق بطبيعة الحال . وجاءت هذه الدعوه السلميه الإيرانيه لتجنب حل الأزمه بحرب عسكريه أيضا إنعكاسا لموقف إيران من مسألة وجود القوات الأجنبية فى منطقة الخليج ، وهو ما شكل ركنا أساسيا من أركان سلوكيات إيران تجاه كارثة الخليج ⁽²⁾ . وقد إتخذت إيران هذا الموقف على الرغم من التنازلات العراقيه التى قدمت لها ، بل وأكدت القيادات الإيرانيه على التفريق بين إيجاد تسويه لمشكلة الحرب مع العراق من جهة ، وموقفها من غزو الكويت وتأكيدها على ضرورة إنسحاب العراق من جهة أخرى ⁽³⁾ .

ورغم أن الإعتبارات الداخليه والمعدنات الإقليميه هى التى حكمت الموقف الإيراني تجاه الأزمه ، وهو ما رأيناه من إلتزامها بتطبيق العقوبات الإقتصادية ضد العراق وعدم الإنصياع لتنازلاتها لها . إلا أن هذه الإعتبارات المذكوره قد توقفت أثرها وتأثيرها عند هذا الإلتزام ولم تمتد إلى قضيه القوات الأجنبية المتواجده فى الخليج لردع العدوان العراقى . حيث إتسم الموقف الإيراني بالوضوح والقطع المرتبط بالمعقيد الإيرانيه التى ترفض التواجد الأجنبى فى منطقة الخليج الفارسى . ولكن الملاحظ أن السلوك الإيراني فى هذا الصدد مر بمرحلتين فى طريق التطور لمهاجمة التواجد الأجنبى وإن كان قد إتفقا فى رفض هذا التواجد . فقد صادف الخطاب السياسى الإيراني أولا خلال الأزمه الذى إتسم بشعارات ورموز إسلاميه بل خوميينيه الزنن مثل : المنازعه الكبرى والجهاد المقدس والدفاع عن المقدسات ، إستجابه واسعه داخل دوائر الحكم الإيراني ، ويصفه خاصه لدى العناصر المتطرفه

(1) المرجع السابق - ص 303

(2) د. نازلى معوض أحمد - المرجع السابق - ص 125

(3) د. حسن أبو طالب - المرجع السابق - ص 72

منها التي بدأت تدعو إلى مواجهة التواجد الأجنبي في الخليج ، وكانت قمة هذا الاتجاه الإيراني هو دعوة على خامنئي المرشد العام في 12 / 9 / 1990 إلى الجهاد المقدس ضد الوجود الأجنبي في الخليج ⁽¹⁾ . وقد وجد حجته الطبيعية فيما قاله وزير الخارجية الأمريكي من أن القوات الأمريكية قد تبقى في المنطقة بعد حل الأزمة في إطار ترتيبات أمنيه جديده . أو كجزء من هيكل الأمن الإقليمي لحماية إمدادات البترول بعد إنتهاء الأزمة وإنسحاب العراق من الكويت ⁽²⁾ . والجدير بالذكر أن المرشد العام الإيراني قد أصدر في ذلك الصدد فتوى بأن الكفاح ضد العدوان والأطماع والمآرب السياسيه الأمريكيه في الخليج الفارسي سيدخل في عداد الجهاد في سبيل الله ، وما من أحد يلقي الموت على هذا الدرب إلا وكان شهيدا ⁽³⁾

وتمثلت المرحله الثانيه في هذا الإتجاه فيما أعلنه الرئيس رافسنجاني حينما إشتبت الأزمة وقبل إندلاع الحرب ، وتمثل التطور في الموقف الإيراني في الإعلان عن أن إيران لاتمانع في وجود قوات أجنبيه لإخراج العراق من الكويت مادام وجودها مؤقتا بإنهاء الأزمة وما دامت ستفادر المنطقه بعد ذلك . أي أن القبول الإيراني للوجود الأجنبي بالخليج ظل مرهونا بإطار إنهاء الإحتلال العراقي للكويت وعلى أساس رحيل القوات الأجنبيه بعد قضائها لهذه المهمه المحدده . وقد عد ذلك الإعلان أول إشاره واضحه على أن طهران ستظل خارج أي حرب قد تقع بين الولايات المتحده والعراق بسبب الأزمة الخليجيه الثانيه ⁽⁴⁾

وبالتركيز على سلوكيات طهران إزاء هذه الأزمة ، نجد أنه قد أكدت علنا ورسميا يوم 31 ديسمبر 1990 أي قبل أسبوعين من إنتهاء المهلة الزمنيه المحدده في القرار رقم 678 بشأن الإنسحاب العراقي من أراضي الكويت ، أكدت أنها ستبقى على العياد إذا ما إندلعت الحرب بين قوات التحالف الدولي والعراق وأنها لن تتدخل لمساندة أي من طرفي القتال ولن تسمح لأحد من الطرفين بإستخدام أراضيها ، أو مجالها الجوي لأي غرض من الأغراض العسكريه أو حتى المدنيه طوال زمن الحرب ⁽⁵⁾ . والتشديد على عدم تجاوز قرارات مجلس الأمن بمحاولة إحداث أية تغييرات جيواستراتيجيه في المنطقه . وتضييق نطاق الحرب وعدم مهاجمة العتبات المقدسه في مدينتي النجف وكربلاء ، وعدم السماح لكل من إسرائيل وتركيا الدخول في معتزكها على نحو مباشر ⁽⁶⁾ . أما على المستوى الفعلي فقد إتسمت السياسه الإيرانيه

(1) أزمة الخليج والمواقف العربيه والدولية - مرجع سابق - ص 199

(2) د. هالة سعودى - مرجع سابق - ص 304

(3) Foreign Broadcast International Service Daily Report , 22 October, p. 56

(4) جريدة الأهرام - 91 / 2 / 26 - ص 5

(5) دنازلى معوض أحمد - مرجع سابق - ص 28

(6) إيران والتحول لسياسة العياد النشط - جريدة الأهرام - مرجع سابق - ص 5

بما يعرف بسياسة الحياد النشط بهدف تحقيق أقصى قدر من المكاسب لها . وقد تمثل ذلك في حرص السياسة الإيرانية على توجيه خطاب متشدد وتعيين الخطوط الحمراء التي لايجب للتحالف الدولي أو القوات الإقليمية الأخرى تجاوزها . وأكد رافستجاني وولاياني (وزير خارجيته) أن هناك دول مصممة على تدمير أو تقسيم العراق وأن بلاده ستستخدم كل قدراتها لإحباط هذه المؤامرة ، وعلى المستوى السياسي فقد حركت القيادة الإيرانية سياسة الحياد النشط لكي تظهر وكأنها تساعد العراق فعليا دون أن تتخلى علنا عن سياسة الحياد المعلنة . وفي هذا الإطار إستقبلت إيران مايقدر بأكثر من مائة طائرته حربية ومدنية عراقية للحصول على ملجأ بعيدا عن عمليات القذف الجوي العنيف للمطارات العراقية . والامر المرجح بشده أن يكون هذا الموقف قد تم يتفاهم مسبق بين العراق وإيران ⁽¹⁾ . وسيرا على نفس الخط فإن دور الحياد الذي لعبته إيران بمهاره سمح لها بأن تكون مركزا للمفاوضات المكثفه التي جرت قبل وأثناء حرب الخليج الثانيه مما قضى عمليا على عزلتها في المنطقه ، وهكذا في خلال الشهر الاول من عملية عاصفة الصحراء إستقبلت طهران وفودا رفيعة المستوى من كل من الجزائر وسوريا واليمن والكويت والعراق جائت لتناقش الحرب وإقتراحات السلام ومستقبل المنطقه ⁽²⁾ .

كما أنها وفي نفس طريق وسياسة الحياد النشط ، وفي الشهر السابق مباشرة على حرب عاصفة الصحراء نشطت تحركات القوات المسلحة الإيرانية داخل الحدود الوطني له إستعدادا وتمسبا لأي احتمالات مفاجئه في المنطقه . وتمثل ذلك في مناورات واسعة مشتركة ما بين جميع أفرع هذه القوات بما فيها قوات الحرس الثوري، وكانت أكبر هذه المناورات ما أطلق عليها (الانتصار واحد) من 12 ديسمبر 1990 حتى آخر الشهر ⁽³⁾ .

(1) المرجع السابق - ص 5

(2) Anoushiravan Ehteshami , Iran Ridas Out the storm in Gulf, Middle East International

9 March, 1991, p. 23

(3) وأشارت في هذه المناورة الكبرى أفرع الجيش الإيراني كافة وغطت مساحة 30000 كم² في مياه الخليج وخليج عمان ، وكانت القيادة العسكرية الإيرانية في سياق هذا السلوك العسكري (التحجوي) والقائي نفسه إزاء اتفاقات أزمة الخليج الثانيه قد إعتزمت إجراء سلسله من المناورات والتدريبات المشتركة بين أفرع القوات المسلحة كانه على أن تبدأ مع منتصف شهريناير 1990 ، أي مع توقعات إنتهاء فترة المهلة المدهدة في القرار رقم 678 المذكور ، وكان مخططا أن تستمر هذه التدريبات شهرا كاملا على طول الحدود مع العراق وساحل الخليج ، إلا أن القيادة الإيرانية عادت وأعلنت في فجر يوم 16 يناير 1991 (بدء حرب عاصفة الصحراء) إرجاء المناورة العسكرية المزمعه إلى أجل غير مسمى ، وذلك في إشارة واضحه إلى تمسك طهران بالموقف الحيادي العسكري الدقيق بين أطراف الحرب الخليجيه الثانيه ، لما في ذلك الحياد الإيراني من تحقيق لمصالح إيرانية عليا في المنطقه

وجريا على سياسة المهاد النشط التي إتبعتها الإدارة الإيرانية ، فقد سعت جزئيا إلى إثارة القلق والشكوك حول الإختيارات المقبلة لإيران وخاصة حينما كانت الحرب دائره ، وذلك بهدف إنتزاع أكبر قدر من المكاسب السياسييه قبل أن تنتهى الحرب بصورة نهائية. وفى هذا النطاق تعمدت إيران زيادة قلق الحلفاء ودول الخليج بإرسال عدد من الإشارات الساخنة ومنها السماح بعودة طائرتين إلى العراق والسماح بإنتشار إشاعه حول بيع مائة منصف لإطلاق صواريخ سكود التي إشترتها إيران من كوريا الشماليه إلى العراق ⁽¹⁾ . أما على الصعيد الدبلوماسي فإن إيران قد خاطبت جميع الأطراف دون أن تلتزم إلتزاما قاطعا سوى بما يحقق أفضل المصالح القومي الإستراتيجيه والسياسيه لإيران ، وخاصة ما فيه مصلحة إيران الإقليميه . وهى كذلك تستقبل وفودا من الإتحاد السوفيتي وفرنسا ودول المغرب العربى ، وخاصة بعد فشل فكرة عقد مؤتمر القمة الإسلامى الذى كان يمكن أن يظهر إيران بإعتبارها القياده غير المنازعه للعالم الإسلامى ، فإيران تود أن تظهر وكأنها قد أصبحت مفتوحة على الجميع دون أن تعطى وعدا قاطعا لأحد وأمينها على مزايها ما بعد الحرب ⁽²⁾ .

ويبدو أن حرص إيران على التفرقه فى سلوكها بين إيجاد تسويه لمشكلات الحرب مع العراق من جهة والإنسحاب العراقى من جهة أخرى ، قد جاء من ضمن أسبابه إسترضاء سوريا - الحليف القوى لإيران بالمنطقه - التى أرسلت وزير خارجيتها إلى طهران فى اليوم التالى لقبول العراق للمطالب الإيرانيه ، وتطمينها - أى سوريا - من أنها - أى إيران - لن تعتمد إلى إستغلال العرض العراقى فى تمرير قبؤل فعلى للإحتلال والضم ، وأنها ستظل ملتزمة بالقرارات الدوليه . والواقع أن الضغوط السوريه لم تكن الوحيداه التى تعرضت لها إيران ، إذ واجهت إغراءات متعارضه منها الكويتى المصدر والعراقى المصدر ، فبعد إنتهاء زيارة وزير الخارجيه الكويتى إلى طهران فى 8 / 24 والذى نقل خلالها ماسمى إعتذارا كويتيا عن الدعم السابق للعراق فى حربيه ضد إيران ، بدأ أن الرئيس الإيرانى رافسنجاني متفهما السلوك الكويتى / السعودى / الخليجى القائم على الإستعانه بقوات أجنبيه لتحرير الكويت وعودة الإستقرار ⁽³⁾ .

ويرى أحد الكتاب ⁽⁴⁾ ، أن السلوك العراقى تجاه إيران فى الأزمه قد تمثل فى تقديم تنازلات جديده لها بهدف إستقطاب مساندتها إلى حد التحالف بناءا على

(1) جريدة الأهرام - 91 / 2 / 27 - ص 1

(2) المرجع السابق - ص 1

(3) د.حسن أبو طالب - المرجع السابق - ص 72

(4) المرجع السابق - ص 72 - 74

أساسين ، الأول وهو ترسيخ الإنفراد في علاقات البلدين والمتمثل في سرعة إنهاء عملية الانسحاب للقوات العراقية من الأراضي الإيرانية في خلال خمسة أيام وإستمرار تبادل الأسرى بمعدلات كبيرة وصلت إلى عشرة ألف أسير يوميا ، وما أقدمت عليه العراق من قبول الشروط الإيرانية بالكامل حول تسوية المشكلات بينهما التي إستمرت أكثر من ثمان سنوات ، كما تمثلت أيضا في العرض الذي تقدم به وزير خارجية العراق في ذلك الوقت - طارق عزيز - والذي تم أثناء الزيارة في 9 / 9 ولدة يومان ، وهذا العرض ثمن رغبة العراق في توقيع معاهدة عدم إعتداء بين البلدين وأعدت العلاقات الدبلوماسية بين العراق وإيران ، أما الأساس الثاني وهو أساس ديني يهدف إلى محاولة إستقطاب تأييد إيران في مرحلة الإنفراج الجديد رسميا وشعبيا في الدخول في مرحلة مد التحالف ذات السمات الإيدولوجية الإسلامية وإستقطاب مساندة الجماعات والتيارات الإسلامية في البلدان وتعنينا هنا

الساسة إيران .

والباحث يرى أن هذا السلوك قد تميز بعدم توفيق وإخفاق شديدين من جانب السياسة العراقية ، وذلك راجع لخطأ في فهم طبيعة العقليتين الإيرانية التي تقوم على إفتراض ضرورة الهيمنة والسيطرة المنفردة على أمن ومقدرات منطقة الخليج (الفارسي) بدون شريك⁽¹⁾ . وأيضا تقوم على إستغلال ظروف ومقدرات المرحلة الراهنة بهدف تحقيق أقصى قدر من المكاسب . كما أن العقليتين الإيرانية لم يتسع لها الوقت بعد في هذه الظروف لتسيان مافعله بها عدوان العراق على أراضيها والذي إستمر أكثر من ثمان أعوام . وقد عبرت عن ذلك إحدى الصحف الإيرانية في 8 / 20 بقولها (إن رجلا يستدير فجاء وبزاوية 180 درجة يمكنه أن يتغير فجاء في الإتجاه المعاكس ، إن المضطربين عقليا وحدهم الذين يتصرفون على هذه الشاكلة) ويعكس ذلك تخوفا من أن العراق حال إنتصاره وخروجه بفنزيمة الكويت سيصبح أكبر قوة في المستقبل ومن ثم سيعيد الكرة مرة أخرى ضد إيران ذاتها⁽²⁾ . كما أن السلوك العراقي قد أخطأ مرة أخرى حيث قدم كل الإغراءات في صورة تنازل من طرف واحد وهو العراقي دون أن يساوم على المقابل أو حتى يظهرها وكانت تمت في هيئة طلب من إيران . كما أن إيران أدركت الهدف من المبادره العراقية وهو تمكيته من التفرغ لمقاومة قوات التحالف الدولي وحشد جميع إمكانياتها لذلك . لهذا فإن إخفاق المبادره العراقية في تحقيق أهدافها من وجهة نظر العراق لم يكن شيئا مستغربا اللهم بعض الإنعكاسات ذات الطابع الإنساني المتمثلة في تقديم الدواء والغذاء للشعب العراقي بدعوه النوازع الإنسانية .

(1) عاطف الغمري - هذه السنوات من اللانظام الدولي - الامرام 93 / 4 / 14 ص 5

(2) د. حسن أبو طالب - المرجع السابق - ص 74

كما استطاعت القيادة الإيرانية من إستغلال لغة التخاطب والتأييد ذات السمات الأيدلوجية الإسلامية التي ظهرت في السلوك العراقي وإستجابت لها بعض الفطاعات المزيده والمؤثره من قطاعات الفكر والإعلام والنطاق الشعبي الإيراني في تنظيم مقدار مكاسبها بإظهار مدى المعارضه التي تلقاها داخليا في سلوكها الحيادي ومدى مقدار الصراع على السلطة والذي عليها أن تقاومه للحفاظ على هذا السلوك⁽¹⁾.

ثالثا : النتائج والإنتكاسات الإقليمية والدولية لأزمة الخليج الثانيه على إيران :

لقد تحققت لإيران مكاسب كبيره وجذريه ومستحدثه بل وغير متوقعه نتيجة إدارتها البارعه للأزمه . فلا عجب ، فقد كانت هي الطرف الإقليمي القوى الوحيد الذي لديه إمكانية إضعاف التحالف الدولي الذي قادتته الولايات المتحده ضد العراق⁽²⁾ . حيث أنه يمكن إعتبار إيران هي القوه الإقليمية الفائزه الأولى في الشرق الأوسط .. وهذه المكاسب التي حظي بها النظام الإيراني متعدده ومتشابهه ومتداخله ، ولكن لأغراض البحث والإيضاح ، فإنه يكون من المناسب تقسيمها إلى الاقسام الآتيه :-

[1] - المكاسب الإقليمية :

(أ) تمثل أكبر مكسب لإيران من أزمة الخليج العربي الثانيه في المجال الإقليمي ، حيث حققت إنتصاراً سياسياً ساحقاً في مواجهة العراق وذلك بتسليم الأخيره لكل مطالب الأولى من هذه الحرب ، عندما طرح الرئيس صدام حسين مبادرته التاريخيه يوم 1990 / 8 / 15 والتي بعث بها للرئيس الإيراني رافسنجاني من خلال رساله شخصيه سلم بها بكل إنداءات إيران وإعتماد إتفاقيه الجزائر عام 1975 كأساس حل المشاكل بين البلدين حول الحدود عند شط العرب ، وإستعداد العراق لإرسال وفد إلى إيران لإعداد الإتفاقيات والإستعداد لتوقيعها على الجانبين والإعلان عن بدء سحب القوات العراقيه من الحدود الإيرانيه إعتباراً من يوم الجمعة 1990 / 8 / 17 ، وأن يتم تبادل فوري وشامل لكل أسرى الحرب المحتجزين في كل من العراق وإيران⁽³⁾ . وبطبيعة الحال فقد لاقت مبادرة الرئيس العراقي قبولاً عارماً من القيادة الإيرانيه التي وجدت في المبادره إزعاناً عراقياً كاملاً ، وقد سارعت بغداد بتنفيذ بنود المبادره كامله وبصوره متسرعه ومندفعه ثم إستأنفت بغداد وطهران العلاقات الدبلوماسيه بينهما في أكتوبر 1990⁽⁴⁾ . ولقد كان هاجس العراق الأساسي لمثل هذه التنازلات وصول القوات

(1) راجع في هذه الضفوط التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 - مرجع سابق ص 140 : 150 - وايضاً د.حسن أبو طالب - مرجع سابق ص 72 : 74

(2) أوراق الشرق الأوسط - العدد 3 - المرجع السابق - ص 45

(3) د. نازلي معوض أحمد - المرجع السابق - ص 36

(4) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 - المرجع السابق - ص 142

الأجنبية المتعددة الجنسيات ضمن تنظيم قوات التحالف الدولي لتحرير الكويت ، مما إضطرها لتكثيف الجهود وتحييند الجبهة الشرقيه ومحاولة كسر طوق الحصار الإقتصادي المفروض حولها تطبيقا لقرارات الأمم المتحدة ⁽¹⁾ .

ب) كما مثلت الأزمة فرصه عظيمه لتحقيق مكاسب أعظم من خلال الإرتفاع المتوقع في أسعار تصدير البترول الخام ، حيث وصلت الزيادة في أسعاره في خلال الأشهر الخمس الأولى من الأزمة أكثر من أربعة دولارات للبرميل الواحد ، ويقدر الدخل الإضافي الذي حققته إيران من عائدتها البترولييه خلال الأزمة بما يزيد عن سبعة بلايين دولار ، وحيث تقدر بعض المصادر هذه العائدات بـ 35 مليون دولار في اليوم ⁽²⁾ وقد حرصت القيادة الإيرانية على إنعاش هذا المكسب عن طريق الإعلان عن نيتها في تطوير الصناعات البترولييه والإستكشاف والإنتاج مع زيادة حصتها من المنتج إلى خمسة ملايين برميل بحلول عام 1993 ، كما حصلت إيران على مساعدات مالية وتكنولوجيه ضخمة من الغرب ، خصوصا من دول أوروبا الغربيه وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا بعد إنتهاء حرب الخليج ، وتجاوزت هذه المساعدات قيمة القروض الخارجيه التي إستهدفت إيران الحصول عليها خلال خطة التنمية الخمسيه التي تنتهي في عام 1994 ، وكانت قيمة القروض المستهدفه في الخطة تبلغ 3.2 مليار دولار ، وكانت من أهم الصناعات التي إستفادت بتلك القروض البتروكيمياويه والمعدنيه والهندسيه ⁽³⁾

ج) المكاسب الإقليمية الخليجيه : وهي التي مكنت منها نتائج أزمة الخليج العربيه الثانيه من خلال كسر حاجز العزله الإقليميه والذي فرض عقب نجاح الثورة الإيرانيه ورفعها شعار تصدير الثورة الإسلاميه ، وهذا الحاجز كان قد بدأ ينهار رويدا رويدا قبل الأزمة ، إلا أن تداعيات الأزمة قد أجهز عليه تماما ⁽⁴⁾ . وقد إستغلت السياسه الإيرانيه أحداث الأزمة وما أقدمت عليه العراق من إعتداءات على جيرانها ثم التسليم بجميع مطالب إيران للإدعاء بأن العراق وليس إيران هو المصدر الرئيسي للتهديد لدول المنطقه ، وأن تأييد دول الخليج العربيه للعراق في حربه ضد إيران قد أغرى العراق لتكرار التجربه التوسعيه الإقليميه بالقوه العسكريه في إتجاه الجنوب ، وأراضى الكويت ⁽⁵⁾ . وقد إنعكست هذه المناورة الذكيه في ترحيب دول الخليج بعد ذلك بإيران وإقامة علاقات مثمره معها على أساس حسن الجوار وعدم التدخل في

(1) د.علاء سالم - السلوك العراقي وعمليات التصفيه - مجلة السياسة الدولية

العدد 102 - مرجع سابق ص 26

(2) د.نازلي معوض أحمد - المرجع السابق - ص 37

(3) إيران تبعت لنفسها من دور إقليمي جديد - أهرام 93 / 2 / 27 - مرجع سابق - ص 7

(4) جريدة الأهرام 91 / 2 / 27 - مرجع سابق

(5) د.نازلي معوض أحمد - المرجع السابق - ص 38

الشئون الداخلية وإحترام سياده والاستقلال والتعايش السلمى المستمد من روابط الدين والتراث⁽¹⁾. كما تمثلت أيضا فى إمكان العوده بمستوى عدد المجاج الإيرانيين للأراضى المقدسه بالسعوديه إلى معدلاتها السابقه والتي كانت تطالب بها إيران بعد أزمة المجاج الإيرانيين فى صيف 1981 ومقتل 400 حجاج إيراني . كما شكلت أزمة الخليج العربيه الثانيه الدافع والهافز لتنفيذ برنامج شامل لإعادة قواتها الجويه إلى مستواها السابق تمهيدا لأن تشغل إيران فراغ القوه فى الخليج بعد إنهيار العراق ، وقد ساعد على ذلك الوفرة الماليه والناثجه عن الزيادات البتروليه الناجمه عن أزمة الخليج وأيضا تدعيم عدد الطائرات الإيرانيه بالمحصل من قرار الطائرات العراقيه لإيران وإستيلائها عليها ، وقد تدعم ذلك بطرح إيران لنفسها بإعتبارها الطرف الإقليمى الوحيد الذى يمكن للدول الخليجيّه أن تعتمد عليه لحمايتها من تداميات الغزو العراقي للكويت ، وبإعتبارها الشرطى الذى يمكن أن يقوم بدور الحمايه للمصالح الغربيه فى المنطقه ، وهو ما جاء على لسان الرئيس الإيراني هاشمى رافسنجاني (إن إيران هى البلد الوحيد الذى يمكن للعالم الإعتماد عليه للدفاع من أمن منطقه الخليج ومواردها البتروليه⁽²⁾ .

وقد تطور ذلك الأمر عند مناقشة وضع ترتيبات الأمن الدائم فى منطقه الخليج ، مما أعطى إيران الفرصه الكبيره مره أخرى لتحقيق حلمها القديم ببسط الهيمنه الإيرانيه على المنطقه وإرجاع ما كان يسمى بالخليج الفارسى ، وهو ما أدبى بها إلى وضع العراقيل أمام إعلان دمشق حتى تمكنت بمساعدة الولايات المتحده الغير ملحقه من محو آثاره كليه .

[2]- المكاسب الدوليه :

لقد مثلت أزمة الخليج العربيه الثانيه الفرصه العظيمه للخروج بإيران من عزلتها التى كانت مفروضه عليها وذلك نتيجة موقف الغرب من مساعدة العراق أثناء حربه معها، وأيضا لموقفه من نداءات وشعارات الثورة الإسلاميه العقائديه الإيرانيه⁽³⁾. وقد مثلت الازمه الأخيره الفرصه الذهبيه حتى تظهر إيران فى صورة المعتدى عليها من قبل العراق ، كما أثبتت أحداث الغزو العراقي للكويت . الدور الذى لعبته من إضعاف العراق وإحكام الحصار حوله وعدم الإزمان لإغراءاته ، وأيضا لورها فى طرح المبادرات وجعل إيران مركزا للمساعى السياسيه والدبلوماسيه الساعيه

(1) أحمد مهابة - إيران وأزمة الخليج - السياسة الدوليه - العدد 105 يوليو 1991 - ص 98

(2) عماد جاد - دول الجوار الجغرافى وحسابات المكسب والفساده - مرجع سابق ص 77

(3) دناتزلى معوض أحمد - المرجع السابق - ص 40

(4) Eljeshami Op. cit. p. 23

لإيجاد حل الأزمة⁽⁴⁾ . كافة هذه الملبسات دفعت دول الجماعه الأوربيه إلى إلغاء جميع العقوبات الإقتصاديه التى فرضت على إيران ما بين عامى 1980، 1985، كما أعادت بريطانيا أيضا علاقاتها الدبلوماسيه مع إيران وأعادت فرنسا إستثماراتها فى إيران⁽¹⁾ .

خلاصة ماسبق بشأن تحليل المكاسب الإيرانيه من كارثة الخليج الثانيه أنه يمكن القول بدون أدنى مبالفه أن الإدارة الإيرانيه البارعه لردود أفعالها فى مواجهه الكارثه قد حققت ربعا هائلا شبه صافى ، أى بدون تكلفه أو نفقات تذكر وذلك على جميع أصعدة وحدود الدوله الإيرانيه ، قوميا وداخليا وإقليميا ودوليا وإقتصاديا وسياسيا وعسكريا . كما يمكن القول أن إيران الإسلاميه قد إكتسبت لأول مره منذ أواخر السبعينيات صفة وطبيعة الفاعل الإقليمى الخليجى المعترف به دوليا بأثره ونفوذه وتقديراته الذاتيه فى الحفاظ على أمن الخليج ضد أى تهديد مستقبلى مشابه لكارثة الخليج الثانيه وذلك ضمن تصورات عديده للترتيبات الأمنيه المستقبليه للمنطقه⁽²⁾ .

(1) أحمد ثابت - إيران ما بعد الحرب - مكاسب الواقع وأزمة الاختيار

مجلة المستقبل والعالم الإسلامى - العدد 2 ربيع 1991 من 74 : 75

(2) د. نازلى محووظ أحمد - المرجع السابق من 41

المبحث الثالث أزمة الخليج وطرقا القضية الفلسطينية

تناولت العديد من الأبحاث والمقالات دراسة أزمة الخليج العربييه الثانيه وتأثيراتها على كل من إسرائيل تاره والانتفاضه الفلسطينيه أو الشعب الفلسطينى تارة اخرى . إلا ان الباحث رأى ان يفردهذا المبحث لدراسة أزمة الخليج والقضية الفلسطينيه ككل ، من حيث وأقعها قبل الازمه ومحددات ومحاذير ثم إستجابيه كل طرف من طرفيها لهذه الازمه . وايضا المكاسب والمطالب التي عادت عليها من جراء تعاملهما معها . ولعل الباحث في تفصيله دراسة أزمة الخليج والقضية الفلسطينيه برمتها دون الإقتصار علي اسرائيل او المقاومه او الشعب الفلسطينى فقط .. له اسبابه التي لا تغيب عن فطنة احد . فالشعب الفلسطينى داخل اسرائيل وخارجها بتنظيماته وفصائله ودولة اسرائيل هما معا طرفا القضية (المدعى والمدعى عليه او المتهم والمجنى عليه) ويمثلان معا الجوار الجغرافى لأزمة الخليج العربييه الثانيه كما أن كلاهما قد إستجاب لها وتأثر وأثر فيها ، فإن المكاسب التي عادت على طرف منهما كانت إنقاصا بذات القدر من رصيد ذلك الطرف الآخر والعكس صحيح تماما . فما بينهما هو مباراه صفريه بالمعنى الاكاديمى العلمى المعروف . وهذا بالطبع مازال ساريا حتى الآن ، كما أن كل طرف منهما وهو يستجيب ويتفاعل ويتأثر ويؤثر فى أزمة الخليج محل الدراسه كان هدف تصرفه وإستجابته النهائى هو مقدار التأثير أو الضرر الذى يحدثه تصرفه هذا بالطرف الآخر من القضية وليس دول أزمة الخليج ذاتها - حيث نظر كل منهما إلى الأزمة بوصفها أداء أو وسيله لتعظيم مكاسبه وتهميش مكاسب الآخر فى قضيتهمما الأصلية والأزليه ، ثم هى أولا وأخيرا القضية الرئيسيه والأساسيه فى المنطقه والتي لعبت ولا زالت تلعب وستشكل مصير ومقدرات المنطقه وأنظمتها السياسيه لحقيه ممتده من الزمان ، وهى أيضا التي تشكل شرعية وجود بعض الأنظمة وبعض الحكام فى المنطقه ، يعمل بعضهم على إستغلالها لدعم شرعية أنظمتهم أو تحسين صورتها أو تحقيق منافع حتى وإن كان ذلك على حساب القضية نفسها⁽¹⁾ . وهى أيضا القضية التي بدأت تطفو على السطح منذ عام 1948 أى قرابة خمسة وأربعون عاما شكلت فيها حاضرو ووجدان وضمير جيل كامل من شباب المنطقه يبلغ عمره مثل عمرها ، شكلت كل صراعاته وتجاريه معها من خلال تفاعل يومى نمطى دائم وأكثر من خمسة حروب كبيره وعدد غير محصور من الأزمات العسكريه والسياسيه التي تعرض لها هذا الجيل . وقد ظهر هذا الأمر جليا

(1) وحيد عبد المجيد - المنظمات الفلسطينيه وأزمة الخليج - مجلة العلوم الإجتماعيه

العدد الأول/الثانى - ربيع صيف 1991 - ص 175

وبصوره سافره حينما دعى صدام حسين للربط بين الأزمة محل الدراسة والإنسحاب اليهودي من الأراضي المحتلة . حيث تحصل هذا الربط على شريحة لا يستهان بها من التأييد الشعبي العربي العام ومس بذلك وترا حساسا في ضمائهم رغم ما كان واضحا وظاهرا من استحالة هذا الربط حتى في الشق المعلن منه وهو الأراضي المحتلة في عدوان يونيه 1967⁽¹⁾ .

لذلك فإن الحديث عن الأزمة وإسرائيل فقط هو إهدار لصجم وطبيعة هذه القضية وأيضا إهدار لحقيقة وجود وكفاح الشعب الفلسطيني . لذلك فقد كان توجه الباحث لدراسة الأزمة والقضية الفلسطينية ، بإعتبار أن شقيها وجهي لعمله واحد ، وسيكون هذا التناول وفق ثلاث محاور الأول عن واقع القضية الفلسطينية قبل الأزمة ، والثاني عن تصرفات وسلوك طرفيها بالأزمة ، والثالث يخصص لإنتكاسات الأزمة عليها .

أولا : واقع القضية الفلسطينية قبل الأزمة :

تمثل واقع القضية الفلسطينية عشية أزمة الخليج العربي الثاني في إحتلال ماعرف بدولة إسرائيل رقعته من الوطن العربي كانت تحت الإنتداب البريطاني يقيم عليها الشعب الفلسطيني ، وخلق كيان إجتماعي واقعي هو اللاجئين الفلسطينيين ، وقد إستمر النزاع بينهما الأول مؤيد من القوى العالمي الغالبة في زمانها والثاني مدموم بالدول العربية المحيطة ، كل وفق ظروفه المحليه ، حتى كانت حرب يونيو 1967 والتي زادت رقعة ماتحتله إسرائيل نتيجة لها يضم سيناء وغزة والضفة الغربية والجولان . وقد نتج عن هذا الإحتلال بدء ظهور ماعرف بالمقاومة الفلسطينية المسلح بالأراضي المحتلة ، ثم جاءت حرب أكتوبر 1973 التي حركت القضية من سكوتها ونتج عنها توقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة ، ثم معاهدة سلام منفرد بينهما وجلاء إسرائيل عن كامل سيناء ، إلا أنه مع تطور أعمال المقاومة المسلحة وجدت إسرائيل المبرر للقيام بإحتلال الشريط الحدودي الجنوبي من دولة لبنان ليستمر إحتلالها لأراضي ثلاث دول عربية غير أرض فلسطين.

ومن قبيل العقائق المتفق عليها ذلك التأثير الديناميكي الذي ألحقته الإنتفاضة بالقضية الفلسطينية ككل ، وباليات الصراع والكفاح بصفة خاصة . وقد شدت هذه الإنتفاضة إهتمام العالم الخارجي وبالمثل إهتمام العالم العربي⁽²⁾ . و مثلت إزمجا شديدا لإسرائيل وللمجتمع الإسرائيلي وإستنزافا دائما لقواه وإمكانياته المادية

(1) راجع في حجم وجود وعدم وجود ربط بين القضية - محمد سيد أحمد - مستقبل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في ضوء أزمة الخليج القرم والإمكانات - في أزمة الخليج والمستقبل العربي - مرجع سابق - ص 164 : 168

(2) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق - ص 184

والعسكريه والإقتصادييه وحتى إستقراره الإجتماعي والنفسي . كما مثلت أملا متجددا في إحياء القضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربيه سياسيا على النطاق الإقليمي والعالمي والذي شكل بدوره دافعا للعمل على وضع حد لهذه القضية وضرورة حلها⁽¹⁾ .

ويضاف إلى تلك الملابس تنامي القوه العسكريه العراقيه والتي خرجت من الحرب العراقيه الإيرانيه شبه منتصره بقوات عسكريه وخبرات قتاليه وإمكانيات فنيه وعتاد حربي وتكنولوجيا هائلة وأصبحت تشكل خطرا حقيقيا على إسرائيل من الناحيه الشرعيه ودعما للقضية الفلسطينيه وصراعها المستقبلي الأزلي مع إسرائيل . حيث كان يصل تعداد الجيش العراقي قبل الأزمه حوالي 690 ألف جندي نظامي ويمكن أن يضاف إليهم 480 جندي إحتياط فيرتفع العدد إلى أكثر من مليون جندي كما تمتلك 5500 دبابة ، 3100 ناقلة جنود مدرعة - 1000 مركبة قتال مدرعة للمشاة 200 قاعدة صواريخ ، 1500 حاملة دبابات وسلاح جوي محسن وهو أفضل سلاح جوي في العالم العربي⁽²⁾ كما كان يمتلك أيضاً صواريخ أرض أرض وأسلحه كيميائيه وبيولوجيه ويعمل على إمتلاك السلاح النووي . وقد بلغ هاجس الخوف الإسرائيلي مداه حينما هدد الرئيس صدام حسين بإحراق نصف إسرائيل بالسلاح الكيماوي المزودج إذا هي أقدمت على مهاجمة العراق⁽³⁾ . وأيضاً فيما تواترت وكالات الأنباء العالمية على نقله من الإكتشاف المستمر لمحاولات مراقبه لتهريب تكنولوجيا متقدمة لإنتاج الأسلحة وأجزاء من المدفع المعلق .

وأيضاً شهدت المنطقة موجات هجره يهوديه إلى إسرائيل لم تشهدها منذ قيامها عام 1948 نتيجة للتطورات التي أملت بالكتله الشرقيه والسماح لليهود المقيمين بها بالهجرة منها . وكان قد تم إستصدار قانون من الكونجرس الأمريكي يمنح عملياً يهود الإتحاد السوفيتي من الهجره إلى الولايات المتحده ويفرض عليهم رغم إرادتهم أن يتوجهوا إلى إسرائيل⁽⁴⁾ . وقد شكلت هذه الهجره اليهوديه فاتحة أمل لإسرائيل نحو القوه وبناء مجتمع متكامل وفرصة للتوسع . وإن كانت لها مشاكلها المتمثله في ضرورات العياده الواجب توافرها لهذا التعداد الضخم⁽⁵⁾ . ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى التأثير السلبي لإنهيار الإتحاد السوفيتي

(1) راجع قسم خاص - الإنتفاضة الفلسطينيه - مجلة السياسة الدوليه - العدد 92 - إبريل 1988 من ص 4 : 295

(2) ريتا حمدان - الفلق الإسرائيلي إزاء تنامي القوه العسكريه العراقيه ودره وإنكساره على أزمة الخليج

العربي الراهنه - مجلة الفكر الإستراتيجي العربي - العدد 35 يناير 91 من ص 50

(3) نفس المصدر - ص 66

(4) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق - ص 185

(5) ريتا حمدان - المرجع السابق - ص 74

وإنفلاقه على مشاكله العويصة على نحو أطلق يد الولايات المتحدة في المنطقة دافعا بالمنظمة إلى تبني خيارات السلام والقبول بدولة إسرائيل ككيان سياسي في المنطقة . مما انعكس في هيئة تأييد عالمي منقطع النظير لهذه السياسه حتي وصل الامر الى انتقال الجمعية العامة للأمم المتحدة بكامل هيئتها الى المقر الأوروبي بجنيف للإستماع إلى خطاب يلقيه ياسر عرفات بعد أن رفضت الولايات المتحدة منحه تأشيرة دخول.

كما كان الواقع الاقليمي العربي المحيط ينم عن بوادر سياسييه تميل الي التنظيم والفاعليه . تمثلت فسي ظهور مجالس التعاون العربيه التي كان من المأمول ان تشكل بدايه الطريق للتعاون الاعم والاشمل بين جميع الدول العربيه . كما أعيدت العلاقات الدبلوماسيه بين معظم الحكومات العربيه وجمهورية مصر العربيه التي كانت قد قطعت بسبب عقد الأخيره لإتفاقيه كامب ديفيد ، مما عد إضعاف للمواقع العربى في حينه . وايضا موافقة مجلس جامعه الدول العربيه علي عوده المنظمه المذكوره الي مقرها الدائم بالقاهره . كما ان بعض الحكومات العربيه قد اعلنت عن عزمها تطبيق نظام الحكم الديمقراطي فيها . بل وقد بدأت بعضها بالفعل في السير في هذا الاتجاه كالملكه الاردنيه الهاشميه وجمهورية الجزائر وقد مثل كل هذا عوامل قوه وفاعليه في النظام العربى كان من شأنها بالطبع ان تؤدي الي خوف وقلق اسرائيليين وتدعيم متركزات قوه وفاعليه الطرف الفلسطينى .

وتزامنت ايضا أزمة الخليج العربى الثانى مع انقراط عقد المعسكر الشيوعى الذى نتج عنه بعض المخرجات التي لعبت دورا في تشكيل البنيه السياسيه والعسكريه للقضية الفلسطينيه فعلاوه علي هجره اليهود الي اسرائيل طرحت قضية إعادة الولايات المتحدة لمساياتها من حقيقه الرباط المقدس بينها وبين اسرائيل وضرورتها بالمنطقه ، والذي كان يتمثل في انها خط الدفاع الاول بالمنطقه ضد الشيوعيه ، مما اشعر اسرائيل بقلق على طبيعه علاقاتها المستقبلية بالولايات المتحدة عن إمكانية تقليص حجم المساعدات الأمريكيه لها⁽¹⁾ .

ونظرا لان المنطقه العربيه هي جزء حساس بالنسبه للعالم ككل ولل قوى العالميه خاصه ، ونظرا لان طرفي القضية الفلسطينيه هي من قبيل الكيانات غير المستقله إقتصاديا بصوره كامله ، حيث تعتمد كلاهما علي التأييد والدعم الخارجى والعالمى بوجه خاص . فقد كان من الطبيعى ان يتأثرا بما يلم بهذه القوى من عوامل قلق او ثوتر لانها بالطبع ستنعكس عمليا داخل المنطقه . ولا سيما تلك المتعلقة بالولايات المتحدة والمحددة فيما يلى من حقائق:

(1) وحيد عبد المجيد - تأثير أزمة الخليج على المشكلة الفلسطينيه اللبنانيه - فى د. أحمد الرشيدى (محرر) - الإنمكاسات الدوليه والإقليميه لأزمة الخليج - مرجع سابق - ص 252 : 256

1- انتهاء التهديد الشيوعي القادم من الشرق والموجه لأوروبا الغربية وأمريكا بعد انقراط عقد المعسكر الشرقي بإعلان جميع دوله تخليها عن اعتناق الفكر الماركسي والبدء في اعتناق الفكر الليبرالي ورفضها الانصياع لأوامر موسكو . وبالتالي زوال الخطر العسكري المتمثل في حلف وأرسو .

2- مساعى الوحدة الأوروبية المفضية إلى ظهور كيان سياسي اقتصادي متوحد وقوي ولا يحتاج لحماية أو حتي وصاية الحليف الأمريكي القوي.

3- ظهور عملاقين اقتصاديين يهددان الهيمنة الاقتصادية العالمية للقطب الأمريكي وهما ألمانيا الموحدة واليابان ، مع ما يمثلانه في الذاكرة الأمريكية والغربية عموما من مخاوف خاصة .

4 - تراكم معدلات العجز الضخم في ميزان المدفوعات الأمريكي :

وقد أفرزت محصلة هذه الحقائق - الداخلى منها والخارجى - رغبة حثيثة للبحث عن دور يعيد ويؤكد الهيمنة الأمريكية علي النظام العالمي الجديد . فكان رد الفعل العنيف تجاه ليبيا بحجة مساعدتها للإرهاب وترصد العراق لمراقبة برنامجهِ التسليحي لإنتاج السلاح الكيماوي والنووي أيضا . كما يعد قرارها بقطع الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية من هذا القبيل .

وعلى الجانب الآخر فقدت مجموعة الدول العربية الراديكالية منها خاصة - مؤازرة الصديق السوفيتي الذي كف عن مساندته للقضية الفلسطينية وللمنظمة تحت وطنة أوضاعها المتدنية.

كأنتها: تصرفات وسلوك طرفي القضية الفلسطينية إزاء الأزمة:

منذ اندلاع الأزمة في الثاني من أغسطس 1990 بإجتياح القوات العراقية لجميع أراضي الكويت 'وقف كل من إسرائيل والمنظمة علي طرفي نقيض في تعاملاتها مع هذا الحدث الجلل المفاجئ . وكل منها في تعامله معها كان يبغى مصلحته الشخصية في مواجهه الآخر باعتبار ان صراعهما هو الأساس وهو الباقي وكل ما عداه من صراعات محلية بالمنطقة تدور في فلكه وهي مقدمات أو توابع له . فقد كانت تصرفاتها من قبيل لعبة المباريات الصغرية للفوز بكل المقام قدر الامكان . الا ان الطرف الاسرائيلي تمكن من اللعب بالطريقة الصحيحة وبالوسائل المتاحة كلها وفي الملعب السليم . لهذا فقد كانت نقاط فوزه اكبر بكثير من التي حصل عليها خصمه .

أ) الطرف الاسرائيلي وتعامله مع الأزمة :

لقد كان الغزو العراقي للكويت بمثابة الحلقة الاولى في سلسلة من الاحداث التي ترتبت عليها زياده ادراك القيادة الاسرائيلية للتهديد الذي يواجهها في ظل هذه الظروف . فقبل ترجيع قوات التحالف الدولي للخيار العسكري في 17 يناير 1991

مثلت هذه الازمة مصدرا لثلاث انواع من التهديدات من وجهة النظر الاسرائيلية . وكان المصدر الاول للتهديد هو احتمال قيام العراق بتحركات استفزازية لخلق صدام عسكري مع اسرائيل او قيام الجيش العراقي بعملية عسكرية نتيجتها الخطأ في تقدير الموقف. اما مصدر التهديد الثاني في ادراك القيادات الاسرائيلية فيتعلق باحتمال التوصل الي تسوية سلمية للازمة دون القضاء علي القوة العسكرية العراقية ، ويتعلق المصدر الثالث للتهديد برؤية القيادات الاسرائيلية الاحتمال الربط بين ازمة الخليج والصراع العربي الاسرائيلي ⁽¹⁾ .

لذلك فقد كانت استراتيجيات اسرائيل في التعامل مع هذه الازمة يرتبط بادراكها لحجم وطبيعة هذه التهديدات ، ويمكن التمييز بين هذه الاستراتيجيات المتبعة ونهجها من خلال رصد وتتبع التصريحات الرسمية والسياسات الفعلية والكتابات الصحفية المعنية والتي ظهرت في الساحة السياسية الاسرائيلية خلال هذه الفترة ⁽²⁾ . مع ادراك حقيقة ثابتة ، وهي ان اسرائيل في تعاملها مع هذه الازمة كانت تتبع الاطار العام للاستراتيجيات العامة التي تتبناها ازاء مختلف الصراعات العربية العربية . كما ترتبط هذه الاستراتيجيات بطبيعة الاهداف الموضوعية والمراد تحقيقها من خلال استغلال الصراعات العربية العربية وتتصل ايضا بظروف لحظة إندلاع الازمة والاعتبارات العديدة المحيطة بها ⁽³⁾ .

ولعل الاستراتيجية العامة للسياسة الاسرائيلية في التعامل مع دول الجوار ومع الطرف الفلسطيني تتبع من ضروره تحقيق اهدافها العامة والتي لا تخرج عن الاستيلاء علي الارض المحتلة ومزيد من الارض الجديدة ثم احداث الاندماج بينها وبين هذه الاراضي والدول أو الكيانات العربية الجديدة ، ثم تحقيق السيطره عليها بعد ذلك للاستفادة من امكاناتها المادية والاقتصادية والبشرية في الانتاج الاول ثم تصريف منتجاتها المنتجة داخل اسرائيل الكبرى .

وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف العامة فإنها تتبع بعض السياسات التي تحرص على توافرها دائما من خلال تعاملها اليومي مع جيرانها ، وأول قاعده اساسية في التعامل ان أجواء التنازع والصراع علي الساحة العربية تفرز افضل الازمات الاستراتيجية امام الكيان الاسرائيلي . والذي لا يجد لنفسه بداهة ادني مصلحة في رؤيه عالم عربي متماسك . وبالتالي تصبح هناك مصلحة اسرائيليه اصيله في

(1) د. ودود بدران - القرار الإسرائيلي خلال أزمة الخليج - الفكر الإستراتيجي العربي

المعد 37 - يوليو 1991 - ص 129 - 130

(2) أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية

(3) أحمد إبراهيم محمود - سياسة التعامل الإستراتيجي مع الازمة - السياسة الدولية

المعد 102 مرجع سابق - ص 79

تصعيد الصراعات العربية العربية بل وتفجيرها من المنبع متي كان ذلك ممكنا ⁽¹⁾ . وهي في اتباعها لهذه السياسة تهدف لتحقيق هدف آخر وهو إضعاف جيرانها والاقبال من قدراتهم وقوتهم الشاملة وتعميم مكاسب التمزق والانشقاقات والتي بدورها تضعف من قدرات العرب فتزيد من قوتها النسبية في الصراع الاقليمي الدائر بينهما وبالتالي تعينها علي تحقيق اهدافها العامة . فهي بذلك تضع ضمن استراتيجيتها ضروره استغلال أى حدث اقليمي لتحقيق مكاسب لها ⁽²⁾ .

وهي لتحقيق اهدافها عليها أيضا أن تقوم بالعمل علي تجزئة العالم العربي وذلك من خلال استغلال الصراعات العربية الموجوده فعلا والعمل علي تأجيجها وخبراتها او حتي اشغال فتيلها بدهاء . وذلك انطلاقا من ان اي صراع عربي عربي هو في صالحها ، وأى إتحاد سينقلب عليها لامحال ولن يمكنها من تحقيق اهدافها بالمنطقه . ولعل الازمة اللبناثيه واستمرارها طوال هذه السنين هو المثال الواضح والدليل القاطع علي تلك القناعه حيث كانت أصابع التدخل الاسرائيلي في اشغالها كلما قاربت علي الخبر غير خافيه وانطلاقا من هذه القاعده تعدد السياسه الاسرائيليه الي استخدام آليات معينه في التعامل مع حالات الصراع التي قد تنشأعلي الجانب العربى منها ، مثلا العمل علي خلق ظروف موضوعيه تحول دون اهتواء الازمه وتدفع نحو تصعيدها من خلال الادوات الدعائيه والسياسيه وربما العسكريه . وتأليب بعض اطراف الصراع ضد البعض الاخر اذا كان ذلك ممكنا ، ولا سيما في حالات الصراع التي تدخل فيها بعض دول الجوار الجغرافى . وكذلك استغلال ظروف الصراع لتجسيم الخطر العسكري الاسرائيلى في المنطقه ، وانتهاج سياسات تمريضية ضد الجانب العربي عند التعامل مع الاطراف الدوليه الاخرى . والعمل علي إمتلاك المزيد من الامكانات العسكريه تحت زعم الحاجه الي مجابهة التحركات الناجمه عن ظروف الصراع القائم بين الجيران العرب وغير ذلك من الآليات ⁽³⁾ .

وهي ايضا تتبع سياسه من شأنها تجزئة الدول المحيطه بها مصداقاً لمفهوم فرق تسد مع اشاعة الروح الانهزاميه والياس وزرع التشاؤم في المستقبل .
وحيثما اندلعت ازمه الخليج العربيه الثانيه ، رأيتها اسرائيل فرصه مواتية علي طريق تحقيق اهدافها بالمنطقه وذلك من خلال التعامل معها بكفاءه واقتدار لتحقيق اهداف فرعيه تعين علي تحقيق اهدافها العامة . وقد تمثلت هذه الاهداف الفرعيه في ثنشتيت الاهتمام الدولي بالقضيه الفلسطينيه، وتهيئه الظروف المناسبه داخل

(1) المرجع السابق - ص 79

(2) د. رضا فودة - أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومي - مرجع سابق - ص 147

(3) المرجع السابق ص 82

إسرائيل لمقاومة وقمع الانتفاضة الفلسطينية⁽¹⁾. وأيضا تهيئ الظروف المناسبة لتسوية المهاجرين السوفيت بالاراضي العربيه المحتله ، وتدعيم سيطرتها الداخليه علي الاراضي المحتله ولو بالعنف⁽²⁾ ولعل حادث الإعتداء على الفلسطينيين بالمسجد الأقصى وقتل العديد منهم وصدور قرار إدانته من مجلس الأمن دليل واضح على ذلك⁽³⁾. هذا مع مضاعفة المعونات العسكريه والماديه المتحصل عليها من أمريكا⁽⁴⁾. وأيضا كان هناك هدف وقتي مرتبط بالآزمه ذاتها وهو إضعاف قوات العراق العسكريه بتضخيم المخاطر والتهديدات التي يمثلها الرئيس العراقي صدام حسين في المجتمع الدولي ، وبالتالي ضرورة توجيه ضربات عسكريه للقضاء عليه⁽⁵⁾. كما تمثلت أهدافها التكتيكيه في محاوله لعب دور في الازمه يعيد أهميتها بالنسبه للغرب وأمريكا بالذات في المنطقه وخاصة بعد إنتهاء الخطر الشيوعي⁽⁶⁾.

.. ونظراً لخصومية أزمة الخليج الثانيه بالنسبة لإسرائيل ، فقد إنتهجت خمس إستراتيجيات في تعاملها معها ألا وهى : التكيف ، المناوره - إنكار التورط - التحريض - توظيف الازمه⁽⁷⁾. وعلى الرغم من أن كل إستراتيجيه من هذه الإستراتيجيات يمكن إعتبارها قائمه بذاتها . إلا أنها تتسم بالطبيعيه التكاملية بين بعضها البعض والشمول ، فضلاً عن إنها متشابهه عند التنفيذ . كما يمكن تحقيق نفس الهدف الواحد من خلال أكثر من إستراتيجيه واحده . وهى وفق التوضيح الآتى :

١- التكيف :

تنبع هذه الإستراتيجيه من قدرة إسرائيل عموماً على التواءم والتوافق مع المستجدات الإقليميه والعالميه ، بحيث تنتهج من السياسات التي تجعلها بعيداً عنها . بل يمكن أن تكون مرحلياً تؤثر وتتأثر بها وفي النهايه تستفيد منها ، وقد مثلت أزمة الخليج العربي الثانيه أحد هذه الأزمات التي كان عليه أن تتكيف معها بهدف إبقاء آثارها السلبيه التي قد تلم بها وأيضا توظيف فرصها لتحقيق أقصى قدر من المكاسب على كل الجبهات⁽⁸⁾.

(1) محمد هشيم هيكل - مرجع سابق - ص 182

(2) د. رضا فودة - أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومي - المرجع السابق - ص 148

(3) لطفى القولى - الخليج نزاع سياسى فى أزمة مستمرة - المرجع السابق - ص 126

(4) د. ودوده بدوان - القرار الإستراتيجى الإسرائيلى خلال الأزمة - المرجع السابق

- ص من 135 : 142

(5) أحمد صدقي الدجاني - قضية فلسطين والصدام العربى الصهيونى بعد حرب الخليج

المرجع السابق ص 77

(6) ريتا حمدان - القلق الإسرائيلى إزاء تفاسى القوة العسكريه العراقية - المرجع السابق - ص 81

(7) أحمد إبراهيم محمود - سياسة التعامل الإسرائيلى مع الأزمة - المرجع السابق - ص 80

(8) أورانق الشرق الأوسط - العدد الأول - المرجع السابق - ص 46

وقد تمثلت الإجراءات المتخذة لإتقاء الآثار السلبية للأزمة في العديد من الوسائل والإجراءات ، منها إعلان حالة الطوارئ العامة ورفع درجة الإستعداد في قوات الجيش والدفاع المدني ، وخاصة حينما أذاع راديو بغداد في ٩ أغسطس أن إسرائيل ستقوم بإعادة طلاء طائراتها المقاتلة بالالوان الخاصة بالطائرات الأمريكية ، وأنه يتم تزويد الطيارين الإسرائيليين ببطاقات هوية أمريكية من أجل المشاركة في توجيه ضربه جوي ضد أهداف العراق ، وقد إعتبرت إسرائيل أن هذه مقدمه لتوجيه ضربه عسكريه عراقية ضد إسرائيل^(١) . وتمثلت أيضاً حالة الطوارئ في أنشطة الدفاع المدني وإعلان الإستعداد التام والإعلان المستمر عن كيفية الوقاية من الغارات الجوية التقليدييه والهجوم بالصواريخ ذات الرؤوس الكيماوية ، وقد بدأت السلطات الإسرائيلية بالفعل في توزيع الأقمعه الواقية من تلك الغازات السامة^(٢) . مع العمل على زيادة ميزانية وزارة الدفاع لمواجهة أى إحتتمالات مستقبلية نتيجة هذه الأزمة . تلك كانت إجراءات التكيف السلبية ، أما الإيجابية والتي كانت تهدف منها إسرائيل إلى تحقيق مكاسب من هذه الأزمة ، فقد تمثلت في التمهيد لتوجيه ضربه عسكريه ضد العراق للقضاء على قوتها العسكريه أو التمهيد للمطالبه بزيادة الميزانيه الدفاعيه وحجم المساعدات العسكريه الأمريكيه لها أو حتى تمسين صورتها الخارجيه وإطلاق يدها داخليا ضد الإنتفاضه الفلسطينيه . كما قامت إسرائيل بتوسيع نطاق الخطر الذى تتعرض له ومداه ، حيث أعلنت ان أى تفلفل عراقى عبر الحدود الأردنيه يمثل تهديدا لأمن إسرائيل ، كما لوحث مرارا بالجزء المتوقع للعراق إذا ما أقدم على مهاجمة إسرائيل ، التى لن تتوانى في الدفاع عن نفسها بشتى الوسائل^(٣) .

٢- المناوره :

وهي قدرة إسرائيل على إستغلال الطرف الإقليمى أو الدولى لتعديل بعض المفاهيم الثابته والمتعلقه بالصراع فى الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها وسياساتها العامه فى المنطقه . فحينما نشبت أزمة الخليج ربط بعض الممثلين والساسة بين القلق وعوامل التوتر التى زرعتها إسرائيل فى المنطقه وهذه الأزمه الجديده ، وقد ظهر ذلك جليا حينما ربط الرئيس صدام حسين بين الإنسحاب من الكويت وضروره الإنسحاب الإسرائيلي من الاراضى العربيه المحتله^(٤) . ولذلك فقد إنصبت إستراتيجيه إسرائيل

(١) ريتا حمدان - القلق الإسرائيلي إزاء تنامي القوة العسكرية العراقية - مرجع سابق - ص 75

(٢) إسرائيل وأزمة الخليج - التقرير الأول - أزمة الخليج والمواقف العربيه والدولية

المرجع السابق - ص 285

(٣) أميرة حسن - قرار الرد على صواريخ العراق يتوقف على الضمانات

والآثار المدمرة لأهرام 91/1/23 ص 8

(٤) أحمد صديقي الدجاني - المرجع السابق - ص 78

في تفاعلها مع الأزمة على نفى أي إرتباط بين القضية الفلسطينية وأزمة الخليج ، والقول بأن الإحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة ليس هو سبب مشاكل المنطقة ⁽¹⁾ . كما استغلت قدرتها في المناورة إستغلالاً لظروف وأوضاع الأزمة الراهنة بمحاولة لإيجاد دور لها في حل الأزمة ، وبالتالي إعطاء الفرصة لإقتصام مكافأة الإنتصار مستقبلاً ، حيث أكدت إذاعة إسرائيل في 17 / 9 / 1990 أن إسرائيل سوف تتدخل عسكرياً إذا قام العراق بنشر قواته في الأردن ، وإن الظروف تحتّم إعداد جيش الدفاع الإسرائيلي لمواجهة أسوأ الإحتمالات التي يمكن أن تنجم عن أزمة الخليج ⁽²⁾ . كما أكدت وكالة رويتر يوم 29 / 9 / 1990 أن إسرائيل سوف تتجاهل أية نداءات أمريكيه بالتخلي بضغط النفس تجاه أزمة الخليج في حالة الشعور بالخطر من التهديدات العراقية ⁽³⁾ .

3- إنكار التورط :

تقوم إستراتيجية إسرائيل على إنكار تورطها أو حتى قيامها بأي دور في بدء أو تأجيج النزاعات والأزمات الإقليمية للمنطقة ، مثل الأزمات اللبنانية وأزمات وخلافات الفصائل الفلسطينية بالأراضي المحتلة ، وذلك رغم أن أصابع الإتهام تشير جميعها إلى شبهة التدخل والتورط الإسرائيلي المؤكدة . ولكن هذا لا ينفي انها في بعض الأزمات الدولية ذات الطبيعة الفاصه جدا لها تقوم بتسريب بعض المعلومات التي قد يفهم منها انها ضالعه في هذه الأزمة وذلك بهدف خدمة امور معينه تفيد وضعها وامنها المستقبليين ، مثل قيام مجموعه من الكوماندوز الإسرائيليين بإغتيال بعض القاده الفلسطينيين في تونس ، أو الإعلان صراحة ورسماً عن تدخلها في أزمة ما بهدف وضع حد لها والمحافظة على هيبة وطول زراع الدوله الإسرائيليه مثلما حدث في ضرب المفاعل الذري العراقي أو حادث إنقاذ الرهائن من مطار عنتيبي بأوغندا . وهي في أزمة الخليج إنتهجت ذات النهج في إنكار التورط ، حيث أدركت أهمية بقاء هذه الأزمة داخل المحيط العربي وعدم إعطائها بعداً دولياً وذلك خشية زيادة شعبيه مدام حسين وتقوية الموقف العراقي . وكانت في موقفها هذا تهدف لتعميق الخلافات والفجوة بين العرب وذلك بعد إدراكها لعمق المكاسب التي ستحصل عليها ومقدار الخساره التي تلم بالجانب الآخر في حالة بقاء الأزمة على حالها العربي . وقد ظهر ذلك جلياً حينما بدأت القوات الأمريكيه والأجنبيه في التدفق إلى المنطقه وتحول النزاع من عراقي كويتي إلى شبهة مقاومة التواجد الأجنبي بالمنطقه العربيه،

(1) إسرائيل وأزمة الخليج - التقرير الأول -أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية

المرجع السابق - ص 279

(2) إسرائيل وأزمة الخليج - المرجع السابق - ص 295

(3) المرجع السابق - ص 296

فقد صرح مونتني أرنيز بأن إسرائيل غير متورطة في نزاع ولا أن يطلب منها ذلك⁽¹⁾. إلا أن ذلك لم يمنع سياساتها من التهديد بضرب العراق والأردن في بعض الأحيان إذا حدث مايمس سلامة إسرائيل .

4- التحريض :

قامت السياسة الإسرائيلية الرسمية بمناسبة الأزمه على مبدأ أساسى هو ضرورة التعامل مع الطرف العراقى بكل حزم وقوه وعدم السماح له بالفروج منتصرا منها . حيث أكد (إريل شارون) وزير الإسكان الإسرائيلى على أن إنسحاب الولايات المتحده والقوات الغربيه الحليف لها من منطقة الخليج وبقاء الرئيس صدام حسين فى قبضته وبحوزته كميات هائله من الأسلحه بالإضافة إلى قدرة العراق على إنتاج الأسلحه النوويه سوف يسفر عن زيادة الأخطار والتهديدات بالنسبه للعالم وإسرائيل⁽²⁾ . كماحرصت السياسه الإسرائيليه أيضا على المبالغه فى تصوير التهديدات المستقبلية التى يمكن أن تنجم فى حالة التساهل مع العراق من جانب المجتمع الدولى . وقد عملت المصادر الإسرائيليه على زيادة المخاوف الدوليه من خلال الزعم بأن الشرق الأوسط ممكن أن يتدهور مستقبلا بفعل الغزو العراقى للكويت ، بشكل أكبر بكثير مما هو قائم بالفعل فى وقتنا الراهن ليتحول إلى حريق هائل يعم المنطق مما يؤثر سلبا بالتاكيد على تدفق البترول إلى العالم الغربى⁽³⁾ . وقد أكدت إسرائيل طوال الأزمه وقبل إنتهائها على ضرورة الحل العسكري وتصفيه الآله العسكريه العراقيه بالكامل⁽⁴⁾ .

5- توظيف الأزمه :

وتقوم هذه السياسه الإسرائيليه على إستغلال الأزمات القائمه بالفعل بصوره تكفل تحقيق الأهداف والمكاسب الإسرائيليه وأهمها تحسين صورتها الدوليه والعمل على كسب المزيد من الأصدقاء والمؤيدين وتقليل المعارضين لسياساتها . وأيضا قامت إسرائيل وهى فى سبيلها لتوظيف أزمه الخليج والتستمر خلفها بالتشكيل بالشعب الفلسطينى والإنتفاضة الشعبيه المقاومه للإحتلال وذلك فيما عرف بمذبحة المسجد الأقصى فى 28 / 10 / 1990 ، وقت إضطر مجلس الأمن لإصدار قرار إدانته له ، وتكلفه السكرتير العام للأمم المتحده بإيفاد بعثه لتقرير كيفية حماية الشعب الفلسطينى من إرهاب الدوله الإسرائيليه⁽⁵⁾ . كما نجحت فى توظيف الأزمه للقضاء على الآله

(1) جريدة الحياة 90 / 8 / 10

(2) إسرائيل وأزمه الخليج - التقرير الثالث - المرجع السابق - ص 305

(3) أحمد إبراهيم محمود - سياسة التعامل الإسرائيلى مع الأزمه - مرجع سابق - ص 87

(4) أحمد صدقى الدجاني - مرجع سابق - ص 77

(5) لطفى القولى - مرجع سابق - ص 126

العسكرية للعراق وذلك بتجريح المل العسكري للأزمة عبر الضغط على دوائر صنع القرار الأمريكي داخليا⁽¹⁾.

كما قامت أيضا بشن الغارات العسكرية على جنوب لبنان تحت دعوى تصفية الإرهاب الفلسطيني وتأييد الإرهابيين ومثيري الشغب مما ينبغي إسكاتهم وإلغاء التهديدات التي يمثلونها للكيان الإسرائيلي . ومن ناحية أخرى ، إستغل الكثير من الإسرائيليين مناخ الأزمة وما تضمنته من إحتتمالات تعرض إسرائيل لضربات إنتقاميه ، في الدعوه إلى معاودة تبنى إسرائيل لنظرية مناحم بيغن بخصوص السلاح النووي القائم على حتمية عدم السماح لأي دولة معادية تعيش حالة حرب مع إسرائيل لتطوير سلاح الإباده الجماعيه ، وتستند هذه الدعوه إلى أنه " على الرغم من أن إسرائيل يمكنها أن ترد ردا رهيبا في حالة تعرضها لهجوم بالأسلحه غير التقليديه إلا أن ممكن الخطورة أن (الطفاه) قد يخطئون في الكثير من الأحيان تقديرهم لقدرة العدو ، على نحو قد لا يكفي معه الردع فقط لصد المخاطر القاشمه " . ومن هذا المنظور برزت الدعوه في بعض الكتابات الإسرائيليه إلى معاودة تبنى وجهة نظر بيغن وليس بالضروره القيام بمثل ماقام به في الماضي ولكن من الممكن تطوير أساليب أخرى لمنع خطر الإباده ضد إسرائيل وخطر الإبتزاز النووي⁽²⁾ .

ومن ذلك نرى أن إستراتيجيات إسرائيل في التعامل مع أزمة الخليج العربيه الثانيه قد تنوعت ، إلا أنها جميعا تتلاقى في هدف واحد وهو خدمة إسرائيل وأهدافها وإستراتيجيتها الطويله والقصيره المدى لتحقيق ماتصير إليه ، وأن هذه الإستراتيجيات تتكامل وتتناسق ولا تتعارض وفق سيمفونييه محكمة الإعداد لتعظيم المكاسب وتقليل الفسائر بقدر الإمكان .

ب) الطرف الفلسطيني وتعامله مع الأزمة :

تميز تعامل الطرف الفلسطيني مع أزمة الخليج بشئ من الغرابه الظاهره وإنعكس بدوره على حجم إنزعاج وإندهاش إقليمي وعالميين كبير أثر بلاشك على ماتتمتع به المقاومه الفلسطينيه والإنتفاضه الشعبيه من رأى عام ومصداقيه دوليه . فقد كانت الصوره العامه لهذا التعامل هو التأييد المطلق للطرف العراقى على حساب الكويت ضد الشرعيه الدوليه وقرارات الأمم المتحده . لكن من الفحص الدقيق يتبين وجود خط رئيسي مؤيد للسياسه العراقيه أو على الأقل متعاطف معها ومتفهم لها ، وقد عبرت عن هذا الخط قيادة منظمه التحرير والفصائل الرئيسيه العامله في إطارها ، وأيضا الإتجاه المتطرف الذى تبنته القياده الوطنيه الموحد للإنتفاضه فى الداخل وحركة الجهاد الإسلامى . أما حركة المقاومه الإسلاميه (حماس) التى كانت

(1) ممن بشور - أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربى - مرجع سابق - ص 278

(2) أحمد إبراهيم محمد - مرجع سابق - ص 84

تربيته من هذا الخط العام خلال الأيام الأولى للأزمة أخذت في الإبتعاد عنه بعد ذلك بموجب موقف أكثر توازناً ، ومعنى ذلك أنه يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات في إطار الموقف الفلسطيني إزاء أزمة الخليج وحتى نشوب حرب تحرير الكويت ⁽¹⁾ .

الاتجاه الأول : وقد عبرت عن هذا الاتجاه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها المختلفة ، وقد تجنب هذا الاتجاه إدانة الغزو العراقي ، وعارض الإدانة العربية للعراق وغزو الكويت ، كما إمتنع عن دعوة العراق للإنتساب من الكويت بغير شروط . إلا أن هذا الاتجاه قد تجنب التورط المباشر في التأييد العلني للعراق ، حيث كان يقف أقرب إلى قبول الموقف العراقي دون تأييد علني للإحتلال . لكن بدون إدانة له في الوقت نفسه ⁽²⁾ . وهي بهذا الموقف قد أخذت جانب مواقف الدول العربية التي تحفظت على قرار إجماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة عشية بدء الأزمة وإصدار قرار بإدانة الإحتلال . وقد كان ميرر هذا الاتجاه من قيادة منظمة التحرير أن صدور قرار الإدانة من شأنه أن يضر بالإتصالات الجارية من أجل إحتواء الأزمة ، ورغم وضوح التصلب العراقي خلال الأزمة الأولى عقب الغزو مباشرة تمسكت منظمة التحرير بذلك المصوغ بدعوه أنها تفضل القيام بدور الوساطة في الإطار العربي وأن هذا الدور سيتعطل ويفقد فاعليته إذا أدانت العراق ⁽³⁾ .

وقد توافقت مواقف منظمة التحرير الفلسطينية مع الدول العربية المعارضة لإدانة العراق والمطالبه بما أسمته بالحل العربي للأزمة . إلا أن هذا المطلب قد فشل حينما إصطدم بالرفض العراقي القاطع بالإنتساب . وقد تمسكت المنظمة بنفس الاتجاه حينما عقد مؤتمر القمة بالقاهرة لهذا الغرض ، وحاولت منع صدور قرار بإدانة العراق والإستعانة بقوات أجنبية وعربية للدفاع عن السعودية ⁽⁴⁾ . وقد إتخذت منظمة التحرير الفلسطينية موقف الرفض خلال التصويت على مشروع القرار ، ولكنها عادت بعد أيام لتعديل موقفها من الرفض إلى التحفظ في مذكره قدمتها إلى جامعة الدول العربية ⁽⁵⁾ .

وقد كان هذا الموقف والتضارب الحادث به هو نتيجة طبيعیه للخلاف الموجود في أوساط القيادات والمتصرفين في أمور المنظمة حول سبل التعامل مع الأزمة ، فقد كان هناك رأي ينادي بإتخاذ موقف مبدئي رافض للغزو على أساس أنه ليس منطقياً

(1) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 - مرجع سابق - ص 328 وما بعدهما

(2) توفيق أبو بكر - الفلسطينيون في الكويت في الأسابيع الأولى من الإحتلال

جريدة الشرق الأوسط - العدد الصادر بتاريخ 92/2/16 ص 5

(3) وحيد عبد المجيد - المنظمات الفلسطينية وأزمة الخليج - مجلة العلوم الإجتماعية

العدد الأول / الثاني - ربيع / صيف 1990 مرجع سابق - ص 176

(4) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 - مرجع سابق - ص 339

(5) جريدة الأهرام - القاهرة - 5 / 8 / 1990

أن يسكت من يناضل ضد إحتلال أرضه على إغتصاب أرض الغير لأنه بذلك يفقد المسوغ الأخلاقي لنضاله⁽¹⁾ ، وأيضاً رفض الوجود العسكري الأجنبي على الأرض العربية ، إلا أن هذا الإتجاه قد رفض . والملاحظ أن المنظمة بذلك قد إتفقت مع الدول العربية التي ثابت بالمل العربي للأزمة إلا أنها إختلفت معها فى أنها لم تدعو لإنسحاب العراق وعمدة الشرعيه الكويتيه لحكم الكويت . كما كانت هى الطرف الوحيد الذى أيد رسمياً المبادره العراقيه فى 12 أغسطس 1990 والتي ربط فيها حلا للأزمة بالقضايا المصيريه الموجوده بالمنطقه⁽²⁾ .

ومن ذلك نرى أن الإتجاه الأول إتحصر فى الآتى : 1- أن الحل العربى لازمة الخليج هو السبيل الوحيد للحفاظ على المصالح العربيه العليا والمصالح الدوليه للمنطقه . 2- أن هذا الحل يجب أن يضمن حقوق العراق والكويت والسعوديه دون إتحياز لطرف على حساب آخر . 3- أن القوات العربيه يجب أن تقوم بالدور الرئيسى فى حماية حقوق جميع الأطراف كبديل للوجود الأجنبي الذى ينبغى وضعه تحت علم الأمم المتحده إن كان ضروريا . 4- مناشدة الدول الأوربيه السعى دون إندلاع الصرب⁽³⁾ . وقد تطرقت بعض فصائل منظمة التحرير فى إظهار تأييدها للعراق إلى حد تجنيد متطوعين للقتال إلى جانبه ، كما هددت منظمات أخرى بمهاجمة المصالح الأمريكيه فى مختلف بقاع العالم .

الإتجاه الثانى : عبرت عن هذا الإتجاه القياده الوطنيه الموحدہ للإنتفاضه بداخل الأراضى المحتله وحركة الجهاد الإسلامى . وقد إتسمت بإتحياز أكثر وضوحا للعراق ، حيث تبنت القياده الموحدہ وجهه النظر العراقيه فى مسوغ الغزو بالكامل تقريبا ، وذلك فى بيان خاص أصدرته فى 12 / 8 / 1990 بعنوان (بيان مسابيه الغزو الإمبريالى)⁽⁴⁾ . كما أعطت القياده الموحدہ كل الإهتمام لقضية الوجود العسكري الأجنبي وإعتبرت أن المعركه الأساسيه هى التصدى لهذا الوجود . وأيضاً أشنت هجوما حادا على السعوديه ومصر لموقفهما من الوجود العسكري الأجنبي ، ثم عادت وضمت إليهما سوريا حينما حذت حذوها فى نفس الموقف . ولعل قيادة الإنتفاضه حينما أخذت هذا الإتجاه كانت متأثره بروح جماهير الإنتفاضه فى الأراضى المحتله التى رفعت أعلام العراق وصور هدام حسين بجوار أعلام فلسطين⁽⁵⁾ . فهى بالاساس

(1) وحيد عبد المجيد - المرجع السابق - ص 175

(2) توفيق أبو بكر - منظمة التحرير وموقفها من الغزو العراقى للكويت

جريدة الشرق الأوسط 1992 / 2 / 23

(3) التقرير الاستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق ص 329

(4) وحيد عبد المجيد - المرجع السابق - ص 178

(5) لطفى الخولي - المرجع السابق ص 126

قياده ميدانيه تنتمى إلى التنظيمات القائمة فى الداخل . لذلك فهم أقرب إرتباطا بهذه التنظيمات ، كما أنها قياده سريه غير معروفه مما يتيح لها فرصه للتعبير عن المواقف الأكثر حده التى ظهرت على الصعيد الشعبى بعكس الشخصيات المعتدله التى تعتبر شخصيات عامه ومعروفه ولها إتصالات دوليه وتلتقى بالقناصل والصحفيين الأجانب فى القدس ، ومن ثم تهتم بإستخدام لغة أقل حده ، حيث صرحت فى بيان معارضتها الغير مباشره الغزو العراقى للكويت ووضعه مع عدم جواز الإستيلاء على الاراضى بالقوه وأيضا عدم إتخاذ موقف مساند للعراق والإهتمام بخطابه الأمم المتحده والدعوه إلى عقد مؤتمر دولى لحل نزاعات المنطقه كافه ، ولكن هذا الإتجاه كان خافتا⁽¹⁾ .

الإتجاه الثالث : وقد عبر عن هذا الإتجاه حركة حماس ، وقد مر بمرحلتين ، الأولى : مرحلة تخليب الموقف عند التدخل العسكرى الأجنبى ثم مرحله أخرى وهى التوازن النسبى والنظر إلى الغزو العراقى على أنه لا يقل خطوره عن هذا التدخل . فقد أصدرت منظمة حماس فى البدايه بيانا يغلب عليه موقف أقرب للإنحياز إلى العراق ، حيث ساد عداء حاد للغرب على أساس أن الحشود الغربيه الهائله فى الخليج ليست لتركيه العراق وحده ، وإنما لتركيه الأمم جمعاء وإبقائها فى حال من الذل والهوان تجعلها لاتملك حتى مافى أيديها . ودعا إلى الوقوف صفا واحدا فى وجه الغزو الأمريكى الجديد ، وإلى تسوية الأزمه فى الإطار العربى والإسلامى بما يقتضيه الحق والعدل ، وإستمرت تلك المرحله حتى آخر أغسطس 1990 تقريبا⁽²⁾ .

ولكن حماس أعادت النظر فى هذا الموقف بدءا بالبيان الصادر فى أول سبتمبر 1990 والذى إتسم بقدر من التوازن ، فقد دعا إلى ما أطلق عليه الإنسحاب المتزامن أى إنسحاب القوات العراقيه من الكويت مقابل إنسحاب القوات الأجنبيه من المنطقه ، وإحلال قوات عربيه أو إسلاميه فى المناطق العدويه الساخنه ، لقد كان هذا البيان - مع إنه أكثر تقدما بوضوح من سابقه - ذا طابع مزدوج ، فهو من ناحية تميز بالتعاطف مع محنة الشعب الكويتى عبر الإشاره إلى (إننا هنا فى فلسطين ندرك أكثر من غيرنا مرارة فقدان الوطن الأم والتشرد والشتات) ولكن دعا من ناحية أخرى إلى دعم الكويت فى إختيار مستقبل بلده ، بدلا من الدعوه إلى عوده أشرعيه ، كما دعا إلى حل الخلافات فى إطار عربى إسلامى يتيح دراسة مطالب العراق⁽³⁾ .

(1) وحيد عبد المجيد - المرجع السابق - ص 179

(2) التقرير الإستراتيجى العربى - المرجع السابق - ص 330

(3) وحيد عبد المجيد - المرجع السابق - ص 181

الموقف الفلسطيني إبان حرب تحرير الكويت :

هكذا يتضح أن الموقف الفلسطيني قد مال نحو التأييد للعراق إبان حرب تحرير الكويت ، وذلك تمت شعار رفض الحرب والدعوة لإيقافها وإدانة تدمير بلاد عربى تحت أى مسمى. إلا أن منظمة التحرير لم تلبث أن دعت فى البيان التالى الصادر عنها إلى وقف العرب وإيجاد حل سلمى للآزمه مع التأكيد على ترابط حل جميع قسطنطينيا المنطقه لإحلال السلام بها .

أدى إطلاق بعض الصواريخ العراقيه على تل أبيب إلى إثارة حماس فلسطينى عارم ، رغم أنها كانت مكسبا لإسرائيل على الصعيد الدولى ، خاصة وأنه لم تترتب عليها خسائر تذكر . وقد حاولت منظمة التحرير الفلسطينيه مساعدة العراق عن طريق السعى إلى فتح جبهه ضد إسرائيل إنطلاقا من جنوب لبنان بأمل تفجير معبرك واسعه تؤدى إلى خلط الأوراق . فقامت بالفعل بعض الفصائل بقذف صاروخى لإسرائيل يوم 1991 / 1 / 29 وأمته رد فعل إسرائيلى أشد أدى إلى توقف هذا القذف الفلسطينى وتدخل لبنان لحرصها على عدم تورطها فى هذا الأمر وإعادة تنفيذ خطة نشر الجيش فى الجنوب اللبناى فى الوقت الذى ضغطت فيه الولايات المتحده على إسرائيل لوقف التصعيد (1) .

حاول بعض الكتاب تفسير الموقف الفلسطينى من أزمة الخليج ، وهم فى ذلك قد فرقوا بين فلسطينى الداخل والخارج . وأرجعوا أسباب موقف فلسطينى الداخل إلى الشعور بالإحباط والإخفاق الذى تشعر به هذه الفصائل نتيجة إخفاق وتعثر معادئات السلام والحل السلمى للقضية عن طريق أمريكا وإسرائيل وأيضا إلى السياسه الراديكاليه العراقيه التى إتبعتها بعد إنتهاء حربها ضد إيران ، وهذه السياسه أدت بها إلى التهديد المستمر لإسرائيل وإحتضان الفصائل الفلسطينيه المحاربه وتدميمها عسكريا وماليا ومعنويا وقد أدى موقف العراق فى أزمة الخليج العربيه الثانيه من ربط الحل ببقية القضايا السياسيه بالمنطقه ومنها القضيه الفلسطينيه وأيضا التأييد الشعبى الجارف داخل الاراضى المحتله للسلوك العراقى إلى زيادة تأييد الفصائل الخارجيه للمتحرك العراقى . أما أسباب الموقف المعلن من فلسطينى الخارج المؤيد للعراق فقد أرجعه الكتاب أيضا إلى شعورهم بالإخفاق من عمليات السلام الفاشله وأيضا إلى ميل نشاط الإنتفاضة الشعبيه إلى التعثر بفعل عوامل ذاتيه وأخرى راجعه لسلوك القوات الإسرائيليه منها وهى فى مجملها ترجع إلى الشعور بالإحباط والياس مما دفع الشعب الفلسطينى بجميع فصائله إلى قلب الخريطه لأنه لن يكون ماهر أسوأ من الحادث آنذاك .

(1) وحيد عبد المجيد - المرجع السابق - ص 183

ولعله ينبغي المحكم بصحة أو خطأ موقف معين أن يضع الشخص الحاكم على هذا التصرف نفسه موضع الحكوم عليه وفي نفس ظروفه ويحاول تحقيق أهدافه ، فإن تحقق من خلال تصرفاته ، عدت هذه التصرفات سليمة ، وإن كانت تصرفاته لم تتمكن من تحقيق أهدافه المبتغاه عد تصرفه هذا غير سليم - المهم الهدف وسيلة تحقيقه - وقد ظهر جليا من التحليل السابق أن أهداف القيادات الفلسطينية بالاراضي المحتلة كانت أولا الحفاظ على تماسك جماهير الإنتفاضة الداخليه وتماسك وترابط الفصائل الفلسطينية وهو ماتحقق فعلا . لأن القيادات الفلسطينية إن كانت قد إتبعتم أسلوبا آخرأ وسليما من وجهة نظر المجتمع الدولي لكان قد حدث صدعاً شديداً بينها وبين جماهير الشعب الفلسطيني الحكوم بظروف نفسية وإجتماعية معينة إنعكست على شعوره تجاه الأزمة ورغم ما قيل في إنتقاد موقف القيادة الفلسطينية من الغزو العراقي للكويت إلا أنه يبقى لها أنها أهدمت بنخب الجماهير الفلسطينية وإستجابات لمشاعرها وأزرت مطالبها فحافظت على الجبهة الفلسطينية موحدة متماسكة وهو مكسب لا يمكن إغفاله من موازين الحكم على الموقف الفلسطيني .

ثالثا : إنعكاسات الأزمة على طرفي القضية الفلسطينية :

إختلفت إنعكاسات أزمة الخليج العربي الثاني على طرفي القضية الفلسطينية مابين إيجابيات وسلبيات لكل منهما . وهما في تعاملهما معا من واقع الصراع في قضية أزليه واحده ، ومن واقع خصوصية إتجاه كل منهما من القضية الأساسية ، فإن الإيجابيات لطرف منهما بالقطع تمثل سلبيات للآخر ... والعكس صحيح تماما . ومع التسليم بهذه الخصوصية ، فإنه من المفضل أن نذكر السلبيات التي أحدثتها الأزمة لكل منهما معا ، مع وضع طبيعة الصراع بينهما في خلفية الذاكرة ... آخذين في التحليل الطرف الفلسطيني كمحور للفحص .

أ) انعكاسات أزمة الخليج العربي الثاني السلبية على الطرف الفلسطيني :

- اختلف الكتاب في تأثير الأزمة على الطرف الفلسطيني وقاموا بتعظيم الآثار السلبية واثرها عليه بالمقارنه بالآثار الإيجابية التي عادت على القضية بوجه عام . ويمكن حصر هذه الآثار في النقاط الآتية :

1- فقدت المشكله الفلسطيني المركز المحوري الذي كانت تتبناه من قبل وادى إلى خلق ظروف أكثر مواتاة لإسرائيل ، فقد انتقلت بؤرة الإهتمام بمشاكل الشرق الأوسط من ممارسات إسرائيل القمعية حيال الإنتفاضة الفلسطينية إلى أحداث الخليج ⁽¹⁾ . مما أتاح لإسرائيل فرصه للإنتقاض على الإنتفاضة وافقد

(1) محمد علي المداح - مآزق الموقف الفلسطيني - السياسة الدولية

الإنفتاحه قدرتها على أحداث صدوع في المجتمع الإسرائيلي ، فضلاً عن قدرتها على ان تطرح على نفسها صورة الحركة المتوافقة مع النظام الدولي الجديد ، بينما تخالفه إسرائيل مخالفته صارخه ⁽¹⁾ . ويقول آخر ان أزمة الخليج قد انت بالقبضه الفلسطينية الى اسبقية مؤجله بعد ان كانت في مقدمة المشاكل الملحة على الأمم المتحدة ⁽²⁾ . بل ان أحد المتخصصين ذهب الى رأى يؤكد فيه انتهاء عصر العرب العربيه الإسرائيلييه وافتقاد الصراع العربى الإسرائيلي المعنى التاريخى له ⁽³⁾ . وقد أورد الكاتب المذكور الحجج والأسانيد العديده المؤيده لوجهة نظره تلك ومنها فشل العراق فى إستدراج الدول العربيه للوقوف بجانبه حينما أمطر إسرائيل بصواريخه. إلا أن الفحص الدقيق من شأنه ألا ينتهى إلى تأييد وجهة نظر الكاتب رغم السرد التاريخى الذى أوردته تأييداً لوجهة نظره حيث أنه من الصعوبه القصوى إلغاء إرتباط القضية الفلسطينيه بوجودان المواطن العربى من المشرق للمغرب حتى أصبحت تشكل مع عوامل أخرى مقومات القوميه العربيه وسند تفاعل الجماهير العربيه معا وأساس شرعية بعض النظم العربيه والجرح الفاسد فى الضمير العربى والذى مافئاً يحاول تضميده . والغريب أن نفس الكاتب يتفق مع ما إنتهى إليه الباحث فى مرجع آخر سبق الإشارة إليه ⁽⁴⁾ .

ولايفوتنا فى هذا المقام أن نذكر أنه فى المقابل ومع تدهور وضع الفلسطينيين فى الداخل فقد حرصت الولايات المتحده على عدم بعثرة الجبهه المؤيده لها ، فحينما حدثت مذبحة القدس ضد الشباب الفلسطينى يوم 8 أكتوبر 1990 سارعت إلى تأييد القرار الذى يدين إسرائيل ولم تعترض عليه بحق الفيتو ، كما أنها أصدرت قراراً بإعفاء مصر من ديونها العسكريه دون معاملة إسرائيل بالمثل ، وموافقة إدارة الرئيس بوش على بيع صفقة سلاح كبيره للسعوديه ⁽⁵⁾ . وأيضاً التحسّر على طرأ على العلاقات الأمريكيه السوريه ⁽⁶⁾ .

2- ألقت ستارا كثيفا على هجرة اليهود السوفيت التى إستمرت دون أى إعتراض من الدول العربيه ولاحتى منظمة التحرير الفلسطينيه ذاتها ⁽⁷⁾ . فقد وصل عدد المهاجرين

(1) محمد سيد أحمد - مستقبل القضية الفلسطينيه والصراع العربى الإسرائيلى فى ضوء أزمة

الخليج مرجع سابق - ص 169 : 170

(2) د. رضا فودة - أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومى العربى - مرجع سابق - ص 161

(3) أ.د. وحيد عبد المجيد - تأثير أزمة الخليج على المشكلتين الفلسطينيه واللباننيه - فى أحمد الرشيدى (محرر) الإنعكاسات الدوليه والإقليميه لأزمة الخليج - مرجع سابق - ص 258

(4) أ.د. وحيد عبد المجيد - المنظمات الفلسطينيه - المرجع السابق - ص 175

(5) أ.د. وحيد عبد المجيد - تأثير أزمة الخليج على المشكلتين الفلسطينيه واللباننيه

المرجع السابق - ص 256

(6) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 332

(7) د. رضا فودة - المرجع السابق وأيضاً محمد سيد أحمد - المرجع السابق - ص 172

السوفيت إلى حوالي 200 ألف مهاجر خلال عام 1990 فقط⁽¹⁾. وذلك تحقيقاً للهدف من إقامة إسرائيل منذ البدايه ، فإسرائيل أقيمت لإستيعاب أكبر قدر من الأقليات اليهوديه فى العالم للحد من الآثار السلبيه التى برزت على السطح وتراكمت والتى كانت إنعكاساً لحياة وعقلية (الجيئو) ولعوامل إقتصاديه وإجتماعيه وسياسيه كثيره⁽²⁾.

3- أعطت إسرائيل الفرصه لتدافع عن حقها فى إحتلال فلسطين حيث لم تعارض المنظمه فى إحتلال الكويت الدوله المستقله ذات السيادة⁽³⁾. حيث فقدت المنظمه مبررها وسندها الأخلاقى فى الكفاح للدفاع عن حقها فى الحرب . فقد كان من الصعب على من يبحث عن المحج والمبررات التى يدافع بها عن إحتلال شعب أن يقوم بالدفاع عن حقه فى العريه⁽⁴⁾.

4- توقف الدعم العربى للإنتفاضه بالأراضى المحتله ، كما حرمت منظمه التحرير الفلسطينيه من المساعدات العربيه الخليجيّه التى كانت تقدم لها من تلك الدول وعلى رأسها الكويت⁽⁵⁾. كما أفقدها مورداً مالياً ضخماً لاينضب متمثلاً فى تحويلات العماله الفلسطينيه فى البلدان الخليجيّه⁽⁶⁾.

5- وجدت منظمه التحرير الفلسطينيه نفسها مضطره لأول مره إلى أن تنحاز إلى فريق عربى ضد آخر ، وهو ما كانت تحرص دائماً على تحاشي التورط فيه ، فقد أدى ذلك إلى تعرضها لنوع من الإنتكاسه فى مصداقتها الدوليه⁽⁷⁾. وأيضاً إلى تدهور علاقتها مع دول الخليج العربى وإلى مزيد من الفتور فى علاقتها مع مصر والسعوديه وسوريا ، حيث وصلت العلاقات العربيه لمنظمه التحرير إلى أسوأ حالتها⁽⁸⁾.

6- الإنقسام العربى الذى ترتب على أزمة الخليج كان مكسباً لإسرائيل⁽⁹⁾. وأفقد المنظمه كبراً كبيراً من سندها .

أما المكاسب التى حصلت عليها إسرائيل نتيجة إلتزامها بما أطلق عليه (ضبط النفس) تجاه الهجمات التى تعرضت لها بالصواريخ العراقيه منذ فضلت إسرائيل عدم الرد ، فهى عديدة ولعل أهمها :-

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 333

(2) عبيده مباشر - أزمة الخليج والوزن الإستراتيجى لإسرائيل - الأهرام 1992 / 3 / 23 - ص 9

(3) د. رشا فؤاد - المرجع السابق

(4) د. وحيد عبد المجيد - المنظمات الفلسطينيه وأزمة الخليج - مرجع سابق - ص 189

(5) د. رشا فؤاد - المرجع السابق

(6) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 334

(7) محمد سيد أحمد - المرجع السابق

(8) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 334

(9) د. ودوده يدران - المرجع السابق - ص 138

- 1- أنها تنكبت من الحصول على مكاسب تسليحية وإقتصادية وسياسية ، حيث شاع الإمتقار لدى بعض المراقبين فى أنها ستدعم قوتها وتجعلها أكثر قدرة للمقاومة وإحباط أى جهد دولى لتحريك عملية التسوية بعد الحرب ⁽¹⁾ .
- 2- تزايد خلخلة الجبهة الشرقية العربية والتي كانت تعد الخطر الحقيقى ضد إسرائيل بعد كامب ديفيد وتسبب قلق شديد لإسرائيل ⁽²⁾ .
- 3- حصلت إسرائيل خليجيا على عدة مكاسب ، منها تغيير موقف دول الخليج تجاه المقاطعة الإقتصادية المفروضة على إسرائيل حيث أعلنت أنها ستعيد النظر فى قوائم الشركات العالمية التى تتعامل معها ، وأنها سترفع العديد منها - إن لم يكن كلها - من قوائم المقاطعة العربية ، ثم أعقب ذلك رفع هذه الشركات من القوائم المذكورة .
- 4- إنقسام الدول والشعوب العربية إلى فريقين أحدهما مؤيد والآخر معارض ، رغم أنهما كان قبل الأزمة فريقا واحد يدعم ويؤازر ويساند القضية الفلسطينية بكافة المصور .
- 5- تعهدت الولايات المتحدة بعدم الربط بين أزمة الخليج والصراع العربى الإسرائيلى كما إعتقد صانعو القرار الإسرائيلى أن الوضع فى الخليج خلق مسارا سياسيا جديدا يمكن إسرائيل من فرصة الوصول إلى مفاوضات مباشرة مع الدول العربية خاصة بعد أن فقدت منظمة التحرير الفلسطينية التأييد الذى كانت تحظى به بالإضافة إلى أن الأصوات التى كانت تنادى بضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام تناقصت خلال الحرب ⁽³⁾ .
- 6- بنجرده وقوع الغزو العراقى للكويت شنت إسرائيل حملته إعلامية واسعة لإقناع أنظار العام العالمى بالأتى ⁽⁴⁾ .
- أ- أن الدول العربية لاحترام مبادئ القانون الدولى وهى دول لاتعترف سوى بمنطق القوى ومن ثم فإن إسرائيل ليست سبب التوتر فى المنطقة كما ترى الدول العربية .
- ب- ضرورة تدعيم إسرائيل - العمل الودييع - فى مواجهة الطموحات الشخصية لبعض الزعماء العرب الذين يسعون لتحقيق طموحاتهم الشخصية من خلال التهديد بضرب إسرائيل وتدميرها .
- ج- أن صدام حسين هو هتلر جديد ، وغزو للكويت قد يقود إلى حرب عالميه ثالسه وذلك من خلال تشبيه غزو الكويت بغزو هتلر للنمسا عام 1938 (ولعل هذا كان أحد الأسباب التى دفعت الإتحاد السوفيتى السابق إلى التفكير قبل أى تصرف إزاء الأزمة) .

(1) أ.د. وحيد عبد المجيد - المرجع السابق ص 264

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 198

(3) د. ودوده بدران - القرار الإستراتيجى خلال أزمة الحرب - مرجع سابق - ص 141

(4) عماد جاد - الغزو فى الإطار الإقليمى (إسرائيل وتركيا) - السياسة الدولية

العدد 102 - مرجع سابق - ص 75

د- إن إسرائيل هي السند الوحيد للدول الغربية في هذه المنطقة الحيوية للغرب ، كما أنها تمثل المدافع الحقيقي عن مصالحه في منطقة لا يحترم قاداتها القانون الدولي .
ب) إنعكاسات أزمة الخليج العربي الثانية الإيجابية على الطرف الفلسطيني :
اختلف الكتاب في حصر الإنعكاسات الإيجابية على الطرف الفلسطيني ، وذلك راجع إلى إختلاف وجهات النظر حول طبيعة هذه الإنعكاسات وهل هي إيجابية أم لا ؟ . وقد ذهب البعض منهم إلى حد إنكار أي دور إيجابي لها . لذلك يكون من المناسب الحديث عن هذه الإنعكاسات بشئ من التفصيل :-

1- كشفت الأزمة عن طبيعة وضع إسرائيل كقوة إقليمية غير مؤهلة للمشاركة في عملية الأمن بالمنطقة أو في فرض الإستقرار ⁽¹⁾ . كما أنها ساعدت على تجريد التحالف الإستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل من مضمونه الحقيقي من وجهة نظر الأمن العالمي والإقليمي . فبعد أن ألقى الولايا الدولى دور إسرائيل الموجه ضد القط السوفيتى ، وبعد أن كشفت أحداث الخليج الأخير عن طبيعة وحقيقة متطلبات الأمن الإقليمى لمنطقة الشرق الأوسط وضرورة تصحيح الأوضاع الخاطئة . فأكدت صعوبة الإعتماد على إسرائيل في تأمين المصالح المصوية الغربية في المنطقة والدفاع عنها ، حتى أن واشنطن أرسلت أحد كبار دبلوماسيها للبقاء في تل أبيب وكذلك إقناع إسرائيل بأن قوتها الجوية لن تستطيع القيام بعمل يختلف كثيرا عما تقوم به القوات الجوية للحلفاء ... ⁽²⁾ ، كما أثبتت أن الولايات المتحدة عندما يتعرض أمن بتزول الخليج للخطر وهو أمر يهم إقتصاديات العالم الغربى إلى أبعد حد ، فقد اضطرت إلى أن تأتى بنفسها ⁽³⁾ .

2- أتزايد الإدراك الدولى لأهمية تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى عموما بعد أن ظهر مدى ماينطوى عليه هذا الصراع من مخاطر في حالة بقاءه دون حل ، وذلك بإعتباره يؤره قابله للإنفجار في أى لحظة ⁽⁴⁾ . حيث تبين مدى وجود التجاوب الجماهيرى الذى حظى به الخطاب العراقى بربط الإنسحاب من الكويت بالإنسحاب الإسرائيلى من كافة الأراضى المحتلة ⁽⁵⁾ . وأيضا ما يمثله هذا الموضوع من أهمية قصوى في وجدان الشعوب العربية من المشرق للمغرب ، لما تبين

(1) لواء أركان حرب طه المجذوب - تعقيب على أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومى العربى

للدكتور رضا فودة - مرجع سابق - ص 70

(2) أنظر : فشل العراق في جر إسرائيل إلى الحرب - الأهرام 1 / 1 / 26 ص 91 3

(3) أنظر : محمد سيد أحمد - مرجع سابق - ص 179

(4) . وحيد عبد المجيد - تأثير أزمة الخليج على المسألة الفلسطينية واللبنانية - مرجع سابق - ص 261

(5) راجع حجج وجود ربط بين القضيتين أو عدم وجوده : محمد سيد أحمد - مستقبل القضية

الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى في ضوء أزمة الخليج - مرجع سابق - ص 164 : 168

أيضا من تحليلات السياسيين والكتاب أن ماتسببه هذه القضية من مؤثرات وأحاسيس بالقهر والذل وما يترتب عليها من مراعات عسكرية وسياسية وإقتصادية ومشاكل لاجئين ومهجرين هي من الأسباب المباشرة لأزمة الخليج وستبقى بؤره لأي صراع أو أزمة قادمة في المنطقة⁽¹⁾.

3- أن ما حدث إليه الأزمة من إضعاف المنظمه قد يجعلها أكثر قابليه لتطويع موقفها من خلال التحرك العاظم لتحريك عملية التسويه بعد الحرب ، ولدفعها إلى تقديم مزيد من التنازلات بما يفرض على إسرائيل إعطاء تنازلات بالمقابل⁽²⁾.

4- أثبتت أزمة الخليج أن القوه العسكريه الإسرائيلي لا تتحرك إستراتيجيا ضد الدول العربيه إلا ضمن الحدود الإستراتيجيه والمصالح الأمريكيه⁽³⁾.

5- لم تعد من الممكن لواشنطن الإحتجاج بأنها لا تملك أن تمارس ضغوطا على إسرائيل لتنفيذ قرارات الشرعيه الدولي به بالنسب للقضيه الفلسطينيه والجلء عن الأراضى العربيه المحتله ، ذلك أن الولايات المتحده مارست في أزمة الخليج الضغوط على إسرائيل كي لاترد على قذف العراق لها بالصواريخ وإمتثلت تماما لذلك⁽⁴⁾.

6- هذه الأزمة أثرت على فلسطين ماديا ومعنويا ، كما زادت من عزلة فتح عالميا ، وزادت وكبرست من تفتت الجبهات الفلسطينيه عن بعضها . ولكنها في المقابل أظهرت مدى التأييد والسيطره التي تتمتع بها منظمه التحرير الفلسطينيه مع الفلسطينين الموجودين بالأراضى المحتله ، وتمثل ذلك في تأييد الآخرين للموقف الذي إتخذه ياسر عرفات⁽⁵⁾.

ومن ذلك نرى أن إنعكاسات وتجاوبات طرفى القضية الفلسطينيه فقد تباينت ثنائيا شديداً بين مؤيد ومعارض للفرز العراقي. وهى فى مجملها مثلت إضافة للقوه القوميه الشامله بذات القدر التى شكلت خسارة فادحه من مختلف المعايير للطرف الفلسطينى ، وذلك راجع إلى إختلاف الرؤيا لكل منهم وإختلاف إدراكه لنوع المكاسب التى يبنى تحقيقها والأخطار التى يأمل تجنبها.

(1) أ. وحيد عبد المجيد - المرجع السابق - ص 262 : 263

(2) المرجع السابق ص 269

(3) محمود عزمى - المصالحات الإستراتيجيه العراقيه الخاصه (كلمة الإفتتاحيه) - مجله الفكر

الإستراتيجى العربى - العدد 36 - إبريل 91 ص 9

(4) أوراق الشرق الأوسط - العدد الثانى - مارس 91 القايره ص 12

(5) محمد على المداح - مازق الموقف الفلسطينى - السياسه الدولي

الفصل الثالث

أزمة الخليج العربي الثانية ودور الجماعة الأوروبية

تشابكت وتداخلت العناصر الحاكمة لعلاقات الجماعة الأوروبية مع منطقة الشرق الأوسط عموماً والخليج العربي على وجه الخصوص، فهي تختلف عن بقية الأطراف المرتبطة بهذه الأزمة. فأوروبا ترتبط بالمنطقة بروابط تاريخية عديدة وأيضاً بروابط ثقافية وحضارية ناتجة عن الأولى (التاريخية). وأيضاً كنتيجة للتقدم العلمي والحضارى الغربى وما يمثل من تأثيرات مختلفة على المنطقة العربية . كما أن دول تلك الجماعة ترتبطها العديد من المصالح الإقتصادية والأمنية بالمنطقة التي لا يمكن أن تستقيم الأمور لكلاهما بدون هذه الأخيرة. لذلك فقط ارتبط الجوار الذي يمثل دول أوروبا الجنوبية مع المنطقة مع الروابط الثقافية التاريخية مع المصالح الإقتصادية والأمنية وأيضاً التجارية لينتج عنها توليفه تختلف عن بقية الدول المتأثرة والمؤثرة بهذه الأزمة.

ولم تقتصر الأمور على هذا النمو ، بل تزامنت الأزمة مع وضع علمى فريد تتشكل فيه المنطقة والعالم الى نظام جديد يخلخل القديم وترسى دعائم آخر جديد وما يستتبع ذلك من قلق عالمى من شأنه أن يؤثر فى تشكيل التفاعلات والابعاد مع مثل هذه الازمات . فالإتحاد السوفيتى كان قد بدأ فى التدهاى وقد تداعت من قبله الكتلة الشرقية بأكملها وسبقت من أجل التغيرات الديمقراطية والإرتقاء فى احضان الليبرالية الغربية . كما توحد شطرى ألمانيا الى سابق عهدهما قبل الحرب العالمية الثانية . كما أن مشروع أوروبا الموحدة اقتصاديا عام 1992 كان قريب المنال وصوب التحقيق فى القريب العاجل . كل هذه كانت مؤثرات على بروز دور أوروبى متعاظم فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة . وخاصة وأن كان واضحاً أن أوروبا لا تريد أن تفت مكرثه الأيدى لتجنى ما تبقى من ثمار التقارب بين واشنطن وموسكو، وهى ترفض أن تكون مستفرجاً سلبياً لمجريات الأمور على الساحة الدولية⁽¹⁾ . كذلك ارتبطت منطقة أزمة الخليج بالنسبة للجماعة الأوروبية بوصفها المورد الأساسى لعناصر الطاقة والمواد الأولية الأساسية اللازمة لإستمرارها وإزدهارها، مع كونها المحك والميدان الذى تسعى فيه كي تكون شيئاً مذكوراً على ساحة النظام العالمى الجديد بتحويل التجمع الإقتصادى الأوروبى المزمع وجوده فى 31 ديسمبر 1992 الى

(1) د. ثناء فؤاد عبد الله : مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج - السياسة الدولية - العدد 106 -

أكتوبر 1991 - ص 13 .

علاق سياسي . وايضا مع وجود لاعب سياسي اصيل عـلاق يحاول ان ينفرد بالساحة العالميه بعد ان نجح في تفكيك العـلاق الذ له وهو الاتحاد السوفيتي وتقليم اغـافـره . لذلك فقد جاءت مواقف الجماعه الاوروبيه من هذه الازمه اقرب للتناثر والمعالوات المختلفه منها الى التماسك الذي يضيف الى الجماعه ما يؤدى الى الإقتراب من تحقيق فكره العـلاق الاوربي المأمول .

ولا يفوت الباحث ان ينوه الى ان الجماعه الاوروبيه - كانت عند اشتعال الازمه - حقيقه اقتصاديه قائمه بالفعل وفي سبيلها للإعلان النهائى بحلول 31 ديسمبر 1992 . كما كانت لها بعض الملامح السياسيه ككيان موجود معترف به في بعض المسافل والمؤتمرات والمنظمات الدوليه . وهو مادفع البعض الى تناول دور الجماعه الاوروبيه وأزمه الخليج من منطلق ان الجماعه كيان سياسى قائم ومستقل يـخـتـلـف عن عناصره ومكوناته وأن كان يستند اليها . وقام بالدراسه من هذا المنظور ، ورتب عليه نتائج⁽¹⁾ . الا انه مع التعمق في الملاحظه يتبين ان تلك الجماعه كحقيقه سياسيه ذاتيه مستقله لم تكن موجوده قبل الازمه او أثنائها او حتى بعدها بالقدر الكافي الذي يدعو الى الاطمئنان لذاتيها واستقلالها ، وبالتالي بذل الجهد لدراسه جوانبها وابعاد تفاعلاتها مع الازمه وايضا دراسه إنعكاساتها . فقد لوحظ ان كل دوله من الدول المكونه لهذه الجماعه كانت تتصرف بذاتيها مطلقه من واقع المدافع الفردي الذي ترقب منه مصلحتها فقط في القريب والمستقبل منها دون ادنى شعور بالالتزام نحو منظمه او هيئه او جماعه اوربيه عليه الإنصياح لقراراتها وتوجهاتها والإنخراط في سلكها للعمل في اطار ميثاقها ووفق اهدافها وبرامجها . ولا ادل على ذلك من ان معظم تصرفات وافعال الجماعه تنسب الى الدوله مصدرته مباشره ، حتى كاد ان يفهم تعبير الجماعه الاوروبيه من منطلق جغرافى فقط تجمع فيه هذه الدول . وإن كانت فكره وهدف الجماعه هي النهايه التي حاولت دوله تحقيقه . لذلك فقط حاولت في بعض المواقف ان تتصرف من خلال الجماعه الاوروبيه . ولعلها ارادت منذ بدايه الازمه فـتى 2 اغسطس ان تتصرف وفق هذا الإتجاه ، ويبرز ذلك في البيان الصادر من الجماعه صباح يوم الازمه محددا موقفها من العدوان . او لعله موقف اللجنه التنفيذيه الدائم للجماعه الاوروبيه ومحاولتها لعب دورا متميزا وقائدا للجماعه منذ البدايه ليكون مبدأ يطبق فيما بعد .

لذلك فإن الباحث لا يتناول الجماعه الاوروبيه في تفاعلها وأزمه الخليج من هذا المنطلق ، وانما من قبيل تجميع المواقف والإتجاهات ووصف لعاله ومجموعه من الدول التي تسير معا الى حد ما في وحده الهدف والطبيعه والبناء الحضارى

(1) ومن ذلك ماذهب اليه المللون القاشمون على إعداد التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990- مرجع

والثقافي ، ولا ادل على ذلك من ان التحركات العسكريه الجماعيه تمت تحت اطار حلف شمال الاطلنطي⁽¹⁾ رغم ان دول الجماعه حاولت احياء منظمه غرب أوروبا بمناسبة الأزمه⁽²⁾ . ورغم ان الاخيره كما هو معلوم ليست من منظمات الجماعه الأوروبيه⁽³⁾ . وايضا يحاولون ويسعون لبناء كيان إقتصادي كخطوه لبناء سياسي واحد تمت مسمى الجماعه الأوروبيه . وايضا يتناولها بإعتبار ان الأزمه كان لها اثر اكبر تجاه حقيقه الجماعه الأوروبيه ، ومدى اقتراب الامال المعقوده فيه وعليه من الموقف السياسي وايضا من قبيل تسجيل الواقع لبناء سياسي متعثر حاليا . الا ان الباحث يوقن انه قائم في القريب العاجل لا محال .

وسيتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثه مباحث ، يتناول الاول موقع أزمه الخليج العربي من الجماعه الأوروبيه بإعتبار ان منطقه الشرق الاوسط عموما والخليج على وجه الخصوص لعبت وتلعب دورا متميزا لدول الجماعه الأوروبيه شكلت حاضره ومستقبله مما ادى لبلوره مفاهيم تحكم علاقات دول الجماعه مع دول وحكومات هذه المنطقه ، وايضا مع دول وحكومات منطقه الخليج العربي مما إنعكس على تفاعلات هذه الدول مع الأزمه محل البحث .

اما المبحث الثاني فيتناول ابعاد وتحركات دول الجماعه الأوروبيه وأزمه الخليج العربي الثانيه ، ويفرق فيه الباحث بين ابعاد التحركات الدبلوماسيه بشقيها السياسي والاقتصادي وايضا بشقيها الإستراتيجي والديناميكي ، كما تناول فيه ايضا ابعاد التحركات ذات الطابعه العسكريه والتعاملات العسكريه الخالصه . ثم يخلص في شهايه هذا المبحث الى استخلاص التوجهات العامه لدول الجماعه الأوروبيه مع أزمه الخليج العربي الثانيه .

أما المبحث الثالث فيتناول الباحث فيه إنعكاسات الأزمه بشقيها السلبي والإيجابي على دول الجماعه الأوروبيه السياسيه والإقتصاديه والعسكريه ،

(1) المرجع السابق ص 70 .

(2) المرجع السابق ص 69 .

(3) د. نادية محمد مصطفى: تعقيب على بحث الموقف الاوروبى من أزمه الخليج - للدكتور خالد شاذي . في نازلي معوض أحمد (محرر) الوطن العربي في عالم متغير -

مرجع سابق - ص 390 .

البحث الأول موقع أزمة الناتج من الجماعة الأوروبية

فكرة عامة من الجماعة الأوروبية:

لقد كان من المقرر أن يتم الإعلان في 31 ديسمبر 1992 عن وجود العملاق الإقتصادي الذي يضم 12 دولة أوروبية بإسم الجماعة الأوروبية . وقد مرت حياة هذه الجماعة بالعديد من المراحل ، ففي 25 مارس 1957 وقعت حكومات كل من فرنسا والمانيا الإتحادية (الغربية في ذلك الوقت) وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرج معاهدة روما المؤسسه للجماعة الإقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية . وقبل ذلك التاريخ بست سنوات تقريبا كانت الدول الأوروبية الست المذكورة قد انشأت فيما بينها منظمه الجماعة الأوروبية للفحم والصلب⁽¹⁾ . وإعتبارا من يوليو 1967 ادمجت الجماعات أو المنظمات الثلاث في منظمه أوروبية واحدة تحت اسم الجماعة الأوروبية . وفي عام 1968 اتمت دول الجماعة اتحادا جمركيا كاملا ما بين أعضائها تم بمقتضاه إزالة الحواجز الجمركية فيما بينها وإقامه سياسه زراعيه مشتركه دقيقه المعدادات والمقومات . وتوسعت العضويه في الجماعة لتضم في عام 1973 كلا من بريطانيا والدانمارك وإيرلندا ثم اليونان في عام 1980 ثم البرتغال وإسبانيا في عام 1986 . وقام هذا الهيكل الضخم التنظيمي ما بين الدول الأوروبية الغربية الاثنتي عشر المذكوره على سياسات (فوق قوميه) للتكامل ثم الإندماج فيما بينها في مجال الزراعة والصناعة والإقتصاد والنقط والمواصلات والطاقة والشئون الإجتماعيه والثقافيه⁽²⁾ . تعلق اداره الجماعة الأوروبية للعلاقات الإقتصادية والدوليه لتلك الدول جميع الانشطه الإقتصادية الأوروبية للدول الداخلة في الجماعة الاثنتا عشر⁽³⁾ .

وقد تضمنت المعاهدات المنشأه للمنظمه الأوروبية الغربية (الجماعة الأوروبية) منحها إختصاصات اقتصاديه تعلق سلطات وإختصاصات الدول المنشأه لها والداخله فيها ذاتها ، وذلك بهدف خلق شخصيه إعتباريه دوليه لهذه الجماعة مستقله عن دولها بالنسبه لجلالات إختصاصها الدقيقه .. وذلك كي تكون لها أثارها وشخصيتها المستقله - ومن ذلك أن هذه الإتفاقات فقط أعطتها اهليه التعاقد وإتفاق حتى ولو خارج نطاق الجماعة مثل التعاقد مع الإتحاد الجمركي والتجاره الخارجيه والمعونات الإنمائيه

(1) د. نازلي معوض احمد: سياسه الجماعة الأوروبية تجاه العالم الثالث في الثمانينيات - الفكر الإستراتيجي العربي العدد 36 - المرجع السابق ص 67.

(2) المرجع نفسه ص 67.

(3) د. عبد المنعم سميد : الجماعة الأوروبية تجريبه تكامل الوحدة - مركز دراسات الوحدة العربيه - سلسله الثقافه القوميه رقم 5 - بيروت 1986 - ص 25 - 61

والمواصلات والزراعة والصناعة والقروض الخارجية المتنومه وذلك طبقا للمعاهده الاولى المنشأ لهذه الجماعه يروما عام 1957⁽¹⁾.

وقد تعددت وتشعبت الاعمال الإقتصادية الدولية التى قامت بها الجماعه الأوروبية⁽²⁾. فللجماعه روابط مع المنظمات الدولية المختلفه كمنظمه التعاون الإقتصادى والتنميه العالميه وايضا مجلس أوروبا، كما ان الجماعه ايضا تشارك فى إجتماعات القمة الغربيه الصناعيه فى الولايات المتحده واليابان وكندا كذلك تشارك مشاركته دائمه فى المؤتمرات الدوليه الهامه فى مجال التجاره مثل الجات ومجال التنميه مثل مؤتمر الامم المتحده للتجاره والتنميه وبرنامج الامم المتحده للتنميه واخيرا ما عرف بإسم حوار الشمال والجنوب، ثم التعاون السلمى بين الشرق والغرب كما وقعت الجماعه الأوروبية إتفاقيات إقتصاديه مستقله مع مايقرب من 120 دوله علاوه على التوقيع على أكثر من ثلاثون إتفاقيه جماعيه متعددده الاطراف⁽³⁾.

وايضا قامت الجماعه الأوروبية بإنشاء علاقات دبلوماسيه مع أكثر من مائه وعشرون دوله مختلفه فى العالم. ولكن ظل الطابع الإقتصادى التجارى هو الغالب والاساسى لهذه الجماعه. حيث ظهرت الطبيعه العملاقه متعددده الكيانات وتفرقت وتتعدى السيادة للدول الموقعه عليها والمنشئه لها. وايضا الداخلة فيها بعد إنشائها، وذلك بهدف توحيد الارادات والطرق والاهداف فى هذا المجال⁽⁴⁾.

علاقه المنظمه بأزمه الشرق الاوسط وتطورها بوصفها مرآه لعلاقه المنظمه بالمنطقه العربيه :

كان امام منشئو هذه الجماعه هدف قريب نسبيا هو تحقيق الوحده الإقتصاديه الأوروبية الشامله لدولها الاثنى عشر وذلك بهدف تحقيق غرضها الاساسى والبعيد نسبيا وهو تحقيق الوحده السياسيه الشامله لإنشاء ما سوف تعرف بأوروبا الموحده، والجماعه الأوروبية - فى طريقها لتحقيق هذه الاهداف - قامت بإنشاء بعض العلاقات أنسياسيه والتعبير عن بعض المواقف الدبلوماسيه فى بعض الازمات. ومن ذلك المواقف موقوفها من أزمه الشرق الاوسط وعلاقاتها باطرافها بالمنطقه. وهى - كما سنرى - حاولت العمل على إيجاد كيان سياسى متميز مستقل عن دوله يتمتع بعلاقات خاصه مع اطراف هذه القضيه. ونظرا لان قضيه الشرق الاوسط هى مفتاح

(1) المرجع نفسه ص 25 : 61

(2) د. الشافعى محمد بشير : حتميه تطور نظم الحكم العربيه بعد أزمه الخليج - فى أزمه الخليج والمستقبل العربى - مركز إتحاد العاميين العرب - مرجع سابق ص 119 : 120

(3) د. عبد المنعم سعيد : المرجع السابق ص 180 : 184

(4) المرجع ذاته ص 180 : 184

ومرآه لعلاقات دول المنطقه جميعها ومختلف دول العالم . لذلك فإن إلقاء بعض الضوء على طبيعته تطور علاقات الجماعه الأوروبيه بالعالم العربى منذ بدء إنشاء الاولى من خلال بيان مواقفها المختلفه من هذه القضيه - منذ بدء إنشاء الاولى - من شأنه إلقاء بعض التفسيرات على محيط العلاقه بينهما فى فترة السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن .

يذهب بعض المحللين الساسيين الى أن الدول الأوروبيه الاعضاء فى جماعتها لم تكن مقبله على تبنى سياسه مشتركه ازاء قضيه الشرق الاوسط والصراع العربى الإسرائيلى فى اواخر الستينيات . بل وضحت ملامح التحيز الاوروبى الجماعى للجانب الإسرائيلى فى خضم ذلك الصراع . خاصه خلال حرب يونيو 1967 وتأييد أوروبا الغربيه للعدوان الإسرائيلى على العرب بإستثناء فرنسا الديجوليه آنذاك ، حيث سارع الرئيس شارل ديغول واصدر اعلانه الشهير بأنه لن يؤيد المعتدى ولن يقف فى صف الهادئ بالعدوان⁽¹⁾ . وقد استمر هذا الإتجاه الاوروبى نحو قضيه الشرق الاوسط حتى اجتماع وزراء تارجيه المجموعه بميونخ فى نوفمبر 1970 ، حيث توصلت المجموعه الى اصدار ما يعرف بإسم وثيقه شومان نسبه الى وزير الخارجيه الفرنسى فى ذلك الوقت ، وهى اول وثيقه تتضمن موقف دول الجماعه الإقتصاديه الأوروبيه تجاه القضيه الشرق اوسطيه ، وقد كانت اهم بنودها المتعلقه بالصراع العربى الإسرائيلى ما يلى⁽²⁾ :

- 1- الدعوه لإستحباب إسرائيل من الاراضى المحتله بعد حرب يونيو 1967 مع اجراء تعديلات ضفيفه فى هذه الحدود .
- 2- التذويل الإدارى لمدينه القدس .
- 3- حل مشكله اللاجئين بتخييرهم بين العوده او الاقامه فى دول اخرى . وذلك بمبادره⁽³⁾ أوروبيه فى إطار هيئه الامم المتحده .

وقد استمر الموقف الأوروبى مطابقا لما ورد بهذه الوثيقه اكثرو تحيزا للجانب الإسرائيلى . إلا أن هذا التحيز قد تراجع بفعل حرب اكتوبر 1973 وإستخدام الدول العربيه لسلح البترول وخطره من امريكا والدول الأوروبيه وخاصه الدول الاكثر إنحيازاً للجانب الإسرائيلى⁽³⁾ . وما ساعد على تراجع التحيز الاوروبى ما شعرت به

(1) د . نازلى معوض احمد؛ المرجع السابق ص 83

(2) نبيه الأصفهاني : الموقف الأوروبى من مؤتمر السلام الدولى - السياسه الدوليه - العدد 90 -

أكتوبر 1987- ص ص 92 : 93

(3) نبيه الأصفهاني : المبادره الأوروبيه من ستراسبورج الى اليندقيه - السياسه الدوليه العدد 61 -

يوليو 1980 ص ص 207 : 210

هذه الدول من قرب حرب المواجهه النوويه بين العملاقين على المسرح الاوربى بفعل هذه الحرب وذلك على اثر تفاقم التهديدات باستخدام القوى المسلحه بينهما⁽¹⁾.

لذلك قامت دول الجماعه بالإسراع بالبحث عن دور مستقل نسبيا فى هذا الصراع عن امريكا ، حيث اصدرت فى 13 / 10 / 1973 (أى فى خضم الحرب) بيانا تدعو الى وقف إطلاق النار واجراء مفاوضات بين الطرفين المتحاربين فى اطار قرار مجلس الامن رقم 242 . وقد اضاف هذا البيان امرين يعتبران مختلفان فى الموقف الاوربى وهما الإعتراف بضروره الاخذ فى الإعتبار حقوق الفلسطينيين وايضا عدم ذكر ضروره اجراء تعديلات فى حدود ما قبل يونيو 1967⁽²⁾.

وفى نوفمبر 1973 اصدرت الجماعه الأوروبية بيانا آخر احتوى على اربعه مبادئ هى عدم جواز اكتساب الارض بالقوه وضروره وضع حد للإحتلال الإسرائيلى المستمر منذ عام 1967 واحترام السيادة والإستقلال لكل دول المنطقه وحققها فى العيش فى سلام ضمن حدود امنه ومعتترف بها ، واخيرا تأكيد مبدأ الإعتراف بالحقوق المشروعه للفلسطينيين والاخذ به فى الإعتبار عند التسويه النهائيه للأزمه⁽³⁾.

ولقاومه اثار هذه الحرب وما نتج عنها من خطر يترولى عليها ، قامت الجماعه الاوربويه بالدعوى الى دعم التعاون بين دول الجماعه والتحرك فى اطار حلف الاطلسى بناء على مبادره امريكى طرحها هنرى كيسنجر وزير الخارجيه الأمريكيه فى ذلك الوقت . وذلك بهدف تنظيم مواقف الدول المستهلكه فى مواجهه الدول المنتجه للبتترول والدخول فى مفاوضات مع منظمه الاوبيك المنتجه له بهدف تحقيق التعاون بين المنظمه المذكوره والجماعه الاوربويه وايضا الدعوى الى حوار عربى اوربى مباشر . وذلك بمقتضى إعلان بروكسل الصادر فى 6 نوفمبر 1973 عن مؤتمر وزراء خارجيه الجماعه الاوربويه الذى يؤكد على الروابط الخاصه بين أوروبا الغربيه وبلدان شرق وجنوب البصر المتوسط . وانتهى الى الدعوى للتفاوض المريح والمباشر مع هذه البلدان⁽⁴⁾.

(1) د. عبد المنعم سعيد: الحوار العربى الاوربى - دراسه المنهج الاوربى إزاء الحوار - القايره - سلسله مركز الدراسات السياسيه والإستراتيجيه بالأهرام سنه 1975 - رقم

16 سبتمبر - ص 65 : 68

(2) أبراهيم عبد الحميد عوض - الجماعه الاوربويه والصراع العربى الإسرائيلى (1970 : 1980)

السياسه الدوليه العدد 83 يناير 1986 - ص 36

(3) سامى منصور (محرر) الحوار العربى الاوربى - بحث من بدايه جديد - القايره - سلسله مركز الدراسات السياسيه والإستراتيجيه بالأهرام 1984 - رقم 59 - ص 18 : 21

(4) عبد المنعم سعيد - الحوار العربى الاوربى - علاقه قوه ام اعتماد متبادل ؟ المستقبل العربى بيروت - مركز دراسات الوحدة العربيه - السنه 6 - العدد 51 - مايو 1983 - ص 4 : 23 وايضا

David Allen, The Euro - Arab Dialogue - Journal of Common Market Studies , June, 1973 PP. 373 : 342

وقد استمر الحوار حتى عام 1979 حيث اتضح التناقض العميق بين وجهتي النظر العربية والأوروبية في هذا الحوار والهدف من اقامته . فالعرب ينظرون اليه بإعتباره ذو هدف سياسي وهو العمل على حل الصراع العربي الإسرائيلي وتسويته تسوية شاملة وعادلة وفقا للرؤيا العربية والفلسطينية المشروعة ، أما أوروبا فكانت نظرتها الإقتصادية وقوامه ان التكنولوجيا مقابل رأس المال والعرب يحتاجون الى التكنولوجيا الأوروبية كما تحتاج أوروبا الى البترول والمال العربيين⁽¹⁾ .

وبعبارة اخرى ، استهدفت الجماعة الأوروبية من الحوار تطويع الشراء العربي البترولي الجديد لصالح الإقتصاديات الأوروبية دون ادنى التزام أوروبي بتعديل المواقف السياسية العامة بالجماعة الغربية تجاه تفاقمات الصراع العربي الإسرائيلي، او حتى مجرد فتح ملف القضية الفلسطينية او أزمة الشرق الاوسط التي تركت أوروبا للولايات المتحدة حرية ادارتها وتوجيه مقدراتها طيلة السبعينيات . ورغم استمرار هذا التناقض الجذري في الرؤيا العربية الأوروبية للحوار ، تكونت اللجنة العامة للحوار العربي الأوروبي ، وعقدت اربعة دورات في لوكسبورج في مايو 1976 وفي تونس في فبراير 1977 وفي بروكسل في اكتوبر 1977 وفي دمشق في ديسمبر 1978 ، وتشكلت لجان خبراء مشتركة من الجانبين لبحث شئون تطور العلاقات الأوروبية العربية في المجالات البترولية والصناعية والتجارية والمالية والفنية والتكنولوجية والثقافية . عقدت كل لجنة سلسلة من الإجتماعات بين دورات اللجنة العامة للحوار حيث تشعبت الجهود التفاوضية الأوروبية الجماعية الى موضوعات اقتصادية بعيدة الى حد كبير عن لب القضايا السياسية للعالم العربي . وذلك مثل موضوعات تبادل البترول والمعونات التكنولوجية او رفع كميات التبادل التجاري واقامة المؤسسات المالية المشتركة واقامة المؤتمرات الثقافية⁽²⁾ .

وقد استمر هذا التناقض بين باعث التفاوض لدى كلا منهما حتى اواخر السبعينيات . وقد عاصر ذلك توقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر واسرائيل وزيادة تبعثر الصف العربي وضعفه مما زاد من ضعف موقفهم مع أوروبا⁽³⁾ . وادى بالاخيره الى عدم ظهور الدافع الاول لبدء الحوار كما كان عليه لإنتفاء المصلحة . حتى ان البعض منهم كان يتساءل عن العرب الذين يتم اجراء الحوار معهم كناية عن ضعفهم وتفرقهم⁽⁴⁾ .

(1) د. نازلي موهض احمد - مصدر سابق ص 90

(2) المصدر نفسه ص 90

(3) د. اسامه الفزالي حرب - البعد السياسي في الحوار العربي الأوروبي - دراسة تحليلية لإجتماعات

الحوار 1974 : 1980 - مجلة المستقبل العربي لسنة (4) العدد 24 - ديسمبر 88 - ص 9 : 22

(4) الأهرام - 13 / 2 / 1991 - ص 5

وفى تطور هام آخر للموقف الاوروبى اعلن مؤتمر القمة لدول الجماعة الاوروبيه بلندن فى 9 يونيـو 1977 عن ضروره قيام وطن للشعب الفلسطينى - دون تحديد هذا الوطن - وايضا اشتراك ممثلين عن الفلسطينيين فى مفاوضات السلام يتم تصديدهم من خلال التشاور بين الاطراف المعنيه (وبدون الاشاره الى منظمه التحرير الفلسطينى) وعلى الاعتراف بان قرار مجلس الامن رقم 242 ، 338 ليس كافيين لحل مشكله الشرق الاوسط⁽¹⁾.

وفى 13 يونيـو 1980 عقد فى مدينه البندقية فى بريطانيه مؤتمر قمه لدول الجماعة الاوروبيه . وقد بحث هذا المؤتمر الصراع العربى الإسرائيلى واصدر فى ختام مناقشاته إعلان اعتبر علامه موضوعيه واضحه فى موقف الجماعة من هذا الصراع لصالح الجانب العربى. وقد احتوى هذا الإعلان على المبادئ الهامه الاتيه⁽²⁾:

1- تطبيـق مبدأ العدل لكل الشعوب بمايفرض الاعتراف بالحقوق المشروعه للشعب الفلسطينى .

2- الإقرار بان المشكله الفلسطينيه ليست مشكله لأجنيين . ومن ثم يجب تمكين الشعب الفلسطينى من ممارسه حقه فى تقرير المصير بصوره كامله .

3- ضروره اشتراك ممثلى الفلسطينيين ومنظمه التحرير فى المفاوضات حول الحل السلمى .

4- رفض قبول ايه مبادره تتخذ من جانب واحد وتهدف الى تغيير وضع القدس التى يجب ان تبقى مفتوحه امام اتباع مختلف الديانات .

5- الإستيطان الإسرائيلى فى الاراضى المحتله يمثل عقبه خطيره امام مسيره السلام فى الشرق الاوسط ومن ثم فإن هذه المستوطنات ظاهره غير شرعيه من وجهه نظر القانون الدولى .

الا ان هذا الإعلان قد اغضب الولايات المتحده الامريكيه بحجه انه يعوق جهودها الساعيه الى حل سلمى لأزمه الشرق الاوسط . كما ان الدور الاوروبى - من وجهه نظرها - يجب ان يكون هامشيا لان وقائع المنطقه وحقائق الصراع فى الشرق الاوسط تتطلب وسيطا قادرا على تقريب وجهات النظر بين الطرفين . وانها هى الوحيدة القادره على لعب هذا الدور . اما أوروبا فهى تقدر فقط على اصدار بيانات التعاطف مع العرب . كما انها - اى امريكا- هى القادره فقط على تقديم مقابل مادى

(1) عماد جاد - اوربوا والعرب سياسيا وعسكريا - دراسه فى ملف العرب والجماعه الاوروبيه 1992-

السياسه الدوليه - العدد 99 يناير 1990 - ص 140

(2) ابراهيم عبد الحميد عوض - الجماعه الاوروبيه والصراع العربى الإسرائيلى

مصدر سابق - ص 36 : 57

وعسكري الى الطرفين لدفعهما لتقديم تنازلات سياسية في موقفهما⁽¹⁾.
لذلك مارست ضغوطا مختلفه في مختلف الإتجاهات على الدول والحكومات الأوروبية للإقلاع عن موقفها السابق. وقد نجحت بالفعل في تهميش الدور الأوربي وخاصة مع تفاقم أحداث لبنان والصراع الطائفي به والغزو الإسرائيلي لبيروت عام 1982. وقد تصادف ذلك مع اعلان الرئيس رونالد ريغان عن مبادرته في سبتمبر 1982 والخاصه بأزمه الشرق الاوسط ، وايضا تقديم الملكة العربية السعودية التماس بذات الشأن ايضا ، مما حدا بالجماعه الأوروبية في مارس 1983 الى إنتهاز الفرصه والاعلان عن ضروره التوفيق بين المبادرتين⁽²⁾ مما اعتبر هروبا من مسئوليه التصدى لطرح مبادره أوروبية مستقلة لحل الازمه وإعترافا ضمنييا بالفشل في القيام بمثل هذه المبادره . ثم تأكيد هذا الإنسحاب في بيان دبلن في 5 / 12 / 1984 حيث اكتفى بالدموه الى مجرد اجراء مفاوضات مباشره بين الاطراف المعنيه والى الإعتراف المتبادل بحق كل منهما في الوجود⁽³⁾. متجاهلا مطالب سوريا والاردن ومنظمه التحرير الفلسطينيه والاتحاد السوفيتي بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. وقد استمر هذا السلوك الأوربي السلبي من الازمه الدامى الى ضروره الإعتراف المتبادل بين اطرافها المؤيد لأيه مبادره تصدر من خارجها وحتى تفجر قضيه صفقه الاسلحه الامريكيه لإيران او كما عرف بإيران جيت ، حيث حاولت دول المجموعه الأوروبية الظهور مره أخرى على الساعه الدوليه . فاصدرت وزراء خارجيه دول المجموعه الأوروبية ماعرف ببيان بروكسل يوم 23 فبراير 1987 ، وقد تضمن هذا البيان تأييد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعايه الامم المتحده ، وتشترك فيه جميع الاطراف العربيه واسرائيل وايه طرف اخر يكون وجوده قادرا على تحقيق أى مساهمه ايجابيه في عمليه السلام وأحداث التطور الإقتصادي والنهضه الإجتماعيه بالمنطقه⁽⁴⁾.

ومن الوقائع الجديده بالتسجيل في هذا السياق ان فرنسا قررت في 1989/1/6 رفع مستوى تمثيل منظمه التحرير الفلسطينيه في باريس من مكتب الى مفوضيه عامه. وكذلك فعلت إيطاليا في 1989 / 7 / 13. اما اسبانيا فقد اعترفت بدوله إسرائيل رسميا في 1989 / 1 / 7 كما منحت منظمه التحرير الفلسطينيه في مدريد الوضع الدبلوماسي في 1989/ 6 / 14. اما اليونان فهي الدوله الوحيدة العضو في الجماعه

(1) د. ناديه مصطفى-الدبلوماسيه الفرنسيه والغزو الإسرائيلي للبنان - الفكر الإستراتيجي

العربي- العدد الخامس - أكتوبر 1982 - ص 10 : 15

(2) ابراهيم عبد الحميد عوض - المصدر السابق - ص 52 : 54

(3) د. ناديه محمود مصطفى - أوروبا والوطن العربي - المصدر السابق - ص 164 : 166

(4) نبيه الامفهانى - الموقف الأوربي من مؤتمر السلام الدولي - المصدر السابق - ص 139 : 142

الأوروبيه التي ترفض - حتى ذلك التاريخ - الإعتراف بإسرائيل مالم تنسحب من جميع الاراضى المحتلة . هذا وقد دعت الجماعه الأوروبيه الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات لإلقاء خطاب عن الشخصيه الفلسطينيه أمام البرلمان الأوروبى فى استراسبورج فى ديسمبر 1988 ، كما اصدرت الجماعه الأوروبيه ايضا بيان فى يوليو 1989 ، دعت فيه الى ضروره اشتراك منظمه التحرير الفلسطينيه فى مفاوضات السلام المأموله⁽¹⁾ .

وقد تم فى ديسمبر 1989 عقد الاجتماع الوزارى للموار العربى الأوروبى بباريس بحضور 34 وزير خارجيه دوله عربيه وأوربيه وصدر عنه بيان ختامى ينص على تشكيل لجنه وزاريه ثلاثيه مشتركه بين البلدين تجتمع فى كل سنه فى دوله عربيه وأوربيه بالتداول . ويناط بهذه اللجنه بحث كافة القضايا السياسيه ذات الإهتمام المشترك ، ولها صلاحيه الدعوه لعقد مؤتمر للموار بين الجانبين على مستوى وزراء الخارجيه وقت الضروره . كما اقر وزراء الخارجيه الاربعه والثلاثين فى اجتماعهم تشكيل لجنه عامه لمتابعه جوانب التعاون الإقتصادى والإجتماعى والفنى بين الدول العربيه والدول الأوروبيه . ووصوا بتنفيذ عدده مشاريع مشتركه عربيه وأوربيه ، منها التوصل الى إتفاق لعمايه الإستثمارات فى كل من الجانبين وإقامه ندوه مشتركه حول الصناعات البتروكيمياويه وتكرير البترول ، كما قرروا قيام منتدى حول العلاقات الثقافيه والادبيه فى الاردن ، وندوه حول التعاون فى مجالات الشباب باليونان ، كما اقر المؤتمر مشروعا لإنشاء معهد مشترك لنقل التكنولوجيا وأخر للموارد المائيه وكذلك إنشاء مركز متخصص لدراسه شئون المهاجرين العرب فى أوروبا . الا انه لم يبدأ تنفيذ أى من تلك المشروعات ولم تطبق ايه لجنه عربيه أوربيه مشكله فى نطاق هذه الجوله المائيه من الحوار العربى الأوروبى المبادئ الذاتيه والمعلنه فى بيان ديسمبر 1989⁽²⁾ . وذلك راجع - كما سبق القول - لضعف الموقف العربى أمام الجماعه الأوروبيه وإنتفاء عنصر القطر الموحد على المصالح الأوروبيه .

ويرى البعض⁽³⁾ ، ان الرؤيه التحليليه المتميزه بالشمول والعموميه توضع ان حقيقه تازجج المسلك السياسى للجماعه الأوروبيه تجاه الصراع العربى الإسرائيلى وايضا اقامه حوار أوروبى عربى ما بين الإيجابيه والسلبيه فى الاعوام الاخيره من الثمانينيات اينما ترجع الى وجود قوتين متناقضتين فى الوجهه والهدف والمسار ، ومتكافئتين تقريبا فى الاثر والفاعليه قد يتبادلا فيما بينهما تحديد وتشكيل ذلك

(1) د. نازلى معوض - المصدر السابق - ص 87

(2) د. نازلى معوض - المصدر السابق - ص 91

(3) المرجع السابق - ص 88 : 93

المسلك الأوروبي محل الدراسة :

القوة الاولى : تولدت عنها السلبية الأوروبية الغربية وتتمحور حول إنتفاء المصلحة الأوروبية الانية المباشرة الملحة والكفيلة بأن تدفع دول الجماعة الأوروبية الى الضغط على اسرائيل إقتصاديا ودعائيا ، من أجل اجبارهم على اجراء تحقيق اركان التسوية السلمية والعادلة والشاملة للصراع العربى الإسرائيلى ، ويضاف الى ما سبق استبعاد دول المجموعة لأدنى احتمالات مدمامية مع واشنطن وسياستها المعارضة لممارسه ايه ضغوط حقيقيه على اسرائيل من قبل حلفائها الاوربيين عبر الاطلسى ، فقد ظل هذا الدور المتميز لواشنطن فى المنطقه ومصرعاتها حتى لحظه إندلاع أزمة الخليج العربيه الثانيه وما تلاها كما سنرى . ومن جهة اخرى تأتى الموجات العاتيه من تطورات بلدان أوروبا الشرقية فى العام الاخير من حقبة الثمانينيات لتجعل من تلك البلدان ثوره تركيز واهتمامات دول الجماعة الأوروبية ، سياسيا وايدولوجيا وإقتصاديا واجتماعيا . ومن ثم تتراجع وتنكمش الاهميه النسبيه للصراع العربى الإسرائيلى فى اطار المنظور السياسى العام . وايضا السعى لتحقيق أوروبا الموحد اقتصاديا عام 1992 ، ثم سياسيا وبالتالي خلق ثقل دولى اوروبى متعاظم فى اثره وفى تحديد الملامح ومكونات النظام العالمى المرتقب فى القرن الواحد والعشرين ، وهنا تبرز ضروره ضمان الاستقرار السياسى والامن فى منطلق الشرق الاوسط مما يعنى ذلك الميلوله دون حدوث تطورات سلبيه فى المنطقه العربيه يمكن ان تؤثر سلبا على فكره أوروبا 1992 وتحقيقها فى الواقع العملى .

أما القوة الاخرى : المتناقضه معها ، التى تقوم بمؤثراتها المتميزه بإدخال قدر يفتد به من العيوبه والنشاط والإيجابيه على سياسه الجماعة الأوروبية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى ، فهى تتكون من حقائق مستجده على الساحة الأوروبية والعربيه معا . اولها تزايد ثقل الاطراف اليساريه فى البرلمان الاوروبى المنتخب منذ يونيو 1989 بحيث حصلت احزاب الإشتراكيين وانصار البيئه والشيوعيين على 216 مقعدا من مجموعه 458 اى بنسبه 41,7 من اجمالى مقاعد البرلمان . واهميه هذه الظاهره تكمن فى ان تلك الاحزاب تتبنى مواقف أكثر اعتدالا او أقل انصيادا لإسرائيل . واضعف إنسياقا وراء لزوميات السياسه الامريكيه والاحزاب اليمينييه . كما توجد الاعتبارات الإقتصاديه الدائمه وعلى رأسها الإمدادات البترولييه والعربيه خاصه مع وفرة الإحتياجات العربيه المرتقبه فى التسعينيات والتراجع المحتمل فى مصادر بترول بحر الشمال ، بالإضافة الى المصالح التجاريه ، حيث تمثل دول الجماعة مرتبه الشريك التجارى الاول للدول العربيه . وتصدر المجموعه الأوروبية الى الدول العربيه نسب 59 من مجموع صادراتها للعالم . كما تستورد من الدول العربيه نسب

7٪ من مجموع وارداتها من العالم الخارجى من الجماعة الأوروبية (1) .
والكون الثانى لتلك القوة الدافعة الى ايجابيه المسلك الاوروبى الجماعى تجاه الصراع العربى الإسرائيلى وايضا الحوار العربى الاوروبى هو وصول دول الجماعة الأوروبية الى مرحلة متقدمة من التحرر الإقتصادى والإستراتيجى والعسكرى من القطب الأمريكى ، مما يكفل لتلك الدول إتباع سياسات خارجيه مشتركة أكثر استقلاليه ، بحيث تراعى فيها حسابات المصالح الأوروبية الى درجة أبعد من مجرد مراعاة حسابات القطب الأمريكى وتسعى الى التوافق معها .
إلا ان الباحث يود ان يضيف شيئا بخصوص القوة الثانية التي تدفع الى التميز فى علاقات الجماعة الأوروبية عن الولايات المتحدة . وأن هذا التميز كان ذو شق إقتصادى صرف بهدف محاوله المحافظه علي أكبر قدر من المكاسب البترولية والمالية المتحصلة من العلاقات والحوارات العربيه الأوروبية فى محيط وفلك المخطط والمرسوم من قبل السياسه الأمريكيه . حيث ان تلك الحقبه كان يغلب على السياسه الغربيه عموما الطابع الايدولوجى والموظف للإقتصاد العالمى لتحقيق الاهداف الايدولوجيه المذكوره وهى محاربه الشيوعيه العالميه ومنع تغلغلها وإنتشارها .
لذلك فإن هذا التمييز لم يكن عليه أبدا ان يخرج عن هذه الافكار ، ولعل التطبيق العملى لوجهه النظر تلك مآزيناها من سيناريو أزمه الخليج العربيه الثانية حيث انصاعت أوروبا كليا وانحصرت تصرفاتها فى دائره مركزها القرار الأمريكى ، وأنحصرت التصرفات بين الإيجابى قليلا وايضا السالب بنفس الدرجه لكن كانت المحصلة دائما السير وفق رغبات وتخطيط الولايات المتحده .
وهنا يجدر التساؤل عن طبيعته العلاقه بين دول الجماعة الأوروبية ودول الشرق الاوسط ، فسياسه الجماعة الأوروبية تجاه الشرق الاوسط تندرج فى نطاق ظواهر الدبلوماسيه الإقتصاديه الجماعيه الدوليه والتي يطلق عليها فى بعض الكتابات مصطلح (السلاح الإقتصادى فى التعامل الدولى) حيث أصبح للأسلحه الإقتصاديه والدبلوماسيه فعاليه ومقدره حقيقه كثيرا ما تتفوق على الوسائل الماديه الإستراتيجيه ذات الثقل التقليدى فى الممارسات الدبلوماسيه بين الدول .
ففى العصر الحديث فقد التهديد بالعنف المسلح او التلويح بإستخدام القوة العسكريه الكثير من مفعوله وتأثيره . بل ان التهديد الحقيقى الذى يورق شعوب العالم الثالث ومواجهه حلقات مفرغه دواميه من التبعيه الإقتصاديه للخارج والخضوع لقوة إقتصاديه اجنبيه ولتيارات السوق العالميه . وفي نطاق الدبلوماسيه الإقتصاديه ، من المستحيل الفصل ما بين الاهداف الإقتصاديه والاهداف السياسيه والايدولوجيه ،

فهناك تداخل مستمر وتفاعل تبادلي بين السياسه والإقتصاد في هذا المجال الدبلوماسي التنظيمي الجماعي ، فالسياسه المتوسطيه للجماعه الأوروبيه بقدر ماله من اهداف إقتصاديه حتميه بقدر ماله من اهداف سياسيه عليا وجماعيه قوامها تعزيز ثقلها الدولي وتوسيع رقعه نفوذها العالمي فالحركه المتوسطيه المنظمه جماعيا لدول الجماعه الأوروبيه ماهي الا تكريس لنفوذها ومكانتها وهيبته السياسسيه الدوليه خارج نطاقها الجغرافي المقاري⁽¹⁾.

لذلك فقد اختلفت الرؤيا لطبيع هذه العلاقه من ناحيه مدى الإستفاده المحققه ولاي طرف منها ، فالبعض يرى ان السياسه المتوسطيه للجماعه الأوروبيه ، فضلا عن فوائدها المحققه لصالح اعضاء الجماعه ، فإنها تشتمل أيضا على التزامات ومسئوليات تقع على عاتق الجماعه ازاء مقتضيات عمليه التنمية الإقتصاديه الشامله لبلاد العالم الثالث . فالجماعه الأوروبيه تطبق ادوات ايجابيه متعدده من الدبلوماسيه الإقتصاديه في عالم البحر المتوسط ، مثل تطبيق سياسات وتدابير خاصه بتشجيع وتنمية روابط التبادل التجاري في قطاعات إستيراد وتصدير السلع والخدمات بينها وبين الدول المتوسطيه في جنوب وشرق حوض البحر الابيض . وإتباع نظم التفضيلات الجمركيه لصالح تلك الدول ، وتقديم المنح والقروض للدول الأخرى بتسهيلات إئتمانيه خاصه او بمعدلات فائده رمزيه تقل عن اسعار الفوائد المطبقه في الاسواق العالميه لحركات رؤوس الاموال . وغنى عن الذكر ان هناك تحقيقه متوسطه ترابطيه ما بين الجماعه الأوروبيه ودول جنوب وشرق المتوسط ، تشكل في طلباتها وتفاعلاتها علاقه (تبعيه متبادل) خطيره الاثر على الجانبين من كافة الزوايا والابعده الإقتصاديه والإجتماعيه والتاريخيه والثقافيه⁽²⁾.

وقد تلاقحت الدول العربيه المتوسطيه مع الجماعه الأوروبيه في هدفين مذكورين إنشاء منطقه تجاره حرة ثم اتحاد سياسيه للمعونات العينييه واللأزمه لتنسيه إقتصاديات تلك الدول المتوسطيه غير الأوروبيه . لذلك ابرمت الجماعه الأوروبيه للعديد من الإتفاقيات مع دول الشرق الاوسط قدمت بمقتضاها مساعدات ماليه لتلك الدول ،ايضا معاملتها المعامله التفضيليه للصادرات الزراعيه العربيه المتوسطيه وفي اسواق الجماعه الأوروبيه تفاوتت في نسبتها من 40٪ الى 80٪ من التخفيضات في الرسوم الجمركيه ، وفي مقابل هذا تتمتع صادرات الجماعه الأوروبيه الى الدول العربيه المتوسطيه بشروط الدول المتقدمه الاكثر رعايه وبذلك تكون المساعدات والمعونات وتيارات التفضيل التجاري جميعها هي ادوات فعاله لإنجاز

(1) د. نازلي معوض - المرجع السابق - ص 95

(2) المرجع السابق - ص 96

النمو الإقتصادي في العالم الثالث عامه وفي العالم المتوسط بصفه خاصه ، وان النمو الإقتصادي لا بد وان ينتج تقدما اجتماعيا وتطويرا تعليميا وارتفاعا في المستوى الصحي لتلك البلدان . بالاضافه الى الإسهام الفعال للجوانب الإستثماريه في السياسه المتوسطيه في اقامه هياكل الإنتاج الاساسيه وزياده الخبرات الفنيه الإنتاجيه لدى الدول العربيه المتوسطيه المنتفعه بها⁽¹⁾ .

ويلاحظ على سياسه الجماعه الأوروبيه مع دول الشرق الاوسط انها لم تأخذ الطابع التكاملى على غرار اتفاقيات لومى التى عقدتها الجماعه الأوروبيه مع 56 دوله من افريقيا والكاريبي والمحيط الهادى فى عام 1975 واعقيتها بالإتفاقيه الثانيه والثالثه بنفس الاسم ولكن تشمل مجالات جديده لم تشملها سابقا وان كانت بذات المسمى⁽²⁾ . وذلك راجع لعدده اسباب منها البدايه المتواضعه فى مذاها ونطاقها لتطبيقات السياسه المتوسطه ، بالاضافه الى الاختلافات الواسعه ما بين مستويات النمو الإقتصادي وتباين النظم السياسيه للدول العربيه المتوسطيه ، والاهم من ذلك طبيعه الصراعات والتوترات الاقليميه المعاده فى منطقتى شمال افريقيا والشرق الاوسط . ومن ثم تحرص الجماعه الأوروبيه على ابرام اتفاقيات ثنائيه مع كل دوله عربيه متوسطيه على حده رغم وحده الاطار العريض لتلك الإتفاقيات⁽³⁾ .

اما الرؤيه الثانيه فتتناقض مع الاولى فهى تقوم علي فكره عالم الإقتصاد والسياسه البارز (جوهان جالتونج) والتي تفسر العلاقه بين دول المركز والهامش وتعطى تفصيلا للأثر السلبي لتلك العلاقه على دول الهامش من الناحيه التنمويه . حيث يعتبر جالتونج ان نوع العلاقه القائم ما بين الدول الأوروبيه والدول الناميه فى العالم الثالث بصفه عامه ودول الشرق الاوسط بصفه خاصه علاقه سيطره امبرياليه لا تختلف فى جوهرها عن سياسات الدول الأوروبيه فرادى اiban العقبه الإستعماريه التاريخيه . وذلك لأنها قائمه على دعمات ثلاثيه : الاستغلال وتعبيره الواقعي فى نوع تقسيم العمل الرأسى ما بين دول العالم الثالث لصالح الجماعه الأوروبيه ، ثم التجزئه حيث ان المعاملات الإقتصاديه تتم نهائيا ما بين دوله او دول المركز وكل دوله هامشيه على حده ، بما يمنع التفاعل بين دول الهامش . واخيرا أنتفلا فى صميم الحياه الاجتماعيه والفكرية لدول الهامش حيث تتبع الصفوه السياسيه والثقافيه القيم الحضاريه لدول المركز وتحاول التوحد معها والتمثيل به⁽⁴⁾ .

(1) ابراهيم عبد الحميد عوض - سياسه التنميه للجماعه الأوروبيه والبلاد العربيه - ملف المستقبلات العربيه البديله منتدى العالم الثالث - رقم 15 - 1985 - ص 84

(2) د. نازلى معوض - المرجع السابق - ص 69 : 73

(3) المرجع السابق - ص 97

(4) Johan Gottung, The European Community : A Super Power in The Making (London, George Allen and Unwin Ltd. 1973 pp. 125:145

وتخلص هذه الرؤيا الثانية المذكورة الى ان دول الجماعه الأوروبيه هي التي تمعد المنافع والفوائد من هذا التعامل مع العالم الثالث لصالحها وحدها وعلى حساب مصالح ذلك العالم وتقدمه ونموه. وواقع الامر ان تلك الرؤيتين تذهبان بعيدا لدرجة الغفاله والتطرف وابرار السلبيات او تبيان الإيجابيات فى السياسات الاقتصاديه للجماعه الأوروبيه تجاه العالم الثالث ، ذلك ان هاتين المدرستين المذكورتين تتجاهلان نواحى القصور الذاتى ومقومات التخلف الداخلى للهيكل الإنتاجيه وتأخر الفنون الإنتاجيه وتخلف النظم الإجتماعيه ، تلك الظواهر التى يعانى منها العالم الثالث فى غالبيتها العظمى (1).

لذلك فإن النظرة الموضوعيه للأمور تبين ان هذه الاختلالات البنيائيه فى اقتصاديات الدول الناميه إنما تضعف الى حد بعيد من الاحتمالات الايجابيه للسياسات الاقتصاديه التابعه من قبل الجماعه الأوروبيه تجاه دول العالم الثالث . كما ان هذه الإختلالات وما تنتجه ذاتيا من آثار سلبيه تراكميه ، إنما تجعل الدارس لا يبالغ فى حساباته بشأن الآثار السلبيه الناتجه عن تطبيق سياسات الجماعه الأوروبيه فى تلك الدول، ومن ثم يلزم قدر من التوازن الموضوعي ما بين الرؤيتين المتناقضتين المذكورتين من أجل التقييم السليم لإنعكاسات سياسه الجماعه الأوروبيه فى جوانبها الاقتصاديه تجاه العالم الثالث والعالم العربى بصفه اخص (2).

علاقات دول الجماعه الأوروبيه بمنطقة الخليج العربى :

لقد بدأت دول الجماعه الأوروبيه فرادى علاقاتها بمنطقة الخليج العربى بعد ان بدأت الامبراطوريه العثمانيه فى الضعف وبعد ان عرف الغرب عموما منطقه الشرق الأوسط وخاصة مصر وسوريا بفتره . وقد بدأت هذه العلاقه بوصفها فقط موقعا ممتازا تشرف على موانئ وممرات مائيه هامه من والى الهند . وهى لازمه لتنظيم التجاره وايضا لتوفير الحمايه لها وخاصة بعد ضعف الدوله العثمانيه . والتى كانت تسيطر على هذه المنطقه (3). وقد توافدت الامبراطوريات القويه الاخرى فى ذلك العصر على المنطقه كالفرنسيه والبرتغاليه والاسبانيه والبروسيه وحتى الروسيه للحصول على موانئ قدم فيها من أجل تدعيم تجارتها والحصول على موانئ تسهل لها تدعيم نفوذها . وايضا لتقديم الخدمات لأسطولها ، او حتى المشاركه فى استغلال المنطقه وصيد اللؤلؤ الموجود بشواطئها . ومد خطوط السكك الحديديه اليها لإثبات الوجود الإستفاده من المياه الدافئه لشواطئها (4). الا ان الامبراطوريه الانجليزيه هي

(1) د. نازلى معوض - المرجع السابق - ص 98

(2) Wadouda Badran, Arab .EEC. Economic Relations Under The Mediterranean Policy, (Amman:Report on The Euro - Arab Dialogue issues and Prospect , Arab Thought Forum, Euro-Arab Dialogue III Seminar 29 - 30/11/87) pp. 20-23.

(3) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق - ص 62 : 69

(4) د صلاح العقاد- التيارات السياسيه فى الخليج العربى - القايره 1974 - دار الفكر- ص 20 : 21 .

الامبراطورية الاقوى باعاً والاكثر شراسة فى مقاومه ومحاربه الاحتلال العثمانى للقضاء عليه فى المنطقه والإحلاء بدلاً منه . وقد استثمرت هذه النزاعات بين الامبراطوريتين . حتى تمكنت الإمبراطورية الإنجليزيه من فرض وجودها الكامل بالمنطقه وزحزحه التواجد العثمانى منها . وحتى أن هذه النزاعات عدت من أحد الأسباب الرئيسيه التى عجلت باقول نعم الإمبراطورية العثمانيه من التاريخ⁽¹⁾ .

وقد تطور التواجد البريطانى بالمنطقه بدءاً بالإتفاقيات والتعاقدات المبرمه بين القاده الإنجليزي فى ذلك الوقت وشيوخ القبائل للسماح لأولين ببعض المزايا الى فرض الصمايه والإنتداب ثم الإحتلال الكامل بالقوات العسكريه وفرض التبعية المطلقة⁽²⁾ . وقد ادت أحداث الحرب العالميه الأولى ونتائجها الى تدعيم وتفرد التواجد والإحتلال البريطانى للمنطقه وتسليم باقى الإمبراطوريات بهذا الوضع الجديد⁽³⁾ .

وفى فتره ما بين الحربين العالميتين ازدادت اهميه الخليج الإستراتيجيه اذ اصبح مركزاً للطيران العسكرى والمدنى بين أوروبا والهند والشرق الأقصى . كما اضفى إكتشاف البترول اهميه إقتصاديه كبيره عليه⁽⁴⁾ . حتى دفعت المنطقه الى مصاف واحده من أهم المناطق الإستراتيجيه فى العالم (راجع المبحث الأول من الفصل الأول من هذا البحث) . وهو ما دفع بريطانيا الى التواجد أكثر فى المنطقه والنزول بثقلها للمتمتع بالمزايا الجغرافيه والإقتصاديه التى تحظى بها المنطقه ، حتى وصل بها الأمر الى التدخل فى رسم الحدود وتحديد المكام والزعامات والولاءات داخل قبائل ودويلات هذه المنطقه . الأمر الذى نتج عنه تحديد كيان وحكام ودويلات المنطقه التى نراها الآن وايضاً حدودها⁽⁵⁾ . وقد استمر هذا الوضع من التبعية المطلقة للمنطقه ببريطانيا حتى انتهاء الحرب العالميه الثانيه وبزوغ نجم جديد فى سماء القوى الدوليه وهو الولايات المتحده الأمريكيه والتى رأت ضروره أن تتوافق فى يدها عناصر القوه المتمثله فى قوه بترول الشرق الأوسط . فبدأت فى تنازع الشره والتواجد بالمنطقه بالمزاحمه لبريطانيا حتى تمكنت من خلعها والغرب عموماً منها بالأعتراف بإستقلال قطر فى سبتمبر 1971 دولياً . وربط دول المنطقه بعده روابط بها

(1) انظر د يواقيم رزق مرقس - الحق التاريخى وأزمه الخليج - مركز الدراسات السياسيه

والإستراتيجيه - الاهرام مارس 1991 - من ص 42 : 55

(2) د . عبد العزيز سليمان نوار - المصالح البريطانيه أنهار العراق منذ عام 1600 : 1914 - القايره

1968 - من ص 217

(3) د . جمال زكريا - الخليج العربى دراسه لتاريخ الإمارات العربيه 1914 : 1945

القايره 1973 - من ص 19 : 28

(4) د . يواقيم رزق مرقس - الحق التاريخى وأزمه الخليج العربى - المرجع السابق - ص 79

(5) د . جمال زكريا - الخليج العربى - 1914 : 1945 - مرجع سابق من ص 202 : 208

دعمت موقفها ونفوذها بالمنطقة حتى الآن⁽¹⁾. وإن كان قد تخلل تلك الفترة محاولات بريطانية للعودة مره أخرى للمنطقة وحتى الإدعاء بأنها مازالت موجوده كما حدث أثناء الأزمة العربيه الخليجيه الاولى بين العراق والكويت عام 1961. حيث عادت قوات رمزيه كانت كافيه الى حد ما لتأجيل حسم النزاع⁽²⁾. حتى تفجر مره اخرى فى اغسطس 1990. كما كان تاريخ علاقتها الخاصه بالمنطقه هو الذى دفعها - بالمعاونه مع تبعية السياسه البريطانيه الخارجيه المعروفه للسيلسه الامريكيه وأيضاً طبيعه الزعامه البريطانيه التى كانت موجوده فى وقت الأزمة والمتمثلته فى الزعامه المتشدده لمرجريت تاتشر- الى سلوك موقف متشدد يميل الى الحسم العسكرى السريع لهذه الأزمة وعدم تمكين القياده العراقيه من تحقيق أى مكاسب ولو سياسيه من صدوانه على الكويت . وقد ظهر دور أوروبى جديد وظاهر مع أحداث المنطقه الخليجيه وخاصه عند تفجر أزمة الحرب العراقيه الإيرانيه منذ أول الثمانينيات من هذا القرن . وما تولد عنها من توتر شديد بالمنطقه إقتصادى وعسكرياً وأمنياً اثر على المصالح العربيه والأوروبيه تأثيراً شديداً⁽³⁾. وقد تبلورت إستراتيجيه تعامل أوروبا الغربيه مع هذه الأزمة عند ثلاثه محاور وهى المرحص على منع إنعكاس الاضطرابات فى الإمدادات الميويه البتروليه الخليجيه على الإقتصاديات الغربيه . ثانياً ضمان أمن دول الخليج ذات النظم الحاكمه السابقيه . وثالثاً العمل على إنهاء الحرب دون إنتصار واضح أو حاسم لآى من طرفيها حتى لا يخل بتوازنات القوى الموجوده بالفعل فى المنطقه⁽⁴⁾.

ومنذ بدايه الحرب اقتصر الدور الأوروبى على التواجد البصرى العسكرى الفرنسى البريطانى فى مياه الخليج وذلك فى ظل النظره الريجانيه انذاك التى رأت أن الولايات المتحده هى الوصيده القادره على مواجهه المخاطر التى تهدد المصالح الغربيه فى منطقته الخليج ويصفه خاصه امدادات البترول⁽⁵⁾. ورغم ازدياد امد الحرب وإتساعها وإزدياد تهديدها لأمن وحرية الملاحه فى الخليج ، حيث ظهر ما عرف بحرب ناقلات البترول وتهديد ايران بخلق مضيق هرمز الميوى للملاحه العالميه . الا ان موقف الجماعه الأوروبيه منها لم يتغير . حيث استمر مفضلاً استخدام الادوات ألسلميه الاقتصاديه فى التعامل مع هذه الأزمة بدلا من اللجوء الى الخيارات

(1) محمد حسين هيكل - المرجع السابق ص 69 : 77

(2) خالد السرجاني - جذور الأزمة بين العراق وإيران - السياسه الدوليه - العدد 102

المرجع السابق ص 14 : 18

(3) راجع د. نايه مصطفى - أوروبا الغربيه وأمن الخليج - 1980 : 1985 - الفكر الإستراتيجى العربى

العدد 28 - ابريل 1989 - ص 9 : 39

(4) Michael Sterner, The Iran Iraq War, Foreign Affairs, (Fall 1984)pp. 140:144

(5) د. نازلى معوض أحمد - سياسات الجماعه الأوروبيه تجاه العالم الثالث - مرجع سابق - ص 93

العسكرية. مع استمرارها في تقديم مساعدات هامة للدول الخليجية متمثلة في مبيعات السلاح الضخمه والتواجد البحري العسكري الفرنسي البريطاني في المحيط الهندي دعما للتواجد الأمريكي السوفيتي لحماية الناقلات البتروليه . وايضا المساعدات الامنيه الفرنسيه للسعوديه خلال احداث مكة المعروقه . ولكن مع استمرار رفض الدولتين - بريطانيا وفرنسا - لوجود عسكري دائم في مياه الخليج⁽¹⁾ .

الا ان التواجد البحري العسكري الاوروبي قد تغير تغيرا ملموسا ابتداء من صيف 1987 . بعد وصول حرب الناقلات الى وضع خطير هدد بالفعل الامن الاوروبي . فازدادت عدد القطع العسكريه البحريه بالخليج الى ما يقرب من 40 قطعه بحريه واشترك فيها كل من هولندا وبلجيكا وإيطاليا الى جانب فرنسا وبريطانيا⁽²⁾ .

وعلى الرغم من نغمه الازمراء على موقف الحياذ الاوروبي تجاه طرفى حرب الخليج ، والتي اكدتها البيانات المتتاليه الصادره طيله اعوام الثمانينيات عن اجهزه الجماعه الاوروبيه على مختلف مستوياتها الا ان فرنسا اتخذت ويوضح سافر جانب العراق في صوره سياسه تصدير السلاح الفرنسي الى بغداد بنسبه 30٪ الى 40٪ من جمل صادرات الاسلحه الفرنسيه الى الخارج . كما تزايدت تجاره المانيا الغربيه وايطاليا وبريطانيا مع ايران بحيث دعمت الجهود الحربيه الايراني⁽³⁾ . ومن ذلك نرى ان اعتبارات المصلحه الماديه والاقتصاديه هي التي حكمت تصرفات الجماعه الاوروبيه من احداث حرب الخليج بين العراق وايران . هذا فضلا عن أن مسكيات الدول الاوروبيه الغربيه في تلك الازمه الشديده كانت تندرج في اطار التنسيق الاستراتيجي العام للمعسكر الغربي في تلك المنطقه الحيويه من غرب اسيا ووسطها . وخاصة وان تلك الدول قد ادركت وتاكدت ان تلك الحرب لن تؤثر على الإستقرار الاقليمي في المنطقه ، كما انها لن تضعف النظم الحاكمه الموجوده بالفعل والمواليه لها . بل على العكس حيث ادت هذه الحرب الى استنزاف قوى كافه الدول الخليجيه المتحاربه فيها وغير المشتركه فيها ايضا . كما انها لم تؤدي الى ارتفاع اسعار البترول عالميا . بل على العكس حدث إنخفاض شديد في اسعاره بصوره لم يسبق لها مثيل عام 1986⁽⁴⁾ .

ونظرا لاهميه منطقه الخليج العربي . ونظرا لاهميه دويلات المنطقه خاصه بعد ان جمعهم مجلس التعاون الخليجي العربى . فقد اقامت منظمه الجماعه الاوروبيه

(1) J. Peterson Defending Arabia : Evolution of Responsibility Orbis, Vol. 28, N. 3, 1984, pp. 465:487.

(2) د. ناديه مصطفى - اوربوا الغربيه وأمن الخليج 1980 : 1985 - مرجع سابق ص 8

(3) نازلي معوض - المرجع السابق ص 94

(4) Ellen Laipson, Europe's Role in The Middle East : Enduring Ties - Emerging Opportunities, Middle East Journal, Vol. 44, N. 1 (Winter 1990) p. 7

حوارا مع المنظمة العربية المذكورة بدأ منذ عام 1984 بهدف اقرار صيغة للتعاون التجاري والاقتصادي بين الطرفين وذلك عن طريق تنظيم اجراء دخول المنتجات البتروكيماوية الخليجية الى السوق الأوروبية المشتركة⁽¹⁾ . وقد عقدت الندوة التمهيديه للحوار الخليجي الاوروبي باجى ظلي في 23 / 10 / 1985 . كانت مطالب دول منطق الخليج العربي الاساسيه تنحصر في تحرير التجاره بين الطرفين بما يسمح بدخول البتروكيماويات الخليجيه دون عوائق جمركيه او اداريه الى دول الجماعه الاوربيه . اى اقامه منطقه تجاره حره بين اسواق دول الخليج ودول الجماعه الاوربيه بينما حرص الطرف الاوروبي على توضيح مطلبه الاساسي بضمان تدفق البترول الخليجي الى اسواق دول الجماعه الاوربيه مع استبعاد صيغه التبادل الحر التجاري . وبعد جولات عديده من المفاوضات قامت دول الخليج في 15 / 6 / 88 بإبرام اول اتفاقيه إقتصادية جماعيه لها مع الجماعه الاوربيه . تكونت في 26 ماده عامه في صيغتها وتنصرف الى عموميات التعاون الإقتصادي والعلمي والتكنولوجي مابين دول المنظمتهين الاقليميتين دون اشاره الى مبادئ التبادل الحر بينهما⁽²⁾ .

الا انه مع استمرار المفاوضات انقسم موقف امضاء الجماعه الاوربيه من المطالب الخليجي . حيث رأت كل من فرنسا واسبانيا وايطاليا والبرتغال الإستجابة للمطالب الخليجي بإقامه منطقه تجاره حره بينها وذلك بهدف انعاش تيارات التجاره بين المجموعتين وخاصه بعد إنخفاض اسعار البترول مما قد يدفع النظم الخليجي إلى فرض رسوم جمركيه عاليه على الواردات تعويضاً لنقص ايرادات البترول . ومن جهة ثانيه ، ارتأت المانيا الغربيه وبلجيكا افضليه صيغ التعاون التجاري الثنائي بين الدول الاوربيه والدول الخليجي فرادى . على نمط الإتفاقيات التجاريه التي تربط أوروبا الغربيه بدول شرق اسيا . اما بريطانيا فقد رفعت لواء المعارضه الكامله للمطلب الخليجي لإقامه منطقه تجاره حره واصبرت على ان تفرض الجماعه الاوربيه قيودا جمركيه وكميه على الصادرات الخليجي من البتروكيماويات الى الجماعه الاوربيه . وذلك بحجه ضروره حمايه صناعه البتروكيماويات الاوربيه القائمه والتي تزيد طاقتها الإنتاجيه عن احتياجات السوق الغربى ذاته . وجدير بالذكر ان بريطانيا تمتلك اقوى صناعه بتروكيماويه داخل الجماعه على عكس فرنسا التي لا تمتلك صناعه بتروكيماويه ضخمة (٧٠) .

(١) د . هشام بدوى - التعاون بين السوق الاوربيه المشتركه ودول مجلس التعاون الخليجي - السياسه الدوليه العدد 96 - ابريل 1989 - ص ص 209 : 213

(2) المرجع ذاته - ص ص 209 : 213

(3) د . احمد السيد النجار - العلاقات الإقتصادية بين العرب والجماعه الاوربيه - الواقع والإحتمالات بعد عام 1992 - في ملف العرب والجماعه الاوربيه 1992 - السياسه الدوليه - العدد 99 - يناير 1990 - ص 150

- وقد أسفرت المفاوضات المذكورة بين الجانبين على ألا يبدأ العمل بمبادئ التبادل التجاري الحر إلا بتوافق الشروط التالية في مرحله لاحقة مستقبلاً⁽¹⁾:
- 1- الالتزام ببنود الاتفاقية العامة للتعريف الجمركي والتجارة (الجات).
 - 2- عدم الإضرار بجهود إعادة تنظيم الصناعة البتروكيمياوية.
 - 3- حماية الصناعة الوليدة في مجلس التعاون (دون توضيح الكيفية).
 - 4- إلزام السوق الأوروبية بالإبقاء على شروط لا تنطوي على تمييزات تتعلق بوصول المنتجات البتروكيمياوية من دول المجلس إلى دول الجماعة ، مع الإحاطة بأن الضرائب الأوروبية على البتروكيمياويات الخليجية تبلغ 64 % في المتوسط في حين تدخل 41 % من الصادرات الأوروبية إلى المجلس معفاء من الضرائب والرسوم الجمركية و 48 % منها يدفع عليها رسوماً تبلغ 7 % و 2 % من إجمالي واردات المجلس من الجماعة الأوروبية يدخل برسوم جمركية 10 % بينما 9 % من تلك الواردات تبلغ الرسوم الجمركية عليها 2 % فقط⁽²⁾.

العناصر الحاكمة لعلاقات الجماعة الأوروبية بالشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصة:

لقد استهدفت الجماعة الأوروبية في علاقتها بالعالم الثالث ومنها بالطبع دول الشرق الأوسط تحقيق عدة أهداف فيها مصلحتها ودوام تفديتها بعناصر إستمرار وجودها وحضارتها. وهي بالطبع تجد مثاليها في الواضع في علاقتها بمنطقة الخليج العربي. وهذه الأهداف هي تصميم وتوثيق الروابط الإقتصادية والتجارية والإستثمارية والمالية والفنية والتكنولوجية ما بين الجماعة الأوروبية ودول العالم الثالث ، وهو شرط ضروري بل حتمي لمستقبل إستمرار وتعظيم النمو الإقتصادي الهائل المتحقق لدول الجماعة الأوروبية. ويصف خاصة في ظل الصياغة التنظيمية للإندماج الكامل والتي كانت تأمل تحقيقها في عام 1992⁽³⁾.

وقد عبر عن هذه الحقيقة صراحة كلود شيسون وزير خارجيه فرنسا الأسبق حيث ذكر أن مصلحه الجماعة الأوروبية في الحفاظ على رابطته التعاون مع بلاد العالم الثالث تعلق بكثير مصالح أية قوه إقتصادية كبرى أخرى في عالمنا. إن أوروبا الغربية تستورد المواد الأولية والأساسية للإنتاج الصناعي من بلاد العالم الثالث وتصدر منتجاتها إلى تلك البلاد ، بما يفوق كثيراً في الأهمية واردات وصادرات كل

(1) د. نازلي معوض احمد - المرجع السابق ص 99

(2) د. هشام بدوي - التعاون بين السوق الأوروبية ودول المجلس الخليجي - المرجع السابق ص 212

(3) د. عبد المنعم سعيد - الحقيقة والخيال مصر الجماعة الأوروبية 1992 - بحث مقدم إلى ندوة مصر والجماعة الإقتصادية الأوروبية 1992 - الأقمصر 1990 - جامعة القاهرة - مركز

من الولايات المتحدة واليابان والكتلة الشيوعية من وإلى بلاد العالم الثالث. كذلك فإن قيمة صادرات الجماعه الأوروبيه الى بلاد العالم تصل الى ضعف قيمه الصادرات من قبل الجماعه نفسها الى الولايات المتحدة الأمريكیه. ويضاف الى تيارات التجاره الدوليه هذه القنوات الاخرى للتبادل الاقتصادي ما بين أوروبا الغربيه ودول العالم الثالث تلك القنوات التي تزيد بكثير مائدا ومعنويا عن نظيراتها ما بين كل من الولايات المتحدة واليابان من جانب ودول العالم الثالث من جانب آخر⁽¹⁾. ويستتطر كلود شيسون قائلا (وبالتالي فإن من الحيوى والضرورى أن نقيم ما يضمن استقرار واستمراريه العلاقات الوثيقه بين الجماعه الأوروبيه ودول العالم الثالث ، حيث تتزايد فى هذا الشأن الاولويات فى تنظيم اسواق المواد الاوليه ثم زياده المبالغ الماليه المخصصه لتنميه بلاد العالم الثالث ، ثم إنشاء تقسيم جديد متطور للعمل ما بين الجماعه الأوروبيه ومناطق العالم الثالث....)⁽²⁾.

إلا أن منطقه الخليج العربى قد تميزت بخصوصيه شديده تجاه دول الجماعه الأوروبيه . وهذه الخصوصيه تمثلت فى عده مصالح خاصه جدا تهدف دول الجماعه الأوروبيه إلى تحقيقها وأعلى الاقل المحافظه عليها من إستمرار العلاقات بينها وبين تلك الدول او حتى بين كلاً منها ودول منطقه الخليج العربى ، هذا بالطبع فضلا عن الروابط التاريخيه المذكوره التى سبق ذكرها .

واولى هذه العناصر الحاكمه فى علاقات دول الجماعه الأوروبيه تجاه الخليج العربى تمثلت فى المصالح الأمنيه والإستراتيجيه فى حوض البحر المتوسط وفى منطق الخليج العربى. فقد خلق الجوار الجغرافى بين أوروبا والعرب صلة جغرافيه سُنَاسِيَه وإقتصاديه عبر التاريخ ، فأوروبا تطل عبر جناحها الجنوبى مع البحر المتوسط والعرب يطلون بجناحهم الشمالى عليها أيضا . ومن ذلك أصبح البحر المتوسط قنطرة عبور وهمزه وصل عربى أوروبا . ومن ثم فهو ذو أهميه إستراتيجيه للطرفين ولسوف يظل كذلك ، وبالتالي فإن أمنه يعد هدفا ومطمعا مشتركا⁽³⁾. ولما كانت المجموعه الأوروبيه تدرك ان الصراعات الاقليميه هى السبب الرئيسى لعدم الإستقرار فى المنطقه ، خاصه الصراع العربى الإسرائيلى ، فإن سياستها تهدف بالاساس الى الحيلولة دون حدوث تطورات سلبيه فى المنطقه تؤثر على مصالحها⁽⁴⁾. وبالطبع فإن منطقه الخليج هى الترجمة الفعلية لهذه الحقيقه فى

(1) د. نازلى معوض احمد - المرجع السابق ص 69

(2) المرجع ذاته - ص 69

(3) صلاح الدين حافظ - نحن وأوروبا أزمة واحدة - الأهرام 10 / 31 / 90 - ص 7

(4) جمال الدين محمد على - أوروبا الموحده ومستقبل الحوار العربى الأوروبى - السياسه الدوليه -

العدد 100 - ابريل 1990 - ص 196

منطقة الشرق الاوسط بالنسبة للجماعة الأوروبية نفسها، فهي تعد بؤره تنعكس فيها وتتركز عليها مصالحها التي تهدف الى المحافظة على إستقلالها ، فهي تسيطر على طرق الملاحة البحرية الدولية من الشرق والغرب ، عبر مضيق هرمز ، الذي تعبئه ناقلات البترول إلى موانئ غرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان ويقبى الدول المستورده للبترول، مما قد يحمل أى تغيير اجتماعى وسياسى فى المنطقة فى طياته إحتمال ترتيب الاوضاع او الأوراق التي تؤثر فى هذه المصالح⁽¹⁾.

وتتمثل المصالح الإقتصادية والتجارية الحاكم للجماعة الأوروبية فى علاقاتها بدول الخليج العربى فى البترول الموجود بكثفه فى هذه المنطقة وما يمثل من أهميه قصوى للعالم أجمع وللجماعة الأوروبية بصفه خاصه (انظر الفصل الاول المبحث الاول من البحث) . وبالتالي فإن ضمان إمدادات البترول الذى يأتى من منطقه الخليج العربى يمثل مصلحه رئيسيه من مصالح أوروبا الغربيه . كما أن الدول الغربيه لها مصالحها التجاريه فى المنطقه ، فدول المجموعه الأوروبية تعد الشريك التجارى للدول العربيه، سواء للروابط التاريخيه بين الطرفين او للمبررات التى يوفرها القرب الجغرافى بينهما . وتأتى ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا فى المركز الاول بالنسبه للدول التى يتعامل معها الوطن العربى تجاريا ولا يسبقهم سوى اليابان والولايات المتحده .

ولقد بلغت الصادرات العربيه للجماعة الأوروبية فى اعوام 87/ 86/ 85 على الترتيب نحو 43437 مليون دولار ، 32454 مليون دولار ، 35871 مليون دولار ، بما مثل فى السنوات الثلاث على الترتيب نحو 38,9 % ، 38,2 % ، 37,4 % من إجمالى الصادرات العربيه ، وتعتبر أسواق الجماعه الإقتصاديه الأوروبية فى مجموعها أهم سوق للصادرات العربيه حيث يستوعب قرايه 40 % من تلك الصادرات، وتعد إيطاليا وحدها ثانى أهم سوق للصادرات العربيه من بين كل دول العالم بعد اليابان مباشرة⁽²⁾.

وتمثل واردات دول مجلس التعاون الخليجى المرتبه الثالثه بعد الولايات المتحده ودول أوروبا الغربيه غير الأعضاء فى المجموعه فى بتيان صادرات الجماعه الأوروبية ، أى أن دول الخليج تمثل سوقا أساسيا لتصريف منتجات الجماعه ، كما تستورد الجماعه الأوروبية أكثر من 20 % من إحتياجاتها من البترول الخام من دول الخليج ، ويشكل البترول الخام 90 % من إجمالى صادرات المجلس لدول السوق الأوروبية ، وقد بلغ التبادل التجارى بين الطرفين عام 1987 ما يقرب من 27 مليار

(1) د. محمد انور عبد السلام - معالم الإستراتيجيه الدوليه فى منطقه الخليج العربى من وجهه النظر الأمريكيه السوفيتيه - السياسه الدوليه - العدد 68 - إبريل 1982 - ص 170

(2) د. خالد شادي - الموقف الأوروبى الغربى ازاء أزمة الخليج - الإبعاد والمعدات والنتائج - مرجع

دولار ونصف المليار مع فائض مقداره 6 مليارات لصالح دول الجماعة الأوروبية . بل إن بريطانيا وحدها قد حققت عام 1987 فائضا تجاريا في تعاملها التجاري مع الخليجيين بلغت 4062 مليون دولار وأكثر من ثلث هذا الفائض البريطاني قد تحقق من مبادلاتها التجارية مع السعودية⁽¹⁾ . ومن المعلوم أن واردات الجماعة الأوروبية تتكون بالاساس من البترول الذي لا يمكن لدول الجماعة الأوروبية أن تستورده بذات المواصفات والشروط من خارج الوطن العربي . وتعد المملكة العربية السعودية والعراق والكويت ومصر من أهم الاقطار العربية المصدره للجماعة الأوروبية . أما واردات العرب عموما من الجماعة الأوروبية فقد بلغت في اعوام 85، 86، 87 على الترتيب نحو 1، 40، 2، % 2، 42، % 2، 39، من اجمالي الموردين العربيه حيث تبلغ بالارقام بنفس الترتيب 37624، 38087، 37624 مليون دولار . وترتبط التغيرات في قيمة الصادرات العربيه من الجماعة الأوروبية الى حد كبير بأسعار البترول أيضا ، مثلها مثل الصادرات الى الجماعة الأوروبية حيث أدت إنخفاض اسعاره وبالتالي انخفاض حصيله العرب من تصديره الى اضطراب غالبية الاقطار العربيه الى تقليص وارداتها من العالم عامه ومن ضمنها الواردات من أوروبا⁽²⁾ . لهذا فإن دول الجماعة الأوروبية تهدف دائما الى المحافظة على هذه العلاقه وعدم فقدان هذه المكانه التجاريه الممتازه .

كما تلعب الممددات والاضغوط الداخليه الأوروبية دورا متميزا كأحد العناصر الحاكمه لعلاقات الجماعة الأوروبية بمنطقة الخليج . فقد تكونت في بعضهما كفرنسا لوبي داخلي يدفع السياسه الفرنسيه دائما نحو الميل الى اقامه علاقات تجاريه وثقافيه وطليه مع العرب وخاصه العراق . وهي مايفسر الاندفاع الملحوظ من جانب الحكومه الفرنسيه نحو تسليح العراق خلال حربه مع ايران طول ثمان سنوات . كما قدمت تسهيلات كبيره تجلت في تقديم المساعدات في مجالات التكنولوجيا الحديثه للتسليح وايضا العلاقات المتميزه بين الدولتين وخاصه مع بدايه الحرب العراقيةإيرانيه⁽³⁾ . كما أن الحكومه البريطانيه تعاني من ضغوط داخليه عديده تتمثل في ازمات تضخم وإرتفاع معدلات البطاله وميل ميزان المدفوعات التجاري البريطاني الى الإنكشاف ، لذلك فهي تسعى دائما الى الحفاظ على دورها المتميز مع منطقة الخليج وعلاقاتها الوطيه ومميزاتها التجاريه مع دول المنطقه التي ترى فيها انقازا لمشاكلها التجاريه حتى عدت لندن (العاصمه البريطانيه) هي أكثر العواصم

(1) د. نازلي معوض احمد - مرجع سابق - ص 99 : 100

(2) د. احمد السيد الخجار - العلاقات الرقصاديه بين العرب والجماعه الأوروبية

المرجع السابق ص 147

(3) د. خالد شادي - المرجع السابق ص 360 : 361

الغربيه جذبا للأثرياء العرب ورؤس اموالهم⁽¹⁾ . وقد ارتبط ذلك مع رأى عام بريطانى داخلى ضد العراق وصدام حسين بإعتباره قوه اقليميه تيقى السيطره ومؤيده للإرهاب والتطرف تعمل على امتلاك قوه نوويه مما يهدد الامن والسلام واسرائيل بالخطر ، وقد ظهر ذلك جليا اثناء تناول الاعلام البريطاني لقضايا اكتشاف رجال الممارك البريطانيين لقطع السلاح التى كانت تهرب من بريطانيا للعراق بهدف تجميع المدفع المعلاق الذى ينتج بها .

كما كانت المانيا اشد الاطراف الأوربيه تميزا من ناحيه محداداتها وضغوطها الداخليه ، فقد انهكتها اجراءات ومتطلبات الوحده بين شطريها الشرقى والغربى . حيث تبين لصانعى القرار الالمانى ان تكاليفها باهظه وتبعاتها الاجتماعيه والبيئيه خطيره وتتطلب منهم تفرغا كاملا وعدم الإنشغال بمشاكل اخرى تعوقهم عن هدفهم الأكبر وهو الوحده والقضاء على مشاكلها . لذلك حشدت الحكومه الالمانيه جميع امكانات الدوله السياسيه والاقتصاديه لمواجهة هذا الحدث الجليل دون غيره من الاحداث فى هذه المرحله التاريخيه من حياه المانيا الموحده . كما ان الوضع المتميز لالمانيا بإعتبارها دوله مهزومه فى العرب العالميه الثانيه وما استتبع ذلك من ان فترت الدول المنتصره عليها من ان ينص الدستور الالمانى صراحة على عدم زياده قوتها عن حد معين يضمن عدم قدرتها على التدخل فى المشاكل الخارجيه عسكريا او حتى عدم اعطائها مقومات القوه التى تكفل التأثير او التهديد الخارجى ، حتى ولو لم يفرض عليها ذلك ، فقد كانت نتيجه الحرب كفيله بتوريث شعور المانى داخلى يمنع بكل اصرار كل ما من شأنه تكرار هذا الحدث المؤلم واثاره المدمره التى تعاني منها الان ، كل هذا حكم تصرفات وعلاقات المانيا الخارجيه فى هذه الفتره واثرت مع علاقاتها مع منطقه الخليج وإن كان ذلك لم يمنعها من القيام بدور مورد السلاح الى بعض دول المنطقه احيانا كطرف اصيل او كوكيل عن طرف اخر قوى لا يبيغى الظهور بهذه الصفه خشيه بعض الماذير الداخليه او الإقليميه .

(1) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق ص 77:69.

المبحث الثاني **ابعاد تفاعلات الجماعة الأوروبية وأزمة الخليج**

حاولت دول الجماعة الأوروبية أن تسلك سلوكا متميزا فى تفاعلاتها مع أزمة الخليج العربيـ الثانيـ ، وحاولت أيضا أن يكون دورها فاعلا يؤثر فى حل هذه الأزمة بصورة لا تمكن العراق من إحتلال الكويت وأيضا معاقبه المعتدى ولكن أساسا بطريق تمكنها من تحقيق أهدافها وتوجهاتها العامة فى التعامل مع هذه الأزمة. لذلك سيجادل الباحث أن يبين السمات والعلامات البارزة فى ابعاد التفاعلات لتلك الجماعة وأزمة الخليج العربيـ الثانيـ ، ثم يعقب ذلك الإستخلاص التوجهات العامة التى حكمت ونظمت هذه التفاعلات للخروج من ذلك بمحاوله فهم طبيعته المرحلة التى تنربها الجماعة الأوروبية وقت التصدى لهذه الأزمة وحجمها الذاتى بالمقارنه بالقوى الخارجيه الأخرى بالعالم ويمدى إيمان والتزام الدول أعضاء الجماعة بفكره الجماعة الأوروبية ومدى تمكنهم وقدرتهم على تحقيق ذلك بإعتبار أن أزمة الخليج هى من الأزمات التى تندرج نسبيا فى التاريخ التى من شأنها أن تؤثر فىمن حولها وما حولها بالإيجاب أو السلب.

وحيثما نتعرض لدراسه سمات وابعاد تفاعلات الجماعة مع أزمة الخليج العربيـ الثانيـ سنجد أن هذه التفاعلات قد أخذت طابعين الأول وهى التفاعلات الدبلوماسية والثلاثى تفاعلات أو تحركات ذات طبيعته عسكريه وتلك كانت بطبيعتها وظروفها تحركات ديناميكية إيجابيه فاعله . أما النوع الأول وهى التفاعلات الدبلوماسية ذات الشق السياسى والشق الاقتصادى فقد اختلفت مابين مواقف إستراتيجيه عبرت فيها بعض الدول الأعضاء فى الجماعة عن مواقف أو إتجاهات أو التزمت بقرارات صادرة وافقت عليها الأمم المتحدة ، والملاحظ أن هذا النوع من المواقف قد حدث بشأنه إجماع من تلك الدول دون أية خلافات. أما الثانيـ فهى المواقف الديناميكية الفاعله والتى حاولت بعض دول الجماعة الأوروبية فيها أن يكون لها دور إيجابى يؤثر فى مجريات وأحداث الأزمة بهدف تحقيق أهدافا لتلك الدول أكثر خصوصيه أوتميزا ، وقد كانت هذه التحركات أيضا داخل نطاق قرارات الأمم المتحدة ولكن شاب التنفيذ والتطبيق الفاص بها خلافات بين الدول أعضاء الجماعة نسب الى تجاوز وتسرع البعض فى تطبيق هذه القرارات أو حتى الخطأ فى تفسير وتأييل نصوص قرارات المنظمة الدوليه.

لذلك سنقسم هذا المبحث الى ثلاث أجزاء الأول نبحث فيه التفاعلات الدبلوماسية بشقيها الإستراتيجى والديناميكي . والقسم الثانى نبحث فيه التحركات

ذات الابعاد العسكريه لدول الجماعه الاوربيه وهى ايضا تحركات حدث بينهم بشأنها خلاف . اما الشق الثالث فسيتناول الباحث فيه محاوله إستخراج التوجهات العامه التى حكمت تحركات الجماعه الاوربيه مع أزمة الخليج العربيه الثانيه .
اولا : ابعاد التفاعلات الدبلوماسيه لدول الجماعه الاوربيه وأزمه الخليج العربيه الثانيه:

لم تكن دول الجماعه الاوربيه بعيده عن مرقع الاحداث وازماتها . فقد استجابت وتفاعلت معها بصوره سريعه جدا رغم البعد المكانى بين موقع الاحداث ومكانها ، وايضا رغم الظروف الداخليه والمرحله الزمنيه التى تحياها هذه الجماعه حاليا . ورغم غياب قواعد محدده واليات معده مسبقا فى النظام الدولى . وهى فى تحركاتها الدبلوماسيه تلك - رغم بعض الاختلافات فيما بينها - الا انه عكست درجه عاليه من الإتفاق والإتسجام لم يسبق لها مثيل من قبل طوال تجربته العمل الاوروبى المشترك⁽¹⁾ .

ودول الجماعه الاوربيه فى مواقفها الدبلوماسيه مع أزمة الخليج العربيه الثانيه قد اخذت شكلين اولها المواقف الدبلوماسيه الإستاتيكيه التى عبرت عنها دول الجماعه جميعا دون اختلاف وصدرت تعبيرا عن التأييد الاوروبى لقرارات الامم المتحده والجماعه الاوربيه ، وهذه المواقف تمتاز بأنها لم تكن تعبيرا عن موقف سلبى اوحيادى من النزاع وانما هى مواقف ساكنه قابله للتطور والحركه الى مرحله اخرى اكثر ايجابيه وتفاعلا . اما الشكل الثانى من هذه المواقف فهى المواقف الديناميكيه التى تعدت فيها بعض تلك الدول حدود إبداء الرأى والإتجاهات الى مرحله التفاعلات ومحاوله التأثير الإيجابى فى مجريات الاحداث الدائره على ارض الخليج واثارها المحليه والعالميه . وقد كان من الطبيعى ان يحدث فيها اختلاف فى وجهات النظر .

3- المواقف الدبلوماسيه الإستاتيكيه لدول الجماعه الاوربيه فى الازمه .

تطور الموقف الدبلوماسى الإستاتيكي الاوروبى بأزمه الخليج من السلبيه المطلقة والمتماثله فى مواقف تلك الجماعه من الازمه قبل اجتياح العراق للكويت صباح يوم 2 اغسطس . فمن الملاحظ فى هذه الفتره ان تلك الدول لم تظهر اى قدر من الإهتمام بتصاعد الازمه بين العراق من جانب والكويت ودول الإمارات العربيه من جانب اخر فى الفتره التى سبقت هذا التاريخ ، ففى حين ابدت العاصمتان الفرنسيه والنيريطانيه بعض القلق بشأن الاثار المحتمل لهذه الازمه على سعر البترول ، بأنهما لم تتوقعا ان تسفر النزاعات الحدوديه والماليه بين العراق والكويت عن مواجهه حاده

(1) د. خالد شاذى - المرجع السابق - ص 321

(2) عمر الشافعى - تعدد المواقف الاوربيه - اوراق الشرق الاوسط - العدد الثانى مارس 1991 - ص 54.

(2). أما بعد ذلك التاريخ فيلاحظ براءة الدول الأوروبية وقدراتها على تنظيم صفوفها والإتيان برء فعل أوروبى جماعى قوى تجاه الأحداث تستنكرها وتدينها وتشارك بحيوية فى الجهد الدولى داخل الأمم المتحدة لإستصدار القرارات بفرض العقوبات الاقتصادية وتأكيد الأدانه الدوليه للغزو⁽¹⁾.

كما أن المواقف الدبلوماسية الإستاتيكية لدول الجماعة لم تكن تعبيراً عن مرحله زمنيه لدول الجماعة فى تعاملها وتفاعلها مع الأزمة بدأت بعدها مرحله أخرى، إنما عبرت عن مواقف ثابتة أو مبادئ عامه التزمت بها كل الدول الداخلة فى نطاق الجماعة من هذه الأزمة. وهى مبادئ عامه التزمت بها الكافه . إلا أن بعض الدول اعضاء الجماعة المذكوره قد زاد عليها بإنتهاج مواقف ديناميكية فاعله فى تعامله مع الأزمة مع إستمرار إلتزامه بالمواقف الإستاتيكية . بل ان مواقف تلك الدول إلبديناميكية كانت عبارة عن طريقها أو إسلوبها فى وضع المواقف أو المبادئ الإستاتيكية موضع التنفيذ أو بعبارة أخرى الخروج بهذه المواقف من مجرد المبادئ والاقوال الى حيز التنفيذ الفعلى كى تحقق اثارها. وقد تمثلت المواقف الدبلوماسية الإستاتيكية لدول الجماعة الأوربيه فى عمليات الإدانه والإستنكار التى إلتزمت بها دول الجماعة الأوربيه على المستوى السياسى للجماعة ومؤسساتها ككل وايضا مستوى الهياكل السياسيه والعسكريه الأشمل وخاصة إتحاد غرب أوروبا وحلف الاطلنطى ، وأخيرا المستوى الفردى لكل دولة أوروبية على حده⁽²⁾ . كما تمثلت أيضا فى مواقفها وما حدث بشأنها من إجماع من الأزمة فى القضايا الرئيسيه المبدئيه الناتجة عن الأزمة وهى قضيتى غزو الكويت وضمها من جانب وقضيه الرعايا الاجانب وحرب السفارات من جانب آخر⁽³⁾ . الا ان هذا الإجماع قد شابهه إستثناء وأحد وهو ماحدث من خلاف نظرى بين بعض الدول حول مسأله الربط بين الإنسحاب العراقى وحل القضية الفلسطينيه حيث لم يتعدى هذا الخلاف الى مرحله ترتيب ايه آثار سياسيه ظاهره .

فعلى مستوى الجماعة الأوربيه ومؤسساتها ، فقد أبدت الجماعة اهتماما بالغا بأزمه الخليج قلما يناظره اهتمام مماثل بإيه أزمه أخرى . فخلال الفتره الممتده من يوم انفجار الأزمة عسكرياً عقدت دول الجماعة الأوربيه تسعه إجتماعات من بينها إجتماعان على مستوى القمة . وقد تعدد الموقف المبدئى من الغزو العراقى للكويت منذ يوم 2 اغسطس 1990 ، فصدر عن الجماعة الأوربيه بيان يعتبر أن العدوان

(1) راجيه إبراهيم مدني - التوجهات العامه للردود الفعل الدوليه - السياسه الدوليه

العدد 102- مرجع سابق ص 100

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - المرجع السابق ص 67

(3) د. خالد شاذى - المرجع السابق ص 322

العراقي ليس عملاً عدوانياً أرتكب في حق دوله محايدة فحسب ، بل عملاً يشكل خطراً يهدد الاستقرار والسلام في المنطقة أيضاً . وتتسم صياغة هذا البيان بالجمع بين العذر والمزم في نفس الوقت . ففي حين أدان البيان العدوان العراقي وأشار الى قرار مجلس الامن الذي صدر في اليوم نفسه ، فإنه أشار أيضاً بتقدير الى اهمية وضروره الجهود العربية في إطار الجامعة العربية ⁽¹⁾ .

وقد ظهر نوع من الإجماع الأوروبي حول هذه الإدانة في البيان الصادر عن الجماعة في نفس يوم الغزو والذي جاء فيه أن الجماعة والدول الاعضاء فيها تدين بقوة اللجوء الى العنف من قبل دوله عضو في الامم المتحدة ضد الأراضي الاقليمية لدوله أخرى . إن هذا الامر يشكل إنتهاكاً لميثاق الامم المتحدة . ووسيله مرفوضه لتسويه الخلافات الدوليه . وبالتالي فإنها تساند كلياً القرار الذي اعتمدته اليوم مجلس الامن ⁽²⁾ . وفي 6 أغسطس أصدرت الجماعة بيان يحتوي على تكرار الإدانة للعراق تبعاً للقرار رقم 661 الصادر في 5 أغسطس... وخلال الايام التاليه تبلورت أزمة الرعايا الاجانب في العراق والكويت الذين اتخذهم العراق كرهائن وهدد بإستخدامهم كدروع بشرية ضد أي هجوم عسكري محتمل ضد العراق ، كما ظهرت أزمة التمثيل الدبلوماسي الاجنبي في الكويت وقرار العراق بإغلاق السفارات الاجنبية . وقد حدد إعلان وزراء خارجيه الجماعة الأوروبية في بروكسل بتاريخ 21 أغسطس موقف المجرعة من هاتين الأزميتين . فطالب الإعلان بتسهيل رحيل الرعايا الاجانب وإدانة اتخاذهم كرهائن وإستخدامهم كدروع بشرية ورقض قرار العراق بإغلاق مقار التمثيل الدبلوماسي في الكويت . واستخدم الإعلان لهجه متشدده إزاء مسأله الرهائن وهدد بعمل أوروبي موحد ضد أي عمل من شأنه الإضرار بهؤلاء الرعايا . بل ذهب الى حد تحميل المواطنين العراقيين الذين قد يسهموا في أعمال من شأنها الإضرار بالرهائن مسئولية دوليه على هذه الاعمال ⁽³⁾ .

وقد استمر الموقف الرسمي لدول الجماعة الأوروبية على نفس الإتجاه وإن كان قد بدأ يميل نحو التشنيد ، ففي مؤتمر قمة الجماعة المتعقد في روما يوم 14 ديسمبر قرر البيان المتأسمى الموقف التقليدي للجماعة وحمل العراق مسئولية الموقف المتفجر في المنطقة مشيراً الى احتمال إندلاع الحرب ورحب البيان بالحوار المباشر بين الولايات المتحدة والعراق ، كما يلاحظ في هذا المستوى من المواقف الأوروبية الإستراتيجية ان الجماعة كانت على إتصال وثيق بالولايات المتحدة حول قرارات

(1) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 - المرجع السابق ص 67

(2) عمر الشافعي - تعدد المواقف الأوروبية - المرجع السابق ص 54

(3) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 - المرجع السابق ص 67

مجلس الامن المعنيه بأزمه الخليج فى نيويورك عن طريق المندوبين الدائمين لدى الجماعه بالمجلس واحيانا اخرى عن طريق وزراء خارجيه هذه الدول⁽¹⁾. كما قامت الجماعه بتفاوض جماعى مع كل من مجلس التعاون الخليجى واتحاد دول المغرب العربى . ففى يوم 9 / 27 إجتمع وزراء خارجيه الجماعه مع وزراء خارجيه مجلس التعاون الخليجى فى نيويورك على هامش إجتماعات الجمعيه العامه للأمم المتحده وصدر عن الإجتماع بيان مشترك يكرر الإدانه العنيفه للغزو العراقى للكويت ويحدد التزام الطرفين بالتعاون السياسى والدبلوماسى الهادف لإستعادته السلام والشرعيه والإستقرار والامن فى الخليج⁽²⁾.

أما على مستوى المنظمات السياسيه والعسكريه الاوروبيه : فقد سعت دول الجماعه الاوروبيه لتنسيق مواقفها من أزمه الخليج على مستويات أشمل وأوسع بـإفريقيا او جغرافيا من المجموعه الاوروبيه ، وعلى وجهه الخصوص إتحاد دول أوروبا الغربيه وحلف الاطلنطى . فالاول ظل نشاطه مجمدا تقريبا حتى التطورات الاخيره فى أوروبا الشرقيه وإندلاع أزمه الخليج . الا انه من الملاحظ عمليا ان جهوده كانت ذات طابع عسكري بالنظر الى الغرض من إنشائه ، حيث ركزت الدول الاعضاء فيه على احياء الإتحاد كإطار لجهود عسكريه أوربيه مستقله خارج القاره الاوروبيه . (أما حلف شمال الاطلنطى فقد استمر هو الإطار الحقيقى للتنسيق العسكري بين دول الجماعه بالإرتباط مع الولايات المتحده ... الا أنه فى 13 ديسمبر نجح وزير الخارجيه الأمريكى فى إقناع وزراء 15 دوله عضوا به عند إجتماعهم فى بروكسل بإصدار بيان قوى للغاية يؤكد على ضروره الإنسحاب الشامل من الكويت⁽³⁾.

أما على مستوى الدول وسياساتها الخارجيه المستقله عن الجماعه : فعلى الرغم من الجهود لإظهار أوروبا والجماعه الاوروبيه خاصه بمظهر الوحده والتناسق من أزمه الخليج ، فإن بعض الفوارق قد ظهرت فى المدى وليس فى الإتجاه فى المواقف التى تُوحدت . فقد كان رد الفعل البريطانى بالغ العنف منذ البدايه ، فقد أدانت الحكومه البريطانيه الغزو العراقى للكويت مباشره ورفضته ووصفت بأنه تهديد خطير للسلام فى منطقه الخليج وخرق لميثاق الأمم المتحده ويمثل انتهاكا لسياده أراضي الدوله عضو فى الامم المتحده وإحتلال لأراضيها⁽⁴⁾. كما وصفت بأنه تهديد سافر لامن واستقرار الخليج⁽⁵⁾. وفى إطار عمليه الإدانه والإستنكار اكدت مارجرىت تاتشر :

(1) المرجع السابق من ص 68 : 69

(2) المرجع السابق من ص 68 : 69

(3) المرجع السابق من ص 69 : 70

(4) أزمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه - مرجع سابق من 107

(5) الأهرام 90/8/3 ص 4

رئيسه وزراء بريطانيا (في ذلك الوقت) ان أزمة الخليج تعتبر امتحانا مصيبا وحاسما لقدرة الامم المتحدة على ردع العدوان في عالم ما بعد الحرب الباردة... وعلى اعتبار ان اغتصاب بلد كامل العضوية في الامم المتحدة وإحتلاله يعد امرا مفروضا تماما . ولقد اوضح رئيس وفد بريطانيا في الامم المتحدة (مجلس الامن) ان الحكومة الكويتية التي شكلها العراق ليست كويتية وليست حرة ولكنها فعلا حكومة مؤقتة⁽¹⁾.

أما الموقف الفرنسي فقط إتفق مع نظيره البريطاني في الإتجاه والمدى ، حيث لم يكن أقل تشددا منه ، فقد نددت الحكومة الفرنسية بالغزو العراقي للكويت وضمنه لها ووصفت هذا العمل بأنه تهديد سافر لامن الخليج⁽²⁾ . كما اصدرت وزارة الخارجية الفرنسية بياناً طالبت فيه القوات العراقية بالانسحاب الفوري من الاراضي الكويتية⁽³⁾ . كما صرح رولان ديمار وزير الخارجية الفرنسي - وقتئذ - في 2/8/1990 ان حكومته تدین وبشده الإعتداء على الكويت وتطالب بالانسحاب الفوري للقوات العراقية⁽⁴⁾ . كما أعلن أن الهجوم العراقي سيؤدي حتما الى اعاده النظر في سياسته فرنسا تجاه منطقة الشرق الاوسط بصرفه عامه وتجاه العراق بصرفه خاصه الصديق القديم لفرنسا⁽⁵⁾ . وقد اصدر الرئيس الفرنسي ميرانسوا ميثران في 9 اغسطس 1990 بيان للشعب الفرنسي أعلن فيه رفضه للعدوان وضم الكويت وتأييد القرارات لمجلس الامن⁽⁶⁾.

كما كانت بقيه المواقف الاوربية على نفس الخط من الإدانة الكامله للعدوان وضم الكويت ورفض ترتيب اي آثار سياسيه او إقتصادي عليه . فقد أعلن متحدث باسم الحكومة الألمانية الإعتاديه في 2 اغسطس 1990 رفضه للعدوان والمطالبه بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الاقليم الكويتي وبدون ايه شروط . كما يؤكد على ان المنازعات يجب تسويتها بطريقه سلميه . وتتوقع الحكومة الإعتاديه ان يتناول مجلس الامن بالبحث العمل العراقي⁽⁷⁾ . كما أعلنت المانيا الإعتاديه انه في حاله رفض العراق الانسحاب فإنها ستدعو شركائها الاوربيين لإجراء مشاورات حول

(1) د. خالد شابي - المرجع السابق - ص 322.

(2) الأهرام 1990/8/3 ص 4

(3) الأهرام 1990/8/4 ص 4

(4) أزمة الخليج والمواقف العربيه والدوليه - مرجع سابق ص 134

(5) الأهرام 90/8/4 ص 5

(6) نبيه الأصمغاني (اعداد) وثائق خاصه بالأزمه - السياسه الدوليه - العدد 102

مرجع سابق - ص 184

(7) المرجع السابق - ص 171.

(8) الأهرام 1991/8/3 ص 4

الإجراءات التي يمكن أن تتخذ ضد العراق⁽⁸⁾. كما اوضحت الحكومة الإيطالية موقفها بجلاء من الإحتياج العراقي حيث أعلن رئيس وزراء إيطاليا (اندريوتي، في ذلك الوقت) أن المشكلة التي تشغل بال الرأي العام العالمي اليوم تتعلق بمسألة مبدأ بعينه، فإذا ما ظهر أن الإحتلال العسكري لدولة ما وضمها امرا جائز وظل بلا عقاب ، فإن الإستناد الى القانون الدولي قد يصبح عديم الجدوى ، وأن القوة وحدها قد تكون عنوانا للسلطة والممارسة المشروعة وبالتالي يجب على حكومة بغداد ان تلغى ضم الكويت وتسحب قواتها وتقبل بمشروع امن يحول دون حدوث اضطرابات من هذا القبيل في المستقبل⁽¹⁾.

أما بخصوص موقف دول الجماعة الأوروبية فرأى من قضيه إحتجاز الرعايا الاجانب بالعراق والكويت ، فقد اتصف هذا الموقف بالتشدد والعزم وتصعيد الإدانة والإبتكار التي تجلت في بعض ردود الفعل الإجرائيه وخاصة من بريطانيا وفرنسا⁽²⁾. حيث رفضت مارجريت تاتشر اقتراح صدام حسين بإطلاق صراح الرهائن مقابل إنسحاب القوات الاحنيه من الخليج كما أعلنت أنه لن تكون هناك ايه مفاوضات مع الرئيس العراقي حول مصير الرعايا الاجانب في الكويت والعراق وقالت ان صدام حسين يحاول الإختفاء وراء نساء واطفال الغرب وأنه يستخدمهم كدروع بشرية ويستغلهم للتفاوض مع الدول الغربيه⁽³⁾. كما وصفت الحكومة البريطانيه هذا القرار بأنه إنتهاك صارخ لكافة القوانين الدولييه واعتبرته قرارا غير مقبول⁽⁴⁾ وإستجابته للرفض الدولي لعمليه إغلاق السفارات المختلفه رغم أنها المهله التي حددتها السلطات العراقيه ، ورغم قيام الجنود العراقيون بمحاصره مقر السفارات ورغم الإنذار العراقي ببدء عمليه إخلاء السفارات بالقوة مالم تغلق ، كانت بريطانيا من بين الدول التي رفضت الإزعان للإنذار العراقي . وقامت بطرد بعض الموظفين العراقيين لدواعي الامن القومي ، وهدد الملحقين العسكريين في بريطانيا بالتنسيق مع اعضاء المجمعه الاوربيه . ردا على اقتحام القوات العراقيه لبعض السفارات الاوربيه على رأسها السفاره الفرنسيه في الكويت⁽⁵⁾.

اما الموقف الفرنسي من هذه الأحداث فقد إستدعى مدير إداره الشرق الاوسط بالخارجيه الفرنسيه السفير العراقي وأعرب له عن إستياء فرنسا الشديد من إنتهاك العراق للإلتزامات الدولييه وحظر من العواقب الوخيمه التي يمكن أن تسفر عن المساس بأمن وسلامه الرعايا الفرنسيين ، وكان الرئيس فرانسوا ميتران قد أعلن في

(1) الأوامر 18/8/1990 ص 5

(2) د. خالد شادي - المرجع السابق - ص 324

(3) أزمة الخليج والمواقف العربيه والدولييه - مرجع سابق ص 108

(4) الأوامر 19/8/90 ص 5

(5) د. خالد شادي - المرجع السابق - ص 325

خطابه بالإجتماع المشترك للجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الشيوخ فى 90 / 8 / 27 أن فرنسا لم تأل جهداً فى سبيل مساعده الرهائن الذين تحتجزهم العراق وبدون وجهه حق الذين يمكن إستخدامهم كدروع بشرية تحمى المنشآت العسكرية العراقية⁽¹⁾ . كما رفضت أيضا الإذعان للإنتذار العراقى بإغلاق سفاراتها بالكويت تضامنا مع موقف المجموعه الاوروبيه ، بل وحذرت الفارجيه الفرنسيه فى 90 / 8 / 25 من خطوره أى إجراء تقدم عليه العراق لإغلاق السفاره الفرنسيه بالقوه . ثم جاء إعلان الرئيس ميتران بأنه لن يكون هناك إتفاق مع العراق مالم ينسحب من الكويت ويتم اطلاق صراح الرهائن الأجانب . واستطرد بأنه لن يكون هناك ترتيب على أساس إنتهاك القانون . وأن الامم المتحده قد حددت شكل كامل فى إطار الحركه فى هذا الشأن ، واكد أن القانون الدولى يجب ان يكون له اليد العليا والسيطره على القوه ... ومع استمرار توجهات الحزم والتشدد الغربين حيال التصرفات العراقيه التصاعديه التى بدأت بحرب السفارات . حيث قامت فرنسا ومعها المجموعه الاوروبيه بطرد كل الملحقين العسكريين من الدول الإثنتا عشر الاغضاء فى المجموعه ردا على إقتحام بعض السفارات الاوروبيه وخاصه السفاره الفرنسيه بالكويت وهو العمل الذى لم تكن تتوقعه فرنسا⁽²⁾ . وكان الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران قد أعلن فى تصريح له فى 9 / 14 أنه يعتبر ذلك بمثابة إعتداء ، وقد إحتجت الفارجيه الفرنسيه على ذلك الإنتهاك وإعتبرته أمرا خطيرا ولم تقبل فرنسا الإعتذار العراقى الذى قدمه بعد اقتحام قواته لسفارتها⁽³⁾ .

الا أن الإجماع الاوروبى حول المواقف الدبلوماسيه الإستراتيجيه قد شابه إستثناء جوهري . وهو مايتعلق بموقفها من المبادره التى أعلنها صدام حسين والتى عرفت بمبادره الربط بين القضيه الفلسطينيه وأزمه الخليج ، وقد انقسمت دول الجماعه الاوروبيه حول هذه القضيه الى جانبين ، الجانب الاول: يشمل مجموعه دول المتوسطيه (دول البحر المتوسط)⁽⁴⁾ . وقبلت هذه الدول فكره إلتزام دولى بحل المشكله الفلسطينيه جنبا الى جنب مع الإلتزام بتحرير الكويت ، ودون ربط واضح بين المسألتين . وقد كانت إيطاليا ترى أن الرئيس العراقى اخطأ فى محاولته الربط بين غزو الكويت والمشاكل الاخرى القائمه فى منطقه الشرق الاوسط ، وترى ان أزمه

(1) أزمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه - مرجع سابق ص 139.

(2) د. خالد شاذى - المرجع السابق - ص 326

(3) أزمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه - مرجع سابق ص 136 : 140

(4) أنظر موقف فرنسا من أزمه الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 141 : 142

(5) أزمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه - مرجع سابق ص 158

الخليج يجب ان تحمل اولا ثم تبدأ معالجة قضايا المنطقة الاخرى⁽⁵⁾ . اما الجانب الثانى فيشمل بريطانيا⁽¹⁾ ودول البينلوكس والمانيا وهو يرفض التصريح بمثل هذا الإلتزام القوى حتى لا يبدو كتنازل للعراق او قبول لمبادره صدام حسين فى 12 اغسطس . وجاء بيان المجموعه الاوربيه فى السابع من سبتمبر بحل وسط ، فالى جانب اذانه البيان لإحتجاز الرهائن وقرار العراق بإغلاق السفارات الاجنبيه فى الكويت فإنه اورد فقره يؤكد فيها على ان (العدوان العراقى هو مظلمه اضافيه للشعب العربى حيث عرقل البحث عن تسويه المشاكل الاخرى فى المنطقه كالنزاع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينيه وقضية لبنان) واكد البيان إلتزام الجماعه الاوربيه بضروره حل تلك المسائل بصره عادله وداشمه وشامله تبعا لقرارات مجلس الامن⁽²⁾ .

. المواقف الدبلوماسيه الديناميكيه لدول الجماعه الاوربيه من الأزمه:

. وهى التحركات التى عبرت من خلالها دول المجموعه الاوربيه عن مواقفها وردود افعالها المرتبطه بأزمه الخليج وتطوراتها على الساحة الدوليه ، وهى تختلف عن المواقف الاولى فى انها وان كانت مثلهما واضحه وتعبر عن إتجاه معين من الاحداث الا انها تختلف عنها من حيث انها تزيد عنها فى التدخل المباشر او غير المباشر بالطرق الدبلوماسيه بفرض التأثير فى مجريات الامور لتغيير الاحداث وفقا لما تريد وتراه يحقق مصلحتها ومصلحه السلام والامن الدوليين وتحقيق مبادئ العداله العاليه وفقا لوجهه نظرها . والمواقف الديناميكيه عموما فى اغلبها لاتخرج عن محاوله توظيف ادوات المساومه الضاغطة الإكراهيه وادوات المساومه التوفيقيه التعايشيه وفق توظيف رشيد لكلاهما معا دون اعتماد على احدهما على حساب الآخر او إنقراذه بالعمل . وان كان قد ظهرت ادوات احدهما اكثر من الاخرى فى بعض مراحل اوصور حل الأزمه وذلك وفق مقتضيات الموقف او المرحله⁽³⁾ . كما ان هذه الادوات قد اختلفت فى انواعها عن الادوات النمطيه التى على الباحثين البحث عنها وتحليلها للموقوف على مدى رشد ادارة أزمه بعينها . ونجد ان بعضها لم يظهر فى هذه الأزمه ، كما ان هناك انواعا جديده لم تكن يعرفها الفقه السياسى من قبل قد وجدت غربيها ودفعت الباحثين الى تناولها بالدراسة وذلك راجع لخصوصيه هذه الأزمه وتعميقها وتشعبها وتعدد الاطراف الفاعله فيها . لذلك فإنه يمكن حصر ابعاد المواقف الدبلوماسيه الديناميكيه لدول الجماعه الاوربيه وأزمه الخليج العربيه الثانيه طبقا للادوات الاتيه:

(1) التهديد والإحتواء (2) الضغط والتهديد (3) العصا

(1) انظر موقف بريطانيا من قضية الربط - أزمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه مرجع سابق ص 119 : 121

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - المرجع السابق - ص 67 : 68

(3) G. Snyder, Crisis Bargaining, in Charles F. Hermann (ed.) op.cit. pp. 217 : 258

(4) المساعي الحميدة (5) طرح المبادرات ورؤى الحل السلمى

(6) التنسيق مع القوى العظمى

(7) المساهمة فى التكاليف العسكرية والإقتصادية للآزمه.

والجماعه الاوروبيه عند الاضطلاع بآداره الآزمه وفق هذه الادوات لم تتفق فيما بينها عليها . كما ان مدى استخدام كل اداة منها عن الآخر وحجم هذا الإستخدام لم يحدث بشأنه اتفاق كامل وايضا بين اعضاء الجماعه . كما ان جميع هذه الادوات هى استراتيجيات او طرق للتحرك لإداره الآزمه وبالتالي فهى لا تعبر بالضروره عن مراحل زمنييه متعاقبه تبدأ احداها من حيث انتهت الاولى وتنتهى حيث تبدأ الثالثه . بل على العكس لقد سار معظمها جنباً الى جنب فى ذات الوقت . بل ان تعدد الفاعلين فى اطار الجماعه الاوروبيه قد استلزم بالضروره ان يكون من المنطقى استخدام اكثر من اداة معا وان لم يكن بالضروره هناك اتفاق او حتى انسجام ظاهرى . وعلى الرغم من أن معظم ادوات الضغط والتهديد والعصار وايضا المساهمه فى التكاليف العسكريه والتنسيق مع القوى العظمى قد تمت بأساليب ومعدات عسكريه مما عدها البعض من ضمن التدابير والإجراءات العسكريه⁽¹⁾ . الا انها لا تعدو الا ان تكون ضمن الإجراءات الدبلوماسيه او اساليب المساومه الضاغطة الإكراهيه لإداره الآزمه لعلها سلميا او تعديها مرحله الآزمه السياسيه الى الحرب المباشره . وهى ايضا اساليب وادوات تهدف فى النهايه الى الضغط واجبار الخصم لتحقيق اهداف سياسيه وقانونيه من منظور مستخدميهها . وهذا لا يمنع بالطبع من انها لازمه لبدء الحرب والإستمرار فيها اذا اصبح ذلك حتميا ، وهنا تدرس وتحلل بوصفها من عناصر اداره الحرب العسكريه . ولعل ما يؤيد هذا الرأى ما ذهب اليه الباحثه فى موضع اخر من البحث حيث قررت أن المهام الرئيسيه للقوه العسكريه البريطانيه كما اكدتها وزاره الخازنيه البريطانيه هى تأكيد الموقف السياسى للحكومه البريطانيه الرافضه بشده للأوضاع الاقليميه المترتبه على غزو العراق للكويت . والتصرفات التصعيديه للرئيس صدام حسين فى المنطقه . ومن ثم فإن تفسير هذه المهام يعود الى عاملين اساسيين:

أولاً: عامل الردع الذى يتمثل فى ردع أى هجوم عراقى جديد ضد دول الخليج وضمن انسحاب القوات العراقيه وعوده الشرعيه للكويت .

ثانياً: عامل العصار بما يعنيه من إحكام الرقابه والحظر الإقتصادى المفروض على العراق وضمن عدم خروج البترول من العراق إلتماً بقرارات الأمم المتحده⁽²⁾ .

لذلك سيقوم الباحث بإستعراض هذه الادوات محاولاً تبين اوجه الإتفاق

(1) انظر : د. خالد شادى - المرجع السابق - ص 326 : 338

(2) د. خالد شادى - المرجع السابق - ص 332

والإختلاف ومداه فى مواقف الدول أعضاء الجماعة .

(أ) التهديد والإحتواء:

لقد كانت هذه الآداء من أول الأدوات التى استخدمتها الجماعة الأوروبية فى التعامل مع الأزمة . وأيضاً أستخدمت فى جميع مراحل إداره الأزمة وحتى قبل إنتهائها بالحل العسكرى . وقد مثلت هذه الآداء أسلوب يميل لكثير الى الحل السلمى وفى بعض مراحلها الى تفخيز الحل العربى . وقد أخذت بهذه الآداء كل دول المجموعه الأوربيه حتى أكثرها تشدداً وهى بريطانيا حيث رأت أن الأسلوب الأمثل لحل أزمة الخليج (فى وقت التمرير) هو إعطاء الفرصه الزمنيه للعقوبات الإقتصاديه . كما أعلن وزير الدوله البريطانى لشئون القوات المسلمه اتش هاملتون فى البحرين فى 10/7 (اعتقد أن العرب لن تقع قبل إستنفاد جميع خيارات التسويه السلميه . وقواتنا المنتشره فى دول الخليج ولا سيما السعوديه هى حالياً فى موقع دفاعى) . . . وقال (إننا ننتظر حلاً سلمياً للأزمة واعتقد أن الحظر الذى فرضه مجلس الأمن على العراق أفضل علاج فى الوقت الراهن⁽¹⁾ . إلا أن الموقف البريطانى قد عدل عن هذه الآداء نهائياً مع تطور مراحل الأزمة وفتح الى الحل العسكرى ومعاقبه العراق .

كما ظهرت هذه الآداء أيضاً فى سياسه وزاره الخارجيه البلجيكيه يوم 2/8/1990 والذى ناشد جميع الأطراف تسويه خلافاتها بالوسائل السلميه وأيضاً بيان الخارجيه الألمانى الذى أعلن أن المنازعات يجب تسويتها بطرق سلميه . وعلى نفس المنوال دعى بيان وزاره الخارجيه الأسبانيه الذى وجه نداءً للأطراف المتصارعه لحل خلافاتهم عن طريق التفاوض وأعلنت عن إستعدادها للمساهمه فى الجهود الدوليه التى تبذل لإيجاد حل عاجل للمصراع⁽²⁾ . وقد سار بيان المجموعه الأوربيه الصادر فى ذات التاريخ على نفس الإتجاه رغم إحتوائه على التنديد بالموقف العراقى والدعوه لإتخاذ الإجراءات الدبلوماسيه عن طريق مجلس الأمن لتطبيق القانون الدولى⁽³⁾ .

أما فرنسا ، فقد كانت هذه الآداء اوضح وظاهره فى تعاملاتها وإدارتها لهذه الأزمة . ومن هذا المنطلق جاءت المبادره الفرنسيه لتهديد الموقف فى الخليج فى 2/8/1990 . وذلك بإرسال 12 ميعوثاً خاصاً الى العديد من الدول العربيه لشرح الموقف الفرنسى إزاء الأزمة ومن بينها مصر والسعوديه . كما أعلن رولان دوما فرنسا لا يمكنها إلا أن تساعد الجهود التى تهدف الى بدء الحوار بين الأطراف المعنيه ووقف عمليات التصعيد ، وأن فرنسا ترقب فى أن تحل المشاكل الراهنه حلاً سلمياً

(1) أزمة الخليج والمواقف العربيه والدوليه - مرجع سابق ص 108 : 109

(2) تبييه الأصفهانى (أعداد) وثائق خاصه بالأزمة - مرجع سابق ص 169 : 171

(3) المرجع السابق ص 169 : 171

(4) د . خالد شادى - المرجع السابق ص 327 : 328

يتم التوصل اليه داخل المجموعه العربيه⁽⁴⁾. كما أكد وزير الدفاع الفرنسي في 8 / 18 ان مهمه القوات الفرنسيه في الخليج هي المسانده والردع ومراقبه تنفيذ الخطر وحمايه الرعايا الفرنسيين. وذكر في 9 / 4 ان عمليه المقاطعه المفروضه على العراق تتم بفاعليه بنسبه 95 ٪ وحذر من أن الذين يهللون لنشوب العرب لا يعرفون عواقبها، وصرح في 9 / 13 انه يجب البسح عن وسائل تحقيق السلام قبل هدف الحرب⁽¹⁾. وكان الرئيس الفرنسي قد أعلن في 8 / 9 خلال مؤتمر صحفي (أننا نقول للعرب وخاصة أصدقائنا منهم ، هم عديدون حاولوا تسويه هذه المشكله الصعبه داخل نطاق المجموعه العربيه)⁽²⁾ كما أشار رولان دومان في 12 / 8 / 1990 الى إمكانية حل عربي للأزمه . وقد إستمرت هذه الآداء في جميع مراحل حل الإدارة الفرنسيه للأزمه وحتى قبل إنتهاء المهله المحدده من قبل مجلس الأمن في 15 يناير 1991 وحتى قبل بدء العمليات العسكريه البريه .

ب) الضغط والتهديد:

وقد لجأت دول الجماعه الأوربيه لهذه الآداء بهدف دفع الحكومه العراقيه الى الجلاء عن الأراضي الكويتيه وعوده الشرعيه لها . وايضا ردعه عن التفكير في امتداد الإحتلال أو حتى العمليات العسكريه الى الأراضي العربيه المجاوره كالمملكه العربيه السعوديه والإمارات العربيه المتحده . وقد إستخدمت دول المجموعه الأوربيه هذه الآداء وفق تكتيك مرحلي إتفق وطبيعته المرحله التي تمر بها الأزمه ومدى تصعيدها وطبيعته الأفعال التي اقدم عليها النظام العراقي . فكانت الأساليب المستخدمة ذات طابع سلمى أو إقتصادي في بادئ الامر وكرد فعل للسلوك العراقي من الأزمه . إلا انها تطورت مع تأزم الأحداث الى ان أخذت الطابع العسكري كالتهديد بالقيام بعمليات عسكريه محدوده او شامله كتحرير الكويت او حتى تدمير القوه العسكريه العراقيه بالكامل . فلم تكن الإجراءات العمليه او المداخل التطبيقيه الإستراتيجيه لتحقيق هذا الهدف المتوازن واضحه منذ البدايه . بل أخذت تتضح مع الوقت . وفي سياق تفاعلات معقد على مختلف المستويات الإقليميه والدوليه . كما ان الإجراءات العمليه والمداخل لم تكن محط إجماع بين الدول الأوربيه او داخل الجماعه الأوربيه⁽³⁾.

وقد تمثل الضغط السياسي في العدد الضخم من القرارات التي صدرت عن المجموعه الأوربيه ودولها بصفه مجتمع او فرادي حول الأزمه تدين العدوان العراقي وتطالب بالإنسحاب وتستنكر سلوك العراق وغزو الكويت . ومن ذلك انه في

(1) أزمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه - مرجع سابق ص 140

(2) المرجع السابق ص 141

(3) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 - المرجع السابق 67

20 / 10 / 1990 أكدت مارجریت تاتشر أن بريطانيا ترفض أى حل وسط مع الرئيس العراقى وانها لن تقدم ايه تنازلات حول أزمة الخليج وشددت على ضروره إنسحاب العراق من الكويت⁽¹⁾، وتطالب بتطبيق الشرعيه الدوليه وعوده الأسره الماكه لها. فقد أجزيت السيده مارجریت تاتشر فى 23 أكتوبر 1990 محادثات مع الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دوله الكويت فور وصوله الى لندن أكدت خلالها تمسك بريطانيا بموقفها المطالب بإنسحاب القوات العراقيه من الكويت دون قيد او شرط وعدد الحكومه الشرعيه⁽²⁾ وقد جاء فى نفس الإتجاه بيان وزاره الخارجيه النرويجيه الصادر فى 6 اغسطس 1990 والذي يدعو الى فرض الضغوط الممكنه على العراق بهدف الحصول على الإنسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقيه⁽³⁾، وايضا صدر فى 21 اغسطس إعلانا سار فى نفس الإتجاه وذلك عقب إجتماع وزاره خارجيه الجماعه الاوربيهه المنعقد فى بروكسل⁽⁴⁾.

وقد شمل هذا الإتجاه ايضا القيام بإجراءات ذات طابع دبلوماسى أقدمت عليه الدول الاوربيهه ومن ذلك قيام الحكومه البريطانيه فى 19 سبتمبر 1990 بوضع قيود على تحركات الدبلوماسيين العراقيين المعتمدين لدى الحكومه البريطانيه بحيث لايسمح لهم بالحركه ال فى حدود 25 ميلا فقط⁽⁵⁾، وكانت الحكومه الفرنسيه قد قامت فى 15 سبتمبر 1990 بطرد 29 من الرمايا العراقيين رداً على إقتحام القوات العراقيه للسفاره الفرنسيه فى الكويت . كما رصدت أسماء المؤسسات الفرنسيه التى تلتزم بالمقاطعه ضد العراق⁽⁶⁾، وايضا فى 17 سبتمبر عقد وزراء خارجيه المجموعه الاوربيهه إجتماعا للرد على إقتحام القوات العراقيه سفاره فرنسا وبلجيكا وهولندا فى الكويت، وقرر الوزراء طرد الملحقين العسكريين فى بلادهم احتجاجا على الإجراء العراقى⁽⁷⁾، وفى تطور اخر قررت بريطانيا فى 3 يناير 1991 طرد 8 من العاملين بالسفاره العراقيه فى لندن وترحيل 17 مراقبا آخرين خلال 24 ساعه⁽⁸⁾، كما القت القبض فى 16 يناير على 28 آخرين من الرعايا العراقيين⁽⁹⁾.

إلا أن الحرب النفسيه التى شنتها دول المجموعه الاوربيهه كانت أكثر يروزا

(1) نبيه الأصفهانى - وثائق حول الأزمه - السياسه الدوليه - العدد 103 - مرجع سابق ص 172

(2) نبيه الأصفهانى - مرجع سابق ص 173

(3) نبيه الأصفهانى - وثائق حول الأزمه - السياسه الدوليه - العدد 102 - مرجع سابق ص 176

(4) المرجع السابق - ص 199

(5) نبيه الأصفهانى - وثائق حول الأزمه - السياسه الدوليه - العدد 103 - مرجع سابق ص 162

(6) المرجع السابق ص 182

(7) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - المرجع السابق ص 68

(8) نبيه الأصفهانى - يوميات حرب الخليج - السياسه الدوليه العدد 104 - ابريل 1991 ص 82

(9) المرجع السابق ص 85

وظهوراً في إستراتيجيات إستخدام هذه الاداء ، فقد أعلن وولد جريف وزير الدوله للشئون الخارجيه البريطانيه في 30 / 9 / 1990 انه لا يمكن تجنب العرب في الخليج إلا إذا انسحب العراق من الكويت ⁽¹⁾ . وكان دوجلاس هيرد وزير خارجيه بريطانيا قد سار على نفس التوجيه حينما أعلن في 29 / 9 انه اذا لم تنجح الضغوط في تحقيق انسحاب العراق من الكويت فإن البديل الوحيد هو إخراجه بالقوه المسلحه ، وقد أعلن ايضا في 10 / 10 / 1990 ان الفرصه مازالت قائمه لإخراج العراق من الكويت بالضغوط السلميه وانه لا مفر أمام صدام حسين من الإنسحاب والا سنخاطر إستخدام القوه لطرده منها ، كما أعلن في 14 / 10 في محاضره أمام النادي الدبلوماسي المصري انه لن يكون هناك ايه تسويه او حل وسط بالنسبه للقرارات التي إتخذها مجلس الامن او الجامعه العربيه ، ويجب على صدام ان ينسحب من الكويت حتى يتم إعاده حكومتها الشرعيه للبلاد ، واضاف أن صدام سيفرج من الكويت لا مناص له سوى الإنذار بمحض إرادته او الخروج منها على قوه المدافع . واضاف ايضا في 19 / 10 / 1990 محذرا العراق من أن المجتمع الدولي سيلجأ الى استخدام القوه العسكريه اذا فشلت الوسائل السلميه ، وقال ان صدام حسين عليه ان يدرك ان خيارا عسكريا مطروحا يمكن إستخدامه لإخراجه من الكويت ⁽²⁾ .

كما دعى وزير الدفاع البريطاني توم كينج في 12 / 11 / 1990 العسراق الى الإنسحاب من الكويت بسرعه والا فإنه سيواجهه قريبا بعمل عسكري ، واضاف أنه اذا استخدم العراق أسلحه كيميائيه ضد القوات البريطانيه في الخليج فإن رد بريطانيا سيكون خطيرا جدا . وقد اضافت مارجريت تاتشر في ذات التاريخ ان الخيار العسكري سوف يستخدم إذا مارفض العراق الإنسحاب من الكويت ، ويتمثل للحل السلمى بالنسبه للعراق في الإنسحاب ، ونأمل في ان يقوم بذلك والا فسوف نضطر إلى اللجوء الى الخيار العسكري ونرى كيف ينسحب العراق من الاراضى الكويتيه ⁽³⁾ . كما أعلنت في 29 / 10 / 1990 الى ضروره إستمرار فرض العقوبات الإقتصاديه ضد العراق حتى بعد إنسحابه من الكويت وايضا منعه من إستخدام الاسلحه الكيميائيه والنيكلوجيه والنوويه التي يملكها ، كما صرحت بأنها مستعده لتبني الخيار العسكري اذا لزم الامر ⁽⁴⁾ . وفي 10 / 11 / 1990 صرح رئيس الوزراء الفرنسي ميشيل روكار الذي كان يقوم بجوله في سنغافوره بأن الوضع في الخليج متأزم الى حد أن الحل العسكري قد يطرح إما بالصدفه او بعد التشاور ⁽⁵⁾ . لذلك فقد أعطت - فرنسا - في 19 من ذات

(1) أزمة الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 108 .

(2) المرجع السابق ص 109

(3) المرجع السابق - ص 130 .

(4) نبيه الأصفهانى - وثائق حول الازمه - السياسه الدوليه - العدد 103 - مرجع سابق ص 147

(5) المرجع السابق ص 177 .

الشهر موافقتها على البدء فى محادثات من أجل إصدار مجلس الامن قرارا جديدا حول احتمال اللجوء الى القوة فى أزمة الخليج ولكن دون تأكيد على أنها ستؤيد صيف معينه لهذا القرار الذي لم يناقش بعد⁽¹⁾. كما أكد وزير الدفاع البريطانى فى 30 ديسمبر 1990 أن الحرب لن تكون لها سوى نتيجة واحدة وهو هزيمة العراق وتكبيده خسائر فادحة⁽²⁾. وكان رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور قد أكد نفس المعنى فى تصريح له فى 19 / 10 / 1990 حيث صرح بان الرئيس العراقى يعرف النتائج التى سترتب عليها رفض الإنسحاب من الكويت حيث أن قرارات مجلس الامن واضحة فى هذا الشأن⁽³⁾. كما صرح وزير الخارجية البريطانى دوجلاس هيرد فى 4 يناير 1991 بأنه ينبغي إبلاغ العراق بأنه سيواجه هجوما من القوة متعددة الجنسيات مالم ينسحب من الكويت وان على اجتماع المجموعة الاوربية أن يدعم الموقف الذى أعلنه الرئيس بوش إلا أن الاجتماع المقترح حوّل فرصه مطروحة لمنع نشوب حرب الخليج⁽⁴⁾.

وكان الموقف الألمانى يسير على نفس المنوال رغم ظروف ألمانيا الخاصة والتقدير الواضح والمعروف فى الدستور الألمانى الذى يحد من حرية حركتها الخارجية. حيث شاركت فى إصدار جميع البيانات التى صدرت عن المجموعة الاوربية وإتخاذ غرب أوروبا بصفتها عضواً فى المجموعة والإتحاد التى تدعو الى إنسحاب العراق بدون شروط من الاراضى الكويتية وعوده السلطة الشرعية للكويت ، مع الإفراج عن جميع الرهائن الاحانب، وايضا يدعو الى ضرورة الإلتزام بالعقوبات الإقتصادية المفروضة على العراق من قبل مجلس الامن مع ضرورة طرح الخيار العسكرى إذا فشلت الجهود السلمية على حمل العراق على الإنصياع للشرعية الدولية. كما أعلن هانز ديتريش جينشر وزير الخارجية الألمانى السابق فى 12 / 11 / 1990 أن المجموعة الاوربية تعزم الضغط بصورة أكبر على العراق من خلال خطوط دبلوماسية من أجل التوصل الى تسوية سلمية لأزمة الخليج وإطلاق سراح جميع الرهائن الأجانب المحتجزين هناك.

وكان وزير الخارجية الألمانى قد أعلن فى 13 / 8 / 1990 بأن دول حلف شمال الاطلسنطى ستقف الى جانب تركيا فى حاله وقوع أى إعتداء عليها او احتكاك بها. وقد أعلنت الحكومه الهولندية انها ستشارك فى العمليات العسكرية لإعادته الشرعية وإحترام النظام الدولى . وقد صرح رئيس الوزراء الهولندى فى 5 / 2 / 1990 (اننا

(1) المرجع السابق ص 179.

(2) نبيه الأصفهاني - وثائق حول الأزمة - السياسة الدولية - العدد 104 - مرجع سابق ص 81 .

(3) المرجع السابق ص 79

(4) المرجع السابق ص 82

(5) أزمة الخليج - المواقف العربية والدولية - المرجع السابق ص 167 : 182.

نقذ خلف الرئيس بوش الذي يقود عملية عسكرية لا مناص منها لسوء الحظ⁽⁵⁾. وعلى الرغم من أن منظّمه حلف شمال الأطلسي محكوم في تصرفاتها وأفعالها السياسية والعسكرية الخارجية بعده قيود جامدة حيث يحظر ميثاق تأسيس الحلف الصادر في 1949 التدخل خارج أراضي الدول الأعضاء... وعلى الرغم من أن جميع الدول الأعضاء فيه قد تحركت عسكريا طبقا لمجريات الأمور وعلى أساس فردي غالبا وليس بصورة جماعية لتعذر التنسيق العسكري بينهما خارج نطاق الحلف الجغرافي إلا أن دول الحلف ذاته قد بادرت بعقد إجتماع في 10 / 8 / 1990 ببروكسل لدراسة آثار أزمة الخليج ودور الحلف فيها ، وأعلن أنهم مصممون على إتخاذ خطوات جادة وفعالة ضد العراق أهمها الحظر الاقتصادي والتكنولوجي⁽¹⁾.

وحيثما لجأت دول الجماعة الأوروبية الى إستخدام أداء التهديد ضد العراق لدفعه لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والإسحاب من الكويت ، كانت تستند دائما الى الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الأمن ، ومن ذلك ما وضع وزير خارجيه بريطانيا في 30 / 11 / 1990 بمناسبة صدور قرار مجلس الأمن رقم 678 والذي يجيز استخدام القوات المسلحة اذا انقضت الامد ، أن الخيار العسكري ليس وهما وأنه اذا إستخدم سيكون بتأييد كامل من مجلس الأمن⁽²⁾ ، وأيضا ما عبرت عنه الحكومة الفرنسية دائما مثل تصريح الرئيس الفرنسي في 19 / 10 / 1990 من أن فرنسا تريد اتمام الإجراءات المتعلقة بأزمة الخليج في إطار مجلس الأمن الدولي من أجل تنفيذ جميع القرارات. وصرح رولان دوما في 9 / 10 / 1990 أن فرنسا لن تشارك في أي عملية عسكرية ضد العراق ما لم تحظ بتغطية مجلس الأمن. وقد التزمت باريس بدقه بالإجراءات التي حددتها الأمم المتحدة، وأن الأمر سيكون كذلك في المستقبل ولن تقدم فرنسا على عمل عسكري أيا كان نوعه ما لم تحصل على تغطية من مجلس الأمن وبعد أن تكون تطورات الأحداث قد خضع لتقويم ينبع من سيادته وهو التقويم الذي يقوم به رئيس الجمهورية⁽³⁾.

إلا أنه يلاحظ أيضا الموقف البريطاني من إستخدام هذه الأداة كان أكثر مواقف دول الجماعة الأوروبية تطرفا حيث غالى في إستخدام هذه الإستراتيجية . وكما أعلن دائما رفضه للتفاوض مع النظام العراقي ا وحتى الحلول الوسط ومن ذلك ما صرحت به مارجريت ثاتشر في 20 / 10 / 1990 من انه لا يمكن أن يكون هناك حلول وسط تخفف موقف التجمع الدولي كما هو ممثل في قرارات مجلس الأمن والدعم من الجماعة

(1) المرجع السابق - ص 185.

(2) المرجع السابق ص 110

(3) أزمة الخليج - المواقف العربية والدولية - المرجع السابق ص 141

(4) المرجع السابق - ص 109.

العربييه(4) . ومن ذلك أيضا ما صرحت به عقب إستقبالها للمبعوث السوفيتي يفجينى بريماكوف فى 20 / 10 / 1990 من أنها ترفض أى حلول وسط مع الرئيس العراقى وأنها لم تقدم أى تنازلات له حول أزمة الخليج، وأن بريطانيا لن تساعد صدام حسين على حفظ ماء وجهه وأضافت أنه هو الذى وضع نفسه فى هذا المأزق ويجب أن يخرج منه بنفسه وشددت على ضروره إنسحاب العراق من الكويت (1). كما صرحت فى 1 / 10 / 1990 عند استقبالها للملك حسين فى لندن (أننا نواجه عدوانا شنه ديكتاتور وانه لا مجال للتفاوض فى شأن قرارات الامم المتحده الخاصه بأزمه الخليج وضروره تطبيق العقوبات تطبيقا فعالا . وان السبيل لتحقيقه يتمثل فى ضروره إنسحاب صدام حسين من الكويت وعوده الحكومه الشرعيه إليها) (2). كما أعلنت رئيسه الوزراء البريطانى أيضا انه قد أعطى للعقوبات المفروضه على العراق مهله ثلاثه اشهر لتؤتى بشمارها ولكن لم يبدئ العراق أى علامه تشير الى تخفيف قبضته على الكويت وأنه إما أن يخرج من الكويت حالا وإلا سيقوم الحلفاء بطرده قريبا وستنزل به الهزمه بكل ما يترتب عليها من عواقب (3).

وعلى الرغم من أن وزير خارجيه فرنسا رولان دوما قد أعلن فى 1 ديسمبر 1990 من أن الدول الخمس الكبرى دائمه العضويه فى مجلس الامن قد إتفقت على القيام بمساعى لدى الرئيس العراقى ، فإن هذه المساعى إقتصرت على إبلاغه بالرساله الحازمه التى وجهها إليه المجتمع الدولى من خلال مجلس الامن (4) . وقد سار مؤتمر وزراء خارجيه دول حلف شمال الاطلسى المنعقد فى بروكسل فى يناير 1991 على نفس الإتجاه حيث طالب بالإنسحاب العراقى الكامل من الكويت وعوده السياهه إليها وحكومتها الشرعيه كشرط لحل سلمى، ويرفض أى حلول جزئيه. كما أعلنت المنظمه المذكوره فى ذات التاريخ أنها تساند الجهود المبذوله من أجل اقامه حوار مع العراق ولكنها طالبت عدم إتاحة الفرصه لبغداد كي لا تستغل هذه التحركات من أجل التخلي عن الإنذار الموجه للعراق فى 15 مايو المقبل (5).

إلا أن استخدام هذه الاداء تميز بإستراتيجيه ذات تكتيك مرحلى إختلف بمدى تفاقم الأزمه وطبيعته وحجم الإجراءات التى أقدم عليها النظام العراقى حيث أنها عدت فى الكثير منها وكأنها رد فعل لهذه الإجراءات. فيلاحظ أن تصريحات التهديد التى صدرت عن دول الجماعه الاوربيه كانت أخف حده فى بدايه الأزمه عنها بعد

(1) تنبيه الاسفهانى - يوميات أزمة الخليج - السياسه الدوليه العدد 103- المرجع السابق - ص 152

(2) أزمة الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 116

(3) تنبيه الاسفهانى - يوميات أزمة الخليج - السياسه الدوليه - العدد 103- المرجع السابق ص 176.

(4) المرجع السابق ص 182

(5) تنبيه الاسفهانى - يوميات أزمة الخليج - السياسه الدوليه - العدد 104- المرجع السابق ص 77.

ذلك ، مثل ما أشار اليه وزير الدفاع البريطاني توم كينج في 8/8/1990 ان هدف المشاركة البريطانية لا يشمل إستعادته الاراضي الكويتية وأيضا ما صرح به في وقت لاحق في 12/8/1990 من انه لا يريد إستخدام القوة بل يريد تطبيق قرارات الامم المتحدة ، وان تضع العقوبات الإقتصافية حدا للدعوان ، وأيضا ما اعلنه دوجلاس هيرد الوزير البريطاني في 9/9 من أن بلاده لم ترسل قواتها الى الخليج لمهاجمة العراق بل لحماية دول المنطقة ولضمان استمرار تدفق البترول بأسعار رخيصة الى الدول الغربية ⁽¹⁾ . ومن ذلك أيضا ما أعلنه الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة من أن مهمة القوات الفرنسية في الخليج هي تنفيذ قرارات المجلس وأن الهدف تجنّب الحرب ⁽²⁾ . الا أن عمليات التهديد قد زادت خبراتها مع تداعي احداث الأزمه كل يوم .

وقد كانت من الاساليب الفعالة المؤثرة التي استخدمتها دول الجماعة الأوروبية في الضغط والتهديد على الحكومة العراقية ما كانت تعلنه دائما بكل الوسائل الاعلامية المتاحة عن التحركات العسكرية التي تقدم عليها من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتحرير الكويت وعوده الشرعيه . سواء أكانت هذه التحركات لأول مره أوحتى زيادتها عما كانت عليه من قبل . وذلك يعكس المبادئ العسكرية المعروفة التي تقضى بأن تتم التحركات تلك في سرية او بطريق غير علني قدر الإمكان ، الا إذا كان الإعلان عن هذه الاشياء مقصودا في حد ذاته بهدف ارباب العدو تحقيقا لإكراه المستهدف في ادارته الأزمه . ومن امثله هذا الإعلان ما قرره الرئيس الفرنسي من أنه في حالة عدم التوصل الى تسوية عربية للأزمه فإن فرنسا ستبلي طلبا السعودية ودول المنطقة من معدات عسكرية وإرسال فنيين ، كما ستدعم وسائلها البحرية والبحرية في المنطقة لكي تكون مستعدة للتدخل عند اللزوم ⁽³⁾ . ثم اعلنت في 11/20/1990 ان قواتها في الخليج أصبحت القوة الثانية بعد القوات الأمريكية حيث تشمل حامله الطائرات كليمنصو وتحمل 42 طائره هليكوبتر هجومية والطراد كونيير والمدمره دويلكس والفرقاطه برونيه والفرقاطه دوكينجوهذه السفن مزودة بصواريخ سطح من طراز اكسوزيت وصواريخ مضادة للطائرات من طراز مازوكا وكروتال . كما وصل مجموع أفراد القوات الفرنسية المتمركزة في الخليج الى 8500 جندي بينهم خمسة الاف من عناصر القوات البرية والجوية ومشاة البحرية والباقي يعمل على متن السفن الصربية ⁽⁴⁾ وأيضا اعلان الخارجية الألمانية في

(1): أزمة الخليج - المواقف العربية والدولية - المرجع السابق ص 118.

(2) المرجع السابق ص 140.

(3) نبية الأصغهاني - وثائق أزمة الخليج (اعداد) السياسة الدولية - العدد 102- المرجع السابق ص 207

(4) أزمة الخليج - المواقف العربية والدولية - المرجع السابق ص 138

13 / 8 / 1990 بأنه سيسوف ترسل 5 كامسحات الغام وسفينتي إمداد الى البحر المتوسط⁽¹⁾. وقد كانت الحكومة البريطانية اكثر الاطراف إستخداما لهذا الإعلان وتحقيق هدف الإرهاب والتهديد ، ومن ذلك ما اعلنته في 16 / 12 / 1990 من أنها طلبت من قياده الجيش البريطاني وضع وحداتها العسكريه والنوويه والكيميائيه في حاله إستعداد قصوى تحسبا لاي دعم محتمل للقوات البريطانيه المشاركه في عمليه درع الصحراء⁽²⁾ ، وكانت وزار الدفاع البريطانيه قد أعلنت في 25 اكتوبر 1990 أنها قررت تحويل عدد من المستشفيات في لندن الى مستشفيات عسكريه ابتداء من 15 نوفمبر 1990 لإستقبال حالات جرحى الحرب في الخليج في حاله نشوبها⁽³⁾. وايضا الإعلان عن تبادل المعلومات العسكريه فيما بينهم الخاصه بالعراق . ومن ذلك ايضا ما جاء بمجلة النيوزويك من ان فرنسا قد زودت الولايات المتحده بمعلومات مهمه عن كيفية التشويش على اكثر الصواريخ قوه لدى العراق (صواريخ جوهارد 153/550) ماجيك الفرنسيه الصنع وهو سلاح فتاك إذا انطلق من طائرات ميراج ف/1 التي تمتلكها العراق⁽⁴⁾. وبديهي ان الاعلان عن التحركات العسكريه ، بل والتهويل والتضخيم من هذا الامر لم يكن مقصود منه فقط مجرد إرهاب العراق .. بل ان هناك بالطبع اسباب اخرى .

ج) اجراءات العزل والعزله الاقتصاديه والعسكريه :

حدد البيان الصادر عن دول الجماعه الاوربيه في 6 اغسطس 1990 المجالات الأكثر شيوعا وبروزا لقيام المجموعه بأعمال العزل الإقتصادي والعسكري على العراق حيث ورد به الاتي (ان الجماعه والدول الاعضاء فيها تؤكد مساندتها التامه للقرار رقم 660 الصادر عن مجلس الامن التابع للأمم المتحده وتطلب من العراق الإلتزام بما تضمنه هذا القرار إذا لم تلتزم السلطات العراقيه فإن الجماعه والدول الاعضاء فيها ستعمل على مساندته قرار مجلس الامن وضمان تنفيذه ذلك خلال ادخال عقوبات ساحقه وإجباريه ، وحتى ذلك الحين فإنها قررت اعتماد ما يلي :

~ فرض حظر على الواردات البتروليه على العراق والكويت

~ إتخاذ الاجراءات المناسبه التي تستهدف تجميد الممتلكات العراقيه داخل اراضي الدول الاعضاء .

~ فرض حظر على مبيعات السلاح أو أي معدات عسكريه للعراق .

~ إيقاف أي تعاون في المجال العسكري مع العراق .

(1) المرجع السابق - ص 170.

(2) نبيه الأصقهانى (اعداد) - يوميات أزمة الخليج - المياسه الدوليه - العدد 104 - المرجع السابق ص 76.

(3) نبيه الأصقهانى (اعداد) - يوميات أزمة الخليج - السياسه الدوليه - العدد 103

المرجع السابق ص 179.

(1). المرجع السابق - ص 174.

- إيقاف أى تعاون فنى للجماعة مع العراق .

- وقف تطبيق مبدأ التفضيلات المعممة على العراق ⁽¹⁾ .

ويلاحظ على هذا البيان أن صياغته قد وردت قاصره عن حصر جميع أعمال الحظر والتي كان البيان اليابانى الصادر عن وزارة خارجيتها فى نفس التاريخ انجح واكثر إلماها بجميع جوانب هذا الحظر حيث ورد به (ان الحكومه اليابانيه من منطلق هذا الموقف قد قررت اتخاذ الإجراءات التاليه بالإضافة الى الإجراءات التى اتخذتها من قبل لحمايه الممتلكات الكويتيه فى اليابان):

1- فرض حظر على واردتها البتروليه من العراق ومن الكويت .

2- فرض حظر على صادراتها الى العراق والكويت .

3- اتخاذ الإجراءات المناسبه من اجل إيقاف كافه الإستثمارات والقروض وغيرها من صفقات رؤوس الأموال مع العراق والكويت .

4- تجميد التعاون الإقتصادى مع العراق ⁽²⁾ .

الا ان هذا القرار كان يصنف بوصفه قرارا كاشفا وليس منشأ لوضع والتزامات جديده حيث كان يذكر أدوات واساليب سبق ان أعلنتها دول الجماعة كل على حده وإلتزمت بها . وهو ايضا قرار غير ملزم لأعضائه بقدر التزام كل منها به طواعيه ومدى استعدادها لتطبيقه كله او جزء منه. لذا فقد كان من الطبيعى أن يحدث اختلافا بينها فى مدى ما وصلوا اليه فى تطبيقه شده وضعفا، وايضا حدث خلاف بينهم من ضروره اشتراط صدور قرارات معينه من مجلس الامن أو لا قبل تنفيذها بالإكراه من عدمه الا أنه لم يحدث بينها اختلاف فى وجودها ابتداء كذا ضرورته . فكل دول الجماعة استخدمت هذه الادوات بدرجات مختلفه . وذلك بالطبع راجع الى امكانيات ومقدره كل منهم ومدى تأثير الأزمه على مصالحها الحاليه والمباشره ، وايضا الى قدره كل منهم على إستخدام هذه الادوات او امتلاكها لعناصره وقدرته على إستخدامها دون ان تلحق بنفسها الضرر او من تأثر علاقاتها بالعرب عموما كفرنسا مثلا .

لذلك فقد إستلزم الامر ضروره صدور قرارات من كل دوله مستقله قبل او بعد هذا البيان الصادر عن الجماعة يحدد ويقرر تطبيق أعمال الحظر على العراق والكويت . فهذا القرار لم يكن يحوى فى ذاته القوه والمقدره على التنفيذ التلقائى ، ولعل هذا هو ما حدا بالمجموعه الاوروبيه الى محاوله تلافى هذا النقص بالنص فى ضلب بيانها فى 10 / 9 / 1990 والخاص بموضوع الرعايا الأجانب فى كل من العراق والكويت ، على التزامها بتطبيق الحظر حيث قرر هذا البيان " ان المجموعه الاوروبيه

(1) نبيه الاصغهانى - يوميات حول الأزمه - السياسه الدوليه - العدد 102 - المرجع السابق ص 175.

(2) نبيه الاصغهانى - وثائق ازمه الخليج (اعداد) السياسه الدوليه - العدد 102 - المرجع السابق ص 176.

ودول الاعضاء ملتزمه بأن التطبيق الكامل للحظر الذى قرره مجلس الامن ضد العراق هو الشرط الضرورى الى حل سلمى للأزمه، وتقوم دول المجموعه بتنفيذ الحظر بصورة كامله وتدعو جميع أعضاء المجلس الدولى للقيام بنفس الإجراء⁽¹⁾. الا أن الإختلاف والتباين بين الاعضاء استمر فيما كانوا مختلفين بشأنه .

ورغم ان فرنسا قد قررت منذ اليوم الاول للغزو العراقى للكويت تجميد أرصده العراق والكويت لديها ووقف مبيعات السلاح لها فضلا عن منع استيراد البترول من العراق والكويت ، كما ساهمت فى فرض الحصار الإقتصادى على العراق⁽²⁾. الا انه يلاحظ هنا ايضا طابع التشدد والمغالاه فى الموقف البريطانى ، فقد كان لها السبق فى الإستجابة لنداء الرئيس الأمريكى بوش فى 8/2 بتجميد كافه الارصده الكويتيه والعراقية فى بنوكها لعدم تمكين النظام العراقى من الإستفاده بها ، كما قررت الحكومه البريطانيه فى 8/5 حظر استيراد البترول الخام والمواد البترولييه من العراق والكويت . وطالبت مارجرىيت تاتشر فى 8/6 جميع الدول الاعضاء فى الامم المتحده بفرض حظر اقتصادى شامل على العراق والكويت ، كما منعت فى 8/9 الطائرات العراقيه من الهبوط فى لندن وذلك تطبيقا للحظر الإقتصادى على العراق . وشاركت القوات البحريه البريطانيه القوات الامريكيه فى القيام بعمليات اعتراض للسفن العراقيه حتى قبل استصدار قرار الحصار الإقتصادى رقم 665 من مجلس الامن . ثم قام بنك انجلترا المركزى فى 9/21 بإلغاء قرارات تجميد أموال البنك الكويتى الوطنى الذى يعد أكبر البنوك الكويتيه وذلك حتى تتمكن حكومه الكويت فى المنفى من القيام بجميع إلتزاماتها الماليه⁽³⁾.

وكانت بريطانيا قد أعلنت ايضا على لسان وزير خارجيتها (دوجلاس هيرد) فى الايام الاولى للغزو أن بلاده على إستعداد للمضى قدما بفرض حظر إقتصادى شامل على العراق من خلال التعاون مع المجموعه الاوروبيه والمجتمع الدولى⁽⁴⁾. الا أنها قد أعلنت بعد ذلك أن القوات البحريه سوف تحتجز ايه سفينه بحريه تحاول خرق قرارات الامم المتحده بفرض العقوبات الإقتصاديه على العراق⁽⁵⁾. وذلك بإسباغ صفه القابليه للتنفيذ الذاتى على قرارات مجلس الامن ولو بالإكراه المادى دون حاجه لصدور قرارات مستقله بهذا الخصوص ، الا أن فرنسا وقفت مع الرأى السوفيتى والكندى الذى عارض الحصار الذى تقوم به السفن الامريكيه والبريطانيه فى الخليج

(1) المرجع السابق - ص 202

(2) أزمه الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 138

(3) أزمه الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 117.

(4) د. خالده شاذى - المرجع السابق ص 339

(5) جريده الاهرام 90/8/21 ص 3

ضد العراق لتنفيذ هذا الحظر وتفتيش السفن ، وأضافت الدول الثلاث انها ترى أن قرار مجلس الامن لا يعطى حقوقا او سلطات لاي طرف لفرض حصار بحري بالقوة العسكرية وان الحصار يحتاج قرارا اخر من مجلس الامن⁽¹⁾ . الا انه قبل صدور هذا القرار ومع تصاعد حدة الاحداث فى الخليج ، تصاعدت حدة الموقف الفرنسى ايضا ازاء عمليات الحصار الإقتصادي . فصدرت التعليمات الى القوات البحرية الفرنسية فى الخليج من اجل تشديد اجراءات التحقيق والمراقبة والإجبار فى تطبيق الحظر ضد العراق وذلك من منطلق الرؤية الخاصة بأن أى حظر لا معنى له الا اذا كان فعالا . ومع التسليم المستمر برفض القوة الا بقرار من مجلس الامن⁽²⁾ .

ورغم ذلك وحتى فى أعقاب صدور قرار من مجلس الامن فى هذا الصدد فى 25 اغسطس 1990 فإن فرنسا قد أعلنت فى مجلس الامن أن الدول يجب أن تستخدم القوة فى اضيق الحدود مع ضبط النفس وأنه لايجب ان يفهم من هذا القرار على انه تخويل مطلق لإستخدام القوة دون تمييز . ومن هنا يمكن المقارنة بين موقف بريطانيا من جانب وفرنسا من جانب اخر⁽³⁾ . فعلى الرغم من الإتفاق على إستخدام القوة بعد صدور قرار مجلس الامن فقد كان هناك خلاف حول التفسير القانونى لكلمتى المظر (Enloug) والحصار (Blockade) وكان وراء هذا الخلاف تفسيرات متضاربة لكيفية وضع مبدأ استخدام القوة موضع التنفيذ وللמلايسات التى تميز اللجوء الى القوة العسكرية⁽⁴⁾ . وذلك رغم انصياح العراق ذاته لهذا القرار حيث امر سفنه التى تحمل بترولاً وبضائع بالاقاوم اعتراض قطع الاسطول الأمريكى لطريقها والا تتحدى الحصار البحرى المفروض عليها وايضا ان تخضع قباطنه هذه السفن العراقية لاي تفتيش⁽⁵⁾ . الا ان الموقف الفرنسى قد تبدل كلياً بعد ذلك حيث اشتركت فى 18 سبتمبر 1990 مع القوات البريطانية والهولندية العاملة بالخليج فى تحديد مناطق الحراسة بهدف قيام الحظر المفروض على العراق⁽⁶⁾ .

وكانت فرنسا قد ابدت تعاطفا مع وجهة النظر السوفيتية القائلة بضروره احياء اللجنة العسكرية لمجلس الامن وتشكيل قوة عسكرية مشتركة تضم رؤساء اركان الجنوش التى تمسك قطعها البحرية فى منطقته الخليج تكون هى المنوطه بتطبيق الحصار البحرى أو فرض قرار من مجلس الامن بالقوة ضد العراق اذا لزم الامر على

(1) د. خالد شاذى - المرجع السابق ص 340-341

(2) المرجع السابق - ص 341.

(3) د. دوده بدران - أزمة الخليج والنظام الدولى - مجله العلوم الإجتماعية - العدد الاول / الثانى - ربيع / صيف 1991 - جامعة الكويت ص 62:55.

(4) محمد سيد احمد - قوة بوليسيه تملو سياده الدول - الاهرام 1990 / 8 / 30 ص7

(5) نبية الأمهائى (اعداد) يوميات أزمة الخليج السياسة الدوليه - العدد 102- المرجع السابق ص 210.

(6) نبية الأمهائى (اعداد) يوميات أزمة الخليج السياسة الدوليه - العدد 103- المرجع السابق ص 163

ان فرنسا سريعا ما تخلت من تحفظاتها بحدد استعمال القوة لغرض الحصار البحري ضد العراق . بل وكانت فرنسا هي الدولة التي يادى بإقتراح فرض الحظر المفروض على العراق الى المجال الجوى وحركة الطيران فى مرحله لاحقه من الأزمه . واسفر هذا الاقتراح عن قرار مجلس الامن رقم 670 فى 25 سبتمبر 1990 بهذا المعنى⁽¹⁾ .

ورغم تصور بيان الجماعه الاوروبية المذكور والصادر فى 6 / 8 / 1990 من حصر سبل وادوات تطبيق الحظر على العراق الا ان تطبيق الدول الاعضاء كل على حده لما تراه مناسباً فى هذا الصدد وايضا التزامها بالتطبيق الكامل لقرارات مجلس الامن وخاصة القرار رقم 661 الصادر فى 6 / 8 / 1990 وايضا القرار رقم 666 فى 25 / 8 / 1990 والقرار رقم 670 فى 25 / 9 / 1990 قد تكفل بسد هذا النقص باحكام طوق الحظر الكامل والشامل على العراق بهدف دفعها الى الجلاء عن الكويت . وقد قامت دول الجماعه الاوروبية بأكثر الخطوات اهميه فى الحظر الاقتصادى ضد العراق وذلك حينما شاركت تلك الدول كاستجابه فوريه لطلب الولايات المتحده فى التجميد الفورى للأصول الماليه والماديه للعراق والكويت فى اراضيها منذ اليوم الاول للغزو العراقى⁽²⁾ . ولعل من اوضح الامثله فى اطار المواجهه الاقتصاديه للعراق ، اعلان سويسرا الحياده اتخاذ خطوه غير مسبوقة لاول مره فى تاريخها الحديث لغرض عقوبات ضد العراق تشتمل تجميد الارصده الماليه لديها لكل من العراق والكويت⁽³⁾ .

(د) طرح المبادرات

لقد مثلت طرح المبادرات الاداء الرابعه فى ادوات اداره المجموعه الاوروبية لأزمه الخليج العربيه الثانيه من وجهه نظرها طبقا للمنهج الرشيد الذى حاولت الإلتزام به . وقد كانت طرح المبادرات من أكثر الادوات المستخدمه اثاره للخلاف بين الدول الاوروبية والتي انعكست بالضروره على رويه كل منها لإسلوب حل الأزمه . وكانت بالتالى من اسباب اظهار الخلاف بين الدول الاوروبية عموما وبيان مدى قربهم او بعدهم من الوحده المنتظره . وقد مثلت هذه الاداء رويه كل منهم لأهميه الحل السلمى للأزمه ومدى امكان تحقيقه من عدمه ، كما كانت ايضا فرصه غير مباشره لبيان وجهه نظر كل منهم نحو القضايا الاساسيه للمنطقه كمشكله الشرق الاوسط والأزمه الفلسطينيه ، وحجم وتأثير هذه القضايا على الوضع والإستقرار الاقليمى والسلام العالمى ، وبالتالي رؤيتهم لضروره الإستعجال فى العمل على وضع نهايه لها من عدمه .

ومن ذلك ما رأيناه من ان السياسه البريطانيه من خلال تعاملها مع الأزمه

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990- مرجع سابق ص 71.

(2) المرجع السابق ص 70.

(3) جريده الاهرام 4 / 8 / 1990 ص 4

ترفض طرح المبادرات السلمية لحلها بالطرق الدبلوماسية . وايضا ترفض حتى مناقشة المبادرات التي طرحها النظام العراقي او الإستجابة للمبادرات التي اعلنتها بقية الدول الأوروبية او الدول العربي او حتى الولايات المتحدة الامريكه . فلم يصدر من الساسة البريطانيون اى مبادرات تدعو الى الحل السلمى للآزمه وتحدد خيارات دبلوماسية من شأن القبول بها والعمل على تقريب وجهات النظر اللهم الا ما قام به ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا (الاسبق) حين قام بزياره للعراق واعلن فى 21 / 10 / 1990 فى ندوه صحفيه فى بغداد انه لا بد من حل مشكله الخليج حلا سلميا من خلال العمل الدبلوماسى وان الاطراف الاخرى فى الآزمه لم تبذل الجهد الكافى لحل المشكله بالطرق السلميه . واكد هيث ان عقد مؤتمر دولى لحل جميع مشاكل منطقه الشرق الاوسط ليعد ضروره ملحه وانه سيسعى الى طرح فكره هذا المؤتمر فى مجلس العموم البريطانى مبينا ان العرب بإمكانهم حل مشاكلهم بأنفسهم وان ذلك سيخفف كثيرا من حده التوتر فى المنطقه (1) .

كما ان بريطانيا رفضت بشده الربط بين آزمه الخليج ومشكلات الشرق الاوسط فى حل واحد ومبادره واحده او حتى وفق تعاقب زمنى . فقد صرح دوجلاس هيرد وزير الخارجيه البريطانى فى ذلك الوقت - فى مائيه عشاء مع اعضاء رابطه كتاب الكومنولث فى 4 / 10 - انه يجب ان ينسحب العراق بلاشروط من الكويت قبل البحث بالتحرك فى تسويه اوسع فى مشاكل الشرق الاوسط ولا يمكن طرح مبادرات جديده بشأن فلسطين الا بعد اخراج صدام حسين من الكويت ولا ارى املا فى تحقيق تقدم حتى يحدث هذا (2) . وفى 12 / 10 / 1990 صرح ايضا بأن العقبه الرئيسيه الان امام القضيه الفلسطينيه هى صدام حسين وعدوانه على الكويت الذى ادى الى تأجيل الجهود التى كنا نبذلها من اجل إيجاد حل للقضيه الفلسطينيه . واضاف يجب حل آزمه الخليج اولاً ثم تاتى بعد ذلك باقى مشكلات الشرق الاوسط وانه اذا انسحب صدام حسين من الكويت فإن الفرصه ستكون مواتيه امام طرح مبادرات اخرى من اجل التوصل الى حل سلمى مناسب للنزاع العربى الإسرائيلى (3) .

ولم يتغير الموقف البريطانى حتى بعد اندلاع العمليات العسكريه وصدر هذه مبادرات لوقف الحرب منها مبادره مجلس قياده الثورة العراقى ومبادره الرئيس السوفيتى السابق ميخائيل جوريا تشوف . حيث رفضت الاولى ورأى ان الثانيه غير كافيه . وانه ليس هناك ما يدعو لوقف الحرب فى الخليج حتى تنفيذ قرار

(1) آزمه الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 114 .

(2) المرجع السابق - ص 119 .

(3) المرجع السابق - ص 120 .

(4) المرجع السابق - ص 128 .

مجلس الأمن⁽⁴⁾ ومن ذلك نرى ان الدور البريطاني كان اكثر قربا من الدور الامريكى لحل الازمه وقد سارت دول البنتوكس على نفس الاسلوب التى ارتقته السياسه البريطانيه⁽¹⁾ .

ورغم ان الموقف البريطانى واسلوبه فى حل الازمه يتفق مع بيان المجموعه الاوروبية الصادر فى سبتمبر 1990 وايضا بيان قمه هلسنكى بين بوش وجوربا تشوف فى سبتمبر 1990 ايضا ، كما يتفق وقرار مجلس الامن رقم 666 فى 14 سبتمبر 1990⁽²⁾ ، الا انه كان الاسلوب الوحيد الذى لم يجنح للحل السلمى للازمه عن طريق المبادرات لإيجاد طرق لحل الازمه او حتى النظر فى قبول المبادرات التى يطرحها الآخرون لتحقيق هذا الهدف .

ويعتبر الموقف الفرنسى من الازمه اكثر مواقف دول الجماعه الاوروبية غموضا وحركيه . اذا لم تكتفى فرنسا بمحاوله الظهور بدور دبلوماسى من الازمه مستقلة عن الولايات المتحده ، بل انها قد اتخذت مواقف مستقله عن الجماعه ذاتها ، وظهرت استقلاليه الموقف الفرنسى عن الولايات المتحده بصوره حاده وبقدر كبير من التردد والإضطراب والتناقض فى وقت واحد⁽³⁾ . وفى احيان كثيره بدت فرنسا اقرب الى الموقف السوفيتى فى تفضيل الاساليب السياسيه والدبلوماسيه قبل نشوب الحرب . وقد اثار موقف فرنسا شقاقا حادا لدى بعض الدول الاوروبية مما دفع المتحدث الرسمى الدينماركى الى القول بانه على فرنسا ان تختار بين الوحده الاوروبية فى مواجهه ازمه الخليج وبين القيام بمبادرات فرديه⁽⁴⁾ . ومن ذلك النشاط الدبلوماسى الفرنسى الدؤوب واسع النطاق للبحث عن فرصه لمبادرات سلميه قويه حينال الازمه بهدف تجنب الإندفاع نحو الحل العسكرى . وفى اطار هذا النشاط حرصت فرنسا على حث دول عربيه على القيام بمبادره سلميه والتوسط لدى العراق لإقناعه بالشرعيه الدوليه . فإضافه الى ارسال وفود لنحو 24 دوله من العالم العربى ودول عدم الإنحياز وامريكا اللاتينيه فى الاسبوع الثانى للازمه ، شجعت فرنسا عده مبادرات عربيه بما فيها جوله الرئيس الجزائرى فى ديسمبر بحثا عن فرصه للسلام فى الخليج⁽⁵⁾ . وقد وصل الامر الى ان قدم الرئيس الفرنسى مبادرته الشهيره فى 24/9/1990 فى خطاب امام الجمعيه العامه للأمم المتحده يشتمل على اربعة مراحل

(1) التقرير الإستراتيجى لعام 1990- مرجع سابق - ص 71

(2) انظر نبيه الاصطفاى - (الامداد) - يوميات ازمه الخليج الدوليه - العدد 102

مرجع سابق ص 202 : 203.

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990- المرجع السابق ص 75

(4) امين عبد الوهاب - المبادرات السياسيه وإمكانات نجاحها - السياسه الدوليه - العدد 103

مرجع سابق ص 69 : 76

(5) التقرير الإستراتيجى لعام 1990- المرجع السابق - ص 75

تحمي اعلان العراق التزامه بسحب قواته من الكويت واطلاق سراح الرهائن مع الربط بينها وبين المنازعات الأخرى في الشرق الأوسط وخفض ترسانات السلاح في الشرق الأوسط⁽¹⁾. وقد تم ذلك دون التشاور مع بقية دول المجموعه الأوربيه . إلا ان الموقف الأقوى والأكثر إظهارا لهذه الرؤيه المستقله من ناحيه فرنسا للأزمه والمنطقه عمومًا تمثل في المبادره الفرنسيه والتي تضمنت تعبيرات أقوى لنفس الأفكار السابقه والتي وزعتها فرنسا على اعضاء مجلس الأمن يوم 15 يناير 1991 وقبل ساعات من نهايه المهله التي تضمنها قرار مجلس الأمن كمحاوله أخيره لإنقاذ فرص السلام في منطقه الخليج . وتكتسب هذه المحاوله اهميتها السياسيه من انها قد خالفت بوضوح القرار الجماعي الذي صدر عن إجتماع وزراء خارجيه دول الجماعه الأوربيه من ضمنهم وزير الخارجيه الفرنسي بعدم القيام بمبادرات فرديه من أجل الحل السلمي لأزمه الخليج⁽²⁾.

كما اختلفت النظره الفرنسيه عن البريطانيه حيال المبادرات التي تصدر عن الغير لإيقاف الحرب بعد إندلاعها ومن ذلك أنها رأت ان المبادره الإيرانيه لإيقاف الحرب تموي بعض العناصر الإيجابيه كما رحبت بعرض إيران أيضا للتوسط في حرب الخليج طالما ان الخطه الإيرانيه تقوم على عنصر أساسي وهو إنسحاب العراق من الكويت⁽³⁾. كما انها لم ترفض مبادره جورياتشوف كليًا لإيقاف الحرب ورأت انها تفتقر الى إيضاحات بالنسبه لنقاط اساسيه وخاصه بالنسبه لمسأله المهله التي تمتع للقوات العراقيه للإنسحاب من الكويت. وأيضًا بالنسبه لمسأله طلب إلغاء قرارات الأمم المتحده قبل أي مناقشه⁽⁴⁾. كما اختلف الموقف الفرنسي من نظيره البريطاني من أن الأول يوافق على الربط بين تسويه أزمه الخليج وياقي أزمات المنطقه ، وقد اعرب عن ذلك الرأى الفرنسي في مبادرتة أمام الجمعيه العامه. كما اعلنت فرنسا في 19 / 1 / 1990 ان إنسحاب العراق من الكويت لا يشكل شرطًا مقنعًا لكي توجه الأمم المتحده الدعوه الى عقد مؤتمر دولي لحل النزاع العربي الإسرائيلي وأن هناك ما يدعو لإقامه علاقات زمني بين القضيه الفلسطينيه وأزمه الخليج⁽⁵⁾.

وقد إتفق الموقف الإيطالي مع الموقف الفرنسي من الأزمه إلا انه لم يطرح مبادرات دبلوماسيه دوليه لحل الأزمه وإن كان لم يرفض المبادرات التي قدمت من الغير . وقد سعى الى الحل السلمي للأزمه ودمى الى البحث عنه وتفضيله على طرق

(1) ازمه الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 136 : 137

(2) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 - المرجع السابق ص 72

(3) ازمه الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 147

(4) المرجع السابق ص 149.

(5) المرجع السابق ص : 141 : 142

الحل الأخرى ، حيث أعلن وزير الخارجية الإيطالي في 26 / 10 / 1990 أن الحل السلمي للأزمة هو انسب الأطر الآن نظرا لأن العقوبات الاقتصادية ضد العراق بدأت تؤتي ثمارها مؤمداً أن هذا الحل يجب أن يكون مقبولا من الدول العربية والدول الأوربية وفي إطار قرارات الأمم المتحدة. وأصاف أننا نعتقد أن امأمانا إحتتمالات وفرصا للتوصل الى مائريد تحقيقه سلميا لان العزله السياسيه والإقتصاديه التي تعاني منها العراق تتزايد⁽¹⁾. إلا أنها تختلف عن الموقف الفرنسي في عدم طرح مبادرات تعكس رؤيتها لطرق حل الأزمة وأيضا في عدم وجود علاقه بين أزمة الخليج ومشكلات المنطقة الأخرى ، وترى أن أزمة الخليج يجب أن تحل أولا ثم تبدأ معالجة قضايا المنطقة الأخرى⁽²⁾. وهي من ناحيه أخرى لم ترفض بيان مجلس قياده الثورة العراقي لوقف إطلاق النار في الخليج ورأت فيه اشياء جديده هامه في هذا الوقت وهو علامه هامه جدي وإيجابيه وإنه يجب أن يدرس بمزيد من التفاصيل الإن رئيس الوزراء الإيطالي عاد وأعلن في مناسبه أخرى أن جميع الشروط التي وردت في تلك المقترحات غير مقبوله ، وأنها لم تأت بجديد بل جاءت أكثر تعقيداً وأنها تتفق تماما مع موقف صدام حسين المبدئي دون تغيير وإن كانت تحتوى على عنصر جديد لأول مره وهو الإنسحاب من الكويت⁽³⁾ ومن ناحيه أخرى أعلن أن مبادره جورباتشوف لوقف الحرب تتماشى تماما مع قرار الأمم المتحدة الذى ينص على إنسحاب القوات العراقيه من الكويت⁽⁴⁾ . ولم تختلف السياسه الألمانيه كثيرا عن مثيلاتها من زاويه رؤيتها للأزمة وطرق حلها حيث رأت الحكومه الألمانيه أن المنازعات يجب تسويتها بطريقه سلميه⁽⁵⁾ إلا أنها لم تطرح مبادرات تعكس رؤيتها لحل الأزمة سلميا اللهم إلا المبادره التي أعلنها المستشار الألماني الأسبق فيلي برانت في 19 / 11 / 1990 والتي حوت خطه سلام جديده لأزمة الخليج نشرتها مجله دير شبيجل الألمانيه⁽⁶⁾ إلا أنها رفضت بيان مجلس قياده الثورة العراقي الذى عرض الإنسحاب من الكويت حيث أعلنت انه لا يلبي مطالب مجلس الأمن بالإنسحاب الفورى غير المشروط من الكويت⁽⁷⁾. كما لم يختلف الموقف الأسباني كثيرا وإن كان قد تعدل ذلك بمحاوله القيام بدور إيجابى بمحاوله طرح مبادرات سلميه لحل الأزمة حيث سلم الرئيس حسنى مبارك رسالتين من ملك أسبانيا ورئيس وزرائه تؤكدان إستعداد أسبانيا مع المجموعه الأوربيه للقيام

(1) المرجع السابق ص 157.

(2) المرجع السابق ص 158

(3) المرجع ذاته ص 162.

(4) المرجع ذاته ص 163.

(5) المرجع السابق ص 166.

(6) لمزيد من التفاصيل ازمه الخليج - المواقف العربيه والعالميه - مرجع سابق ص 169.

(7) المرجع السابق ص 176

بمحاولة الوصول الى حل سلمي للأزمة مبني على المبادئ الأساسية التي تقتضي بالانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات العراقية وعوده الشرعيه الكويت⁽¹⁾.

وقد حاولت دول الجماعة الأوروبية القيام بمبادره جماعيه من خلال مجلس الجماعة للعمل على حل الأزمة بالطريق السلمي ، وذلك بدافع إيمانها بجدوى الحل السلمي وملامته للأزمة ودول المنطقة وايضا محاوله اثبات تميز وخصوصيه الموقف الأوربي الموحد عن امريكا ومقدرتها على التصرف عالميا بصفه مستقله وبالتالي إثبات مقدرتها كعنصر مؤثر ومستقل في الأحداث العالميه مستقبلا . لذلك فقد وافقت الجماعة الأوروبية في 4 يناير 1991 على دعمه طارق عزيز وزير الخارجيه العراقي للإجتماع بوزير خارجيه لكسمبرج في 10 يناير 1991 إلا ان وزير الخارجيه الفرنسي رولان دوما قد اقترح في لكسمبرج على زملائه داخل الجماعة الإقتصادييه الأوروبية دعمه وزير الجارجيه العراقي طارق عزيز الى زياره لكسمبرج قبل 15 يناير ان امكن ذلك⁽²⁾ . وقد اعتبرت هذه الدعوى بمثابة خروج على الشرعيه الدوليه حيث أنها ظاهريا تتناقض مع قرارات مجلس الأمن الداعي لإنسحاب القوات العراقيه دون قيد أو شرط قبل 15 يناير 1991 والإ بدأت العمليات العسكريه لإخراجه عنوه . إلا انه نظرا لتعذر المباحثات التي تمت بين طارق عزيز وجيمس بيكر في جنيف ، فقد رفض طارق عزيز مبادره وزراء خارجيه دول المجموعه الأوروبية للإجتماع بهم في لكسمبرج قائلاً انه لن يجتمع إلا بزملائه العرب . وان على الجماعة أن أرادت ان ترسل وزرائها الى بغداد لذلك⁽³⁾ . وبذلك فشلت المبادره الأوروبية وفشلت معها أوروبا في تقويم نكزه كيانها المستقل القادر من الوجود .

(هـ) المساعي الحميده:

وقد إستخدمت دول الجماعة الأوروبية هذه الآداء وإرتبطت بشكل مباشر بمشكله أزمة الرهائن وأحتجازهم في كل من العراق والكويت وأيضا فيما عرف بحرب السفارات ، وذلك حينما حاول العراق بهذا الإسلوب الضيق على امريكا والدول الأوروبية للإزعاج لمطالبه او حتى تحقيق بعض المكاسب أو تأجيل المواجهه العسكريه . ودول الجماعة الأوروبية حينما إستخدمت هذه الآداء فقد كانت بطريقه تقارب الى حد كبير الطرق والمواقف الى تستخدمها الدول عند تعاملها مع الإرهاب الدولي او الداخلي كخطف الإرهابين للطائرات او الرهائن المسالين ، ومطالبتهم الدوله الواقع على اراضيها العمل الإرهابي ببعض المطالب السياسيه او الماليه او

(1) نبیه الاصفهانی (اعداد) - يوميات أزمة الخليج - السياسه الدوليه - العدد 102
المرجع السابق ص 212.

(2) نبیه الاصفهانی (اعداد) - يوميات أزمة الخليج - السياسه الدوليه - العدد 104
المرجع السابق ص 82

(3) المرجع السابق ص 84.

الإفراج عن بعض المعتقلين أو المسجونين لديها ، فالدولة في تعاملها مع هذا الحدث تعلن رفضها له بصورة رسمية علنية مشددة وايضا رفض اي إزعاج لمطالب المخطوفين ورفض التباحث معهم أو الاعتراف بهم وبمطالبهم إلا أنها من ناحيته أخرى تحاول أن تقوم بأي وسيلة وبصورة سرية للإفراج عن الرهائن أو الطائفة المخطوفة والقبض على الإرهابيين ، ومن هذا الأسلوب التباحث مع الإرهابيين بصورة سرية وغير رسمية وغير مباشرة .

لقد استخدمت دول الجماعه الأوربيه هذا الأسلوب بعينه عندما تفجرت أزمة الرهائن وحرب السفارات ، فتبادرت كل منها في الإعلام عن رفضها هذا الاجراء من قبل العراق وعدم الإنصياع له وترتيب اي اثار عليه ، كما هددت جميعها بأن العراق لن يفلت من العقاب عن هذا العمل وتحمله المسئوليه الكامله عن ايه اضرار او خسائر للرهائن الاجانب والدبلوماسيين وباقي البعثات الدبلوماسيه والقنصليه بالكويت ، فقد اعلنت مارجريت تاتشر في 8 / 8 / 1990 رفضها إقتراح صدام حسين بإطلاق سراح الرهائن مقابل أنسحاب القوات الاجنبيه من الخليج . كما اعلنت في 8 / 8 / 1990 ان لن يكون هناك ايه مفاوضات مع الرئيس العراقي حول الإفراج بعض الرعايا الاجانب في الكويت والعراق . وقالت ان صدام حسين يحاول الإختفاء وراء نساء واطفال الغرب وانه يستخدمهم كدرع بشري ويستغلهم للتفاوض مع الدول الغربيه⁽¹⁾ .

ومن ناحيه اخرى شاركت فرنسا في إجتماع زعماء دول المجموعه الاوربيهية في 28 / 10 / 1990 وهو الإجتماع الذي تمخض عنه اعلان التعهد بعدم الدخول في ايه مفاوضات منفصله مع العراق حول اطلاق سراح الرهايا الاوروبين المحتجزين في العراق والكويت . كما نادت فرنسا لإستصدار قرار المجموعه الاوربيهية بإدانته إقتحام القوات العراقيه لسفاره فرنسا في الكويت في 14 / 9 . وقد وافقت المجموعه في اجتماعها في 17 / 9 على قرار يقضي بطرد دول المجموعه لكل المحققين العسكريين العراقيين فيها ، كما اعلن متيران ان فرنسا لن تألوا جهدا في سبيل مساعد الرهائن الذين تحتجزهم العراق بدون وجه حق والذين يمكن إستخدامهم كدروع بشريه تحمي المنشآت العسكريه العراقيه . كما صرح الرئيس الفرنسي في 14 / 9 اثر إنتهاك القوات العراقيه لمقر السفاره الفرنسيه في الكويت انه يعتبر ذلك بمثابة اعتداء ، واحتجت الخارجيه الفرنسيه على ذلك الإنتهاك واعتبرته امرا خطيرا . ولم تقبل فرنسا الاعتذار العراقي الذي قدمه بعد اقتحام قواته لسفاره فرنسا واعلنت الحكومه الفرنسيه في 17 / 9 عن نيته الطرد تسعه عشر عسكريا عراقيا منهم اربعة طيارين

(1) أزمة الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 108 .

(2) المرجع السابق ص 139 : 140 .

يتلقون تدريباتهم في فرنسا⁽²⁾ . وكان هذا أيضا هو الموقف الألماني الرسمي حيث أعلن المستشار الألماني هيلموت كول في 11 / 23 في مقابلة مع صحيفه فيلت الألمانية من أن استمرار احتجاز الرهائن تزيد من احتمالات نشوب حرب مع القوات متعددة الجنسيات المنتشرة في الخليج . وقال أيضا في موضع آخر أنه يجب على أي شخص يرغب في تجنب العرب أن يبذل كل ما في وسعه لضمان حريه وسلامه الرهائن في العراق ، وأضاف أنه يشعر إذا ما تم الإفراج عن الرهائن فإن فرص المفاوضات سوف تكون اكبر⁽¹⁾ . وقد كان هذا هو الموقف الرسمي لكل من دول المجموعه الأوروبية ، مما حداها الى محاوله التصرف بشكل جماعي حيث أبدت الجماعه الإقتصادية الأوروبية في 16 / 11 / 1990 رغبتها في أن تسوى مشكله الرهائن بشكل اجمالي وتعمل من أجل ذلك في الامم المتحدة حيث ان العراق يفضل التفاوض مع كل دولة على حده⁽²⁾ . وذلك بالالتزام بقرار مجلس الامن رقم 664 الصادر في 25 / 8 / 1990 والذي يدين الإحتفاظ بالرهائن الأجنبي من قبل النظام العراقي والقرارات رقم 667 في 16 / 9 والذي يدين العراق لإنتهاكها المقرر الدبلوماسيه بالكويت .

ورغم إزدياد نفحه الإعلان عن الإستنكار والتنديد من هذا العمل العراقي والتوعد بالانتقام وتخليص الرهايا الاجانب بالقوه الا انه يلاحظ انه يسار جنبا الى جنب مع هذا التشدد محاولات غير رسميه للعمل على الإفراج عن هؤلاء الرهائن ، وهي محاولات تمت من اشخاص وهيئات معروفه او حكام سابقين بصفه شخصيه اعلنوا عند القيام بمساعيهم انهم قاموا بها لإعتبارات انسانيه بحته ودونما تكليف او علم من حكومتهم . ولكن من ناحيه اخرى لا يوجد ما يقطع بعدم وجود علاقه او حتى توجيه من تلك الحكومات لهذه المساعي او ربما مجرد مباركه في اضعف الاحتمالات انتظارا للإستحسان في حاله النجاح وصب جام غضبها وغضب شعوبها على حومه العراق في حاله فشل تلك المساعي واظهار الحكم العراقي في صوره النظم الاكثر دمويه في التاريخ .. وفي كلا العاليتين فهو اشعار للحكم العراقي نفسيا بمدى اهميته وايضا شفه عن التركيز في التفكير في الأزمه الطاحنه التي وضع نفسه فيها ، مما يعمل على إنتهاؤها بالصوره التي خطط لها من قبل . ولعل ما يقرب هذه الصوره من الاذهان ان عدد هذه المساعي العميده وكثافتها قد ارتبط مع إزدياد نفحه الإستنكار والتنديد الرسميه الغربيه في علاقه طرديه كلما زادت الثانيه زادت الاولى تلقائيا . ومن ذلك قيام ادوارد هيث قطب حزب المحافظين البريطاني ورئيس الوزراء الأسبق - بناء على نداء عائلات الرهائن - ببذل المساعي للإفراج عن المرضى والمسنين

(1) المرجع السابق - ص 167.

(2) نبيه الأصفهاني (اعداد) - يوميات أزمه الخليج - السياسه الدوليه - العدد 103

من الرعايا البريطانيين المحتجزين في بغداد .. قد اعلن ان مهمته ليست هدفا للتفاوض وانما هي مهمة إنسانية فقط⁽¹⁾.

وفي 15 / 11 / 1990 قام فيلي براث المستشار الالماني الاسبق والرئيس الفخري للحزب الاشتراكي الالماني بزياره لبغداد للتوسط للإفراج عن بعض الرهائن في العراق⁽²⁾ ... وقد نجح في الإفراج عن 174 رهينه المانيه وعاد معهم الى بون في 9 / 11 / 1990⁽³⁾. كما أنها - دول المجموعه الاوروبية - انتظرت ما تسفر عنه المساعي التي قام بها اشخاص عامه وسياسيون سابقون بل وحتى رياضيون سابقون لدى الحكومه العراقيه للإفراج عن الرهائن الغربيين المحتجزين بالعراق . فهي لم تتدخل لمنع هذه المساعي مع الولايات المتحده وكانت تقدر لكنها اعلنت في كل مناسبة منع التفاوض مع العراق للإفراج عن الرهائن بل يجب الإمتثال للشرعيه الدولييه وقرارات مجلس الامن في هذا الشأن .

الا ان المستشار النمساوي كورت فالدهايم والامين العام السابق للأمم المتحده قد خرق هذه القاعده وقام بمسعى رسمي حميد لدى الحكومه العراقيه في 25 اغسطس 1990 بزياره بغداد قادما من عمان حيث كان في زياره عمل هناك وقد احرى ببغداد مباحثات مع الرئيس العراقي لبحث انتهاء أزمه إحتجاز الرهائن في الكويت والعراق⁽⁴⁾. وقد قام الرئيس النمساوي بهذه المبادره لبحث الوضع من النواحي السياسيه والإنسانيه استنادا الى خبرته في مجال المفاوضات السياسيه وايضا بمعرفته الشخصيه بالرئيس العراقي .. ولكن جهوده كان لها اثارها الغير موفقه حيث انه عاد الى فيينا وبرفقه 100 من الرعايه النمساويين، في الوقت الذي فشل فيه في اقناع الرئيس العراقي بإطلاق سراح الرعايا الاجانب الآخرين⁽⁵⁾. الا ان هذا المسلك من الرئيس النمساوي قد قوبل بمعارضه شديده وإنتقادات حاده من الإجماع الاوروبي والعالمي حيث وصف بأنه خرق للإجماع الدولي وعلاوة على دعوته للدول الغربيه الى فتح حوار مع صدام حسين لمل الأزمه المتفجره في الخليج⁽⁶⁾.

وعلى الرغم من بروز الدور الفرنسي في جميع مراحل الأزمه ، وعلى الرغم من محاولتها الإنفراد بتصرفات ومواقف متميزه عن امريكا ، وفي بعض الاحيان متميزه عن الإجماع الاوروبي ، ورغم محاولتها لعب دور مؤثر وبارز وفعال في

(1) د. خالد شادي - المرجع السابق ص 365.

(2) نبیه الصفهانی (اعداد) وثائق ازمه الخليج - السياسه الدولييه - العدد 103 - مرجع سابق ص 176

(3) ازمه الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 168

(4) نبیه الصفهانی (اعداد) - يوميات ازمه الخليج - السياسه الدولييه - العدد 102

المرجع السابق ص 210 .

(5) د. خالد شادي - المرجع السابق ص 328.

(6) جريده الاهرام في 25 / 8 / 90 ص 6 وايضا 27 / 8 / 90 ص 4

مجرىات هذه الأزمه الا انه يلاحظ انها لم تقم بمساعي حميده فى موضوع أزمه الرهائن الغربيين كما لم تحاول اى شخصيه رسميه او غير رسميه او سابقه القيام بمسعى فى هذا الشأن . بل تطابق موقفها الرسمى مع الغير رسمى . وحتى بعد إقتحام القوات العراقيه لمبنى السفاره الفرنسيه فى الكويت ، وحتى بعد المبادره العراقيه المنفرده التى قام فيها بالإفراج عن جميع الرعايا الفرنسيين فى 10 / 1990 / 28 ودون بقيه الاجانب . رغم ان القناه الاولى بالتليفزيون الفرنسى قد بثت فى ذات يوم 10 / 28 / 1990 ان الافراج عن الرعايا الفرنسيين يفتى فى اعقاب محادثه اجريت فى عمان بين وزير الخارجيه العراقى طارق عزيز ووزير الخارجيه الفرنسى السابق كلود شيسون⁽¹⁾ . الا ان هذا الخبر لم يتوارد او يتناقل ، مما يجعل احتمال مصداقيته ضعيف ، والاخرى انها كانت محاوله مراقبه لشق الإجماع الأوروبى ضده وخاصه مع بروز دور فرنسى مستمميز عن بقية الدول الاوروبيه الاخرى .
(و) المشاركه فى التكاليف العسكريه والإقتصاديه :

لقد سارت هذه الاداء جنبا الى جنب مع الادوات الاخرى التى استخدمتها دول الجماعه الاوروبيه للتعامل مع الأزمه . ولكن لم تستخدمها كل الدول . كما ان الدول التى استخدمتها قد تفاوتت وتباينت معا فى استخدامها من حيث مقدار وحجم المشاركه المالىه والإقتصاديه فى تكاليف هذه الأزمه ومن حيث تدعيم الدول المتضرره منها ومن تطبيق قرارات الامم المتحده . فالدول التى اشتركت بقوات عسكريه فى تطبيق قرارات مجلس الامن ثم فى حرب عاصفه الصحراء لم تشترك فى هذه التكاليف . بل ان اغلبها قد تلقت دعم من الدول الاخرى تعينها على القيام بدورها العسكري والبعض الاخر قد قام بالمشاركه ولكن بنسبه ضئيله ومبلغ هزيل ، وتطبيقا لقرارات فرضت او امليت عليه من خلال الجماعه الاوروبيه . لذلك فقد كان هذا الامر أشبه بتوزيع الادوار فيما بين الدول الاوروبيه والولايات المتحده فى القيام بعبء التصدي للأزمه . كما كان من ناحيه اخرى فى صوره اجبار او فرض الزام من الولايات المتحده على الدول الاوروبيه الصغيره المجمع مقابل تصدى الاولى للحفاظ على مصالحها البتروليه . بالنيابه عنها حيث تمت فى بعضها على هيثه شروط او حتى مذاقات جرت بين الولايات المتحده وهذه الدول خرجت بعدها الاخيره وقد اقرت حجم ومدى المساهمه فى التكاليف العسكريه والإقتصاديه .

ولا يخفى ان اسباب هذا التقسيم بين دول تشترك بقوات عسكريه واخرى تساهم فى التكاليف الإقتصاديه هى عدده عوامل ، منها الموانع القانونيه . وهى اهم الموانع على الإطلاق . وقد ظهر ذلك جليا فى الموقف الالمانى الذى منع دكتورها صراحة الاشتراك بقوات عسكريه خارج المجال الذى يتحرك ضمنه دول حلف شمال الاطلسنطى .

(1) أزمه الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 139

أو الرغبة في القيام بدور مؤثر وفعل في العلاقات الدولييه مع قلة الامكانات العسكريه كإيطاليا والنمسا أو محاوله الإستجابيه للضغوط القويه الخارجيه دون اغضاب الرأى العام الداخلى كالمانيا ايضا . وعلى الرغم من الضغوط التى كانت تمر بها وقت اشتعال الأزمه من توحيد شطريها الشرقى والغربى مع ما يفرضه ذلك من اعباء اقتصاديه وإجتماعيه ضخمه الا ان الضغوط الامريكيه والاوروبيه الدافعه لكى تأخذ السياسه الالمانيه دورا يتناسب مع قدراتها أو امكانياتها الماديه والعسكريه كانت ضخمه للغاية حتى ان الصحف ووسائل الإعلام البريطانيه الاخرى قد شاركت فى الضغط الضخم⁽¹⁾.

كما كانت ضغوط الرأى العام الداخلى الرافض لاي حرب تشترك فيها قوات الالمانيه والذي يكن ارجاعه بوضوح للذكريات الاليمة التى فى الاعماق الالمانيه من الولايات التى تعرضوا لها كنتيجته للحرب العالميه الثانيه - وعلى العكس فقد لعبت الضغوط الداخليه وما تمثله من ذكريات اليمة فى الحرب العالميه الثانيه نتيجته تعنت وصلف هتلر ضغطا على الحكومه البريطانيه لتشترك بقوات عسكريه فى الأزمه⁽²⁾ ونتيجته للمشعور والرأى العام الالمانى الداخلى وحساسيته لقضايا الحرب والسلام قام الالاف من الجماهير الالمانيه بتنظيم مظاهرات عارمه ضد الحرب (300 الف متظاهر فى برلين) 250 الف فى بون ، وظهرت استطلاعات الرأى فى المانيا ان 79 ٪ من الشعب ضد الحرب . حيث لم ينس هذا الشعب الثمن الباهظ الذى دفعوه فى نهايه الحرب العالميه الثانيه التى اشعلوها بأيديهم ، ولم ينس الالمان الفزع الذى عاشوه ابان فتره الحرب البارده لعرفتهم انهم معرضون لان يكونوا الضحيه الاولى لايه حرب نوويه عالميه .. ومن ثم فإن حركه السلام فى المانيا نمت وتعاظمت فى مختلف المدن الالمانيه من غيرها من حركات السلام فى باقى الدول الاوروبيه . وتميزت بالشباب والاستمراريه والضمخامه وتفرعت عنها بعد ذلك حركات الخضمر والبيئيه والموهه للطنبيعه . لذلك فقد كان ثبات حركات السلام فى المانيا له دوره وتأثيره على صانع القرار الالمانى⁽³⁾.

ونظرا لوضوح الهدف من إستخدام هذه الاداه وهو العمل والمساعده على الإداره الرشيده للأزمه بهدف تحقيق الجلاء العراقى عن الكويت وتطبيق الشرعيه الدوليه وتطبيق قرارات مجلس الامن . فقد كانت لذات شقين ، الاول: وهو المساهمه فى التكاليف العسكريه لهذه الأزمه والمتمثله فى التكاليف المتوقعه للقوات المشتركه فى

(1) انظر د. سناء فواد عبد الله - مستقبل الوحدة الاوروبيه وإزمه الخليج - السياسه الدوليه

العدد 106 - اكتوبر 91 - ص 20.

(2) المرجع السابق ص 16

(3) المرجع السابق ص 16

تطبيق قرارات مجلس الامن وايضا تكاليف القوات التي اشتركت في الكويت والقضاء على الامة العسكرية العراقيه . اما الشق الثاني فهو المساهمه في تخفيف العبء عن الدول التي تضررت من الازمه وتطبيق قرارات مجلس الامن بفرض الحظر الشامل على العراق . وهى بالطبع دول ليست بالضروره مشتركه بقوات عسكريه ضد العراق كالاردن مثلا . وهى مساهمه في التكاليف سدتها دول بصفه منفردة او سدتها الجماعه الاوربيه كمنظمه بناء على قرار صادر منها .

فقد قرر وزراء خارجيه دول المجموعه الاوربيه بروما في 7 / 9 / 1990 تقديم مساعدات عاجله ومتوسطه الاجل لكل من مصر وتركيا والاردن تصل الى 9,3 مليار دولار . وقالت مصادر اللجنه الاوربيه - الجهاز التنفيذي للسوق الاوربيه - ان هذه المساعدات ستقدم بواقع 2,8 مليار دولار خلال العام الحالي 1990 ، 7,5 مليار دولار خلال العام القادم 1991 . كما قد وافقت دول الجماعه الاوربيه في 23 اغسطس 1990 على صرف 1,3 مليون دولار للمساعده على اخراج اللاجئين جوا من الاردن وعلى تقديم معونه ماليه الى تركيا وغيرها من الدول التي تضرر اقتصادها نتيجة لازمه

الخليج ⁽¹⁾ . كما انها قررت منح مصر مساعدات غذائيه في 21 سبتمبر 1990 قيمتها 10,5 مليون دولار ⁽²⁾ . وايضا قررت المجموعه الاوربيه في 19 / 1 / 1991 تخصيص مبلغ 7,5 مليون وحده نقد اوروبيه (ايكو) لتقديم معونات غذائيه وصحيه وسكنيه ونقل لاجئين حرب الخليج . وبذلك تكون المجموعه قد قدمت حوالى 120 مليون دولار حتى الان للفلسطينيين من العراقيين والكويت ⁽³⁾ .

كما اعتمدت اللجنه الاوربيه ايضا تقديم قروض قصيره الاجل لدعم ميزان المدفوعات للدول المتضرره مثل مصر والاردن وتتراوح هذه القروض ما بين 500 مليون دولار ومليار ⁽⁴⁾ . وخلال اجتماع وزراء خارجيه دول المجموعه الاوربيه في 4 / 2 / 1991 اتفقت تلك الدول على انشاء صندوق لمساعده دول المجموعه التي تساهم بجهود عسكريه في حرب الخليج . كما اتفقت الدول الاوربيه على تقديم منح وقروض قيمتها 204 مليون دولار لسوريا وناقشوا انقسام نفقات حرب الخليج ، كما اجتمعوا على ضروره تقديم مساعدات الى فلسطين في الاراضى المحتله ⁽⁵⁾ . كما منحت المجموعه الاوربيه في 5 / 2 / 1991 مبلغ 240 مليون دولار لمصر كمنحه لاترد لمساعده

(1) نبيه الاصقهانى (اعداد) - يوميات ازمه الخليج - السياسه الدوليه - العدد 102 مرجع سابق ص 209

(2) نبيه الاصقهانى (اعداد) - يوميات ازمه الخليج - السياسه الدوليه - العدد 103 مرجع سابق ص 164

(3) ازمه الخليج - المواقف العربيه والدوليه - مرجع سابق ص 188 .

(4) د. خالد شاذي - المرجع السابق ص 343

(5) د. سناء فواد عبد الله - المرجع السابق ص 22:21 .

(6) ازمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه - مرجع سابق ص 188 .

الإقتصاد المصرى على تحمل الاثار السلبية الناجمة عن أزمة الخليج⁽⁶⁾ . ويلاحظ على مساهمات دول الجماعة الأوروبية كإداره الأزمه والتي تمت بصوره جماعيه ومن خلال المنظمه انها ركزت أكثر على تدعيم ومسانده الدول المتضرره من الأزمه أكثر من مساهمتها المباشره فى تكاليف العمليات العسكريه .

أما المشاركة فى التكاليف العسكريه والإقتصاديه من قبل الجماعة الأوروبية والتي تمت بصوره فرديه خارج اطارها . فقد تنوعت وشملت تقديم مساعدات وايضا المشاركة فى التكاليف العسكريه المباشره لتدعيم الجهود الحربى . ومن أمثله الاولى المبادره الفرنسيه بتقديم مساعدات استثنائيه لمصر ، فقد صرح السفير الفرنسى بالقاهره فى 22 / 9 / 1990 بأن الرئيس الفرنسى ميتران قد وجه رساله الى حسنى مبارك تتضمن مساعدات اقتصاديه عاجله لدعم الإقتصاد المصرى لمواجهة الخسائر الناجمة عن أزمة الخليج . وسيصل حجم المساعدات الفرنسيه المنفرده الى 500 مليون دولار الى جانب المساعدات الغذائيه والمنح العينييه والثقافيه . بالإضافة الى مساهمتها بنسبه 20 ٪ من البرنامج الأوروبى للمساعدات . ووضح ان المساعدات الفرنسيه تتبلور فى عده اشكال فى مقدمتها موافقه الحكومه الفرنسيه على تعليق المدفوعات المصريه الفاصه بالمديونيته الفرنسيه فورا . وبالتحديد خدمه الدين والبالغه 320 مليون دولار . وحتى اتفاقيه جدولته الديون المصريه بئادى باريس .

واضاف ان بلاده وضعت تحت تصرف مصر بصوره عاجله (50 مليون دولار) بالإضافة الى 10 مليون دولار لإقامه مشروعات عاجله للعمال المصريين العائدين من العراق والكويت⁽¹⁾ . كما قررت فرنسا منح الاردن مساعده قدرها مائه مليون فرنك وذلك فى إطار مسانده الدول التى تضررت من أزمة الخليج⁽²⁾ .

كما صرح رؤوف غنيم سفير مصر لدى المانيا الإتحادييه بأن حكومه بون وافقت فى 25 / 9 / 1990 على الإفراج عن مليار مارك المانى لمصر كمساعده عاجله ، منها 775 مليون مارك فى صوره مشروعات إنتاجيه مجمده بسبب التأخير فى سداد اقساط الديون ، ووضح ان المانيا وضعت تحت تصرف مصر مبلغ مائتى مليون مارك بدون قيد او شرط ، بالإضافة الى ثلاثون مليون مارك فى صوره معونه فنيه كمنحه فى الوقت الذى تدرس فيه امكانيه اعفاء مصر من اقساط الديون . كما قررت وزاره المساعدات الالمانيه فى 30 / 10 / 1990 تقديم معونه قدرها نحو مليار مارك لمصر لمساعدتها فى مواجهه الاضرار الناجمة عن أزمة الخليج⁽³⁾ . كما اعلنت وزاره الخارجيه الإيطاليه ان حكومه ايطاليا ستقدم لمصر خلال العام الحالى منحه تقدر

(1) د. خالد شادى - المرجع السابق - ص 344.

(2) نبيه الاصغهانى (اعداد) يوميات أزمة الخليج - السياسه الدوليه العدد 103 مرجع سابق ص 178.

(3) المرجع السابق ص 174.

(4) المرجع السابق ص 174.

بحوالى 150 مليون دولار امريكى⁽⁴⁾ . كما ساهمت بريطانيا بمبلغ عشرة ملايين، 800 الف دولار للاجئين من العراق والكويت منها اربعة ملايين ، 200 الف كجزء من المساهمة التى قدمتها المجموعه الاوروبية⁽¹⁾ . وكانت الحكومه البلجيكيه قد ساهمت ايضا فى تخفيف اثار ازمه على مصر بتقديم طائرتين لنقل المصريين العائدين عبر الاردن . وقدمت مبلغ 250 الف دولار كمساهمه مبدئيه لمسانده غرفه عمليات خدمه العائدين المصريين⁽²⁾ .

الا ان المشاركة فى التكاليف العسكريه المباشره لتدعيم المجهود الحربى كانت ذات طابع اضخم تتناسب مع التكاليف الباهظه التى انفقتها هذه القوات وتكبدتها عمليات تحرير الكويت وتدمير العراق إقتصاديا وعسكريا . وقد اشترك فيها الدول التى لم تشارك بقوات عسكريه او التى شاركت بقوات رمزيه حتى انها - بالإشتراك مع اليابان ودول الخليج العربى قد سددت بالكامل نفقات هذه الازمه ، بل ازيد مما حدث فعلا وعد بالتالى مكاسب للولايات المتحده وبريطانيه . ومن امثله ذلك ان حكومه بون قد سددت بمبلغ 3,5 مليار دولار كمساهمه فى نفقات القوات الدوليه ، ثم قدمت 5,5 مليار دولار بعد اشتعال الحرب . كما قدمت نصف مليار دولار لبريطانيا كمساهمه فى تخفيض نفقاتها كما زودت تركيا وإسرائيل بمساعدات ماليه و 1/15 صواريخ للدفاع الجوى⁽³⁾ . وكان المستشار الإلمانى هيلموت كول قد إستجاب فى 1991 للطلب الامريكى واعلن ان المانيا ستقدم 2 مليار دولار للمساهمه فى نفقات القوات الإقليميه فى الخليج⁽⁴⁾ . كما اعلنت المانيا فى فبراير 1990 عن التزامها بدفع 11 مليار دولار قابله للزياده مساهمه فى العمليات العسكريه فى الخليج⁽⁵⁾ . كما شاركت ايطاليا بـ 145 مليون دولار نفقات القوه متعددده الجنسيات فى الخليج⁽⁶⁾ . وقد ساهمت هولندا فى المجهود الحربى فى الخليج حتى فبراير 1991 بمبلغ 200 مليون جلدرد (180 مليون دولار) كما وافقت على تزويد بريطانيا بالزخيره اللزومه للقوات البريطانيه فى العمليات العسكريه ضد العراق⁽⁷⁾ .

ل) التنسيق مع الولايات المتحده والاتحاد السوفيتى :

(1) ازمه الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 117

(2) نبيه الاصنهائى (اعداد) يوميات ازمه الخليج - السياسه الدوليه العدد 102

مرجع سابق ص 216-217

(3) د. ثناء فؤاد عبدالله المرجع السابق ص 20

(4) ازمه الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 169

(5) المرجع السابق ص 172

(6) المرجع ذاته ص 158

(7) المرجع السابق ص 181

لقد كانت هذه الاداء تعبيراً عن واقع حال وحقيقته موضوعيه موجوده بالفعل وهى وجود قوى عظمى كبرى فى العالم وهى الولايات المتحده لها مصالح استراتيجيه فى المنطقه وتهدف بالاساس للدفاع والحفاظه عليها وايضا منع تواجد اى قوى اخرى فيها . كما ان هذه القوه قد اخذت على عاتقها التصرف حيال الأزمه بصوره جماعيه ، ومن خلال غطاء شرعى وهو قرارات مجلس الامن والجمعيه العامه او التصرف بحصفه منفرده اذا لزم الامر . لذلك فقد كان هذا التنسيق اعترافاً منا بدور الولايات المتحده القيادى فى الازمات الدوليه عموماً ، وفى هذه الأزمه على سبيل التحديد . وايضا تسليمنا منها بأنها لم تقوى على التصرف بمفردها وتجنباً لتحمل النفقات الباهظه المتوقعه عن هذه الأزمه . وادراكاً لحقيقه امكاناتها الماديه والعسكريه العاليه ولطبيعته وحجم علاقات القوى العالميه فى هذه المرحله وكذلك العديده التى تربطها بالولايات المتحده علاوه على إشتراكها معنا فى حلف شما الاطلنطى وإقتصادها فى المصالح المرتبطه بمنطقة الأزمه ، مما حتم عدم رغبتها فى ترك الساعه خاليه للوجود العسكرى الأمريكى المكثف فى هذه الرقعه مما يؤدى بالقطع الى الاضرار بمصالحها .

ونظراً لضآلة وجود دور مؤثر واضح لمنظمه دول الجماعه الاوروبيه ككل من خلال الاحداث . فقد كان التنسيق مع الولايات المتحده والجماعه الاوروبيه بالتالى تنسيقاً ضعيفاً لا يلحظ . فقد تبينت طبيعته التعاون الأوروبى الأمريكى ودرجه التنسيق ضمن التحالف الغربى خلال المراحل المختلفه للأزمه . فإقتصرت فى البدايه على مجرد تبادل الرأى والمعلومات بإستثناء فرنسا وبريطانيا اللتين بادرتا بإرسال قطع بحريه الى الخليج لمؤازره الوجود العسكرى الأمريكى . ومع تطور الأزمه وإتساع نطاقها لتشمل تهديداً مباشراً لارواح الرعايا الاجانب فى كل من العراق والكويت ، تطورت ردود الافعال الاوروبيه حتى وصلت الى درجه غير مسبوقه من التنسيق فى المجالين السياسى والعسكرى . فمن الناحيه العسكريه استمر حشد الحشود العسكريه الغربيه تجاه منطقه الخليج بقوات متصاعده القوه خاصه من قبل القوى الثلاث وهى الولايات المتحده وبريطانيا وفرنسا ، كذلك بدأت القوات البحريه البريطانيه والأمريكيه فى القيام بعمليات اعتراض للسفن العراقيه او التى تحمل امدادات للعراق حتى قبل استصدار القرار رقم 665 الصادر من مجلس الامن والذى يوفر السند القانونى اللازم لإستخدام القوه العسكريه فى هذا المجال . وعلى الصعيد الأنسياسى تحدد ذلك التنسيق من خلال إلزام الدول الاوروبيه الغربيه طابع التشدد والحزم ازاء العراق خاصه فيما يتعلق بأزمه الرهائن وأزمه السفارات وهو ما يتفق بوضوح والموقف السياسى الأمريكى حيال هذه المسائل⁽¹⁾ .

(1) د. راجيه إبراهيم هدى - التوجهات العامه لردود الفعل الدوليه - السياسه الدوليه العدد 102

أما موقف كل دولة على حده ، فقد تباينت من حيث الشدة والضعف في التنسيق معها إلا أنها جميعاً قد شاركت في وجود قدرات معينة من التنسيق مع الولايات المتحدة . وقد اتسم الموقف البريطاني للتنسيق الكامل والدائم معها⁽¹⁾ . فقد تصادف الغزو العراقي للكويت في 2 / 8 / 1990 مع وجود مارجريت تاتشر في زيارة للولايات المتحدة . وتم التشاور والتنسيق بين التحرك البريطاني والأمريكي من هذا الغزو في تلك المناسبة⁽²⁾ . وقد استمر هذا التنسيق والتشاور بينهما طوال فترة الأزمات وحتى إنتهائها بالحل العسكري وإرغام هدام حسين على الإنسحاب . حتى أن هذا التنسيق قد أنتج التطابق في المواقف وخاصة صفه الشدة والعزم التي تفوق فيها الجانب البريطاني في بعض الأحيان⁽³⁾ . ووصل الأمر إلى الإستحسان والإطراء على المراقب والتصرفات الأمريكية . ومن ذلك ما صرحت به مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا بأن احتجاج الرهائن لن يؤثر على إتخاذ قرارات ضد العراق ، وإشارات بسرعه استجابة العالم والأمم المتحدة ، وسرعه تحرك الرئيس الأمريكي لإحتواء تقدم القوات العراقية بعد غزوها للكويت التي كانت ستحتل السعودية هي الأخرى بالإضافة إلى بقاء دول الخليج التي تمتلك 60 ٪ من الميزون العالمي للبترول⁽⁴⁾ . وقد استمر هذا التشاور والتنسيق بينهما في جميع مجالات وأدوات التعاون مع الأزمات حتى العسكرية منها . فقد أخرى وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد تشيني والبريطاني توم كينج مباحثات في واشنطن 21 / 9 حول تنفيذ خطط واستراتيجيات التعاون العسكري بين القوات الدولية في حالة نشوب حرب مع العراق . وذلك على أساس التنسيق بين القوات الغربية . كما صرح وزير الدفاع البريطاني بأن القوات البريطانية التي أرسلت إلى الخليج قد توضع تحت القيادة التكتيكية الأمريكية إلا أنها لن تشارك في أي هجوم على القوات بغير مشوره السعودية والدول الأخرى⁽⁵⁾ . وقد قررت مارجريت تاتشر هذا المعنى صراحة حين أكدت بعد اجتماعها مع الرئيس الأمريكي بوش في 20 / 11 / 1990 أثناء انعقاد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في باريس على أن وجهات النظر البريطانية والأمريكية متطابقة طبقاً كاملاً حيال النهج الذي ينبغي أن تسير عليه الدول التي رفضت ولا تزال ترفض اجتياح الكويت ونضمها إلى العراق⁽⁶⁾ . وقد استمر هذا الموقف حتى بعد اختفاء مارجريت تاتشر من

(1) Stanley W. Cloud , International Times. Vol. 137, No 5 Feb. 4, 1991 PP. 8 : 11

(2) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق ص 388

(3) د. نضال فؤاد عبدالله المرجع السابق ص 15 .

(4) نبيه الصغفاني (إعداد) يوميات أزمة الخليج - السياسة الدولية العدد 102 - مرجع سابق ص 212 .

(5) أزمة الخليج - المواقف العربية والدولية - المرجع السابق ص 110 .

(6) المرجع السابق ص 112 .

المسرح السياسى العالمى وظهور جون ميجور . حيث قام بزياره للولايات المتحده فى ديسمبر 1990 ، وقد صرح المتحدث الرسمى بإسم الرئيس الأمريكى ان هذه الزياره مادت المياه الى مجاريها الطبيعى⁽¹⁾ .

وهذا التنسيق البريطانى الأمريكى ليس بالشىء الجديد نظرا لما بين الدولتين من علاقات قويه قديمه متده منذ اكتشاف الولايات المتحده ذاتها . تقوم على العديد من الدعائم والاسانيد التى تحكم التلاقى معا فى نقاط واهداف ومصالح واحده تحكم ضروره التطابق والتنسيق فى المواقف الدوليه . حتى أصبحت هذه الخاصيه هى السمه الغالبه فى تصرفات كلا الدولتين حتى عدت عيب فى السياسه البريطانيه من وجهه نظر الآخرين اخرت إنضمام بريطانيا الى السوق الاوربيه المشتركه . ومن ثم فقد كانت سياستها ابان هذه الأزمه شىء طبيعى . ولكن الشىء الغير طبيعى فى سياساتها هو التنسيق مع الإتحاد السوفيتى . حيث زار دوجلاس هيرد الوزير البريطانى للشئون الخارجيه والإتحاد السوفيتى فى 13 / 9 للتنسيق والتشاور بخصوص الأزمه . وقد القى فى ختام زيارته ببيان أعرب فيه عن التطابق بين وجهات النظر البريطانيه والسوفيتيه ، كما استقبلت رئيسه الوزراء البريطانيه السابقه مارجريت تاتشر فيجينى بريماكوف المبعوث السوفيتى فى 20 / 10 ، كما التقت فى 21 / 11 بالرئيس السوفيتى ميخائيل جوربا تشوف خلال اجتماعهما فى باريس اثناء إنعقاد مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى وحثته على تأييد الولايات المتحده فى مساعيها لى تصدر الامم المتحده قرارا جديدا يجيز استخدام القوه ضد العراق⁽²⁾ . ولعل هذا المنح البريطانى تجاه الإتحاد السوفيتى حاول ان يوظف مستغلا الظروف السوفيه لى يمر بها الإتحاد السوفيتى لإتيان سياسه وموقف ان الإنتراج لم يكن مبررا لى لا يعارض الإتجاه الغربى والامريكى من الأزمه . ولعل تم نيابه عن الفاعل الحلى فى الأزمه وهى الولايات المتحده ولمصلحتها . اما السياسه الفرنسيه فقد كان يشوبها من الإختلاف من نظيراتها البريطانيه .

فقد كان هناك تنسيق وتشاور وبالتالي اتفاق وتلاقى مع السياسه الامريكيه . وكان ايضا هناك إختلاف وتعارض بين السياستين فى بعض مراح الأزمه . فقد اتفقتا على الإدانه الكامله للغزو العراقى للكويت وضروره الإنسحاب وعوده الشرعيه المتمثله فى اسره الصباح . الا انه فى الوقت التى سارعت فيه الولايات المتحده لإرسال قواتها تحسبا لى مفامرهِ عراقيه ضد السعوديه ، نجد ان الفرنسيين لم يرسلوا على الفور القطع البحريه العسكريه . وانما طالبوا بحل عربى بدلا من حل اجنبى من المنطقه بقوه السلاح . وامتنعت فرنسا فى البدايه عن القيام بأى بادره على المستوى الدولى .

(1) د. ثناء فؤاد عبدالله المرجع السابق ص 15 .

(2) أزمه الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 112 : 113 .

وبعد ذلك تطور الموقف الفرنسي وأعرب عن استعداده لإتخاذ تدابير اقتصادية دولية لمقاي العزاق في إطار مجلس الأمن. ثم أرسلت باريس 12 مبعوثا الى 24 عاصمه عربيه وإسلاميه ودول عدم الإنحياز لشرح وتبرير إرسال القطع البحريه الفرنسيه لمنطقه الخليج . وان ذلك تنفيذا لقرارات مجلس الأمن⁽¹⁾ . وكانت فرنسا قد شاركت في الإعداد والصياغه للقرار رقم 661 القاضي بفرض عقوبات إقتصادية على العراق والقرار رقم 670 فسى 25 / 9 / 1990 والقاضي بمد العظر الى حركه الملاحه الجوية⁽²⁾.

وبعد ايام من إرسال حاملات الطائرات الامريكيه والفرنسيه والقطع البحريه الاخرى .. بدأت تظهر مشكله تنفيذ هذا العظر .. وهنا ظهر تباين شديد بين الموقف الامريكى والموقف الفرنسى .. فبينما حاولت الولايات المتحده تنفيذاً للقرار العظر فرض الحصار البحرى لمنع السفن القادمه من والى العراق من خرق العظر . فإن فرنسا اعتبرت الحصار عملا عسكريا ويمثل اعلنا للحرب وانه لا بد من استصدار قرار من مجلس الامن يصرح بإستخدام القوه لتنفيذه . وقد اصدر مجلس الامن قرارا بهذا الشأن . ومع إزدياد التصعيد العسكري فى منطق الخليج ، فقد وافق الرئيس ميتران على إرسال قطع بحريه اخرى للخليج ، رغم أنه لم يكن هذا قرارا سهلا داخل الحكومه الفرنسيه.. كما دعى ميتران فى نفس الوقت لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الاوسط حيث تتم فيه مناقشه جميع قضايا المنطقه وبالاخص القضية الفلسطينيه . وفى غضون ذلك سعت باريس بإستمرار الى التاكيد على خصوصيه الموقف الفرنسى وتمييزه التقليدى فيما يتعلق بالشرق الاوسط . كما حاولت ان تسهم بدور لتحويل نفع الاحداث من ميسانها المحتوم وهو الصراع المسلح⁽³⁾ وذلك رغم تأكيد المتحدث عن رئاسه الجمهوريه بفرنسنا فى 26 / 9 / 1990 بأنه لا يوجد خلاف بين واشنطن وباريس حول أزمة الخليج وأن المبادره التى تقدم بها الرئيس ميتران امام الامم المتحده لا تتضمن ايه مفاوضات قبل ان تسوى مشكله الكويت والعراق⁽⁴⁾ . وايضا استقبال الرئيس الفرنسى ميتران للرئيس الامريكى بوش فى باريس يوم 11 / 18 على هامش اجتماعات مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى لبحث الأزمة⁽⁵⁾.

(1) د. ثناء فؤاد عبدالله المرجع السابق - ص 17 .

(2) د. أحمد يوسف القرعى - مجلس الامن وإدارة الأزمة - السياسه الدوليه - المعداد 103

مرجع سابق ص 99 : 104 .

(3) د. ثناء فؤاد عبدالله المرجع السابق ص 17

(4) ثنبه الاصغهانى (امداد) يوميات أزمة الخليج - السياسه الدوليه المعداد 103 - مرجع سابق ص 165 .

(5) أزمة الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 131 .

وقد تميز الموقف الفرنسي عن نظيره البريطاني أيضا في التنسيق والتشاور العالي مع الإتحاد السوفيتي ذلك بهدف معادله الضغط الدولي الأمريكي عليها ومحاولة الإستقلال عن السياسة الأمريكية الخارجية بالارتكان الى الكتلة الشرقية. وهو ما حاوله الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف بإستغلال الموقف الأوروبي لتأييد مساعيه للقيام بدور متميز في هذه الأزمة . ومن ذلك أن إتصالات ومباحثات ومشاورات قد دارت بين الجانب الفرنسي والسوفيتي منذ بدء الأزمة وحتى نهايتها ، وقد أجرى الرئيس الفرنسي في 8 / 6 اتصالا هاتفيا مع الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف تبادل فيه معه الرأي حول الأزمة في الخليج ووصف الرئيسان الوضع في منطلق الخليج بأنه خطير . كما زار وزير الخارجية السوفيتي باريس في 8 / 26 وصدر بيان مشترك عن مباحثات وزيري خارجيه البلدين نص على رلتزام الدولتين ببدء العمل الجماعي في إطار الامم المتحدة⁽¹⁾ . كما أجرى وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما في 18 / 10 / 1990 مباحثات في فيينا مع وزير الخارجية السوفيتي ادوارد شيفرنادزه تناولت أزمة الخليج . وقد صرح دوما بأن هناك تقاربا في الاراء السوفيتيه والغربيه . وان هناك امكانيه التوصل الى تحقيق إنسحاب العراق من الكويت بالطرق السلميه⁽²⁾ . كما صرح الوزيران في 19 / 10 / 1990 بأنه يجب إعطاء مزيدا من الوقت للعقوبات المفروضه على العراق لكي تأتي بفعولها وانه لا يزال من الممكن ايجاد حل سلمي للأزمة⁽³⁾ . كما زار الرئيس السوفيتي فرنسا في 18 / 1 وتم خلال اللقاء بحث امكانيه مسانده فرنسا في اصدار قرار من مجلس الامن الدولي يقضى بإستخدام القوه العسكريه⁽⁴⁾ . مما اتاح بالفعل مواقف دوليه تجاه الأزمة متقاربه في كثيرا من الامور منها خشيتهما من ان يؤدي موقفهما من الأزمة الى تآزم علاقاتهما مع العالم العربي وضروره اعطاء الفرصه للحل العربي للعب دور متميز⁽⁵⁾ .

ولعل خصوصيه الموقف الفرنسي ترجع لعدة عوامل منها⁽⁶⁾ :

1- استقلاليه الدبلوماسيه الفرنسيه : وهو تقليد درجت عليه فرنسا منذ ايام حكم دييجول، ولكنها استقلاليه مدروسه بحيث لا تؤدي الى العزله من ناحيه ولا تؤدي من ناحيه اخرى الى ان يؤخذ على فرنسا انها تتبع الخط الأمريكي ولا تفقدها هذه

(1) أزمة الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 137 .

(2) نبيه الاصغهانى (أمداء) وثائق أزمة الخليج - السياسه الدوليه العدد 103 - مرجع سابق ص 171

(3) المرجع السابق ص ١٧٢ .

(4) أزمة الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 137 .

(5) د. شفاء هزاد عيد الله المرجع السابق ص 14

(6) أنظر أزمة الخليج والمواقف العربيه والدوليه - مرجع سابق ص 134 .

الإستقلالية في الوقت نفسه التنسيق مع كافة الشركاء .

2- **المصالح الفرنسية في المنطقة :** ويعتبر العراق مستوردا رئيسيا للسلاح الفرنسي وتبلغ ديون العراق لفرنسا حوالي ثلاثة بلايين فرانك فرنسي أكثر من نصفها ديون عسكرية . ويمكن أن تؤدي نتيجة أزمة الخليج الى عدم تمكن العراق من تسديد هذه الديون . ووفقا لما ذكرته الصحافة الفرنسية فإن فرنسا امتدت العراق بـ 210 طائره هليكوبتر من طراز جازيل ، ومنصة صواريخ وقاذفات صواريخ ميلان وعده مئات من عربات نقل الجنود ، ومن ناحيه اخرى فإن العراق والكويت يمدان فرنسا بجزء من واردات البترول الفرنسي ، لذلك سعى ميتران بعد نشوب الأزمة الى تأمين امدادات بترول جديد من السعودية والإمارات لتعويض النقص في إحتياجاته من البترول هذا فضلا عن الإستثمارات الكويتية في فرنسا وتبلغ 7,5 مليار فرنك .

3- **ارتفاع اسعار البترول تؤدي الى امتعاض المواطن الفرنسي :** كما شهد الرأي العام الفرنسي إنقساماً ازاء مشاركة فرنسا في الحل العسكري في الخليج . ووفقا لإستطلاع للرأي العام الفرنسي نظمته مجله لوبوان الفرنسي بعد الغزو العراقي للكويت ان 47% ايدوا اشتراك فرنسا في عمليات حربيه ضد العراق وعارضه 43% في حين اعطى 59% ثقتهم للرئيس الفرنسي للدفاع عن مصالح فرنسا . وفي استطلاع اخر للرأي العام الفرنسي أجريته مؤسسه سوفريس ونشرته صحيفه ليبرا سيون في 28/9/1990 ايد 46% مشاركة فرنسا في عمل عسكري ، ورفضت ذلك 45% وكان 9% لا رأي لهم . كما تشير التحقيقات الصحفيه في فرنسا الى نمو تيار في الاوساط السياسيه الفرنسيه كان يدعو الى عدم القيام بحروب بدلا عن الاخرين .

4- **اثار الأزمة على فرنسا :** ارتفاع اسعار البترول في فرنسا بعد إندلاع الأزمة وموقف بيع السلاح الفرنسي للعراق وموقف الإستثمارات الكويتية في فرنسا وكان رجال اعمال الكويتين يشاركون في قطاعات عديده من النشاط الإقتصادي الفرنسي ولاسيما المساهمه في بناء منطقه تجاريه في فرنسا هي اكبر مجمع تجارى على مستوى أوروبا .

وقد اتفق الموقف الإيطالي مع الموقف الفرنسي من التنسيق مع كلا القطبين الأمريكى والسوفييتى . فقد قام جوليواند ريوتى رئيس الوزراء الإيطالى بزيارته لأشنتطن في 14/11/1990 ومباحثات مع الرئيس الأمريكى بوش . وفى هذا الإطار خالط الأخير الاول بإعتبار بلاده ترأس المجموعه الأوروبية بإلبقاء على التحالف الأوروبى ضد العراق . فى حين اصر اند ريوتى على استمرار الجهود فى محاوله إيجاد حل سلمى لأزمة الخليج مؤكدا فى الوقت ذاته ان إحتلال العراق للكويت امر لايمكن قبوله أو استمراره ⁽¹⁾ . الا انه يلاحظ ان التنسيق الإيطالى مع الإتحاد

(1) أزمة الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص155

السوفيتي وإن تم من قبل الطرفين إلا أنه كان بمبادره سوفيتيه انطلاقاً من محاوله الخروج من الوضع الفريد التي كانت تمر به وقت الأزمة والإحتفاظ بسمات القوى العظمى وإثبات الوجود، حيث أجرى الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف مباحثات في روما بتاريخ 18 / 11 / 1990 مع كل من الرئيس الإيطالي ورئيس الوزراء اندريوتي والتي تناولت في جانب منها أزمة الخليج واتفق خلالها الطرفان على ضرورة البحث عن حل سلمى للأزمة قبل اللجوء الى خيارات أخرى⁽¹⁾.

كما حدث ايضاً تنسيق على مستوى عال بين المانيا والولايات المتحدة حيث اجتمع كول مع الرئيس الامريكى بوش في بون في 18 / 11 / 1990 واعرب بوش عن اعتقاده في وجود إتفاق تام بين الجانبين بشأن الوضع في الخليج مشيراً الى انهما لم يستبعدا ايه خيارات لإجبار العراق على سحب قواته من الكويت . واهاف المستشار كول ان الجانبين الالمانى والامريكى اتفقا على الاهمية الكبيره لأن يقف المجتمع الدولي متحداً وراسخاً ضد العدوان العراقى⁽²⁾ . ولا يستطيع احد من المهتمين بالشئون الدولي أن ينكر ان الولايات المتحدة الامريكية قد استطاعت بدبلوماسية القوى العظمى التي ادارتها بنجاح وتمكنت منها في هذه الأزمة الى ابعاد مدى من ان تفرض او حتى توجد تنسيق على المستوى السياسى والإقتصادى على الأقل بينها وبين معظم الدول الاوروبية . يهدف تكتيل الجهود وتركيزها نحو هدف واحد وهو الادارة الناجحة لإمكانية إستغلال كل الطاقات المتاحة لتحقيق اهدافها منها . وفي اطار الإحساس السوفيتى بخصوميه المرحلة التي يمر بها ، وسعياً لمحاولة إيجاد دور يحفظ له مكانته في العلاقات الدولي ، فقد سعى الى التنسيق مع المجموع الاوروبية ككل في التصرف ابان هذه الأزمة . ومن ذلك إجتماع وزير الخارجيه السوفيتى مع وزراء خارجيه دول المجموع الاوروبية الاثنى عشر في مقر البعثة السوفيتى في الأمم المتحدة بنيويورك في 26 / 9 / 1990 ، واصدار بياناً مشتركاً عن هذا الإجتماع يستنكر العدوان العراقى ويكشف خطورته ويحث على ضرورة الحل العاجل عن طريق التزام العراق بقرارات الأمم المتحدة ويدعو بقيه الدول الى الإلتزام التام بالخصار الإقتصادى المفروض على العراق . ويعلن عزم الدول المجدد على مواصلة التقييد في العقوبات التي اقراها مجلس الأمن وتدعو الدول الاخرى جميعاً الى السير في هذا السبيل وتعبير عن إستعدادها لإتخاذ خطوات اضافيه متماشيه مع ميثاق الأمم المتحدة . كما يدعو البيان ايضاً العراق للإفراج فوراً عن الرهائن وعزمهم على مناعفه الجهود لمل الصراعات الاخرى في المنطقه وتحقيق سلام عادل وشامل ودائم فيها ، وفقاً لقرارات مجلس الأمن وضروره إتخاذ خطوات عمليه متزامنه ومتماشيه

(1) المرجع السابق ص 155 .

(2) المرجع السابق ص 199 .

(3) أنظر نبيه الاصغهباني (اعداد) وثائق أزمة الخليج - السياسه الدولييه العدد 102 مرجع سابق ص 144

مع جهود السلام فى الشرق الاوسط وتحقيق جوا من الثقة بهدف حل مشاكل المنطقة ككل وضروره إبطاء سباق التسلح ومنع إنتشار اسلحه الدمار الشامل عن طريق التقييد بالإتفاقات الدوليه المعنيه بالإضافة الى اتخاذ اجراءات اقليميه محدده⁽³⁾.

وبذلك فقد عد هذا البيان بمثابة استثناء على عدم ظهور دور موحد لدول الجماعه الاوروبيه فى التنسيق مع القوتان العظمتان فى ذلك الوقت . وهو وان لم يتعد هذا البيان مجرد الإعلان عن النوايا والمواقف ولم يتعداها للحركه فى مواقف بين دول المجموعه والإتحاد السوفيتى فى تنسيق كامل بينهما الا انها عد اضافته جديده وصريحه نحو اهميه المشاكل الإقليميه التى تمر بها المنطقه وضروره العمل على ايجاد حل دائم وكامل لها وايضا الربط بينهما وبين أزمة الخليج .

ثانيا : ابعاد التحركات العسكريه لدوله الجماعه الاوروبيه وأزمه الخليج :

اطلق البعض على هذه الأزمه حرب الخليج للدلاله على اهميه وعمق الطابع العسكري لها . ولقد ارتبطت التحركات العسكريه لدول الجماعه الاوروبيه بالأزمه بدايه وتطورا وانتهاء . فقد عرفت هذه التحركات بدايه مع احتياج العراق للكويت وانتهت بالإنسحاب منه . وهى ايضا بدأت فى صورته مبسطه ولكنها متسرعه وازدادت زروتها مع اشتعال اعمال عاصفه الصحراء . وخمدت نيرانها مع الإنسحاب الفعلى . وقد استمدت شرعيه وجودها وقانونيته ورضاء العالم بها من حيث انها تمت لتنفيذ قرارات الامم المتحده . وتطبيق معايير الشرعيه الدوليه بإجلاء القوات المعتديه وعوده الحكومه الشرعيه للبلاد . لذلك لم يكن مستغربا ان يعلن قاده تلك الدول دوما انهم لم يحضروا الا لتنفيذ هذه القرارات وبحكم الشرعيه الدوليه⁽¹⁾.

وقد كان التحرك العسكري لدول الجماعه الاوروبيه ذو بعدين . الاول منها وهو التحرك الجماعى ، الذى حاولت الدول الاوروبيه ان تعمل بصورة جماعيه من خلال منظمته الرسميه . والثانى تم بصورة فرديه من كل منها على حده وان كان محكوما بالإطار العام لقرارات الامم المتحده وايضا التنسيق وتوزيع الادوار فيما بينها . وقد تم البعد الاول من خلال المنظمات الثلاث التى تضم وتشمل معظم الدول الاوروبيه . وزعم ان هذه المنظمات قد وجدت فى الاساس بهدف دفاعى يحكم وينظم اجراءات العمل والدفاع داخل اطار القاره الاوروبيه ويحافظ على مصلحتها فى هذا النطاق الجغرافى بالاساس وضد عدو محدد واضح ومعلوم المكان وهو العدو الشيوعى . الا ان الدول الاوروبيه حاولت - وهى فى سبيل تصديدها لإداره هذه الأزمه - ان تطوع اهداف هذه المنظمات وادواتها للعمل معها . لذلك فقد حدث بينها تضارب وتعارض وكان طبيعيا ان يحدث فيها قصور واضح ، وذلك على الرغم من ان اثنين منها وهما إتحاد

(1) أزمة الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 118

غرب أوروبا وحلف شمال الأطلسي ذات طبعه عسكريه بالاساس .
وعلى الرغم من ان الموقف الثابت والواضح لحلف شمال الأطلسي من العدوان العراقي على الكويت ، وعلى الرغم من التحركات السياسي والإقتصادي التي اقدمت عليها دول الحلف⁽¹⁾ . الا ان هذه الأزمة قد أكدت ان حلف الأطلسي مكبل بقيوده السياسي والجغرافيه حيث يحظر ميثاق تأسيسه في عام 1949 التدخل خارج اراضي الدول الستة عشر اعضائه⁽²⁾ . لذلك فقد تحركوا بصفه فرديه ، حتى حينما طلبت الولايات المتحده من دول الحلف في 4 / 9 / 1990 تزويدها بسفن قادره على حمل الاف القوات والمعدات الثقيله والإمدادات للخليج ، وقد رفضت جميعها عدا بريطانيا التي وافقت على الفور . الا انه من ناحيه اخرى وافق مجلس الحلف في 21 / 9 على إرسال طائرات استطلاع اضافيه وسفن حربيه لتعزيز الامن في الخليج . كما وافق المجلس على ارسال مزيد من طائرات الإنذار المبكر (اواكس) الى تركيا لتقوم بطلعات على الحدود . كما تمت ايضا الموافقه على طلب جيمس بيكر وزير الخارجيه الامريكي لتحريك قوه بحريه للحلف مكونه من ثمانى سفن حربيه الى شرق البحر الابيض المتوسط . كما قرر ايضا تمديد المناورات البحريه التي يجريها حاليا في شرق المتوسط (وقت الأزمة) الى منتصف شهر ديسمبر 1990 . بعد ان كان مقررا لها ان تنتهى في اخر اكتوبر 1990⁽³⁾ .

الا انه من ناحيه اخرى قد اثبتت أزمة الخليج ان منظمه اتحاد غرب أوروبا والتي تضم تسعه دول أوروبية في عضويتها وهى فرنسا وبريطانيا واسبانيا والبرتغال وايسلاليا والمانيا وبلجيكا ولوكسمبرج وهولندا ، لها صلاحيه العمل والإضطلاع بمهام دفاعيه في مناطق عديده وبعيده ، حيث تنص معاهده تأسيس هذه المنظمه على ان الدول الاعضاء يجب ان تتسق سياستها في حاله قيام أزمة معينه خارج أوروبا بقدر مالهذه الأزمة من تأثير على مصالح أوروبا الامنيه . فقد قرر وزراء الاتحاد في إجتماعهم في 28 / 1 / 1990 التنسيق الوثيق لعملياتهم العسكريه في المنطقه بهدف اقرار إحترام المصالح الحيويه التي تمثلها منطقه الخليج بالنسبه لأوروبا وتنفيذ كافه الإجراءات الاخرى التي يتخذها مجلس الامن ومراعاة العمل على حمايه قوتها وفقا لإتفاق مشترك وذلك بالإنتفاع من خبره المكتسبه بما في ذلك إجراءات التشاور ومن خلال العمليات التي قامت بها في الخليج في عام 1938 وفى عام 1958⁽⁴⁾ . كما كلف الوزراء مجموعه مؤقته من ممثلى وزراء الشؤون الخارجيه

(1) المرجع السابق ص 182 .

(2) المرجع السابق ص 182 .

(3) المرجع السابق ص 186 .

(4) المرجع السابق ص 183 : 184 .

والدفاع لضمان أفضل تنسيق ممكن في العواصم الأوروبية وفي منطقة الخليج ، كما اتفق الوزراء على المفاهيم التي ستحكم العمليات العسكرية في مجموعها وكذا التوجهات الخاصة بالتنسيق بين هذه القوات خاصة فيما يتعلق بمناطق العمليات وتوزيع المهام وتبادل المعلومات ومراكز الإتصال . كما أكد الوزراء بأن التنسيق داخل اتحاد غرب أوروبا يجب أن يسهل التعاون مع دول أخرى انتشرت قواتها في المنطقة وخاصة قوات الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾ .

أما المنظمة الثالثة وهي منظمة ائتلاف دول المجموعة الأوروبية ، فقد كان من الطبيعي طبقا لميثاق إنشائها أن لا يكون لها أي تحركات ذات طابع عسكري ، فهي منظمة ذات أهداف اقتصادية بالأساس وتعمل على التدمير والتنسيق الإقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأوروبية الإثنى عشر ليجاد التكامل المنشود بهدف تحقيق الوحدة الإقتصادية ثم السياسية بحلول عام 1992 . وقد اقتضت مراقبة هذه المنظمة على الإستنكار للعدوان والتأييد لقرارات الأمم المتحدة والتحركات الدولية السياسية والإقتصادية والعسكرية . كما أن تحركاتها كانت بصفتها مساعده وتدميمية لمواقف الدول بهدف تدمير وتقوية الإجماع الأوروبي والدولى ضد العراق .

وقد مثل البعد الثانى الذى تحركت فيه دول المجموعة الأوروبية المستوى الفردى أو المستقل ، وقد كان هذا البعد هو الأكثر تأثيرا والاشمل والأمم على جميع المستويات . كما كان من الطبيعي أيضا أن يحدث بينهم (دول المجموعة) تباين واضح ... فجميعهم أيدوا التحركات العسكرية لدرء العدوان . إلا أن منهم من شاركت بقوات عسكرية ومنهم من أيدت ولكنها ساهمت ماليا فقط وأخيرا منهم من أيدت ولم تشارك بقوات أو تدعم هذه القوات أو المجهودات ماليا .. وقد كان من النوع الأول كلا من بريطانيا وفرنسا اللتان كانتا لهما دورا مؤثرا وقويا وظاهرا ، وطبيعى أن يثار على المستوى البحثى هنا حول المنشورات والدلالات التى جعلت دور كل من هاتين الدولتين دورا محوريا ، وأثارا مثل هذا التساؤل يطرح بشكل مباشر عدة متغيرات يلزم أخذها فى الاعتبار نوعية أو طبيعة تحالف كل من فرنسا وبريطانيا مع الولايات المتحدة الفاعل الرئيسى فى إدارة الأزمة ، قوه وإمكانات كل من الدولتين فى إتخاذ الإجراءات السياسية والإقتصادية والعسكرية الفعالة ، مضمون إتجاهات القادة السياسيين فى كل من الدولتين الذى يعبر عن رفض شديد للوضع الذى فجرتة الأزمة⁽²⁾ . كما يلاحظ أيضا أن كل من الدور العسكرى البريطانى والفرنسى كان بينهما تطابق شديد ، فقد كانا ذو تحركات عسكرية مرحلية ، كانت أهدافهما واحدة وكلاهما اشترك بقوات كثيفة وتواجد عسكرى مؤثر واشتركا فى غزو العراق ، كما أن

(1) المرجع السابق من 184 .

(2) د. خالد شاذى - المرجع السابق من 320

دوافعهما الذاتية للتحرك العسكري الداخلي والخارجي متطابقه . الا ان الدور العسكري الفرنسي كان اوضح في مرحلتيه ومتضارب قليلا في تكتيكاته مما يستلزم الامر ضرورة ايضاح كل منهما بشيء من التفصيل :

(1) ابعاد التحرك العسكري البريطاني :

استند التحرك العسكري البريطاني على ركيزه قويه من التأييد الشعبي الذي اعتاد الإلتفاف حول قيادته كلما استشعر خطرا خارجيا يمس استقرارامن ومصالح بريطانيا⁽¹⁾ . فقد انعكست العرب على كل اوجهه الحياه في بريطانيا . فقد كان لدى البريطانيين قناعه ثابتة تؤكد على اهميه حسم معركة الخليج لصالح الحلفاء والعمل على استرداد الشرعيه وإنهاء محاوله العراق لان تصيب قوه اقليميه على حساب القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ، ومن بدأت أزمة الخليج قام الإعلان البريطاني بالتركيز على ان خطوه العراق هي ذاتها الخطوه الالمانيه عندما بدأ هتلر حربه لإحتلال بولندا ، وكان ذلك بدايه للحرب العالميه الثانيه التي انتهت بإنتصار الحلفاء .. فقد ذكر إستطلاع للرأى نشرته جريده (هنداى تايمز) البريطانيه ان 80 ٪ من الشعب البريطاني يؤيد قرار حكومته بالإشتراك فى العمليات العسكريه لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت⁽²⁾ . ولعل ما قام به مجلس الوزراء البريطاني فى 15 / 1 / 1991 خير دليل على مدى اهميه هذه الحرب لبريطانيا ، ومدى إنفعال وتفاعل النظام والشعب بها حيث اعلن عن تشكيل مجلس حرب برئاسة رئيس الوزراء جون ميجور ويضم المجلس كبار الوزراء مثل وزراء الخارجيه والدفاع والداخليه والطاقيه ويختص بإتخاذ القرارات اثناء الحرب ومتابعه تطورات الازواح فى الخليج ، وهو مايعرف بمجلس اداره الحرب او الأزمه .

وقد كانت بريطانيا هي الدوله الاوروبيه الاولى التى انضمت الى الولايات المتحده فى الإنتشار العسكرى فى الخليج . كما كانت اكثر الدول عدو وعتادا وقره من بين الدول المشتركه فى التواجد العسكرى فى منطقه الخليج بعد الولايات المتحده .. فقد بلغ عدد القزات البريطانيه 35 الف مقاتل وفى هوزتهم الاسلحه الاتيه : 400 مدفع قتالى - 192 دبابه - 6 بطاريه صواريخ - 12 طائره هليكوبتر - 16 قطعه بحريه - 72 طائره مقاتله - 6 طائره انذار مبكر تبليغ تكلفه نشرها فى الخليج 1, 25 بليون جنيه استرليني⁽³⁾ .

وقد تطور حجم القوات البريطانيه بالمنطقه طبقا للمراحل التى مرت بها وايضا تنفيذا للاهداف التى ارسلت من اجلها التى اعلن عنها الساسه البريطانيون .

(1) خليل على فهمى - أزمة بريطانيا ، أزمة الخليج - الاهرام 22 / 10 / 90 ص 5 .

(2) أنظر فى تفصيلات ذلك . د . ثناء فؤاد عبد الله المرجع السابق ص 16

(3) أزمة الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 123:124 .

فختلف حجمها مرحليا مع تطور اهداف تواجدھا بالمنطقة . ففي البدايه كان الهدف لايشمل استعادته الاراضى الكويتيه وانما حمايه بقيه الاقطار الخليجييه ، ثم تطور بعد ذلك الى تطبيق قرارات الامم المتحده الفاصه بالمقاطعه الإقتصادييه والمصار الإقتصاديى وضمان تدفق البترول بأسعار رخيصة للدول الغربيه . ومع تأزم الموقف وصندوق قرار الامم المتحده المعدد لمهله الإنسحاب والا اضطرت القوات الدوليه لإستخدام الإجراءات الضرورية لتمرير الكويت ، تغير هدف التواجد العسكرى الى الإشتراك فى تمرير الكويت بأقل الخسائر الممكنه .. وقد اضاف وزير الخارجيه البريطانى فى 17 / 1 / 1991 ان العمليات العسكريه التى تشارك فيها بلاده فى الخليج تستهدف تمرير الكويت وانه ليس لدينا اهدافا اخرى كإحداث تغير فى الحدود العراقيه او فرض حكوته جديده على هذا البلد . وقد اكده الحقيقه فى اكثر من مناسبيته وذلك رغم ما اعلته وزير الدفاع البريطانى فى 28 / 1 / 1991 للإذاعه البريطانيه من ان حكوته بلاده تشعر ان إخراج العراق من الكويت لن يكون وحده كافيا لضمان السلام والامن فى المنطقه ، وان لن يتم تحقيق اهداف الامم المتحده اذا سمح للرئيس العراقى وقواته بمجرد الإنسحاب الى الحدود العراقيه الكويتيه ، واضاف انه مع استمرار العرب تتطابق وجهات نظر بريطانيا والولايات المتحده بشأن ضروره الإطاحه بالرئيس العراقى وتدمير مقدراته على شن الحرب على المدى البعيد وأيضا إعلانه فى مقابله تليفزيونيه امريكيه فى 31 / 1 / 1991 انه لا يستبعد مواصلة حرب الخليج داخل العراق بعد إخراج القوات العراقيه من الكويت ⁽¹⁾ . وهو ما لم يحدث حيث أبقت قوات التحالف على حكم صدام حسين وإن كان قد تخطت قواتها الحدود العراقيه اثناء عمليات عاصفه الصحراء .

ومن ذلك نرى ان التباين فى تطور الاهداف البريطانيه من التمركات العسكريه كان تباينا ثابتا وذو فروق فى المدى لا يسهل ملاحظتها ، اما تطور الاهداف الفرنسيه ، فرغم اتعادهما فى الهدف النهائى الا ان الفرنسى كان اكثر تباينا ووضح فى مرحليته حيث انتقل من مرحله الى اخرى فى تطور حاد المراحل وإن تضارب احيانا فى تكتيكاته الظاهريه ، وهو ما سنحاول توضيحه حالا :

1) أهداف التمركات العسكريه الفرنسيه :

رغم إتفاق فرنسا مع بريطانيا وبقية الدول الاوروبيه حول المحدثات التى تحكم طبيعه العلاقات بينهما وبين منطق الشرق الاوسط ومنطقه الخليج العربى على وجهه الخصوص ، وبالتالى حكمت توجهاتها مع الأزمه . الا ان الموقف الفرنسى وعند إتخاذ قرار التمركات العسكريه ومدى هذه التمركات قد زاد عليهم ببعض المتغيرات التى ادت إلى خصوصيته فى بعض المراحل والمواقف ، فقد ادركت فرنسا ان الرأى

العام العربي غير مستقر وغير متفق على موقف واحد من الأزمة ، مما أورت صانعي السياسة الفرنسية شبهة التخبیط للرغبة فى عدم اغضاب أى طرف من الاطراف العربية وايضا رغبة منهم فى اظهار تميزهم فى التوجهات السياسيه الخارجيه وعدم إنصياهم لآى ضغوط خارج دائره صنع السياسه الفرنسيه . كما أن الرأى العام الفرنسى قد اختلف بخصوص الحل العسكرى للأزمه وضرورته . وحينما بدأت العمليات العسكريه ، فقد إنقسم الرأى العام أيضاً بين مؤيد ومعارض . فوفقا لإستطلاع رأى أجرته جريده الليبراسيون الفرنسيه فى 28 / 9 / 1990 بالإشتراك مع اذاعه اورويما ومركز استطلاع سرفرس تبين ان الفرنسيين موزعين ما بين منطق الحرب والسلام فيما يخص أزمه الخليج ... فبينما يحد 46٪ منهم مشاركه فرنسا فى الصرب إلا أن 47٪ يفضلون عدم المشاركه وبينما 9٪ لا رأى لهم ⁽¹⁾ . ويرجع هذا إلتقسام الى استتعار الرأى العام بخطوره المواجهه العسكريه وخاصه الخسائر التى يمكن أن تنجم عنها ، ومن ثم عدم الميل الى اتخاذ اجراء عسكرى ضد العراق الا فى حاله وجود عدوان عراقى جديد على احدى الدول العربيه المجاوره ، وقد وصل الامر بوزير الدفاع الفرنسى ان اطلق صيحه تحذير قدر فيها الخسائر المتوقعه فى حاله اشتعال الحرب فى الخليج بمائته الف قتيل ⁽²⁾ .

ولكن من ناحيه اخرى ، كان هناك رأى عام وضغوط داخليه فى الإلتجاه الاخر الدامى للمشاركه العسكريه فقد واجه ميتران انتقادات شديده لمسلكه السلمى من شخصيات فرنسيه لها وزنها ، منها الرئيس الفرنسى السابق فاليرى جيسكار دستان ، ومن ناحيه اخرى هناك القوى الداخليه داخل المجتمع الفرنسى والتى لها التأثير الاكبر على صانع القرار . وهذه القوى هى الاحزاب والنقابات ومراكز الأبحاث الا ان اقواها جميعا هوما يسمى (بالمجمع العسكرى الصناعى) وقد وصف (بييرمارتون) مدير المخابرات الفرنسيه الاسبق هذا المجمع بأنه سلطه بلا وجه ، ويؤكد المؤلف المذكور ان المجمع الصناعى له تفاعلات فى جميع اجهزه الدوله وأنه قادر على التأثير فى الإختيارات الإستراتيجيه والتكنولوجيه والعيويه فى فرنسا . ويؤكد ان هذا اللوبى والذى يقف وراء معظم عمليات بيع الاسلحه الفرنسيه . كما يقف دائما وراء الموقف المتشدد التى تتخدها فرنسا ازاء بؤر التوتر فى العالم ، ولا

(1) د . خالد شادي - المرجع السابق ص 359.

(2) المرجع السابق ص 366 .

(*) وهو عنوان الكتاب الذى خصصه عن تأثير كبرى شركات السلاح وكبار ضباط الجيش الفرنسى على إلتخاذ القرار مبرزاً أن هذا التأثير يتم بطريقه خفيه ، وأن هذا المجمع العسكرى الصناعى يؤلف سلطه داخل السلطه .

(3) د . ثناء فؤاد عبد الله المرجع السابق ص 19

يخفى طبعاً ان مصالح المجمع العسكري الصناعي الفرنسي كانت مع دخول فرنسا الحرب الى جانب الحلفاء⁽³⁾. وقد استمر هذا الإنقسام في جميع مراحل الخيار العسكري للأزمة وحتى بدأ العمليات العسكرية ، وحسم نهائياً حينما استقال سوشمان الوزير الفرنسي للدفاع، والذي كان يعارض تطوير العمليات العسكرية بقصف اهداف في عمق العراق . وهذا بالطبع يخالف الرأي العام الموجود ببريطانيا وموقفه الواحد والمؤيد والذي يقف صفاً واحداً خلف صانع القرار البريطاني المؤيد لإستخدام القوة المسلحة منذ بدء الأزمة .

وقد تطور الهدف من التواجد العسكري الفرنسي في منطقة الخليج ، فقد كان الردع ضد أي تهديد عراقي جديد وصد أي هجوم تتعرض له السعودية⁽¹⁾. أو تحسباً لأي تطور آخر تتعرض له المنطقة والبتروال العربي . وبالتالي لم تكن متحمسه لأي إجراء عسكري ضد العراق الا في حالة عدوان عراقي اخر على إحدى الدول العربية المجاورة⁽²⁾. كما انها لم تكن تهدف للتنفيذ الجبري لقرارات الأمم المتحدة بفرض الحصار على العراق مثل امريكا وبريطانيا ، ولكنها إشتعلت لإستخدام القوة المسلحة في هذا الشأن ضروره صدور قرار جديد من مجلس الأمن يسمح بالتنفيذ الجبري بالقوات المسلحة لعمليات الحصار . إلا انه مع تصاعد الأحداث في الخليج وإزدياد الضغط الفرنسي الداخلي أصدرت تعليمات للقوات الفرنسية والعامله في الخليج من أجل تشديد إجراءات المراقبة والتحقيق والإجبار في تطبيق العنصر ضد العراق، وذلك من منطلق الرؤيا الخاصه بأن أي خطر لا معنى له إلا إذا كان فعالاً ، مع التسليم المستمر برفض إستخدام القوة إلا بقرار من مجلس الأمن⁽³⁾.

وقد إستمر هذا الموقف الفرنسي الداعي الى الحل السلمي وعدم تفضيل الخيار العسكري الى يوم إنتهاء المهله المحدده لجلاء القوات العراقيه من الكويت. وقد إشتعلت القوات الفرنسيه في العمليات العربيه لتنفيذ قرارات مجلس الأمن وأيضاً لعدة أسباب ذاتيه خاصه بها ، وهي احساسها بالغضب الشديد لرفض صدام حسين مبادره الرئيس ميتران والتي أعلنها قبل موعده إنتهاء المهله بـ 24 ساعه، أيضاً لتخوفها من أن يقلل عدم إثبات موقفها من الحرب بضعفها في مشاريع إبعاده التعمير والتي كان واضحا انها ستقسم على الدول المساعده للكويت. لذا فان فرنسا قد إنجرفت الى عدم أهدار فرصه إنعاش إقتصادها من خلال احتمالات المشاركة في مشاريع أعاده التعمير التي أسندت للشركات الفرنسيه .

وعلى الصعيد الخارجي فإن تغيير السياسه الفرنسيه يعود الى إدراك الرئيس

(1) نبينه الامنهائس (اعداد) يوميات أزمة الخليج - السياسه الدوليه العدد 102 - مرجع سابق ص 209 .

(2) د. خالد شادي - المرجع السابق ص 363 .

(3) الأهرام 90 / 8 ص 1 .

الفرنسي ميتران ان التفاهم الأمريكي الفرنسي سيسمح بإستخدام القوة لتحرير الكويت داخل إطار الأمم المتحدة او خارجها إستنادا الى مواد ميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح لدوله ان تستعين بدوله اخرى من أجل الدفاع عن نفسها . وادرك ميتران ان الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي سيلتقيا بعد الحرب ، ولاسيما الى مشاركته فرنسا ودعوتها الى هذه المائدة الدولي الا بعد دخولها العرب الى جانب الحلفاء ⁽¹⁾ .

والدافع الاخر الذي جعل ميتران يغير سياسته نحو الحرب هو انه يرى ان دور فرنسا وحجمها واهميتها كإحدى الدول الخمس الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن التي تملك حق الفيتو كل هذا يلقي عليها مسؤوليه كبيره خلال مرحلة الحرب وما بعدها ولكي تكون فرنسا حاضره في اثناء عمليه إعادة تنظيم منطقة الشرق الأوسط . لذا فقد حزم أمره لضروره ان تكون لها دور اساسي في مرحلة الحرب وتصيير الكويت ⁽²⁾ .

ولكن حينما اتخذ قراره هذا فقد وضع التعارض في الرأي العام الداخلي في مخيلته ، لذلك فقد أستند قراره بالمشاركه في حرب الخليج على القرار الذي وافقت عليه الجمعية الوطني الفرنسيه لإستخدام القوة ضد العراق إذا ما فشلت جميع المحاولات الأخرى . وقد جاءت الموافقه بأغلبيه ساحقه ⁽³⁾ . ومع سقوط أول قنبله في حرب الخليج فقد ظهر تضامن لم يسبق له مثيل خلف الرئيس ميتران وحصل على تأييد لم يحظى به رئيس فرنسي منذ فترة طويلة ⁽⁴⁾ .

وعقب بدء العمليات العسكريه في 17 / 1 / 1991 إلترمت فرنسا بما كانت قد أعلنته من قبل من ان العمليات العسكريه ستكون داخل نطاق الكويت المحتله فقط . فقد إشتراك الطيران الفرنسي في قذف القوات العراقيه في الكويت فقط ⁽⁵⁾ . ألا انه مع إتساع نطاق القصف الجوي وإزدياد صمود القوات العراقيه ومع تطور اهداف الهجوم الدولي وإزدياد النقد الأمريكي والبريطاني الموجهه اليها ، حيث إعتبرها الحلفاء (الحلقه الضعيفه) في سلسله التعاون الدولي في مواجهه أزمة الخليج ⁽⁶⁾ . فقد أعلن الناطق بإسم القوات المسلحه الفرنسيه في 24 / 1 / 1991 بأن للمره الأولى تشارك الطائرات الفرنسيه في الهجوم على هدف عسكري داخل العراق . وقال ان هذه المهمه

(1) Margaret Garvard Warner, Tim Barker's Biggest Test, Newsweek January 14, 1991 .

(2) د . ثناء فؤاد عبد الله المرجع السابق ص 19 .

(3) الأهرام 22 يناير 1991 ص 1 .

(4) حريف الشوباشي - فرنسا تعيد تأكيد خصوصية موقفها في الشرق الأوسط والعالم

الأهرام - 22 / 3 / 91 ص 5 .

(5) أزمة الخليج - المواقف العربيه والدوليه - مرجع السابق ص 143 .

(6) د . ثناء فؤاد عبد الله المرجع السابق ص 18 .

(7) أزمة الخليج - المواقف العربيه والدوليه - مرجع السابق ص 144 .

تأتى فى إطار القرار السياسى الفرنسى الذى إتخذته الحكومه للمشاركة فى تحرير الكويت وأنه أستخدم ذلك ضرب أهداف عسكريه تتمدى حدود الكويت وبالذات لتصل الى داخل العراق⁽⁷⁾. وهو ما قوبل بمعارضه من وزير الدفاع الفرنسى جان بييرسوفتيمان ودفعه الى تقديم إستقالته من الوزراء. مما فتح المجال الى زياده القوات الجويه الفرنسيه فى مهاجمه اراضى العراق دون تحفظات وعند اشتعال الحرب الجريه فى 24 / 1 / 1991 إشتراك القوات الفرنسيه فيها حيث أصدر الرئيس الفرنسى أمرا للقوات العامله بالسعوديه لسن الهجوم البرى لطرد القوات العراقيه من الكويت. وفى الساعه الساعيه وتسع دقائق أعلن راديو فرنسا ان القوات الفرنسيه إخترفت الحدود العراقيه وتشق طريقها داخل اراضى العراق⁽¹⁾. مما عسّد تطوراً شديداً فى أبعاد التحركات العسكريه الفرنسيه فى إداره أزمة الخليج بالإقدام على تصرف سبق لها ان عارضت القيام به.

وقد كانت القيادة الفرنسيه دائماً ما تعلن انها تتصرف وفقاً لاحكام الشوميه الدوليه. ومن ذلك ما صرح به ميتران فى 22 يناير 1991 من انه لا توجد اهداف عسكريه امريكيه وأهداف عسكريه فرنسيه بل توجد اهداف واحده هى اهداف الأمم المتحده. وما صرح به رولان روما وزير الخارجيه الفرنسى فى 12 / 1 / 1991 من أن أزمة الخليج هى أول إختبار للنظام الدولى الجديد وأن اللجوء الى القوى المسلحه كان ضرورياً نظراً لفشل جميع الجهود السلميه ولثبوت عدم كفايه الحظر المفروض على العراق⁽²⁾. ومع تطور اهداف التواجد العسكري الفرنسى فى الخليج من الدفاع عن بقية الاقطار العربيه ثم تنفيذ قرارات مجلس الأمن لدفع العراق للإنسحاب من الكويت الى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 678 بتحرير الكويت بالقوه الجبريه ، إلا ان هدف فرنسا من العمليات العسكريه ظل ثابتاً⁽³⁾. حيث صرح الرئيس الفرنسى فى 23 / 1 / 1991 ان الهدف الاساسى هو تحرير الكويت ، اما بالنسبه لإستهداف صدام حسين فإننى اقول لا فليس هناك هدف ضد أى شخص. واضاف فى مؤتمر صحفى فى 12 / 8 / 1991 بمجرد تحرير الكويت فإننا نكون قد حققنا جوهر ما نريد واضاف انه بإسْم فرنسا لا نريد ان تتحول هذه الحرب الى ضرب كل الاراضى العراقيه بإكملها وتكرر ميتران قوله بأن هدف حرب الخليج هو تحرير الكويت وليس إحتلال او ضمير العراق⁽⁴⁾. وذلك رغم ما أعلنه رئيس الوزراء الفرنسى ميشيل روكار فى 22 / 12 / 1991 فى مقابله مع راديو اوربى فيما يلى :

(1) المرجع السابق ص 144 .

(2) د. ثناء فؤاد عبد الله المرجع السابق ص 18 .

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق ص 71 .

(4) أزمة الخليج العربى - المواقف المحليه والعالميه - المرجع السابق ص 142 .

(5) المرجع السابق ص 142 .

- 1- يجب إبعاد صدام حسين عن الحكم في العراق .
 - 2- أن هذا الهدف لن يندرج في الاهداف المعلنة للحرب ولكن لدواعي الامن يجب إبعاده بعد غزوه لإيران والكويت وخطته لغزو السبعدييه⁽⁵⁾ . وذلك رغم ما بدا من وجود تردد في الموقف الفرنسي الرسمي .
- إبعاد التحركات العسكرية الألمانية :

لعبت الظروف السياسيّة التي تمر بها ألمانيا وقت أزمة الخليج وأيضا الخبرات الماضيّة التي خلقت رأي عام داخلي قوي معارض لإستراك ألمانيا في الحرب الدائرة في الخليج رغم الضغوط الأمريكيّة والأوربيّة في هذا الإتجاه مما أدّى لقيام مظاهرات ألمانيّة معادية للحرب دفعت المستشار الألماني هيلموت كول الى أن يعدّ شعبه بعدم إرسال قوات الى الخليج⁽¹⁾ . وأيضا كان الضغوط الداخليّة "الموانع" المتعلّقة بالدستور الألمانيّ وسياسه الإعزله التي يفرضها إزاء الأمور العسكريّة من ناحية أخرى⁽²⁾ الدور الأكبر في رسم إبعاد التحركات العسكريّة الألمانيّة وأزمه الخليج .

لذلك فقد اقتصر دورها على التأييد والمساهمة الماليّة الضخمة دون الإشتراك في العمليات الحربيّة او إرسال قوات عسكريّة . مما استوجب النقد واللوم من بقية الدول الأوروبيّة والولايات المتحدّة ، ومن ذلك ما أعلنه (الن كلارك) وزير الدفاع البريطانيّ في حديث الى الإذاعة البريطانيّة (أن المساهمة الماليّة والعسكريّة لبعض الدول الأوروبيّة لم تكن بالمستوى المطلوب وفي الوقت الذي قامت فيه بريطانيا والولايات المتحدّة وإيطاليا وفرنسا بواجبات أساسيّة في الحرب ضد العراق من أجل حمايه وتنفيذ القانون الدوليّ نجد أن هذه الدول تهربت من مسؤوليتها)⁽³⁾ . فلم تشارك ألمانيا في العمليات العسكريّة في الخليج بأيّ قطع بحريّة او قوات بريّة رغم عضويتها في إتحاد غرب أوروبا وحلف شمال الأطلسيّ ورغم مناشدته الولايات المتحدّة وبريطانيا لدول الحلف بضرورة المساهمة العسكريّة في أزمة الخليج . هذا وقد أعلنت الخارجيّة الألمانيّة في 8 / 12 / 1991 بأنها سوف ترسل 5 كاسحات الغام وسفینتی امداد الى البحر الابيض المتوسط وهو شيء رمزيّ لإعلان التضامن فقط مع الحلفاء ، صرح جينشر بأن القرار جاء نتيجة تلبية رغبه كافة الاطراف شركائنا في حلف الأطلسيّ⁽⁴⁾ كما يوجد 18 طائره نفاثه ألمانيّة في تركيا ، وقد وافق مجلس الوزراء الألمانيّ في 29 / 1 / 1991 على إرسال نظام صواريخ رولاند هوك لتركيا

(1) The Sunday Times Feb. 2, 1991

(2) د. خالد شادي - المرجع السابق ص 361.

(3) مصطفى كركوني - أزمة الخليج تفرز أسساً جديدة لعلاقات جديدة - مجله الباحث العربي - يصدرها مركز الدراسات العربيّة بلندن - يونيو 1991 - العدد (26) ص 82 .

(4) أزمة الخليج العربيّ - المواقف العربيّة والعالميّة - المرجع السابق ص 170 .

لحمايتها كحليف في حلف شمال الأطلسي ، كما يوجد لمانيا كاسحات الغام وسفن أخرى في شرق البحر المتوسط ، 3000 جندي في القاعدة الجوية في تركيا وعلى متن هذه السفن ، وقرر كول في 1/ 2 / 1991 دعم التواجد الأمني في شرق المتوسط بإرسال 17 سفينة إضافية حيث تقوم بمهام لحلف الأطلسي بدلا من السفن الأمريكية التي توجهت الى العمليات في الخليج⁽¹⁾ .

ومن ذلك نرى ان التحركات العسكرية الألمانية اقتصررت فقط على الدعم والمساندة دون الإشتراك الفعلي في تنفيذ قرارات مجلس الأمن بالإكراه والإجبار وأيضا دون المشاركة الفعلية في تمرير الكويت والقضاء على الاله العسكرية العراقية ، ويدافع الألمانيون عن موقفهم هذا في مواجهه الرأي العام الأوروبي المستنكر للموقف الألماني ، بأنه لولا انتهاء هذا الصراع - بين الشرق والغرب والتي كانت المانيا مازالت منغمسة الى اخرص قديمها في مملية انتهائه - لما كان بإستطاعه الولايات المتحدة ان تدخل بثقلها في حرب الخليج ، ويقول الالماني انه لولا إنتهاء الحرب الباردة التي كانت الالمانيتين من اهم اطرافها لما أمكن للأمريكان ان يتحركوا ان يناوروا بمثل هذه الحرية في اروقة الامم المتحدة ، ولولا اعاده توحيد المانيا والتي كلفت بون مبالغ ياهظه لما أمكن للولايات المتحدة ان تسحب الجيش السابع الذي كان معسكرا في المانيا وارساله الى الخليج ، كذلك لولا انتهاء الحرب الباردة (يقول الالماني) لما أمكن اطلاقا التوصل الى قرار في مجلس الأمن يضمن الشريعة على استخدام القوة في الخليج⁽²⁾ .

ويلاحظ ان المانع الأقوى الذي حدا بالسلوك الألماني العسكري في هذه الأزمه الى التواضع هو الدستور الألماني الذي حدد بدقه شديده دور الجيش الألماني بالاغراض الدفاعية فقط وفيما عدا حالات محدده نص عليه الدستور وهي العمل في إطار قوة متعددة الجنسيات ضمن تحالف دفاعي . والتحالف الدفاعي الوحيد الذي تنتمي اليه المانيا هو حلف الأطلسي ومناطق ممله أيضا محدده وبدقه من امريكا الشماليه الى أوروبا الغربية ، وهو نطاق محكم للغاية بحيث تعد اي مشاركة المانية خارجة بخالفه للدستور⁽³⁾ . إلا ان ميثاق حلف شمال الأطلسي ينص على ان اي هجوم على احدى الدول الاعضاء يعتبر هجوما على دول الحلف جميعا . وقد أعلن كول في 1/ 2 / 1991 التزام المانيا بتصميم ميثاق حلف شمال الأطلسي و اضاف انه يمكن للحلف ان يعتمد على تضامنا مع كل الشركاء بما في ذلك تركيا ، وقد أكد وزير الدفاع الألماني جيرهارد شتولتنبيرج في 5 / 2 / 1991 بأن اي اعتداء على احد اعضاء حلف الناتو

(1) المرجع السابق ص 172 .

(2) د. ثناء فؤاد عبد الله - المرجع السابق ص 20 .

(3) د. خالد شاني - المرجع السابق ص 362 .

سيُعتبر اعتداء على الحلف كله . و اضاف بأن مهاجمة العراق لتركيا سيكون مبررا لحلف الاطلنطي بما في ذلك ألمانيا للتدخل لمساعدة تركيا . كما اعلن جينشر في أن ألمانيا ستؤدى كامل الواجبات المترتبة عليها كدوله مضموا في الحلف الاطلنطي و اضاف ان حكومته ستقدم كل ما التزمت به داخل الحلف ، ولم يكن لاحد اى مبرر في الماضي للشك في تايده ألمانيا لواجبها تجاه الحلف ولن يكون لاحد في المستقبل اىضا مبرر لذلك⁽¹⁾ . وقد عد ذلك تلويح بإمكانية اشتراك ألمانيا في الحرب ضد العراق بإيجاد ثغره قانونية تمكنها من عدم مخالفه الدستور الألماني اذا ما اقدم العراق على مهاجمة تركيا او اى دولة داخل حلف شمال الاطلنطي ، الا ان بقيه المحدثات التى حكمت السلوك الألماني العسكري تجاه الأزمه ظلت ثابتة مما ساعد - مع عدم مهاجمة العراق لتركيا - لثبات الابعاد العسكرية الألمانية تجاه الأزمه .

4) ابعاد التحركات العسكرية الإيطالية :

رغم تواضع الدور العسكرى الإيطالى فى أزمه الخليج مع بدايه الأزمه حتى إنتهائها بالجلاء عن الكويت الا ان إيطاليا قد عبرت عن موقفها الإيجابى الرافض للمعدوان بكل الطرق ، فقد ايدت تحرك الجماعه الاوربيهه العسكرى ودعمت ماليا وشاركت فيه عسكريا ، فهي لم تكن كبقية الدول الاوربيهه التى اكتفت بتأييد التحركات العسكرية فقط وانما شاركت فى المساهمه فى تكاليف القوه متعدده الجنسيات فى الخليج ببلغ 145 مليون دولار ، كما انها ارسلت قوات عسكريه عبره عن 4 سفن حربيه بأطقمها وثمانى طائرات حربيه طراز تورنادو ، وطرادان حربيان وفرقاطتان مزوختان بالصواريخ⁽²⁾ . صلاوه على 1300 جندي مشاه⁽³⁾ . كما انها قبلت فى اطار حلف شمال الاطلنطي طلب امريكا بتزويد القوات الامريكيه بسفن قادره على حمل الآف القوات والمعدات الثقيله والإمدادات الى الخليج ، كما وافقت على السماح للقوات الامريكيه التى يتم ارسالها الى منطقه الخليج بإستخدام القواعد العسكريه الإيطاليه وذلك فى اطار مبادره حلف الطننطى لمسانده السعوديه فى مواجهه التهديدات العراقيه⁽⁴⁾ . والجدير بالذكر ان هذه المجهودات الاخيره لا تمسب دائما فى الجانب الإيجابى لإيطاليا نظرا لكونها اسهمت بطريق غير مباشر فى المجهودات العسكريه كما انها كانت فى اطار حلف شمال الاطلنطي ككل .

والملحظ ان الرأى العام الداخلى قد وقف خلف رئاسته فى موقفها من أزمه الخليج . وايضا فى موقفها عند اندلاع العمليات الحربيه فى 17 / 1 / 1991 ولم تحدث اى

(1) أزمه الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 172

(2) أزمه الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 156

(3) المرجع السابق ص 160 .

(4) المرجع السابق ص 156 .

(5) د. ثناء فؤاد عبد الله - المرجع السابق ص 21 .

معارضه داخله ضد الإشتراك العسكري في الحرب الا من قبل اعضاء حزبان فقط هما الفخر والإشتراكيين⁽⁵⁾ . لذلك فقد كانت حركتها حرة . ومع إشتعال المارك فقد شاركت الطائرات الإيطالية في العمليات العسمرية ضد العراق منذ البدايه وشاركت ايضا في قصف مواقع الحرس الجمهوري العراقي والمواقع العسكرية بالعراق وداخل الكويت⁽¹⁾ . وحينما فقدت ايطاليا طائرات في العمليات العربية قامت بإستعواضها على الفور ليظل حجم التواجد العسكري الإيطالي ثابتا .

وقد اهتمت اهداف ايطاليا من العمليات العسكرية بعض التخبط وعدم وضوح الرؤية والمبالغه في بعض الاحيان ، فقط اعلن وزير الخارجية الإيطالي في 1/31/1991 ان المشكله الان لم تعد تحرير الكويت فحسب بل اسقاط صدام حسين ايضا . وقال في مقابله مع صحيفه (لاريبوبيكا) الإيطالية في 2/17 ان القوات التي تقودها الولايات المتحده في الخليج موجوده فقط لتحرير الكويت وليس للإطاحه بصدام حسين ، والا تعين علينا ان نؤمن بمبدأ تنظيم تحالف للإطاحه بكل ديكتاتور في العالم، وكان قد اعلن في حديث لجله اليمامة السعوديه في 2/7 ان التحالف اقتررب من إلحاق الهزيمة والإطاحه بنظام صدام حسين واطاف ما يلي : ان الهدف من العمليات العربية هو تحرير الكويت من الاحتلال العراقي الفاشم لدوله مستقله ذات سياده ، وان ايطاليا تعمل حاليا مع عدد من الدول لتقديم صدام حسين واركان حكمه للمحامه الدوليه بسبب ما اقترفه هذا النظام منذ غزو الكويت وهو ما يتعارض مع كل المعاهدات والمواثيق الدوليه⁽²⁾ . وهو بالطبع مالم يحدث ، ولعل الشيء المستغرب في هذا الامر ان هذه التصريعات قد صدرت من ايطاليا التي وان كان اشتراكها في الازمه كاملا وفي كل المراحل والتطورات الا انه كان اشتركا محدودا ورمزيا لا يتعدى اكثر من إثبات التواجد والمؤازره المعنويه اكثر منها العسكريه نظرا لمحدوديه حجم القوات العسكريه بالمقارنه ببقية القوات التابعه للدول الاخرى .

5) ابعاد التمركات العسكريه الاسبانيه :

ساهمت اسبانيا بثلاث سفن حربيه و500 جندي ضمن القوات متعدده الجنسيات في منطقه الخليج . وقد اكد وزير الخارجيه الاسباني فرانسيسكو فرانديز في 1/18/1991 ان بلاده لن تشترك في هجوم مباشر على العراق ذلك ان مهمه القوات الاسبانيه في منطقه الخليج هي الدعم وتطبيق الحظر الإقتصادي على العراق ، وأن اسبانيا لن ترسل مزيدا من القوات الى منطقه الخليج . كما ان التأييد والدعم الاسباني للعمليات العسكريه ظل على موقفه الثابت والمؤيد لها حيث اصدرت :

(1) أزمة الخليج - المواقف العربية والدولية - المرجع السابق ص 160

(2) المرجع السابق ص 160 .

(3) أزمة الخليج - المواقف العربية والدولية - المرجع السابق ص 179 .

الحكومة الاسبانية في 24 / 1 / 1991 بياناً بخصوص بدء الحرب البويه ذكرت فيه ما يلي:

- ا- تأكيداً لدعم الاسباني الكامل للتحالف الدولي في تحرير الكويت . ب-
ج- ان دعم اسبانيا للتحالف يتوافق مع دعم المجموعه الاوربية للحلفاء⁽³⁾ وكانت
الحكومة الاسبانية قد اعلنت ان قواتها لن تشترك في العمليات العسكريه الامن قبل
الدفاع عن النفس فقط .

ولعل الإشتراك المحدود والرمزي الاسباني في العمليات العسكريه يتفق
والإمكانات الماديه والعسكريه التي تتمتع بها اسبانيا وايضا عدم التأييد الكامل من
الرأى العام الداخلى لإشتراك القوات الاسبانيه اصلا ضمن القوات متعددته الجنسيات
. فقد افاد استطلاع للرأى نشر في 20 / 1 / 1991 ان معظم الاسبان يعتقدون ان حرب
الخليج غير عادله ، لذلك يجب ايقافها وسحب السفن الاسبانيه الثلاث من هناك .
وكان ناطقا بلسان رئيس الوزراء الاسباني قد دعى فى 15 / 2 / 1991 الى اجراء تحقيق
تقوم به الامم المتحده او اللجنه الدوليه للصليب الاحمر فى ظروف قصف الملجأ فى
العاصمه العراقيه بغداد . وذكر راديو لندن ان هذه الدعوه تمثل تغيرا هاما فى
سياسه الحكومه الإشتراكيه فى اسبانيا ازاء حرب الخليج⁽¹⁾ . مما جعل مرقف اسبانيا
يتسم بنوع من التردد و اعطى الإنطباع بأن التحالف الدولى ضد العراق مكون فى
الاساس من القوات البريطانيه الى جانب القوات الامريكيه والفرنسيه والعربيه
فقط⁽²⁾.

6) ابعاد التحركات العسكريه لبقية دول المجموعه:

اشتركت هولندا اشتراكا فعليا فى التحركات العسكريه فى أزمة الخليج فقد
شاركت بقوات وساهمت فى تكاليف بقية القوات ، كما دعمت الموقف العسكرى
لبعض الدول ، وهى وان كانت بصوره محدوده للغاية بالقياس ببقية المجهودات للدول
الأخرى الفاعله الا انها كانت بمثابة تأييد ودعم معنوى للدول الرئيسيه كانت بالطبع
فى حاجه اليه . فقد شاركت هولندا بعدد 2 سفينه حربيه بمياه الخليج ضمن قوات
التحالف الدولى لتحرير الكويت ، كما اعلنت الحكومه الهولنديه بانها ستشارك فى
العمليات العسكريه لإعاده الشرعيه واحترام النظام الدولى ، كما ارسلت صواريخ
باتريوت وهوك الى تركيا بصفتها عضوا مع هولندا فى حلف شمال الاطلنطى
يتعرض لإحتمال الهجوم من العراق . وقد بلغت تكاليف اشتراك هولندا فى المجهود

(1) المرجع السابق ص 180 .

(2) William Dowell, Marching To A conclusion, International Times, Vol. 137, No. 9, March 4, 1991, PP 12:19.

(3) أزمة الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 182 .

الحربي في الخليج حتى فبراير 1990 مبلغ 180 مليون دولار كما وافقت على تزويد بريطانيا بالذخيرة اللازمة للقوات البريطانية في العمليات العسكرية ضد العراق⁽³⁾.

أما بلجيكا فقد صرح رئيس وزرائها السير ويلفريد مائتين أن بلاده لن ترسل قوات عسكرية إلى ساحه القتال إذا ما اندلعت الحرب في الخليج وأن التواجد العسكري البلجيكي في المنطقة من أجل القيام بمهام دفاعية فقط. وفي 6 يناير 1991 غادرت 18 طائره نفاشه من طراز ميراج 5 مطار بلجيكا متجهه نحو تركيا. وقد اكدت السلطات البلجيكية أن مهمه هذه القوات دفاعيه لافير⁽¹⁾.

(1) نبيه الاصغهانى (اعداد) يوميات أزمة الخليج - السياسه الدوليه العدد 104 مرجع سابق ص 81 : 82

البحث الثالث التوجهات العامة التي حكمت تعامل دول الجماعة الأوروبية وأزمة الخليج

الحقيقة انه مهما تكن من امر مواقف الدول الأوروبية وحجم مساهمة كل منها في حرب الخليج ، وبصرف النظر عن درجة قرب او بعد مواقف الدول الأوروبية من تأييد السياسة الأمريكية في الأزمة . فإن مواقفها تلك قد شكلت دون شك أحد المداخل الرئيسية لحسم الموقف في الخليج ⁽¹⁾ ، واكتسبت أهمية فائقة في تحديد مسارات الأزمة في مختلف مراحلها . ويرجع ذلك الى المزايا السياسية التي تتميز بها أوروبا ولا تتوافر للولايات المتحدة بخصوص هذه الأزمة وهذه المنطقة بعينها ، وهذه المزايا هي: ⁽²⁾

اولا : ان العراق لم ينظر الي أوروبا على انها عدوه الاساس ، بل اعتبر العراق ان المواجهه كانت اساسا بين بغداد والولايات المتحدة .

ثانيا: ان أوروبا تحظى بثقة كبيرة من الدول العربية ولها علاقات سياسية وثقافية واقتصادية قديمة مع العديد من هذه الدول .

ثالثا: ان أوروبا لم تكن مهتمة بمحاوله الهيمنة على مقدرات المنطقة كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة ، بل ان أوروبا لا تملك سبل ذلك اذا افترضنا رغبتها في السيطرة . وكان هذا العامل خليقا بإزالة اية مخاوف ازاء مفاوضات تتم او كان مفتوحا ان تتم (ابان المرحلة التي سبقت نشوب الحرب) .

رابعا: ان القوات المسلحة التابعة للدول الأوروبية في منطقة الخليج كانت قوات رمزية اذا ما قورنت بالعهد العسكري الأمريكي الهائل فأوروبا اذن لم تكن تشكل الخطر العسكري الحقيقي ضد العراق .

خامسا : بعد وقوع الغزو العراقي للكويت ... وما نتج عن ذلك من اندلاع أزمة الخليج ثم تداعياتها وصولا لإشتعال الحرب ، كل هذه الاحداث صعدت مخاوف الدول الأوروبية ازاء يؤر التوتر والنزاعات في منطقة الشرق الاوسط والبحر المتوسط ، باعتبار ان هذه المشاكل ستسبب انعكاسا مباشرا او غير مباشر على القارة الأوروبية ... ومن ثم اقترحت إيطاليا عقد مؤتمر لامن البحر المتوسط على غرار مؤتمر الامن والتعاون الأوروبي .

كل هذه العوامل السابقة جعلت الموقف الأوروبي أحد مداخل تسوية الأزمة باعتبار ان أوروبا شريك حقيقي له دور اساسي في المشكلة، ومع ذلك وكما ذكرت

(1) د. حسن بكر - الولايات المتحدة وإدارة عملية العهد الدولي - السياسة الدولية -

العدد 102 - مرجع سابق - ص 102 : 109

(2) د. فؤاد عبد الله - المرجع السابق - ص 12 : 13

مجلة النيوزويك في إحدى أعدادها بمناسبة الأزمة وأثنائها ان أزمة الخليج اثبتت بالدليل القاطع ان كل دولة أوروبية لها سياساتها الخاصة .
الا ان دول الجماعة الأوروبية منذ بدايه الأزمة قد وقعت اسيره الضغوط المتعارضة التي شكلت في مجموعها التوجهات العامة التي حكمت الاطار العام للحركة والتجارب مع هذه الأزمة . كما كانت المحددات والضغوط الداخلية التي تحكم وتؤثر في السياسة الخارجية لكل دولة علي حدة ايضا من أهم المحددات التي وجهت وحكمت علاقات دول الجماعة الأوروبية بأزمة الخليج ، وقد قام الباحث بالتنبؤ لها من قبل ، كما كان من هذه الضغوط المصالح الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وارتباطها بالموقف الأوروبي من أزمة الخليج وهي مصالح متعددة ومتشعبة وأساسية وجوهرية لمعظم دول أوروبا الغربية - وهي ايضا سبق التنبؤ لها مسبقا- لذلك كانت ضروره صيانة المصالح الأوروبية الفردية والجماعية في العالم العربي والشرق الأوسط ، بما فيه منطقة الخليج ذاتها . فإلى جانب التفوذ السياسي والثقافي والإقتصادي لأوروبا عموما (ولفرنسا ودول البحر المتوسط خاصة) في المغرب العربي ومصر ، فإن منطقة الخليج تمثل مصلحة استراتيجية واقتصادية على أعلى درجة من الأهمية بالنسبة لها ، ومثلت هذه الأهمية في حد ذاتها ضغوطا متعارضة تجعل إتخاذ موقف بسيط ومنسجم عمليه بالغه الصعوبة بالنسبة لأوروبا . فمن ناحية ، كان العالم العربي منقسما بشده حول الموقف من الأزمة ، فلم يكن من السهل إتخاذ موقف أوروبي يرضى الاطراف العربية المتصاعدة وخاصة دول الخليج العربي ودول المغرب العربي ، ومن ناحية ثانية ، فإن الشغل الشاغل لإوروبا او بالأحرى القوى الأوروبية الرئيسية وخاصة فرنسا ، طوال أكثر من عقد مضى هو محاوله إيجاد مدخل أوروبي للخليج (بما فيه من يتروك وفرص اقتصادية واستراتيجية) مستغلا عن الولايات المتحدة . ومثلت العراق حجر الزاوية في اطار هذه المحاوله وخاصة من المنظور الفرنسي . ونجح الأوروبيون بصفة عامه والفرنسيون على وجهه الخصوص في القيام بإستثمار سياسي واقتصادي واستراتيجي كبير في العراق الى درجة دعيتهم للإنحياز لصالحها خلال الحرب العراقية الإيرانية . وفي هذا الاطار فرضت المفامرة التي قام بها العراق باحتلال دولة الكويت اختيارا صعبا بين المساهمة مع الولايات المتحدة في تصفيه هذا الإستثمار بايد أوروبي وخساره جهودهم المبذولة لايجاد منفذ مستقل للخليج او الصدام مع الولايات المتحدة ودول الخليج ذاتها وخاصة السعودية⁽¹⁾
ويعود هذا التوجه الى محدث اخر له دلالة وأهميته لأوروبا الغربية . وهو

(1) ألتقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 - مرجع سابق - ص 66 : 67

ضروره التحالف لإستراتيجي مع الولايات المتحده ، حيث تعددت مواقف الدول الأوروبية المختلفه ازاء أزمة الخليج في المقام الاول بالتحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحده او بعبارة اخرى بالعلاقه الإرتباطيه الوطيده والتقليديه ما بين الدول الأوروبية والولايات المتحده وهي العلاقه التي كانت وما زالت تعتبر متغيرا اوليا عند دراسه مواقف هذه الدول من القضايا الدوليه . وذلك علي الرغم من ان العلاقه بين الطرفين عرفت عوامل تنافر تمثلت في خلافات ظرفيه وخلافات بنويه ، كانت مصدرا للتوتر على المستوى السياسي والاستراتيجي وعلى المستوى الإقتصادي⁽¹⁾ .

فعلى الصعيد السياسي كانت خلافات حول تقسيم عبء الدفاع عن الغرب ضد الخطر الشيوعي القادم من الشرق ومدى مصداقيه المظهله النوويه الامريكيه لتوفير الحماية لدول غرب أوروبا وايضا جدوى الأفراد الامريكه بتقرير شئون السياسه الإستراتيجيه لمنظمه حلف شمال الاطلسي ، وعلى المستوى الإقتصادي كان هناك التنافس على الاسواق الخارجيه الدوليه وايضا الاختلاف في السياسه الماليه والضريبيه⁽²⁾ .

ولكن اثناء الحرب البارده لم يكن هناك تردد من جانب أوروبا الغربيه فيما يتعلق بجدوى تحالفها مع الولايات المتحده . فقد كانت دول الجماهير الأوروبيه تقف خلف الولايات المتحده وتساند الموقف الامريكه في اطار المواجهه الإستراتيجيه بين الشرق والغرب . وقد كان من الطبيعي وقد انتهت هذه المواجهه الإيدلوجيه ان تفتح أفاقا جديده للتعاون الدولي ليس مع الولايات المتحده فحسب ولكن ايضا مع الدول المختلفه التي يتكون منها المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي⁽³⁾ . وقد كان من هذا المنطلق ايضا ما قامت به أوروبا من مجاراه الموقف الدولي ازاء الخليج وتضامنت مع الولايات المتحده ، وحتى لا تصبح المواجهه امريكيه عراقيه وانما بين العراق وأوسع جبهه ممكنه في العالم . ومن ثم كان الإتفاق العام على المبادئ التي ينبغي ان تحكم تسويه الأزمه ولكن مع شيء من التحفظ بالنسبه لوسائل تطبيق هذه التباين . ومع وجود اختلافات في الرؤى فيما يتعلق بحدود المساهمه الأوروبيه في تكلفه انتشار القوات الامريكيه في الخليج⁽⁴⁾ . الا ان الشيء الاساسي الذي لم تختلف

(1) د. خالد شادي - المرجع السابق - ص 346

(2) د. أحمد عبد العليم - إستراتيجية حلف الاطلسي والشرق الأوسط - مركز البحوث والدراسات السياسيه - جامعة القاهره - يوليو 1989 ص 1 : 3

(3) شريف الشوياشي - أوروبا تستثمر أزمة الخليج لتنشيط وحدتها السياسيه

الأهرام - 1990 / 9 / 23 ص 5

(4) د. خالد شادي - المرجع السابق - ص 346

عليه الدول الأوروبيه هو حتميه التنسيق مع الولايات المتحده حول الموقف حيال الأزمه . وخاصة في ظروف الإضطراب السياسى والفكرى .. قد ادرك الأوروبيون مدى الاهميه التى تعلقها الاداره الامريكى للأزمه وإصرارها على تولى ادارتها بكل ما لدى الولايات المتحده من ثقل سياسى وإستراتيجى عالمى . ولا شك ان أى موقف أوروبى مخالف جذريا لترجيحات الاداره الامريكى نحو ازمه الخليج كان يتضمن إحتمالا لحدوث صراع داخل التحالف الأوروبى الامريكى بكل ما يمثله ذلك من آثار⁽¹⁾.

وتجدر الاشاره بصفه خاصه الى ان نمط العلاقه التى تربط بين الدول الأوربيه الكبرى والولايات المتحده ادى بدوره الى تحديد بعض مواقف التضامن المعلنه - على المستوى الفردى- مع الولايات المتحده بدرجات متفاوتة ولعل اوضح الامثله على ذلك نمط العلاقه التى تربط بين بريطانيا وفرنسا من جانب والولايات المتحده من جانب اخر⁽²⁾ . فبريطانيا التى تعتبر اقرب حلفاء أوروبا الى الولايات المتحده وتستمد معظم وضعها الدولى من الإرتباط الوطيد بها . اتسم موقفها بالتضامن التام مع الولايات المتحده سواء فيما يتعلق بالاسس التى تحكم تسويه هذه الأزمه والاساليب التنفيذيه لهذه الاسس او حتى ترتيبات ما بعد الحرب وتحرير الكويت .

اما فرنسا ، فهي دوله تسعى دائما الى إنتهاج سياسه مستقله ال حد ما ، فان موقفها من ازمه الخليج يتجاذبه عاملان اولا هناك اولويه التزامها بسياسه التحالف الغربى ، ومن وجهه اخرى هناك رؤيتها الخاصه للقضايا الدوليه والاقليميه . وقد كانت ازمه الخليج اختيارا لصلابه الموقف الفرنسى والمدى الذى يمكن ان يذهب اليه الرئيس ميتران فى التضامن مع الولايات المتحده . فالتضامن الفرنسى كان فى بدايته يعتمد بصفه اساسيه على التصريحات والقوه العسكريه التى يتم ارسالها بكتابات . ولكن حتى عندما تبدل الحال وزادت فرنسا من دعم القوى العسكريه فى الخليج ، ثار التساؤل حول كفيه وجود وعمل القوات الفرنسيه فى الخليج دون ان تخضع لايه قيادة امريكى ، وهى تتمثل فى التنسيق مع القوات الامريكى دون ان يأتى الجنود الفرنسيين بأمر القياده الامريكى⁽³⁾ .

كما شكل القلق من مصير الوحده السياسيه الأوربيه ايضا أحد الدوافع الهامه لتغيير الموقف الأوروبى من ازمه الخليج . لذلك فقد اتخذ مجلس وزراء

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 66

(2) أنظر فى صدد العلاقه بين القوى الأوربيه الكبرى والولايات المتحده - د. ناديه مصطفى - مصر اليوم

والقوى الكبرى - السياسة الدوليه - العدد 100 أبريل 1990 ص 55

(3) د. خالد شادى - المرجع السابق - ص 347

خارجيه الجماعه الأوروبيه في إجتماعه في الرابع من فبراير 1991 موقفا متشددا يتناقض مع موقفه في اجتماع الرابع من يناير من العام ذاته⁽¹⁾. وذلك بهدف وضع تصور خاص بالدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه في ظل نظام العلاقات الدوليه الجديد الذي يضع حداً لحقبه ما بعد الحرب العالميه الثانيه . ورغم أن الجماعه الأوروبيه أصبحت على وشك أن تكون حقيقه مسلم بها في المجال الدولي إلا أن زعماء أوروبا قد بدأوا يفكرون في بعد آخر للوحده الأوروبيه وهى الوحده السياسيه التي يدعمها بعد عسكري أيضا ، لانهم يرفضون فكره أن تظل أوروبا متفرجا سلبيا لمجريات الامور على الساحة الدوليه وعلى رأس هؤلاء الزعماء كان الرئيس فرنسوا ميتران ومعه زعماء ألمانيا وإيطاليا وهولندا⁽²⁾.

وفي ضوء التخوف من أن تصبح أوروبا عملاقا اقتصاديا وقزما سياسيا فإن أزمة الخليج قد مثلت فرصه سانحه للقيادات الأوروبيه لتدعيم الدور السياسي لأوروبا في عمليه بناء النظام العالمى الجديد ، ضمن الإتفاق العام على المبدأ والاهداف مع التسليم في الوقت ذاته بأنها جزء من التحالف الغربى⁽³⁾ . فالوجود العسكري الأمريكى المكثف في الخليج دفع جرس الإنذار عند قادة أوروبا ، فهم حلفاء الولايات المتحده ، لكن أوروبا بعد نهايه 1992 ستكون لها مصالح متميزه قد تتعارض مع المصالح الأمريكيه بصفه اساسيه . كما أن الوجود الأمريكى عند منابع البترول لايمكن أن يبعث زعماء أوروبا على الإطمئنان ولا شك أن هذه الحسابات هى التى جعلت أوروبا تدرك انها - اذا كانت لامتلك امكانات الولايات المتحده ونفوذها الممتد فى العالم - لا تستطيع فرض سياساتها بالقوه ولكنها تستطيع أن تقنع بالحوار والتسويق وتبادل المصالح⁽⁴⁾ . ومن هنا تجسدت طموحات الدول الأوروبيه الغربيه فى التوحيد والتسويق السياسى فضلا عن التعامل العسكري فى الابعاد السياسيه والعسكريه فى الموقف الأوروبى العام إزاء أزمة الخليج ، ولعل هذا هو ما جعل دول الجماعه الأوروبيه تحاول أن تحافظ على مؤشرات الإجماع لرأب الصدع بين دولها ، ويتكئ تركيز هذه المؤشرات فيما يلى⁽⁵⁾:

1- المواقف المبدئيه من العدوان العراقى :

أكدت دول المجموعه الأوروبيه رفضها القاطع لاي مسامحه مع العراق وعدم

(1) أوروبا غير الموحده والحرب فى الخليج - الأهرام 10 / 2 / 1991 ص 5

(2) شريف الضوياسى - جبهه عالميه موحده لغرض إحترام قرارات الأمم المتحده على العراق الأهرام

12 / 9 / 1990 ص 5

(3) المرجع السابق ص 5

(4) شريف الضوياسى - أوروبا تستثمر أزمة الخليج لتنشيط وحدتها السياسيه - المرجع السابق ص 5

(5) د. ثناء فؤاد عبد الله - المرجع السابق - ص 21 : 22

قبول اى حلول وسط فيما يتعلق بقرارات مجلس الامن الدولى . كما اتفقت دول المجموعة على مواصلة الضغط على صدام حسين وعزلته الدوليه ورفض الدخول فى مفاوضات معه ، وحثه الإتسحاب من الكويت ، واجمع وزراء خارجيه دول المجموعة خلال اجتماعهم فى 10/8/1990 على ضرورة العمل تحت مظله الامم المتحده .

2- مؤتمر الامن والتعاون لدول البحر المتوسط :

وقد طرحت ايطاليا واسبانيا فكره هذا المؤتمر خلال قمه روما فى نوفمبر 1990، فى إطار الترتيبات التى يمكن ان تتم بعد إنتهاء ازمه الخليج . عاى اساس ان يشمل المؤتمر دول البحر المتوسط والشرق الاوسط ودول الخليج والمجموعة الأوروبيه بالإضافة الى دول البحر الاسود والولايات المتحده . وقد اجتمعت الدول الأوروبيه على اهميه عقد هذا المؤتمر ، ولكنها اعتبرت ان ازمه الخليج لها الأولويه . كما اجتمعت الدول الأوروبيه خلال قمه روما على رفض ايه تسويه جزئيه للزمه واكدت التزامها بإعلان روما الذى اصدرته فى 28 اكتوبر 1990 والذى شدد على رفض ارسال وفود رسميه للعراق للتباحث وان تكون الامم المتحده الوسيط الوحيد اذا ما اجريت ايه مفاوضات .

3- المسمى الجماعى للسلام قبل نشوب الحرب :

خلال النصف الاول من شهر سبتمبر 1990 اتخذ مسلك الدول الأوروبيه مظهرا جماعيا مع ترجيح كفه الميزان لصالح الحلول السلميه ، واتخذ مجلس وزراء خارجيه دول المجموعة الإثنى عشر قرارا جماعيا بتكليف دى ميكليرس وزير خارجيه ايطاليا بمسانده نشاطات السكرتير العام للأمم المتحده دى كويار ومجلس الامن . لعقد كافة الإتصالات لحل الأزمه سلميا ، وفى غضون ذلك اتفقت دول الجماعه الأوروبيه على بدء حوار مع العراق لتجنب الحرب . وكانت لهذه الدعوه اكثر من وجهه ، فهى رغبه الدول الأوروبيه فى تأكيد الثقل والوزن السياسى لدورها على الساحة الدوليه والمشاركه الإيجانيه خلال تلك المرحله ، وهى ايضا مواكبه المساعى الأمريكيه لحل الأزمه والتواجد على الساحة الدوليه وإعطاء الثقل لمعالي (فرنسا وايطاليا والمانيا) الساعيه لحل الأزمه سلميا .

4- التنسيق الكامل مع الموقف الأمريكى قرب نشوب الحرب :

بدءا من العاشر من يناير 1991- اى قبل نشوب الحرب بأسبوع تمركزت الجماعه الأوروبيه من خلال تنسيق كامل مع الولايات المتحده ، ومع رفض العراق استقبال جاك بوسى وزير خارجيه لكسمبورج - رحبت المجموعة الأوروبيه بإيفاد وزير دفاع لكسمبورج لبغداد فى نفس الوقت الذى انتهى فيه ميشيل فوزيل رئيس لجنه العلاقات الخارجيه فى البرلمان الفرنسى محادثات مع صدام حسين ليلتقى الرئيس نيثران مع فوزيل ثم وزير الخارجيه الأمريكى بيكر - وذلك قبل اللقاء الذى تم فى جنيف بين طارق عزيز وزير خارجيه العراق وبيكر - وبعد فشل هذا اللقاء مباشره

تقدمت الدول الأوروبية الاعضاء فى المجموعه بمبادره جديده للسلام ، لإحتواء الأزمة قبل فوات الاوان ، ولكنها لم تسفر عن أى نتائج .

5- اجماع الدول الأوروبية على إنشاء صندوق لمساعدته الدول المشاركه فى الحرب :

خلال اجتماع وزراء خارجيه دول المجموعه الأوروبيه فى 1990 / 2 / 4 اتفقت الدول الأوروبية على إنشاء صندوق لمساعدته دول المجموعه التى تساهم بمجهود عسكري فى حرب الخليج كما اتفقت الدول الأوروبية على تقديم منح وقروض بمبلغ 204 مليون دولار لسوريا - وناقشوا اقتسام نفقات حرب الخليج ، كما اجمعوا على ضروره تقديم مساعدات للفلسطينيين فى الاراضى المحتله .

6- البحث فى تسويات ما بعد الحرب :

فى الوقت الذى كانت فيه حرب الخليج ما تزال مستمره - وجدت الدول الأوروبية ان هامش المناوره الاساسى المتاح امامها هو البحث فى ترتيبات ما بعد الحرب - وما بعد انتهاء ازمه الخليج والبحث عن حلول لكل مشاكل المنطقه ووضعت دول المجموعه هذه الاهداف على قمه اعمالها - وتبلور ذلك فى اتجاه عام من خلال مجهودات وفد الترويكال الذى ضم وزراء خارجيه لكسمبورج وهولندا وإيطاليا والذى قام بعده جولات فى المنطقه لبحث ارساء السلام . وقد اكد وفد الترويكال على ضروره عقد مؤتمر دولى للسلام بشرط ان يتم تهيئته الاجواء لكى يكون ناجحاً . ويلاحظ ان الدول الأوروبية وهى تجمع على ضروره حل مشاكل المنطقه - فإنها فى الوقت نفسه لم تقدم خطه واحده او مبادره موحده لحل هذه المشاكل بل على العكس اختلفت آراؤها وتباينت تصوراتها حول كيفية حل هذه الصراعات مما دفع الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران للدهوه لعقد مؤتمر قمه لدول مجلس الامن الدولى لإيجاد حل جذرى لمشاكل المنطقه والذى اتخذ ضد العراق والا ستفقد الدول المتحالفة مصداقيتها وستتهم بأنها تُكَيِّل بمكاييل . كما اكد ميتران على ضروره عقد مؤتمر دولى للسلام . وان كان الرئيس ميتران قد تراجع عن امرازه بهذا الشأن بعد لقائه مع الرئيس بوش فى 14 مارس 1991 فى جزيره المارتنيك (حيث اتفق على عدم إجبار اسرائيل على قبول حل لا ترتضيه) ومن ناحيه اخرى صرح دوجلاس هيرد وزير خارجيه بريطانيا انه لا يعتقد ان عقد مؤتمر دولى للسلام هو هدف فى حل ذاته ولكنه لم ينكر الحاجه الى مؤتمر لحل المشكله الفلسطينيه على شرط ان يكون مضمون النجاح . وهكذا فقد كانت مختلفه فيما بينها فى سبل الوصول الى هذا الحل . ومع ذلك فإن الدافع وراء اهتمام الدول الأوروبية هو كما عبّر عنه جاك ديلاور رئيس اللجنه الأوروبية هو : "انه يجب على المجموعه الأوروبية ان تملأ الفراغ السياسى الذى خلقتة ازمه الخليج" وخلال اول قمه تعقدها دول المجموعه فى عام 1991 - التى عقدت فى 8 ابريل - كان خلف الشرق الاوسط او القضايا المطروحه للبحث - واتفقت خلال ذلك دول المجموعه

على ان استقرار منطقة الشرق الاوسط مرتبط بثلاثة عناصر رئيسية : مراقبة التسليح ، حل المنازعات القائمة ، توزيع افضل للثروة البترولية .
إنعكاسات أزمة الخليج على المجموعه الأوروبية :

من خلال الإستعراض السابق . وما قدمه الباحث من تحليلات مختلفه لمعظم جوانب علاقه الأزمة ودول منظمه المجموعه الأوروبية . يتبين ان أزمة الخليج قد تأثرت بمواقف وتحركات وافعال دول المجموعه الأوروبية ، منذ بدايتها وانشاء تفاقمها حتى إنتهاؤها بالمل العسكى وإنسحاب القوات العراقيه من الكويت . كما ان الأزمة ذاتها من ناحيه أخرى قد أثرت فى دول المجموعه والمنظمه ذاتها تأثيرا مرتدا واستمر التأثير والتأثر مستمرا حتى إنتهاء الأزمة . وان كان الثانى - من الأزمة الى منظمه دول المجموعه الأوروبية ودولها - مازال مستمرا حتى الان .

ولكن هذا الشق الثانى لم يأخذ شكل إنعكاسات ايجابيه او سلبيه عادت على المجموعه الأوروبية ، اللهم الا فى القليل منها . اما الاغلبه الاعم منها فقد اخذت شكل اظهار ثغرات او إكتشافات او مفاهيم كانت موجوده من قبل ولكن الأزمة اظهرتها على الساحة الدولية ، فهى موجوده وتمس البناء الأوروبى . وهى حقاذاً اما ان تكون ايجابيه اى حسنه تحسب لصالح المجموعه الأوروبية او ان تكون فى هينه عيوب او نقائص تؤخذ عليه . فهى لم تكن بفعل الأزمة انما اقتصر دورها على مجرد إظهارها فقط . لذلك فإنها يمكن ان تكون - الأزمة - ذات إنعكاسات ايجابيه على المجموعه ، من تلك الزاويه ، حيث اظهرت العيوب لتلافيتها والحسنات ايضا للحفاظ عليها . لذلك لم تُشر معظم الكتابات التي تناولت أزمة الخليج ودول المجموعه الأوروبية الى اصطلاح أنعكاسات ، بل ان البعض استعمل اصطلاح استنتاجات⁽¹⁾ . فهو بذلك اصبح اقرب للمعنيه من ان يستعمل مصطلح انعكاسات ، وسيحاول الباحث فى السطور القادمه استعراض الاستنتاجات المرتبطه بتفاعلات المجموعه الأوروبية وأزمة الخليج ثم يعقبها بيان ما ظهر من الإنعكاسات التي عادت على المجموعه الأوروبية من خلال الأزمة .

أولا : الاستنتاجات المرتبطه بتفاعلات المجموعه الأوروبية وأزمة الخليج :

- لقد اوضحت حرب الخليج حدود نفوذ المجتمع الأوروبى وقدراته على العمل - هذا على الرغم من ان التعاون فى مجال السياسه الخارجيه بين دول أوروبا كان قد احرز بعض النقاط خلال هذين العامين الاخيرين - ان القرارات التي تم إتخاذها فى الأيام الاولى من الأزمة من تجميد الارصده العراقيه والكويتيه وفرض الحظر الاقتصادى على العراق وحظر بيع السلاح كانت كلها قرارات لا تختلف كثيرا عن

قرارات اليابان او سويسرا المحايدة ، حقا ان فرنسا وبريطانيا قد قدمتا مساعدات عسكرية هامة ولكن ذلك تم بشكل فردي وفي غياب سياسه خارجيه مشتركه للمجموعه الأوروبيه . بل تصورت فرنسا انها تستطيع ان تعمل بمفردها على المستوى الدبلوماسي . ان العمل الأوروبي الجماعي قد اقتصر على مجالات هامشيه لا تتطابق مع طموحات الوحدة الأوروبيه التي اعلنتها المؤتمرات التي بدأت في ديسمبر 1990 وضمت الحكومات الأوروبيه المختلفه . وبالتالي لم يكن لهذا العمل تأثير على الطريقه التي تم بها حل الأزمة⁽¹⁾ . هذا بالإضافة الى ان الوزن العسكري الدبلوماسي للدول التي تحالفت بشكل فوري مع الولايات المتحده كان هامشا . فمثلا لم تشكل القوات والمعدات البريطانيه والفرنسيه معا سوى 10 ٪ فقط من الامكانيات العسكريه المتحالفه . ولكن هذا لا يعني في الواقع ان هذه المشاركه كانت عديمه الفائدة . فالدولتان اللتان التزمتا أكثر من غيرهما قد كسبتا حق اعتبارهما شريكتين وتدعيم موقفها داخل مجلس الامن . وكان من الممكن ان يؤدي غياب هاتين الدولتين عن مسرح العمليات الى إضعاف علاقات الامن الأوروبي الأمريكي وربما القضاء على هذه العلاقه نهائيا . وبالتالي وضع حلف الاطلنطي في موقف خطير . ولكن هذا لا يغير من حقيقه ان أوروبا الموحده تظل فكره وليست واقعا في مجال الامن الدولي وان الأوروبيين لا يستطيعون الاخذ بزمام المبادره او اتخاذ القرار الحاسم لمواجهة أزمة عسكريه سياسيه كبيره وقريبه جغرافيا⁽²⁾ .

لقد اقتنعت الدول الأوروبيه بعد أزمة الخليج ان القوي الإقتصادي غير المدعومه بإزاده سياسيه وبرؤيه استراتيجيه وبإمكانيات عسكريه قد تجد نفسها في مهب الريح او مضطره للخضوع الى القوه خارجيه تقرر مصيرها وتحدد مصالحها⁽³⁾ . لذلك فقد اظهرت الأزمة اهمية انشاء جهاز دفاعي ليتناول الشؤون الامنيه للوحده الأوروبيه . ويضم كل دول المجموعه الأوروبيه وليست تسعه اعضاء منها فقط كما هو الحال في إتحاد غرب أوروبا⁽⁴⁾ . وقد حاولت هذه دول أوروبا اعضاء بالجماعه احياء أشكال من التعاون الامني والإستراتيجي حيال أزمة الخليج كمنظور هام من مظاهر تعزيز الإستقلال الأوروبي عن الولايات المتحده وخاصه إتحاد غرب أوروبا . على ان هذه الماويله قد فشلت ونجحت الولايات المتحده في اجهاض تلك المساعي للإستقلال من خلال ابراز حلف الاطلنطي بإعتباره المؤسسه الطبيعيه للتنسيق العسكري

(1) فرانسوا ميزبجر - الدروس الإستراتيجيه لحرب الخليج - سوسن حسين (إعداد) التقديرات الكبرى لما بعد حرب الخليج العربي - السياسه الدوليه - العدد 106 - مرجع سابق ص 196

(2) المرجع السابق ص 196

(3) د. ثناء فؤاد عبد الله - المرجع السابق - ص 13

(4) صفاء موسى : أزمة الخليج والمجموعه الأوروبيه - السياسه الدوليه - العدد 104 - مرجع سابق ص 63

والإستراتيجى وبالتالي ضرب فكره الإستقلال الإستراتيجى والعسكرى الأوروبى عن الولايات المتحد⁽¹⁾.

- كان لازمه الخليج تأثير ايجابى على أكثر ادوات المجموعه الأوربيه اهميه وهى التنسيق بين دولها الاعضاء للتوصل الى موقف موحد فى مواجهه الأزمه . وبالتالي ضروره دراسه الابعاد الامنيه والعسكريه للتعاون الأوروبى فى مجال السياسه الخارجيه⁽²⁾. فقد ازاحت الأزمه فى الوقت نفسه الستار عن ثغرات واسعه

وقصور فادح فى إنتهاج المجموعه موقفا سياسيا موحدًا . سواء تعلق ذلك بإتخاذ قرار فرض الصرب او المشاركة فى الدور العسكرى او فى تحديد الاهداف السياسيه والعسكريه للحرب ، او التقدم بمبادرات مستقله تتناسب مع الدور الأوروبى المتنامى⁽³⁾. وقد اظهرت دول المجموعه فى المحصله النهائيه بقدر كبير من تنافر المواقف نحو الأزمه . ومثلت مواقف المملكه المتحده من ناحيه وفرنسا وايطاليا من ناحيه اخرى القطبين المتعارضين حول الأزمه على حين تفاوتت مواقف الدول الاخرى بين مواقف مختلفه بين هذين الموقعين المتضادين⁽⁴⁾.

- ان جوهر الخلاف بين فرنسا (تساندها عدده دول متوسطيه) والولايات المتحده نحو ازمه الخليج يتمثل فى الصراع حول تعديده الإداره الدوليه لازمه الخليج. وفى المحصله النهائيه نجحت الولايات المتحده فى فرض ما يشبه الإحتكار الكامل لإداره الأزمه وحصر الدور الأوروبى فى مجال استحداث بعض التعديلات على جوهر الموقف الأمريكى ، وبالتالي تكون أوروبا قد فشلت فى التصرف حيال تلك الأزمه كقوة دوليه عظمى موحده ومستقله عن الولايات المتحده . ويمكن الإستنتاج فى التحليل النهائى ان ازمه الخليج قد مثلت نكسه محاوله بناء أوروبا الموحده باعتبارها حجر الزاويه فى النظام الدولى الجديد⁽⁵⁾.

- كشفت ازمه الخليج ان الامن الأوروبى قد يهدد بازيمات وصراعات اقليميه تحدث على بعد الاف الاميال من القاره ولا تملك السيطره على تداعياتها فى حين انها تشكل خطرا على مصالحها⁽⁶⁾. وقد ظهرت اهميه اضافيه بعد شمال وجنوب لمفهوم الأمن الأوروبى من اجل حمايه المصالح الأوربيه فى الجنوب ومواجهه التهديدات التى تنشأ هناك لدراسه توفير النظم اللازمه لتحصيد تحرك موحد . فلم يعد

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق ص 72

(2) مفاء موسى - المرجع السابق ص 63

(3) د. ثناء فؤاد عبد الله - المرجع السابق - ص 10 .

(4) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق ص 72

(5) المرجع السابق ص 72

(6) د. ثناء فؤاد عبد الله - المرجع السابق - ص 10

المستقبل الأوروبي قائما على متغير الحرب الباردة وحساباتها فقط ولكن فرض البعد الجنوبي نفسه كمتغير اساسى مع تفجر أزمة الخليج وما تضمنته من تحديات امام محاوله المجموعه الأوروبية الظهور برء فعل مناسب يتفق واهداف موحده . فمع غياب اطار هيكلى يسمح بإيجاد تحرك أوروبى مشترك ويختص بالقضايا الامنيه العسكريه ويشمل جميع دول المجموعه الأوروبية . اصبحت فاعليه الوحده السياسيه معتمده جوهريا على امكانيات توقف متغيرات التعاون فى المجالين الامنى والعسكرى⁽¹⁾.

- لذلك فإن المجموعه الأوروبية لم تمثل مركز الثقل الرئيسى لسياسات دول الجماعه نحو أزمة الخليج . وفيما يبدو أن الجماعه ومؤسساتها كانت اطارا مناسباً للوسائل الإقتصاديه التى استخدمتها دول الجماعه لتحقيق اهداف سياساتها نحو أزمة الخليج دون أن يمتد هذا الدور للوسائل الإستراتيجيه والدبلوماسيه . وقد قامت الجماعه بهذا الدور الإقتصادى بنجاح ملموس⁽²⁾ . لذلك فقد اكدت الأزمه أن تحديد نهايه 1992 موعدا للإتمام الوحده الأوروبية كان موعداً متسرعاً الى حد كبير .
ثانياً : إنعكاسات أزمة الخليج على دول المجموعه الأوروبية :

- اضعفت أزمة الخليج العربيه الثانيه قدره العرب على التحكم فى مقدراتهم وامكاناتهم ومنها البترول . وبالتالي اطلت الفرصه لدول المجموعه الأوروبية للحصول عليه بشروط افضل واسعار اقل .

- حققت بعض الدول الأوروبية بعض المكاسب المالىه من الأزمه حيث زاد ما حصلت عليه من دعم مالى من دول الخليج والمانيا واليابان ما انفقته بالفعل وتكبدهت فى سبيل اشتراكها عسكرياً فى هذه الأزمه فقد تكبدت فرنسا ما بين 1,3 - 1,4 مليار دولار فى حين أن الكويت فقط قد منحتها مليار دولار كمساهمه فى مجهودها العربى الخليج⁽³⁾ . كما صرح وزير خارجيه بريطانيا فى 10 / 2 / 1991 أن تكلفه نشر القوات البريطانيه فى الخليج هى 2,5 مليار دولار ، وأعلن أن دول الإمارات العربيه ستقدم 500 مليون دولار لبريطانيا مساهمه فى المجهود العربى وتعهدت المانيا بدفع 500 مليون دولار منها فى تكاليف بريطانيا فى الحرب . كما كان قد صرح فى 10 / 2 / 1991 أن الكويت سوف تمنح بريطانيا 1,3 مليار دولار مساهمه منها فى الاعباء التى تتحملها بلاده فى تحرير الكويت⁽⁴⁾ . وطبيعى أن هذا هو المعلن فقط حيث تشير التقديرات والتوقعات أن المبالغ المسدده لهما بالإضافة الى الولايات المتحده

(1) صفاء موسى - المرجع السابق ص 64

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق ص 72

(3) أزمة الخليج والمواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 143

(4) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق ص 124

تفوق ما تكبدوه بكثير .

- وقد كان هناك إنعكاسات سلبية في الأزمة تمثلت في زيادة أسعار البترول عالمياً عند بدء الأزمة. فقد وصل سعر البرميل في بعض مراحل الأزمة إلى 42 دولار⁽¹⁾. ومع مايمثله السوق الأوروبي من سوق ضخم لإستيراد البترول العربى . فقد يتبين مدى الخسارة التى عادت عليهم نتيجة ارتفاع أسعاره . ولكن لمبالغ من هذا الامر اذا كان عارضا ولم يتكرر .

(1) إيهاب ملاح الدين - أسعار النفط قبل وبعد الأزمة - المياسة الدولية - العدد 103

مرجع سابق - ص 114

الفصل الرابع القوى العظمى وأزمة الخليج العربية الثانية

يتناول الباحث في هذا الفصل دراسة تفاعلات القوى العظمى في العلاقات الدولية في ذاك الوقت وأزمة الخليج العربية الثانية . وهي تتمثل فيما كان يعرف بالإتحاد السوفيتى وقبيل تفككه إلى جمهوريات مستقلة ، والولايات المتحدة الأمريكية . وذلك باعتبار أن الأزمة قد إندلعت ثم أديرت في مرحلة شهدت بداية محاولات خطيرة على الساحة الدولية .. فقد كان الإتحاد السوفيتى في طريقه للأفول وبينما كانت الولايات المتحدة في طريقها للإنفراد بالسياسة الدولية ، لذلك كانت أزمة الخليج من الطبيعي أن تكون بمثابة أداة ووسيلة للتعجيل بهذه المتغيرات الخطيرة .. صعود نجم .. وأفول آخر .

ونظراً لأهمية دور وتفاعلات النجم المنفرد وهو الولايات المتحدة الأمريكية ، ونظراً لأن سياساته بالمنطقة كانت تسيير في خط واحد مرسوم ومستهدف لتحقيق إستراتيجية بعينها ، لذلك سيقسم الباحث هذا الفصل إلى المباحث الآتية :

المبحث الأول : أزمة الخليج العربية الثانية وما كان يعرف بالإتحاد السوفيتى.

المبحث الثانى : سياسات الولايات المتحدة ومنطقه الخليج قبل الازمه .

المبحث الثالث : الولايات المتحدة وأزمة الخليج العربية الثانية.

البحث الأول ازمة الخليج وما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي

اتبعت الدول السوفيتية منذ قيام الثورة البلشفية عام 1917 سياسته معينة تخالف كلياً ما كانت عليه من قبل الدول الامبراطورية . وقد تأكد هذا الإتجاه عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية وتكوين ما يسمى بالكيان الشيوعى . وقد قامت الإستراتيجية السوفيتية على مبدأ أساسى هو تأمين الكيان السياسى والعقائدى للكتلة الشرقية التى كانت قد اتسعت وازدادت حظوه بإمتلاك الاسلحة النووية⁽¹⁾ . وسعيها الدائم لتصدير ايدولوجيتها الماركسية القائمة على صراع الطبقات وديكتاتورية القوى العاملة الى جميع البلاد المجاورة بهدف ان تسود هذه الأيدولوجيات العالم لتحقيق رفاهية قوى الشعب العاملة . وقد تغير الموقف السوفيتى بوصول السوفييت الى مرحلة التوازن مع الولايات المتحدة الامريكى - العدو الاول لها - الامر الذى اطلق ماقاته الكامنه ، واصبح يبحث بدوره عن مصالحه الإقتصادية على امتداد الكرة الارضية ، واصبح منافسا للولايات المتحدة فى هذا المجال⁽²⁾ . من خلال استراتيجيات سار عليها لتحقيق اهدافه العامة والخاصة بكل منطقة من العالم تبعاً لظروفها واهميتها . لذا فقد يكون من المناسب فى هذا المجال ان نحاول استعراض الاسس العامة التى قامت عليها الإستراتيجية السوفيتية فى منطقة الخليج .

الاسس العامة للإستراتيجية السوفيتية فى منطقة الخليج العربى :

تنبع اهمية منطقة الخليج العربى بالنسبة للإتحاد السوفيتى فى عدة عوامل لعل أهمها ما يعرف بعامل القرب الجغرافى . وهو ما يعنى وجود حدود مشتركة مع نـزـل تنتمى الى الشرق الاوسط . التى يقسمها الإتحاد السوفيتى الى قسمين اولهما نـزـل شرقية قربية وتركيا وايران وافغانستان وباكستان .. وثانياً دول الشرق الاوسط الباقية بما فيها منطقة الحدود العربية⁽³⁾ .

وترجع اهمية هذا العامل بالنسبة للإتحاد السوفيتى الى ادراكه بأنه محاصر بدول معادية له ، اضافة الى ان ولاء القوميات غير الروسية داخل الدول السوفيتية

(1) د. إسماعيل صبرى مقلد - تصارع القوى العظمى حول البترول - السياسة الدولية - نوفمبر

1975 - ص 39

(2) لواء احمد عبد الحليم - القوتان العظمتان والصراع فى جنوب غرب اسيا - مجله الفكر الإستراتيجى

العربى - العدد (37) يوليو 1991 - ص 165

(3) احمد يوسف احمد - السياسة الخارجية السوفيتية تجاه إسرائيل 1948-1956 - رساله ماجستير غير منشوره مقدمه لكلية الإقتصاد والعلوم السياسيه - جامعه القاهرة - 1974 - ص 71

كان محل تساؤل ، الامر الذى يكرس الشعور بعدم الامان . لذلك فالإتحاد السوفيتى كان يسمى دائما الى تحقيق التوازن العسكرى مع الولايات المتحدة وحلفائها بغض النظر عن الثمن الذى يدفعه . وعلى ذلك فقد كان يرى ضروره الحصول على منافذ للمياه الدافئه⁽¹⁾ .

وبالطبع لقد كانت الاهميه الإقتصاديه لهذه المنطقه تمثل نقطه جذب لا تقل من اهميه عامل القرب الجغرافى بالنسبه للإتحاد السوفيتى . لذلك فقد مثلت له دائما هدفا يسعى الى الفوز بنصيب منها ، وان سلم فى احيان كثيره بالنفوذ الغربى المنفرد بها . وقد عبر جورباتشوف عن اهميه هذه المنطقه للإتحاد السوفيتى حينما قال : ان حاجه الإتحاد السوفيتى لهذه المنطقه ومصالحه الإقتصاديه تفوق مصالح الولايات المتحده . وعلى هذا الاساس ليس من العدل ان تحتكر واشنطن منفرده خيرات هذا الخليج⁽²⁾ . لذلك فقد كان من الطبيعى ان تتعمد اهداف الإستراتيجيه السوفيتيه فى هذه المنطقه تختلف عن مناطق اخرى من العالم وارتبطت بفلسفته وما يمثله اقتصاديا بالنسبه له .

وقد كان الهدف الاول للإستراتيجيه السوفيتيه فى منطق الخليج ذو طابع ايدولوجى يهدف الى مقاومه سيطره ونفوذ وتوغل الرأسماليه العالميه ومنع تقدم وازدهار الامبرياليه . ويتمحق ذلك الهدف بالعد من السيطره الغربيه الإستعماريه وكثر احتكاراتها العسكريه فيها . وهو بذلك لا يطرح سيطرته كبديل وانما يهدف من وراء ذلك الا يكون مغيبا عن ساحه الخليج وان يكون له صوت مسموع فى المنطقه . وتهدف ايضا هذه الإستراتيجيه الي ان يكون كل فعل من جانب الولايات المتحده يقابله رد فعل من جانب الإتحاد السوفيتى فى اى بقعه من العالم⁽³⁾ . وتطبيقا لهذه الإستراتيجيه فكمس الاحتكار الأمريكى فى المنطقه خساره أمريكيه ، وكل خساره أمريكيه وتقليص لنفوذها هو مكسب غير مباشر للإتحاد السوفيتى ، ويؤثر على موازين القوى السوفيتيه الأمريكيه ، لا عن طريق الحصول على مكاسب تضاف الى كفه السوفيت بل عن طريق إقتطاع جزء من القوه الأمريكيه ، حتى ولو لم يأخذها السوفيت فهى تؤدي الى اختلال التوازن العسكرى لصالح موسكو⁽⁴⁾ .

(1) حسن العلكيم، السياسه السوفيتيه تجاه منطق الخليج فى عهد جورباتشوف-مجلة المستقبل العربى مركز دراسات الوحدة العربيه-ندوه -العدد 125 يوليو 1989 - ص 126

(2) د. محمد قائم الرميح، الخليج ليس نفطا-كاظمه للنشر والترجمه والتوزيع-الكويت 1983 ص 98-103

(3) د. محمد اتور عبد السلام، معالم الإستراتيجيه الدوليه فى منطق الخليج العربى والمحيط الهندى للولايات المتحده والإتحاد السوفيتى ، منشورات مركز دراسات الخليج العربى

جامعة البصرة-العدد 54-مارس 1981 ص 149

(4) المرجع السابق ص 150

لذلك فإن سقوط منطقة الخليج العربي تحت السيطرة الأمريكية هو تهديد لامن الإتحاد السوفيتي ، وذلك لقرب هذه المنطقة من حدوده الجنوبيه ، مما يستوجب عليه ودع تلك المحاولات واتخاذ الإجراءات الفردية للحيلولة دون السماح للغرب بالإنفراد بمنطقة الخليج . لذلك فقد انصبت استراتيجيه الإتحاد السوفيتي دائما للسعى الدائم للعمل على تقليص الوجود الغربي في المنطقة . لذلك فقد اوجد ما يمكن ان يوصف (بنواه امن اسيوى جماعى) . وذلك بتوقيع معاهده صداقه وتعاون مع الهند عام 1973 ، ثم مع العراق في نفس العام ⁽¹⁾ . كما دعم مواقفه بنشاطه العسكرى في الدول الإفريقيه الصديقه ، وزاد من وجود اساطيله البحريه في المحيط الهندي وبحر العرب وخليج عدن التى وجد السوفيت فيها دعما وتسهيلات كثيره حتى اذا ماجأت الثورة العسكريه الإستراكيه في اثيوبيا ، كان هذا كله ايدانا بتغيير جديد في المواقع على بقعه الشطرنج الممتده من السواحل المصريه والغربيه على البحر المتوسط شمالا الى سواحل الخليج البتروليه وثنوء القرن الافريقى جنوبا ⁽²⁾ . كما نظر الإتحاد السوفيتي الى محاوله الغرب فى إنشاء ترتيبات امنيه فى الخليج تؤمن له القواعد والتسهيلات على انها جزء من سياسه قريبه هدفها السيطرة على هذه المنطقه من خلال قوه اقليميه ... وقد تأكد ذلك فى تصريح لاحد القاده السوفيتين حيث نص (ان الخطط الهادفه الي اقامه محالفه عسكريه وسياسيه مقفوله فى منطقه الخليج تعنى ايجاد تكتل من القوى الرجعيه المتحالفه مع الامبرياليه فى هذه المنطقه مما يشكل تهديدا لحركات التحرير وغيرها من الحركات التقدميه لشعوب المنطقه العربيه ⁽³⁾ . ومن ذلك فقد استنكرت تأييد ايران لحكومته صمان ، وبديهيها فقد كباثت ترمى الى قمع ثوره تقدميه وليس لإبعاد مدو خارجى عن المنطقه ⁽⁴⁾ . وقد انبثق عن الهدف الاول هذا هدف آخر مرتبط به ، وهو يعد وسيلة لتحقيق الاول . وهو ضمان حصه من امدادات البترول فى حاله الحاجه اليه . فإذا نحن سلمنا بأهميه البترول الخليجي بالنسبه للولايات المتحده وحلفائها ، فإن أهميته بالنسبه للإتحاد السوفيتي تكمن فى أهميته بالنسبه للغرب واليابان . وعلى الرغم من ان الإتحاد السوفيتي يعتبر اكبر منتج للبترول فى العالم ، حيث وصل انتاجه فى عام 1978 الى 11,4 مليون برميل يوميا ، الا انه لم يعر اهتماما بالمناطق الاخرى التى تتميز بمخزونات بتروليه ضخمة كالخليج العربى . بل بدأ يتطلع الى المنطقه على

(1) د إسماعيل صبرى مقلد . أمن الخليج وتحديات الصراع الدولى - حراسه للسياسات الدوليه فى الخليج

مخذ الصبغيتيات - ط1 - الكويت الربيعان للنشر والتوزيع 1981 من 79

(2) صلاح الدين حافظ . صراع الدول العظمى حول القرن الإفريقى ، منشورات عالم المعرفة - الكويت

يناير 1988 من 139

(3) د. إسماعيل صبرى مقلد - المرجع السابق - من 80

(4) المرجع السابق ، من 83

اثر معدلات استهلاك البترول التي فاقت الإنتاج منه ، وسد حاجة الكتلة الشرقية من البترول التي يقوم الإتحاد السوفيتي بتزويدها بمعظم احتياجاتها منه ⁽¹⁾ . ومن ثم بدأت موسكو تطرح مشاريع تدويل البترول الخليجي وبعد نجاح سياسة الإقتراب من الخليج التي بدأها الإتحاد السوفيتي ، اقترحت موسكو صيفه الطابع التجارى للعلاقات بينها ودول الخليج كأسلوب للمقايضة المباشره . بحيث تزودها دول الخليج بالبترول مقابل تزويدها بالصناعات والاسلحه ⁽²⁾ .

وسائل تحقيق الاستراتيجيه السوفيتيه فى الخليج العربى :

ترتكز وسائل تحقيق الإستراتيجيه السوفيتيه فى الخليج العربى على الاسس الاتيه : اولاً: اضعاف النفوذ الغربى بوجهه عام والامريكى بوجهه خاص . ثانياً : تشجيع التغييرات السياسيه فى المنطقه التي تسمح بوجود نفوذ سوفيتى ، ثالثاً : تدعيم الوجود العسكري فى المنطقه . رابعاً : التبادل الإقتصادى وبيع الاسلحه للمنطقه ⁽³⁾ . لذلك فهو من أجل تحقيق اهدافه تلك كان يستغل الظروف الدوليه المناسبه والتغييرات السائده وبالسرعه التامه لتحقيق المفاجأه على نحو يضمن لها قدراً قليلاً من المخاطره والتكاليف .

ولتحقيق الاهداف السوفيتيه السابقه والمتمثله فى الحد من الوجود الغربى فى الخليج ، وضمان حصه من البترول الخليجي فقد طرحت ما عرف بمبادره جنيف . وتنبع مبررات هذه المبادره من أن الخليج العربى يمثل فى الإستراتيجيه السوفيتيه العسكريه المنطقه الإبتدائيه للهجوم على النفوذ الامريكى . وهو بذلك خط الدفاع الأخير والعمق الإستراتيجى للعسكريه السوفيتيه فى حاله الحروب التقليديه ، ومما لاشك فيه ان الدبلوماسيه النشطه تدعم المخططات الإستراتيجيه . وليس ادل على ذلك ما تقدم به رئيس الإتحاد السوفيتى (بريجنيف) فى وصايا خمس فى صوره مبشروع سلام لمنطقه الخليج العربى ⁽⁴⁾ أثناء زيارته للهند عام 1980 . فقد اقترح خمس نقاط تمثلت فيما يلى ⁽⁵⁾ :

1) عدم اقامه قواعد عسكريه اجنبيه فى منطقته الخليج والجزر المتاخمه لها ، وعدم

(1) د اسامه الغزالي حرب، محمد السعيد إدريس، الأمن والمراع فى الخليج العربى- السياسه الدوليه

- العدد 62- اكتوبر 1980 ص 19

(2) خالد القاسمى، الخليج فى السياسه الدوليه، قضايا ومشكلات ط 1 الكويت

الريبعان للنشر - 1986 ص 108 .

(3) نواف مساعد بن عبد العزيز-مجلس التعاون لدول الخليج العربيه-دراسه قانونيه سياسيه فى التنظيم الدولى - رساله ماجستير غير منشور كليه الإقتصاد القايره 1988 ص 76

(4) د. هاد طه ناصف، الإستراتيجيه الدوليه فى منطقه الخليج العربى-منشورات مركز دراسات

الخليج العربى -البيصره 1982- ص 34

(5) د. محمد خاتم الرميحى-الخليج ليس نفطاً -مرجع سابق-ص 325

- وضع اسلحه نوويه او ايه اسلحه اخرى للإباده الشامله هناك .
(2) عدم اللجوء الى التهديد بإستخدام القوه ضد بلدان منطقه الخليج وعدم التدخل فى شؤونها الداخليه .
(3) احترام وضع عدم الإنحياز الذى اختارته دول منطقه الخليج ، وعدم جرها الى تكتلات عسكريه تشارك فيها الدول النوويه .
(4) ضمان حريه استخدام الممرات المائيه البحريه بين الخليج وباقى انحاء العالم مع عدم خلق ايه عقبات او اخطار امام التبادل التجارى الطبيعى .
(5) التقرير بإحترام حق كل دوله ذات سياده فى إستخدام مواردها الطبيعيه كيفما تشاء .

وقد جاءت مبادره بريجنيف المذكوره بمثابه رد فعل على ماسبق ان اعلنته امريكا باسم مبدأ كارتر واضعه الدبلوماسيه السوفيتيه فى كفه معادله للدبلوماسيه الغربيه والامريكيه . وفى الوقت نفسه يؤكد على مقدره الإتحاد السوفيتى فى اتخاذ مواقف تهدد المصالح الامريكيه و-لغائها الغربيين فى المنطقه . وان السوفيت اصبح لهم حق المشاركه والتدخل فى قضيه الامدادات البتروليه الخليجيه بعدما هرموا من هذا الحق خلال الفتره الساعقه . والتأكيد على ان ابعاد السياسه السوفيتيه عن هذه المنطقه امر مناف لمقائى ومقومات السياسه الدوليه⁽¹⁾ .

وقد جاءت هذه المبادره متمشيه مع رغبات وتطلعات دول المنطقه التى تطالب دول العالم برفع اليد عن الخليج والممرات البتروليه . الا ان هذه المبادره فى نفس الوقت كانت رداً على مطالب الدول العربيه بإنسحاب السوفيت من أفغانستان التى من المسلم به انها كانت من اهدافها - وليس كلها - الإقتراب من منطقه الخليج . وقد جاء على لسان المتحدث الرسمى بإسم وزاره الخارجيه الامريكيه رد الولايات المتحده على المبادره السوفيتيه فى حينها ، والذى قال (لا يجوز اعتبار موقف موسكو بمثابه جهد ببناء للحفاظ على الامن والإستقرار فى الخليج وجنوب غرب اوروبا ، والحكومه الامريكيه لا تزعم الرد رسميا على مقترحات الرئيس السوفيتى لإننا لاحظنا تأكيداً على ان القوات السوفيتيه ستظل فى أفغانستان لاجل غير مسمى)⁽²⁾ .

وإستكمالاً لمبادره بريجنيف ، اقترح الرئيس جورجياشوف خلال زيارته للهند ايضا فى فبراير 1986 . اقامه مفاوضات متعدد الاطراف بين كل من البلدان التى تستخدم المحيط الهندى ومضيق هرمز والخليج ، واشتمل اقتراحه على ما يلى :

(1) تخفيض الخطر العسكرى فى المحيط الهندى والمناطق المتاخمه .
(2) عقد إتفاقات متعدد الاطراف لضمان أمن الطرق البحريه والجويه حول المحيط الهندى

(1) د.عابد طه ناصف . الاستراتيجيه الدوليه فى منطقه الخليج العربى- المرجع السابق . ص 31

(2) مبارك كليفيج الهاجرى . المرجع السابق . ص 139

(3) اقامة مفاوضات متعددة الاطراف بين كل البلدان التي تستخدم المحيط الهندي .

(4) ضمان سيادة بلدان المنطقة على ثرواتها .

ويتضح من هذه المقترحات تشابه الإستراتيجيه السوفيتيه فى عهد بريجنيف وبداية عهد جورباتشوف ازاء الخليج . وظهر ذلك أثناء عقد المؤتمر الدولى حول أمن المنطقة وما أعلنه فيه من الرغبة فى ابعاد النفوذ الغربى خاصه من الخليج الغربى من حدوده وذلك بسحب الاساطيل ، اضافه الى الاعتراف بوجود المصالح الامريكيه فى منطقه الخليج والمحيط الهندى ودعوته للولايات المتحده بشرعيه مصالحه فيه ⁽¹⁾ .

ويلاحظ أن الثمانينات من هذا القرن ، قد شابها اتباع الإتحاد السوفيتى عدداً من الخطوات التى عكست انسحابه كقوة عظمى فى مواجهه الولايات المتحده فى النظام الدولى ⁽²⁾ . الامر الذى ترتب عليه تزايد الدور الامريكى فى هذا النظام ، وبالتالى الحديث عن توجه النظام الدولى نحو نظام القطب الواحد ، لقد بدأ انسحاب الإتحاد السوفيتى كقوة عظمى من النظام الدولى فى إعتراقه بعدم القدره على الإستمرار فى سباق التسليح . وتقديم تنازلات فى بعض الصراعات الإقليميه ، والإعلان عن بعض التغيرات الإيدولوجيه . فبدأ إمتراف الإتحاد السوفيتى بعدم القدره على الإستمرار فى سباق التسليح فى يناير 1985 حين وافق على استئناف محادثات الحد من التسليح . وفى قمة ريكيافيك فى 1986 حينما وافق على المطالب الامريكى التى كان يرفضها من قبل ، والمتعلقه بتخفيض الصواريخ الإستراتيجيه طويله المدى وقبول مبدأ التفتيش ، وفى مارس 1987 وافق الإتحاد السوفيتى على عدم الترابط بين عقد المعاهده الخاصه بإزالة الصواريخ متوسطه المدى فى اوربا ووقف برنامج حرب الكواكب الامريكيه . فضلاً عن ذلك فقد وافق فى ديسمبر 1987 على تقديم بعض التنازلات فى حرب النجوم . كذلك بدأ انسحابه كقوة عظمى فى تنازلاته فى الصراعات الاقليميه بهدف اقناعه لحلفائه لتقديم مثل هذه التنازلات ⁽³⁾ .

معالم التحول الجذرى فى الإتحاد السوفيتى :

بدأت هذه التطورات السوفيتيه تتبلور كاتجاه واضح مع وصول الرئيس جورباتشوف الى قمة السلطه فى الحزب السوفيتى من عام 1985 وقبل اشتعال ازمه الخليج العربيه الثانى . حيث ظهرت بوادر تقليد جديد داخل هياكل السياسه والحكم فى القوه العظمى الثانى . ان لم تكن الاولى فى كثير من الجوانب - وقد اعتبر ذلك

(19) حسن الملكيم . السياسه السوفيتيه فى عهد جورباتشوف تجاه الخليج - مرجع سابق . ص 134

(20) انظر امانى محمود فهمى . الإتحاد السوفيتى والتحديات الجديده - السياسه الدوليه . العدد 103 -

مرجع سابق - ص 248 : 253

(21) د. دوده بدران - ازمه الخليج والنظام الدولى - مجله العلوم الإجتماعيه - العدد الاول/الثانى

ربيع/صيف - 1991 - ص 47

بكل المقاييس ثوره فى التفكير السوفيتى خاصه الماركسى عامه⁽¹⁾ . وقد عبر جويراتشوف عن ذلك بطريقه اكثر دراميه حين قال فى اعقاب عودته الى موسكو بعد نشل الإنقلاب الحادث فى 19 اغسطس 1991 (انه عاد الى اتحاد سوفيتى مختلف) .

يمكن حصر معالم التحول الجذرى فى الإتحاد السوفيتى فى العناصر الاتيه :

اولا: اختفاء الطابع الايدولوجى للسياسه السوفيتيه

ثانياً: تآكل السلطه الإتحاديه السوفيتيه

ثالثاً: تعاظم الدور الروسى

رابعاً: تعاظم الازمه الإجتماعيه والسياسيه

خامساً: امركه السياسه السوفيتيه⁽²⁾ وسوف نقوم بتوضيح العناصر بشئ من التفصيل ، لان من شأنها إلقاء الضوء على الإتحاد السوفيتى وقت اندلاع ازمه الخليج والتي شكلت وحددت سلوكه وتصرفاته ابان الازمه وبالتالي اثرت فى نهايتها .

اولا : إختفاء الطابع الايدولوجى للسياسه السوفيتيه :

تخلى الإتحاد السوفيتى عن الماركسيه اللينيه كمرشد للمجتمع والسياسه السوفيتيه . وبدأ فى اعتناق فكره ان القيم الإنسانيه العامه تتمتع بأولويات على القيم الايدولوجيه تأسيسا على ان عالم اليوم هو عالم الاعتماد المتبادل ، وعلى ان هناك تمديات مشتركه للإنسانيه تستدعى نبذ المواجهات الإيدولوجيه والإتجاه نحو العمل الإنسانى المشترك⁽³⁾ . وقد انصبت هذه الافكار على محورين الاول إقتصادى :

وهو يسعى الى تقليل الإعتماد على المركزيه في اتخاذ القرارات الإقتصاديه وإتباع نوع من الرأسماليه فى بعض المنشآت الإنتاجيه وقد ادى ذلك بالفعل الى نشوء سوق تعتمد على معاملات العرض والطلب ، وظهور التفكير الجديد فى الإدارة بإعطاء الادارات المتوسطه والدنيا نوعا من الحريه فى اتخاذ القرارات ، وإزدياد الإهتمام بقطاع الخدمات المشتغل كوسيله إنتاجيه وجعل الربح هو الاساس الذى يكفل استمرار المؤسسات الصناعيه والزراعيه ، والثاني سياسى : ويعنى ممارسه نوع من الإنفتاح الفكرى على العالم ورفع قيود الرقابه على الصحافه نسبيا ، فقد حصلت الصحافه والمؤسسات الاكاديميه والثقافيه على نوع من الحريه او الإستقلاليه لم تكن موجوده من قبل . وقد كان من علامات هذا التغير الوصول بالفعل الى الإعتراف التعدديه السياسيه والسوق الحره كتمولات جوهرية داخلية فى الإتحاد السوفيتى ، وقد انعكس ذلك على مواقف الإتحاد السوفيتى التي صارت قريبه جدا من التفكير

(1) د. حمن بكر: دور ألقتوتين الاظم فى إدارة ازمه الخليج-مرجع سابق ص 175

(2) د. محمد السيد سليم: العرب والبحث عن الإتحاد السوفيتى. بحث مقدم الى المؤتمر السنوى الخامس للبحوث السياسيه-مرجع سبق ذكره ص 4

(3) المرجع السابق ص 4

الغربي فيما يتعلق بمشاكل كثيرة كانت معلقة ومغلقة مثل نزاع السلاح ودور العسكر والنظام الاقتصادي العالمي الجديد وحقوق الإنسان في المشاكل الاجتماعية في العالم . وفتح باب الحرية والإستقلال في الكتلة السوفيتية على مصراعيه ، وكانت النتيجة انهيار كبير لدور الحزب الشيوعي ومؤسسات الحكم في هذه البلاد وتحولها نحو الغرب لطلب المساهمة الإقتصادية⁽¹⁾ .

وقد صبر عن ذلك جورباتشوف قائلا : ومن أجل ذلك فهناك ضرورة لإسلوب جديد في الفكر السياسي ، أسلوب ينطلق من ادراك الإعتماد المتبادل العام ومن فكره ان المضاربه يجب ان تبقى⁽²⁾ وقد تزامن ذلك مع ظهور مايسمى بتوازنات المصالح بدلا من توازنات القوى في السياسة الدولية السوفيتية ، فالمشكلات الدولية ينبغي حلها بالطرق السلميه وحدها ، بما يعنى حظر استعمال القوى العسكريه لتحقيق اهداف سياسيه ذاتيه تمت اى ظرف . فالإتحاد السوفيتى ينطلق من الاعتراف بعدم قبول الحرب بصفه عامه ، وفهم اهميه الموارد المكثف كوسيله ناحجه ولا بديل لها للحل السياسى السلمى لجميع المشاكل ايا كانت حدتها⁽³⁾ . مما يعنى تجنب الصراع الدولى بكل الطرق والوسائل من أجل التركيز على الحاجات الداخليه وتطوير العلاقات السوفيتيه الإقتصاديه مع الغرب للحصول على المعونات والقروض⁽⁴⁾ . وأيضا تسويه النزاعات الاقليميه بالطرق السلميه . قلم يعد الإتحاد السوفيتى يؤمن بتبادل القوى واحلال الإشتراكيه محل الرأسماليه كما كانت تفعل القيادات السوفيتيه السابقه فى بنوم بنه ، كابول ، رواندا ... وغيرهم وهكذا اختفى مفهوم الحرب المتبادل ونصره قضايا التحرر الوطنى وحل محلها الجلوس على مائدة المفاوضات مع الخصوم وتسويه المشكلات سلميا فى المناطق القديمه التى تشهدها إنعطرابات قاسمه⁽⁵⁾ . ومع ذلك فإن كثيرين من العرب رغم ما كانوا يرونه ويسمعونه ، كانوا على غير استعداد لتصديق ان الاحوال لم تعد كما كانت عليه من قبل فى الإتحاد السوفيتى وما عرفوه سابقا لم يعد صحيحا⁽⁶⁾ .

ولقد اختلفت كل المقولات المتعلقه (بالعدو الإمبريالى) . مسانده حركات التحرر الوطنى وحتميه انتصار الإشتراكيه وتوازن القوى وحل محلها مقولات الإعتماد المتبادل والتفاعل على اساس المصالح الإقتصاديه وحدها وتسويه النزاعات

(1) د. حسن بكر - المرجع السابق - ص 275

(2) ميخائيل جورباتشوف : البيروسترويكا-ترجمه حمدي عبد الظاهر-القاهره

دار الشرق-1988 - ص 268

(3) حديث للفسيفر السوفيتى بالقاهره-مجله المنور القاهره 15 / 3 / 1991-ص 48

(4) د. حسن بكر - مرجع سابق - ص 277

(5) المرجع السابق - ص 277

(6) محمد حسنين هيكل- حرب الخليج ارهام القوه والنصر -المرجع السابق-ص 28 : 31

الإقليميه بالطرق السلميه وتوازن المصالح . ان معنى ذلك بالنسبه لدول العالم الثالث هو إختفاء المسانده السوفيتيه التقليديه لمركات التحرر الوطنى فى عالمهم وتسويه النزاعات الدوليه بالطرق السلميه ، ومهما كان الثمن . وهو مايعنى تسويه تلك المنازعات بالشروط . التى تملكها الدول الغربيه ، وهو ما تمثل بالفعل فى اتفاقيات الحد من التسليح التى تم توقيعها مع الغرب والتسويات السياسيه فى العالم الثالث . وقد جاءت كلها على نحو ما يشتهى الغرب ⁽¹⁾ .

وقد ظهرت اهميه هذه المبادئ فى محاوله تطبيقها والدفاع والإعلان عنها بصوره مستمره ، وذلك بهدف تغييرصوره الإتحاد السوفيتى عالميا للمساعده فى الحصول على المساعدات الضروريه ، وخاصه من الغرب وأمريكا بالذات والدول العربيه البترولييه . لذلك فقد كانت هذه المبادئ من الاهميه بحيث شكلت إنعكاسات وتجارب الإتحاد السوفيتى خلال ازمه الخليج ، فقد حرص فى تصرفاته وادائه لهذه الازمه على تأكيد المبادئ الجديده وايضا الاتحاد السوفيتى الجديد ⁽²⁾ .

ثانيا : تآكل السلطه الإتحاديه السوفيتيه:

حينما قامت الشره البلشفيه فى اكتوبر 1917 بزعامه لينين ، أعلنت مبدأ تحالف قوى الشعب العامله وان عمال العالم يجب ان يتحدوا ضد قوى الإمبرياليه المستغله . لذلك لم تعترف السلطه المركزيه بموسكو بالحدود الجغرافيه وقامت بتطبيق سياسه ماركسيه موحده فى كل الاقطار الداخلة فى النطاق الشيوعى . وهى فى سبيل تحقيق المبادئ الشيوعيه قامت بتطبيق ما عرف بعد ذلك بالإقتصاد الإشتراكى الذى كان من المأمول فيه ان يحل مشاكل المجتمع الشيوعى ويتحول به الى مجتمع الوفرة ، وان يحصل كل فرد على ما يحتاج من المواد الإقتصاديه وليس طبقا لما يملك .. وقد اختلط التطبيق السياسى مع الإقتصادى بأساليب عنف وكبت حريات فى سياسه الحلف الواحد .

وقد كان من الطبيعى عند ظهور الافكار الجديده التى دعى اليها الرئيس جورباتشوف من خلال البيروسترويك والجلاستنوست ان تظهر حقيقه المجتمع السوفيتى من الداخل وطبيعته التجريبه الإشتراكيه الإقتصاديه ومدى فشلها فى تحقيق احلام الشعب ومن انها افكار اكاديميه فلسفيه تصطدم مع الواقع ومع حقيقه خلق الله ومكوناته النفسيه والاجتماعيه والطبيعيه ⁽³⁾ . فكان لايد ان تفشل . ومع مقدرة الشعوب السوفيتيه عن التعبير عن رأياها خلال مبادئ الجلاستنوست بدأت تظهر بوادر الضعف للسلطه الإتحاديه وشيوع تصرفات المطالبه بالإستقلال عن

(1) د. محمد السيد سليم - مرجع سابق - ص 8

(2) د. حسن بكر - مرجع سابق - ص 298

(3) إدوارد شيفرنادزه - إختيارى - عرض وتحليل عبد الملك خليل - الأهرام - 1991 / 6 / 5 - ص 7

السلطة المركزيه⁽¹⁾، وقد ظهر ذلك جليا بعد اندلاع ازمه الخليج العربيه الثانيه ، وان لم تكن هذه الازمه هى احد الاسباب المباشره فى حدوثه على المحيط الداخلى . وذلك عقب محاوله الانقلاب السوفييتى الفاشله فى افسطس 1991 اى بعد الازمه بعام تقريبا ، وتمثل ذلك فى الغاء الحزب الشيوعى السوفييتى الذى كان يمثل قوه تكامليه مركزيه ، واستقلال جمهوريات البلطيق الثلاثه (استونيا ولتوانيا ولاتفيا) وتحولها الى دول مستقله ذات سياده ثم الاعلان عن قيام كومنولث اتحاد الدول المستقله .

ان إنهيار السلطة الإتحاديه السوفييتيه يرجع الى عدم قدره تلك السلطة على تلبيه احتياجات المجتمع السوفييتى ، والتخلى عن الايدولوجيه الماركسيه اللينيه ، وتفاقم مشكله القوميات ومسانده الغرب للإتجاهات الاستقلاليه لبعض الجمهوريات. ذلك ان القصور الاقتصادى للسلطة الاقتصاديه الناشئه عن التنظيم البيروقراطى للمجتمع ، وعدم مواكبته للثوره الصناعيه الثالثه قد دفع بالجمهوريات الى إتباع طريق مستقل لتلبيه حاجاتها الإقتصاديه ، كما ان الايدولوجيه كانت تمثل رباطاً بين مختلف اجزاء المجتمع السوفييتي ومبرراً لفرض سيطر ه السلطة الإتحاديه ، ومع اضعاف تلك الإيدولوجيات اتجهت كل جمهوريه مثل كل قوميه وجهاتها الخاصه⁽²⁾ .

ثالثا: تعاطم الدور الروسى :

مع تآكل السلطة الاتحاديه السوفييتيه ، وبدأ ميل الجمهوريات السوفييتيه الى الإستقلال ، وظهور كل منها بثقلها الحقيقى وقدراتها الذاتيه . فكان من الطبيعى ان تظهر القوه الروسيه كقوه فاعله ومؤثر اساسى للإتحاد السوفييتى ككل ، وباعتبارها القوه المهيمنه على باقى الجمهوريات . وذلك بفعل قوتاتها البشرىه والجغرافيه والإقتصاديه والطبيعيه والعسكريه . وباعتبار انها هى التى لعبت الدور الرئيسى فى بناء الإتحاد السوفييتى . لذلك فقد كان من المنطقى ان تحاول التأثير على السياسه السوفييتيه الخارجيه وتشكيلها بما يخدم بصماتها عليها وايضا بصوره تؤدى الى محاوله حل مشاكله الداخليه والاقتصاديه ، لذلك فقد رأيناها تميل نحو الإتجاه للغرب وخاصة امريكا ومحاوله استماله التيار اليهودى المؤثر فى السياسه الامريكيه بهدف مساعدته على حل المشاكل الموجوده ، وايضا الإبتعاد رويدا رويدا عن تأييد القضايا العربيه ، اى ان هذا الوضع قد شكل مزيداً من القيود على حريه المرحه الإنسوفيتيه فى السماحه الدوليه⁽³⁾ . وفى ذلك يقول احد المراقبين لقد كانت جمهوريه روسيا الإتحاديه دوله المهور فى اتحاد الجمهوريات السوفييتيه وكان يرأسها بوريس

(1) محمد الأطروش: أزمة الخليج - جذورها والسياسه الامريكيه تجاهها - مجله المستقبل العربى

العدد 155 - 1992 - ص 29 : 31

(2) المرجع السابق ص 31: 29

(3) د. احمد يوسف احمد : مستقبل النظام العربى - مرجع سابق - ص 22

يلتسن ، يوجد فيها حالة من التحفظ تجاه العرب بشكل عام بل والنفور منهم عند البعض الآخر، ويضيف أن المسؤولين في روسيا ينتقدون العرب لأنهم ساندوا الإتحاد السوفيتي القديم ، ولم يكتروا لقيمه حقوق الإنسان والديمقراطية ⁽¹⁾ .
رابعا : تفاقم الازمة الإجتماعيه والاقتصاديه :

مع إعلان مبادئ البيروسترويك والجلاسينوست بدأت تظهر المشاكل الإقتصادية الإجتماعيه التي كان النظام السابق يقوم على عدم الافصاح عنها ، ومع ميل المجتمع السوفيتي لتطبيق مبادئ واليات السوق الحر وعدم وجود امكانيات ومؤهلات هذا النظام فقد شهد المجتمع إنهيار عام تمثل في انتشار الفساد الاداري والسوق السوداء ورفض إحترام قرارات السلطة الإتحاديه والصراع بين القوميات وسياده شعور عام بالإحباط في المجتمع . ارتبط كل ذلك بتدهور معدلات الاداء الإقتصادي عموما ⁽²⁾ . فقد انخفض الناتج القومي الإجمالي خلال ستة اشهر الاولى من سنة 1991 بنسبه 12٪ وانخفض حجم الصادرات بنسبه 23٪ وارتفعت اسعار الجملة بنسبه 22٪ ويبلغ عجز الميزانيه الإتحاديه وحدها حوالي 83 مليار دولار . كذلك وصل حجم الديون الخارجيه الى حوالي 68 مليار دولار .. ولم تعد الصادرات تكفي لسداد اقساط الديون لشهر واحد . وصل البنك المركزي الى مرحله الافلاس لنفاذ احتياطي الذهب ⁽³⁾ .

وقد بلغت خطوره الازمة الإقتصادية السوفيتيه بالرئيس جورباتشوف الى ان جُفِرَ مؤتمر السلام في مدريد لا لكي يركز على المشكلات الدوليه التي انعقد المؤتمر من أجلها . ولكن لكي يطالب العالم بضروره مساعدته الإقتصاد السوفيتي اقتصاديا كوسيله لتحقيق الإستقرار الدولي ⁽⁴⁾ ... ومن ثم لم يكن غريبا ان يتجه الاتحاد السوفيتي الى التركيز بصره اكبر على المصالح السوفيتيه والمناطق الهامه كاوروپا والصين واليابان وكوريا والهند يضاف الى ذلك ايران وباكستان وأفغانستان وتركيا ومعظم منطقه الشرق الاوسط ⁽⁵⁾ . ولم يكن غريبا ايضا ان يتجه الإقتصاد السوفيتي الى تقليص معونات الإقتصاديه الخارجيه وأن يتجه نحو التعامل على أساس قاعده المصالح الإقتصاديه وحدها كان مصدرها الايدولوجي ⁽⁶⁾ .

خامسا : امركه السياسه السوفيتيه :

(1) عاطف الغمري : جسر الإتصال بين موسكو والعالم الثالث - جريده الأهرام - 2 / 10 / 1991 ص 9

(2) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 - مرجع سابق - ص 41 : 45

(3) د. محمد السيد سليم - مرجع سابق - ص 8

(4) د. عبد القادر عرابي - المجتمع الدولي والعربي في ضوء المتغيرات الدوليه - المستقبل العربي

العدد 147 - 1991 / 5 ص 13 : 14

(5) د. حسن بكر - المرجع السابق - ص 277

(6) د. محمد السيد سليم - المرجع السابق - ص 8

ان سياسته التفكير الجديد تقوم على اساس قيام علاقات جديده ومتطوره مبنيه على التفاهم والتعاون مع الولايات المتحده ، وتحقيق هذا الهدف يتطلب ان تكون للعلاقات الامريكيه السوفيتيه الاسبقيه الاولى فى السياسه الخارجيه . وحتى تتوافر الثقة لبناء هذه العلاقه فإن الإتحاد السوفيتى كان عليه ان يزيل كل ما من شأنه استمرار سياسه امريكيه معاديه له، ولذلك فإن الإنسحاب من أفغانستان والتفاهم حول نيكاراچوا وفتح الباب امام التغيرات فى شرق اوربا يسمح بالوصول الى بناء هذه العلاقه الجديده (1) .

كانت محمله التغيرات السابقه بروز نمط جديد من السياسه السوفيتيه التابع للولايات المتحده ، وقد اندلعت ازمه الخليج فى وقت تسود فيه اجواء الوفاق السوفيتى الامريكى وهى الاجراء التى فرضت على الإتحاد السوفيتى اكثر مما فرضت على واشنطن الحد من التورط فى الصراعات الاقليميه . مع ضروره تسويه الخلافات مهما بلغت درجه حدتها وتعقدها بالطرق السلميه ، وفى اطار من التوازن والمصالح .. ومن ثم كان من المنطقى ان تعارض موسكو الغزو العراقى للكويت فى وقت تصرص فيه موسكو اشد الحرص على دفع مجله الوفاق مع الولايات المتحده للامام . وهذا الموقف جعل الإتحاد السوفيتى يدفع ثمننا باهظا من التنازلات فى مجالات شتى ، منها هدم الدخول فى مواجهه مع السياسه الامريكيه فى منطقه من العالم . وكذلك فى مجالات الحد من التسلح وخفض الاسلحه التقليديه وغير التقليديه (2) .

وقد انتهزت الولايات المتحده الفرصه التى سنحت لها فى الإتحاد السوفيتى ومارسست ضغوطا لإحداث تحولا جذريا فى تركيب الإتحاد السوفيتى بحيث امام بناؤه وفقا للمفهوم الامريكى على كل المستويات ... ونظرا لهذه الازمه الاجتماعيه والإقتصاديه .. فقد رضخ جورباتشوف لهذه الضغوط دون مقاومه ظاهره ... فقد ربطت الولايات المتحده بين تقديم المعونات الإقتصاديه للإتحاد السوفيتى وبين تحوله الى اقتصاد السوق بالكامل (3) . كل هذا مع تقديم تنازلات للولايات المتحده غير مشبوه كالتقيام بتخفيضات للترسانه العسكريه السوفيتيه من طرف واحد وقبول مبدأ التفتيش الغربى على تلك الترسانه (4) .

فقد إتسمت الظروف اذاً فى هذه المرحله باتهام سوفيتى جديد يواجهه محنه

(1) صلاح بسيونى: الإتحاد السوفيتى الشرق اوسطى ومؤتمر السلام - اوراق الشرق الأوسط - العدد

الرابع - نوفمبر 1990 - ص 9

(2) د. راجيه ابراهيم مدقى : التوجهات العامه لردود الفعل الدوليه - السياسه الدوليه - العدد 102 مرجع

سابق - ص 95 - 102

(3) د. محمد السيد سليم المرجع السابق ص 8

(4) Bruce Panot : soviet national Security under Gorbachev. Problems of Communism; Nov., dec. 1988, PP.1 : 36.

اقتصاديته واجتماعيه وينقسم الى جمهوريات متصارعه تمارس فيه روسيا ذات الميول الصهيونيه نفوذا ضخما ، اتحاد سوفيتى جديد يؤمن حتى النهاية بالتسويه السلميه للمنازعات الدوليه ، بئى ثمن وبأن تكون المصالح الإقتصادييه هى وحدها معيار العلاقات الدوليه ودون أى شعار ايدلوجى ، وعلى استعداد لتلبية المطالب الامريكى سواء فى نطاقه السياسى والاقتصادى او سياسته الخارجيه مقابل مساعدته فى حل مشكلاته اى اتحاد سوفيتى متأمرك⁽¹⁾.

لقد كان ما ذكرناه سابقا هو الإتحاد السوفيتى فى حقيقه ازمه الخليج العربيه الثانى وما يعنيه ويمر به ويحاول الخروج منه اثناء تلك الازمه . فقد زاد عليها ان الإتحاد السوفيتى ظل لفتحه طويله قبل التفكير الجديد هو المدرسه الخارجيه التى ساهمت فى تطوير التوجهات العراقيه الإشتراكيه فكرا وتنظيما . وكان ملازا للقارئين العراقين من حكم عبد الكريم قاسم وغيره وجاء تقنيه هذه العلاقه مع معاهده الصداقه والتعاون التى وقعت عى عام 1972 بين البلدين ولده عشرين عاما ، فذئلاً عن أن القاده السوفييت لم يكونوا راضين عن الكثير من التصرفات العراقيه مثل المعاهده العراقيه الايرانيه مع شاه ايران عام 1975 وإدائه العراق للتدخل السوفيتى فى افغانستان عام 1975 والإقدام على الحرب العراقيه الايرانيه دون التشاور مع السوفيت بدعم وتنسيق اعلامى مع الامريكين ، واعتبرت العلاقات السوفيتيه العراقيه الخاصه من مخلفات مرحله ما قبل جوبارتشوف والتفكير السوفيتى الجديد . وبحكم المصالح السوفيتيه فى الخليج اتبع السوفيت سياسه ذات شقين ، اولهما توثيق الروابط مع ايران ودول الخليج العربى ومنها السعوديه وفى نفس الوقت عدم استفزاز النظام العراقى او معارضته إنتقارا لسقوط المعاهده بالتقادم⁽²⁾ . لذلك فقد لعبت هذه العوامل علاوه على الطبيعه الخاصه للعلاقه التجاريه مع العراق ، حيث نتج عنها دين عراقى للإتحاد السوفيتى يقدره - 8 الف مليون دولار ، كما يوجد لدى العراق اكثر من 8 الاف خبير سوفيتى من بينهم 193 عسكريين شكلوا مع مقدار الدين عامل كبح للقدرة السوفيتيه على التحرك المر⁽³⁾.

كما ان هذه الازمه قد حدثت فى دول تعتبر ذات جوار استراتيجى له وفى طريقه للوصول الى المياه الدافئه فى الخليج ، وذات المصالح الحيويه بالنسبه له ، الا أنه يسلم منذ القدم بأنها ذات اهميه وإعتبار خاصين جدا وتمثل مصلحة حيويه معترف ومسلم بها للغرب⁽⁴⁾ . الا ان العسكريين السوفيت كانوا يخشون من عدم وجود ضمانات بانسحاب القوات الامريكيه من المنطقه بعد إنتهاء الازمه مما يشكل اخلا

(1) د. محمد السيد سليم: المرجع السابق، ص 9

(2) د. حسن بكر - المرجع السابق - ص 276

(3) د. حسن بكر - المرجع السابق - ص 278

(4) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق - ص 60 : 61 وأيضا د. زهير شكر مرجع سابق ص 45

جسيما بالتوازن الدولي وقتئذ.

وايضا تزامنت مع سياسته سوفيتيه تتجنب تحويل النزاعات الاقليميه الى مسرح للصراع مع الولايات المتحده⁽¹⁾. بهدف العمل على انضمامه الى صندوق النقد الدولي واتفاقيات الجهات والمؤسسات المتشابهه ، وايضا فإن الإتحاد السوفيتي يسمى للحصول على اموال عربيه للإستثمار فى الداخل ، يضاف الى كل ماسبق تحمل الميزانية العامة لمبلغ عشره مليار دولار فى ظل حاله الركود التى تصيب الغرب نتيجة ارتفاع اسعار البترول الناجم عن ازمه الخليج يعبلغ عشره دولارات كما أن الطلب على العديد من الصادرات السوفيتيه سيتوقف . وايضا تواكب ذلك مع اتفاق امريكى سوفيتي على ترسيخ النظام العالمى الجديد والابتعاد عن ممارسات الحرب الباردة وتعاون القطبين الكبيرين فى حل المشكلات الدوليه بالطرق السلميه ، وهو ما يعرف بالوفاق الدولى الجديد⁽²⁾.

كل هذه العوامل ادت الى تفاعل متميز غير مسبق ولكنه متوقع لكل دارسى العلاقات الدوليه للإتحاد السوفيتي مع الازمه ، والغريب فى الامر ان القياده العراقيه التى كانت تعي المتغيرات الدوليه الحاديه فى النظام العالمى والتى كانت ايضا على درايه ومعرفه بتحول الى النظام الاحادى وما شابهه⁽³⁾ . قد تصرفت عكس ذلك على طول الخط بأن ورطت نفسها فى مأزق عالمى وطالبت الإتحاد السوفيتي بموقف كانت تأمله منه وكان يقدر عليه ولكن فى الماضى . والغريب ايضا ان بعض الكتاب قد ارجع سلوك الإتحاد السوفيتي فى الازمه الى ايمانه وإقتناعه بتطبيقات سياسه الوفاق الدولى الجديد⁽⁴⁾. تجاه القضايا الاقليميه بصفه عامه وقضايا المنطقه العربيه بصفه خاصه فقط ، ولكنهم تناسوا ان المرجع الاساسى الدافع الوحيد بهذا السلوك وظهور ما عرف بعد ذلك بالوفاق الدولى ايضا هو الظروف والإعتبارات الإداخليه التى كان يمر بها الإتحاد السوفيتي والتى دفعته لهذا السلوك .

تفاعلات الإتحاد السوفيتي (سابقا) مع ازمه الخليج :

لعبت المحدودات الداخليه والذاتيه سالفه الذكر الدور الاكبر فى تشكيل طبيعه تفاعلات الإتحاد السوفيتي تجاه ازمه الخليج العربيه الثانيه⁽⁵⁾ . هذا بالاضافه الى رغبت - مع وجود جزء من العزه والكرامه السابقه كقوة عظمى - الي عدم الظهور كتابع للولايات المتحده الامريكيه فى اعمال القوه ضد دوله يحتفظ معها بعلاقات

(1) د. رشيد شقير - ازمه الخليج ، جذور وفاق مرجع سابق - ص 13

(2) د. حسن بكر - المرجع السابق - ص 279

(3) محمد حسنين هيكل - اوهام القوه والنصر - المرجع السابق - ص 29

(4) فتحي حسن عطوه - الموقف السوفيتي وتأثير الوفاق العديد . السياسه الدوليه

المعد 102 - مرجع سابق - ص 109

(5) د. مصطفى علوي ، اداره ازمه الخليج وموقف الاطراف المختلفه - مرجع سابق - ص 89

صدائقه تقليدييه على مدار خطوط عديده واشمرت العديد من المكاسب الاقتصادية والعسكريه ، كما رغب ايضا فى عدم الاساءة لعلاقاته مع الدول الغربيه التى تعارض السياسه الامريكيه في معالجه الازمه^(١) . لذلك فقد وقع في حيره اظهرت عجز اكبر خلال الازمه سواء على الصعيد العسكري او الدبلوماسى . فعلى الصعيد الدبلوماسى كان امام السوفييت ثلاثه خيارات عندما بدأت الازمه . الاولى ان يقف الاقتصاد السوفيتى الى جانب العراق ويتبنى وجهه نظره . وهو خيار سيؤدى الى تدهور العلاقات بينه وبين الولايات المتحده وحلفائها . والثاني : مسانده الامم المتحده فى قراراتها من أجل تضرير الكويت مع تجنب التورط العسكرى ، وهو خيار يعطى الزعامة المطلقة للولايات المتحده ولكنه يتناسب مع الدبلوماسيه الجورباتشوفيه وفى الوقت ذاته لا يضر بالمصالح الحيويه السوفيتيه . الثالث : التصرف كطرف مجايد بين المتنازعين كما حدث عام 1965 بين الهند وباكستان . وهذا الخيار ينقذ العلاقات السوفيتيه العراقيه دون الإضرار بالعلاقات السوفيتيه الامريكيه . وقد مر الإلتعاد السوفيتى بين الخيارين الأخيرين وحاول ان يلعب دور الوسيط في الازمه . ولكن الاحداث تخبطته . وادى رجيل شيفر تازده (الوزير السوفيتى للخارجيه) وصوت المتشددين في الجيش الى اختفاء اي خط دبلوماسى متواصل في السياسه الخارجيه السوفيتيه ، ولم يستطيع الاتحاد السوفيتى ان يكون له اي دورا في منطقه كانت في الماضي من المناطق التي يمارس فيها نفوذه^(٢) . ومع اختفاء خط دبلوماسى متواصل في هذه الازمه . إلا انه يمكن ملاحظه عدّه توجيهات لا ترقى الى درجه المبادئ الثابته في السياسه السوفيتيه تجاه هذه الازمه . فهى من قبيل التوصيف لتصرفات اتاها قطب دولى فى مرحله الاحتضار محاولا التشبث بقدر الامكان بالعمياء . فهى اذن توصيف بفرض الدراسه فقط . فهذا السلوك يندرج تحت أنواع:

- 1- محاوله الإبقاء على دور متميز للدوله السوفيتيه في النظام العالمى
- 2- الإلتزام بالحل السلمى
- 3- العمل الجماعى بإشراف الأمن المتحده
- 4- التأكيد على الجهود العربيه لاحتواء الازمه .

وسوف نتناول كل منها بشيء من التفصيل :

أولا : محاوله الإبقاء على دور متميز للدوله السوفيتيه فى النظام العالمى : المعروف انه ثمة ارتباط مضطرب بين تهديد قيم ومصالح القوه العظمى وزيادة تورطها لإسترجاع النفوذ المهدد فى المنطقه محل الصراع . ومن الملاحظ بعد دراسه سنن الصراع وقوانينه ان الدول العظمى دائما ما تركز على القيم العليا محل

(1) فتحى حسن عطوه: المرجع السابق، ص 110

(2) فرنسوا هيزبورج: الدروس الاستراتيجيه لحرب الخليج - مرجع سابق، ص 197

التهديد في العالم⁽¹⁾، وقد قسم أحد الفقهاء⁽²⁾ مناطق المصالح للقوتين العظميتين في المناطق الجغرافية المختلفة وفق تقسيم ذو ابعاد سداسيه وفقا لدرجه الاهميه التي يتمتع بها الموقع الجغرافي المشار اليه للقوي العظمي . وبالتالي توقع رد فعله المحتمل لهذا التهديد . وبمراجعته مصالح الدولتين في منطقه الخليج يوضح انها تنتمي الي الفئة الرابعه⁽³⁾ اي عدم التكافؤ في المصالح لمصالح الولايات المتحدة . وقد اعترف وسلم الاتحاد السوفيتي بهذه الحقيقه . واكدها مرات في سيناريوهات اداره ازمه الخليج العربيه الثانيه وما قبلها⁽⁴⁾ . ولكن هذا التقسيم العلمي لا ينفي تواجد بعض المصالح المسلم بها للطرف الاخر . فمن الطبيعي ان تتسق ردود افعال هذا الطرف مع مقدار مصالحه بالمنطقه وحجم التهديد التي تتعرض له هذه المصالح . والملاحظ انه بالنسبه للإتحاد السوفيتي ، وبعد المتغيرات التي طرأت عليه بالداخل والخارج ، فإن حجم مصالحه قد تقلص بدرجة كبيره الى مجرد محاوله الإبقاء علي حجم التبادل والتجاري والمنافع الاقتصادية مع دول هذه المنطقه فقط . لذلك فقد كان من المتوقع هنا ان يكون ردود افعاله ضئيله للغاية . وهو ما يتسق مع هذه المصالح . الا ان الملاحظ انه حاول استغلال هذه الازمه لمحاوله القيام بدور متميز في هذا الصراع الدولي عليه يتمكن من انقاذ ما يمكن انقاذه . بخصوص وضعه ومكانته الدوليه كقوة عظمى ، وبالتالي منع الدوله السوفيتيه من السقوط والذي كان قد بدأ شبحه في الظهور .

وقد رأى البعض ان تضاؤل المقدره السوفيتيه ستكون له إنعكاسات ايجابيه على القضايا العربيه (ومنها بالطبع ازمه الخليج) لانه يفتح المجال امام تسويه تلك القضايا ، وذلك ان وجود الإتحاد السوفيتي كقطب رئيسي ادى الى استقطاب دولي سوفيتي امريكي ثنائي . والى دخول القضايا الدوليه ومنها القضايا العربيه في دائره هذا الإستقطاب . وبالتالي ما يوافق عليه الإتحاد السوفيتي ترفضه الولايات المتحده لمجرد أنه صادر عن الاتحاد السوفيتي القوي العظمي المنافسه . اما وقد تضاءل التحدي السوفيتي للدور الامريكي ، وتحول السوفيت الى التعاون مع الامريكيين ، فإنه يصبح من الممكن الحديث عن حلول عمليه للقضايا العربيه⁽⁵⁾ .

الا ان ذلك الرأي لا يتفق مع ما ذهب اليه عموم الفقه في ادبيات سلوك القوى العظمى في الازمات الدوليه المعاصره⁽¹⁾ . حيث يؤكد و ان احد العوامل التي يمكن ان

(1) د. حسن بكر : دور القوتين الاعظم في اداره ازمه الخليج . مرجع سابق . ص 282
(2) A.George.Managing U.S.Soviet Rivalry:Problems of crisisPrvention ,Boulder Co., Wistview Press 1984, P.125.

(3) د. ودوده بدران: ازمه الخليج والنظام الدولي - مرجع سابق ص 54

(4) محمد حسنين هيكل: المرجع احابق ص 27

(5) د. محمد السيد سليم : العرب والبحث عن الإتحاد السوفيتي - مرجع سابق - ص 13

تؤثر على نجاح إحدى القوتين العظميتين في الازمات الدولية هو السلوك الذي تتبناه القوى العظمى الأخرى، وبمراجعة سلوك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال أزمة الخليج والعرب المرتبة عليها توضح أن الولايات المتحدة كان لها دور في الحد من فاعلية التحركات السوفيتية لتهدئة الأزمة، بينما لم يمثل السلوك السوفيتي سوى قيد محدود على التحرك الأمريكي. لذلك فإن تتبع السلوك السوفيتي في هذه الأزمة من شأنهلقاء الضوء على هذا الرأي وتوضيح طبيعته وحجم الدور السوفيتي، وبالتالي طبيعته وحجم الاتحاد السوفيتي نفسه في هذه المرحلة من التاريخ وتأثيرها عليه وتأثيرها به.

وقد سعى الإتحاد السوفيتي لأن يكون له دور رئيسي في هذه الأزمة وعدم ترك الولايات المتحدة للتحرك المنفرد في المنطقه والا يأتى دوره تابعاً للقيادة الأمريكية ولكنه يأتى على قدم المساواة معه⁽²⁾ لهذا إتبع الاتحاد السوفيتي في تعامله مع هذه الأزمة مبدأ التفاوض. وكان مؤدى ذلك باب موارب للتصويات السياسية. ويقوم هذا المبدأ على اسدز 'تجيه المنع والمنع. المنع التفاوضى للعراق والمنع القمعي لإستمرار الاحتلال ونشوب صراع دامى فى تلك المنطقه الحيويه من العالم⁽³⁾. بمعنى ان المنهج السوفيتي يعتمد فمكره ان بالحوار والتفاوض مع العراق يمكن احراز بعض النتائج المثمره. وذلك ان الاسلوب الأمريكى المناقض فى ادارته الأزمة يعنى دفع المنطقه الى المواجهه العنيفه المباشره لما لها من اثار مدمره على المنطقه والعالم⁽⁴⁾. ويلزم المنهج السوفيتي بالاطر الدولية العامه للحل فى القرارات التى اصدرتها الامم المتده وشارك فيها بالتصويت ولكن تفهم سوفيتي واضح للظروف الاقليميه والداخلية التي أجبرت العراق على غزو الكويت. وقد سارت الخطه السوفيتيه منذ البدايه على دفع العراق لقبول الاراده الدولية والدخول فى تفاوض بعد ذلك لإنهاء اسباب التوتر. دون جدوى. ولعل هذا يفسر فشل مهمه بريماكوف فى شهر اكتوبر 1990⁽⁵⁾. ويقوم المنهج السوفيتي ايضا على استراتيجيه لا غالب ولا مغلوب بل الكل يكسب من التسويه السلميه، وهى تعنى ان يخرج العراق بحفظ ماء الوجه كما دخل.الأزمة يوم الثاني من اغسطس 1990، مع تفهم كامل لظروف واستعداد لحلها عربيا واقليميا ودوليا وان يضمن العرب والمجتمع الدولي تحت علم الامم المتحدة تحقيق هذه التسويه⁽¹⁾.

(1) M. Boyer and J. Wilken Field: Third Party Intervention: The super Power as crisis Manager in M. Breaker and J. Winesfeld (eds.) crisis conflict and stability, New York: Pergom Press PP. 75. 99

(2) د. رندا فوده : أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومى العربى- مرجع سابق ص 152

(3) د. حسن بكر: دور القوتين الاعظم في ادارته أزمة الخليج مرجع سابق ص 291

(4) المرجع نفسه ص 306

(5) المرجع نفسه ص 306

وقد بدأ المبدأ التفاوضي السوفيتي في التعامل مع الازمة والقائم على المنع والمنح في تعامله مع العراق او إستنكار الغزو والمطالبه بالإنسحاب العراقي من اراضي الكويت ، وقد عبرت عن ذلك تصريحات جورباتشوف⁽²⁾، ثم في وقف شحن اية اسلحه سوفيتيه اليه وايضا في تأييد فرض العقوبات الاقتصادية عليه، الا انه من جانب اخر حرص على عدم قطع الإتصالات تماما معه ، وبدأ ذلك في امرين اولهما: هو نفي الخارجي السوفيتيه اى احتمالات للقيام بإلغاء معاهده الصداقه والتعاون الموقع مع العراق عام 1973 ، والتي تم تجديدها في عام 1978. والامر الثاني هو استمرار الإتصالات مع الجانب العراقي سواء عبر رسائل الرئيسين جورباتشوف وهدام حسين واستقبال موسكو لعدد من كبار المسؤولين العراقيين مثل سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء الذي أجرى مباحثات مع شيفر نادره وزير الخارجيه السوفيتي في 25 / 8 / 1990 كما تم تبادل الرسائل بين الرئيسين جورباتشوف وهدام حسين في 24 / 8 وقبل يوم واحد من موافقه الإتحاد السوفيتي على القرار رقم 665 الذي اباح استخدام ما يلزم من تدابير لتطبيق العقوبات الإقتصادية ضد العراق⁽³⁾. حيث طالب في تلك الرسائل بالإنسحاب العراقي والالتزام بالقرارات الدوليه والا اضطر الى الموافقه على القرار المشار إليه ، الا ان العراق لم يتجاوب مع الدعوه السوفيتيه مما دفعه الى الموافقه على هذا القرار ولكن بعد اجراء تعديلات عليه .

كما قام الإتحاد السوفيتي بمحاوله لعب دور وثيق بين العراق والغرب⁽⁴⁾. حينما أوفد الدكتور بريماكوف مبعوث الرئيس جورباتشوف الشخصي وايضا الرئيس السابق لجمعيه الصداقه العراقيه السوفيتيه وابرز مساعدي الرئيس في العلاقات الامريكيه السوفيتيه وفي الروابط بالشرقين الادنى والمتوسط . وتلخصت مهمه بريماكوف في تفادي النزاع العسكري وتسويه الازمه سياسيا فضلا عن اجلاء الرعايا السوفيت من منطقه النزاع في هذه الجوله . وقد زار بريماكوف وهو في سبيله تنفيذ هذه المهمه كل من بغداد وعمان والرياض ودمشق والقاهره وإلتقى بأمرير الكويت ورئيس دولة فلسطين ياسر عرفات ، ثم عرج علي واشنطن وأوروبا وباريس وكبر زيارته للمنطقه⁽⁵⁾. وكانت مهمته تخلص فيما اعلنه (ان ادنى تسويه سياسيه يجب ان تستثمر حتى النهايه لتحاشي الاشتباك العسكري دون مهادنه العراق او موافقه المجتمع الدولي على ضم الكويت)⁽¹⁾.

(1) المرجع السابق 306

(2) ازمه الخليج والمواقف العربيه الدوليه المرجع السابق ص 94

(3) التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1990 - مرجع سابق ص 51 : 52

(4) راجيه ابراهيم صدقي : التوجهات العامه لردود الفعل الدوليه - السياسه الدوليه العدد 102 - مرجع سابق - ص 99

(5) جيسن بكر : المرجع السابق ص 299

وفي إطار محاوله الاتحاد السوفيتي لعب دور متميز في هذه الازمه ما اعلنه من مبادرات سلميه بإنهاء أزمة الخليج وقد اعلن ثلاثة مبادرات اثنتان منها اثناء الحرب الجوية وقبيل ابتداء الحرب البريه والثالثه عقب اندلاعها ، وقد اعلن المبادره الاولى في 18 فبراير 1991 والتي عرفت بإسم خطه جورباتشوف وقد تضمنت ستة نقاط اساسيه هي :

- 1- التزام العراق بكل قرارات مجلس الامن بما في ذلك الانسحاب غير المشروط على ان تسوى الخلافات الحدوديه والماليه مع الكويت في مرحله لاحقه
- 2- منح تعهدات للعراق بالمحافظه على بنيته السياسيه وحدوده وضمانات بعدم تعرضه لعقوبات جديده بعد إلغاء عقوبات مجلس الامن
- 3- انسحاب القوات الاجنبيه من المنطقه 4- مشاركة العراق ترتيبات الامن الاقليمي 5- العمل على حل قضايا الشرق الاوسط الاخرى عقب حل أزمة الخليج مباشره 6- المساهمه في اعاده اعمار المنشآت المدنيه في العراق (2) . الا ان هذه الخطه قد فشلت لرفض دول التحالف الدولي لها ، اذ طلبت واشنطن اضافه نقاط اخري الى المبادره السوفيتيه قوامها ضروره الانسحاب العراقي في مدى زمني لا يزيد عن اربعه ايام واطلاق صراح جميع الاسرى والكشف عن حقول الالغام . وفي نفس الوقت رفضت تقديم اي بادره على امكانيه تأخير اندلاع المعارك الحربيه البريه والتي استمرت الاعدادات العسكريه لها بمعدلات اسرع من ذي قبل (3) .

وفي محاوله لتفادي وقوع الحرب البريه قام جورباتشوف بطرح مبادره ثانيه في 22 فبراير 1991 تتضمن ثمان نقاط تمثل الاتفاق السوفيتي العراقي وهي :

- 1- الانسحاب العراقي غير المشروط من الكويت 2- البدء في سحب القوات في اليوم التالي 23 فبراير 1991
- 3- تحديد مهله معينه لإتمام سحب القوات العراقيه 4 - رفع الحظر المفروض على العراق مع سحب ثلثي حجم القوات 5- اسقاط قرارات مجلس الامن الدولي الصادره ضد العراق بعد مايكتمل سحب القوات 6- الافراج عن اسرى الحرب على اثر اعلان وقف اطلاق النار 7- اشراف دول محايده على سحب القوات بتفويض من مجلس الامن الدولي 8- استمرار العمل لصياغه بقيه التفاصيل بدقه (4) . الا ان الولايات المتحده اعتبرت ان الخطه السوفيتيه لا ترقى الى مطالب الحلفاء ، وانه على الصعيد العملي ليس هناك ما يجبر التحالف الدولي على قبول الخطه

(1) أزمة الخليج والمواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 95

(2) اوراق الشرق الاوسط الكتاب الثاني - القاهرة - مارس 1991 - ص 88

(3) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 90 - المرجع السابق - ص 59

(4) لوراق الشرق الاوسط - المرجع السابق - ص 88:89

السوفيتية التي حاولت ايجاد صيغة توازنه بين مطالب التحالف الدولي وبعض المطالب العراقيه . اى انه لم يكن ما يمنع من الاستمرار فى القتال والبده بالمرب البريه وانهاء الإحتلال العراقى بالقوه⁽¹⁾ .

وبعد اندلاع المرب البريه فى 25 فبراير 1991 والتي اسفرت عن استسلام القوات العراقيه بأعداد كبيره وتحرير الكويت وقيام قوات التحالف الدولى بإحتلال جزء من اراضى جنوب العراق . سعى الإتحاد السوفيتى لمحاوله وقف اطلاق النار . خاصه بعد اعلان العراق استعداده لتنفيذ كافه قرارات مجلس الامن بشأن ازمه الخليج ، فيما يعد استسلامافعليا ، ولذا كانت المبادره السوفيتيه الثالثه فى 27 فبراير 1991 والتي تم علي اساسها وقف لإطلاق النار وتضمنت ثلاث نقاط اساسيه هي :

(1) انسحاب القوات العراقيه غير المشروط من الكويت (2) وقف اطلاق النار (3) اشراف مجلس الامن على هذا الإنسحاب . وقد فتحت هذه المبادره الباب اما مناقشات مجلس الامن كي تتخذ القرار رقم 686 الخاص بوقف اطلاق النار فى الخليج فى 3 مارس 1991⁽²⁾ .

ومن مظاهر محاوله ظهور الدور السوفيتى فى اداره ازمه الخليج للصفه

المعيظه عن بقيه الدول :

(ا) التفسير الخاص لقرار رقم 661 الذى فرض الحظر الإقتصادى على العراق . فبينما ذهبت الولايات المتحده ومعها بريطانيا الى حد استخدام القوه فى فرض الحظر الإقتصادى رأى الإتحاد السوفيتى ان الحظر الإقتصادى لا يجب ان يرتبط بإجراء عسكري ، بل هو راجع الى اقناع الدول بإرادتها الذاتيه بالإمتناع عن دخول فى معاملات تجاريه ان ماله للمعراق ، واستشهد السوفيت بكافه السوابق الدوليه فى هذا الصدد كذلك حدد السوفيت موقفهم من الحظر الإقتصادى علي انه لا يتضمن انشطه المستشارين من العسكريين والخبراء المدنيين والعلاقات القنصليه وخطوط النقل البرى والجوى فى الوقت الذى اصررت فيه الولايات المتحده علي ان مفهومها للحظر هو مفهوم شامل يتضمن كل انواع الإتصالات مع العراق . وادت هذه الخلافات الى تاخير صدور القرار رقم 665 عدة ايام⁽³⁾ .

(ب) كما ظهر الموقف المتميز للإتحاد السوفيتى عند مناقشه استخدام القوى العسكريه لإجلاء قوات العراق عن الكويت⁽¹⁾ . فقد ارسلت معظم الدول الاوربيه والولايات

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 - المرجع السابق ص 60

(2) اوراق الشرق الاوسط المرجع السابق - ص 89

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 المرجع السابق ص 52

المتحدة قواتها المسلحة الى المنطقه بناء على طلب الدول الخليجيّه والمملكه العربيه السعوديه للدفاع عنهم ضد اى عدوان عراقي عليها . الا ان الاتحاد السوفيتى قد حدد موقفه من ارسال قوه عسكريه الى المنطقه على نحو مفاير للامال الامريكيه التى كانت ترغب فى مشاركته عسكريه سوفيتيه ، ولوينسب محدوده (على الأقل هذا ما كانت تدعمه امريكا، وإن كان ضد توجهاتها). فقد اعلن ادوارد شيفرنادزه وزير الخارجيه الاسبق ان الاتحاد السوفيتى قد يجبر على استخدام القوه العسكريه فى حاله واحده فقط وهي تهديد امن وسلامه المواطنين السوفيت فى العراق للخطر⁽²⁾ . كما اعلن الاتحاد السوفيتى رفض زياده الوجود العسكرى فى منطقته الخليج واعلن ان السفن السوفيتيه فى المنطقه لحمايه السفن التجاريه السوفيتيه فقط⁽³⁾ . وقد ظل الموقف السوفيتى على مبداه - كما أعلن الكرملين - الا اذا اصدر مجلس الامن قرارا بذلك وعلى ان تخضع هذه القوات لسلطه مجلس الامن . وربط ذلك باحياء دور لجنه الاركان التسياسيه لمجلس الامن⁽⁴⁾ .

ج) الموقف من القرار العراقى بإغلاق السفارات العامله فى الكويت : ففى حين اصرت الولايات المتحده وبريطانيا على عدم سحب دبلوماسيهها من الكويت ، واعتبار أن اى محاوله عراقيه لإستخدام القوه من قبل السلطات العراقيه ضد الدبلوماسين الامريكين بمثابة تجاوز يستدعى استخدام القوى المسلحه . اتخذ السوفيت موقفا وسطا ، فقد اقر بعدم شرعيه ضم العراق للكويت ، وبعدم قبوله نتائج هذا الضم الا انه وافق على سحب بعثته الدبلوماسيه من الكويت تحت مبرر ان ظروف الإحتلال لا تساعد البعثه على القيام بمهامها⁽⁵⁾ . وبالطبع فإن هذا الدور المتميز قد اعطي للاتحاد السوفيتى القدره على المناوره ومحاولة استغلال الظروف والمتغيرات الدوليه للعب دور اكبر تميزا وايضا لمحاولة القيام بدور الوسيط فى هذه الازمه⁽⁶⁾ .

والجدير بالذكر فى هذا المقام ان الإتحاد السوفيتى وهو فى سبيله لعب دور متميز ظهر فى تصرفات الساسه السوفيت تعبير جديد يضاف الى ادبيات علوم السياسه الدوليه ومصطلحتها . وهوتعبير الفرصه الاخيره وهو التعبير الذى عنى ان الإتحاد السوفيتى يرى ان المشاركة فى استصدار قرار جديد لمجلس الامن لا يعنى

(1) د. ودوده يدران: ازمه الخليج والنظام الدولى . مجله العلوم الإجتماعيه العدد الاول/الثانى

مرجع سابق - ص 48 : 55

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 - المرجع السابق - ص 58

(3) فتحى حسن عطوه : المرجع السابق - ص 110

(4) راجيه ابراهيم صدقى : المرجع السابق - ص 99

(5) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 المرجع السابق ص 53

(6) د. ناديه محمود مصطفى : ازمه الخليج والنظام الدولى - المرجع السابق - ص 121

بالضرورة ان كل المساعي الساسيه قد انتهت فعلاً ، بل ان هناك فرصه مازالت قائمه ،وقد ظهر تميعير الفرصه الاخيره لبغداد للمره الاولى اثناء زياره وزير الخارجيه السوفيتى بتروفيسكى الى طهران فى 11 / 28 وقبل يوم واحد من استصدار القرار رقم 678 الذى تضمن عبارته (جميع الوسائل الضروريه) والتى اشبكت ضمنا اياهه استخدام القوى العسكريه ضد العراق ، حيث صرح المبعوث السوفيتى فى طهران ان موسكو ترى انه لكي تجد تصويه سياسيه للآزمه يجب اعطاء بغداد فرصه اخيره ، وكان السوفيت قد طلبوا لقاء طارق عزيز وزير الخارجيه العراقى فى 11/26 قبل الذهاب الى نيويورك لمناقشه القرار رقم 678 وفى ظل تلك الملاحظات جاء الموقف السوفيتى رابطاً موافقتهم على القرار 678 بشرطين اولهما : عدم النص صراحه على تعيير استخدام القوه العسكريه واستبداله بتعيعير اخر اكثراً عموميه وهو يعتبر جميع الوسائل الضروريه والذى عني ضمناً⁽¹⁾ اياهه الحل العسكري . اما الشرط الثانى فهو اعطاء فرصه زمنيه معقوله - تحدد فى القرار بخمسه واربعين يوماً - لتطبيق مفهوم الفرصه الاخيره مع بغداد⁽²⁾ .

ولعل من قبيل محاوله الإبقاء على دور متميز فعال فى السياسه الدوليه ما قام به من التنسيق مع الجماعه الاوربيه فى اداره ازمه الخليج . ومن امثله هذا التنسيق البيان المشترك للإتحاد السوفيتى والجماعه الاوربيه فى سبتمبر 1990 حيث طالب الطرفان بمضايفه الاهتمام بالمشكلات الاخرى فى المنطقه الى جانب الإهتمام بازمه الخليج⁽³⁾ . وايضا عدم مساهمته المباشره فى مساعدته الدول التى تضررت من هذه الآزمه والإكتفاء بدعوته لإنشاء اليه دوليه تابعه مثلاً لصندوق النقل الدولى او البنك الدولى لتخفيف الآثار السلبيه لهذه الآزمه على بعض الدول⁽⁴⁾ .

وقد كانت وظيفه محاوله الإبقاء على دور متميز للدوله السوفيتيه فى النظام العالمى وما استتبعه من مواقف واجراءات التفسير العلمى والمفتاح المبرر للقيام ببقية الوظائف الاخرى التى ظهرت من خلال اداره الاتحاد السوفيتى لازمه الخليج العربيه الثانى . بل وكانت المتمم المنطقى لها وهو ما سنستعرضه حالا :
ثانياً : الالتزام بالحل السلمى :

بمجرد وقوع الغزو العراقى للكويت اصدرت الحكومه السوفيتيه بياناً ادان العدوان العراقى ، واعتبر البيان ان مهما كانت درجه تعمق المشكله بين الكويت والعراق فإنه ليس هناك ما يبرر استخدام القوه وان اقتحام القوات العراقيه

(1) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص 27

(2) التقرير الاستراتيجى العربى لعام 90 المرجع السابق ص 51

(3) د. ودوده پدران : ازمه الخليج والنظام الدولى - مرجع سابق ص 49

(4) المرجع السابق ص 54

للكويت يتناقض تماما مع الإتجاهات الإيجابية لتتقبه الحياه الدوليه . ودعى البيان الى استعادته وحده واستقلال اراضى دول الكويت⁽¹⁾ . وفى نفس اليوم أيد الاتحاد السوفيتى قرار مجلس الامن رقم 660 والذى صدر فى الثانى من اغسطس وتضمن ادانته للغزو العراقى ومطالبه العراق بالإنسحاب الفورى⁽²⁾ .

وقد استتبع ذلك بوقف التصدير والإستيراد من والى العراق ووقف شحنات الاسلحه ، إلا ان الاتحاد السوفيتى عارض استخدام القوه لغرض العقوبات الاقتصادية على العراق رغم تصويته لصالح قرار مجلس الامن رقم 661 الذى يقضى بذلك⁽³⁾ - وقد أظهرنا من قبل وجهه نظره فى كيفية تطبيق هذا المظر- وفى 1990/8/4 صدر بيان مشترك عن وزيرى خارجيه كل من الإتحاد السوفيتى والولايات المتحده يعلننا فيه إدانتهم للغزو العراقى للكويت ، وعدم الإعتراف بضم العراق لها ، كما يعلن اهميه فرض عقوبات إقتصاديه وماليه عليه حتى يجبر على التراجع والإنسحاب من الكويت⁽⁴⁾ . كما حذر نائب وزير الخارجيه السوفيتى يوم 1990/8/9 الولايات المتحده من القيام بعمل عسكري ضد العراق وأكد إلتزامه بضروره الحل السياسى للمشكلة⁽⁵⁾ . كما صرح الكسندر كراشوف مدير اداره الشرق الأوسط فى الخارجيه السوفيتيه فى 1990/8/8 ان موسكو لا تزال تؤيد تماما إستخدام السبل السياسيه والإقتصاديه فى التعامل مع هذه المشكله⁽⁶⁾ .

... كما اكد الرئيس السوفيتى جورباتشوف فى 8/27 انه لايد من الافاده من كل القنوات الرشيده والإتصالات والروابط لإنهاء الأزمه فى صورته سلميه ورشيده وانه منالضرورى بذل أقصى الجهد من اجل تحقيق هذه الفرصه ودرء الإلتفجار المسلح⁽⁷⁾ . وقد أعلن البيان السوفيتى الفرنسى المشترك الصادر فى 9/26 ان الهدف هو التوصل الى التسويه السياسيه للأزمه على اساس انسحاب القوات العراقيه من الكويت وإعاده السنياده لهذا البلد العربى ، واما أسلوب تحقيق هذا الهدف فهو الحل السياسى شريطة الإلتزام التام بالحصار الإقتصادى الذى قرره مجلس الامن والاستعداد لإتخاذ خطوات اضافيه متمشيا مع ميثاق الامم المتحده . كما اعرب مندوب الإتحاد السوفيتى الدائم لدى الامم المتحده فى كلمته امام الجمعيه العامه ان

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 المرجع السابق ص 51

(2) المرجع نفسه ص 51

(3) د. فتحي حسن عطوه : المرجع السابق ص 110

(4) د. جمال ظهران : أزمه الخليج فى مواجهه النظام العالمى الجديد- السياسه الدوليه العدد 103 مرجع

سابق ص 84

(5) د. فتحي حسن عطوه : المرجع السابق ص 110

(6) المرجع السابق ص 110

(7) أزمه الخليج والمواقف العربيه الدوليه - المرجع السابق ص 95

الإتحد السوفيتى يرى استخدام كافه وسائل التأثير فى المعتدى- السياسيه والسلميه والمدنيه- بالإقتران طبعاً مع اجراءات الإرغام ذات الطابع الإقتصادى وما الى ذلك ، وبمباراه اخرى تطبيق اجراءات الاقتناع والإرغام الفعاله والمثبتة فى الميثاق⁽¹⁾. كما تاكد نفس التوجيهات فى الإجتماع الذى عقد فى 1/ 9 / 1990 بين وزير الخارجيه السوفيتى والصينى فى بكين وما صدر من بيان مشترك ببناء عليه والذى يؤكد على ضروره الحيلولة دون تصاعد الموقف الى مواجهه عسكريه⁽²⁾.

وفى 9/ 9 / 1990 وتطبيقاً لآليات سياسه الوفاق الجديده عقد بهلسنكى قمه سوفيتيه امريكيه برئاسه كل من الرئيس جورباتشوف ونظيره الأمريكى جورج بوش . وقد حاول الإتحد السوفيتى استثمار حاجه الولايات المتحده للتنسيق السياسى معه فى الفروج بنتائج تدعم اسلوبه الدامى الى الإستمرار فى الجهد السلميه ارجاء البت الفورى فى مسئلة استخدام القوه ضد العراق . فضلاً عن محاوله الربط غير المباشر بين قضيتى احتلال العراق للكويت وتسويه القضيـه الفلسطينيه ، وقد تم التوصل الى حل وسط يقضى باستمرار العمل من اجل الوسائل السلميه لفتـره قائمه وايداع اعتراف الأمريكى جاء بعدم حتميه الحل العسكري اى بنـيـذ القوه كـأسلوب وحيد وفقاً لما كان تسهرقه الولايات المتحده⁽³⁾. كما جاءت نتائج القمه المعبر عنها فى البيان المشترك لتدل على رغبه القوتين العظميتين فى التوصل الى اكبر مساحه ممكنه من الإتفاق ازاء سبل انهاء الإحتلال العراقى للكويت حيث عدت حلاً وسطاً لتـحـركـات الطرفين⁽⁴⁾. كما اسفرت القمه ايضاً عن نجاح واشنطن فى الحصول على موافقه الإتحد السوفيتى من اجل تشديد الحصار على العراق مع عدم اسقاط الخيار العسكري كملجأ اخير فى مقابل نجاح موسكو فى ادراج الصراع العربى الاسرائيلى واقتراح مطالبه واشنطن بتنفيذ القرار رقم 242 بالاضافه الى دعوه امريكيه بتقديم مساعدا إقتصاديه لموسكو⁽⁵⁾ وقد تضمن البيان المشترك العناصر الاتيه⁽⁶⁾:

(أ) دعوه العراق الى التنفيذ الكامل للقرارات الدوليه والإنسحاب غير المشروط من الكويت وعوده الحـكـومـه الشرعيه واطلاق صراح جميع الراهائن المحتجزين فى العراق والكويت . (ب) دعوه الجماعه الدوليه الى الإلتزام بالعقوبات التى قرررتها الامم المتخذة والعمل على تطبيقها . (ج) ان الولايات المتحده والإتحد السوفيتى يقران

(1) المرجع السابق ص 95

(2) راجيه ابراهيم صدقى : المرجع السابق - ص 99 : 100

(3) د. جمال زهران : المرجع السابق 84

(4) محمد سيد احمد : صمه بريماكوف- الاهرام 25 / 10 / 1990 ص 7

(5) راجيه ابراهيم : مرجع سابق ص 100

(6) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 مرجع سابق - ص 53

بأن القرار رقم 661 سمح في إطار الظروف الإنسانية بإدخال الطعام والدوية الى العراق والكويت على ان تتولى الوكالات الدولية المتخصصة مراقبة هذه الواردات للتأكد من ان الطعام يصل الى مستحقيه . (د) ان البلدين يفضلان ان تحل الازمة سلميا وانهما متحdan في موافقهما ازاء العدوان واذا عجزت الخطوات المتخذة من انهاء العدوان فإن البلدين علي استعداد للنظر في خطوات اضافيه تتصف مع ميثاق الامم المتحدة . (هـ) بمجرد ان ينتهي العدوان العراقي ، وتحقق الاهداف التي قررتها الامم المتحدة ، فان وزير خارجيه البلدين سيوجهان عملهما لتطوير بنيان امنى اقليمى واجراءات لإحلال السلام والاستقرار في المنطقه ، والعمل على حل جميع النزاعات المتبقية في الشرق الاوسط والخليج واستمرار التشاور فيما بينهما والمبادره بإجراءات المتابعه هذه الاهداف في الوقت المناسب . ومن الغريب ان ذلك لم يمنع ادوارد شيفرنادزه وزير الخارجيه السوفيتى السابق من الاعلان امام البرلمان السوفيتى (مجلس السوفيت الاعلى) ان بلاده لا ترى وجود ايه علاقه مباشره بين ازمه الخليج والنزاعات الاخرى بمنطقه الشرق الاوسط (1).

وقد استمر هذا المنهج في السياسه السوفيتيه تجاه ازمه الخليج ، حيث ايدت جميع التحركات السلميه والقانونيه من خلال مجلس الامن ، وقد وافقت علي جميع القرارات الصادره منه بما فيها القرار رقم 678 الاخير . كما انها قامت بالعديد من المبادرات الدوليه التي استهدفت في النهايه حل الازمه سلميا وجلاء القوات العراقيه من الكويت وتحقيق مبدأ عدم مكافئه العدوان وعدم السماح بقيام دوله كبيره بإبتلاع الكويت . ويرجع اسباب رفض الإتحاد السوفيتى لإستخدام القوه العسكريه لعدة اسباب ، اولها : ان توافد القوات الامريكيه والغربيه الى منطقه الخليج قد اثار معارضه حاده داخل بعض المؤسسات السوفيتيه خاصه المؤسسات العسكريه التي اعتبرت ان التواجد العسكري المكثف للغرب والولايات المتحده في منطقه الخليج القلبي الغربيه من الحدود الجنوبيه للبلاد من شأنه ان يعرض المصالح الامنيه للإتحاد السوفيتى للخطر ، ولايوجد ما يضمن إنسحاب هذه القوات بعد انتهاء الازمه . ثانيا : ان الإتحاد السوفيتى كان يرغب في تقرير مصير بعض المسائل العسكريه الفاصه بالازمه من خلال الامم المتحده وتحديد ا عبر اللجنه العسكريه التي تتكون من رؤساء اركان الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن (4) . ثالثا : رغبه القياذه السوفيتيه في مواصلة منهج سلمى لحل الازمه (5) . رابعا : وهو سبب

(1) يه إيمان زهران : المرجع السابق ص 84

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 المرجع السابق ص 53

(3) ازمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق - ص 104:105

(4) راجع ابراهيم صدقى : المرجع السابق ص 99

(5) تولوده بدران : المرجع السابق - ص 54

معنوى يتسم باللغة السياسيه الجديده التى حرص عليها الرئيس جورباتشوف والتى ترفض استخدام القوه فى حل المنازعات الدوليه . وخامسا و اخيرا وهو رغبه القياده السوفيتيه فى اتاحه الفرصه امام المناوره السياسيه يمكن استغلالها لاحقا (1).

ويرجع البعض اسباب الضعفت الامريكى المدعوم بتاييد بريطانى فرنسى فى مبادرات السلام ووسائل الحل السلمى السوفيتى وخاصه عند بدء العمليات العسكريه وهى ، اولاً: انهيار القوه العسكريه العراقيه تماما وبالتالى عدم قدره على احداث خسائر فى قوات التحالف اذا ما قررت البدء فى الحرب البريه . ثانياً : إنتفاء اى قدره سوفيتيه حقيقيه للضغط سواء على التحالف الدولى والعراقى او بدرجه اكبر على التحالف الدولى لقبول الخطه السوفيتيه والعمل بها . ثالثاً: ان الخطه السوفيتيه (المبادرات السلميه) قد اعتبرت بمثابة غطاء لخروج مشرف للعراق المهزوم تماما بكافه المقاييس العسكريه والسياسيه وان قبول التحالف الدولى للخطه السوفيتيه من شأنه ان يعطل اجراء إنتصار عسكري قريباً جداً . وابعاً : ان خطط الملقاء الحقيقيه غير المعلنه تضمنت ما هو اكثر من إنهاء الإحتلال العراقى للكويت (2).

ثالثاً : العمل الجماعى بإشراف الامم المتحده :

ركز الإلتزام السوفيتى السابق فى تعامله مع ازمه الخليج العربيه الثانيه وطوال هذا التعامل على ضروره العمل الدولى الجماعى ومن خلال وتحت إشراف الامم المتحده من خلال الياتها المختلفه كالجمعية العامه ومجلس الامن ولجانها وصناديقها المختلفه . وذلك سواء اكان هذا الحل سلميا او حتى اضطرت تداعيات الازمه الى الإلتجاء للعمل العسكري . الذى يشترط ان يكون من خلال قوه عسكريه تقودها لجنه القياده العسكريه المشتركه لمجلس الامن وتحت علم الامم المتحده (3). كما اصدر وزير الخارجيه السوفيتى يوم 8/9 بياناً فى نفس المعنى حيث اعلن معارضه استخدام القوه فى اطار قرارات من جانب واحد لإنهاء الازمه (4). كما اعلن فى نفس التاريخ ايضا ان النمط الاصوب والارشاد للتصرفات فى الحالات النزاعيه هى الجهود الجماعيه والإفاده من اليات الامم المتحده وبالقدر الكامل (5).

وفى سبيل تنفيذ اجراءات الإقناع والقمع دعى وزير الخارجيه السوفيتى الى تنشيط لجنه الاركان العسكريه التابعه لمجلس الامن .. فهى اليه لإعداد وتنسيق وسائل

(1) راجيه ابراهيم : المرجع السابق ص 100

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 المرجع السابق ص 60

(3) راجيه ابراهيم مذكرى المرجع السابق ص 100

(4) فتوى حسن عطوه : المرجع السابق ص 110

(5) ازمه الخليج والمواقف العربيه الدوليه المرجع السابق ص 94

الإكراه ووسائل إنهاء العدوان عند الضرورة .. لتنفيذ مهماتها وهي الدفاع عن السلام ودرء الحرب ودراسة الجوانب المختلفة بوضع وحدات عسكرية قوية تحت تصرف مجلس الأمن .. والاتحاد السوفيتي على استعداد لعقد إتفاق مناسب مع مجلس الأمن ، وأكد ثقته في أن بقية أعضاء مجلس الأمن الدائمين سيفعلون هذا الإجراء ومعهم بقيه الدول الاعضاء في مجلس الأمن . كما أعلن الوزير السوفيتي في 10/4/1990 فسي تصريحاته للتلفزيون الأمريكي أن اشتراك السوفيت في هذه القوة سوف يتوقف على قرار الذي يتخذه مجلس الأمن وسوف يقوم الإتحاد السوفيتي بأى عمل شريطه ان يتم ذلك تحت علم الامم المتحدة واشراقها⁽¹⁾.

والجدير بالذكر في هذا المقام ان المبادرات السوفيتيه وكذا جولات المبعوث السوفيتي الخاص بالرئيس السوفيتي جورباتشوف قد ركزت في كل تفصيلاتها الى ضروره ربط الحل السلمى بالعمل تنفيذا لقرارات مجلس الأمن والشرعيه الدوليه . حتى انه في جزئيه تعويض الدول المتضرره بالعدوان دعى الى ان يتم ذلك من خلال الامم المتحده ايضا حيث نادى باستحداث اليه دوليه نابعه من صندوق النقد الدولى او البنك العالمى لفرض تخفيف العواقب السلبيه لهذه الازمه على هذه البلدان ذات الطابع الهش والضعيف خاصه . ووضح شيفر نادزه ان الإتحاد السوفيتي يصغه بلدا كبيرا منتجا ومصدرا للبترول سيكون مستعدا للتعاون ضمن اطر هيئه الامم المتحده او تحت رعايه اى هيئه دوليه في تنفيذ التدابير التى ترمى الى اشاعه الإستقرار فى الوضع الإقتصادى العالمى⁽²⁾ . وبديهي ان الإتحاد السوفيتي كان يسعى بذلك لعدم أنقراض قوه بمفرده يحل هذه الازمه وذلك من خلال عدم إعطاء الفرصه الأخرى وسائلها وهى القوى الإقتصاديه وقدراتها على التأثير فى الدول الأخرى من ان تاتى ثمارها بل يفضل ان يتم من خلال قوه عالميه محايده وهى الامم المتحده .
رأينا : التاكيد على الجهود العربيه لإحتواء الازمه :

حاول الإتحاد السوفيتي فى ادارته لزمه الخليج فى اكثر من مناسبه التاكيد على الدور العربى وضروره بذل الجهد من قبل الدول العربيه لإيجاد حل عربى للآزمه ينتج تفجيرها ويحصر اثارها وتداعياتها داخل المنطقه وبالتالي - وهو الاهم - عدم إعطاء الفرصه للغرب وبالذات الولايات المتحده للتواجد العسكرى والسياسى فى المنطقه وما يستتبعه ذلك من اثار ايجابيه على الموقف الأمريكى وبالتالي اثارا وتداعيات سلبيه على الموقف السوفيتي .

وقد اكدت تصريحات الزعيم السوفيتي جورباتشوف المتتابعه هذا التوجه

(1) المرجع السابق ص 95:105

(2) المرجع السابق ص 95

نحو الحل العربي⁽¹⁾. فقد اوضح الرئيس جويراتشوف في رسالته الى الرئيس مبارك بمناسبة إنعقاد مؤتمر القمة العربي الطارئ في 10 / 8 في القاهرة ان المساعي سوفيتية تستهدف مساعده العراق للفروج من الوضع الذي وقع فيه باقل ضرر يمكن بتنفيذه قرار رقم 660 الصادر من مجلس الامن ، الذي رأى انه يتيح الفرصة لتحقيق ذلك دون ازال كرامه العراق ، وقرر الرئيس جويرا تشوف ما يحمله للدول العربيه وجامعة الدول العربيه من دور هام للإسهام بجهد فعال في تسوية الازمه الناشئه⁽²⁾.

كما اكد جويراتشوف في المؤتمر الصحفي الذي عقد مع الرئيس الفرنسي في باريس في 10 / 29 على مايسميه بالعمل العربي ، حيث قال اننا نعتبر ان الوقت قد حان لأخذ العامل العربي في الإعتبار وهناك امكانيات تقدم نحو طرق مقبولة ووسائل حل ولكن بشروط ان تخدم المطالب لذلك فتحن مع حل سياسي للآزمه التي تزداد خطوره . ويجب ان نعمل جميعا في شكل نشط للتوصل الى هذا الهدف . ويضيف الرئيس جويراتشوف في نفس المناسيه : في هذا الاطار يمكن لدول عربيه عده ان تلعب دورا مهم فهناك العربيه السعوديه الجاره القريبه التي لديها علاقه بالعراق ويمكنها ان تأخذ المبادره كما ان هناك جهات عربيه اخرى يجب اشتراكها في هذا التحرك واني مقتنع بوجود عناصر ايجابيه لإستخدام العامل العربي في ايجاد مخرج للآزمه⁽³⁾.

ومن ناحيه اخرى ، فقط اكتسب الطرف السوفيتي جاذبيه خاصه من المنظور العربي حيث نجح في اظهار موقف يميزه عن الدول الغربيه والولايات المتحده بالنظر الى النقاط الآتيه :

(ا) تأكيد الإهتمام بالتوصل الى حلول سلميه للآزمه (ب) الدعوه نحو ايجاد صله بين تسويه ازمه الخليج الراهنه في اطار تسويه شامله للصراع العربي الإسرائيلي وهو ما يقترب من الرؤيه العربيه والاوربيه في هذا المجال . (ج) التحفظ على القيام بعمل عسكري ضد العراق ورفضه إمكانية عمل مشترك ضد العراق خارج اطار الأمم المتحده⁽⁴⁾.

وقد استمخ هذا الموقف السوفيتي من ضروره ايجاد حل عربي للآزمه رغم ما اعلنه وزير الخارجيه السوفيتي اودارد شيفر نادزه في مذكرته الموزعه على أعضاء البرلمان السوفيتي في 12 / 12 / 1990 التي جاء فيها (يتساءلون احيانا هل يجوز التدخل؟ فليحل العرب انفسهم هذه المساله ، واستطرد يجوز هنا السؤال التالي : هل

(1) فتحى حسن مطوه : المرجع السابق ص 111

(2) د. نادية حسن مصطفى: مفهوم ازمه الخليج والنظام الدولي - المرجع السابق - ص 115

(3) ازمه الخليج والواقف العربيه والدوليه المرجع السابق ص 96

(4) راجيه ابراهيم صدقي: المرجع السابق ص 99

يمكن ترك عائله قتل فيها اخ اخاه ان تحمل مشكلاتها بنفسها ؟ وأن نقول فليصدر الانسياء حكمهم ونقف نحن جانبا . هل من الاخلاق الاخذ بهذا المبدأ ؟ وهل يمكن بناء القانون الدولي والنظام العالمى عليه ؟ كلا ان من حق الامم المتحدة ومجلس امنها وحدهما العمل باسم المجتمع الدولى اذ اننا نقف بثبات الى جانبيهما وحدهما فى اتخاذ كافة القرارات ⁽¹⁾ .

إنعكاسات أزمة الخليج العربيـه الثانيـه على الاتحاد السوفيتى :

لقد ادى أسلوب ادارـه الاتحاد السوفيتى لأزمـه الخليج العربيه الثانيـه الى اخفاقه فى ثلاثـه مجالات ، الاولى : لم يعرف كيف يفرض نفسه كعنصر هام فى تسويه الصراع . ثانيـا لم يستطع فرض التسويه السياسيه التي حمل لواءها والتي تقوم على اساسها استراتيجيتـه كلها . والثالث لم يعرف كيف يقنع المجتمع الدولى بإخلاقه ويكسب ثقته ⁽²⁾ . لذلك فقد أدت هذه الازمه الى إنعكاسات سلبيه واخرى ايجابيه على الإتحاد السوفيتى ، ولكن نظرا لطبيعـه أزمة الخليج العربيه الثانيـه السرطانيـه المتشعبـه واثارها العيـن قابله للتحديد القطعى حيث تعدى هذه الازمه بثابـه ميقات انفرط عقد قديم وبناء منظومـه جديده ، لذلك فسيفتصر البـاحث على ذكر الإنعكاسات المباشره فقط ، وخاصـه وأن الاتحاد السوفيتى يمثل حالـه واقعيـه لهذه الازمه السرطانيـه . وما لا شك فيه من ان أزمة الخليج قد مثلت جانبا ملموسا من انهيار الإتحاد السوفيتى فهى قد لا تكون السبب المباشر الا انها احد الاسباب التى فجلت بانتهياره او على الاقل الوقت الذى بدأ فيه حساب بدايه الانهيار المشهود .

الإنعكاسات السلبيه :

لقد اسهمت حرب الخليج اسهاما كبيرا فى تغير مدركات قواعد العلاقات والتفاعلات الدوليه ، مما اجبر عدد كبيرا من الدول والقوى الدوليه على اعاده حساباتها تبعا للنتائج المباشره او غير المباشره لحرب الخليج ⁽³⁾ . وبالطبع فقد مثل الإتحاد السوفيتى الصوره الواضحه لهذه القوى . حيث كلفت الكثير من كرامته وسمعته العسكريـه ، وفشلت الدبلوماسية السوفيتيه فى لعب دور يدعم وضع الإتحاد السوفيتى الدولى ⁽⁴⁾ .

فقد اثار تراجع القوى السوفيتيه العديد من التساؤلات عن طبيعـه النظام الدولى الناتج واحتدم بين دارسى العلاقات الدوليه . حيث ذهب فريق منهم الى ان

(1) كلمه الافتتاحيه - أزمة الخليج وخيار الفرصه الاخيره - الفكر الإستراتيجى العربى - العدد 35

مرجع سابق ص 6

(2) رولان لوم - فشل الإستراتيجيه السوفيتيه - عرض وتحليل سوسن حسين - السياسه الدوليه

العدد 106 - المرجع السابق ص 202

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 المرجع السابق ص 41

(4) رولان لوم - المرجع السابق - ص 202

النظام الدولي - في ظل التنازلات السوفيتية المذكورة - يخضع لشبه انفراد امريكي. هذا بينما هارز فويك آخر هذا الإستنتاج ، مؤكدا انه سابق لوانه فضلا عن اغفاله القوى الدوليه الصاعده والتجمعات الاقليميه . وذهب ايضا الى التأكيد على ان النظام الدولي يمر بمرحلة مفاض ولا يمكن تعديد ملامح الوليد . ومن ثم يجب الإنتظار حتى يمكن تلمس ملامح النظام الدولي الجديد . واستمر هذا الجدل حتى اندلاع أزمة الخليج العربي الثانيه، حيث نجحت الولايات المتحده في اداره الازمة سياسيا وعسكريا بشكل اضعفت نسبيا حجج الفريق الثاني ودعم نسبيا ايضا من موقف الفريق الاول ، اذ نجحت الولايات المتحده في استغلال أزمة الخليج الثانيه لمصر الجدل حول دورها القياى في السياسة الدوليه الراهنه ⁽¹⁾.

ومن ناحيه اخرى ، فقد فسرت جميع المحاولات السلميه التي قام بها الإتحاد السوفيتي السابق على انها محاولات من اجل إنقاذ النظام العراقي من هزيمه ساحقه ونظرا لما بين النظامين من علاقات متميزه توجت بمعاهده الصداقه والتعاون التي تربط بين البلدين من منذ عام 1972 ⁽²⁾ . وايضا لما تمثله النسبه الغالبه من السلاح السوفيتي الموجود في ايدي القوات العراقيه . لذلك فقد إنعكست هذه الامور على مصداقيتها امام الرأي العام العالمى وخاصه حينما احسنت الولايات المتحده استغلال واظهار هذه السقطه ⁽³⁾ . وبالطبع فإن ذلك كان راجعا لضعف الدور السوفيتي العالمى واشتار اي قدره حقيقيه له للضغط سواء على التحالف الدولي اوحتى على العراق ، حيث ثبتت القراءه المتانيه للزاعمات الدوليه التي تمت تسويتها عن طريق الوساطه اخفاق معظمها اذا لم يتمتع الوسيطه بالقدرة على الاقتناع والضغط والتاثير على الأطراف . وبالتالي فقد زاد ذلك من سرعه الوصول الي النتيجة الاولى وهي زياده ميل النظام الدولي الي النظام الاحادي او الامريكي (الدوله العالميه).

لقد كانت صيغه أزمة الخليج الدولي تتلخص ببساطه في كونها عدوان سافر ضد دوله ضعيفه مما يمثله ذلك من انتهاك صارخ للقيم والقوانين والاعراف الدوليه . علاوه على الظروف واوضاع الاتحاد السوفيتي الاقليميه والداخليه . لذلك فقد كان على الاتحاد السوفيتي أن ينتهج في هذه الازمه سياسه تتوافق مع الاتجاه الغربي الرافض للعدوان والمدمع للنفوذ الغربى والامريكي بالمنطقه الا انه قد انتهج الاتجاه السلمى لحل هذه الازمه وحاول من خلاله أن يكون ندا لأمريكا ، ونظرا لان هذا المسلك قد فشل ، ونظرا لان هذه النسياسه السوفيتيه قد قوبلت بمعارضه داخليه من الرأي العام السوفيتي ⁽⁴⁾ . وايضا كان هذا الاتجاه ضد العراق لذلك فقد عجلت الازمه واسلوب

(1) التقرير الإستراتيجى العربى العام 1991- المرجع السابق ص 80:79

(2) رولان لوم - المرجع السابق ص 203

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 مرجع سابق ص 59

(4) رولان لوم - المرجع السابق ص 203

ادارتها سوفيتيا من التقريب من الموعد المعلوم .

ومن ناحيه اخرى نستطيع القول ان احداث الخليج كان لها اثرا كبيرا فيما حدث اخيرا فى الاتحاد السوفيتى ، اولا لان الولايات المتحده قد انشغلت تماما باحداث الخليج من جورباتشوف ومشكلاته الداخليه بما فى ذلك الحاله الإقتصاديه المتدهوره . وثانيا وقوف جورباتشوف الى جانب الولايات المتحده وتبينه للأهداف السياسيه الامريكيه فى منطقه الشرق الاوسط رغم بعض مواقف الاعتراض فيما يتعلق بالحمله الامريكيه ضد العراق التى اثارت ثائره العسكريين السوفيت الذين عانوا من الإزلال نتيجة انصحاب الجيش السوفيتى من اوربا الشرقيه وعانو من مشاهد السلاح السوفيتى يدمر فى العراق الدوله الصديقه . لذلك ضامفت من محاولات احكام قبضتهم على السياسه السوفيتيه وانتهوا الي محاوله الاطاحه بجورباتشوف والسيطره على البلاد⁽¹⁾ .

الانعكاسات الايجابيه :

لقد كان لازمه الخليج العربيه الثانيه بعض الإنعكاسات القليله الاهميه على الاتحاد السوفيتى السابق وقد تمثلت فى فتح الباب للدول العربيه الخليجيه على اقامه علاقات دبلوماسيه مع موسكو بعد السعوديه والبحرين⁽²⁾ . كما دعمت العلاقات السوفيتيه الايرانيه وحسنت من علاقاتها مع اكثر جاراتها اهميه فى اسيا الوسطى وهى تركيا⁽³⁾ .

كما كانت فرصه ايضا لتقويه الوفاق الامريكى السوفيتى ليصل الى صورهِ من الإتفاق من خلال التشاور المستمر وتبادل الاراء فى النقاط العرجه بالنظر الى ماوراء ازمه الخليج ، كما اعطت الفرصه للتنسيق الثابت والمستمر مع الدول الاوربيه ذات الخلاف فى الرأى مع الولايات المتحده حول اسلوب حل الازمه⁽⁴⁾ .

وعلى الصعيد الإقتصادى فقد حدد المسئولون فى كل من صندوق النقد والبنك الدولى اهم الاولويات خلال العام 1991 فى مسانده الإصلاحات الإقتصاديه والاداريه فى كل من الاتحاد السوفيتى واوربا الشرقيه ، لضمان استمرار التحول الى اقتصاد السوق وضمان اندماج تلك الدول بدون صعوبات كثيره فى النظام الإقتصادى العالمى⁽⁵⁾ .

(1) روبير هنتز: الولايات المتحده ومازق المنتصر -مرض سوسن حسين -السياسه الدوليه العدد 106-

مرجع سابق ص 201

(2) د.حسن بكر : دور القوتين الاعظم فى اداره ازمه الخليج - المرجع السابق ص 308

(3) رولان لوم - المرجع السابق ص 203

(4) د. حسن بكر - المرجع السابق - ص 308

(5) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 91 - المرجع السابق ص 200

المبحث الثاني

سياسات الولايات المتحدة ومنطقة الخليج قبل اندلاع أزمة الخليج العربي الثانية

من المناسب في هذا المبحث ان نقوم بإستعراض تطورات السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي منذ ان وضعت قدمها في هذه المنطقة وحتى الأزمة العراقية الكويتية ، وسنجد ان المبادئ والاستراتيجيات الأمريكية ظلت ثابتة طوال مراحلها . أهدافها واحدة وان تطورت من التجاره الى التجاره واحتواء الإتحاد السوفيتي ومنع دخوله الى المياه الدافئة التي اضافته سبب ثالث بعد ظهور أهمية البترول العربي وهو تأمين وصوله الى الولايات المتحدة والغرب عموما وبسعر مناسب لدفع صمليه التنمية بهذه الاقطار⁽¹⁾ فالاهداف ثابتة لانها تعبر عن مصالح وان اختلفت الوسائل والسياسات التي عبرت عنها ابتداء من مبدأ ثرومان وحتى مبدأ كارتر من الاعتماد الكلي على الغير لتنفيذ هذه الإستراتيجيات الى التدخل المباشر والواضح .

وقد تشكلت هذه الاهداف قبل الغزو العراقي للكويت في شكلين جديدين مع اتفاقهما في الاهداف العامة للسياسة الأمريكية بالمنطق ، وهما منع المد الثوري الاسلامي الإيراني من الوصول الى الشاطئ الغربي بالخليج العربي بهدف عدم التأثير على التوازنات والوضع السياسي القائم . والثاني يتمثل في الضغوط على المملكة العربية السعودية والإمارات الخليجية من خلال تخويفها من الخطر الشيوعي والإيراني والفلسطيني ودفعها الى الانضمام كلياً الى السياسة الأمريكية الشرق اوسطية ، وهو ما يعني ان الوجود العسكري الأمريكي في الخليج موجه في الأساس الى الدول الخليجية والسعودية بنوع خاص بوضعها بين فكي كماشة من أنفصاف⁽²⁾ . وقد ظلت هذه الاهداف وان تدارى عن العيون الهدف الاول اثناء أزمة الخليج وهو هدف إحتواء الشيوعية العالمية وذلك لبدء افول نجمها وزوال خطرها . وان ظل هو المحرك لكل التصرفات والافعال الأمريكية بحكم العادة ولان الخطر والسناريوهات الأمريكية والمعدة مسبقاً كان تأخذ في الحسبان الخطر الشيوعي ، وايضاً للتعجيل بنهايتها . ومن هنا عدت أزمة الخليج هي بدايه التحول في دوافع التحرك الأمريكي العالمي من الارتكاز على الدافع الايدولوجي بالاساس الى دوافع ذات صبغة إقتصادية أساسية في المقام الاول .

(1) د. اسماعيل صبري مقلد : الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الاوسط الاقليمي والدولي - منشورات ذات السلاسل - الكويت - 1986 - ص 438

(2) وياض الاشقر : المعاهدة المصرية الإسرائيلية وابعادها الإستراتيجية والعسكرية - اوراق مؤسسه الدراسات الفلسطينية - عدد 20 بيروت - 1979 - ص 30

فقد بدأ التواجد الأمريكى فى مظهر تجارى بحث ، وذلك اثر قيام المدعو (روبيرتس) وهو احد التجار الأمريكين بالقدوم عام 1827 للتفاهم مع سلطان مسقط للتخلص من قانون هذا السلطان ، حيث أصدر الأخير قانونا يحظر به التعامل مع غير الانجليز الا اذا قام هؤلاء التجار الاجانب بقصر التعامل مع وكلاء السلطان فقط ، وبعد تسديدهم الرسوم المستحقه على بضائعهم ، وكان مقتضى هذا القانون ان يتمتع التجار الانجليز بمزايا لا يتمتع بها غيرهم⁽¹⁾ . وقد فشل روبرتس هذا فى مهمته ما دعاه الى الاعلان عن مقاطعه الإتجار فى موانئ سلطان مسقط ، حتى سعى السلطان اليه يدعوه الى عقد اتفاق عمانى أمريكى يكون للأمريكين بموجبه حقوقا تجاريه مساويه لما للمبريطانيين بالضبط⁽²⁾ . ورغم ذلك فإن التجاره بين الطرفين لم تزدهر ، ولعل ذلك يرجع فى الأساس الى امكانيات الخليج الضعيف والفقيره فى ذلك الوقت⁽³⁾ . وفي عام 1859 زارت إحدى السفن الصريه الأمريكيه مسقط ، ولكن لم يعقب هذه الزياره بأخرى الا فى عام 1879 حينما زارت السفينه (تبيكوندبروجا) المنطقه ، مما اثار غضب الانجليز وقوبلت هذه الزياره بمعارضه شديده لدرجه انه لم تقم للأمريكان قوه اسطولييه فى المنطقه الا مع انتهاء الحرب العالميه الثانيه وما بعدها⁽⁴⁾ . ولعل السبب فى تأخر التواجد الأمريكى فى المنيع راجعا الى تمسكها بمبدأ (مونرو) فى السياسه عام 1918. والذي كان يقضى بتركيز نشاطها فى امريكا الوسطى والجنوبيه بدلا من الدخول فى نشاطات خارجيه فى الشرق الأدنى وفى منطقته كانت مقفله للاستعمار البريطانى⁽⁵⁾ . فقد اكد ذلك المؤرخ الأمريكى (هيردتينز) حيث قال : انه فى اثناء الحرب العالميه الثانيه عندما اصبحت الولايات المتحده مرتبطه اعمق بالإرتباط بالشرق الأوسط كانت الحكومه الأمريكيه تميل الى اعتبار المنطقه (مدا فلسطين والسعوديه) منطقته بريطانيه من ناحيه المسئولييه السياسسيه والإستراتيجيه⁽⁶⁾ .

ومع ذلك وعن طريق سياسه الباب المفتوح تمكنت الولايات المتحده من الحصول على امتيازات بشرقاليه عتيده فى المنطقه . الا ان حمايه هذه الإمتيازات كانت تتولها

(1) Greg J. History of Zanzibar from the Middle Ages to 1856. London - 1962, PP 197 : 198

(2) Skeet dan, Muscat and Oman the end of An Era, London, 1974 P 45

(3) جمال زكريا قاسم : دولة بوسعيد فى عمان وشرق افريقيا (1741-1861) القايره مكتبه القايره الحديثه 1967- من 213

(4) Field James, A. America and the Mediterranean World 1876 - 1882. Prinecton, 1969 - P 113

(5) للمزيد حول مبدأ مونرو - د. سمعان بطرس فرج الله - العلاقات السياسسيه الدوليه فى القرن العشرين - 1890-1918 ج1 - ط1 القايره مكتبه الانتجلى المصرى 1974- من ص 204:182

(6) د. سيد نوفل : الاوضاع السياسسيه لىمارات الخليج وجنوب الجزيره - مدخل عام دراسه الكويت ج3- القايره - معهد البحوث والدراسات العربيه - 1976- من ص 96

القوات البريطانية⁽¹⁾ . فقد نتج عن سياسته الباب المفتوح هذه ان نجحت الولايات المتحدة في اختراق منطقة الخليج العربي التي كانت مغلقه عن النفوذ البريطاني ، من خلال شركاتها البترولية التي دخلت الى المنطقة في ظل السياسة ذاتها . وبالرغم من المناورات التي واجهتها تلك الشركات من جانب الانجليز الا انها ظفرت بما يقرب من ربع اسهم شركه بترول العراق واطلاق يدها في بترول المملكة العربية السعودية والبحرين ونصف بترول الكويت⁽²⁾ .

ويحاول الكثيرون الربط بين الانسحاب العسكري البريطاني من منطقة الخليج العربي وبداء التدخل السياسي الامريكي ثم العسكري بعد ذلك⁽³⁾ . ولكن الحقيقة انها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية انتهجت الولايات المتحدة الامريكية سياسة خارجية جديدة على الصعيد العالمي وفي منطقة الخليج العربي بصفة خاصة وقد تمثل ذلك عالميا من خلال اتباع سياستان كان لها اكبر اثر حتى الان الاولى وهو مشروع مارشال للإنعاش الإقتصادي ، وبمقتضاه تقدم الولايات المتحدة بمساعدة الدول الاوربية التي اضميرت من جراء الحرب العالمية الثانية ، وبالتالي تم لها التاكيد على هيمنتها الإقتصادية . وبالتالي زعامتها السياسي للعالم الليبرالي⁽⁴⁾ .

وقد شغل هذا المشروع ايضا تقديم مساعدات اقتصادية لدول خارج القاره الاوربية مثل ايران وتركيا وباكستان . والثانية من خلال انتهاز سياسة الإحتواء للإتحاد السوفيتي الذي بدأ يتفتح على العالم الخارجي بعد انتهاء هذه الحرب . وتعنى سياسة الإحتواء التي نادى بها حكومة الرئيس الامريكي هاري ترومان التركيز على فاعليه مقاومه القوى بالقوه بمقاومة السوفييت بالخسيف عليهم للتخلي عن استراتيجيتهم التوسعية العالمية الجديده برفع درجه المخاطره بالنسبه لهم وذلك بوضعهم عند احتمال مواجهه المباشرة⁽⁵⁾ . والجدير بالذكر ان مبدأ ترومان السابق الاشارة اليه قد صدر في مارس 1947 في اعقاب المحاولات التي بذلها السوفييت لتفكيك اوصال ايران وتمزئته كيانها الاقليمي بإقامه دويلات مستقله لكل من اذربيجان وكرديستان تكون بمثابة قواعد نفوذ سوفيتيه في هذه الدول الخليجيه المتاخمه لها⁽⁶⁾ . ثم اخذ النفوذ يتسعاعظم في ايران منذ عام 1953 بشكل خاص بعد الإنقلاب الذي دبرته المخابرات المركزيه

(1) محمد جواد العويش : البترول في البلاد العربيه - القاهرة - مكتبة الانجلو - 1975 - ص 83

(2) مبارك كليفتج الهاجري : المرجع السابق - ص 99

(3) خالد محمد القاسمي : الخليج العربي في السياسة الدولييه - الكويت - دار الشراع 1986 ص 163

(4) Ropert D. Schalzingar, American Diplomacy in the Twen the Contury, New York, 1984. P 200

(5) د. اسماعيل هبري مقلد : الإستراتيجية والسياسة الدولييه . المفاهيم والعلاقات الاساسيه - بيروت

1985 - ص 181

(6) Marray Gordan, cd. Conflict in the Persion Gulf Fact o file, New York, (1981) P 17

الامريكيه وقاده الجنرال فضل الله ذاهدى ، وانى الى تشديد قبضه الشاه على السلطه بعد ان تمت تصفيه قوى المعارضه الوطنيه فى ايران التى تزعمها محمد مصدق⁽¹⁾ . وسوف نرى ان هذه النظرية هى التى حكمت سياسة الولايات المتحدة الخارجيه طوال فتره الحرب الباردة وما بعدها مع اختلاف فى الوسائل وطرق التنفيذ فقط . فهذه السياسه هى مفهوم حديث للامن الامريكى الذى هو اهم واجل هدف من اهداف السياسه الامريكىه . ان تحقيق الامن هو الضروره اللازمه لمتابعه اى هدف اخر ، وايه اداره امريكىه على مر التاريخ اعطت الاولويه للامن حين تصبح سلامه الدول فى خطر⁽²⁾ . وطبيعته الخطر فى فتره ما بعد الحرب العالميه الثانيه تمثلت فى المد الشيوعى الذى استشعره الامريكويون لعد دفعهم إلى إعطاء الاولويه للسياسه الامن فى منطقه الخليج .

وقد بدأت الولايات المتحده تحقيق هذا الهدف عن طريق اتباع سياسه الاحلاف والقواعد العسكريه لإحتواء الإتحاد السوفيتى ومنع تغلفه بالخليج العربى . ذلك من خلال سياستها العامه التى بدأتها عام 1947 والراميه الى إنشاء شبكه عالميه من الاحلاف العسكريه تسمح بإقامه ترتيبات دفاعيه اقليميه للدفاع الجماعى ، وإقامه شبكه لا مثيل لها فى التاريخ من حيث مداها وشكلها بدء بحلف الاطلنطى عام 1949 مروراً بحلف جنوب شرق اسيا عام 1954 وإنهاءا بحلف بغداد فى الشرق الاوسط عام 1955 ، ولم يسبق للولايات المتحده ان اقدمت على استخدام مثل هذه الوسيله فى اى فتره من فترات تاريخها . فجاء اللجوء اليها انقلاباً فى التقاليد السياسيه الامريكىه التى كانت دائماً مناهضه للمحالفات خارج المحيط الغربى⁽³⁾ .

• اوضحت تجربه الحرب الكوريه عام 1951 قوه التحدى الشيوعى فى اسيا⁽⁴⁾ . مما ادى الى ان تعيد الولايات المتحده تقييم نظم الغرب الدفاعيه فى منطقه الشرق الاوسط فى اطار مطلبها الامن القومى الامريكى . حيث كانت تعانى هذه المنطقه - من وجهه نظر امريكىه - اكثر من غيرها من فراغات قوه واضعه . وقد خلص التصور الامريكى للطريقه التى يمكن من خلالها العمل على سد هذه الثغرات الامنيه بضروره ايجاد نظام دفاعى متكامل يستفيد من اوجهه العلاقات والإرتباطات الثنائيه المتواجده بين بعض اقطار هذه المنطقه وبعض الدول القريبه من قبل وايضا تخطى النقص والقصور وربما التعارض المتواجد بينها ، وان تكفل مواردها وامكانياتها بما يدعم من مقدره الغرب على مواجهه تحدى الاتحاد السوفيتى ، ومن هنا

(1) ذ . اسماعيل مبرى مقلد : امن الخليج وتحديات الصراع الدولى - دراسه فى السياسه الدوليه فى

الخليج منذ السبعينات - الربيعان للنشر والتوزيع - الكويت 1984 - ص 21

(2) Roy C. Macridis. ed, Foreign Policy in world politics, New Jersey, 1958, P 258.

(3) A. Taha, Naval Development in the Persian gulf, Naval Force, No 111, 1984 P 23.

(4) Fred Greene, US Policy and the Secrety of Asia, New York 1986 PP 102 : 103

تبلورت فكره العزام الشمالى التى تقدمت بها حكومه ايزنهاور عام 1953 والسعى
تضمنت الدعوه الى تأسيس حلف جديد فى المنطقه تكون ثواته الدول الشامله
المتاخمه للاتحاد السوفيتى ،ايران والعراق وتركيا وباكستان⁽¹⁾ . بهدف تطبيق
الاتحاد السوفيتي وهو ما عرف بعد ذلك بحلف بغداد المركزى .

وقد نتج من حرب السويس 1956 انهيار مركز اكبر دولتين غربييتين تقليديتين
فى المنطقه وهو الملكة المتحده والجمهورية الفرنسيه ، وايضا بروز الإتحاد
السوفيتى كقوة ديناميكية لها ثقلا فى التأثير فى سياسات المنطقه عن طريق
مساندته حركه القوميه العربيه وموقفها المناهض للأحلاف العسكريه وتقديم المعونات
الإقتصاديه العسكريه لدول تلك المنطقه بهدف ايجاد موقع قدم له فيها للإخلال
بالتوازنات الإستراتيجيه التى كانت سائده فى هذه الفتره .

وقد أدت هذه المتغيرات الى ان اعلن الرئيس الامريكى فى ذلك الوقت دوايت
ايزنهاور عن مبدأ سمي باسمه (مبدأ ايزنهاور) والذي تضمن الدعوه الى تفويض
الرئيس الامريكى سلطه استخدام القوى العسكريه فى الحالات التى يراها ضروريه
لضمان السلامه الاقليميه وحمايه الإستقلال السياسى لى مجموعه من الدول فى
الشرق الاوسط اذا ما طلبت تلك الدول مثل هذه المساعده لمقاومه أى اعتداء عسكرى
تتعرض له من قبل أى مصدر تسيطر عليه الشيوعيه الدوليه⁽²⁾ .

وكانت أبرز العوامل المحدده للكيفيه التى صدر بها مبدأ ايزنهاور تتمثل فى ان
اعلانا رسميا يحلنر من الحكومه الامريكيه ويظهر تصميمهما على احباط اهداف
الإستراتيجيه السوفيتيه التوسعيه فى الشرق الاوسط بمختلف الوسائل المتاحة كان
إمرا ضروريا لتهدئه مخاوف حلفاء امريكا فى المنطقه ، وبالاخص دول العزام الشمالى
المنتميه الى حلف بغداد - تركيا وايران وباكستان والعراق - وذلك عن طريق تقديم
ضمان اضافى جديد لهم من ضمانات حقوق الاستقلال السياسى وحمايه الامن القومى
واتخاذ ذلك كنقطه انطلاق نحو اجتذاب تلك المجموعه من الدول فى المنطقه والتى
تضم رسميا الى المحالفات الغربيه ، رغم صداقتها للغرب مثل الملكة العربيه
السعوديه ، وذلك بوسيله الحمايه العسكريه واغراءات المعونه الإقتصاديه وضمها الى
ذلك المحور الجديد الذى حاولت الولايات المتحده الامريكيه تكتيله كقوة ضابطه ضد
التفلفل السوفيتي فى المنطقه أو بمعنى اخر فقد استهدف مبدأ ايزنهاور فى الحقيقه
تنشيط عمليات الإستقطاب الدولى فى المنطقه وتحديد خط التقسيم فى التعامل معها

(1) د. صلاح العقاد التيارات السياسيه فى الخليج العربى - القايره - مكتبه الانجلا من 426

(2) د. اسماعيل حبرى مقلد الإستراتيجيه الدوليه - مرجع سابق من 61

بين قوى منحاذه الى جانب الغرب وقوى متحالفة مع السوفيت وهو ما كان لابد ان ينتهى الى ضرب الإتجاهات الحيادية فى المنطقة⁽¹⁾ .

ثم جاءت الدفعة الاقوى لهذا المبدأ فى عام 1968 ، مع اعلان بريطانيا عن عزمها سحب قواتها العسكرية من منطق شرق السويس قبل نهاية عام 1971 ، وقد ارتكزت الدراسات الامريكىة فى تلك الحقبة على تبيان النتائج التى سيخلفها الإنسحاب البريطانى من الخليج . وهى تتلخص فى الموضوعات الآتية : الفوضى والفراغ الامنى والفطر الذى يحدث بالمصالح الحيويه للعالم الرأسمالى بشكل عام والولايات المتحدة

بشكل خاص⁽²⁾ . كما كانت ترى ان عدم ملء الفراغ الامنى فى الخليج العربى بعد انسحاب بريطانيا منها يعنى اتاحة الفرصة للسوفيت لضرب المصالح الرأسمالية فى المنطقة مالم تأت قوه ما وتمنعهم . وكان الامريكىون يقترحون ان السوفيت سوف يملأون خواء القوه الناتج عن الإنسحاب البريطانى . طالما ان موسكر تدخل دائما فى المناطق التى يظهر الغرب فيها عجزه عن حمايه مصالحه ، ونظرا لضخامه المصالح الغربيه فى الخليج فقد اعتبر هذا الامر ببساطه امرا لا يمكن قبوله⁽³⁾ .

لذلك بدأت الولايات المتحدة تردد العديد من التبريرات التى تدافع بها عن إندفاعها الى المحيط الهندى - بأسلوب بناء القواعد البحريه ودعم تجهيزاتها العسكريه . ومنها ان هذا المحيط كان يشغل حلقه الإتصال بين ساحل افريقيا الشرقى وساحل اسيا الجنوبي ، وهى مناطق تهم المصالح الامريكىه العيويه ، ومن ثم فإن تعزيز التواجد العسكرى الامريكى فى المحيط الهندى كان يلتقى مع الاهداف التى يتوخاها التخطيط البعيد المدى لسياسات امريكا الامنيه⁽⁴⁾ . وهو ما عرف فى كتابات المخطئين الغربيين وفى اوراقه البنتاجون - فى ذلك الوقت - بنظريه فراغ القوى فى شرق السويس ، وضروره ان تقوم الولايات المتحدة للمثل . والجدير بالذكر ان كل من الولايات المتحدة وبريطانيا عقدتا اتفاقا فى عام 1956 بموجبه حصلت الاولى من الثانية على حق اقامه منشآت عسكريه فوق جزيره (دييجوجارسيا) ، والتى تعتبر

(1) د. لىلى امين موسى : التصور الامريكى لامن الخليج . مجله كليه تجاره البحوث العلميه - المجلد 26 - العدد الاول - جامعه الاسكندريه - 1989 - ص 9-10

(2) د. زهير شكر : السياسه الامريكىه فى الخليج العربى : مبدأ كارتر - معهد الإنماء العربى - برنامج الدراسات الإستراتيجيه - بيروت 1982 ص 124

(3) د. السيد زهره : استراتيجيه القوتين الاعظم وقضايا الامن فى الخليج - مجله الفكر الاستراتيجى العربى - معهد الإنماء العربى - بيروت العدد 2 - اكتوبر 1981 ص 83 . وايضا د. محمد حسن العيدروس : العلاقات العربيه الإيرانيه - 1921-1971 - الكويت منشورات ذات السلاسل سنه 1985 ص 961
(4) A. Taha, Naval Development in the Persian gulf. OP. cit. P 24.

على قدر مرتفع جدا من الاهمية الإستراتيجية⁽¹⁾ .
فغير ان هذا الإندفاع المموم من قبل السياسة الخارجية الامريكى تجاه المنطقه قد تعثر بفعل امرين ، الاول وهو المتمثل فى ردود الفعل التى أظهرتها دول المنطقه ازاء مبدأ ايزنهاوروالتي تراوحت بين التحفظ او المقاومة العلنية والعنيفه مثل موقف مصر - فى ذلك الوقت- والمناهض الذى لعب دورا يعتد به فى إقشاله .
والثانى وهو الهزيمة العنيفه والقاسيه التى لحقت بالولايات المتحده فى حرب فيتنام مما ادى بالرأى العام العالمى والامريكى الى الضغط بعنف من اجل اتباع الولايات المتحده لسياسه اكثر عقلانيه فى المجال الخارجى . فاختلعت الاستراتيجيه الامريكى

فى نظرهم لشكل ومضمون الدور الامريكى الواجب فى هذه المنطقه⁽²⁾ .
الا ان اداره نيكسون قد استقرت على اتباع سياسه جديده فى العلاقات الخارجيه بقتضاها تم التقارب مع كل من الإتحاد السوفيتى والصين ، وهى الفتره التى اصطلح على تسميتها فتره الوفاق الدولى التى خطط لها هنرى كيسنجر ، كما استقر الرأى على هدم العلول كبديل مباشر لبريطانيا ، وارتكز هذا التوجه الإستراتيجى الجديد على اطار عام وضعه مساعد وزير الخارجيه الامريكى لشئون الشرق الاوسط " جوزيف سيسكو" واستند هذا الاطار على بضعة مبادئ تمثلت فى :
(أ) الإمتناع عن التدخل فى الشئون الداخليه للدول الاخرى وذلك للتخفيف من حساسيه الرأى العام الامريكى التى فجرتها الحرب الفيتناميه ، وتحولت الى عقده او مركب مضاد لفكره التدخل العسكرى الامريكى فى شئون هى من صميم اختصاص هذه المجتمعات الخارجيه .

(ب) تشجيع مشاريع ومحاولات التعاون الاقليمى .
(ج) تقديم الدعم اللازم للدول الصديقه فى المنطقه لتعزيز مجهوداتها فى مجالات الامن والتنمية .
(د) تشجيع الجهود المبذوله للتخفيف من حده المواجهه الدوليه تمشيا مع الإعلان الامريكى السوفيتى الصادر عن قمة موسكو فى عام 1972 .
(هـ) تشجيع علاقات التبادل الإقتصادى التجارى والتكنولوجى بين هذه المنطقه والدول الاخرى⁽³⁾ .

وهذه المبادئ العامه هى التى تحولت فيما بعد ، خاصه ابتداءا من عام 1974 الى سياسه واضحه طبقتها على منطقه الخليج ، ويرجع الفضل ايضا لجوزيف سيسكو

(1) د . اسماعيل مبرى-مقلد - الإستراتيجية والسياسة الدوليه - مرجع سابق - ص ص 212-213

(2) لمزيد من التفصيلات راجع د . اسماعيل مبرى مقلد: من الخليج - مرجع سابق ص ص 25-26
(3) David E. Long the United States and the Persian Gulf Current History January, 1979, PP 27 : 30

في تحديدها كالاتي :

(أ) دعم الجهود الاقليمية وتوجيهها نحو اقامه نظام للدفاع عن امنه ولتحقيق التنمية في جو من الاستقرار ، بعيدا عن التدخلات الدوليـه الخارجيه ، وكان المقصود طبعاً من ذلك هو التدخل السوفيتي .

(ب) تشجيع حقيقه الحل السلمى للمنازعات التى تثار بين دول المنطقه .

(ج) توفير منفذ دائم الى بترول الخليج وبأسعار معتدله وبكميات تكفى لمقابلـه الاحتياجات المتزايدة للولايات المتحده واحتياجات حلفائها الاوربيين والاسيويين .

(د) تنميه مصالح امريكا التجاريه والماليه فى منطقه الخليج ⁽¹⁾ .

وقد جاءت تصريحات "يوجين روستو" وكيل وزاره الخارجيه الامريكيه الاسبق مؤيداً لهذا الإتجاه ، حيث اعلن ان الولايات المتحده ستشجع قيام تحالف امنى اقليمى فى منطقه الخليج ، يعتمد فى المقام الاول على مشاركه الدول القويه والمستقره فى المنطقه والتى بإمكانها ان تباشر هذا العبء الدفاعى كمسئوليـه رئيسيه لها ، ومن ضمن الدول التى عناها روستو فى تصريحه : ايران وتركيا وباكستان والملكـه العربيه السعوديه ودوله الكويت ، وهى التى وصفها بأنها كانت تشكل النواه الرئيسيه لمثل هذه الترتيبات الاقليميه المقترحه فى منطقه الخليج ، كان هذا لاتقع من جانب روستو يعكس مستوى عالى من التفاؤل الذى لم تكن تشجع عليه ظروف المنطقه وقتها ⁽²⁾ .

وفي يوليو 1969 اقترح شاه ايران ان تشارك السعوديه بلاده فى الدفاع عن امن الدول الصغيره فى منطقه الخليج ، وعندما لم تظهر السعوديه تجوبها مع هذا الاقتراح ، اعلن الشاه انه سيتحمل وحده عبء الدفاع عن امن الخليج وانه سيعمل بالشدريج على توسيع اطار مسئوليات ايران الدفاعيه حيث تشمل منطقه المحيط الهندي كذلك ⁽³⁾ .

وقد اعلن جوزيف سيسكو امام لجنه الشؤون الخارجيه بمجلس الشيوخ الامريكى عام 1973 ان تحقيق المصالح الامريكيه الاقتصاديه والساسيه والعسكريه يفترض ما يلى ⁽⁴⁾ :

(أ) - دعم نظام امنى اقليمى يؤمن الاستقرار فى المنطقه ، وتحقيق هذا النظام الامنى

(1) New Perspectives on the Persian Gulf, Hearings before the Subcommittees on the Near-East and South-East Asia, of the committee on Foreign Affairs house of Representative, 93 rd Congress 1st Session US Government - Printing Office, Washing ton D.C. 1973, PP 1 : 10.

(2) Ralph Magnus , the Carter Doctrine : New Directions on a Failiar State Journal of the American Institute for the Study of Middle East in Civilizations, Summer 1980, P 10.

(3) bid P 10 .

(4) Emile Nakhleh : Arab American Relation - Foreign Affairs Studies - American - Enterprise Institute for Puplic Policy Research, Washen Library of Congress 1973, P 41.

الاقليمى ببقى احدى اهم الثوابت فى السياسة الامريكىه الخليجييه طيله السبعينيات .
الا ان صعوبات عده كانت تحول دون تحقيقه .

ب) حل المشاكل الاقليميه سلميا ، وتحقيق هذا الهدف مرتبط الى حد ا بعيد للهدف الاول .

ج) الاستمرار فى الحصول على البترول بأسعار معقوله وبكميات كافيه تسمح للولايات المتحده والدول الحليفه فى اوربا الغربيه متابعه النمو الإقتصادى ، وفى عام 1971 نجحت دول الاوبك ولأول مره فى تاريخ المنظمه ، وبناء على مبادره قياده الشوره العربيه الليبيه ، فى رفع اسعار البترول وفرض الاسعار الجديده على الشركات البترولييه . هذه الخطوة كانت مؤشرا خطرا بالنسبه للغرب الصناعى ، ومنذ ذلك الوقت بدأت المخاوف الغربيه من امكانيه سيطره الدول المصدرة للبترول على ثرواتها الطبيعيه وفرض الاسعار العادله على الدول المصنعه .

ولا استمرار فى الحصول على البترول بأسعار "معقوله" يركز على عدد من الاسس :

- 1- حمايه وضمان استقلال الدول العربيه الخليجييه المستقله حديثا .
- 2- المحافظه على حريه الملاحه فى الخليج العربى والوصول الى ابار البترول .
- 3- المحافظه على الاستقرار السياسى المرتكز على الدول المحافظه .
- 4- محاربه الإتجاهات الراديكاليه المناهضه للإمبرياليه الامريكىه .
- 5- اعتبار الدبلوماسيه الإيرانيه والقوه العسكريه لإيران الضمان الرئيسى لإستقرار الخليج وضمان تفلق البترول نحو الغرب .

د) تعزيز المصالح التجاريه والماليه الامريكىه فى المنطقه ، وذلك من خلال زياده الإستثمارات المائيه الامريكىه فى الخليج ، ومن خلال زياده ارتباط اقتصاد دول المنطقه بالإقتصاد الامريكى بحيث تنمو بين اقتصاديات الدول الخليجييه والاقتصاد الامريكى شبكه من العلاقات المعقده لا تسمح لدول الخليج ، حتى لو ارادت ، بالتححر منها ، وتعزيز المصالح يفترض المحافظه على علاقات الصداقه مع دول الخليج وتقديم المساعدات التقنيه والعسكريه لها .

لقد كان المحافظه على الامن والإستقرار الهدف الرئيسى للسياسه الامريكىه طوال فتره السبعينيات وحتى سقوط الشاه . فالاستقرار كان يعنى وجود انظمه سياسيه ثابتة لاتعانى من مشاكل داخلية وقادره على مجابهه ايه مشاكل طارئه وبأسرعه والفعالتيه والعزم المطلوبين ، وهذا الاستقلال يفترض المحافظه على الاوضاع القائمة فى الخليج وعلى أنماط السياسه الموجوده (1) .

والامن هو الرديف للإستقرار ، فلا امن بون استقرار ، والامن يعنى بالتحديد المقدرة العسكريه للدول الخليجييه الرئيسيه للتدخل وحسم اى وضع يهدد الاستقرار ،

والولايات المتحدة معنية بصوره أساسيه فى إيجاد وتطویر هذه الاجهزه العسكريه المحليه ، والمثال الواضح للامن بالمفهوم الامريكى كان التدخل المسكرى الايرانى فى قمع الثوره فى عمان فى اقليم ظفار ودعم نظام السلطان قابوس والتدخل الايرانى تم بموافقه ضمنيه من دول الخليج الأخرى لان انتصار الثوره فى عمان يشكل تهديدا لإستقرار انظمه الخليج . وتكليف الدول الخليجيّه الكبرى تأمين الامن فى الخليج يفترض بيعها الاسلحه المتطوره . ولقد اثارت هذه المساله عديدا من الاسئله ستعانى منا المنطقه والسياسه الامريكيه بحقه من الزمان .

المحافظه على الامن والإستقرار ، بالرغم من انها كانت هدفا رئيسيا للسياسه الامريكيه فى الخليج ، فإنها وسيله لخدمه هدف إقتصادى وهو الحصول على اكبر كميّه بترول ممكنه ، وبارخص الاسعار خلال اطول مدّه ممكنه ، ان تحقيق هذا الهدف الإقتصادى يفترض المحافظه على الانظمه القائمه المرتبطه بالولايات المتحده الأمريكيه ، لقد كان البترول ولا يزال العامل الرئيسى فى سياسه الولايات المتحده فى الخليج .

ومن الامور التى يجدر التنويه اليها ان أغلب الباحثين يرون ان هدف الحصول على بترول منطقه الخليج بشروط وازواح هادئه ومستمره هو السبب الاول والرئيسى للسياسه الامريكيه فى منطقه الخليج⁽¹⁾ . ولكن بالتعمق فى مجريات الامور يتبين ان السياسه الامريكيه كانت ولا تزال تهدف الى إحتواء الإتحاد السوفييتى ومنع تغلفه ونشر فلسفته الشيوعيه فى العالم التى تهدف فى النهايه إلى إلغائهم على الامبرياليه الغربيه ، وحينما ظهر البترول فى المنطقه فكان بالنسبه لسياسات الغرب عموما وامريكا خاصه هدف حيوى فى حد ذاته وايضا هدف تسعى الى عدم تمكين الإتحاد السوفييتى منه خشيه تقويته ومساعدته فى صراعه مع الغرب ، بل الإستئثار به ليكون زادا يعينها فى صراعاها الايدلوجى المسيطر فى هذه الفتره مع الشيوعيه (الصراع بمعناه الواسع والشامل) . ومن ذلك نرى ان هدف احتواء الإتحاد السوفييتى كان سابقا ومعاصرا للهدف الاخر وهو استغلال موارد المنطقه من البترول .

وقد كان اسناد المسئوليه الرئيسيه فى الدفاع عن امن الخليج الى الشاه هو المخرج لعدم تورط امريكا للقيام بدور عسكرى مباشر فى المنطقه والذى كان سيواجه بمعارضه الكونجوس حيث كان من الصعب فى ذلك الوقت اقناع الكونجوس والرأى

(1) انظر فى ذلك مبارك كليفتج الهاجرى : التكامل الاقليمى فى منطقه الخليج - مرجع سابق ص 131 .
وايضا د . زهير شكر : السياسه الامريكيه فى الخليج مرجع سابق ص 66 . وايضا د . السيد زهره :
استراتيجيه القوتين الاعظم . مرجع سبق ذكره ص 85 . وايضا د . اسماعيل صبرى مقلد : امن الخليج
وتحديات الصراع الدولى - مرجع سابق ص 26 . واخرون

العام الداخلى بتبصيرات تستدعى دخول امريكا بقواتها المباشره مثل ما حدث فيما بعد فى ظل ما عرف بازمه الطاقه عام 1973 . وهذا الإعتبار هو الذى ساعد ايران على بناء واحده من اهمخ الترسانات العسكريه فى العالم الثالث كله لئتمكّن من القيام بالدور الذى رسمته لها امريكا ، والذى استمرّ حتى نهايه حكم الشاه فى عام 1979 دون ان تكون هناك حاجه لتواجد عسكري امريكى دائم . وطبقا للإتفاق الذى ارسى كيسنجر اساسه مع الشاه عام 1977 ، اعفت ايران من اى قيد يحد من حرياتهما فى الحصول على السلاح الذى تريده من امريكا ، فى الفتره الزمنيه التى تمتد سبع سنوات بعد قرار نيكسون ارتفعت مبيعات الاسلحه الامريكى الى حوالى ستة عشر ضعفا (1) .

دفع الحظر البترولى الذى فرضه العرب على الولايات المتحده والدول القريبه عموما اثناء حرب اكتوبر 1973 ، وما نتج عنه من رفع اسعار البترول بشكل رهيب الى تحول امريكا عن سياسه عدم التدخل المباشر الى اتباع اسلوب العنف والتلويح بإستخدام القوه لردع العرب عند تحركهم المناهض للمصالح الغربيه فى المنطقه ، وتمثل ذلك فى تصريحات عديده بغزو حقول البترول فى الخليج اذا ماتعرضت صادراته للغرب لحظر عربى مره اخرى او زياده فى اسعاره .

وقد ساعد على تقوية هذا الإتجاه قضايا الصراع الدولى التى كانت سائده فى ذلك الوقت وايضا الضغوط والايدولوجيات التى حكمت المؤسسات الحاكمه داخل الولايات المتحده ذاتها التى كانت تدفع الاداره الى انتهاز اسلوب يميل للعنف وإثبات التواجد العالمى ومقاومه الثار السلبيه لهزيمة فيتنام وذلك بالتراجع الجزئى عن مبدأ

نيكسون (2) . وقد ضاعفت مراكز الدراسات الاستراتيجيه الامريكى من دراساتها حول امن الخليج من وجهه نظر المصالح القومييه الامريكى فى المنطقه ، ومن النماذج لهذه الدراسه ، الدراسه التى نشرتها "دائره كبار المختصين وشعبه الشئون الخارجيه والدفاع القومى" والتى ضخمت من الحظر العربى للبترول للمجتمعات الصناعيه وحددت ثلاثه انماط من التهديد والتى يمكن ان تؤثر على واردات البترول وما يجب على الاداره الامريكى ان تفعله حيال كل منها . ومن الملفات فى هذه الدراسه انها حددت الخطر الثالث وهو الغزو والاقترحام وخصصت ثلاثه انواع من الغزو النوع الاول منها الذى يتم عن طريق قوه محليه مستقله .. وهو ما حدث فى الازمه محل الدراسه حينما غزت العراق الكويت .. وهو ماسوف يتعرض له الباحث تفصيلا فى الجوانح القادمه . وقد اعقب ذلك ان قامت اداره الرئيس نيكسون ثم جيرالد فورد من

(1) Leslie M. Prager A. ms and the shah, Foreign Policy . 1938, No 31, PP 56 : 57.

(2) لمزيد من التفصيلات - راجع د. زهير شكر : مرجع سابق ص 70-73

بعدها بنشر واسع النطاق للقوات العسكرية الأمريكية في منطقة البحر الأبيض والمحيط الهندي والخليج العربي بهدف عرض للقوى العسكرية للتأثير على العرب وعدم استخدام البترول كسلاح سياسى.

ان رد الفعل الأمريكى العنيف فى مواجهه التحرك العربى يمكن ان يعزى الى الاهمية المتزايدة للمصالح الأمريكية في المنطقة وخوف الاخيره من فقدانها للسيطره عليها وعلى حكامها . فبالاضافه الى الهدف الكبير للإستراتيجيه الأمريكية والتي تركزت حول تأمين البترول فى المنطقة فقد عملت الولايات المتحده فى الفتره من 1971 - 1973 على تنمية العلاقات التجاريه والماليه والعسكريه مع دول المنطقه . فالخليج أصبح سوقا مزدهرا للصناعات الغربيه ، والفوائض الماليه لدول الخليج البترولييه مثلت ركيزه أساسيه لقوه الاقتصاد الأمريكى بحوالى 60 بليون دولار من الودائع الاجنبيه للمملكه العربيه السعوديه مودعه الولايات المتحده الأمريكيه فى مؤسسات ماليه اوبنوك او مشاريع استثماريه حكوميه ⁽¹⁾ .

كذلك فقد كان من أهم ما يشغل بال مخططي الإستراتيجيه الأمريكيه فى منطقه الخليج فى مرحله مابعد اكتوبر 1973 البحث عن كيفيه انجاز الهدف المحتمل فى الإبقاء على مضيق هرمز بعيدة عن أى تهديد ، اذ لم يكن ثمه معنى اوتيمه من وجهه نظرهم لايه محاوله ترمي الى تأمين سلامة ممرات نقل البترول الخليجى في المحيط الهندى او حول طريق رأس الرجاء الصالح او من خلال قناة السويس ، مع وجود تهديد معاد لامن وحريه الملاحه فى مضيق هرمز ⁽²⁾ .

الا ان هذا الاتجاه الداعى للتدخل العسكرى المباشر لإنقاذ المصالح البترولييه الغربيه المهدده باجراءات العظر العربى وغيره من الاخطار المحتمله على حد ما تصور كبار المسئولين الأمريكين ، قوبل بالمعارضه سواء من جانب دول الناتو الاوربيه او من بعض السياسيين الأمريكين المعتدلين ، كما ظهرت تعليقات عديده فى وسائل الاعلام الأمريكيه تحذر مغبة الإنسياق وراء هذه الدعوات المتطرفه والداعيه الى استخدام القوه العسكريه للإستيلاء على منابع البترول فى منطقه الخليج ضد اراده دولها وشعوبها ⁽³⁾ .

ومن هنا كان الدافع نمو تطبيق السياسه التي أصبحت تعرف بسياسه المعامدين المتساندين ان اى يوزع عبء الدفاع الاساسى عن منطقه الخليج بين ايران والشعوبيه مع العمل على تعزيز كفاءتهما العسكريه عن طريق تزويدها بكل الاسلحه

(1) Paul Marantz & Blema, S. Srunbery, ed, Superpower Involment in Middle East, Dynamics of Foreign Policy, U.S.A. 1985 P 77.

(2) Admiral Fimo Zumwalt, Hearings before the Committee on Iranian and Insular Affairs, US. Senata, 93 rd Congress, 1st Sessvon (US Cont Printing office, Washing ton D.C. 1973 PP 764 : 765.

(3) R.K. Ramazani - Security in the Persion Gulf Foreign Affairs, Spring 1979, PP 824 : 827.

التي يعتمدان عليها في أداء هذا الدور⁽¹⁾.

مرحلة أزمة الخيارات:

استمرت فترة السبعينيات على ما كانت عليه السياسة الأمريكية تجاه المنطقة أو ما يولده الفقه السياسي في عبارة سياسة العمودين المتساويين وهما إيران والمملكة العربية السعودية. إلا أن مرحلة أواخر السبعينيات كانت منعطفًا حادًا في علاقة الولايات المتحدة ببعض أقرب حلفائها في منطقة الخليج. وكانت هذه الأزمة التي أخذت بوادرها تطل على الأفق، والتي لم تكن لتخفي على أعين المراقبين، تعبيرًا عن التراكم المستمر لبعض المؤثرات السلبية التي كانت تلك العلاقات والتي تركت تتفاعل دون تصحيح كان يمكن أن يجري لها في الوقت المناسب وهو وضع تتحمل الولايات المتحدة العائد الأكبر من مسئوليته، حيث إن ما حدث جاء في معظمه على سبيل رد الفعل لتحركاتها ومبادئها وخطتها الاستراتيجية في الخليج منذ بداية السبعينيات. وإذا كانت هناك بعض المتغيرات الإقليمية التي شاركت في تغذية هذه الأزمة وفي صنع معالمها فإنها تأثرت هي الأخرى وبدرجة هامة بما كانت الولايات المتحدة تخطط له وتحاول تنفيذه من استراتيجيات أمنية وسياسات تخالف بوسائلها الخاصة التي تخدم أهدافها كقوة عظمى في هذا العالم⁽²⁾.

فعلى الرغم من تحسن علاقه أمريكا بدول هامة بالمنطقة وايضا بدول محيطه بها وذات ثقل نسبي ملحوظ كجمهورية مصر مثلا. إلا أن مظاهر الأزمة في العلاقات الدولية بينها وبين إيران ثم بينها وبين المملكة العربية السعودية كانت واختمه للغاية. زُعم أن أنهما كان يشغلان طرفي العمودين. وهي المرحلة التي أطلق عليها الفقه السياسي بمرحلة أزمة الخيارات⁽³⁾. ورغم أن هذه المرحلة تعد -زعمًا- مقطوعة الصلة بالسياسات الأمريكية بالمنطقة قبلها. إلا أنها كانت من الأسباب المباشرة والسلمية والغير منظورة للتطورات التي حدثت وأثرت بالمنطقة وحتى الإحتياح العراقي للكويت. فقد اتسمت هذه المرحلة بالخلافات وتقطع أوامر الرُابط المتين بين أمريكا وحلفائها بالمنطقة وتذبذب السياسات. مما شجع الاتحاد السوفيتي - علاوة على ما حدث بإيران- من أن تقوم بغزو أفغانستان، مما استتبع حدوث فوران وصنوه كبيره في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج خشية ضياع

(1) د. نادية محمود مصطفى: أوروبا الغربية وأمن الخليج - 1910-1987- مجلة الفكر الإستراتيجي العربي - معهد الإنماء العربي - بيروت - العدد 28 إبريل 1989 ص 12. وايضا د. عبد الله النفيس: ميزان القوى من واقع التسليح في منطقة الخليج- مجلة السياسة الدولية - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام - العدد 37- يوليو 74 ص 101

(2) د. اسماعيل مبري مقلد: أمن الخليج وتعديات الصراع الدولي - مرجع سابق ص 95

(3) المرجع السابق ص 41

مصالحتها بالمنطقة والمتمثل في البترول وتهديد ايدولوجيتها الاساسيه في العالم والمتمثل في حصار الخطر الشيوعي ، فاعلنت عن مبدأ كارتر وما تضمنته من انشاء قوه مسلحه للتدخل السريع في منطقه الخليج تتكون من قوات ذات طبيعه خاصه تشارك فيها اوفى نفقاتها حلفاء امريكا ، وهو ما وجد مجال التطبيق في حل ازمه الخليج العربي الثانيه عسكريا . ولعل السياسه الامريكيه تجاه المنطقه في مرحله اواخر السبعينيات وما اعترها من فتور وتخبط ثم التحول الى النقيض بالاعلان عن مبدأ كارتر هو مادمع الرئيس العراقي صدام حسين الى الإعتقاد بأن امريكا غير قادره او مهينه لإتخاذ موقف محدد وقاطع ومعلن ضده .

لذا كان من المناسب في هذا المجال ان تقوم بعرض مختصر للسياسه الامريكيه تجاه المنطقه وخاصه تجاه ايران والسعوديه للوقوف علي الاسباب ولربطها بالنتائج . وبالنسبه للعلاقات الامريكيه الايرانيه . كانت التوترات التي شابتها ترجع الى نظره امريكا لما كانت تتوقعه من شاه ايران غضون حرب اكتوبر 1973 ، حيث كانت تتوقع منه ان يحارب الإرتفاع في اسعار البترول ، في حين كانت مصلحته في زياده هذه الاسعار لتحويل مشترواته من الاسلحه لتحقيق طموحاته الاقليميه ⁽¹⁾ . وقد ادبي هذا الموقف من ايران ودول المنطقه الي معاداه بعض السياسه والمفكرين داخل امريكا والغرب مموما الي احتلال منابع البترول او تعطيم منظمه الاوبك او حتي ضرب السياسات الايرانيه بالسعوديه .

وقد استمرت هذه النظره الامريكيه تجاه السياسه الايرانيه ابان حكم الرئيس جيرالد فورد وان كان قد امكن السيطرة عليها نسبيا الا انها بقيت علي ما هي عليه حينما تولي الرئيس الامريكي جيمي كارتر مقاليد السلطه في مطلع عام 1977 . عند هذه المرحله بدأت تظهر في اوساط البيروقراطيه الامريكيه . بل وعلى مستوي الرأى العام الامريكي ذاته بعض التوجهات المعارضه لاستمرار هذه العلاقه الوثيقه بينهما . وقد ادرك الكشاه هذا الإتجاه مما دفعه الى التهديد بسلوك سياسه من احد التنسياسات التي فمن شأنها الاضرار بالمصالح الامريكيه بالمنطقه اذا اقدمت الاخيره على تغيير شحنات الاسلحه المتعاقد عليها لمصلحته ، الا ان اداره الرئيس كارتر لم تتيأ بهذه التهديدات خاصه ان اهتمامها بهذه المرحله قد ارتكز بالاساس على قضايا حقوق الانسان والديمقراطيه في دول العالم الثالث وخاصه بين حلفائها ، مما ادبى الي تحول العلاقات الامريكيه الايرانيه من علاقه صداقه دون تحفظات الى علاقه عمل تخضع للعديد من الضوابط التي تبقى عليها ضمن اطارها العملي ، فقد بدأ تطبيق لاهد الضوابط الموضوعيه علي بيع الاسلحه التي كانت قد اقرت في مايو 1977 . والتي كانت تنص على نقل عبء اثبات الحاجه الي الاسلحه الي الطرف الذي يطلبها

(1) Shahram Chubin, Security in the Persian Gulf, the Role of Outside Power. P 11.

وليس الاداره الامريكيه كما كان من قبل ⁽¹⁾ . ومن ناحيه اخرى ، فإن اداره الرئيس كارتر وان كانت لم تتحول عن تطبيق سياسه العمويين المتساندين الا ان الدور العظم هذه المره قد اعطى للسعوديه وليس لإيران كما كان الحال من قبل ⁽²⁾ .

وقد توالى رفض الاداره الامريكيه لطلبات ايران من الاسلحه ابتداء من يوليو 1977 ، كما انها انتهجت سياسه خارجيه متعلقه بالمنطقه تخالف ايدولوجيتها الثابته ، وايضا من شأنه الإضرار بمصالح ايران وتهديد لامنها واستقرارها ، حيث اتسم رد فعل اداره الرئيس كارتر بالضعف النسبي ازاء الانقلاب الماركسي في افغانستان في شهر ابريل 1978 . وايضا ازاء الحرب الصوماليه الاثيوبيه ابتداء من صام 1977 وذلك بحجه تجنب التورط في ايه اجراءات عسكريه في الرد على هذه التطورات . وكان هذا التراخي من عوامل زياده التباعد في مواقف الطرفين الامريكى والإيراني وذلك لأن ايران الشاه مالت الى تصور للتهديد الناجم عن هذه الاحداث بدرجه اعلى من الجديه والخطوره من تلك التى اظهرتها اداره كارتر ⁽³⁾ .

وقد كان لإتباع اداره الرئيس كارتر سياسات خارجيه من شأنها الإهتمام بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول حلفائها بالعالم الثالث . وايضا خشيه هذه الاداره من التورط في النزاعات العسكريه الداخليه بالمنطقه الإنعكاس الواضح على سياساتها تجاه ايران في محنة نظام الحكم الفاس بالشاه ، حيث فضلت الإنتظار والترقب والمراهنه على ولاء المؤسسه العسكريه الايرانيه للسياسه الامريكيه في فضلت في النهايه ان تخسر الشاه بنظامه المتعفن المخالف لمواثيق حقوق الإنسان من خسارتها لإيران نفسها . فكان ان انتهجت سياسه ادت الى اصابه شاه ايران بخيبه أمل شديد وخياع مرشحه ⁽⁴⁾ .

أما العلاقات السعوديه الامريكيه ، فقد اتسمت في منتصف السبعينات بالمئانه والقوه ، حيث أن السعوديه كانت تنتج اكثر من ثلث البترول المنتج داخل منظمه اوپيك . وبالتالي كانت في وضع يسمح لها بالتأثير الفعال في مستوى استغاره وايضا لكأمين واردات امريكا منه بأسعار تضمن مستقبل العالم العربى بدوره والإسهام في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وعدم تعريض الإقتصاديات الرأسماليه للخطر ⁽⁵⁾ . كما ان الإستراتيجيه السعوديه الخارجيه تركزت على تحقيق

(1) نهى كادرس خلف : مفتح الاواكس السعوديه - استمرار لسياسه التسليح الامريكيه وبدايه استراتيجيه جديد - مجله الفكر الاستراتيجي العربي - السنه الاولى - العدد الثالث يناير 1982 ص 101-102

(2) Jim Heagland J.P. Smith, Saudi Arabia and the United States, Survival, March - April 1978, PP 80 : 87.

(3) Iran : America's Complex, Middle East International, November 1979 PP 6 : 7.

(4) للمزيد Lowrence L. Whetten, the Lessons of Iran, the world today, October 1979, PP 391 : 399.

(5) ابراهيم نوادر : أزمة اوپيك ومستقبل الصراع حول اسعار البترول - السياسه الدوليه العدد 66 - اكتوبر 81 ص 120.

الامن والاستقرار الداخلى بالمحافظة على النظام والإستقلال وبالتالي فإن طلباتها العسكرية من امريكا انصبحت فى المطالب الدفاعيه فقط دون ان تتعداها كما كانت أهداف شـ اـ إيران (1) .

الا ان الهدف الإستراتيجى السعودى الاساسى المتمثل فى تحقيق الامن والإستقرار الداخلى والمحافظة على الإستقلال والحساسيه السعوديه الشديده تجاه ضمان هذا الهدف هو الذى دفع بالاداره السعوديه الى ان تأمل اشياء وسياسات وتصرفات من الاداره الامريكيه كانت عكس توجهات وسياسات اداره الرئيس كارتر . وبالتالي حدث التصادم فى الإتجاهات او فتره فى الإستجابه الامريكيه لما تطلبه السعوديه . وبالتالي ادنى الى ازمه خيارات بين الادارتين فى اواخر السبعينات .

وهذه الحساسيه الشديده هى ايضا التى ادت بالاداره السعوديه الى عدم الإزمان لمطالب امريكا بزياده كميات البترول المنتجه بعكس قرارات منظمه الاوبك خوفا من ان يؤدى ذلك الى عزله السعوديه عن المنطقه وأيضا تهديد الامن الداخلى لها (2) .

واذا كانت هذه هى بعض العناصر الحساسه فى خلف العلاقات الامريكيه السعوديه والتى بدأ يتضح تأثيرها فى فتره اواخر السبعينيات ، فإن هناك ثلاثه عوامل ادت الى تصعيد التوتر فى هذه العلاقات وهى (3) :

1- الخلافات التى اخذت تتسع رقعتهما بين الدولتين حول قضيه المشتريات السعوديه من الأسلحه الأمريكيه: فقد بدأت هذه الخلافات عام 1978 حينما تقدمت السعوديه لشراء ستون طائره (اف 1 - 15) وما نتج عن ذلك من صعوبات جمه فى الموافقه عليها ناتجه عن ضغوط انصار إسرائيل بالكونجرس الأمريكى بحجه تأثير هذه الطائرات على إسرائيل . وتكررت نفس المشكله عام 1981 حينما تقدمت السعوديه لطلب شراء خميس طائرات إنذار مبكر (أوكس) بإضافه الى طلب تزويد خزانات إضاقيه لطائرات (اف 1 - 15) ومجموعه صواريخ سايد ويندر ، وست طائرات من طراز كى س 707 لتزويد طائرات (اف 1 - 15) بالوقود أثناء التحليق بالجو . فعلى الرغم من ترحيب وتأييد كل من الخارجيه والبيتناجون لهذه الصفقه إلا ان انصار إسرائيل فى الكونجرس ايضا جعلوا امر الموافقه عليها شئ بالغ الصعوبه . مما حدا بالسعوديه على الرغم من الموافقه عليها الى التفكير الجدى فى محاوله البدء فى تنويع مصادر السلاح اللازم لامنهما من فرنسا وبريطانيا وأيضا من المانيا الغربيه . وذلك رغم ان

(1) Shahrām Clubin, Security in the Persian Gulf. OP. Cit, PP 36 : 41.

(2) ألفت إلهامى : الاوبك وارتفاع اسعار البترول - السياسه الدوليه المده 56 - ابريل 1979 - من 179

(3) لمزيد من التفصيلات د . اسماعيل حبرى مقلد : امن الخليج وتحديات الصراع الدولى

مرجع سابق من 105-123 .

السعوديين كانوا ينظرون الى علاقه التسليح مع الولايات المتحده على انها العلاقه الوحيديه التي يمكن للاخيريه ان تبرهن بها على صدق نواياها وعلى قوه إرتباطها بالسعوديه ، لذلك فقد كانت التوترات التي شابته العلاقات السعوديه الامريكيه لها ما يبررها .

2- الخلافات السعوديه الامريكيه حول الدور الامريكى فى أحداث الثورة الإيرانيه وفى المرحله التي تلتها : كان للسياسه الامريكيه التي إنتهجتها إداره الرئيس كارتر فى أحداث الثورة الإيرانيه وتفضيلها التضحيه بالشاه عن التضحيه بإيران نفسها ، وايضا لإخفاقاتها الغزى لإنقاذ الرهائن الامريكيين المعتجزين بالسفاره الامريكيه بطهران ، ثم قصورها وتفاعسها عن التصدى لاختطاف الثورة الإيرانيه الخارجيه ومحاولة تصدير ثورتها لدول المنطقه وتهديد أمنهم وإستقرارهم ، وسيطره بعض العناصر اليساريه على السلطه بإيران ، وبالتالي تهديد المصالح الغربيه والإمريكيه بالمنطقه ايضا . كل هذا ادى الى ان شاب العلاقات الامريكيه السعوديه بعض الفتر الناتج عن شعور الأخيريه بعجز الأولى عن حمايه أمنها وسلامتها ، وايضا لوقوعها فى دوامه من الضغوط المتعارضه . ومن هنا كان تخوف السعوديين من انه إذا ما تفاقمته التهديدات الامنيه التي تواجه بلادهم فإن الولايات المتحده ستبقى على الأرجح عاجزه عن القيام بما من شأنه الدفاع عن الامن السعودى .

3- خلافات الطرفين حول إتفاقيه كامب ديفيد :
لقد كان لاتفاقيه كامب ديفيد التي وضعت اسس السلام بين مصر واسرائيل فى سبتمبر 1978 برمايه وتدخل امريكا اكبر الاثر فى زياده الخلافات الواقعه بين السعوديه وامريكا ، فقد افترضت الأخيريه ان السعوديه ستوافق بطريقه اليه على ماتراه امريكا مناسباً لامن المنطقه فى حين ان الملكة العربيه السعوديه كانت تخشى تعرض امنها للخطر اذا هي انغرست بتأييد هذه الاتفاقية . كما انها كانت تتوقع ان تدخل امريكا معها فى مشاورات سياسيه مسبقه قبل اقرار هذه الاتفاقية مما أشعرها بالمهانه .

وقد حاولت امريكا ان تربط بين تأييد السعوديه لهذه الاتفاقية وبين استجابتها لمطالبها من الاسلحه ، الا ان السعوديه اشترطت مسبقاً ان تقوم امريكا بتعديل هذه الإتفاقيه بما يضمن تحقيق الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الاراضى العربيه المحتله بما فيها القدس العربيه مع منح الشعب الفلسطينى حقه فى تقرير مضميره .

وبالاضافه الى هذه التوترات التي شابته علاقات الولايات المتحده وكل من إيران والسعوديه ، كان هناك الموقف الاخر الناتج عن تدهور العلاقات بين اليمن

الشمالي والجنوبي الذي وصل الى نقطه الحرب المسلحه عام 1978، وهنا وجدت الحكومه الامريكيه نفسها مضطره الى اتخاذ قرارات تحسم بها موقفها من هذا الصراع المسلح في منطقه الخليج والذي كان يؤثر مباشره على امن اقرب حلفائها اليها في المنطقه وبالتحديد السعوديه .

ونتيجه لكل ما تقدم وما صاحبه من عدم الاحساس بالامن والامان لدى الدول الخليجيه . فقد وجدت نفسها امام طريقين ، الاول التحالف مع الولايات المتحده لضمان حمايه مع تقديم تنازلات في سبيل ذلك ، والثاني اتباع السياسه الخارجيه من شأنها الابتعاد عن بؤر التوترات والمصالح والصراعات ، وقد فضلت معظم دول الخليج اتباع الخيار الثاني عدا البحرين وعمان ، فهذه الامارات مقتنعه بان الخطر لايتى من الشرق او بمعنى اصح من الاتحاد السوفيتي ليس له اطماع في احتلال ابار البترول ، حتى وان ناصبت هذه الدول الشيوعيه العالميه العدا ، لذلك فليس هناك ما يبرر منح الولايات المتحده قواعد عسكريه او الدخول معه في احلاف بالمنطقه . فقد كان الهدف ايضا لدى هذه الدول هو الابتعاد بالمنطقه الخليجيه عن نار المواجهه بين الشرق والغرب وعدم اثاره حفيظه شعوب المنطقه الاخرى .

مبدأ كارتز وقوات الإنتشار السريع :

اختلف الفقه السياسي في اسباب تبلور ماعرف بمبدأ كارتز في السياسه الخارجيه الامريكيه ، وهل هو نتيجه لرد الفعل الطبيعي للأحداث التي وقعت في منطقه الخليج والمتمثله في الثوره الايرانيه اولاً ثم الاجتياح السوفيتي لافغانستان ثانياً ؟ ام انه انتصار للتيار العسكري المتطرف والذي ساعدته الاحداث التي وقعت بالمنطقه على ان يفرض وجهه نظره؟ وان كان البعض يقرر ان مبدأ كارتز قد تبلور منذ عام 1974 مع حظر البترول العربي والرد الامريكي بالتهديد بإحتلال ابار البترول واعتبار منطقه الخليج جزء من الحزام الامني الغربى (1) .

والواقع ان مبدأ كارتز بقدر ما هو رد فعل على احداث ذات اهميه استراتيجيه بالنسبه لصراع الشرق والغرب يشكل في الوقت نفسه ، ليس مجرد انتصار للتيار العسكري المتطرف ، بل تبني التيار المعتدل والواقعي لمفاهيم ومواقف التيار العسكري ، مع ما يعنى ذلك من تغيير جذري في اسس ومنطلقات السياسه الخارجيه الامريكيه ، ومن سيطره المنطق العسكري في تحديد وصياغه السياسه الامريكيه ، فكارتز (حقوق الإنسان) و(تخفيض النفقات العسكريه) و(الوفاق الدولى) هو نفسه الذى اعلن في 1980 /1/20 (زياده النفقات العسكريه) وتطويع قوه التدخل السريع ، واعتماد الولايات المتحده اسلوب القوه العسكريه لحمايه مصالحها في الخليج العربى

(1) د. زهير شكر : السياسه الامريكيه في الخليج العربى - مبدأ كارتز - مرجع سابق - ص 97

ولمواجهة الاتحاد السوفيتي منشئاً بذلك عهداً جديداً من الصرب البارده بين الجياريين⁽¹⁾ . لذلك فمن المناسب في هذا المجال أن نحدد الأسباب المباشرة لإعلان هذا المبدأ:

1- الثورة الإيرانية:

لقد كان من الأسباب المباشرة لظهور مبدأ كارتريختلال التوازن الإستراتيجي في المنطقة الناتج عن نجاح الثورة في إيران . فقد كانت أمريكا تعتمد كلياً على إيران في تحقيق السياسات والأهداف الأمريكية بالمنطقة ، وايضاً بإعتباره صمام الأمان لحماية المصالح الأمريكية بها . فزوال نظام الشاه وانتهاج الثورة الإيرانية لتوجهه خارجي معادي كلياً للغرب وخاصة الامبريالية الأمريكية واعتبارها العدو الرئيسي والأول في العالم للثورة الإيرانية ، وايضاً تبني قادة الثورة في إيران لمبدأ تصدير الثورة الاسلاميه مما انعكس اثره على تهديد أمن واستقرار الانظمة الحليفه للسياسات الأمريكية في المنطقة . كل هذا أدى الى اختلال التوازن الاستراتيجي من وجهه نظر أمريكا بالمنطقة .

وقد تمثل سقوط الشاه في سقوط مبدأ نيكسون الذي يقضى بالاعتماد على الحلفاء المحليين في تحقيق مصالح أمريكا في المنطقة . وهو مادي الى ظهور ما يسمى بسياسة العامودين المتساندين ، ونظراً لعدم وجود بديل محلي قادر على القيام بدور إيران الشاه في المنطقة . فقد حاولت الاداره الأمريكية السعي لإيجاد نوع من التفاهم مع نظام الحكم الثوري في إيران ، إلا ان هذه المحاولات قد باءت بالفشل الذريع مما اعتبر شهادة وفاة لمبدأ نيكسون وازدياد الاقتناع بما سبق أن اعلنه كارتري من قبل ونادي به وهو ضرورة تكثيف الوجود العسكري والسياسي في الخليج ، ففي سبتمبر 1977 اصدر الرئيس كارتري مذكره موجهه الى اماته الدفاع ومخططة الإستراتيجيه الأمريكية في البنتاجون (اعتبر بموجبها منطقة الخليج من المناطق الإستراتيجيه ذات الاولويه والتي ستدافع عنها الولايات المتحده ضد أى اعتداء اجنبي)⁽²⁾ .

2- التدخل السوفيتي في أفغانستان :

في 27 ديسمبر 1979 اقدم الاتحاد السوفيتي على مخالفه ما عرف بمبدأ بريجينيف ، والذي صدر في عام 1968 اساساً لتبرير شرعيه التدخل العسكري السوفيتي تحت مظهره حلف وارسو لإخماد نزاعات التمرد التي قد يظهرها بعض حلفاء الاتحاد السوفيتي هذه وذلك بمنطق الحاجه الى الاحتفاظ بالوحده العقائديه للكونمونت الاشتراكي⁽³⁾ .

(1) المرجع السابق ص 84

(2) المرجع السابق ص 85

(3) Mohammed Ayoob, South-West Asia : Beginings of a New Cold War, World Review Vol. 20 - 3, August 1981 P 11.

نفى هذا التاريخ بدأت مرحله جديده فى تاريخ العلاقه بين القوتين العظميتين فى ذات الوقت وفى تاريخ الشرق الاوسط ومنطقه الخليج . حيث قامت القرات السوفيتيه بغزو افغانستان عسكريا رغم انها دوله تعد محايده سياسيا ، وذلك بهدف تنصيب نظام موال للمكرمين وهو نظام بايرك كارمال الماركسى . وهو مالم يفعلوه من قبل ويخالف السياسات المعلنه التى كانت تصد التوجهات السوفيتيه فى السياسه الخارجيه من قبل .

وقد احتار الفقه السياسى فى الوقوف على حقيقه ودوافع هذا الغزو العسكرى لافغانستان فقد حدث فى وقت خسرت فيه الولايات المتحده اهم حليف لها فى المنطقه بسقوط الشاه وتولى الثورة الإسلاميه ذات التوجهات المعاديه لأمريكا والحكم فى ايران . اى ان هذا التدخل قد حدث فى وقت تغير ايجابى لمصلحه الاتحاد السوفيتى ، ولذلك فلم يكن هناك مايبرر هذه الخطوه منهم . فالقول بأن الولايات المتحده كانت على وشك غزو ايران لا يغير من الامر شيئا حيث كانت من قبل منطقه نفوذ امريكى خالصه ، رغم الإحتجاج بأن التواجد الأمريكى بهذا العدد الضخم على حدودهم سيؤدى الى تأثيرات امنيه سلبيه تؤثر عليهم ، كما ان تدخلهم جاء بناء على طلب من الحكومه الافغانيه القائم فى السلطه وقتها لإحباط مؤامره ضدها وذلك تنفيذا لبنود معاهده المداقه وعدم الإعتداء الموقعه بينهما فى ديسمبر 1978⁽¹⁾ .

كما قرر البعض ان التدخل السوفيتى فى افغانستان هو خطوه لتحقيق الحلم القديم للوصول الى المياه الدافئه فى الخليج⁽²⁾ . وايضا هو تمرد من جانبهم على ما أسفرت عنه اتفاقيه مؤتمر (الطا) سنه 1945 والذي تم بمقتضاه توزيع النفوذ بالعالم بين الدول المنتصره فى الحرب العالميه الثانيه ومحاولته الحصول على مكاسب اكثر مما حوته هذه الإتفاقيه⁽³⁾ .

وقد حاول الفقه السياسى البحث عن اسباب هذا الغزو ، فقد ربط البعض - علاوه على ما تقدم - بين الثورة الاسلاميه فى ايران وهذا الغزو . فعلى الرغم من عدم وجود خلاف ظاهرى بين نظام الحكم فى افغانستان والثوره الايرانيه ، الا ان نجاح الثورة الإسلاميه ادى الى رفع معنويات الثورة فى افغانستان وشد ازهم فى مواجهه حكومه كابول ، وتصعيد العمليات العسكريه ضد نظام الحكم بها . وقد صدرت تمريحات عديده بعد ذلك من الثورة الايرانيه تؤيد وتتعاطف مع المقاومه الافغانيه، وقد رأى البعض ان امريكا ساعدت المقاومه الاسلاميه الافغانيه فى مواجهه الحكم

(1) The Current Soviet Line in the Middle East and the Persian Gulf, East West Digest, Vol. 16, No. 10, May 1980, PP 383 : 392.

(2) صحيفه الشرق الاوسط - 8 مارس 1980

(3) مجله النهار العربى والدولى - العدد 144 - ص 26-27

الماركسي الافغانى للقضاء عليه وبالتالي احداث القلاقل على الحدود السوفيتية لذلك كان الغزو لمنح الولايات المتحدة من تحقيق اهدافها . كما حاول البعض الربط بين الخوف السوفيتى والتأثير المباشر للشوره الاسلاميه على الجمهوريات الاسلاميه الجنوبيه السوفيتيه مما يهدد الامن القومى السوفيتى بالخطر ، مع العلم بان هذه القوميات يقطنها حوالى 50 مليون مسلم سوفيتى .

ولما كانت سيطره الحكومه المركزيه في طهران على مايجرى فى كردستان واذربيجان ضعيفه فإنه يصبح من السهل على الإتحاد السوفيتى ان يعزز نفوذه فى هاتين المنطقتين بمختلف الوسائل المتاحة لديه . وفى ظروف كهذه فإنه بإستطاعه السوفيت ان يكرروا احداث هام 1945 عندما لجأوا الى تحريض الازربيجانيين والاكراذ على الإنفصال فى جمهوريتين مستقلتين فى اذربيجان وكردستان تحت قياده شيوعيه مواليه لموسكو .

وقد ربط البعض بين النزاع الصينى - السوفيتى والتدخل السوفيتى فى افغانستان . حيث كان يهدف - ضمن اهدافه - الى عرقلة انتشار النفوذ الصينى فى اسيا وتضييق مجالات الحركه بالنسبه لقوه الصين ودبلوماسيتها فى هذه المنطقه (1) .

ومن ناحيه اخرى ، فإن السيطره العسكريه على افغانستان كانت تستجيب لتخطيط الإتحاد السوفيتى بتوسيع دائره الخيارات الاستراتيجيه المتاحة امامه مستقبلا . فباكستان وايران كانتا تعانيان من قلاقل داخليه منذ عام 1978 ، وتواجد السوفيت بكل هذه الكثافه العسكريه فى افغانستان كان يزودهم بسلاح للضغط على هاتين الدولتين او على احدهما علي الاقل لجعلهما اكثر حساسيه وتجاوبا مع المصالح الامنيه السوفيتيه ، مع احتمال ان يؤدى ذلك فيما بعد الى فتح ممر جغرافى ينفذ منه الإتحاد السوفيتى الى المحيط الهندى ، وهذا التحرك النشط كان سيزيد من التواجد السوفيتى على مقربه من منطقه الخليج ، ومن خلال التنسيق مع كل من اثيوبيا واليمن الديمقراطى كان يمكن تحييد الكثير من مظاهر النفوذ الغربى فى طهران والرياض (2) .

وقد حاول البعض تفسير هذا التدخل السوفيتى بأنه تحقيقا لاهداف الاستراتيجيه السوفيتيه الاساسيه فاحتلال السوفيت لافغانستان هو خطوه اولى نحو تهديد منطقه الخليج والسيطره عليها مستقبلا ، وايضا حاول البعض تفسير السلوك السوفيتى بمحاوله السيطره على طرق نقل للبترول من الخليج العربى ، وذلك اما تأمين قاعده له تطل على مضيق هرمز ، وبذلك يكسب موقعا يستطيع من

(1) د. اسامه الغزالي حرب : الازمه الافغانيه وايران - السياسه الدوليه - العدد 60

ابريل 1980 - ص 60-63

(2) Jagat S. Medte, A Neutral Solution, Foreign Policy, Summer 1982, PP 134 : 153.

خلاله ان يتحكم فى المعابر المائية التى تؤدى الى الخليج ، او بالهيمنة على احدى دول الخليج الاساسيه ، مما يؤدى الى تهديد المصالح الامريكى والغريبى وبالتالى الى نصم روابط التحالف الغربى ضده ، فلم يكن الغزو السوفيتى لافغانستان هو اول هذه الخطوات بل كان حلقه ضمن حلقات بدأت لتحقيق هذه الاهداف ، ولعل هذا التفسير الاخير هو الذى اتفق مع وجهه نظر الاداره الامريكى ، وقد تمثل ذلك فى خطاب الرئيس الامريكى كارتر عن حاله الاتحاد الذى القاه فى يناير 1980 ، وتناول فيه دوافع هذا الاجراء السوفيتى وابعاده عندما قال : " اننا نواجه احدى التحديات الاكثر خطوره فى تاريخ امتنا ، ان الاقليم الذى بات يتهدده الان التواجد العسكرى السوفيتى فى افغانستان يتمتع باهميه استراتيجيه تنبع من كونه يحتوى على ثلثى الصادرات العالميه من البترول ، و المحاولات السوفيتيه للسيطره على افغانستان اقتربت بالقوه العسكرى للاتحاد السوفيتى الى مسافه ثلاثائه ميل فقط من المحيط الهندى وعلى مقربه من مضيق هرمز الذى تعبر منه معظم صادرات الخليج من البترول . ان التهديد العسكرى النابع من محاوله الاتحاد السوفيتى تثبيت سيطرته على هذا الموقع الإستراتيجى يشكل تهديدا سافرا لحركه النقل الحره لبترول الشرق الارسط . ان اى محاوله تقوم بها قوه خارجيه لضمان مراقبه منطقه الخليج ستعتبر هجوما ضد المصالح الحيويه للولايات المتحده الامريكى وسترد عليها بكل الوسائل الضروريه بما فيها استخدام القوه " (1) .

يسوق البعض الاسباب التى دفعت الموقف الامريكى الى التغيير من مبدأ نيسكون والقاضي بالاعتماد على الغير لتنفيذ سياسته وتحقيق اهدافه الي فكره انشاء قوات للتدخل العسكرى منها (2) :

- 1- ان الاحتلال العسكرى السوفيتى لافغانستان كان يقدم الإثبات الواقعى على تصاعد إخطار التهديد السوفيتى واقترب الحثيث من منطقه الخليج وأنه مجرد البدايه وزحف ابعد الى ايران والى غيرها من الدول البترولييه الرئيسيه هناك .
- 2- التزايد المضطرد فى قوه الاتحاد السوفيتى البحرى فى المحيط الهندى مما يعنى التهديد المباشر لسلامه الطرق التى تسلكها امدادات البترول الخليجي الى اليابان الحليف الاسيوى القوي للغرب ، وذلك فى الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحده محرومه قواعد عسكريه جاهزه لإستخدامها فى مواجهه تهديدات القوه السوفيتيه إلحاقه الى منطقه الخليج .

(1) Herman F. Elites, Security Considerations in the Persian Gulf International Security Vol. No. 2 Feb. 1989 PP 79 : 80.

(2) د. اسماعيل صبرى مقلد : الاستراتيجيه الدوليه فى عالم متغير - قضايا ومشكلات كاسميه للنشر والترجمه والتوزيع - الكويت 1983 - ص 28 - 31.

3- أن منطقة الخليج بالذات وبحكم أهميتها الاستراتيجية المتزايدة أصبحت في السنوات الأخيرة بمثابة مركز الجذب الرئيسي في حركة الصراع الدولي بين القوتين الأمريكيتين والسوفييتية بل أن هذه المنطقة تفوقت على أوروبا نفسها في درجة الحساسية والتأثير التي تتركها أوضاعها على موازين القوى الدولية . فتوافر إمكانات هائلة للردع النووي الفوري في أوروبا ، وأيضا فائده يسبب التواجد المباشر والقوي لعلفي الناتو ووارسو والاتجاه نحو حل مشكلات الأمن الأوروبي في مناخ من الاستقرار السياسي العام ، فقد انخفض التأثير الأوروبي . وبدرجه كبيره في استراتيجيات المجابهة الأمريكيتين والسوفييتية .

4- إن فراغ القوى الكبير الذي تعاني منه منطقة الخليج بسبب تقلص قوه الغرب فيها، يجعل هذه المنطقة هدفا بارزا في إستراتيجيه السوفييت الرامية الى السيطرة عليها إن لم يكن بهدف الإفاده المباشره من بترولها ، فعلى الأقل لحرمان الغرب منه⁽¹⁾ . وما يزيد الوضع سوءا أن دول الخليج لا يمكنها بإمكاناتها العسكريه المحدوده أن تدافع عن نفسها أو أن تسمى ثرواتها البترولييه ، كما انها بحكم خلافاتها السياسيه المستحكمه أصبحت غير قادره علي وضع استراتيجيه امن اقليمي ضمن إطار عام مهدد الاهداف وبوسائل متفق عليها ، وأن كل ما تستطيع دول الخليج أن تفعله هو أن تهدد بحرق إبار البترول ، وهو ما لن تؤثر في الاتحاد السوفييتي الذي لايعتمد علي بترول الخليج وإنما سيقع الضرر كله علي الدول الغربيه واليابان .

وإذا كانت معظم دول الخليج تريد أن تبقي علي حيادها في صراع القوى الأمريكيتين والسوفييتية . فإن معنى ذلك هو تجميد اوضاع فراغ القوى بل وتدهورها بسبب الاستهلاك التدريجي لقوه هذه الدول في صراعاتها المحليه الامر الذي سوف يعطى للسوفييت فرضا اوسع لتحريك الاوضاع في الاتجاه الذي يلائم اهداف مخطتهم الاستراتيجيه في الخليج . سواء تم ذلك بوسيله التدخل المباشر ، كما حدث في أفغانستان أو بالانسحاب غير المباشر من خلال الاعتماد علي القوى اليساريه المحليه . كما انه اذا تمكن السوفييت من تحقيق سيطرتهم علي منطقه الخليج أو على مناهذ نقل البترول منه الى أوروبا الغربيه واليابان ، فإن معادلات القوى الدوليه سوف تتغير بصورة دراماتيكيه هاده سينجم عن ذلك على أرجح الاحتمالات انهيار محالفات الأمن القوي تماما .

مفهوم مبدأ كارتتر:

مبدأ كارتتر هو بإختصار دعوى الى تكثيف التواجد العسكري الأمريكي المباشر في المنطقه واعاده صياغته اوضاعها علاوه على التخطيط لمستقبلها بما يتسفق وأحتياجات الأمن القومي الأمريكي . وقد عبر الرئيس الأمريكي كارتتر عن تصوره

(1) المرجع نفسه ص 313.

للدور الجديد الذى يجب ان تلعبه امريكا فى المنطقة فى خطاب القاء فى يناير 1980 تناول فيه دوافع الغزو لأفغانستان وابعاده موضحا انعكاساته على المصالح الامريكىة فى المنطقة (سبق الاشارة اليه) . معلنا فيه عن بدء ماعرف بعد ذلك بمبدأ كارتر . فقد دل هذا الخطاب على اعاده تقييم الرئيس كارتر للإستراتيجية الامريكىة تجاه منطقة الخليج العربى واصبح واضحا انه مستعد لإستخدام القوة المسلحه فإستنادا الى مبدأ كارتر نصبت الولايات المتحدة نفسها زعيمه لعمايه مصالح العالم الحر . واعطت لنفسها حقا فى حمايه مصادر البترول ضد الخطر الشيوعى حتى ولو استدعى ذلك التدخل العسكرى السافر اى ان مبدأ كارتر ادخل الخليج العربى ضمن دائره الامن الغربى .

وقد عمل الرئيس كارتر فعلا على تجسيد افكاره من خلال سياسه متعددة الأبعاد اولا : تعزيز الوجود العسكرى المباشر فى الخليج وذلك عن طريق اتباع إستراتيجية بحريه جديده فى المحيط الهندى والبحر العربى .
ثانيا : انشاء قوة للإنتشار السريع تتوافر لها امكانات الحركة السريعه المؤثره اذا ما تعرضت مصالح امريكا للخطر⁽¹⁾ .
ثالثا : الحصول على قواعد عسكريه فى المنطقة بفرض التسهيلات العسكريه .

وقد طرحت الولايات المتحده الفكرة على حلفائها الاوربيين لجس نبضهم حول مدى استعدادهم للمشاركة فى تنفيذها بإعتبار ان حاجتهم الى بترول الخليج تفوق حاجتها اليه ، وأن قوه التدخل السريع هى الضمان الفعال لإنتظام وصول هذا البترول اليهم . وكان هذا الاتجاه الامريكى فى الواقع يعنى احد بديلين لا ثالث لهما ، أما تعديل معاهدة حلف شمال الاطلسى بحيث يتسع اطوارها الجغرافى ليشمل منطقه الخليج وذلك الى جانب التزامها الاساسى فى اوربا ، وهو اتجاه اظهرت هذه الدول الأوربييه معارضتها له لمخاطره الكبيره ولانه يعنى العوده الى سياسه المجايهه والتكوص عن الوفاق الدولى الذى تحقق بمجهودات هائله او ان تاتى هذه المشاركه خارج نطاق الحلف بأسلوب التنسيق مع بعض الدول الاوربييه التى لها خبره تعامل مع منطقه الخليج وكذلك بعض امكانات الحركة فيها . وكان هذا ينطبق بشكل خاص على بريطانيا وفرنسا الان التجاوب المحدود الذى ابدته هاتان الدولتان ، نقل عبء الدفاع عن منطقه الخليج فى النهايه وبأكمله الى الولايات المتحده وحدها⁽²⁾ . وان كانت بريطانيا اقلهم رقضا للتعاون مع امريكا . وذلك خشيه تعرض مصالحهما بالمنطقه للخطر .

(1) Kenneth N. Watz, A Strateg for Rapid Deployment force Interuona Security 5 Spring 1981,

PP 49 : 73.

(2) د . اسماعيل صبرى مقلد : الإستراتيجية الدوليه فى عالم متغير مرجع سابق ص32

وفي الواقع فإن البعض يعطى تبريراً لإنشاء وجود قوة الانتشار السريع وبالتالي ظهور مبدأ كارتز للوجود ليس بسبب هذه المبررات فقط ، ولكن السبب الأهم والأقوى هو حماية الأوضاع الاقليمية وحمان استثماراتها وبقائها لتحقيق الامن والاستقرار على ما هو عليه وذلك بهدف ضمان وصول البترول للغرب وأمريكا على وجهه الخصوص بأسعار معقولة وبشروط ميسره ، ويستدل على ذلك من مفهوم المسؤولون الأمريكيون عن هذا المبدأ وايضا من حجم وطبيعة وتسليح قوات الانتشار السريع ذاتها وذلك على النحو التالي :

(أ) تقرير السيد / هارولد براون وزير الدفاع الأمريكي الأسبق عن الشؤون العسكريه للسنة الماليه 1981 والذي نشر في يناير 1980 . وقد قرر فيه أن الخطر الاساسي علي المصالح الأمريكيه بالمنطقه يكمن في احتمال انتشار الاضطرابات التي تصعب مراقبتها في بلدان العالم الثالث وليس من الاتحاد السوفيتي (1) .

(ب) تصريح جوزيف سيسكو امام لجنة الشؤون الخارجيه لمجلس الشيوخ في 1973 والذي اعتبر أن اهداف امريكا من الخليج تنحصر فقط في تحقيق الامن والاستقرار في المنطقه للحصول علي بترول دائم وبشروط ميسره ، وبالتالي فإن أى إجراء يتخذ من قبل الولايات المتحده سيكون تدميماً لهذا الهدف (2) .

(ج) الدراسه التي تمت بواسطه دائره كبار المفتحين وشعبه الشؤون الخارجيه والدفاع العربي التابع لمراكز الدراسات الإستراتيجيه الأمريكيه . وهذه الدراسه كانت بعنوان امن الخليج من وجهه نظر المصالح الأمريكيه ، وقد افترضت هذه الدراسه ان الخطر الذي تتعرض له منطق الخليج يكمن اساسا في الاضطرابات الداخليه والغزو الإقتصاد من دول المنطقه الاخرى ثم العصار الذي يتم من الإتحاد السوفيتي (3) .

(د) تصريح مساعد وزير الخارجيه الأمريكي وليم روجرز أمام مجلس لوس انجلوس للمسائل الدوليه من البترول . وقد صرح فيه أن تخوف الولايات المتحده من فقدان السيطرة على مصادر البترول وما يعنيه من تهديد لمصالحها الحيويه هو السبب المباشر لطرح فكره قوات الانتشار السريع (4) .

(هـ) تصريح الجنرال و. كيلي قائد قوات الإنتشار السريع والذي أكد بأن التهديد المباشر لإستقرار منطق الخليج ليس من جراء هجوم سوفيتي مباشر على آبار البترول بل من دهم الإستقرار الداخلي والإنقلابات والنشاطات الهدامه وغيرها (5) .

(و) تصريح السيد / هارولد براون وزير الدفاع الأمريكي الأسبق بأن " على دول

(1) Harold Brown Department of Defense, Annual Report, Fiscal Year, 1981 P. 3

(2) Emile Nakhleh, Arab-American Relations. OP.Cit. P 41.

(3) د. عمرو ابراهيم الخطيب : الامن العربى فى منطق الخليج - جريده الخليج - العدد 1/3 / 1981 - ص 3

(4) وليم روجرز : البترول والشرطيون - مجله ميد ايست - اوبزرفر - وشتن مارس 1978 - ص 1

(5) النشره الإستراتيجيه - العدد 8 بتاريخ 8 مايو 1980 - لندن

الخليج ان توفر خط الدفاع الاول ضد اعمال التخريب وضد هجوم قد يسببه وكلاء اجانب ، اما ردع السوفيت فستتولاها نحن وحلفاؤنا (1) .

(د) تصريح السيد/ دانييرير وزير الدفاع الامريكى الاسبق الذى قدم الدليل على عدم فاعلية هذه القوات لمواجهة السوفيت وبالتالي فهي موجهة لغرض اخر (2) .

(ج) اراء ووجهات نظر العديد من الفقهاء السياسيين العالمين والمليين وقد سبق الإشارة الى العديد منهم من خلال إستعراض المواقف السياسيه المختلفه فى هذا المبحث .

ومن ذلك يفهم ان معظم الفقهاء السياسيين يتفقون على ان مبدأ كارتر وقوات الإنتشار السريع أنشأ لأسباب غير الاسباب المعلنه، وان الهدف منها هو مقاومه الإضطرابات الداخليه بالمنطقه الخليجيّه وتدعيم الأنظمه الحاكمه بالمحافظه على الوضع الراهن ومقاومه أى غزو تقوم به دوله عربيه لاخرى. فقط دون الاسباب المعلنه الأخرى . ولكن الباحث يود الإشارة الى الملحوظات الآتيه:

1- ان اقصى خطر كان يتوقعه الغرب من الدول البتروليّه فى ذلك الوقت هو حظر بترولى كالذى حدث اثناء حرب 1973، والمعلوم انه كان يكفى لزوال اثاره طرق اخرى بسيطه غير إنشاء قوه مخصصه للقيام بغزو عسكري ، ومن هذه الاساليب التهديد او اعمال المظاهرات البحريه لرفع درجات الخطر او حتى التهديد بإحتلال قطر عربى كما حدث وتم التهديد بإحتلال ابو ظبى وماتنتج عنه من انهاء الحظر البترولى عام 1973 او حتى تدبير إنقلاب ماركسى فاشل كما حدث فى اقليم زلفار .

2- ان انتقادات عديده قد وجهت لمبدأ كارتر وقوات الإنتشار السريع بزعم انها غير كافيه او مؤهله لمقاومه الخطر الشيوعى وبالتالي فهي معده اصلا لتأديب حكومات المنطقه وليست لمقاومه الغزو السوفيتى ، وقد كان هذا الرأى هو ماتوصل اليه الفقهاء ، الا ان استقراء الواقع يؤدى الى الإعتقاد ان هذه النتيجة كانت فى الانهان مسبقا لذلك حاولوا اثباتها ، اى انهم اوجدوها ثم راحوا يبحثون عن مبرراتهم ، الا ان المنطقى ان يقوم مضطربوا السياسه والإستراتيجيه الامريكين لإعداد قوات سريعه وقويه لا تكلف الخزينه العامه الكثير وتكون مستعده دائما للقيام بالمقاومه الاولى لشئ تدبر الامر وارسال القوات القادره التى تكفى لمقاومه الغزو على حسب درجته وشده ، لذلك فإن إنشاء قوات الانتشار السريع كان مناسبا تماما للغرض الذى اعدت من اجله وهو مقاومه الغزو السوفيتى المتوقع كخط دفاع اول .

3- ان اسلوب مقاومه غزو صدام حسين للكويت لم يتم وفقا لإسلوب قوات الإنتشار السريع ، حيث انتقلت قوات ضخمه مركزيه ومجهزه عسكريا أضخم بكثير من

(1) صحيفه السياسه الكويتيه بتاريخ 1980/7/31

(2) صحيفه القيس الكويتيه بتاريخ 1981/3/4

إمكانيات هذه القوات. كما ان الحرب الفعلية قد تمت بعد فترة طويلة من الغزو واشترك فيها قوات كبيره من جنسيات كثيره وفق أسلوب الحرب الشامله وليس وفق أسلوب قوات الإنتشار السريع.

4- إن ما نشر من احاديث صحفيه منسوبه الى بعض القاده السياسيين والعسكريين الأميركيين التي تحدت طبيعه هذه القوات بأنها انشئت لغير مقاومه السوفيت ولكن للحفاظ على تدفق البترول العربى وفق شروط ميسره، فى الغالب نشرت للتخفيف من رد الفعل السوفيتى وعدم إظهار سوء النيه معه بالتالى تعرض سياسه الوفاق الوليده للخطر، واما - وهو الاقرب - عدم إثارة حفيظه بعض الزعماء العرب ذوى الميول والثقل العربى.

5- قد تنشأ قوات لاغراض عسكريه ، ولكن مصدر قرار إنشائها يطمع فى تحقيق عده مكاسب اخرى غير ما اعلن فى اسباب إنشائها ، ولعل هذا هو ماحدث عند اصدار قرار انشاء قوه الإنتشار السريع، فقد انشئت هذه القوات لمواجهة الخطر الخارجى الذى قد تتعرض له المنطقه ولكن لا يمنع من أن يظل السبب الرئيسى لإنشائها يكتنفه الغموض لتحقيق عده اسباب اخرى من جراء هذا الغموض منها ارهاب بعض العرب والسوفيت والإيرانيين ، المهم الا يتأكد احدا على وجه اليقين انه هو المستهدف وحده وانه ايضا خارج نطاق التهديد .

6 - ان الدول الاوروبيه التى دعت للإشتراك فى تكوين هذه القوات او فى نفقاتها قد ادركت السبب الحقيقى من وراء إنشائها وهو الوقوف ضد السوفيت ، لذلك لم ترض أن تغايب السوفيت وبالتالى تعمل على القضاء سياسه الوفاق (الوليد الحديث) . ولئن كانت هذه الدول تعلم ان تكوين هذه القوات موجه فقط ضد القلاقل العربيه لكانت قد اشتركت فيها دون ايه معارضه وذلك لان ماكانت ستحصل عليه من جراء اشتراكها فى تشكيل هذه القوات وفق هذا الفرض فقط ، كان لايمكن توقعه فى مقابل خسارته لا تذكر وكانت مستعدة لتحملها .

7- ان السبب المعلن لإنشاء هذه القوات وهو الغزو السوفيتى لأفغانستان والثوره الإيرانيه تتوافق مع تاريخ الإعلان عن تشكيلها وانشائها ، وهو بالطبع ما يؤيد بالمطلق ان السبب مرتبط بالمسبب ، فقد كان يمكن للإداره الأمريكيه ان تخلق اسباب وهو امر سهل اذا رأت ان انشاء هذه القوات امر لا بد منه ولا تكتفى بمجرد انتظار المبررات التى تستند عليها لإنشائها ، وقد تحدثت المبررات او لا تحدث وبالتالي فقد تنشأ هذه القوات او لا تنشأ . فإلستناد اذا لهذه الاسباب لإنشائها - الغزو السوفيتى لأفغانستان والثوره الاسلاميه بإيران - هى اسباب حقيقيه وليست مجرد واجهه تغطى ورائها ، وخاصة وان الرئيس الأمريكى الذى اصدر قرار إنشائها

لم تحدث في عهده أي هذه بتروليه يمكن أن تؤرقه وتدفعه للبحث عن حل له ، بل كان عهده يمتاز بتدقيق بترولى سليم ، الأزمة الوحيدة التي تعرض لها هي أزمة إحتجاز الرهائن بالسفارة الامريكيه بطهران ، وقد حدث عقب الثورة الايرانيه .

من ذلك لا يتفق الباحث مع ما انتهى اليه الرأى من عدم صحة ما اعلن من اسباب لإنشاء هذه القوات اللهم الا ان تكون اسباب انشاء هذه القوات هي اسباب مجتمعه تشملهم جميعا وما الغزو السوفيتى لأفغانستان والثورة الايرانيه الا مجلات ومتبنيات لسرعه انشائها . ولعل ما يؤيد ماذهب اليه الباحث دراسته امير البهر " روبرت هنكز " الذي اشرف على شئون أمن الخليج في وزاره الدفاع الامريكيه منذ عام 1975 ، حيث قدم دراسته عن البترول والأمن في سياسه الولايات المتحده في منطقة الخليج والمعيط الهندى قدمها الى ثوده البترول والأمن في الخليج المنعقد في سبتمبر 1980 بلندن ⁽¹⁾ . حيث حدد خمسة احتمالات تهدد استمرار تدفق البترول وتستهدى التدخل العسكرى في الخليج وهي :

(1) الغزو السوفيتى في المنطقه ، ويرى هنكز ان هذا الإحتمال جدى خاصه بعد دخول السوفيت لأفغانستان .

(2) الاضطراب السياسى المحلى .

(3) الفوضى السياسيه الناجمه عن نزاع محلى (كانهرب العراقيه الايرانيه) .

(4) فرض حظر جديد على شحن البترول .

(5) محاوله منظمة الاوپيك للسيطره على انتاج البترول وتسويقه بهدف الاضرار بالقرب .

استمرت السياسه الامريكيه تجاه منطقه الخليج العربى على ماهي عليه الا انها قد اعتراها التشدد وخاصه بتولى الرئيس الجمهورى رونالد ريغان مقاليد البيت الابيض والاستعانه بطاقم معاونين يميل لفرض نفوذ الولايات المتحده الامريكيه في العالم ومقاومه التغلغل السوفيتى وخاصه في منطقه الشرق الاوسط والخليج العربى ، حيث سيطرت على تفكير الاداره الامريكيه في هذا الوقت ان الاهداف السياسيه السوفيتيه هي بالمقام الاول متجهه للسيطره على منطقه الخليج ⁽²⁾ . لذلك فقد انصببت سياسه الولايات المتحده الخارجيه على ما من شأنه مقاومه هذا الهدف . ونرى ذلك بوضوح في تصريحات الكسندر هيچ وزير الخارجيه الأمريكى في ذلك العهد امام لجنة الشئون الخارجيه التابعه لمجلس النواب الأمريكى ، حيث قرر ⁽³⁾ :

(1) د. زهير شكر : السياسه الامريكيه في الخليج - مبدأ كارتر - مرجع سبق ذكره ص 106-107 .
(2) Strategy in the Decade of the 1980 by Paul H. Nitze in Foreign Affairs. Sep. 1981

(3) د. زهير شكر : المرجع السابق ص 218-219

(1) الاهمية المتزايدة لمنطقة الشرق الاوسط بالنسبة للامن القومي الامريكى ، وهذا ما يبرر تخصيص 70% من برنامج المساعدات للعام المالى 1982 للمنطقة وخاصة اسرائيل ومصر .

(2) إن اسرائيل تظل عاملا اساسيا فى اعتبارات السياسة الامريكىة ، وصمام الامان الرئيسى للدفاع عن التوازن فى المنطقة وحمايه المصالح الامريكىة ، وستبقى الولايات المتحده ملتزمه بامن اسرائيل وضمان تفوقها .

(3) السعى لإيجاد توافق فى المصالح الاستراتيجيه فى المنطقة بأكملها يجمع العرب والاسرائيليين معا لمواجهة اخطار التهديد الناجم عن التسلسل السوفيتى الى منطقه ، وما يتطوى عليه ذلك من ملابسات بالنسبة لموارد البترول الميوه هناك .

(4) ان الولايات المتحده سترد بكامل قواتها على اى محاوله لتغيير الوضع الراهن بمنطقة حقول البترول الميوه بالشرق الاوسط .

(5) ان منطقه الخليج وبسبب سقوط الشاه والتدخل السوفيتى فى افغانستان وتعاطف الوجود السوفيتى فى منطقه القرن الافيقى واليمن الجنوبيه تشكل احدى اولويات العمل الاستراتيجى الامريكى .

وقد ايدت الاداره الجديده مبدأ كارتر ، ولكنها قررت تطبيقه بتطرف يتناسب وسياستها الخارجيه ، ويقوم هذا الإتجاه على اساسين ، الاول : تعزيز نشر الوجود العسكرية الامريكى عن طريق اقامه القواعد العسكريه ، الإستفاده من التسهيلات التى يقدمه بعض حكام دول المنطقه ، وان يكون هذا الوجود دائما .

وثانيا : ان تشترك فيه الدول الغربيه . والمبدأ الثانى يقوم على ضم اكبر عدد ممكن من الدول فى المنطقه الى استراتيجيه مشتركه موجهه ضد الإتحاد السوفيتى وهذه الإستراتيجيه تعتمد على الإنتشار الدائم للقوات الامريكىه فى المنطقه ، كما انها

تعتمد على تزويد الدول الصديقه بالاسلحه المتطوره ⁽¹⁾ . ولعل هذا ما يفسر موافقه على تزويد الملكة العربيه السعوديه لطليات السلاح وان كانت متعثره فى ذلك الوقت . لقد عملت اداره ريجان على استعاده السعوديه كليا الى الصف الامريكى وشدها فى اطار دبلوماسيه الولايات المتحده فى المنطقه ، فمتخذى القرارات فى اداره رونالد ريجان كانوا مدركين تماما لاهميه عامل المصداقيه فى سياسه امريكا الخليجيه . فاذا فقد العرب ايمانهم فى قدره امريكا على حمايتهم فلماذا يساندون المبادرات الامريكىه فى الخليج ⁽²⁾ .

(1) المرجع نفسه من ص 232-233.

(2) Paul Marantz OP. Cit P 51.

لقد دفعت الحرب العراقية الإيرانية لاعاده السعى من قبل الدول الخليجية للولايات المتحدة طلبا للأمن والدفاع ، فلا يمكن اغفال تأثير الحرب على أمن دول الخليج . فقد ينتج عن الحرب مجموعه من المتغيرات الاقليمية تختلف فى طبيعتها عما هو قائم فى الوقت الراهن . ومن هنا نستطيع ان نقف على مبعث قلق دول المنطقة من الاحتمالات التى قد تتمخض عنها تلك الحرب .

وقد استغلت امريكا قلق الدول الخليجية الناتج عن الحرب العراقية الايرانية لتمييز وجودها فى المنطقة . وخاصة فى المملكة العربية السعودية التى فتحت اجوائها لطائرات الإستطلاع الامريكى ، وكما ان التسهيلات العسكرية الضرورية التى منحت للولايات المتحدة سمحت بوجود عسكرى امريكى بارز دون ان يثير حساسية دول المنطقة التى التزمت الصمت حيال اعطاء عمان والبحرين والصومال ومصر تسهيلات عسكرية لقوات الإنتشار السريع ، كما زاد من مشتروات المنطقة للأسلحة الامريكى واستقدام المستشارين العسكريين اللازمين لهذا السلاح⁽¹⁾ .

لقد كانت الحرب العراقية الايرانية اول نتاج لإختلال ميزان القوى بالمنطقة بسبب سقوط الشاه وما استتبعه من أحداث داخلية بإيران اثرت على قوتها القومية . ومع ذلك فقد اتسم الموقف الامريكى بسلبية ظاهرية فى تصرفاتها غير متوقعة لمن هم يلاحظون الامور من ظواهرها فقط دون محاولة الكشف عن مكنونها ، رغم انها تبدو للعيان وكأنها تهدد المصالح الامريكى فى المنطقة .

ولعل من أسباب هذا الموقف السلبى الامريكى انها كانت تأمل منه تدهور القدره العسكريه والإقتصاديه لإيران وبالتالي سقوط النظام الاسلامى الجديد او على الأقل انهاء قواها . وعدم امتداد تأثيره الثورى خارج ايران . فالحرب كانت توفر على الولايات المتحدة مخاطر التدخل العسكرى المباشر وما قد يثير من رد فعل ضدها خصوصا من جانب الإتحاد السوفيتى .

ولكن دائرة الحرب قد انقلبت على العراق واستطاعت ايران ان تتوغل داخل الاراضى العراقيه ؛ بل وتهدد مضيق هرمز ذاته مما قد يؤدى الى اغلاقه امام الملاحة الدوليه . لذلك تحركت الاداره الامريكى خشيه تعرض العالم لازمه بترولييه من جراء اغلاق هذا المضيق لذلك اعلنت الاداره المذكوره فى حديث لوزير دفاعها كاسير وينبرجر ان مضيق هرمز اهميه بالغه بالنسبه لدول العالم الحر ولدول الخليج الساحليه الغربيه . وان لذلك يجب الإبقاء عليه مفتوحا ، ويضيف بأن (سياستنا الأساسيه هى ان حقوق الملاحة الدوليه المر امر حيوى ينبغى علينا الحفاظ عليه وقد اوضحنا موقفنا حول هذا الموضوع أكثر من مره فى السابق وهذا الموقف لم يتغير)⁽²⁾

(1) M.L. El Azhary, the Attitude of the Superpowers Towards He Gulf wan International Affairs - Autumn, 1983, Vol. 59 . No. 4 PP 609 : 620.

(2) Ibid P 201.

كما أطلقت الولايات المتحدة فكره القوه البحريه الغربيه المتعده الجنسيات لضمان الامن في الخليج ومضيق هرمز . كل هذا يهدف اشراك حلفائها في حساباتها السياسسيه والعسكريه في المنطقه وتحميل الاوربيين جزءا من الاعباء الماديه والعسكريه التي تواجهها الولايات المتحدة في المحيط الهندي والخليج . ورغم التجبريمحات الامريكيه والتي اتسمت بالمبالغه في جديده التهديدات الايرانيه الا ان اداره ريجان تحركت تجاه بناء الجسور مع ايران ، وتعهدت بتزويد القميين بقطع الغيار التي تلزمه . فقد كان النظام الايراني يحتفظ بالمباداه في يده بالنسبه لمسأله الرهائن الامريكين المعتجزين بلبنان واستخدم الايرانيون تلك الورقه مع الولايات المتحده لغدمه مصالحهم واهدافهم . فاستغل القميين هذا الموقف استغلالا قويا مع اداره ريجان واسرائيل ليحصل على اكبر قدر من الاسلحه مقابل الافراج عن الرهائن . وقد حصلت ايران على نحو بليون دولار في صوره سلاح من اسرائيل وامريكا في السنوات 1985 ، 1986 . فالاتصالات الايرانيه الامريكيه كانت تتم تحت اشراف اسرائيل ⁽¹⁾ . كما استغلت اداره الغوميني الموقف استغلالا جيدا حينما لوحث وامريكا بامكانيه تمرك ايران تجاه الاتحاد السوفيتي واحداث تقارب معه يكون علي حساب الوجود الامريكي بالمنطقه . مما دفع بالاخير الى تقديم مزيدا من الإغراءات لإيران ومنه الضبط على الكويت لإطلاق صراح الارهابين المساندين للخموميني المسجونين بالكويت ⁽²⁾ . وقد كان من الممكن ان تستمر هذه العلاقات الخفيه بين الحكومتين لولا انكشافها بما عرف بقخبه ايران جيت وادى الى ازمه ثقه بين الولايات المتحده وحلفائها الخليجين وانهيأر لهذه الإتصالات ايضا . ونتيجه لتطور الحرب العراقيه الايرانيه في غير صالح ايران ، فكرت ايران في احراج مصادر التمويل التي تعتمد عليها العراق ، بهدف اجبارها على الحياد من هذه الحرب . فلبات الى مهاجمه المنشآت والسفن البتروليه والكويتيه بهدف احدث خسائر بها . وقد بدأ هذا التصرف في فبراير 1986 واستمر عدده اشهر مما دفع الكويت الى ان تطلب من الإتحاد السوفيتي والولايات المتحده الامريكيه رفع اعلامهما علي السفن الكويتيه العمله بالبترول التي تعبر مضيق هرمز . وقد كان مبرض موجهه للولايات المتحده الامريكيه سابقا للعرض السوفيتي . ولكن الاولى ترددت في اجابه هذا الطلب خشيه تخوفها من الرأي العام الداخلى لتورطها في صراع خارجي ومازالت الاثار النفسيه السيئه في الازهان والمتعلق في حرب فيتنام ، وايضا بسبب التكلله التي قد تنجم عن هذا الإجراء ، حيث ان هذا الطلب يعني زياده التواجد البحري في المنطقه لتوفير الحمايه اللازمه لتلك السفن عند عبورها المضيق

(1) Fredrick W. Axelgard US. Policy in the Gulf - Ascond look Current Issues - December, 1987. P 124.

(2) Barry Rubing. Drowing in the Gulf, Foreign Policy. P 121.

مما يكلفها أكثر من 20 مليون دولار شهريا .

غير أن حكومة الكويت تقدم بذات الطلب للإتحاد السوفيتي بعد تلكؤ الولايات المتحدة في الاجابة ، وقد وافقت بالفعل حكومة الإتحاد السوفيتي مما دفع الولايات المتحدة الى سرعه الإستجابة للطلب الكويتي خشية وقوع الكويت في احضان المستقيقت وزيادة تواجده بالمنطقه وبصوره رسميه ⁽¹⁾ . وقد كانت امريكا تهدف من اجابه طلب الكويت ضمن ما تهدف الى تحقيق الاهداف الاتيه :

اولا : استعادته مصداقيه الولايات المتحدة والعالم العربي بعد فضيحة ايران جيت .
ثانيا: ان تثبت للدول العربيه الصديقه ان امريكا هي الحليف الذي لايمكن الإستغناء عنه .

ثالثا : استعادته الدور الامريكي في الخليج بصفتها الدوله الماميه ، فقد اصبح الوجود الغربي في المنطقه ظاهرا بكل قواته ومستشاريه ، بعدما ادخلت سبع دول اوربيه سفنها في الخليج .

رابعا : ضمان تدفق الامدادات البتروليه ⁽²⁾ .

والمعلوم ان الولايات المتحدة كان لها تصريح رسمي سابق لفسمان الملاحه وتأمينتها بمضيق هرمز لجميع دول العالم . ومن ثم فإن تدخلها لصمايه السفن الكويتيه واجابه طلبها عموما كان متسقا مع هذا التعهد السابق . كما انها كانت تهدف ايضا الى اعلان حكومة الثورة الإيراني بجديده الولايات المتحدة في تحقيق اهدافها .
فإستعراض القوه هو ظاهره متكرره في مناطق التوتر الدولي الفرض منها الإعلان للطرف الاخر بخطوره الموقف وجديده ردود الفعل والإستعداد لإستخدام الخيار العسكري في حاله تصعيد جديد . والغريب في الامر ان ايران فهمت الرساله الامريكيه ولكن حيدام حسين لم يفهمها طوال سنتين وقام بفزو الكويت نفسها .

(1) للمزيد من التفاصيل - سليمان ماجد الشاهين وكيل وزاره خارجيه الكويت - محاضره القيت
في مركز البحوث والدراسات السياسيه - جامعه القايره بتاريخ 14 فبراير 1990

(2) د. ليلى موسى - المرجع السابق ص 28

المبحث الثالث الولايات المتحدة الأمريكية وازمة الخليج العربي الثانية

احتار التاريخ وسيحتار لآوقات كثيرة من حقيقة الدور الأمريكي في ازمة الخليج العربي الثانية . متى بدأ ومتى انفعَلَ ومدى تأثيره واهدافه وحجم تدخله او نسبه امركه هذه الازمة . وسيحتار التاريخ ايضا لمدة طويله عن الاهداف الامريكية المبتغاه والمستهدفه من ادارته لهذه الازمة . وهل تمكن بالفعل من تحقيقها والى اى درجه . ففى ازمة الصواريخ السوفيتيه بكوبا عام 1960 . كان هدف الولايات المتحدة من ادارتها هو تجنب الحرب النوويه باى طريقه مع ازاله التهديد بالخطر المتمثل فى وضع الصواريخ السوفيتيه بكوبا .، وكان معيار نجاحها فى هذه الازمة هو مدى مقدرتها على تحقيق هذا الهدف وتجنب الدمار النووى للبشريه وحفظ وجودها⁽¹⁾ . وقد نجحت فيه . اما فى هذه الازمة - محل البحث - فإن الولايات المتحدة وخلفها التحالف الدولى لم تسعد الحرب ، بل انه فى مراحل عديده من مراحلها بدت وكأنها تحاول وتسمى للحرب لتحقيق اهدافا اخرى ... فالازمة الاولى (ازمة الصواريخ بكوبا) كان هدفها المباشر سلبيا يتمثل فى منع الحرب اما الاهداف الغير مباشره التى حدثت بصوره تلقائيه فكان تأكيد مبدأ الردع النووى وتوازن القوى وتاكيدا لسياسه انقسام العالم الى معسكرين وسياسه الحرب الباردة . اما الازمة الثانية فلم يتوصل الفقه السياسى بعد - رغم اجتهاداته المتعدده - الى التوصل لاسبابها المباشره او الغير مباشره . بل انه لم يتمكن من التفريق فيما توصل اليه اصلا ايهما يعد مباشرا وايهما يعد غير مباشر ... وذلك رغم التسليم المبذون ان كلا من الازمتين قد أدبرتا بمنتهى الكفاهه والاقتدار .

فقد بدأت الازمة بإدعاءات عراقيه ضد كل من الكويت والامارات العربيه المتحده ، ثم بإجتياح مراكى للكويت صباح يوم 8 / 2 / 1990 . ثم استنجد كويتى سمودى خليجى بكل القوى العالميه والمحليه للإسراع لنجده المحتل لرفع العدوان المتوقع عن بقيتها . فهبت كل القوى تنفيذا لقرارات الامم المتحده المتلاحقه بخصوص هذه الازمة وبدفع وترغيب وترهيب امريكى لدفع العدوان . وانتهت بتمكين قوات التحالف الدولى مجتمعه من تحرير الكويت والقضاء على الاله العسكريه العراقيه بالكامل حتى تضمن عدم تكرار هذا الفعل الفارق للقرارات والاعراف الدوليه وايضا ليثاق الامم المتحده مره اخرى . واستسلام العراق بالكامل بدون قيد او شرط . فهل كان هذا هو السيناريو الحقيقى والكامل للازمة ؟ ان القدر المتاح والمتداول من

(1) Alexander L. George, the Cuban Missile Crisis, in Alexander L. George (ed) Avoiding war, Problems of Crisis Management, OP.Cit PP 227 : 229.

المعلومات حتى الآن لا يمكن بأكثر من التسليم بذلك انتظاراً لما تكشفه الايام مستقبلًا... رغم أن الضمير والاحاسيس والهواجس... وايضا الهمس وحتى بعض القرائن يقطعون بغير ذلك. وايضا من اسباب ان ذهبت الظنون الى مداها في حقيقته الموقف الامريكي من الازمة بعض الوقائع والظروف التي عاصرت إندلاعها بالمحيط الاقليمي والعالمي والتي تمس الموقف الامريكي .

وبالتالي تحتم عليه العمل والعمل النشط المشمر الهادف ، كذلك من هذه الاسباب ايضا اسلوب الاداره الفريد والمثمر والكامل الذي تمكنت الاداره الامريكيه من ان تدبر الازمة بمقتضاه ، حتى ان اطراف الازمة قد اختلطت لدى اشد الناس درايه وفهما للمسائل السياسيه ، ولم يعد احدا يعرف هل هي ازمة بين الكويت والعراق وما بين العراق والمجتمع الدولي او بين الولايات المتحده والعراق فقط . وقد كان النموذج الاخير هو الغالب والسائد في الازهان وفي الواقع الفعلي ، حتى ان الخطاب العراقي كان يوجه مباشرة للولايات المتحده فقط . بإعتبار ان ازمته معها فقط . وفي مرات عديده اخرى (عن قصد او سهوا منها) تجاهلت الولايات المتحده انها جزء من تحالف يمثل طرف في الازمة - وان كان جزءا هاما جدا - وتقدمت بخطايات او مبادرات مباشره للعراق منه المبادره الاخيره لإجراء مفاوضات بين وزير الخارجيه لكلا من البلدين والتي طرحتها الولايات المتحده يوم 30 / 11 / 1990 ⁽¹⁾ حتى ان قرار البدء في العمليات العسكريه لتحرير الكويت كان قرارا امريكيًا وبامر صادر من الرئيس الامريكي للقوات الامريكيه والمتحالفه معها بالتبعيه في الخليج بذلك ⁽²⁾ .

والجدير بالذكر في هذا المجال ان واقعه اجتياح العراق للكويت وخسره اليه لا تمثل ضررا ملموسا وماديا مباشر على مصالح واقتصاديات امريكا .. فقد عرض الرئيس صدام حسين ان يكون هناك تحالفا استراتيجيا بين العراق وامريكا يكون من ضمن بنوده تزويد الاولى للشانين بالبتترول اللازم ⁽³⁾ . الا ان هذا الاجتياح العراقي كان بمثابة تحدي حقيقي للنظام العالمي الجديد الى تسعى الولايات المتحده لإرسائه . فرغم ان تزويد الولايات المتحده بالبتترول والتحالف الاستراتيجي معها كان يشكل تضررا غير مضمون النتائج منبعه سلوك العراق الغير قابل للتنبؤ في منطقه تربط اشد الارتباط بمصالح الغرب الإقتصادي وتعرض على ان تتمتع بالإستقرار او ان يكون طورها محكوما برؤية الغرب لمصالحه ⁽⁴⁾ . الا ان السبب الاهم والاكثر واقعيه

(1) محمد حسين هيكال : حرب الخليج او هام القوة والضمير - المرجع السابق ص 503

(2) ازمة الخليج والمواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 76

(3) محمد حسين هيكال : المرجع السابق ص 344

(4) د. مصطفى كامل السيد : ازمة الخليج ، بعد الديمقراطية وحقوق الإنسان ، في احمد يوسف وآخرون ازمة الخليج وتحديات الحاضر والمستقبل - مطبعة إتحاد المهنيين العرب -

المرجع السابق - ص ٥٩ .

يتمثل فيما اعلنه جيمس بيكر في شهادته امام لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الامريكي⁽¹⁾ . وهي تتلخص في الاتي :

(1) ان عدوان العراق هو اختبار سياسي للكيفية التي سيعمل بها عالم ما بعد الحرب الباردة ، واختبار لثقة اصدقاء الولايات المتحدة وحلفائها بإلتزاماتها ، وهو لحظه من اللحظات التي تعدد هوية عصر جديد .

(2) ان قواعد السلوك التي تم تطويرها ابان الحرب الباردة حافظت على السلام في نهايه المطاف بين الشرق والغرب ، والمطلوب الان بناء سلام عالمي دائم وليس قاصر على اوربا فقط .

(3) يمكن لمصادر عديدة للمعنف والنزاعات الجديده ان تهدد الولايات المتحدة وعدم ضرب هذه النزاعات ومصادرهما قد يدفع ببعض قادة الجنوب لتأكيد سيطرتهم الاقليميه قبل ان تصبح القواعد الاساسيه للنظام الدولي الجديد مهدده من الجنوب .

(4) ان الولايات المتحدة لا بد وان تتعامل مع هذه الازمه كفرصه للحد من اخطار النزاعات ومحارلات تحدى شرعيه النظام العالمي الجديد وقواه الرئيسيه بقياده الولايات المتحدة لحدّه تزيد عن عقد .

(5) ترمى الولايات المتحدة الى تثبيت قاعده مفادها ان القوه والتهريب ليسا منهجين ناجحين للعمل في منطقه شديده الإشتعال كالشرق الاوسط وفي الاقاليم الاخرى من العالم نظرا لتعدد شبكه العلاقات والصراعات الاقليميه .

(6) ان الازمه هدئت بالخطر مصادر طاقه العالم ما قد يؤدي الى خنقه والى ارتفاع سعر البترول ، ومن ثم زياده التضخم والركود الإقتصادي العالمي مما يمثل عبأ ثقيلا على شرق اوربا والدول الاكثر فقرا في امريكا الوسطى واسيا وافريقيا .

ومن مراجعة الاسباب من الاول حتى الرابع هاليه نجد انها تركز وبشده على النظام العالمي الجديد وما ينبغي ان يكون عليه من وجهه النظر الامريكيه وتأكيد هيمنتها وقيادتها له بإعتبار ان هذه الازمه هي نقطه تحول تعدد هوية عصر جديد ، ونحن نتأكيد واستراتيجيه إستراتيجيه واهداف الولايات المتحدة في المنطقه - كما ذكرنا سابقا - وفي العالم كله .

لذلك فإن الباحث يرى ان يتم تقسيم هذا المبحث الى الاقسام الاتيه :

اولاً : بواعث ودوافع التصرف من وجهه النظر الامريكيه .

ثانياً : التحرك الامريكى في الازمه ومستوياته .

ثالثاً : النتائج والإتمكاسات التي امكن حصرها على الاداره الامريكيه نتيجه ادارتها للآزمه . وذلك وفق البيان الاتي :

(1) د. نادية محمود مصطفى : ازمه الخليج والنظام الدولي - في احمد يوسف (محرر) الإتمكاسات

الدوليه والاقليميه لازمه الخليج - مرجع سابق ص 85 : 86

اولا : بواعث ودوافع التصرف من وجهة النظر الامريكيه :

تبارى العديد من الكتاب والمطلون فى حصر الظروف والدوافع والاسباب التى دفعت الاداره الامريكيه للتحرك او ايضا - بصورة اشد - تباروا فى نسبه معظم هذه الظروف والاسباب الى الاداره الامريكيه ذاتها هى التى خلقتها ابتداء كستار ومبرر يستوجب تحركها .. وايا كان .. فقد كانت موجوده وظاهره للعيان قبل بدء الازمه وتفاقمها بالاجتياح العراقى للكويت فى الثانى من اغسطس . لذلك فإنه من المناسب فى هذا المجال ان يتم الاشاره الى بعضها حيث ذكرت بالتفصيل فى مواضع سايقه من هذا البحث وذكر الاخر الذى لم نتعرض له ، وذلك وفق البيان التالى :

(ا) البواعث الاقليميه :

1- البواعث الجيوستراتيجيه : وهى اهم البواعث على الاطلاق وقد سبق التنويه مسبقا الى الاهميه الجيوستراتيجيه لمنطقه الخليج العربى وما تحويه من مزايا ومكاسب اقتصاديه وجغرافيه وبتروليه يسيل لها لعاب كل القوى الاقليميه والعالميه ليكون لها فيه موضع قدم ، ان لم يكن الفنيه كلها . وذلك بهدف المحافظه على بقاء وحضاره هذه القوى ثم دفعها لمزيد من التقدم والسيطره العالميه وخاصه فى هذه المرحله⁽¹⁾.

2- بواعث الازمه ذاتها : لقد مثلت الازمه ذاتها خرقا سافرا وواضعا مؤكدا للقوانين والامراف والمعاهدت الدوليه . كما كانت اهدارا صريحا لميثاق الامم المتحده الذى يحترم اللجوء للقوه لحل المنازعات الدوليه . وقد كان من شأن ذلك ان يؤدى الى اخلال جسيم لتوازنات القوى بالمنطقه ويحكم العراق فى اكبر مخزون بترولى عالمى وخلق قوه عسكريه منتشيه بالنصر ومن شأن وجودها ان يخلق وضعاً حرجا للمكاسب والآنضاع السياسيه والاقتصاديه الامريكيه بالمنطقه وحليفها اسرائيل .

3- الإستجاره الكويتيه والخليجيه والسعوديه بأمريكا . حينما حدث الغزو العراقى للكويت استنجت الكويت بالولايات المتحده لتجديتها ، حيث طلب امير الكويت زعيميا من السفير الامريكى بالكويت مساعدته حركه وشعب الولايات المتحده الأمريكيه⁽²⁾ . ثم اعقب ذلك طلبا رسميا من حكومات دول الخليج والسعوديه بعد ان استبان مدى الخطر العراقى عليهم .

4- خطوره العراق من وجهه نظر امريكا : حيث اعتبرت على رأس قائمه الدول الرأئيكاليه العدوانيه الطموحه التى تستطيع وتهدف للسيطره على المنطقه وتخريب اى تسويه سلميه للصراع العربى الإسرائيلى ، وتتحدى مصالح الولايات المتحده وتساند الإرهاب وتسقط حلف الولايات المتحده⁽³⁾ . وقد كان الرئيس صدام

(1) محمد حسين هيك : المرجع السابق - ص 607

(2) المرجع السابق - ص 360

(3) د. نايه محمود مصطفى - ازمه الخليج والنظام الدولى - المرجع السابق - ص 84 : 85

حسين يدرك هذه النظرة الامريكيه اليه فحاول مرارا ان يطرح نفسه كحليف لامريكا بالمنطقه وإستعماده للقيام بدور الشاه السابق ⁽¹⁾.

(ب) البواعث الدوليه :

وتتمثل هذه البواعث فى السمات الاتيه :

1- طبيعته المرحله التى يمر بها الإتماد السوفيتى حاليا : وانكماش دوره الدولى وتدهور وضعه الداخلى نتيجة تبنيه لسياستان جديدتان هما البيروستورىكا والملاسيذوست ، مما ادى الى الكشف عن مشاكله الداخليه التى لم تكن مسموحا لها بالظهور من قبل . وبالتالي محاوله علاجها على حساب دور الزعامة العالميه ، وايضا محاولته كسب ود القوى القريبه وخاصه الولايات المتحده للحصول على المساعدات اللازمه للتنميه وهذا التكلول ، مما ادى الى سعى الولايات المتحده الجدى لإستقلال الفرصه لتأكيد زعامتها العالميه . والقضاء على المكانه العالميه للإتماد السوفيتى ، كما سبق عرضه .

2- ثبات اهداف ومبادئ الولايات المتحده فى منطقته الخليج : عرضنا فى المبحث الثانى من هذا الفصل ان اهداف الولايات المتحده الامريكى فى منطقته الخليج العربى - وان كانت حديثا نسبيا - الا انها كانت ثابتة وهى محاصره الشيوعيه العالميه ومنع امتدادها ووصولها الى المياه الدافئه بالخليج بشكل مؤكد بكل ما تحمله من فرض وامكانيات . وثانيا الاستفاده القصوى من امكانيات وموارد وكتون المنطقه . وقد ظل هذان الهدفان ثابتان ، وان توارى السبب الاول وهو محاصره الشيوعيه فى حقبه ازمته الخليج العربيه الثانيه ، فقد كانت الازمه فرصه عظيمه ان لم تكن خياليه لتأكيد التواجد الامريكى فى المنطقه بمعنى الكلمه ، ان لم يكن استعمار المنطقه استعمارا كاملا بالمفهوم الجديذ للمصطلح والصوره العصريه لإستعمار اجنبى لمنطقه ذات موارد وامكانيات وموقع عظيم . وان كان فى هذه الصوره الجديده للإستعمار بعض الصور القبيحه والسافره لاشكاله المتمثله فى التواجد العسكرى التقليدى للقوه الاجنبيه والاساطيل البحريه والجويه الموجوده بدعوى حمايه الاقطار الخليجيه من اى خطر خارجى ولعل هذا هو السبب الذى كانت ترمى فيه ورائه قوات الاستعمار القديم فى القرن الماضى والماضر وتبرر بمقتضاه استعمارها له او فرض الوصايه او الانتداب عليه بحجة تنميتها .

3- قرب الاعلان من اوربا الموحده فى عام 1992 : والبدء فى ظهور كيان سياسى اقتصادى متحد وقوى ولا يحتاج لحمايه او حتى وصايه الخليف الامريكى القوى . وايضا بدء ظهور ضلالتين اقتصاديين يهددان الهيمنه الإقتصاديه والعالميه للدولار الأمريكى هما المانيا الموحده واليابان مع ما يمثلانه فى الذاكره الامريكيه من تكريات خاصه .

4- تراكم معدلات العجز الضخمه فى ميزان المصفوعات الامريكى ، ومع ما يمثل رقم مبيعات السلاح الامريكى لدول العالم الثالث المأمول من امل فى العمل على خفض هذا العجز . فلم يكن من المسموح به ان يتوقع السلاح الشرقى فى المعارك العربيه ويثبت فعاليتها وبالتالي زياده الطلب عالميا على شراؤه بالمقارنه بالسلاح الامريكى - حيث ان 90٪ من السلاح المستخدم مع القوات العراقيه انتاج شرقى (سوفيتى - صينى - كورى) .

5- تطلع الرئيس الامريكى جورج بوش الى ان يدخل التاريخ ويخوض حربا تنسب اليه ، كما كان يتطلع الى فتره رئاسه اخرى . كما كانت الازمه فرصه للوسسه العسكريه الامريكيه لتثبيت للمجتمع الامريكى انه مازال لها دور وخاصه بعد التطورات العالميه الجديده مما يؤدى الى عوده اهميتها الى ماكانت عليه قبل زوال الخطر الشيوعى ⁽¹⁾ . وبالتالي استمرار تمتعها بمزاياها السابقه وميزانياتها السنويه .

ولا يفوت الباحث ان ينوه الى ان هذه البواعث والدوافع لم ينفردها منها او يتميز لتشكيل وتفسير التحرك الامريكى مع هذه الازمه . بل ان جميعهم قد تداخلوا وتفاعلا معا لتحقيق سيمفونيه التدخل والتفاعل مع احداث هذه الازمه ، وتكونوا بمساعده الاداره الرشيده والعنكه السياسيه والمقدرة الامريكيه وامكانات القوى العظمى التى تملك كل عناصر ومقدرات اللعبه السياسيه والتى -ان لم تفتعلها - لمستن استغلالها جيدا كلاعب ماهر وقدير يعرف جيدا ماذا يفعل وماذا يريد ومتى واين وايضا هدفه منها . فقد استغلت الولايات المتحده البواعث والدوافع والملازمات وادارتها وفق اسلوب علمى متمكن بديع فى ازمه انتهت بعلاج عسكري لم يتخلف عنها جرحى او قتلى الا العدد البسيط جدا منهم وفق جميع التوقعات المتفائلة التى اعدت مسبقا لسيناريوهات سير العمليات العربيه ...و كانت مقدرة الولايات المتحده قد تمثلت فى نجاحها فى تنظيم العمل الجماعى بمهاره وليس نتيجه لإنفرادها بالعمل ⁽²⁾ . وايضا لم تتكلف ماليا شيئا يذكر نتيجه لإدارتها لهذه الازمه بل انه كسبت الكثير بمقاييس الايرادات والمصروفات . وحققت اهدافها التى كانت تخطط لها كامله ، والتى سيشهد التاريخ مستقبلا عن مدى صحتها ومناسبتها للعالم والولايات المتحده على سبيل التخصيص فى هذه المرحله .

ثانيا : مستويات التحرك الامريكى فى الازمه :

1- منذ بدء الازمه وتفاقمها عسكريا فى الثانى من اغسطس وقد ظهر التحرك

(11) Robert Scheer, With Enought shovels. Reagan, Bush and Nuclear war (New York, Random House 1982).
P. 5. Also Michael I. Klare, Behind Desert storm : the New Military Paradigm
Technology review (May, June 1991) P 31

(12) عصام الدين حواس : العرب والنظام العالمى الجديد - الاهرام 16 / 6 / 1991 - ص 8

العسكري والتواجد الأمريكى المكثف والمنظم والمخطط له . وهى فى تحركها هذا مع احداث الازمه كان على مستويات متشعبه ومتشعبه ومتداخلة معا بصورة يصعب التفريق بينها . وهى ايضا لم تكن وفق تماقد زمنى او تنوع مكاشى ، كما يصعب ايضا القوا باهميه عنصر على اخر ، وان اختلفت الاهميه النسبيه لائى منهما فإنما كان اختلافها يرجع لطبيعته المرحله التى تمر بها الازمه ذاتها وليس راجعا الى طبيعته المستوى وأهميته الذاتيه . وكانت هذه المستويات لتحقيق الاداره الكامله والفاعله والرشيده للآزمه والتى لا تتحرك شيئا للظروف او امكانات او اهواء الغير ، وهذه المستويات هى :

- | | |
|-----------------------|---------------------|
| (1) المستوى المعنوى . | (2) المستوى السياسى |
| (3) المستوى الاقتصادى | (4) المستوى العسكرى |

وقد كانت الولايات المتحده تهدف للتحرك فى الازمه وفق هذه المستويات الاربعه الى الإمساك الكامل بعناصرها وبهدف ادارتها اداره رشيد واعييه للوصول بهذا المنهج فى اداره الازمه الى الكمال الذى ينتهى بتحقيق اهدافها بصورة كامله . وذلك وفق نموذج اللعب المحدثه القيمه او اللعبه الصفريه . ولكن بصورة وطريقه تضمن وتؤكد تحقيق كل المكاسب اى بنسبه مائه فى المائه كامله وان يحقق الطرف الآخر لاشئ . ما استحق ان يسمى مثل هذا النموذج مستقبلا -والتي نتوقع ان تدار ازمات مستقبليه مماثله كثيرا وفقا له من القوه العظمى الوحيده بالعالم مؤقتا باسم نموذج اللعب الصفريه الرشيد .

(1) مستوى التحرك المعنوى الأمريكى فى ازمه الخليج :

وهو مستوى الاعداد النفسى والإعلامى لمسرح الازمه قبل اندلاعها عسكريا والاداره الاعلاميه والنفسيه اثنائها بهدف تحقيق الحشد والمشروعيه وابرار وتضخيم القيم والمثل العليا التى تبتغيتها الولايات المتحده من تحركها وتدخلها فى هذه الازمه ، وايضا لتحقيق التكتات والانسجام والتجانس بين دول وقوات التحالف الدولى ، وأيقنا تحقيق رضا الشعب الأمريكى عن تدخلها فى ازمه ذات طابع عسكرى يبعد عنها آلاف الاميال ولا تشكل تهديد مباشر وحال للسلامه والامن الاقليمى للاراضى الأمريكيه ومع ما يعانينه هذا للشعب من عقده فيتنام ، وتقليل المعارضه الداخليه قدر الإمكان ، وقد مثل هذا المستوى الاطار العام او الهدف المعنوى الذى شمل تحركات وأنماط بقيه المستويات الثلاثه .

وقد كانت المرحله الاولى لهذا المستوى قبل اندلاع الازمه وتفاقمها عسكريا تتمثله فى عده شواهد امكن حصرها .. ولكن من يؤكد ان التاريخ سيكشف عن مظاهر اخرى خافيه حتى الان ، ولكن يمكن تلمس بعض الشواهد العامه التى يمكن

الفروج منها يخط عام لهذا المستوى في الاداره الامريكيه حسبما هو متاح من معلومات حتى الآن . فقد قصدت الاداره الامريكيه من هذا المستوى الإعداد الجيد لمسرح الازمه بهدف تحقيق نتائج معينه . فقد اوعزت لوسائل الاعلام الغربيه بالكشف عن بعض القضايا التي من شأن اثارها في هذا الوقت بالذات ان تعطى صوره لحكومه صدام حسين بأنها حكومه عسكريه ظالمه متعطشه للدماء والسيطره على جاراتها وذات اهداف مستقبليه خطيره . ومن ذلك اثاره موضوع ضرب النظام العراقي للاكرد بالنابالم والغازات السامه ⁽¹⁾ . وايضا اثاره بعض الابناء عن استخدام الجيش العراقي للغازات السامه اثناء حربه مع ايران وانها السبب في إنتصاره في الحرب وقبول ايران لوقف اطلاق النار ⁽²⁾ كما نشرت وسائل الاعلام الغربيه عن إكتشاف سلطات الجمارك البريطانيه والإيطاليه والفرنسيه لشحنات سلاح متقدم مهرب للعراق واجزاء الكترونيه ومواسير ضخمة تلزم كي ينتج العراق المدفع العملاق والذي يعطى مالكة ميزات استراتيجيه ضخمة ⁽³⁾ كذلك اثاره مشكله البرنامج النووي العراقي وقدراته ومدى خطورته على المنطقه . وايضا النقل الإصلاحي الواسع والمحرف لقطاب صدام حسين في احتفال المولد النبوي الشريف الموافق اول ابريل 1990 والذي قال فيه (اننا سنرد علي اسرائيل اذا استعملت ضدنا اسلحه نوويه ، ثم اقسام بعد ذلك في خطابه انه اذا تعرضت العراق لهجوم نووي إسرائيل فإنه سوف يستعمل اسلحه متطورة تحرق بالنار نصف اسرائيل) ⁽⁴⁾ . فقد كان يقصد ذلك السلاح الكيماوي المزودج . فقد نقلت وكالات الانباء العالميه فقط عن الرئيس صدام حسين الجزئيه الفاصه بأنه سيحرق اسرائيل .

ومن ناحيه اخرى فقد اتخذت من الوسائل الرسميه والسريه التي من شأنه ان تجعل الحكومه العراقيه مطمئنه للسياسه الامريكيه تجاهها وبالمناطقه عموما ، مثل اللقاء الذي تم بين السفيره الامريكيه ايريل جلاسي و صدام حسين ببغداد يوم 25 يوليو 1990 وتأكيد السفيره الامريكيه بأنه ليس بين الولايات المتحده والكويت إتفاقيات للدفاع المشترك ⁽⁵⁾ . وايضا التأكيد الرسمي الأمريكي بأن ما ينقل عن وسائل الاعلام الامريكيه والمعادى للعراق لا يعبر عن وجهه النظر الرسميه الامريكيه ، بل هو مخالف لها ، وقد قامت الاداره الامريكيه بمعاقبه كاتبه في احدى المرات ⁽⁶⁾ . وسيرا على نفس منوال التاكيدات الرسميه التي قصد منه احداث اثرا معين ...وقد

(1) جريده الاهرام 23/1/1989 ص 5

(2) جريده الاهرام 30/12/1988 ص 1

(3) جريده الاهرام 2/2/1991 ص 1

(4) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ص 241

(5) المرجع السابق ص 339 : 347

(6) المرجع السابق ص 237

أحدثته بالفعل . ففي 24 يوليو 1990 سئلت المتحدثه الرسميه الأمريكيه "مارجريت توتويلر" عما اذا كانت الاداره الأمريكيه لديها أى خطط او نوايا للدفاع عن الكويت ، قد اجابت باننا ليس لدينا أى اتفاقيات دفاعيه مع الكويت ، وبالمثل في 31 يوليو وفي شهاده امام اللجنه الفرعيه للشئون الخارجيه صرح السكرتير المساعد لشئون جنوب اسيا والشرق الاذن " جون كيلى " بأنه ليس لنا علاقات دفاع مشترك مع أى دوله خليجيه . كما اكد على انه اذا هاجمت العراق الكويت فإن الولايات المتحده ليس لديها المعاهده التى تلزمه لإرسال قوات الى هناك ⁽¹⁾ .

اما المرحله الثانيه ، فقد بدأت مع اندلاع الازمه عسكريا وشملت التضخيم والتركيز على دكتاتوريه صدام حسين والنظام الحاكم العراقى واهدافه واطماعه بالمنطقه ومغيبه السوفييت عليه والتركيز والربط بينه وبين ادولف هتلر والمقارنه بينهما في النفسيه والعقليه الغربيه ، وان صدام حسين يقتصب النساء ويحتمى خلف الاطفال ، والقيام بالزيارات الميدانيه لجبهات القتال والإلتقاء بالجنود والعمل على القضاء على مشاكلهم المعيشيه . بل ان الاداره الأمريكيه قد انشغلت قتره من الزمان فى التفكير فى رد الفعل العربى عن تواجد قوات اجنبيه فقط فى الاراضى السعوديه مما سيحكم به التاريخ مستقبلا عن حرب دارت بين القوات الأمريكيه فقط والعراقيه فى ارض سعوديه ، لذلك فقد وجدت الحل فى اشتراك قوات عربيه ومسلمه معها فى خندق واحد ⁽²⁾ . وايضا الاعلان عن اهداف التواجد والتحرك الأمريكى السامى والمتفق مع العداله والقيم والمثل العليا وما يجب على الاداره الأمريكيه القيام به ، وقد تمثل ذلك فى تصريحات الرئيس جورج بوش منذ بدء الازمه حيث أعلن ان موقف الولايات المتحده تنحصر فى ثلاث نقاط ⁽³⁾ :

- (أ) لا يمكن قبول ما حدث وليس هناك فيه شيء قابل للتفاوض اولحل وسط .
- (ب) لا بد من تعيينه الرأى العام الأمريكى والعالمى فى صف الولايات المتحده .
- (ج) ان الولايات المتحده هى المسئوله عن العمل ، وبالتالي فإن ما هو مطروح للبحث الآن هو خطط الضل .

قد أعلن جورج بوش ايضا ، ان امريكا لا تسعى الى نزاع او الى تقرير مصائر دول اخرى ولكنها ستقف الى جانب اصديقاتها ويجب ان تقاوم الإعتداء وإلا فإنه سيتقضى على حريتنا ⁽⁴⁾ . وقد ركزت الاداره الأمريكيه على انه الحرب العراقيه وخطرها على التوازن الاقليمى والدولى ، بل حاولت عزل العراق عن اهم عنصريين

(1) Alexander L. George, the Persian Gulf Crisis, 1989, 1990, in Alexander L. George (ed) OP. Cit, P 569

(2) نؤثمان شوارتزكوف - شوارتزكوف فى الخليج - ترجمه حسام الدين كساب متولى - المرجع السابق ص 161

(3) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ص 377

(4) جريده النهار - 9 اغسطس 1990 - ص 1

في استراتيجيته لضم الكويت وهو حماية الامه العربيه والاسلاميه من ناحية وتوزيع الثروات البتروليه على الشعوب العربيه من ناحية ثانيه . لذا تعدد الهدف الامريكي ليس في الدفاع عن المملكه العربيه السعوديه وارجاع اسره الصباح للحكم في الكويت وهي اهداف اثنيه ، بل في تحطيم النظام العراقي وازاله الى الصرب والضممان الشامل كاهداف طويله المدى لصالح البشريه جميعها . كما ان هناك مجموعه من القيم والمصالح التي حرصت امريكا على ابرازها في ادارتها للامه على انها تسمى لحمايتها والدفاع عنها بشكل مباشر وغير مباشر . فالاهداف المباشره كانت استرجاع الكويت والدفاع عن المملكه العربيه السعوديه ودول الخليج وحمايه الرعايا الامريكيين وضمان تدفق البترول بشكل مأسون الى العالم الغربي ، وعدم تهديد اسرائيل وحمايتها . اما الاهداف غير المباشره فقد كانت (بلاضافه الى ازاله العدو الاكبر لإسرائيل) السعي لتركيز دعائم النظام الدولي الجديد الذي يقوم على توازن المصالح وحقوق الإنسان واحترام الشرعيه الدوليه والإجهاز بشكل نهائي على فكره قيام دوله من العالم الثالث تتصور انها قادره على فرض امر واقع على النظام القطبي الجديد (1).

ان الخطاب السياسي الامريكي يجمع ما امكن من العناصر الترهيبيه التي تهدف لتسميت الرأي العام الامريكي والسوفييتي والاوربي والعربي ضد النظام العراقي ، فإدعاء الدفاع عن السعوديه والاصدقاء في الخليج ، والحيلوله دون امتلاك العراق قوه اقتصاديه وعسكريه في منطقه ذات اهميه عالميه يدفع في ان مصالح الأنظمه العربيه المجاوره للعراق والمصالح الامريكيه والاوربيه البترولييه ، لذلك ان الإيحاء بالدفاع عن الديمقراطيه وعن القانون ضد شريعه الغاب ، والدعوه الى السلاح الكيماوي والنووي العراقي يوافق ليس فقط اوروبا الغربيه بل وايضا ويخافه الإتجاه الجديد لاوربيا الشرقيه والاتحاد السوفييتي نمو الديمقراطيه والسلام العالمى (شيد استخدام القوه في النزاعات) اضف ان الدفاع عن المصالح الإقتصاديه الامنيه وعن ارواح الامريكيين في الخليج هو ضرب من محاوله تحريك الذات القومييه الامريكيه ضد عدو قومي يكسب اصوات الناخبين (2).

لذلك فقد كانت احاديث وخطب القاده الامريكيين تسير على هذه الوتيره . فقد وصفت الرئيس بوش العدوان العراقي بأنه عمل ينتمي الى عصر الحرب البارده وأنه رميه للخلف الى زمن آخر، وأنه اثر مظلم من عصر مظلم ، وقال عنه ايضا لقد نهب

(1) د. حسن بكر : الولايات المتحده واداره عمليه العهد الدولي - السياسه الدوليه العدد 102 - مرجع سابق - ص 103

(2) د. رشيد شقير : أزمة الخليج جذور وافاق - مجله الفكر الإستراتيجي العربي العدد 35 - مرجع سابق ص 27

الكويت وارهب المدنيين الأبرياء وإحتجز الدبلوماسيين رهائن ، ووصفه وزير الخارجية بيكر بقوله لقد إجتاح صدام حسين جارا عربيا مسلما وغدر به من أجل تعظيم نفسه . وقد رأى الرئيس بوش أن هذا السلوك العدواني الخارجى أستمرا را للسلوك الداخلى . إن هذا التجاهل القائم لمقوق الإنسان الأساسيه يجب الا يكون مفاجا كامله ، فاللاف العراقيين قتلوا لأسباب سياسيه ودينيه . واكثرهم قتلوا عبر مجازر حرب الغاز التى شنها ضد سكان القرى الكرديه . وبإختصار ترى الإدارة الأمريكيه التصرف العراقى بإعتباره تصرفا دكتاتوريا مستاسد يستولى على دوله مجاوره ⁽¹⁾ . وفى لقاء الرئيس بوش مع الأمريكيين من اصل عربى فى 1990 / 9 / 24 تحدث عن اهدف الولايات المتحده من الأزمه قائلا إن عملنا فى الخليج هو لإظهار تصميمنا على الوقوف مع الدول الاخرى ضد العدوان وللمحافظة على سياده الدول ، إنه يتعلق بالمحافظة على تعهداتنا ووقوفنا الى جانب أصدقائنا وأضاف إن سياسته تتعلق أيضا بمصالنا القوميه والأمنيه والحيويه وضمن السلام والإستقرار فى العالم ⁽²⁾ .

على نفس النظام حينما أعلن الرئيس بوش فى 1990 / 8 / 19 اهدف امريكا من التدخل فى الأزمه . حيث حدد ثلاثه اهدف أولى جميعها تهدف الى خلق رأى عام مؤيد ومؤازر له حيث قال ان الأهدف هى بالترتيب [1] خروج القوات العراقيه من الكويت دون شروط ويصفه فوريه . [2] عوده الحكومه الشرعيه الى الكويت . [3] ضمان سلامه وأمن السعوديه . ثم أورد فى آخر الأهدف الأمريكيه للتعامل مع الأزمه سبب آخر خاضع بها ، حيث قرر ان السبب الرابع هو الحفاظ على أرواح الرعايا الأمريكيين وضمان سلامتهم ⁽³⁾ .

وقد حرصت أمريكا على إسقاط التجريه الأليمه للحرب الفيتناميه من الذاكره الأمريكيه اثناء أزمه الخليج وذلك عن طريق سيل الأفلام التسجيليه عن إنتصارات أمريكا فى الحرب العالميه الثانيه التى إجتاحت التلفزيون الأمريكى خلال حرب الخليج وربما لإشغال العماس فى قلوب الأمريكيين وإستعادته زهو النصر ⁽⁴⁾ . وبالمثل فقد حرص الرئيس بوش فى بيانه فى 1991 / 1 / 16 على التاكيد على انه "لن تكون هناك فيتنام أخرى . وان القوات الأمريكيه ستحصل على اكبر دعم فى العالم له . وانها لن تكون مقيدده (وهو ما يعنى انه لن يكون هناك تدخل من غير العسكريين فى سير العمليات العسكريه ذلتها كما كان يحدث فى حرب فيتنام) وتنبأ الرئيس الأمريكى

(1) أزمه الخليج والمواقف العربيه الدوليه - المرجع السابق ص 53

(2) المرجع السابق ص 54

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 - مرجع سابق ص من 61 : 62

(4) رؤيه استراتيجيه فرنسيه - أمريكا تواجه مشاكل مابعد الخليج - الاهرام 1991 / 12 / 26 ص 5

بأن المعركة لن تكون طويلة وأن الإصابات ستكون قليلة. وقد أعاد نائب الرئيس (فى) مقابلة مع الشبكة التلفزيونية CNN فى 2/2 تأكيد أن هذه الحرب لن تصبح فيتنام أخرى. ذلك أن حرب فيتنام إستغرقت خمسة عشر عاما أما هذه الحرب فلن تستغرق سوى أسابيع⁽¹⁾.

وعلى المستوى التكتيكي العسكرى فقد ركزت الولايات المتحدة على دفع الشعب العراقى الى الثورة على قيادته وايضا تدمير الروح المعنوية للجندى العراقى. وذلك بالقصف المتواصل ومنع النوم عنه وايضا إلقاء المنشورات⁽²⁾. تشرح موقفهم وتحضهم على الإستسلام وتبيان طريقه وإسلوب الإستسلام. والإذاعة المستمرة لبيانات ونداءات وانشيد تدمير الروح المعنوية للشعب والجند العراقيين .

(2) المستوى السياسى :

لقد كان المستوى الأول (المعنوى) بمثابة الإطار العام للتعامل الأمريكى مع الأزمه أو بمثابة تهيئة الجو أو مسرح العمليات قبل الأزمه. وايضا الإعداد البيئى لتناخ القتال أو منازله العدو. أما بقية المستويات الأخرى السياسيه والإقتصادية والعسكريه فقد كانت بمثابة مستويات القتال الفعلية أو أنماط وأنواع إداره الأزمه ونزالتها. لذلك فقد كانت هذه المستويات الثلاث هى الصوره الفعلية أو ما بداخل الجرواز أو المضمون الكلى للمعركة.

وقد كان هذا المستوى ذات طريقين لفظى وحركى معا. كان الأول بمثابة عمليات الإدانه والإستنكار والمطالبه بالإتسحاب الفورى وعوده الشرعيه. أما المستوى الحركى فقد تمثل فى التحركات والمسامى لأستصدار قرارات مجلس الأمن الداعيه الى إدانه العدوان والمطالبه بالإتسحاب القوات المعتديه والسعى لدى بقية القوى العالميه لمحاصره وتصفية العدوان⁽³⁾. وقد كان المستوى السياسى اللفظى ممثل فى أسلوب التعامل الأمريكى مع الأزمه فى العديد من التصريحات والبيانات وأقوال ومؤتمرات المسئولين الأمريكين بخصوص الأزمه والتي طالبت جميعها بعودة القوات المعتديه الى العراق وعوده الشرعيه للكويت. والملاحظ أن البيانات والتصريحات الأمريكيه المتعلقه بالأزمه كانت نبرتها تميل للشده والوعيد والتهديد كلما تفاقم الأزمه وأمرت عليها بالإيماء، وايضا كلما تكنت امريكا أكثر من مسرح الأزمه وزادت جندوها بالجبهه الجنوبيه⁽⁴⁾. فيلاحظ مثلا البيان الصادر عن الولايات المتحده يوم 8/2/1990 (صياح الأزمه) إكتفى فقط بإدانه العدوان بشده والمطالبه بسحب القوات

(1) ازمه الخليج المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق - ص 77

(2) نورمان شوارتزكوف : المرجع السابق ص 224 : 225

(3) التقرير الاستراتيجى العربى لعام 90 مرجع سابق ص 61

(4) بوب، رود ورد : القاده - اسرار صناعه القرار الأمريكى لحرب الخليج - ترجمه صبحى مشرقى ، موريس خالد، جلال عبد الحليم - القاهرة - سقنكس للطباعة والنشر 1991 ص 196 : 262

العراقيه من الكويت والمطالبه للجماعه الدوليه بإدائه الغزو ودموه مجلس الامن للإنعقاد لجلسه طارئة لبحث كافة الخيارات والرد على العدوان (1). أما بمرور الأيام وإزدیاد العشود العسكريه فكانت اللهجه مختلفه حيث صرح الرئيس الأمريكى بوش فى 1/8 / 1991 منذراً العراق بأن علیه ان یختار السلام بدلاً من الحرب قبل 15 يناير كما حذر التحالف الدولى من أى إرغاء للضغط على العراق (2).

وقد كان من عوامل نجاح الإدارة الأمريكیه على المستوى السياسى اللغظى ما يتمثل فى وضوح الرؤیه والثبات فى الأهداف المعلنه من التحرك الأمريكى وإداره الأزمه . فيلاحظ ان الأهداف المعلنه أولا كانت خلال الأيام الأولى للأزمه هى خروج القوات المعتديه من الكويت دون قيد أو شرط وعوده الحكومه الشرعيه وضمن سلامه وأمن باقى الأقطار الخليجيّه والحفاظ على أرواح الرعايا الأمريكیین وسلامتهم . وقد ظلت هذه الأهداف ثابتة ولكن أضيف إليها ولم تلغها أسباب أخرى تبعا لتطور سيناريو الأزمه . فإضيف سبب آخر وهو قيام نظام دولى جديد يتسم بالتعايش بين دوله المختلفه (3).

أما المستوى السياسى العركى فقد كان أشمل وأخصب وشمل العديد من الجهات والأماكن والأنواع بهدف الإعداد الجيد والتنسيق الفعال مع كل القوات اما لكسبها الى جانبهِ اوتصديدها فى الصراع ومنع معارضتها للتحركات الأمريكیه السياسيه وإقتصاديه والعسكريه بمختلف صورها ، وذلك للتلاقى مع المستويين الآخرين لتحقيق عنصر الإدارة الرشيد للأزمه من وجهه النظر الأمريكیه . فكان التنسيق مع الإتحاد السوفييتى والجماعه الأوربيه واليابان وأيضاً مع دول الجوار المحيطه بمنطقة الأزمه . وهذا بخلاف التحرك السياسى والدبلوماسى الفردى النشط على مستوى الأمم المتحدة والجبهه الأمريكیه الداخليه والتحركات الدوليه فى مختلف الجبهات.

أ - التنسيق مع الإتحاد السوفييتى:

وكان بقدر حساب وايضا لتحقيق هدف معين . فهو يهدف الى ان يؤيد ويتساعد الجهود الأمريكیه للعمل وفقاً لوجهه النظر الأمريكیه حتى تتجنب معارضته لها دوليا وعلى ساحه مجلس الأمن بإيتخدام حق الفيتو ودبلوماسيه الكواليس الخلفيه . لكن دون السماح له بان يكون ذو دور مميز أوحتى ظاهر أو السماح بان يظهر بمظهر القوى العظمى ولو فى المنطقه العربيه مره أخرى . بل يتم هذا التنسيق بصورة وطريقه تخرس انهياء وتقهقر السوفييت عالميا وإقليميا وتقرب من موعد نهايته وتحلله ... وهذا ما حدث بالفعل.

(1) نبيه الاصفهائى : أعداد يوميات الأزمه - السياسه الدوليه - العدد 102 - مرجع سابق ص 205

(2) نبيه الاصفهائى : أعداد يوميات الأزمه - السياسه الدوليه - العدد 104 - مرجع سابق ص 83

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 - المرجع السابق ص 61 : 62

وقد بدأ التنسيق حين قام وزير الخارجية الأمريكي في 1990/8/2 بزيارته عمل
للإتحاد السوفيتي للقاء نظيره إدوارد شيفرناتزه بصحراء سيبيريا للباحث معا
بشأن موضوعات تهم البلدين⁽¹⁾ . وقد تم في هذا اللقاء التباحث من أجل التوصل
الى موقف مشترك ضد هذا الغزو . وقد صدر بالفعل بيان أمريكي سوفيتي مشترك
في 1990/8/3 يشخص العدوان العراقي بإعتباره نقيضا لميثاق الأمم المتحدة
والقانون الدولي ويدعو الجماعة الدولية الى إدانة العدوان واتخاذ الخطوات العملية
للرد عليه وإيقاف كافة امدادات السلاح الى العراق ، والتأكيد على أن الجماعة الدول
عازمه على عدم الرضوخ للعدوان . وقد حدد البيان المطالب السوفيتي والأمريكي
في مواجهه العراق وهي سحب العراق لجميع قواته من الكويت دون قيد مسبق او
شرط واسترداد السيادة والاستقلال الوطني والشرعي ووحده أراضي الكويت⁽²⁾ . وقد
تصاعد التنسيق الأمريكي السوفيتي الى مستوى القمة حيث عقد بهلسنكي
مؤتمرا بين الرئيس جورج بوش ونظيره السوفيتي جورباتشوف في
1990/8/9 وقد توصل الرئيسان الى الاتفاق على النقاط الآتية⁽³⁾ :

(أ) تأكيد البيان المشترك السابق لوزيري خارجيه البلدين الصادر في 8/3 ، وتأييد
قرارات مجلس الأمن التي صدرت بشأن العدوان العراقي ودعوة الجماعة الدولية الى
الإلتزام بالعقوبات التي قررتها الأمم المتحدة ضد العراق .

(ب) تفضيل الدولتان للحل السلمي للأزمة واتحاد موقفهما تجاه العدوان العراقي
مبادات الأزمة قائمه والاستعداد للنظر في خطوات اضافيه تتفق مع ميثاق الأمم
المتحدة في حاله عجز الخطوات العاليه عن انهاء العدوان .

(ج) ليس بالامكان وجود نظام دولي سلمي اذا ماكان للدول الاكبر ان تلتهم جيرانها
الأضعف . والعمل مع دوله المنطقه وخارجها لتطوير بنية امن اقليمي واجراءات
لإحلال السلام والاستقرار .

(د) من الضروري العمل بيهمة لحل جميع النزاعات المتبقية في الشرق الاوسط والخليج .
ومن ذلك نرى أن بوش وجورباتشوف قد توصلا في هذه القمة الى حل وسط
حول اسلوب معالجته الأزمة ، حيث وافق بوش على ارجاء اللجوء الى الحل العسكري
لحين استنفاد الطرق السلميه في اجبار صدام حسين على تنفيذ قرارات مجلس الأمن
بشأن الأزمة ، وفي المقابل . وافق جورباتشوف على عدم رفض الحل العسكري من
حيث المبدأ على أن يجري تنفيذه في إطار الأمم المتحدة وبعد استنفاد الطرق السلميه
الأخرى⁽⁴⁾ .

(1) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ص 369

(2) أزمة الخليج والموقف العربي الدولي - المرجع السابق ص 55

(3) المرجع السابق ص 55 : 56

(4) محمد سيد احمد : مهمه بريماكوف - الاهرام 1990/10/29 - ص 9

. وقد جرى التنسيق بينهما ايضا في الاتفاق معا من اجل تصعيد العقوبات المفروضة على العراق ودفعه الي الانسحاب من الكويت ، وكلما زاد العراق من تعنته وجموحه الى اجراءات من شأنها تأكيد هذوانه قاصدا قرار تقييم الكويت واحتجاز الرهائن الغربيين والمطالبه بفتح السفارات في الكويت .

... الا ان هذا التنسيق لا يعنى ابدا ان الموقفان كان بينهما تنسيق وتشاور دائمين ، ولا يعنى بطبيعته الحال ايضا ان الموقفان كان بينهما تطابقا . فقد اختلفا في مواقف كثيره . حيث ركز الاول ودفع ورجع الحل العسكري ، وان لم يعلن عن لك دائما وصريحا ولم يفتح الطريق امام الحل السياسى يصوره علنيه وانما ربطه بقبول العراق الكامل بالقرارات الدوليه التي تم إصدارها⁽¹⁾ . وبصوره تحتم علي العراق رفض هذا الحل وفق هذا الاسلوب . اما الاتحاد السوفيتى (كما سبق القول) فقد حاول لعب دور متميز والدفع الى الحل السلمى الدولى من خلال الامم المتحده ولمنع الإستئثار الأمريكى بمفاتيح الحل يصفه منفردة . ففىما يتعلق بالمسمى السوفيتى الدائم للحل السلمى للآزمه ، فإن نجاح هذا المسمى او فشله ارتبط بالموقف الأمريكى وبالشروط التي وضعت حول حدود الحل السلمى المطلوب . ومن الجدير بالتسجيل ان الجهد السوفيتى كان يمثل في فترات معينه احد القيود علي التحرك الأمريكى ومدى اندفاعه ناحيه تفضيل الاسلوب العسكرى دون غيره⁽²⁾ . ومن ناحيه اخرى مثل دافع للتعبيل بتطوير الهجوم والبدء بالهجوم البرى حينما طرح السوفيت في 18 فبراير مبادرة لإنهاء الحرب الدائره بالمنطقه وترددت انباء عن قبول العراق لها . مما دفع ألقيناده الأمريكيه الي التعجيل بموعد بدء الهجوم البرى لتحرير الكويت قبل ان يصبح المبادره أمرا لا بد من العمل بمقتضاه⁽³⁾ .

وقد ظل التنسيق الأمريكى مع الاتحاد السوفيتى وحتى 29 يناير 1991 - وبعد اشتعال المعارك في 17 يناير - حيث اصدر وزير خارجيه البلدان بياننا مشتركا في ذات التاريخ تضمن اتفاقهما على بعض الامور الخاصه بالآزمه والدعوه الى وقف إطلاق النار اذا التزم العراق بكل حزم بالانسحاب من الكويت ، وقد شمل الإتفاق النقاط الآتيه: (4)

أ- يمكن وقف إطلاق النار اذا التزمت العراق التزاما واضحا لا لبس فيه بالانسحاب من الكويت . وان مثل هذا الالتزام لا بد ان تدعمه خطوات ملموسه مباشره تؤدى الى الالتزام الكامل بقرارات مجلس الامن .

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 مرجع سابق ص 64

(2) المرجع السابق ص 64

(3) نورمان شوارتزكواف - المرجع السابق ص 238 : 243

(4) أزمه الخليج والمواقف العربيه الدوليه - المرجع السابق ص 83 : 84

(2) ان رفض القيادة العراقية الالتزام بمطالب المجتمع الدولي الواضحه والقانونيه من اجل الانسحاب من الكويت هو الذي حرض على بدء الاعمال العسكريه .

(3) تأكيد وزير الخارجيه الامريكى علي ان شركاء التحالف يستهدفون تحرير الكويت وليس تدمير العراق . وان الولايات المتحده لا تهدد السلامه الاقليميه للعراق . وانها ليسبت تهتم بتوسيع الصراع .

(4) موافقه وزير الخارجيه السوفيتيه على ان هدف المجتمع الدولي لابد ان يظل هو الانسحاب العراقى من الكويت .

(5) اعتقاد الجانبين انه يجب اتخاذ ما يمكن اتخاذه من اجل تجنب تصعيدالحرب او توسيع نطاقها .

(6) اتفاق الوزيرين على ان اقامه الاستقرار والسلام الدائمين فى المنطقه بعد إنتهاء الصراع على اساس ترتيبات امنيه فعاله ستشكل اولويه عاليه لحكومتيهما .

(7) ان التعامل مع اسباب عدم الاستقرار ومصادر الصراع ، ومنها الصراع العربى الاسرائيلى ، سيكون بصورة خاصه .

(8) اتفاق الوزيرين على انه بعد ازمه الخليج ستتخذ الجهود السوفيتيه والامريكيه المشتركه من اجل معالجه مسأله الاستقرار الاقليمى والسلام العربى الاسرائيلى بالتشاور مع الاطراف الاخرى فى المنطقه .

ومن استقراء هذه النقاط تبين انه كان بها من الامور التى تم الإتفاق عليها ما يشكل خطوطا ومبادئ التزم بهما كليهما بعد ذلك . وايضا كان بها مبادئ توضع وتلزم كلاهما حيث حددت مفاهيمها ومبادئها التى يجب ان تراعى فى حل الازمه واسلوب هذا الحل وايضا ما يجب ان يتبع بعد ذلك - وهو ما نراه حادث الان على الساحة الدوليه - واسباب الازمه .

وحيثما طرح الإتحاد السوفيتى مبادرته لوقف العمليات الحربيه فى 18 فبراير 1991 وقبل بدء الهجوم البرى المزمع لتحرير الكويت . رفضت الولايات المتحده قبولها . وقد علل المطلون السياسيون اسباب هذا الرفض ، والخاصه بالإتحاد السوفيتى ، الى ان القبول بها يعنى القبول بدور جوهري لموسكو فى انتهاء الازمه لا يتناسب مع ما قامت به من جهد فى مراحلها السابقه . وايضا عدم السماح للإتحاد السوفيتى للحصول على مكسب كبير يوفر له قيامه بالدور الرئيسى فى إنهاء هذه الحرب وتقويه مركزه فى ترتيبات ما بعد الحرب وتدعيم قوتها ومكانتها فى النظام العالمى الجديد (1) . وخاصة وان سير العمليات العسكريه فى الجبهه لا يعطى مبررا

(45) مركز الدراسات السياسيه والإستراتيجيه - ابعاد الموقف الامريكى من المبادره السوفيتيه -
الاهرام 91/2/24

ولو حثيل لقبول هذه المبادره .

(2) التنسيق مع الدول الرئيسية المحيطه بالعراق: وقد مثل هذا البعد احد جوانب الطوق التي احكمت الولايات المتحده حلقات ادارتها للآزمه وانهاؤها به وبالصوره التي انتهت عليه . ومن ذلك انها حصلت على موافقه تركيا على الاستخدام الامريكى لقواعدها الجوية فى حاله نشوب حرب ضد العراق ، وكذلك اغلاق خط انابيب نقل البترول العراقى وهو ما حققته زياره وزير الخارجيه الامريكى لتركيا فى 8/9 . هذا بخلاف الإتفاق المسبق على الخطوط العامه للتعامل مع الآزمه . كما قام وزير الخارجيه الامريكى بزياره لدمشق فى 9 / 13 لتأكيد عزله الرئيس العراقى فى العالم العربى (1) وقد اتفقت واشنطن ودمشق فى هذه الزياره على تنسيق جهودهما للضغط على العراق لسحب قواته من الكويت . كما حث وزير الخارجيه الامريكى الرئيس السورى على زياره طهران لمطالبه السلطات الايرانيه بالإنضمام الى الموقف الدولى . وقد حققت زياره الرئيس الاسد لإيران النتائج المرجوه لمشاركه ايران المجتمع الدولى فى تنفيذ العقوبات التي فرضتها قرارات مجلس الامن ضد الغزو العراقى .

ولا يغيب عن البال ايضا التنسيق الشديد بين امريكا واسرائيل من اجل الإتفاق على الخطوط الرئيسيه ومنع رد اسرائيل على الإعتداءات العراقيه عليها بالصواريخ خوفا من تفتيت الإجماع العربى الواقف خلفها . وايضا التنسيق المصرى الأمريكى فى مواقف الآزمه ، حتى ان البعض يرى ان الموقف المصرى كان متلفعا والسياسه الأمريكيه للدرجه التي اضطر بشأنها الى عدم الالتزام الكامل بأحكام الدستور المصرى ، حيث أصدرت القيادة المصريه القرار الشهير بإرسال قوات مضربه للخليج لتلبية النداء السعودى الخليجى فى هذا الشأن للدفاع عن اراضيها ضد العدوان العراقى المتوقع ، وذلك دون عرض الامن على مجلس الشعب اولا كما يقضى بذلك الدستور ، وخاصة انه لم يكن التأخير فى ارسال القوات بعد القيام بما يقتضيه الدستور من شأنه ان يعرض امن وسلامه استقلال الوطن المصرى المباشر للخطر .

(3) التنسيق مع الحلفاء الأوروبيين : كانت عناصر كثيره من عناصر اداره الآزمه فى أيدى الحلفاء الاوروبيين واليابان ، ففيهما عضوان دائمان فى مجلس الامن يملكان حق الفيتو . كما انهم يملكون موارد ماليه قادره على الإسهام فى التكاليف السياسيه والإقتصاديه والعسكريه للآزمه . وايضا فإن الحلفاء الغربيين عدا المانيا تملك من القوات العسكريه القادره على المساعدة فى الشق العسكري للآزمه ما يمكن ان يكون

(46) راجيه ابراهيم مدقى - التوجهات العامه لرنود الفعل الدوليه - السياسه الدوليه العدد 102-

در فائده عظيمه ، وخاصة وقد تزامنت الازمه مع وجود السيده مارجريت تاتشر فى زياره لأمريكا . مما استلزم ان يكون هناك تنسيقا بين الموقفين بالطبيعيه وخاصه وان الطرفان يتفقان على الكثير من خطوط السياسه الخارجيه لكلاهما دائما⁽¹⁾ .

.. ولذلك فقد دعا وزير الخارجيه الأمريكى الحلفاء الاوربيين فى مؤتمر وزراء خارجيه دول حلف شمال الاطلسى فى 8 / 10 الى الإلتزام بواجباتها الدفاعيه ، وقال نحن نساند قيام تحرك متعدد الجنسيه ، ونرجو كلا منكم ان يدرس كيف يمكن ان يساهم فى هذا الجهد ، وقد استجابت دول الحلف بتأييد هذا الإنتشار العسكرى الأمريكى فى الخليج ، واتفقت الدول الاعضاء فيه على التعامل مع العدوان العسكرى العراقى كل على طريقته الخاصه وشاركت دول الحلف الولايات المتحده فى نظرتها الى ان العدوان العراقى يهدد بالخطر الامن الدولى وامن الحلف ذاته⁽²⁾ . وقد ظهر هذا التنسيق فى الإتفاق مع الموقف الأمريكى فى جميع عناصر حل الازمه . وايضا المساهمه الكامله فى كل اجراءاتها وقراراتها ، وحتى ان الدول منها - والتي كانت لها قوات عسكريه بالمنطقه - قد عملت تحت القياده الأمريكيه الميدانيه وفى نفس الاتجاه عدا فرنسا .

⁽⁴⁾ التحرك الأمريكى على مستوى التنظيم الدولى : اهتمت الولايات المتحده منذ بدايه الازمه بالعمل من خلال غطاء الشرعيه الدوليه ومبادئ القانون الدولى وتطبيقا لقرارات الامم المتحده . وذلك باللجوء لدول مجلس الامن التابع للامم المتحده لإتخاذ القرارات التى تدين العدوان ، وتطالب بإنسحاب العراق بون قيد او شرط من الكويت وأعادته الحكوميه الشرعيه الكويتيه الى بلادها ، وفرض العقوبات على العراق لعدم الإنسحاب . وتصعيد هذه العقوبات وطرق تنفيذها ، وبذلك يقف المجتمع الدولى كله ضد العراق ولا تكون مواجهه بين الولايات المتحده والعراق فقط⁽³⁾ . والجدير بالذكر فى هذا المجال ان معظم الخطاب الرسمى والتنفيذ الأمريكى يخصص الازمه كان يركز على القانون الدولى وقرارات مجلس الامن فى صلبه . ومن ذلك ان المتحدث الرسمى بإسم البيت الابيض قد تشكل فى 8 / 12 من امكانيه التوصل الى تسويه للازمه عن طريق التفاوض بسبب رفض الرئيس العراقى مطالب الامم المتحده وفى 30 / 8 عارض التفاوض على الموقف الذى اتخذته الامم المتحده حين قال لا يمكن التفاوض على القانون الدولى⁽⁴⁾ . وقد تمثل ذلك فى نجاح الاداره الأمريكيه

(1) محمد حسنين هيكل المرجع السابق ص 388

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 المرجع السابق ص 57

(3) ازمه الخليج والموافق الدوليه العربيه المرجع السابق ص 57

(4) المرجع السابق ص 71

في استصدار 12 قراراً من مجلس الأمن متدرجه في الشده والادانه والذي انتهى بالقرار رقم 678 والذي اعطاهما والدول الاخرى اعضاء التحالف الدولي الحق في استخدام القوة (الوسائل الضرورية). لإنهاء العدوان . مما دفع البعض الى القول ان الولايات المتحدة قد نجحت في تحويل مجلس الأمن الى اداره من ادوات سياستها الخارجيه ، اذ تصرف المجلس تحت الضغط الذي مارسته بصوره تتنافى نصاً وروحاً مع ميثاق الأمم المتحدة⁽¹⁾.

وقد انتهى الكثيرون الى القول بأن هذا القرار رقم 678 قد صدر بالمخالفه لميثاق الأمم المتحدة والتي يشترط ميثاقها وخاصه الجزء المنشئي للمكره الأمن الجماعي ان تصدر مثل هذا التصريح لقوات متعدد الجنسيات وترفع علم الأمم المتحدة وتنفيذ قراراتها من خلال لجنة الأركان المشتركة والتابعه لمجلس الأمن ، والتي تصدر التعليمات المنفذه لهذه القرارات من خلالها وتراقب سلامه ومداه وعدم تجاوز تنفيذ هذه القرارات ، والا أصبح المجتمع الدولي ككل (مثلاً في الأمم المتحدة) مسئولاً عن تجاوز التنفيذ والتطبيق للقرار السابق (الفصل السابع م 43 ، 45 ، 46، 47، 48، 49، 55) . أما وقد صدر القرار للقوات التابعه للدول المختلفه لتنفيذه كل بطريقته واسلوبه الخاص فإنه يكون قد تجاوز الميثاق الذي اوجبه مما يجعله باطل قانوناً . وبالمثل القرارات الدولي التي سمحت بالمحاصرات اقتصادي على العراق لدفعه للإمتثال للشرعيه الدولي⁽²⁾.

مع ملاحظه ان ذلك لايصيغ صفه بطلان الإجراءات وبالتالي تصريح الكويت من قبل قوات التحالف الدولي استناداً الى انها تمت تطبيقاً لقرارات خاطئه صادره من مجلس الأمن . وذلك لإنها تستند في الأساس الى دعوه الكويت واستنجاها بالقوى الدوليه والإقليميه لتحريرها إصلاً لحق الدوله في الدفاع الشرعي عن النفس الوارد بالقانون الدولي والمعاهدات والإتفاقات الدوليه وايضا في صلب ميثاق الأمم المتحدة (م 50). وان كانت تقع المسئوليه على تجاوز هذا الحق أو التعمف في إستعماله على من قاموا به فقط وايضا على من طلبه بالتضامن . ومن ذلك ايضاً التجاوز في تحرير الكويت الي تدمير البنيه الاساسيه للعراق ودخول اراضيهِ واحتلال جزء منها لأن تلك الإجراءات بالبدهاه لا تتفق مع مضمون حق الدفاع الشرعي عن النفس . اما

(1) Richard Folk, { Questions the UN Mandate in the Gulf } IFDA Dossier (April- June - 1991) P 82.
(2) نبيل عبد الفتاح : الاداره القانونيه الدولي لزامه في الخليج - السياسه الدولي العدد 102 مرجع سابق ص 85 : 95 وايضا هيداله الاشمل : الجوانب القانونيه لزامه الخليج

نظام الجزاءات الدولي - السياسه الدولي العدد 103 مرجع سابق - ص 87 : 91
وايضاً د. حسن ناهضه : الأمم المتحدة وازمه الخليج - دراسه حاله في نظام الأمن الجماعي - في احمد الرشيدى (محرر) . الانكسارات الدولي والاقليميه لزامه الخليج - مرجع سابق - ص 157 : 209

القرارات التي لا تستدعي القوة العسكرية لتنفيذها وهي القرارات السابقة على صدور تلك القرارات فقد صدرت ونفذت ولا خلاف قانوني حولها⁽¹⁾.

ولكن يلاحظ هنا ، ان هيئة الامم المتحدة بمجلسيها وهي تتجاوز الميثاق بمناسبه ازمه الخليج ، وبعد تحرير الكويت وانهاء العدوان (الغزو الدولي) . قد تم ذلك في امر فرض عقاب على العراق والعمل على منع تكرار العدوان مره اخرى بتدمير بنيه العراق الاساسيه وتدمير اسلحته طويل المدى وصواريخه وادواته البيولوجيه والتوويه ، بل ان الامر قد تعدى ذلك في البحث عن عقاب للعراق باللجوء على سيادته الدوليه بعدم السماح لطيرانه بالتحليق فوق اماكن عراقيه معينه ومنع التواجد العسكري العراقي بالكامل في اجزاء اخرى . وكل ذلك تم بالمخالفه لميثاق الامم المتحدة ولكن تطبيقات قرارات مجلس الامن . فهل هناك اتجاه يتكون في المجتمع الدولي من شأنه خلق او انشاء قاعده قانونيه عرفيه دوليه تعطى الحق لمجلس الامن لاتخاذ اجراءات عقابيه واخرى تعريضيه ضد الدول ، وليس الاكتفاء بإجراءات التدابير لقمع العدوان فقط (طبقا للميثاق العالي) وخامسه ومع تكرار سوابق دوليه كتهامه بنما والقبض على نورييها والإجراءات التي نراها الان ضد ليبيا مثلاً؟

وقد استطاعت الولايات المتحدة ان تتحرك جيداً على المستوى التنظيمي وتتمكن من توظيف إمكانات الامم المتحدة وقدرتها لتحقيق اغراضها . حتى انها كانت تتحرك على ساحه ميدان الازمه سياسيا وعسكريا ثم تقوم بعد ذلك بإستصدار القرار الذي يصبح الشرعيه على تلك التصرفات والحركات ، ومن ذلك انها ارسلت تعزيزات بحريه وجويه للمنطقه وقامت بتطبيق اجراءات الحظر والقوة المسلحه على العراق قبل القرار القاضي بهذا الحظر . كما انها اتخذت واستعدت للهجوم على الكويت وتحريرها . في 29 اكتوبر 1990 قبل صدور القرار رقم 678 الذي سمح بذلك والصادر بتاريخ 29 / 11 / 1990⁽²⁾ . ويرى البعض ان الامم المتحدة لم تستخدم الا في اطار تنفيذ السياسه الامريكيه فحسب . . وتأييداً لذلك ما قاله الرئيس الامريكي ان هناك حدوداً يتعين على الامين العام الالتزام بها . . وذلك أثناء الحديث مع وزير خارجيه العراق⁽³⁾.

كما دعت وحثت المنظمه الاقليميه المعنيه بالازمه وهي جامعه الدول العربيه - عن طريق السعي لدى مؤيديها ومؤيدوا دول الخليج العربي والسعوديه - الى

(1) راجع د. مصطفى سيد عبد الرحمن : قرارات الامم المتحدة في مواجهه العدوان العراقي علي الكويت

دراسه تحليليه مرجع سابق ص 89 : 98

(2) نورمان شوارتزكويف: المرجع السابق ص 179

(3) د. حسن بكر - الولايات المتحدة واداره العهد الدولي - السياسه الدوليه - العدد 102

السابق ص 107

إستصدار القرار الذي يضمن الشرعيه على وجود القوات الاجنبيه بالمنطقه والشرعيه على حملها لتحرير الكويت . وقد كفلت الإتصالات التي تمت بين كواليس الامم المتحده وعبر اللقاءات الرسميه والغير رسميه والهاتفية وسعى المبعوثين الدوليين الى مختلف الدول الى التوسط الجيد لإمكانات وقدرات المنظمه الدوليه والإقليميه للمساعده في الاداره الرشيده للأزمه من وجهه نظر الاداره الامريكيه . حتى اغتلت الامر في اوقات كثيره من الأزمه في حقيقتها وهل هي بين امريكا والعراق ام بين العراق والمجتمع والتنظيم الدولي . وقد عد ذلك علامه جوده لصالح الموقف الامريكى .

5) التحرك السياسى على مستوى القوه العظمى : الا ان امريكا لم تلزم نفسها في تحركها السياسى بالعمل وفق اسلوب محدد من خلال احد الاساليب السابق التنويه اليها . ولكنها في العديد من هذه التحركات كانت تأخذ طابع الدوله العظمى التي تملك مقدرات التحرك وتوجهها وفق مصلحتها وأهوائها . . ومن ذلك ان تطورات الاحداث قد حملت توجهات حاده نحو الوصول الى حلول وسط سواء عبر مباحثات السكرتير العام للأمم المتحده او مع المسئولين العراقيين في عمان وبغداد ذاتها ، او عبر دعوه الملك الحسن ملك المغرب لعقد قمه عربيه لتسوية الأزمه وبما يبعد شبح العرب ، او المسمى السوفيتى ذاته والذي تمثل في مباحثات المبعوث السوفيتى بريماكوف في جولاته الثلاث مع الرئيس صدام حسين في بغداد . وكانت الولايات المتحده تصر على رفضها أى نوع من الطول الوسط وتؤكد ان الحل السياسى الوحيد الذى سوف تقبل به هو القائم على التزام العراق بالكامل بقرارات مجلس الامن الدولى والإنسحاب من الكويت (1) .

ولم يكن ذلك الموقف الامريكى نابعاً من رفضه لفكره الحل السلمى فى حد ذاته ، بل ينبع من اصرار الاداره الامريكيه ان تكون مفاتيح الحل السلمى - حتى وان اديرت بين أطراف اخرى - مرهونه بإرادتها وتصوراتها واهدافها . الا انه يمكن القول ان الاداره الامريكيه قد وظفت كل مساعى الحل السلمى ، والتي جوبهت بتشديد عراقى بإصرار على عدم الإنسحاب من الكويت وتجاهل القرارات الدوليه . وكذلك بعض التحركات العراقيه التي اثرت سلبياً فى الرأى العام العربى وخاصه بإحتجاز الرعايا الاجانب فى العراق وعدم السماح لهم بالمروده الى بلادهم (2) . وكذلك الإنتهاكات الخاصه لمقار المبعثات الدبلوماسيه فى الكويت ، والتي رفضت إغلاقها من قبل دول عديده . كل ذلك ثم توظيفه لإعلاء شأن الاسلوب العسكرى والتقليل من مساحه اللوم الذى يمكن ان توجه للأسلوب الامريكى فى اداره الأزمه .

(1) التقرير الاستراتيجى العربى لسنة 90 المرجع السابق ص 64

(2) المرجع السابق ص 64 : 65

ومن قبيل الاسلوب السيامي المتميز ما أعلنه الرئيس الأمريكي بوش وقبل مرور يوم واحد على صدور القرار رقم 678 من مجلس الامن من عرض/ مبادره مفادها دعوه وزير خارجيه العراقى الى واشنطن والإيعاء الى دعوه جيمس بيكر الى بغداد لمقابله الرئيس العراقى . وفى اطار المبررات التى قدمت لهذا العرض/المبادره جرحى الرئيس بوش على التأكيد بأن العرض الأمريكى لن يكون رحله تنازلات متبادله . وانه أولا واخيرا لتطبيق القرارات الدوليه ولواجهه اى شكوى تبرز لدى الحلفاء ، فإنه سيتم دعوه ممثلين لهم لحضور اللقاء مع وزير خارجيه العراقى فى واشنطن . ومن ردود الفعل الدوليه التى رحبت بالعرض الأمريكى ، بدأ ان الهدف من اللقاء الأمريكى / العراقى هو ممارسه ضغوط معنويه وسياسيه على القياده العراقيه للقبول بالقرارات الدوليه سلميا . والواقع ان سرعه تقديم العرض الأمريكى لم تتيح عمليا لاي طرف التساؤل عن كيفيه استخدام المده / المهله التى احتواها القرار رقم 678 . وهل يجب ممارسه جهود دوليه سلميه ومن هى الاطراف المؤهله لذلك . وغيره من التساؤلات التى انتهت عمليا بمجرد تقديم العرض الأمريكى ⁽¹⁾.والذى يمكن وصله بأنه جاء فى اطار مقابله الضغوط الدوليه التى مارسها الاتحاد السوفيتى وفرنسا اللتان ربطتا موافقتهما على القرار رقم 678 بإعطاء العراق والجهود السياسيه فرصه اخرى ⁽²⁾.

الا انه حدث خلاف بين الطرفين حول مواعيد الزيارات المتبادله بين وزيرى خارجيه البلدين ، لذلك لم يتم الا لقاء واحد بين طارق عزيز وبيكر فى جنيف وذلك قبل نهاية المهله بنته أيام ، ولم يثمر الإجتماع نظرا لتباين الرؤى التى قدمت ، ولرفض الولايات المتحده فكره الحل الوسط . أو ان يكون اللقاء بدايه لمفاوضات مع العراق مثلما هذب الى ذلك طارق عزيز . ومن هنا أعلن بيكر فشل اللقاء وعدم توجهه الى بغداد ، فى حين بدت الولايات المتحده وقد سارت فى طريق الحل السلمى الى اخره وان المثلوم فى هذا الفشل ليس الاداره الامريكيه وانما العراق الراض بشده أى تعامل او قبول للقرارات الدوليه . وخاصه وان بيكر كان قد صرح بأنه فى حاله قبول العراق للإشتساب فإنه لن يتعرض للهجوم من قبل التحالف الدولى ⁽³⁾ . وتبلور التساؤل اذن حول الدوافع التى حدثت بالاداره الامريكيه الى طرح هذا العرض على العراق . وقد قسم البعض هذه الدوافع الى ثلاثة اقسام . الاول خاص بتمو رأى عام امريكى مناهض للحرب وللتورط فى اعمال قتال تعيد للاهان الورطه

(1) محمد حستين هيكال : المرجع السابق ص 515 : 516

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 المرجع السابق ص 65

(3) المرجع السابق ص 65 ولزید من التفصیلات حول الاجتماع المذكور محمد حسین هیکل

المرجع السابق ص 515 : 527

الامريكيه في فيتنام . والثاني دوافع خاصه بالنظام الدولي وما يعنيه من ضروره مراعاة الحد الأدنى من مطالب القوى الكبرى الأخرى والتي تلعب دوراً رئيساً في استمرار تماسك التحالف المناهض للعراق . أما الدافع الثالث والأخير فهو تغلبه قرار اللجوء الى استخدام القوة العسكريه فيما بعد انتهاء المهله في 15 / 1 / 1991 في حاله عدم استجابته العراق للقرارات الدوليه ⁽¹⁾ . وهو ماحدث بالفعل ، فكان بذلك أحد عمليات أو اجراءات احكام الطوق حول عنق العراق واعداد المسرح السياسي العالمي لتقبل ضرب العراق عسكرياً .

ويلاحظ على الموقف الأمريكي في هذا الخصوص انه حينما اشيرت مبادرات من دول اخرى لمل الازمه او وقف العرب الدائرة بين قوات التحالف الدولي والعراق انه لم يرفضها إلا انه لم يقبلها ولكن بدا موقفه منها انه يشجعها ويشجع على نجاحها لمل الازمه ، وان كان قد وضع من المبادئ ما هو عالم برفض العراق مسبقاً لها ، وبالتالي سيتم إجهاض هذه المبادرات إذ اشترط لقبولها ان يقوم العراق بالتطبيق الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن الصادره بصدد الازمه مما اكسبه (امريكا) مكانه وتأييد دولتين ووجه العراق في ركن الرفض للشرعيه الدوليه . وبالتالي يقرب من فرض الحل العسكري . ومن ذلك :

1- دعوه دول إتحاد المغرب لمناقشه مفتوحه في مجلس الأمن عن حرب الخليج 23 / 1 / 1991 وهى ⁽²⁾ الدعوه التي ايدتها كل من اليمن والسودان والاردن وكوبا . وكانت دول المغرب العربي ترغب في إقرار وقف اطلاق النار في الخليج لإفساح المجال أمام حوده التحرك الدبلوماسي .

2- لم تؤيد الولايات المتحدة (ومعها بريطانيا وفرنسا والإتحاد السوفيتي) اجراء مناقشه عن ازمه الخليج طالما لم يتم العراق باى مبادره لسحب قواته من الكويت . وعندما تم الاتفاق على عقد جلسه لمجلس الأمن أصدرت الولايات المتحدة على ان تكون الجلسات مغلقه .

3- مبادره الرئيس الإيراني التي اعلن فيها عن استعداداته للقاء الرئيس بوش والرئيس العراقي للبحث عن مخرج سلمى للآزمه . وقد اعلنت الحكومه الامريكيه على لسان الناطق باسم وزاره الخارجيه في 4 / 2 انها لم تتلق ايه مقترحات عن طريق طرف ثالث . وانها لم تحاول اجراء اتصالات مع ايران . وانها لا ترى ان هناك ما يمكن التوسط بشأنه . وان الوساطه الوحيد التي يمكن ان تبذل هي ان يقوم هؤلاء الذين يتصلون بصدام حسين بإقناعه بتنفيذ قرارات الامم المتحده . ومن جهه اخرى رأى الناطق باسم البيت الابيض في (11 / 2 / 1991) أن رفض العراق للمبادره

(1) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 90- المرجع السابق ص 60

(2) ازمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق - ص 84 : 85

الإيرانية دليلاً آخر يقدمه صدام حسين على تمردى المجتمع الدولي .
3- مهمه المبعوث السوفيتى بريماكوف فى بغداد (2 / 12) . ولم يعترض الرئيس بوش على إيفاد الإتحاد السوفيتى للمبعوث بريماكوف الى بغداد لمقابله الرئيس العراقى . وأعرب عن سروره للتأييد الذى قرره الرئيس جورباتشوف لقرارات مجلس الامن الاثنى عشر والتداء الذى وجهه الى الرئيس صدام حسين فى 2 / 10 . صرح الناطق بإسم البيت الابيض فى (11 / 2 / 1991) ان الحكومة الامريكىة تفترض ان المبعوث السوفيتى الخاص "بريماكوف" سيتحدث الى صدام حسين حول ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الامن وهو الامر الذى يوصى به مضمون البيان الاخير للرئيس جوريا تشوف وان الولايات المتحدة تؤيد المحاولة التى يقوم بها أى شخص لإقناع الرئيس العراقى بالانسحاب من الكويت .

4- مبادره الرئيس الأمريكى جورباتشوف فى 28 / 2 / 1991 . حيث جاء الرد الاولى للرئيس بوش على الخطه السوفيتيه فى التاسع عشر من فبراير حيث قال انها اقل بكثير مما قد يكون مطلوباً . وشهد وزير الدفاع الأمريكى امام لجنة خاصه بشئون الدفاع بمجلس النواب ان وقف اطلاق النار يخلق موثقاً يتيح للعراقين اماده التزود بالإمدادات الامر الذى قد يؤدى فى النهايه الى وقوع خسائر أكثر وهو ما سيكون خطير للغاية من وجهه نظر القوات الأمريكيه والليف .

وفى (19 / 2 / 1991) وصف المتحدث بإسم البيت الابيض - عقب هذه التصريحات الاولى من الرئيس بوش ووزير دفاعه - مبادره الرئيس جورباتشوف فى أنها قد تكون مساعده . وان رد فعل بوش عليها كان بمثابة اشارة اوليه الى رأينا ، ورأى ان خطه جورباتشوف مساله بين السوفيت والعراق فهما اللاعبان الرئيسيان فيما يتعلق بها (1) .

وقد اعلن الرئيس بوش فى الثانى والعشرين من فبراير رفض الولايات المتحدة بصورة قاطعه للمبادره السوفيتيه ، وبرر هذا الرفض بإحتوائها على شروط للانسحاب ، وتقديم بوش بإعلان ما ينبغى على العراق ان يقوم به اذا ارادت ان تتفانى حرباً بريه ، ويتعهد فيما يلى (2) :

أولاً ، ان يبدأ العراق إنسحاباً مكثفاً من الكويت قبل الثانى عشر ظهر السبت بتوقيت نيويورك (23 / 2) على ان يتم الإنسحاب خلال اسبوع واحد وتخلي القوات العراقيه مدينه الكويت خلال الثمانى والاربعين ساعه الاولى من عمليه الإنسحاب . ويتم السماح بالعودة الفوريه للحكومه الشرعيه . وان تتسحب القوات من كل المواقع الدفاعيه بطول الحدود السعوديه ، والكويتيه السعوديه العراقيه ومنجزيرتى

(1) المرجع السابق ص 85 : 86

(2) المرجع السابق ص 86

بوبيان ووربه وبئر الرميكة الكويتي . وتعود القوات العراقية خلال اسبوع واحد الى الوضع الذي كانت عليه اول اغسطس طبقا لقرار مجلس الامن رقم 660 .
ثانيا : يتم الافراج عن جميع الاسرى بالتعاون مع هيئته الصليب الاحمر وكذلك الافراج عن المدنيين المعتجزين من الدول الاخرى التسليم الاسرى خلال ٤٨ ساعه ويتحتم على العراق ان تزيل جميع الالغام والمتفجرات بما في ذلك المتفجرات التي وضعت في ابار البترول في الكويت ، ويعين العراق ضابط اتصال للعمل مع القوات الكويتية والمتحالفه الاخرى لوضع التفاصيل المتعلقة بالانسحاب العراقي . وايضا يتوقف العراق عن اطلاق النار واستخدام الطيران فوق العراق والكويت الا لعمليات نقل القوات المنسحبه . وان يسمح بطيران القوات المتحالفه بممارسه تحكمها وسيطرتها الكامله والاجواء الكويتيه . ويجب ان يوقف العراق كل الاعمال التخريبية ضد الكويت وضد ممتلكات الافراد ويفرج عن المعتجزين . وتؤكد الولايات المتحدة وشركائها ان القوات العسكريه سوف لا تهاجم القوات العراقيه المنسحبه او تشن هجوما على دول اخرى . وان اى رفض لهذه الشروط سيواجهه برد فعل قووى وعنيف من الولايات المتحالفه طبقا لقرار 660 .

وبعد صدور الشروط الامريكيه ببضع ساعات عرض الناطق السوفيتي (فيتالي ايجناتينكو) ما اسماء خطه سوفيتيه جديده تتضمن النقاط الست التاليه^(١):

١) ان ينفذ العراقي القرار رقم 660 الداعي الى الانسحاب الفوري من الكويت دون تأخير وبلا شروط .

٢) بعد الانسحاب بعد يوم واحد من وقف اطلاق النار .

٣) يكتحل الانسحاب في غضون 21 يوما .

٤) بعد الانسحاب يؤول مبرر وحود كل القرارات الاخرى لمجلس الامن وتفقد معناها وتصبح في حكم الملغاه .

٥) يطلق اسرى الحرب بعد 72 ساعه من وقف اطلاق النار .

٦) تشرف على الانسحاب قوه للمحافظه علي السلام يحددها مجلس الامن .

لم تلتفت الولايات المتحده الى هذه الخطه الجديده ، ولم تلتزم الا بميله الرئيس بوش . التي كانت مقدمه للمرحله الاخيريه من عاصفه الصحراء . حيث بدأت الضربه البريه في 24 فبراير واستمرت حتى الساعه السابعه صباح يوم 28 فبراير (بتوقيت القاهرة) فقد وجهه بوش الى الشعب الامريكى خطبا اعلن فيه ان الكويت قد تمررت بعد مائه ساعه فقط من الهجوم البرى الشامل ، وان القوات المتحالفه ستوقف كل العمليات العسكريه في الخليج . وتقدم الرئيس بعده شروط على العراق ان يوافق

عليها حتى يصبح وقف إطلاق النار دائما وهي:

(1) الاقراج قورا عن كل المسجونين من اسرى الحرب والمتجزين من كل الجنسيات وكل الدول المتحالفه .

(2) ان يبلغ العراق الدول المتحالفه عن مواقع الالغام التي زرعتها في البر والبحر .

(3) ان يعلن العراق عن قبول كل قرارات مجلس الامن بما فيها قرار المجلس بإلته ضم الكويت .

(4) ان يقبل مسئوليه العراق عن دفع التعويضات عما يلحق الكويت من خسائر .

(5) ان يتم تعيين قائده عسكريين من العراق ومن الدول المتحالفه للإجتماع بعد 48 ساعه في مسرح العمليات للإتفاق على ترتيبات وقف إطلاق النار .

وعلق الرئيس بوش كل شيء على تعهد العراق بعدم إطلاق النار او إطلاق

صواريخ سكود على اى دولة من الدول المجاوره . ومن جهة أخرى ذكر الرئيس بوش ان

قائد القوات الامريكى فى عمليه عاصفه الصحراء هو الذى سيرأس وفد التحالف

للتباحث مع الجانب العراقى بشأن الاتفاق على ترتيبات وقف النار .

5 - الرد الامريكى على بيان مجلس قياده الثوره العراقى الصادر

فى 15 / 2 / 1991⁽¹⁾:

قدم الرئيس بوش الرد الامريكى على البيان العراقى فى كلمه القاها بعد

ساعات من صدور البيان فى بغداد حيث رفضه . وعلل هذا الرفض بقوله : ان البيان

العراقى لم يكن مليئا بالشروط القديمه غير المعقوله فحسب ، بل اضاف صدام اليها

شروطا جديده عتيده . ورأى الرئيس بوش ان الحرب يمكن ان تتوقف لو ان صدام

حسين اذن عن بلا شروط للقرارات التى اصدرتها الامم المتحده . وان يقدم الان على ما

كان يتبغى عليه ان يقوم به منذ وقتا طويل غير ان الرئيس بوش قد لفت الإنتباه

الى طريقه اخرى لوقف سفك الدماء فى هذه الحرب ، وتشتمل هذه الطريقه فى ان

يأخذ الجيش والشعب العراقى زمام الامور فى ايديهم ويرغموا صدام حسين على

التنحى . وقد اكد الامريكى هذا المعنى فى كلمه له فى تكساس حين اوضح ان صدام

حسين والاته العسكريه لا ينسجمان مع سلام دائم فى الخليج والشرق الاوسط . فاما

ان يكون صدام حسين واما ان يكون هناك سلام ، وقسمر وزير الدفاع الامريكى

الطريقه التى اقترحها رئيسه بقوله فى مقابله مع شبكه (CNN) ان الاداره الامريكىه

تشجع اى تفكير لكيار الضباط العراقيين على دراسه امكان قيام حكومه جديده ،

يفيق عنها الرئيس صدام حسين الذى تعتبر سيطرته الان على الوضع فى العراق اقل

مما كانت عند بدء الحرب .

وبالرغم من بدء الحمله الجويه فى 1 / 17 الا ان اسلوب الحل السلمى ظل واردا

التحرك وفق هذا المستوى لم يقتصر على السلوك الأمريكي ضد العراق فقط بل كان صوب دول التحالف الدولي جميعها وفردائى ومن خلال المنظمات الاقليمية ومنظمة الامم المتحدة ، وذلك من اجل انتاج الحصار على العراق وتوفير الإعتمادات الماليه اللازمة لإدارة الأزمه سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا وايضا لتعويض الدول المتضرره من الأزمه .

وواقع الحال لم تكن هناك حدود فاصله بين الامور الثالثه . ونظرا لان استمرار التحالف الدولي قويا ومؤيدا للسياسه الامريكيه كان يتطلب الإستمرار فى حاله الحصار الإقتصادي جنباً الى جنب مع توفير التجهيزات والإعتمادات اللازمه للإستمرار فى حشد القوات العسكريه المطلوبه . وكذلك فإن الولايات المتحده قد اعتبرت ان ما تقوم به من مواجهه العدوان العراقى لا يعود بالنفع عليها وحدها ، وانما يعود بالنفع على كل دول العالم وخاصه تلك التى يرتبط نشاطها الإقتصادي ورخائها واستمرار تقدمها بإنهاء حاله الإحتلال العراقى للكويت وتقليص القدرات العسكريه له بصورة او بأخرى . وبالرغم من الصعوبات التى واجهتها الاداره الامريكيه ، الا انها نجحت فى نهايه الامر فى توفير جزء كبير من الدعم المالى الدولى... وقد ابرز هذا المسلك ان نجاح التحالف الدولى فى مواجهه العراق يرتبط يتوافر صيفه بوليه تجمع بين القدرات الإقتصاديه والتفوذ السياسى والقدرات العسكريه بالاضافه الى لقاء دولى تمثل فى قرارات مجلس الامن وما بات يعرف بالشرعيه الدوليه . ولما كان من الصعب على الولايات المتحده توفير اتاحه هذه الضيفه معا ، كان لزاما عليها اللجوء الى اطراف دوليه اخرى لتوفير ما يصعب عليها توفيره وبصفه خاصه الشق المالى . ويجدر الإشاره الى ان مساله تكاليف القوات العسكريه الامريكيه بالخليج قد نالت حيزا كبيرا فى قياسات الرأى العام الأمريكى . واعتبرت لدى البعض مبررا كافياً لعدم استخدام القوه المسلحه فى معالجه الإحتلال العراقى للكويت⁽¹⁾.

ولتحقيق هذه الاهداف فإن تحرك الاداره الامريكيه وفق هذا المستوى كان فى اتجاهات وهى :

(1) التحرك الأمريكى داخل الولايات المتحده⁽²⁾ :

لم يقتصر رد الفعل الرسمى الأمريكى على حد الإدانه فقط بل امتد ليشمل فرض العقوبات الإقتصاديه على العراق فى 8 / 2 حيث اصدر الرئيس بوش قرارا يتضمن :

- تجميد كافه الممتلكات والارصده الخائضه بالحكومه العراقيه وحكومه الكويت فى

(1) المرجع السابق ص 63

(2) ازمه الخليج والمواقف العربيه الدوليه - المرجع السابق ص 61

- البنك المركزي الأمريكي ووفروع البنوك الأمريكية في انحاء العالم .
- وقف كافة الصادرات العراقية للولايات المتحدة .
- وقف تصدير كافة السلع والتكنولوجيا والمعلومات الفنية الأمريكية للعراق .
- إيقاف أي تحويلات من جانب المواطنين الأمريكيين تتعلق بجلب أي مواد من وإلى العراق .
- منع أي أئتمانات أو قروض يقدمه أي أمريكي إلى العراق .
- حظر الرئيس الأمريكي العراق في 8 / 10 من الإقدام على شحن البترول عبر الخليج وقال ان أمريكا تقوم بإعداد خطط لمعاصرة العراق بحريا . وقد بدأ تنفيذ هذا الموقف حين أصدر الرئيس بوش في 8 / 16 أوامره إلى 22 سفينة أمريكية موجوده في الخليج لإستخدام العد الأدنى من العنف اللازم لإيقاف السفن المتجهه إلى العراق أو منها .
- (2) التحرك الأمريكي بالإشتراك مع الدول الأخرى⁽¹⁾ :
 - نجحت الولايات المتحدة في سرعه الإتصال والتأثير على اصدقائها في أوروبا و آسيا والشرق الأوسط ودعمهم للإستجابة الفوريه بفرض العقوبات الاقتصادية على العراق وأثمر هذا التحرك على تحقيق الآتي :
 - استجابة بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وجميع الدول الأوروبية التي لديها أرصده عراقية وكويتيه إلى نداء الولايات المتحدة في 8 / 2 بتجميد هذه الارصده حتى لا يستفيد بها النظام العراقي .
 - وافق الإتحاد السوفيتي في 8 / 2 على طلب الولايات المتحدة بوقف تسليم العراق أية أسلحه قد تكون في طريقها إليه .
 - جمدت اليابان كافة الارصده الكويتيه والعراقيه بها أسوه بالولايات المتحدة في 8 / 2 أيضا .
- !! أوقفت تركيا بتشجيع من أمريكا في 8 / 7 خليج البترول العراقي عبر أراضيها ولم تستجيب للأفراءات العراقية .
- تم إغلاق ميناء ينبع السعودي أمام أول ناقله بترول عراقية في 8 / 21 . وبهذا تم إيقاف خليج أكثر من 99 ٪ من بترول العراق المار عبر تركيا والسعودية .
- وافقت مصر على مرور السفن العربيه الأمريكية في قناة السويس عقب قرار أمريكا إرسال قواتها إلى الخليج إستنادا إلى اتفاقيه القسطنطينيه وذلك رغم محاولة العراق أثناء مصر عن هذا الموقف .
- رفقت سوريا بطلب العراق بإعادة خليج البترول العراقي عبر الأراضي السعوديه .
- أقدمت السعودية ولول الخليج الأخرى على زياده الإنتاج من البترول وذلك لتعويض النقص الناتج عن فرض الحصار على كلاً من الكويت والعراق بهدف عدم

ارتفاع اسعاره العالميه - غير ان الرئيس بوش اضطر بعد ذلك لإتخاذ قرار فى 27 سبتمبر يطرح جزء من الإحتياطي الإستراتيجى الأمريكى فى الاسواق فى محاوله للحد من عمليه المضاريه فى اسعار البترول وارتفاع اسعار السلع والخدمات⁽¹⁾.

(3) التحرك الأمريكى يفرض العقوبات الإقتصاديه من طريق الأمم المتحد :

... ساهمت الولايات المتحد بفاعليه لم يسبق لها فى استصدار 12 قرارا من مجلس الأمن منها ستة خاصه بفرض الحظر والمصار الإقتصادى على العراق - وهذه القرارات ارقام 661، 665، 666، 669، 670، 674⁽²⁾.

اولا : القرار رقم 661 صدر بتاريخ 6/8/1990 يدعو القرار الى المقاطعه التجاريه والماليه والعسكريه للعراق ويشمل هذا الإجراء الواردات من البترول العراقى والكويتى - كما يستثنى الإمدادات المخصصه بالتحديد للأفراض الطبيه والمواد الغذائيه المقدمه فى ظروف استثنائيه -

ثانيا : القرار رقم 665 : صدر بتاريخ 25/8/1990 يدعو الدول الاعضاء التى تتعاون مع حكومه الكويت والتى لها قوات بحريه فى المنطق ان تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المدهه فى إطار سلطه مجلس الأمن لإيقاف جميع عمليات الشحن البحرى القائمه مالم يدره بفيه تفتيش حمولتها ووجهاتها والتحقق منها لضمان التنفيذ الصارم للأحكام المتعلقه بهذا الشأن -

ثالثا : القرار رقم 666 : صدر بتاريخ 14/9/1990 - يطلب من الأمين العام ان يلتصص بصفه عاجله ومستمره معلومات عن وكالات الأمم المتحد عن مدى توفر الاغذيه للعراق والكويت وان يستقدم الأمين العام مساعيه الحميده من أجل تسخير ايصال المواد الغذائيه الى العراق والكويت -

رابعاً : القرار رقم 669 : صدر بتاريخ 24/9/1990 يطلب من لجنه العقوبات ان تفحص جميع طلبات المعونه التى تتقدم بها الدول التى تعاني من صعوبات إقتصاديه نتيجة للإلتزامها بقرار الحظر المفروض ضد العراق -

خامساً : القرار رقم 670 : صدر بتاريخ 25/9/1990 يقرر فرض الحظر الجوى على العراق ويطلب الى جميع الدول ان تقوم بإحتجاز أى سفينه عراقيه تدخل موانئها اذا كان هناك شك فى انها انتهكت قرار الحظر -

سائساً : القرار رقم 674 : صدر بتاريخ 29/10/1990 يدين تصرفات السلطات والقوات العراقيه فى الكويت ويعمل العراق بموجب القانون الدولى مسئوليتيه عن أى خسائر او اضرار او اصابات تنشأ فيما يتعلق بالكويت والدول الاخرى ورعاياها وشركائنا نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروع للكويت ويقرر مواصلة النظر

(1) أزمة الخليج والواقف العربيه والوكليه - مرجع سابق ص 67 : 68

(2) نبذه الاسفهانى (اعداد) يوميات حرب الخليج - السيلس الدوليه العدد 104 مرجع سابق - قرارات مجلس الأمن الاثنى عشر الخامسه بإزمه الخليج ص 109 : 110

في المسألة بشكل نشط ودائم الى ان يستعيد الكويت استقلاله ويستعاد السلام وفقا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة.

وقد تم التصويت على قرار المصبار رقم 670 من قبل وزراء خارجيه الدول أعضاء مجلس الأمن وهذه ثالث مره في تاريخ الأمم المتصده منذ إنشائها يتم التصويت عن طريق وزراء الخارجيه. وبذلك أصبح المصبار الإقتصادي على العراق قد استكمل كل حلقاته. وقال بيكر أثناء التصويت على القرار: يظهر مره أخرى ان الأسره الدوليه مستعده لصد أي شره في جهود عزل العراق. وبهذا أصبح تكريس العمل الجماعي عبر الأمم المتحدّه هو سابقه في الحياه السياسيه لمرحله ما بعد الحرب الباردة. وتقليص حريه التحرك الفردي التي احتفظت بها تقليديا القوى العظمى بما فيها الولايات المتحدّه. وهوسه التحرك الدولي الاخير في أزمة الخليج⁽¹⁾.

(4) مساعده الدول المتضرره ونفقات الحشد العسكري الأمريكي:

في حين ذهبت الولايات المتحدّه الى تشديد العقوبات الإقتصاديّه على العراق الى أقصى مدى سعت في نفس الوقت الى مساعده الدول المتضرره من جراء إلزامها بتطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصه بالعظر على العراق. ورأت الإدارة الأمريكيه ان دول الخط الأمامي وهي مصر والأردن وتركيا هي الأكثر تضررا من أزمة الخليج. ورأت ايضا انه يجب على الدول الفنيه والدول البتروليّه المستفيده من حمايه بترول الخليج ان تساهم في عمليه درج الصحراء الأمريكيه في السعوديه. وقد أرسلت امريكا بناء على مبادره الرئيس بوش في 8/30 وزيرى الخارجيه والماليه الأمريكيين في مهمه لدول الخليج وآسيا وأوروبا الغربيه لتنفيذ هذا الغرض⁽²⁾. وقد نهجت الولايات المتحدّه في هذا الشأن نجاحا كبيرا حتى عد هذا المستوى من أكثر عناصر نجاح الأزمه نجاحا وفعاليه. وأيضا من أكثر المستويات تأثيرا ومشاركه من مدد كبير من دول التحالف الدولي. حتى ان البعض شارك فيه وفي المستوى العسكري معا⁽³⁾. وقد أثبتت عدّه تساؤلات على هذا المستوى الإقتصادي. منها ما يتعلق بكيفيه تنفيذ تلك العقوبات وهل تخضع فقط لإرادة الدول، فثلما طلب بذلك الإتحاد السوفيتي. ام أنها مرتبطه بإجراءات عسكريه معينه مثلما ارادت الولايات المتحدّه ومارسه بالفعل الى جانب بريطانيا وفرنسا ودول أخرى.

أما الجانب الثاني فهو خاص بالتساؤل عن المدى التي يتم الإكتفاء عنده بالعقوبات الإقتصاديّه في إنهاء الإحتلال العراقي، ام لابد ان يرافق ذلك أساليب أخرى ؟ وإذا كان سيتم الإكتفاء بالعقوبات الإقتصاديّه، وما هو المدى الزمني الذي

(1) أزمة الخليج والمواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 64

(2) المرجع السابق ص 64

(3) المرجع السابق ص 64 : 65

يمكن اعتباره كافياً لمعرفة الآثار الحقيقية للعقوبات الإقتصادية سواء فشلاً أو نجاحاً .
ومره ثانيه تداخل هذا الجدل الدولي مع جدل الرأي العام الأمريكي والذي إنقسم
بذوره الى فريقين أحدهما دعى الى إعطاء العقوبات الإقتصادية فترة زمنيه طويله
حتى تؤتي ثمارها ، واعتبر هذا الفريق ان العقوبات الإقتصادية من شأنها حين تعمل
آثارها ان تدفع بالعراق الى الإنسحاب وبالتالي تأمين حل سلمي يجنب القوات
الامريكيه خسائر كبيره محتمله .

اما الفريق الثاني فقد اعتبر ان العقوبات الإقتصادية وحدها ليست كافيه .
وانها تحتاج الى فترة زمنيه طويله . وان تلك الفترة ستأتي بنتائج سلبيه على
معنويات القوات الامريكيه المتواجده بالخليج . وقد يتعذر معها إستخدام القوه
العسكريه في وقت ملائم لتطبيق قرارات الأمم المتحده . وفي هذا الإطار اتت محاوله
زعماء الكونجرس في الأول من أكتوبر بالدموه الى إتاحة مهله كافيه للعقوبات
الإقتصاديه لتؤدي مفعولها قبل التاكيد من عدم فاعليه هذا الإسلوب في معالجه الأزمه
بالخليج . ولم يمض أسبوع حتى صدرت دراسه خاصه عن الكونجرس ركزت على ان
العراق لن يصمد طويلاً أمام العصاره الدولي وان نتائج هذا العصاره ستظهر خلال
شهرى نوفمبر وديسمبر 1990 وهدت هذه الدراسه بمشابه تفصيل لإسلوب
العصاره الإقتصاديه ولكن شريطه ان تظهر نتائجها المتوقعه في خلال الشهرين
الأخيرين من العام . وقد إستمر هذا الجدل حتى إتخذ الكونجرس قراره بتفويض
الرئيس بوش صلاحيه إستعمال القوات الامريكيه في إنهاء الإحتلال العراقى
للكنيت . وهو القرار الذى حسم هذا الأمر واعتبر بمشابه تخل عن إسلوب العصاره
الإقتصاديه وحده في معالجه الأزمه . والجدير بالذكر ان مسئولى الإدارة الامريكيه من
السياسيين والعسكريين كانوا من مؤيدى وجهه النظر الثانيه التى رأت في
العقوبات الإقتصاديه مجرد اداه من الأدوات ولا يمكن التعويل عليها كليه في تحقيق
كافه الاهداف الامريكيه في التعامل مع الأزمه (1).

ومن ذلك أيضاً كانت النسبه الأعظم من نفقات العمليات العسكريه ومساعدته
الدول المتضرره من الأزمه تمت على حساب الدول البترولييه الخليجييه . وهذا أمر
يحدث لأول مره في تاريخ هذه المنطقه . لقد كانت القوات الغازيه تأتي على حسابها ،
ثم تتقاضى الثمن استغلالاً للثروه الطبيعيه والبشريه بعد الفتح والإستعمار . ولكن
القوات الامريكيه وقوات التحالف اتت بدعمه وعلى حساب الأطراف الداعيه (2) كما
كانت للولايات المتحده بمثابه نجاحاً أعظم حيث تمكنت - لأول مره في التاريخ - في
إن تدبير أزمه ثم حزباً لتحقيق مصالحها واهدافها هي بأموال الغير حيث حصلت

(1) التقرير الاستراتيجي العربى لعام 90 مرجع سابق ص 63 : 64

(2) د. عبد العظيم رمضان : اوامه هيكل وتفصيل حسين - الاهرام 92/5 / 10 ص 8

كمساهمته في حرب الخليج على 26,7 مليار دولار من ثلاث دول خليجية ، وعلى 6,3 مليار من ألمانيا 9,4 مليار من اليابان⁽¹⁾.

ويلاحظ ان الإدارة الأمريكية قد نجحت في توظيف هذا المستوى الى ابعد المدد حتى انها إستغلت حاجه بعض القوى العظمى اقتصادياً في اقتناعهم بقبول أشياء من المؤكد انهم لم يكونوا قابليها بدون هذه الحاجه . ومن ذلك تمرير قرارات دوليه في مجلس الأمن دون معارضه او إعتراض . وقد نجحت الولايات المتحدة في توظيف حاجه الإتماد السوفيتي الى الدعم الإقتصادي والى التغلب على الإنتقادات الغربيه حول إستخدام القوه العسكريه في جمهوريات البلطيق التي تكاثرت مع مطلع عام 1991 في تمرير رؤيه مشتركة تقوم على ممارسه جهود دبلوماسيه دون ان يعنى ذلك التفاوض كلياً او جزئياً عن الإذاه العسكريه . ونفس الأمر مارسته الولايات المتحده إزاء الصين التي كانت أقرب الى الإعتراض على القرار رقم 678 ، فقد أمكن للولايات المتحده ايضاً توظيف حاجتها الى التخفيف من القيود والعقوبات الإقتصاديه التي اتخذتها الولايات المتحده ضدها في اصقاف فشل ثوره الطلاب الصينيين في عام 1989 في اقتناعها بالإمتناع عن التصويت مع القرار 678 وليس التصويت ضده⁽²⁾.

د) المستوى العسكري

رغم ان جميع المستويات التي تعاملت بها الولايات المتحده مع الأزمه كانت تشكل مناصر ادارتها من الناحيه الأمريكيه ، وكانت على نفس الدرجه من الاهميه ، فلا إنفراد لأحداها على الآخرين ولا تمييز . . فجميعهم يكملون بعضهم البعض . وأيضاً متلازمين . إلا أن المستوى العسكري كان أكثرهم بروزاً وضجيجاً ، وايضاً كان المستوى الذي جعل بقية المستويات الأخرى تقف على ارض صلبه وتمكنها من حريه الحركة . كما كان المستوى الذي امكن بفضلله في النهايه حسم الأزمه وجلاء العراق عن الكويت وتحقيق بقيه الاهداف .

ويلاحظ على هذا المستوى انه كان مرحلي⁽³⁾ ، بدأ بتواضع وانتهى بأكبر حرب الكترونيه عبر التاريخ . وقد بدأ ذلك حينما أعلنت الولايات المتحده في 8/3/1990 عن ارسال قطع بحريه امريكيه الى الخليج في مهمه دفاعيه ولحمايه المملكه العربيه السعوديه من إحتتمالات غزو عراقي لها⁽⁴⁾ . وربط ذلك بإذاعه أخيار مفاذاها إجتياز القوات العراقيه بإعداد كبيره للاراضي السعوديه من ناحيه الحدود الجنوبيه

(1) عاطف القمري : لمحبه العرب القادمه ، العدد المحتمل - الاهرام 92 / 2 / 12

(2) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 90 مرجع سابق ص 62 : 63

(3) ابراهيم نافع : الفتنة الكبرى عاصفه الصحراء - المرجع السابق ص 284

(4) د. حسن بكر : الولايات المتحده وإداره محليه الحشد الدولي - السياسه الدوليه العدد 102 - مرجع سابق ص 103

للكويت المحتلة ، وبعد بعموه للحكومة السعودية للقوات الصديقه لمساعدته القوات المسلحة السعوديه فى حمايه المملكه ، برز التواجد العسكري الأمريكى كأحد الأدوات الرئيسيه فى الإدارة الأمريكيه للأزمه ، وفى ذلك الحين تحدد أحد أهداف التواجد العسكري الأمريكى فيما اعلته وزير الدفاع الأمريكى فى 8 / 14 فى مؤتمر صحفى من أن القوات الأمريكيه تتواجد لتواجد لحمايه امن واستقرار الدول الخليجيه وردع القوات العراقيه عن القيام بأى عدوان على أى منها ⁽¹⁾ .

والى جانب هذا الإعلان برز هدف آخر للقوات الأمريكيه فى الخليج ، وهو القيام بتطبيق العظر الإقتصادى على العراق الذى قرره مجلس الأمن ، وقامت البحرية الأمريكيه بدور حاسم فى تطبيق حصار بحرى صارم على العراق من خلال إحكام السيطرة على المنافذ البحريه المؤديه الى الموانئ العراقيه أو ميناء العقبة الأردنى . إلا انه لم يطن عن أرقام القوات الأمريكيه حتى نهاية الأسبوع الأول من سبتمبر حين أعلن ريتشارد تشينى وزير الدفاع وصول القوات الأمريكيه الى رقم 100 ألف جندي من مختلف القوات البحريه والمشاة والطيران ، بعد ان كان قد تم إستدعاء حوالى 40 ألف جندي من الإحتياطى الأمريكى فى 8 / 23 . وفى ذلك الوقت تحدث بيكر وزير الخارجيه عن خيارات أخرى لإجبار العراق على الإنسحاب من الكويت فيما يمكن تفسيره بخيار القوه العسكريه ⁽²⁾ .

وفى منتصف أكتوبر ، وحين أعلن عن وصول القوات الأمريكيه الى ما يفوق 200 ألف جندي بقليل إضافه الى 87 ألف جندي من الدول المتحالفه . بدأ يظهر هذا الهدف الأخر وهو إمكانية إستخدام القوه المسلحة لإجبار العراق على الإنسحاب من الكويت ويلاحظ أن هذا التطور فى الاهداف لم يكن منفصلاً عن أمرين : أولهما إستمرار العشد العسكري الأمريكى فى المنطقه وما واجهه من صعوبات عديده أقرت تحريك ونقل أكبر كم ممكن من القوات الأمريكيه المتحالفه الى منطقه الخليج فى أسرع وقت ممكن ، إضافه الى مشاكل التنسيق والقياده بين جيوش عديده تحكمها فلسفات تدريبيه متباينه وعقائد عسكريه مختلفه ⁽³⁾ .

ومع إكتمال العشد العسكري الأمريكى والدولى درجه اكبر ، ونجاح الولايات المتحده فى تمرير القرار الدولى رقم 678 فى 11 / 29 ، والذى أياح إستخدام القوه بعد 15 / 1 / 1991 ، صار إستخدامها لإجبار العراق على الإنسحاب سياسه أمريكيه معلنه ، وقد تضمن الإعلان الواسع لهدف إستخدام القوه العسكريه فى إخراج القوات العراقيه من الكويت غرضين متكاملين وهما : ممارسه أكبر كم ممكن من الضغوط على

(1) التقرير الاستراتيجي العربي لعام 90 - مرجع سابق ص 61

(2) المرجع السابق ص 61

(3) المرجع السابق ص 62

القيادة العراقية لكي تعلن الالتزام الكامل بالقرارات الدولية وقبول الانسحاب غير المشروط من الكويت . والغرض الثاني : هو اظهار جديده الإدارة الأمريكية في استخدام القوة العسكرية حال إنتهاء المهلة المقرره دون الانسحاب العراقي . وقد بدا ذلك واضحاً في تصريح للرئيس بوش في 12 / 9 / 1990 أكد فيه إستعداده الذهني والبنفسى لاتخاذ قرار لاستخدام القوة العسكرية وإنه راغب في إنهاء الأزمه قبل حلول الصيف . ومن ثم لن ينتظر لمعرفة ما إذا كانت العقوبات الدولييه المقروضة على العراق ستؤدى مفعولها أم لا . ويلى ذلك نجاح الإدارة الأمريكية في الحصول على قرار من الكونجرس الأمريكى فى 13 / 1 / 1991 - وقيل يومين من إنتهاء المهلة - يخول الرئيس بوش إستعمال القوات الأمريكية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ⁽¹⁾ .

ويلاحظ على الإدارة الأمريكية في المستوى العسكري بالذات انها كانت اكثر حرصاً على تغليف تصرفاتها بإطار شرعى قانونى ، وذلك بالتصرف وفقاً لقرارات مجلس الأمن - وإن كان القرار لاحق للتصرف دائماً - حيث حرص على استصدار القرار الذى يمكنها أولاً من فرض العصار على العراق بهرياً وجوياً ثم نجحت ثانياً فى استصدار القرار رقم 678 والذى يسمح بإتخاذ الإجراءات المناسبةه لتحرير الكويت . وكان يقصد بالطبع الإجراءات العسكرية ⁽²⁾ . وايضاً المحرص على أخذ مشوره بقيه دول التحالف ، وذلك بهدف تحقيق التوافق والانسجام ولعدم اغضابها وخاصة وان منها من له قوات ذات تأثير كمي ونوعى مهمين - فهذه الدول ينبغي ان تكون لها كلمه فى قرار الحرب . لذلك وعدت الولايات المتحده بريطانيا- مثلاً- بأن تحصل على موافقتها المسبقه على أى خطط حربيه أمريكية ، كما وأن فرنسا لم تكن تريد المشاركة فى أى اعمال عسكريه دون اثاره او تمرير أمريكى ⁽³⁾ . قهى حرب تجرى بتفويض من الأمم المتحدة ولكن لم تكن الولايات المتحده هى التى تقودها ⁽⁴⁾ .

وقد واجهت الإدارة الأمريكية نوعين من الضغوط ساهمت فى تقليل حده إندفاعها الى الحل العسكري لفتحه من الوقت . النوع الأول يتصل بتعبئة قوات عسكريه كافيه فى حدود زمنيه محدده فنياً لإستخدامه فى تطبيق هذا الحل . والثانى خاص بالضغوط المتكرره التى كانت تمارس على الإدارة الأمريكية سواء من أطراف التحالف الدولى الذى أمكن تشكيله تحت مظله الأمم المتحدة أو من قبل الرأى العام الأمريكى الذى تذكر فيما يبدو عقده فيتنام وإمكانيه التعرض لخسائر كبيره فى الأرواح ، خاصة وأن الدعايه العراقيه . المضاده قد ركزت على تلك النقطه يصوره

(1) المرجع السابق ص 62

(2) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ص 418

(3) News week , 1/10/1990 P 2.

(4) محمد سيد احمد : حول اشكاليه النظام الدولى الجديد - السياسه الدولييه - العدد 104 - المرجع

السابق ص 27

خضعة جدا ، وترد أهميه تلك الضغوط الى قناعه الولايات المتحدة بأن المشهد الدولي يصير أكثر صلاجه وقوه فى حاله تبييد الإنتقادات ومحاصره الخلافات ⁽¹⁾ . كما أدركت الإدارة الأمريكيه أن الشعب الأمريكى يبدى قدراً ضئيلاً من القبول والتسامح إزاء إتباع سياسه قائمه على إلتزامات ماديه باهظه التكاليف وذات نهايه مفتوحه . ولهذا فإن الإهتمام تركّز ليس فقط فى العمل على كسب الحرب وإنما أن يكون هذا المكسب سريعاً ، كما رأى الكثير من المحللين أنه من وجهه النظر الداخليه أيضاً فإن البيت الأبيض بمقدوره أن يتصرف بحريه التعامل الخارجى مالم يكن ذلك بسبب تكاليف باهظه سواء فى المال أو فى الأرواح أو أن يكون ذلك على حساب تجاهل الإحتياجات الداخليه ⁽²⁾ . ومع ذلك فقد كان الدور العسكرى الأمريكى دوراً واضحاً وبارزاً جداً . وذلك راجع لصفحاته قواته وفعاليتها والصمم والمقدرة القياديه العسكريه والسياسيه لها . وأيضاً لزياده أهميه الأزمه بالنسبه لأمريكا وبالتالي إزياد أهدافها من حل الأزمه حلاً عسكرياً . حتى إختلط الأمران فى هذا الشأن . أهداف حل الأزمه عسكرياً للإدارة الأمريكيه وأهداف إدارتها عسكرياً لشخص الرئيس الأمريكى جورج بوش لذاته ولجده التاريخى ⁽³⁾ .

إلا أنه مع مرور الأيام وإزياد تعنت ورفض الإدارة العراقيه لجميع فرص الحل السلمى للأزمه . وايضاً نظراً لعدم كفايه إجراءات المصار الإقتصادى . فقد بدأ الخيار العسكرى لحل الأزمه فى 17/1/1991 بالغزوه الجويه المركزه ضد العراق . وقد أعلن الرئيس بوش أن أسباب اللجوء للحرب فى بيان وجهه الى الشعب الأمريكى فى 16/1/1991 وهى : أن العقوبات الإقتصاديه التى فرضتها الأمم المتحده لم تكن كافيه وحدها لإخراج صدام حسين من الكويت . . ولم يكن هناك سبيل آخر بعد أن فشلت كل المحاولات الأخرى ⁽⁴⁾ . ثم أرسل الرئيس بوش تقريراً الى الكونجرس الأمريكى فى 16/1/1991 أخبر فيه الشرعين الأمريكيين بالظروف التى تبرر قراره بإستعمال القوه ضد العراق وهى "أن الولايات المتحده قد إستخدمت الوسائل الدبلوماسيه وغيرها من الوسائل السلميه لتحقيق إمتثال العراق لقرارات مجلس الأمن 660 ، 661 ، 662 ، 664 ، 665 ، 666 ، 669 ، 670 ، 674 ، 677 ، 678 . وأن هذه الجهود لم تحقق هذا الإمتثال ولن تنجح . كما أوجب التقرير أن العقوبات الإقتصاديه قد أوقفت 97 ٪ من صادرات أنصراق وأكثر من 90 ٪ من وارداتها ومنعت العراق من جنى ثمار إرتفاع أسعار البترول وسيطرتها على حقول البترول الكويتيه . غير أن هذه العقوبات حتى لو

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 مرجع سابق ص 65

(2) رؤيه سياسيه من واشنطن - المياغه الأمريكيه للسلام - المرجع السابق ص 8

(3) Jean Edward Smith, George Bush's war. Henry Holt & Company Inc. New York, 1992.

(4) أزمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه المرجع السابق ص 75

طريق الدبلوماسية والسلام . كما أضاف أن العالم يعرف جيداً كيف بدأ هذا الصراع حين بدأ في الثمانين من أغسطس عندما غزا صدام ونهب جارا صغيراً لا يملك مقومات الدفاع عن نفسه . وأنا متأكد من الكيفية التي سينتهى بها هذا الصراع ، إننا سنسود حتى يمكن السلام من أن يسود ⁽¹⁾ .

وقد حيد الرئيس الأمريكي يوش في 16 / 1 / 1991 أهداف العمليات العسكرية كما يلي : ⁽²⁾

- إن هدفنا واضح : منسحج صدام حسين من الكويت وستعود حكومة الكويت الشرعية الى مكانها الصحيح ، وستعود الكويت حرة مرة أخرى .

- لو كان صدام حسين قد ترك شأته ، لكان مضي في تنفيذ ما أقدم عليه وعمد الى إنتاج المزيد من الأسلحة الكيماوية وربما النووية .

- ستؤدي هذه العملية العسكرية الى أن نرى دولة لن تفكر ولن تستطيع في المستقبل ان تقف أمام عالم متضامن ومتحد . كما أن أية دولة لن تهدد بعد الآن جاره لها أضعف منها .

كما أكد في تقريره المقدم للكونجرس الأمريكي في 16 / 1 / 1991 على أهداف الولايات المتحدة منذ بدايه أزمة الخليج (السابق الإشارة اليها) إلا أنه وفي خطابه من حاله الإلتزام في 30 / 1 / 1991 ⁽³⁾ . قد حدد أهداف الولايات المتحدة في العرب الدائره في الخليج بقوله : " إن هدفنا في الخليج الفارسي يظل ثابتاً في إخراج العراق من الكويت وإعادة الشرعيه للكويت ، وضمان الإستقرار والأمن في هذه المنطق الهامة " . وقصر الرئيس الإستقرار والأمن بقوله : " دعوني أوضح ما أعنيه باستقرار وأمن المنطقه ، نحن لا نسمى الى تدمير العراق أو حضارته أو شعبه ، إن ما نسمى اليه هو عراق يستخدم موارده العظيمة ليس للتدمير أو لتقديم طموحات طافيه ، إنما لبناء حياة أفضل له ولجيرانه ، نحن نسعى من أجل خليج فارسي لا يكون فيه الصراع هو القاعده ، وحيث لا يشعر فيه القوى بإغراء وإرهاب الضعيف أو أن يكون قادراً على ذلك ، لابد أن نتأكد من أن السيطرة على موارد العالم البشريه لن تقع في يد صدام حسين لكي يقوم بتحويل عدوان آخر " .

وقد عبر وزير الدفاع الأمريكي من الناحية العسكرية عن أهداف بلاده في حرب الخليج في 2 فبراير 1991 كما يلي : " إخراج صدام حسين من الكويت وهو ما يتطلب ملاحظة قواته البريه وخاصة قوات العرس الجمهوري ، إزالة قدرات العراق اتعسكريه الهجوميه وأسلحه الدمار الشامل التي يمتلكها والصواريخ متوسطه المدى

(1) أزمة الخليج والمواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق - ص 76

(2) المرجع السابق من 77

(3) المرجع السابق من ص 77 : 78

أو طوبله المدى من طريق توجيه الضربات للأهداف الإستراتيجية في العراق ،
وأضاف تشيئني أن هذين الهدفين أصبحا ضروريه لإستعادة الإستقرار والأمن في
المنطقه⁽¹⁾.

وقد أضاف في تصريح لشبكة التلفزيون (CNN) في 1991 / 2 / 3 بأن هدف
الولايات المتحدة هو إخراج القوات العراقية ، وأنه ليس لديها أى خطط بشأن بغداد .
كما أنه ليست لديها أى رغبة في تدمير دولة العراق " . ويتفق هذا التصريح مع ما
طلب به برزفيسكى مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر من خلال صحيفه
(النيوزويك تايمز) من الإقتصار على الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة والمتمثلة في
إعادته الشرعيه الى الكويت⁽²⁾.

ومع إستمرار العمليات العسكريه في المنطقه ، حدثت بعض الأمور بفعل
القيادة العراقيه قصد منها التأثير على مجريات سير العمليات الهربيه . بإحداث
بعض الضغوط على الإدارة الأمريكيه وقوات التحالف الدولي أو صرف الأنظار عن
أعمال حقيقه الأزمه وخلخله الجبهه المؤيده لقوات التحالف الدولي مثل ضرب
إسرائيل بصواريخ سكود والمعاملة السيئه لأسرى الحرب من قوات التحالف الدولي
الواقعين في الأسر العراقي ، أو صب البترول الكويتي في مياه الخليج أو العمليات
الإرهابيه منذ بدء حرب الخليج . إلا أن الإدارة الأمريكيه لم تجعل مثل هذه الأمور
تصرفها عن أهدافها الأساسيه في العمليات العسكريه في الخليج ، وإن لم يعنى ذلك
إنها لم تعطيهما حقها من الإهتمام بل تعاملت معها بالصوره التي لا تمكن القيادة
العراقيه من أن تحقق غرضها منها وتمرقل العمليات الهربيه عند تحقيق أهدافها
النهائيه وهى تحرير الكويت وتدمير القوات العسكريه العراقيه بالكامل . بل كانت
حافزاً ودافعاً أكبر على إستمرار القوات الأمريكيه في هدفها وهى مستندة لرأى عام
عالمى مؤيد لتدخلها العسكري أكبر من ذى قبل وأيضاً متسلحه بغريزه الإنتقام
والتشفى⁽³⁾.

وتجدر الإشارةه لبيان أهميه وضخامه الدور العسكري الأمريكى أن نلاحظ أن
قرار بدء التحرك العسكري الى المنطقه والذي تم في 1990 / 8 / 3 كان في البدايه قراراً
أمريكياً أيضاً . كما كان القرار الهادئ للعمليات العسكريه بالقذف الجوى المركز في
1991 / 1 / 17 أمريكياً أيضاً تطبيقاً لتعليمات وأوامر من البيت الابيض⁽⁴⁾ كما أن
القرار المحدد لبدء عمليات الحرب البريه لتحرير الكويت كان أيضاً قراراً أمريكياً .

(1) المرجع السابق ص 78

(2) المرجع السابق ص 78

(3) المرجع السابق ص 81 : 82

(4) المرجع السابق ص 76

حيث صدرت التعليمات للقوات المتحالف من البيت الأبيض في 1991 / 2 / 24 بالبدء في تحرير الكويت ، والقضاء على أي وجود عراقي فيها وإزالة أي مصدر تهديد في القوات المتحالفه في الكويت .⁽¹⁾ كما أن القرار الأمريكي يوقف العمليات العربيّه بعد أن حققت قوات التحالف أهدافها كان قراراً أمريكياً خالصاً أيضاً⁽²⁾ . وأيضاً يجمع المحللون السياسيون أن المستوى العسكري في هذه الأزمة قد بدأ مع التمركات العسكريه الأمريكيه التي إتخذتها لتدعيم إسطولها بالخليج منذ إشتعال الأزمة عسكرياً وحتى قبل إستدعاء دول الخليج والسعوديه لهذه القوات . ولكن هناك إستفسار رئيسي هل هذا التاريخ وهو 1990 / 8 / 3 هو التاريخ الحقيقي ؟ . لقد أجمع محللون سياسيون في كتاباتهم التي صدرت قبل الأزمة التي تتناول السياسه الأمريكيه بالمنطقه على ان الولايات المتحده كانت تضع سياستها الأمنيه في المنطقه على اساس توقع إخلال ناتج من إمتداء دول عربيه على إحدى جاراتها⁽³⁾ . وكان من ضمن مهام قوه الإنتشار السريع التي سبق تشكيلها التعامل مع مثل هذه الإخلالات ، ومع التسليم أن تسميه خطه القوات للإنتشار السريع 1990 / 90 وحدثت أزمة الخليج والإضطراب لإستخدامها على مجل كان ايضاً في عام 1990 ، هو من قبيل المصادفه البحتة . ولكن هل من قبيل الصدفه البحتة ايضاً أن تضع القيادة خطه لتدريب القوات الأمريكيه العامله بالخليج على اساس الإيقاع بالعراق الذي هاجم دوله عربيه خليجيه وأحتلها ، وذلك قبل إندلاع الأزمة . حيث حدث هذا التدريب أواخر يوليو 1990⁽⁴⁾ . كما أن الأوامر صدرت للقوات الأمريكيه والمتحالفه معها بالخليج بالإستعداد لبداء العمليات العربيّه يوم 17 يناير 1991 . وقد صدرت هذه التعليمات صباح يوم 8 يناير 1991 وقبل إنتهاء موعده إنقضاء اجل المهله⁽⁵⁾ . فهل كانت القيادة الأمريكيه تعلم أن صدام حسين لن ينصاع في اخر لحظه لتداء العقل ويقتل بالعل السلمى ؟ .. وعلامات إستفهام أخرى كثيره سيتكفل التاريخ بإجلائها كما حدث في أزمات سابقه كانت مستعصيه على الفهم في حينها .

كما أن هناك ملاحظات على الدور الأمريكي في أزمة الخليج العربيّه الثانيه برمتها . وهو أنه من الأصوب أن يقال أن الولايات المتحده لم يكن بمقدورها (أو في صالحها) إتخاذ القرار الإستراتيجي للحرب وتعمل أعباؤها بطرفها ، ولكن كان بمقدورها (وفي صالحها) المبادره بالتحرك العسكري بهذه الدرجه وبهذه الكفائه

(1) المرجع السابق ص 80

(2) نورمان شوارتزكوف المرجع السابق ص 369 : 370

(3) من ذلك د - د هير شكر : الساسه الأمريكيه في الخليج - ميدا كارتر مرجع سابق ص 106 : 116 (1982) - New York - Random House , Reagan, Bush and nuclear war , with enough shouels, Ropt Sthcer ,

(4) نورمان شوارتزكوف المرجع السابق ص 95

(5) المرجع السابق ص 206

على نحو لم يتوفر لطرف آخر . ومن ناحية أخرى لم يكن بمقدور الأطراف الدوليـه الأخرى منع هذا التحرك العسكري الأمريكي . ولكن كان بمقدورهم محاوله التأثير على أولوياته وعلى كـيفيـه تـوظيـفه مع أدوات أخرى وعلى عواقب الوجود العسكري الأمريكي ، وذلك إنطلاقاً من تقديرهم لمصالحه الـاتـيـه والعاجله ووفقاً لما اهلتهم قدراتهم الدبلوماسية والعسكرية والإقتصادية⁽¹⁾ . وإن نجاح قياده أمريكا فى حرب الخليج نتج عن تمكنها من تنظيم العمل الجماعى بمهاره وليس نتيجة لإنفرادها بالعمل⁽²⁾ . ولكن من ناحية أخرى ، فقد سمعت الولايات المتحدة للحد من إستقلالـيـه التحرك الأوروبى ، فتبدوا من مراجعه تصريحات بعض الرسميين وغير الرسميين فى الدول الأوروبية ، الى أن حرب الخليج كانت بمثابة فرصه للولايات المتحدة لتوضع للعالم أجمع أن لها دور القياده فى النظام الدولى ، وأن الولايات المتحدة سعت من خلال الإعتماد على الخيار العسكري الى فرض قيود على الدور الأوروبى الذى بدأ أن هناك إحتـمـالاً فى أن يتحدى القياده الأمريكـيـه ، وقد أوضحت بعض الصحف الفرنسيـه على سبيل المثال أن هدف الولايات المتحدة من الإعتماد على البديل العسكري كان هو خلق خلافات بين العرب وأوروبا والحد من سرعه الإندماج الإقتصادى الأوروبى ووضع النظام الدولى تحت سيطره الولايات المتحدة ، وربما كان هذا الهدف فى التجمع الغربى هو الذى دعى ميتران الى الإعلان عن مبادره أوروبيه قبل إندلاع الحرب مباشرة تتضمن الإنسحاب العراقى من الكويت والإنسحاب الإسرائيلى من الضفة الغربيه⁽³⁾ .

وفى نفس المعنى أعلنت وزيرة بلجيكا لشئون أوروبا سنه 1992 " أن التحرك الأمريكى من أجل الدفاع من بعض الدول العربيه التى طلبت منها ذلك يؤدى الى إستبعاد أوروبا كطرف متحاور مع الدول العربيه . كما أن الوجود العسكري الأمريكى فى منطقـه الخليج قد يكون له إنعكاسات علينا ، وربما كانت أهم هذه الإنعكاسات إستبعاد أوروبا من القرارات الإقتصاديه البتروليـه التى تتخذ فى المنطقه . . الأمن فى المنطقه يمر بإتفاق حول البترول . وقد تم هذا الإتفاق على خصايصنا نحن الأوروبيين"⁽⁴⁾ .

ثالثاً : إنعكاسات ونتائج الإزمه على الولايات المتحدة الأمريكـيـه :

(1) د. تاديه محمد مصطفى : إزمه الخليج والنظام الدولى . في د. احمد الرشيدى (محرر) مرجع سابق ص 103

(2) عصام الدين حواس : العرب والنظام العالمى الجديد الإهرام 91/6/16 ص 8

(3) د. ووده بدران : إزمه الخليج والنظام الدولى . مجله العلوم الاجتماعيه - العدد الاول/ الثانى . خرجع سابق ص 59 : 60

(4) شريف الشوباشى : حوار مع وزيره شئون أوروبا سنه 1992 . من المهم الا يخطئ صدام حسين فهم الموقف الأوروبى الإهرام -30/12/90 ص 5

اختلفت الإنعكاسات والنتائج على الولايات المتحدة الأمريكية الناجمة عن إدارتها الناجمة الرشيدة لازمة الخليج العربي الثاني عليها فتارة تعد نتائج وتارة أخرى قد تعسب في جانب الإنعكاسات وهي في اختلاطها هذاتؤكد مدى تشعب وتدخل الازمة وايضا مدى نجاح ورشد الاداره الأمريكيه لها ، ومدى تحكمها وسيطرتها على جميع عناصر تلك الازمة ابتداء واداره وإنهاء ، حتى أصبح امر الفصل بين النتائج والإنعكاسات من الناحية الأمريكية امرا إن لم يكن مستحيلا فهو صعب للغاية . لذلك فمن المناسب ان نتحدث عليهما معا . ولكن لأغراض البحث والتوضيح سيتم تقسيمهما تقسيما علميا بحثا الى سياسى وإقتصادى وعسكرى مع التسليم المبدئى بأن الثلاث انواع السابقه تتداخل وتتفاعل بحيث لايمكن الحديث عن ايهم ويكون ذلك صفة خاصة تحت هذا التقسيم ، حيث ان مايعد سياسا مثلا له بالتاكيد جوانب وابعاد وايضا تأثيرات اقتصاديه وأخرى عسكريه . اى هو من قبيل التوضيح والتقسيم فقط . . مع التسليم بعدم محدوديه هذه الإنعكاسات والنتائج بالنسبه لأمريكا وخاصة المقدر المتاح حاليا حتى يكتشف كل فتره الجديد منها .

(أ) النتائج والإنعكاسات ذات الصيفه السياسيه :

يقسم الفقه هذا النوع من النتائج والإنعكاسات الى فئتين ، الاولى الفئه الايجابيه والثانيه الفئه السلبيه ، وهما بالطبع من الوجهه الأمريكيه .

النتائج والإنعكاسات الإيجابيه :

1- نجحت الولايات المتحدة فى استغلال ازمه الخليج الثاني فى تعظيم دورها القيادى فى العالم⁽¹⁾ .

2- أثبتت الولايات المتحدة مقدرتها العظيمة على التنظيم والاداره والمقدره على حشد القوى العالميه والاقليميه خلفها فى منظومه فريده لتحقيق اهدافها .

3- تمكنت الولايات المتحدة من اداره الازمه وبصوره مكنتها من الاسراع بتهميمش الدور السوفيتى وبالتالي تقريب موعد تحله وزواله .

4- ضمنت التواجد والسيطره والتحكم فى مقدرات وامور منطقه الخليج العربى وخاصة الشق العربى منها الى فتره ممتده من الزمان .

5- نجحت الولايات المتحدة فى الحد من استقلاليه التحرك الاوروبى فى الازمه وبالتالي مقدرتها على الإستقلال والتقارب . وقد تم ذلك من خلال⁽²⁾ :

- نجحت فى ربط قيام حوار بين الجماعه الاوربيه والعراق بضرورات المافظه على تماسك الجبهه الاوربيه الأمريكيه .

- نجحت من خلال التشدد فى معالجه الازمه والتركيز على الخيار العسكرى الى حرج

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 91 مرجع سابق ص 79 : 80

(2) د. ودود بدران - المرجع السابق ص 58 : 61

الجماعة الأوروبية وشعورها والعالم اجمع انها غير قادره على التصرف فى الازمات الدوليه بمفردها ، وبذلك زادت من شعور الجماعة بالعجز وعدم المقدرة على الاعتماد على النفس وبالتالي الشعور بذاتيتها .

- حاولت الجماعة تحقيق الاندماج بينها فى مجالات اخرى خارج المجال الإقتصادى ، الامر الذى قد يزيد من احتما ل قيامه بدور القطب المستقل فى النظام الدولى . فقد اوضحت حرب الخليج اهميه مضاعفه الجهود الاوربيه من أجل تحقيق درجه اعلى من الإندماج فى المجالات السياسيه والامنيه . الا ان الولايات المتحده نجحت فى الحد من هذا الاتجاه وتطويره .

6- تجتهد فى القضاء على عقده فيخنام وما تمثله من اثار نفسيه واجتماعيه سيئه لدى المواطن الأمريكى ⁽¹⁾ . للدخول فى حرب كبيره ونظيفه من وجهه النظر الأمريكى

النتائج والإمكانيات السياسيه :

1- لن يقفر الشعب العراقى والعربى والمنطقه الاقليميه تاريخيا للولايات المتحده انها قادت تحالفا عربيا مزودا بأحدث الاسلحه لتدمير بلد وشعب وجيش عربى لأول مره . وان ذلك لم يكن فى الحقيقه بهدف تحرير الكويت من الإحتلال العراقى فحسب ⁽²⁾ .

2- فرضت أزمة الخليج على الولايات المتحده (تحقيقا لمصداقيتها الدوليه) ان تعمل على حل المشاكل الاساسيه فى المطقه مثل مشكله فلسطين وأزمه الشرق الاوسط . لذلك فإنها ستسعى جاهده لإيجاد حل لهذه المشكلات ⁽³⁾ . وايضا إيجاد دور لإسرائيل بالمنطقه بعد المستنجات الاقليميه والعاليه .

3- يشير البعض إلى ان أزمة الخليج اثبتت ان القياذه الامريكيه للعالم مرهونه بوجود تابعين لها لا يكتفون فقط بمواقف التأييد والمسانده المعنويه ولكنها لابد ان تكون تبعيه ماديه ملموسه ، سواء بالمشاركه العسكريه كما حدث من جانب بريطانيا وفرنسا ، او بالمشاركه المالىه كما حدث من جانب المانيا واليابان ⁽⁴⁾ .

ب) النتائج والإمكانيات ذات الصبغه الإقتصاديه:

وهي ايضا كانت ذات مظاهر إيجابيه وأخرى سلبيه من وجهه النظر

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 مرجع سابق ص 62

(2) لطفى الغولى : عامقه الصعراء والمعادله السياسيه فى الشرق الاوسط- اوراق الشرق الاوسط -

المعبد الثانى - مرجع سابق ص 10

(3) المرجع السابق ص 13

(4) انظر فى ذلك ساميه الجندى : فى العالم الجديد من يفرض النظام وعلى من ؟ الاهرام 91 / 4 / 5 ص 5

الأمريكية.

النتائج والإنعكاسات الإيجابية:

1- تأمين إمدادات البترول للولايات المتحدة بصفه أساسيه والغرب واليابان بصفه عامه بالشروط والأسعار التي ترضيها تلك الدول والتي تحقق اهدافها.

2- اتاحت للولايات المتحدة الفرصه العظيمه للخروج من الركود الإقتصادي التي تغايتها والتي عبرت عن نفسها في عجز كبير في ميزان المدفوعات الأمريكي عام 1990⁽¹⁾.

3- مثلت فرصه عظيمه لزياده مبيعات السلاح الأمريكي في المنطقه والعالم بصفه عامه بعد ان عدت ازمه الخليج والعرب التي شتجت عنها فرصه عظيمه للدمايه للسلاح الأمريكي.

النتائج والإنعكاسات السلبيه :

اثبتت ان التدخل الأمريكي في الأزمه بدايتها ثم حلها عسكريا بالصوره التي إنتهت بها كان في غير موعده المناسب للولايات المتحدة الأمريكيه . حيث سعت الى إثبات تفريدها بالزعامه في الوقت الذي تموز فيه قدرتها الماليه عن الوفاء بمثل هذه المتطلبات . حتى ان كيسنجر (الوزير الأمريكي السابق والخبير في السياسه الدوليه) أدلى برأى مفاده ان ازمه الخليج حاله خاصه تلاقت عندها مجموعه من الظروف غير العسائيه⁽²⁾ وهي التي ساهمت في تعبئه التحالف الدولي على النحو الذي رأيناه... ورأى البعض الآخر... انها لو تكررت ازمه الخليج في عام 1995 مثلاً فليس من المؤكد ان امريكا سوف تتصرف بنفس الطريقه التي تصرفت بها في الخليج او انها ستتمكن من تعبئه العالم كما حدث من قبل⁽³⁾.

فقد تبين من دراسه الجانب الإقتصادي لهذه الأزمه مدى محدوديه المقدره الأمريكيه على التعامل المنفرد مع مثل هذه الأزمات مما إستلزم ان تحصل على دعم حلفائها وذوى المصلحه من هذه الأزمه. ففي حرب الخليج تم توجيه 75٪ من السلاح التكتيكي للولايات المتحده ، 40٪ من الديابات الأمريكيه لهزيمة دوله لا يريد حجم ألتائج القومي الإجمالي فيها من دوله البرتغال ، كما حصلت الولايات المتحده في إطار مواجهتها لازمه الخليج والعرب المترتبه عليها على ٥٤ مليار دولار كمساعدات من الدول الخليجييه والبترولويه . قد يتعذر الحصول على هذا القدر من الدعم مستقبلا⁽⁴⁾.

(1) لطفى الخولي : المرجع السابق ص 52

(2) Hadar L. , the United States Europ and the Middle East
(World Policy Journal) 8, Summer 1991, PP 421 : 449.

(3) ساميه الجندي المرجع السابق ص 5

(4) د. دوده بدران - المرجع السابق ص 61

. ويصور الجدول التالي المساهمات الدوليه الأمريكيه التى بلغت 53,95مليار دولار من الحرب التى بلغت تكاليفها حوالى 65 مليار دولار⁽¹⁾:

الدول	التعهدات	الإستلام	
		نقداً	عينية
السعودية	16,839	12,002	4,001
الكويت	16,057	16,015	,043
الإمارات	4,088	3,87	,218
اليابان	10,012	9,437	,571
ألمانيا	6,572	5,772	,682
كوريا (ج)	355	,15	,101
دول أخرى	204	,07	,66
الإجمالي	53,952	47,254	5,639
		16,003	16,058
		4,088	10,008
		6,455	,251
		,029	

لذلك فقد دفع هذا الأمر بالبعض الى الإدعاء بأن الولايات المتحدة لم تعد دولة عظمى مع المتغيرات الجديده فى العالم وإنهيار الإتحاد السوفيتى. حيث أنه إذا كانت حرب الخليج قد أثبتت حقائق محدده، فمن هذه الحقائق أنه ليس بإستطاعه دولة واحده فى العالم أن تسيطر على كافه انحاء الكوكب الأرضى. إن الدول الكبرى هى تلك التى تستطيع رصد الميزانيات المطلوبه لحروبها الخاصه. وهو ما لا تستطيعه الولايات المتحدة. إذ هى مدينه لأصدقائها بمبالغ تزيد عن نصف تريليون دولار (500بليون دولار)⁽²⁾.

(ج) النتائج والإنعكاسات ذات الصلحه العسكريه:

وهذا النوع من الصعب أن نجد فيه شق سلبى، نظرا للمقدوره العظيمة التى تمكنت بها الولايات المتحدة من إداره الأزمه مما مكنها من الإنتمار الذى قلما توافر لها فى تاريخها القصير. وقد امكن حصر العديد من الإنعكاسات والنتائج فى الآتى:

1- أثبتت بما لا يدع مجالا للشك المقدره العلميه والفنيه والكفاءه فى القتال والملائمه لجميع مسارح العمليات الصحراويه والحاره والبارده للسلاح الأمريكى...على

(1) U.S. Department of Defence, Conduct of the Persian Gulf war : Final Report to Congress, April 1992, and House Armed Services Committee, Defence for a New Era : Lessons of the Persian Gulf war, U.S. Government Printing office Washington D.C. 1992 P 8.

(2) انظر فهمى هويدى : لان ضغفنا غير عادى الأهرام 14 / 4 / 92 ص 9

الصواء.

2- زياده اهميه الاله والموسسه العسكريه الأمريكيه وإعتماد إداره الأمريكيه عليها .
3- تطوير أسطول النقل العسكري الإستراتيجي الأمريكى بما يلبي الحاجه الى إرسال قوات أمريكيه الى مناطق بعيدة عن الضرورة دون تأخير⁽¹⁾ .

4- اتاحت الفرصه للإتجاره الأمريكيه لتجريبه سلاح جديد لم تستع الفرصه لتجريبته من قبل مثل صواريخ باتريوت وطائرات الشبح ونظم الإنذار المبكر والتشويش الإلكتروني والرادار.

5- أوجدت خبرات وإستراتيجيات ميدانية وخاصة فى نظم الحرب المتكامله والصعراويه للجيش الأمريكى لم تكن تستطيع الحصول عليها من قبل . وكذلك أوجد لها خبره فى التعامل مع الطبيعه الجيوستراتيجيه للمنطقه تكنها من سهوله التعامل معها فى المره القادمه .

6- أعطت الفرصه العظيمه للتواجد العسكري الأمريكى بالمنطقه وفرض مفهومها بالأمن المنطقه بدعوى ضمان عدم حدوث مثل هذه الأزمه مستقبلا.

(1) التقرير الإستراتيجي العربى لعام 91- المرجع السابق - ص 81

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- د. أحمد أمين عامر - مقدمة فى إدارة الأزمات - مكتبة الجلاء - بورسعيد 1989
- 2- ***** - العقارة الإسلامية والمشكلات السياسية المعاصرة - المقالة الثالثة - مجلس التعاون الخليجي نموذج التكامل الإقتصادي والإسلامي - مطبوعات معهد الدراسات الإسلامية - القاهرة نوفمبر 1987
- 3- د. أحمد عبد الونيس - إنعكاسات حرب الخليج على السياسة المصرية إزاء الصراع العربى الإسرائيلى - فى مصطفى علوى (محرر) - مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية - القاهرة 1992
- 3- د. السيد عليوة - إدارة الصراعات الدولية - دراسة فى سياسة التعاون الدولى - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1982
- 4- د. السيد فتحى حبيب - مقدمة فى إدارة الأعمال - مكتبة الجلاء بورسعيد - 1990
- 5- د. السيد عليوة - صنع القرار السياسى فى منظمات الآراء العامة - الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة - يونية 1987
- 6- إبراهيم نافع - الفتنة الكبرى عاصفة الصحراء - ص 2 - مركز الأهرام للترجمة والنشر - 1993
- 7- إبراهيم هويس - فوائض البترول ودولارات وجهة نظر إقتصادية - مجلة النفط والتعاون العربى - الكويت - مجلد 7 العدد أكتوبر 1981
- 8- د. إسماعيل صبرى مقلد - الصراع الأمريكى الموفقيتى حول الشرق الأوسط - الأبعاد الإقليمية والدولية - الكويت - منشورات ذات السلاسل - 1986
- 9- د. إسماعيل صبرى مقلد : الإستراتيجية الدولية فى عالم متغير - قضايا ومشكلات كلفه للنشر والترجمة والتوزيع - الكويت 1983
- 10- د. إسماعيل صبرى مقلد. أمن الخليج وتعديات الصراع الدولى -دراسة للسياسات الدولية فى الخليج منذ السبعينيات - ط1 - الكويت الربيعان للنشر والتوزيع 1981 ص 79
- 11- د. الشافعى محمد بخير : حتمية تطور نظم الحكم العربيه بعد أزمة الخليج - فى أزمة الخليج والمستقبل العربى - مطبعة إتحاد المعلمين العرب 1991
- 12- إبراهيم عبد الحميد هوشى - سياسة التنمية للجماعة الأوربية والبلاد العربيه - ملف المستقبل العربيه البديل - منتدى العالم الثالث - رقم 15 - 1985
- 13- د. أحمد السيد التجار - العلاقات الرقصادية بين العرب والجماعة الأوربية
- 14- د. أحمد عبد الحليم - إستراتيجية حلف الأطلنطى والشرق الأوسط - مركز البحوث والدراسات السياسيه - جامعة القاهرة - يوليو 1989
- 15- لواء أحمد عبد الحليم - القوتان العظميتان والصراع فى جنوب آسيا - مجلة الفكر الإستراتيجى العربى - العدد (37) يوليو 1989
- 16- أحمد بن محمد بن على ألفربى الفيوسى - المصباح المنير - تحقيق الدكتور عبد العظيم الشناوى - دار المعارف 1977
- 17- د. بطرس بطرس غالى - الإستراتيجية والسياسة الدولية - مكتبة الأتجلو المصرية - القاهرة 1967

- 18 - جيبىر سلينجو وأريك لوران - حرب الخليج والعلاقات المصرية - ترجمة عادل حمودة دار سفتكس للطباعة والنشر - يوليو 1991
- 19 - د. بدر الدين عباس القصوصى - دراسات فى تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ج2 ط 2 منشورات ذات السلاسل 1984
- 20 - حسن شكرى - الكتاب الأبيض فى محكمة التاريخ - القاهرة - أكتوبر 1990
- 21 - جبين على إبراهيمى - الدول الصغيرة والنظام الدولى - الكويت والخليج - ط 1 - الكويت مؤسسة الأبحاث العربية 1982
- 22 - د. جمال زكريا - الخليج العربى - دراسة لتاريخ الإمارات العربيه 1914 : 1945 - القاهرة 1973
- 24 - رهما فودة - أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومى العربى - فى نازلى معوض (محرر) - الوطن العربى فى عالم متغير 1990
- 25 - خالد القاسمى - الخليج فى السياسة الدولية - قضايا ومشكلات ط 1 الكويت الربيعان للنشر - 1986 - ص 108.
- 26 - د. زهير شكر : السياسة الأمريكيه فى الخليج العربى : ميدأ كارتر - معهد الإنماء العربى - برنامج الدراسات الإستراتيجيه بيروت 1982
- 27 - د. سعد الدين إبراهيم - اتجاهات الرأى العام نحو مسألة الوحدة - دراسة ميدانية ج3 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1986
- 28 - د. سليمان بشير وآخرين - صدام بين الأقوال والأفعال - الزهراء للإعلام العربى القاهرة 1991
- 29 - د. صلاح العقاد - البترول وأثره فى السياسة والمجتمع العربى - القاهرة - معهد البحوث والدراسات العربية 1973
- 30 - د. صلاح العقاد - التيارات السياسيه فى الخليج العربى - القاهرة 1974 - دار الفكر
- 31 - صلاح الدين حافظ - صراع الدول العظمى حول القرن الإفريقى. منشورات عالم المعرفة - الكويت 1988.
- 32 - عبد الحى سيد عمران - تمديات تواجهها الأوبك وجهة نظر - مجلة الخط والتعاون العربى - الأمانة العامة لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول - الكويت - المجلد 12 العدد 1 1986
- 33 - د. عبد الرحمن البيهقانى - مآزق اليمن فى حرب الخليج - القاهرة يناير 1991 الطبعة الأولى - دار المعارف
- 34 - د. عبد العظيم ومقشان - الإحتياج العراقى للكويت فى الميزان - الزهراء للإعلام العربى القاهرة 1991
- 35 - د. عبد العزيز سليمان نوار - المصالح البريطانىة أنهار العراق منذ عام 1600 : 1914 - القاهرة 1968
- 36 - د. على الدين هلال وآخرون - العرب والعالم - مشروع إستنزاف مستقبل الوطن العربى 'مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 1988
- 37 - د. مودة بطرس مودة - حرب الخليج من المسئول - الطبعة الثالثة - الأردن - عمان - وكالة التوزيع الأرنية 1992
- 38 - د. عابد طه ناصف - الإستراتيجية الدولية فى منطقة الخليج العربى - منشورات مركز دراسات الخليج العربى - البصرة 1982.
- 39 - كارل دويتس - تحليل العلاقات الدولية - ترجمة محمود نافع - القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية 1982

40 - مبارك وهمير الأما - موقف المفكرين المصريين من أزمة الخليج - الأزمة والمواجهة والحل الهيئة العامة للكتاب 1990

41 - د. محمد رشاد المملوي - إدارة الأزمات تجارب محلية وعالمية - مكتبة عين شمس - القاهرة 1993

42 - محمد حسنين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر - مركز الأهرام للترجمة والنشر لسنة 1992

43 - د. مصطفى كامل السيد : أزمة الخليج ، بعد الديمقراطية وحقوق الإنسان ، في احمد يوسف وآخرون أزمة الخليج وتحديات الحاضر والمستقبل - مطبعة إتحاد المحامين العرب 1991

44 - د. مصطفى سيد عبد الرحمن - قرارات مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي على الكويت دراسة تحليلية - دار النهضة العربية - القاهرة - 1992

45 - محمد السيد سعيد - مستقبل النظام العربي من أزمة الخليج - عالم المعرفة - الكويت - 1991

46 - د. محمد أحمد الزقبي - التخلف والتنمية في العالم الثالث والوطن العربي - منظار

47 - د. محمد أنور عبد السلام - معالم الإستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي للولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي - منشورات مركز الخليج العربي جامعة البصرة - العدد 24 - مارس 1981

48 - د. محمد فائز الرميحي - الخليج ليس نفطا - كاطمية للنشر والترجمة والتوزيع - الكويت 1983

49 - د. مصطفى علوي - القوتان العظميتان وإدارة أزمات الشرق الأوسط من الفكرة الماخية إلى أزمة الخليج - في أحمد الرشيدى (محرر) - الإنكسارات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج - مركز البحوث والدراسات السياسية 1992

50 - مطبع المفتار - التبعية مازق التنمية في الوطن العربي - مجلة الوحدة - المغرب - السنة 4 العدد 45 يونيو 1988

51 - ميخائيل جورباتشوف : البيروسترويكا - ترجمه محمد عبد الظاهر - القاهرة - دار الشروق - 1988

52 - نورمان شوارتزكوف - شوارتزكوف في الخليج - ترجمة حمام الدين كساب - مكتبة مبدولى الطبعة الأولى 1993

53 - د. ودودة بدران - أزمة الخليج والإستمرارية والتغيير في سياسة القوة الغربية تجاه مصر في د. مصطفى علوي - حرب الخليج والسياسة المصرية إزاء الصراع العربي الإسرائيلي - في مصطفى علوي (محرر) - مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية - القاهرة 1992

54 - يحيى الجمل - أنظمة الحكم في الوطن العربي - أزمة الديمقراطية في الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية 1984

55 - يفيجيني بريماكوف - أسرار المباحثات السوفيتية العراقية في أزمة الخليج - ترجمة أحمد الفقيسي - القاهرة - مكتبة مبدولى 1991

56 - المحمى الوجيز - مجمع اللغة العربية - طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم 1990

57 - مستقبل النظام العربى (أفكار أولية) في أزمة الخليج العربى والمستقبل العربى - المصادر من مركز إستقبال النظام العربى للحرب للبحوث والدراسات القانونية 1991

58 - الكتاب الأبيض - الأردن وأزمة الخليج - أغسطس 1990 - مارس 1991 - المملكة الأردنية الهاشمية - عمان

ثانياً : الدوريات :

- 1 - لواء أ.ح إبراهيم العرابي - مستقبل الدفاع العربي المشترك بعد حرب الخليج - أوراق الشرق الأوسط - العدد الثالث - يوليو - 1991
- 2 - إبراهيم نوار : أزمة الاوپيك ومستقبل الصراع حول أسعار البترول - السياسة الدولية العدد 66 - أكتوبر 81
- 3 - أحمد إبراهيم - محددات وأهداف السلوك العراقي - السياسة الدولية - العدد 103 يناير 1991
- 4 - أحمد إبراهيم (محرر) القوات المسلحة وكارثة الزلزال - مجلة النيل - العدد 52 - يناير 1993
- 5 - د. أحمد السيد النجار - العلاقات الإقتصادية بين العرب والجماعة الأوروبية - الواقع والإحتمالات بعد عام 1992 - في ملف العرب والجماعة الأوروبية 1992 - السياسة الدولية - العدد 99 - يناير 1990
- 6 - أحمد أمين عامر - ملاحظات علمية علي شهادة مبارك للتاريخ - الأهرام الإقتصادي - العدد 1151 4 فبراير 1991
- 7 - د. أحمد ثابت - سوريا والأزمة - فرص المقارنة الإقليمية والدولية - مجلة السياسة الدولية العدد 103 يناير 1991
- 8 - د. أحمد عباس عهد البديع - إدارة الأزمات الدولية ودبلوماسية القوة السياسية - السياسة الدولية - العدد 111 - يناير 1993
- 9 - لواء أحمد عبد المليم - القوتان العظمئتان والصراع في جنوب غرب اسيا - سجله الفكر الإستراتيجي العربي - العدد (37) يوليو 1991
- 10 - التحرك بين العمل السياسي والعمل العسكري - أوراق الشرق الأوسط العدد الثاني - القاهرة - المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط - مارس 1991
- 11 - د. أحمد مختار الجمال - المفاوضات وإدارة الأزمات - السياسة الدولية العدد 107 يناير 1992
- 12 - د. أحمد يوسف أحمد - النظام العربي وأزمة الخليج - مجلة العلوم الإجتماعية - العدد الثالث / الرابع - جامعة الكويت - خريف / صيف 1991
- 13 - د. أحمد يوسف القرعي - مجلس الأمن وإدارة الأزمة - السياسة الدولية - العدد 103 يناير 1991
- 14 - د. أسامة الغزالي حرب - البعد السياسي في الجوار العربي الأوروبي - دراسة تحليلية الإجتماعات العوار 1974 : 1980 مجلة المستقبل العربي لسنة (4) العدد 24 - ديسمبر 88
- 15 - محمد السيد إدريس، الأمن والصراع في الخليج العربي - السياسة الدولية - العدد 62 - أكتوبر 1980
- 16 - الأزمة الافغانيه وايران - السياسة الدولية - العدد 60 - إبريل 1980
- 17 - د. إسماحيل صبرى مقلد - مسألة أمن الخليج والأبعاد الإستراتيجية والسياسية - السياسة الدولية العدد 70 أكتوبر 1982
- 18 - تصارع القوى العظمى حول البترول، السياسة الدولية - نوفمبر 1975
- 19 - ألغت التهامى - الاوپيك ورفع أسعار البترول - السياسة الدولية العدد 56 - إبريل 1979
- 20 - أماني صالح - إشكاليات العالم العربي المشترك - السياسة الدولية - العدد 102 أكتوبر 1990
- 21 - أيمن السيد عبد الوهاب - مصر ومحاولة إحتواء الأزمة - السياسة الدولية - العدد 102 أكتوبر 1990

- 22 - - المفارقات السياسية وإمكانات نجاحها - المياسة الدولية - العدد 103
يناير 1991
- 23 - - إدارة الأزمة من منظور مياس - مجلة النيل العدد 52 - يناير 1993
- 24 - إيهاب صلاح الدين - أسعار النفط قبل وبعد الأزمة - السياسة الدولية - العدد 103 يناير 1991
- 25 - يوب وود ورد : القادة - اسرار صناعه القرار الأمريكى لهرب الخليج - ترجمه صبحى مشرقى -
موريس خالد، جلال مهد الطليم - القاهرة - سيفكس للطباعة والنشر 1991
- 26 - د. ثناء فؤاد مهد الله - الأردن وأزمة الإختيار الصعب - المياسة الدولية - العدد 102
أكتوبر 1990
- 27 - - مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج - السياسة الدولية العدد 106
أكتوبر 1991
- 28 - جمال الدين محمد على - أوروبا الموحدة ومستقبل الموار العربى الأوروبى - السياسة الدولية -
العدد 100 - أبريل 1990
- 29 - د. جمال زهران : أزمة الخليج فى مواجهة النظام العالمى الجديد - السياسة الدولية
العدد 103 يناير 1991
- 30 - حسن الملكيم - السياسة السوفيتية تجاه منطقة الخليج فى عهد جورباتشوف - مجلة المستقبل
العربى مركز دراسات الوحدة العربيه - العدد 125 يوليو 1989
- 31 - د. حسن بكر - الولايات المتحدة وإدارة عملية الحشد الدولى - السياسة الدولية - العدد 102
أكتوبر 1990
- 32 - خالد المرحاضى - جذور الأزمة بين العراق والكويت - مجلة السياسة الدولية العدد 102
أكتوبر 1990
- 33 - خالد زغلول - إنكاسات الغزو على الإقتصاد المصرى - السياسة الدولية - العدد 102 أكتوبر 1990
- 34 - خالد محمد القاسمى - العمالة الأجنبية وآثارها السلبية على مجتمع الخليج
مجلة دراسات عربية - بيروت - السنة 23 - العدد 2 - ديسمبر 1986
- 35 - راجه إبراهيم صدقي - التوجهات العامة للرنود الفعل الدولية - السياسة الدولية العدد 102
أكتوبر 1990
- 36 - د. رشيد شافير : أزمة الخليج جذور وأفاق - مجلة الفكر الإستراتيجى العربى العدد 35
يناير 1991
- 37 - روبر هذتر : الولايات المتحدة ومازق المختصر - مرض سوسن حسين - السياسة الدولية
العدد 106 - أكتوبر 1991
- 38 - رولان لوم - فشل الإستراتيجية السوفيتية - مرض وتحليل سوسن حسين - السياسة الدولية
العدد 106 - أكتوبر 1991
- 39 - ريتا حمدان - القلق الإسرائيلى إزاء تناسى القوه العسكرية العراقية - دوره وإنكاساته على
أزمة الخليج الراهنة - مجلة الفكر الإستراتيجى العربى - العدد 35 - يناير 1991
- 40 - سامى منصور - (مخبر) الموار العربى الأوروبى - بحث عن بدايه جديده - القاهرة - سلسله
مركز الدراسات السياسيه والإستراتيجية بالأهرام 1984 - رقم 59
- 41 - صفاء موسى : أزمة الخليج والمجموعة الأوروبية - السياسة الدولية - العدد 104 - إبريل 1991
- 42 - صلاح بسيونى : الإتحاد السوفيتى الشرق اوسطى ومقتر السلام - أوراق الشرق الأوسط - العدد
الرايع - نوفمبر 1990

- 43 - طه الجندوب - إعلان دمشق الدلالات والأيام - أوراق الشرق الأوسط العدد الثالث - يوليو - 1991
- 44 - مياس رشدي العماري - إدارة الأزمات الدولية المعاصرة - السياسة الدولية العدد 90 - أكتوبر 87
- 45 - عبد الخالق عبد الله - أزمة الخليج - خلفية الأزمة ودور الإدراك والإدراك العاطفي - المستقبل العربي - العدد 148 - 1991 / 6
- 46 - د. عبد الفتاح الرشدان - السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمة الخليج - المهدات والسلوك - المجلة العربية للدراسات الدولية - العدد الثالث والرابع - ربيع/صيف 1992
- 47 - (4) د. عبد القادر عرابي - المجتمع الدولي والعربي في ضوء المتغيرات الدولية - المستقبل العربي العدد 147 - 1991 / 5
- 48 - عبد الله الأشعل: الجوانب القانونية لازمة الخليج ونظام الجزاءات الدولية - السياسة الدولية العدد 103 - يناير 1991
- 49 - د. عبد الله النفيس: ميزان القوى من واقع التسليح في منطقة الخليج - مجلة السياسة الدولية - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام - السنة 10 - العدد 37 - يوليو 74
- 50 - د. عبد المنعم سميد - الحوار العربي الأوروبي - علاقه قوه أم اعتماد متبادل ؟ المستقبل العربي بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية - السنة 6 - العدد 51 - مايو 1983
- 51 - : الجماعة الأوروبية تجريبه تكامل الوحدة - مركز دراسات الوحدة العربية - سلسلة الثقافة القومية رقم 5 - بيروت 1986
- 52 - : الحوار العربي الأوروبي - دراسة المنهج الأوروبي إزاء الحوار - القاهرة - سلسلة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام - رقم 16 سبتمبر سنة 1975
- 53 - صااد جاد - أوروبا والحرب سياسيا وعسكريا - دراسة في ملف العرب والجماعة الأوروبية 1992 - السياسة الدولية - العدد 99 يناير 1990
- 54 - فتحي حسن مطوع - الموقف السوفيتي وتأثير الوفاق الجديد. السياسة الدولية العدد 102 أكتوبر 1990
- 55 - فرانسوا هيزبورج - الدروس الإستراتيجية لحرب الخليج - سوسن حسين (إعداد) التحديات الكبرى لما بعد حرب الخليج العربي - السياسة الدولية - العدد 106 أكتوبر 1991
- 56 - لطفي الخولي - مأسفة الصعراء والمعادلة السياسية في الشرق الأوسط - أوراق الشرق الأوسط العدد الثاني - القاهرة - مارس 1990
- 57 - ليلى شرف - موقف الأردن من أحداث الخليج - الموقف الرسمي والشعبي وموقف المثقفين - مجلة المستقبل العربي - العدد 148 - 1991 / 6
- 58 - مجدى على مهيد - المقدمات السياسية للفرز - السياسة الدولية - العدد 102 - أكتوبر 1990
- 59 - محمد الأطروش - أزمة الخليج جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها - المستقبل العربي العدد 155 يناير 1992
- 60 - محمد سيد أحمد - حول إشكاليه النظام الدولي الجديد - السياسة الدولية - العدد 104 إبريل 1991
- 61 - د. محمد عبد السلام - إدارة أزمة الخليج : المباراة التي إنقلبت إلى هوب - مجلة الفكر الإستراتيجي العربي - العدد 43 - يناير 1993
- 62 - : خريطة القوى العسكرية المحلية والدولية في منطقة الخليج العربي - السياسة الدولية - العدد 102 - أكتوبر 1990

- 63 - معالم الإستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي من وجهة النظر الأمريكية الصوفيتي - السياسة الدولية - العدد 68 - إبريل 1982
- 64 - د. محمد عبد الملك عبد الكريم المذوكل - موقف اليمن الشعبي والرسمي من أزمة الخليج العربي مجلة المستقبل العربي الصادرة عن مركز بحوث الوحدة العربية - العدد 145
- 65 - عميد/ مراد إبراهيم الحسوتي - السيناريو المتوقع للحل العسكري ونتائجه وأبعاده مجلة السياسة الدولية - العدد 102 أكتوبر 1990
- 66 - - تصورات حول الترتيبات العسكرية في المنطقة العربية - مجلة السياسة الدولية - العدد 103 - يناير 1991
- 67 - د. مصطفى علوي - الدراسات الإستراتيجية العربية - مفهوم القرار الإستراتيجي - مجلة الفكر العربي - العدد 37 - يوليو 1991
- 68 - مصطفى كركوتى - أزمة الخليج تقرر اسماً جديده لعلاقات جديده - مجلة الباحث العربي - يصدرها مركز الدراسات العربية بلندن - يونيو 1991 - العدد (26)
- 69 - - إدارة أزمة الخليج - مواقف الأطراف المتقلبة - مجلة العلوم الإجتماعية - العدد الثالث - يناير 1991
- 70 - د. مدوح البلتاجي - كلمة العدد - مجلة النيل - العدد 52 - يناير 1993
- 71 - د. نادية مصطفى - الدبلوماسية الفرنسية والغزو الإسرائيلي للبنان - الفكر الإستراتيجي العربي - العدد الخامس - أكتوبر 1982
- 72 - - أوروبا الغربية ولبنان الخليج - 1980 : 1985 - الفكر الإستراتيجي العربي العدد 28 - إبريل 1989
- 73 - د. نازلي موهي أحمد: سياسة الجماعه الأوروبيه تجاه العالم الثالث في الثمانينيات - الفكر الإستراتيجي العربي العدد 36 - إبريل 1991
- 74 - نازي ريشاني : السياسة الخارجية الأمريكية ما بين المحرقة الأوروبية وأزمة الخليج - مجلة الفكر الإستراتيجي العربي العدد 35 - يناير 1991
- 75 - نجيب عبد الفتاح : الاداره القانونيه الدوليه للازمه في الخليج - السياسه الدوليه العدد 102 أكتوبر 1990
- 76 - نبيه الأصفهاني : الموقف الأوروبي من مؤتمر السلام الدولي - السياسة الدولية. العدد 90 - أكتوبر 1987.
- 77 - : المبادرة الأوروبية من ستراسبورج إلى الجنتية - السياسة الدولية . العدد 61 - يوليو 1980.
78. - (أعداد) وثائق خاصة بالأزمة - السياسة الدولية - العدد 102 أكتوبر 1990.
- 79 - : يوميات حرب الخليج - السياسة الدولية العدد 104 أبريل 1991.
- 80 - : يوميات أزمة الخليج - السياسة الدولية العدد 103 يناير 1991.
- 81 - د. هشام بدوي - التعاون بين السوق الأوروبية المشتركة ودول مجلس التعاون الخليجي - السياسة الدولية العدد 96 - إبريل 1989
- 82 - وحيد عيد للعيد - مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد الغزو - السياسة الدولية العدد 102 أكتوبر 1990
- 83 - د. وردة بدوان - اقرار الإستراتيجي الإسرائيلي خلال أزمة الخليج - مجلة الفكر الإستراتيجي العربي - العدد 37 - يوليو 1991

- 84- أزمة الخليج والنظام الدولي - مجله العلوم الإجتماعيه - العدد الاول / الثاني
جامعة الكويت - ربيع / صيف 1991
- 85- كلمه الافتتاحيه - أزمة الخليج وخيار الفرعه الاخيره- الفكر الإستراتيجى العربى - العدد 35
يناير 1991
- 86- أوراق الشرق الأوسط - العدد الاول - ملف العدد (أزمة الخليج) - القاهرة - نوفمبر 1990

ثالثاً : البحوث والحراسات

- 1- د. أحمد أمين عامر - أزمة فقه الأزمة - مجموعة محاضرات غير منشورة القيت على طلبة الماجستير بالمركز القومي للدراسات الأممية - جامعة الدول العربية - الرياض 1991
- 2- د. أحمد عامر - القائد في موقف الأزمة - مجموعة محاضرات غير منشورة القيت على طلبة الماجستير بالمركز القومي للدراسات الأممية - الرياض 1991
- 3- د. أحمد يوسف أحمد - أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي - أوراق عمل ومناقشات الندوة (وآخرون) الفكرية التي ينظمها مركز دراسات الوحدة العربية في خير الدين حسيب (محرر) أكتوبر 1991
- 4- د. أحمد يوسف أحمد - النظام العربي وأزمة الخليج - في الإنعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج - أحمد يوسف (محرر) مركز دراسات البحوث السياسية 1990
- 5- د. يواقيم رزق مرقس - الحق الثأري وأزمة الخليج العربي - مركز الدراسات السياسية (وآخرون) والإستراتيجية للأهرام سنة 1990 وأيضاً الكويت حدوداً ووجوداً من منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس - إعداد مجموعة باحثين 1990
- 6- سليمان ماجد الشاهين وكيل وزارة خارجية الكويت - محاضره القيت بمركز البحوث والدراسات السياسية - جامعه القاهرة بتاريخ 14 فبراير 1990
- 7- د. محمد السيد سليم: العرب والبحث من الإتحاد السوفيتي - بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية - مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة - 1991
- 8- د. جابر سعيد عوض - مواقف القوى السياسية المصرية من حرب الخليج الثانية وما بعدها في مصطفى علوي (محرر) حرب الخليج والسياسة المصرية - مركز البحوث والدراسات السياسية القاهرة 1992
- 9- د. عبد المنعم سليم - الحقيقة والخيال مصر الجماعه الأوروبية 1992 - بحث مقدم الى ندوة مصر والجماعه الإقتصادية الأوروبية 1992 - الأقصر 1990 - جامعه القاهرة - مركز البحوث السياسية والإستراتيجيه
- 10- طارق البشري - في تعقيبه على بحث الأزمة - السياسة الداخلية في الوطن العربي أ.د. مصطفى كامل السيد - مقدم إلى ندوة الوطن العربي في عالم متغير . أزمة الخليج الثانية عام 1990
- 11- محمد سيد أحمد - مستقبل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في ضوء أزمة الخليج والمستقبل العربي - مركز المأمين
- 12- د. نادية محمود مصطفى - تعقيب على بحث الموقف الأوروبي من أزمة الخليج - للدكتور خالد شاذي - في نأزلى معوض أحمد (محرر) الوطن العربي في عالم متغير 1990
- 13- :..... : أزمة الخليج والنظام الدولي - في أحمد يوسف (محرر) الإنعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - القاهرة 1991

- 14 - د. حسن ثافعه : الامم المتحدة وأزمته الخليج - دراسته حاله في نظام الامن الجماعي - في احمد الرشيدى (محرر) الإنتمكاسات الدولية والإقليمية لأزمته الخليج - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - القاهرة 1991
- 15 - د. أسامة الفزائلى حرب - أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربى - أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التى ينظمها مركز دراسات الوحدة العربية فى خير الدين حميد (محرر) - أكتوبر 1991
- 16 - د. مصطفى ملوى - القواتان العظمىتان وإدارة أزمة الشرق الأوسط فى د. أحمد الرشيدى (محرر) الإنتمكاسات الدولية والإقليمية لأزمته الخليج - مركز البحوث والدراسات السياسية - 1991

رابعاً : الرسائل العلمية

- 1 - أحمد يوسف احمد - السياسة الخارجية السوفيتية تجاه إسرائيل 1948-1956 - رساله ماجستير غير منشوره مقدمه لكليه الإقتصاد والعلوم السياسيه - جامعه القاهرة - 1974
- 2 - محمد مبارك بن سعيد الشهرانى - أثر المعلومات والإتصالات فى إدارة الأزمات - المركز العربى للدراسات الامنية والتدريب - جامعه الدول العربيه - الرياض - بحث غير منشور - لنيل درجة الماجستير فى العلوم الامنية 1982
- 3 - محمد ميد ناجى - إقتصاديات دول الخليج العربيه بين التخلّف والتنمية وإستراتيجية الإعتماد على الذات العربيه فى التنمية - رساله دكتوراه مقدمه الى كلية الإقتصاد والعلوم السياسيه - جامعه القاهرة 1987 غير منشور
- 4 - نواف مساعد بن عبد العزيز - مجلس التعاون لدول الخليج العربيه - دراسته قانونيه سياسيه فى التنظيم الدولى - رساله ماجستير غير منشور لكليه الإقتصاد القاهرة 1988
- 5 - مارك كليفنج الهاجرى - التكامل الإقليمى فى منطقة الخليج - دراسة تحليلية لمجلس التعاون الخليجى - بحث غير منشور للمصطفى على درجة الدكتوراه من كلية تجارة بورسعيد - جامعه قناة السويس 1990

خامساً : مصف ومجلات

- 1 - وليم روجرز : البترول والشركليون - مجله ميد ايست - اوبزرفر - وشنطن مارس 1978
- 2 - صحيفه الشرق الاوسط - 8 مارس 1980
- 3 - مجله النهار العربى والى - العدد 144 - ابريل 1980
- 4 - النشره الإستراتيجيه - العدد 7 بتاريخ 8 مايو 1980 - لندن
- 5 - صحيفه السياسه الكويتيه بتاريخ 1980/7/31
- 6 - د. عمرو ابراهيم القطيب : الامن العربى فى منطقه الخليج - جريده الخليج - العدد 1/3/1981
- 7 - صحيفه القيس الكويتيه بتاريخ 1981/3/4
- 8 - صحيفه الإتماد لبرنلى 1986/3/15
- 9 - جريده الاهرام 1988/12/30
- 10 - جريده الاهرام 1989/1/23
- 11 - الاهرام 1990/8/3
- 12 - الاهرام 1990/8/4
- 13 - الاهرام 1990/8/5
- 14 - جريده النهار - 9 اغسطس 1990
- 15 - جريده الرأى - العدد الصغير فى 1990/8/7 - عمان - الأردن
- 16 - الاهرام 1990/8/18
- 17 - الاهرام 1990/8/19
- 18 - محمد سيد احمد - قوة بوليسيه تملو سياده الدول - الاهرام 1990/8/30
- 19 - شريف الشويلش - جبهه عالميه موحده لفرض إحترام قرارات الأمم المتحده على العراق
- 20 - - أوروبا تستثمر أزمة الخليج لتتشيط وحلتها السياسيه - الاهرام - 1990/9/23
- 21 - خليل على فهمى - أزمة ميطانيا . أزمة الخليج - الاهرام 90/10/22
- 22 - صلاح الدين حافظ - نحن وأوروبا أزمة واحدة - الاهرام 90/10/31
- 23 - جريده الاهرام - القاهرة - أيام 3 و 7 و 9/8/10 - 1990
- 24 - جريده الدفاع - 90/11/1
- 25 - الاهرام 22 يناير 1991
- 26 - أوروبا غير الموحده والعرب فى الخليج - الاهرام 1991/2/10
- 27 - جريده الاهرام 1991/2/2
- 28 - جريده الاهرام 1991/2/13
- 29 - محمد سيد أحمد - حتى لا تميد العرب عن هدفها - الاهرام 91/2/14
- 30 - شريف الشويلش - فرنسا تميد تكليفه خصوصيه موقفها فى الشرق الاوسط والعالم العربى
- 31 - ساميه الجندي : فى العالم الجديد من يفرض النظام وعلى من ؟ الاهرام 91/4/5
- 32 - إدوارد شيفرتانزه - إختيارى - مرض وتعليل عيد الملك خليل - الاهرام - 1991/6/5
- 33 - عصام الدين حواس : العرب والنظام المالى الجديد - الاهرام 1991/6/16
- 34 - رؤيه سياسيه من واشنطن - المصياقه الامريكيه للسلام فى العالم - اهرام 91/6/19

- 35 - ماطلف الغمري : جسر الإتصال بين موسكو والعالم الثالث - جريدة الأهرام - 10 / 2 / 1991
- 36 - رؤية استراتيجية فرنسية - أمريكا تواجه مشاكل ما بعد الخليج - الأهرام 26 / 12 / 1991
- 37 - ماطلف الغمري : لعبه الحرب القادم ، المدر المحتمل - الأهرام 12 / 2 / 92
- 38 - جريدة الأهرام 25 / 3 / 1993
- 39 - حديث الرئيس محمد حسنى مبارك لجريدة مايو القاهرية فى 15 / 11 / 1990
- 40 - حديث الرئيس محمد حسنى مبارك فى لقائه بالشيخ زايد بالإمارات - الأهرام 24 / 11 / 1990
- 41 - حديث الفريق يوسف صبرى أبو طالب وزير الدفاع المصري لجريدة الأهرام 10 / 3 / 1991
- 42 - خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك - الأهرام 13 / 3 / 1991
- 43 - حديث الدكتور عصمت عبد المهيد وزير الخارجية المصري - الأهرام 14 / 1 / 1991
- 44 - حديث الملك حسين للذامة البريطانية فى 7 / 8 / 1990
- 45 - حديث للسفير السوفيتى بالقاهرة سجله المصور القاهرة 15 / 3 / 1991

سائلاً : التقارير

- 1 - التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام القاهرة - 1991
- 2 - التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1991 - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام القاهرة - 1992
- 3 - أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية - الهيئة العامة للإستعلامات - القاهرة - أغسطس 1992
- 4 - مواقف مصر من أزمة الخليج - الهيئة العامة للإستعلامات - القاهرة - أغسطس 1992

First : Books

- 1- Alexander L. George, Strategic for crisis management in Alexander L. George (ed.) *Avoiding war, Problems of Crisis management* - Westview press - 1991.
- 2- Alexander L. George, Preface in Alexander L. George, (ed.) *Avoiding War* op. cit.
- 3- Alexander L. George, Introduction To Part Two, in Alexander L. George, (ed.) *Avoiding War* op. cit.
- 4- Alexander L. George, the Cuban Missile Crisis, in Alexander L. George (ed) *Avoiding War, Problems of Crisis Management*.
- 5- Alexander L. George, the Persian Gulf Crisis, 1989,1990, in Alexander L. George (ed)
- 6- Alexander L. George, The Persian Gulf Crisis (1990 - 1991) in Alexander L. George (ed.) *Avoiding War Problems of Crisis Management*, Westview Press 1991
- 7- A. George, Managing U.S.Soviet Rivalry: Problems of Crisis Prevention, Boulder Co., Westview Press 1984.
- 8- Adeed Dawisha, Jordan in The Middle East, The Art of Survival in The Shipping of An Arab Statment, Ed., Patrick Seal. London : Quarted Books, 1983.
- 9- Admiral Flmo Zumwalt, Hearings before the Committee on Iranian and Insular Affairs, US. Senata, 93 rd Congress. 1st Sessvon (US Cont Printing office, Washington D.C. 1973
- 10- Arther Stein, The Nation at War. The Johns Hopkins University Press Bottimore and London, 1978
- 11- Charles F. Hermann and Linda P. Brady, *Alternative Models of International Crisis* In Hermann (Ed.) Op. Cit.
- 12- Charles F. Hermann (ed.), *International Crisis* New York, The Free Press 1972.
- 13- Clive Archer, *International Organization*, London, George Allen & Union, 1983.
- 14- Colin Creighton and Martin Shaw Eds ' *The Sociology of War and Peace*. Mac Millan Press. London, 1987
- 15- Daniel Frei, *International Crisis And Crisis Management* (Praeger Publishers, New York, 1978
- 16- Drysdale Alas dair & R.A. Hinnebush : *Syria & the Middle East Peace Process*, New York Council on foreign relations Press 1991.
- 17- G. Snyder, *Crisis Bargaining* in Charles F. Hermann (ed.), *International Crisis Insights from Behavioural Research*, New York, The Free Press.
- 18- G. Snyder, *Crisis Bargaining*, in Charles F. Hermann (ed.).
- 19- Gregory Trevorton (ed.), *Crisis Management and The Super Powers in The Middle East* (London IISS - 1981).
- 20- George Lenszowski, *The Middle East in the World Affairs*, 4th ed. Ithaca N. 4.,
- 21- Haward H. Inter (The Concept of Crisis as Viewed by the United States Department of state) in Charles F. Hermann (Ed.), *International Crisis : Insights from Behavioural Research*. New York : The Free Press. 1972 Cornell Uni Versity Press 1988, esp. The Introduction.
- 22- Henery A. Kissenger, *White House Years*, (Boston, Little Brown & Compony, 1979.
- 23- Jerfol M. Post, *The Impact of Crisis Induced Stress on Policy Makers*, in Alexander L. George, (Ed.) *Avoiding War* op. - cit.
- 24- J. Phillip Rogers, *Crisis Bargaining and Crisis Management* in Alexander L. George (ed.), *Avoiding War* op. cit.
- 25- Jonathan M. Roberts, *Decision Making during International Crisis*, Foreword by Paul Smores, Mac Millan Press, 1988

- 26- John Stoessinger, Nations in Darkness (New York : Random house 1991)
- 27- Johan Gottung, The European Community : A Super Power in The Making (London, George Allen and Unwin Ltd. 1973)
- 28- Jean Edward Smith, George Bush's war. Henry Holt & Company Inc, New York , 1992. Robert Sticer, with enough shouels, Reagan, Bush and Nuclear war, (New York - Randon House, 1982).
- 29- Kahin Herman, on Escalation, Praeger N. 4. 1965.
- 30- Miller Rent and Scef, Iraq, The concept of Crisis : Current Status and Mental Health (Implication, HuMan Organization, Vol. 22 London 1979).
- 31- M. Boyer and J. Wilkenfeld: Third Party Intention: The super Power as crisis Managmers; in M. Breaker and J. Winenfeld (eds.) Crisis conflict and Stability, New York: Pergomun Press.
- 32- Naurice East - Why Nations Act : The Aoretical Perspectives for Comporative Foreign Policy Studies (Berery Hills : Saye Publications , 1978)
- 33- Paul Marantz & Blema, S. Stunbery, ed, Superpower Involment in Middle East, Dynamics of Foreign Policy. U.S.A. 1985
- 34- Robert Scheer, With Enought shouels. Rcagan, Bush and Nuclear war (New York, Randon House 1992 Also Michael I. Klare, Behind Desert storm : The New Military Paradigm Technology review (May. June. 1991).
- 35- Robert Litwak, Sources of Inter - State Conflict, Security in The Persian Gulf, 2 (Aldershot, Hants, Eng. : Gower, 1981)
- 36- Robenson James A., The Concept of Crisis in Decision Making, National Institute Social and Behavioural Science (Symosla Studies, No. 11, Washington, 1981)
- 37- Snyder, Richard C. Bruer H. W., and Spin B. Foreign Policy Decision Making : An Approach to The Study of International Politics (N. Y, Free Press) 1976
- 38- Shahram Chubin, Security in the Persion Gulf, the Role of Outside Power.
- 39- Tim Niblock, Iraq : The Contemporary State (Biddles Ltd. Guidford and King's Lynn, 1983)
- 40- Warren Phillips and Richard Demronas, Crisis Waring : The Perception Behaviour Interface Cardon and Breach Science Publishers U.S.A. 1983 .
- 41- Winer A., Ji and Kahin, H., Crisis and Arms Control, Haldson, N., 4. 1965.

Second: Periodicals

- 1- Barry Rubing, Drowning in the Gulf, Foreign Policy.
- 2- Bruce Panot, Soviet national Security under Gorbachev. Problems of Communications, Nov. ,dec. 1988.
- 3- Ellen Laipson, Europe's Role in The Middle East : Enduring Ties - Emerging Opportunities, Middle East Journal, Vol. 44, N. 1 (Winter 1990)
- 4- Fredrick W. Axelgard, US. Policy in the Gulf - Ascond look Current Issues - December, 1987.
- 5- Gary Sick , Hussein Must Be Stopped , The New York Times , August 3 , 1990.
- 6- Harold Brown Department of Dofense, Annal Report, Fiscal Year, 1981.
- 7- Henry Kissinger , The Game Has Just Begun , The Washington Post , August 19 , 1990
- 8- Hadar L. , the United Stats Europe and the Middle East (World Policy Journal) 8, Summer 1991, .
- 9- Herman F. Elites, Security Considerations in the Persian Gulf International Security Vol. No. Feb. 1989.
- 10- Iran : America's Complex, Middle East International, November 1979 .
- 11- J. Peterson ,Defending Arabia : Evolution of Responsibility Orbis, Vol. 28, N. 3, 1984.
- 12- Jonathan Wilkon, Feld, Virginio Lee Lussier and Dale Tohtinen (Conflict International in The Middle East 1949 : 1976, The Journal of Con flict Resolution Vol., XVI, No. 2 June, 1972
- 13- Jim Heaqland J.P. Smith, Saudi Arabia and the United States, Survival, Mach, April 1978.
- 14- Jagat S. Medte, A Neutral Solution, Foreign Policy, Summer 1982.
- 15- Kenneth N. Wattz, A Strategg for Rapid Deployment force Internationa Security 5 Spring 1981.
- 16- Lasswell, Harold D. and Koplane Abraham, Power and Society : Afron work for Political Inquiry , (Yale Law School Studies, Vol. 2 Newhaven 1982
- 17- Mohammed Ayooob, South-West Asia : Begeinings of a New Cold War, World' Review Vol. 20 - 3, August 1981 .
- 18- Margarat Garvard Warner, Tim Barker's Biggest Test, Newsweek January 14, 1991.
- 19- M.L. El Azhary, the Attitude of the Superpowers Lowards He Gulf wan International Affairs Autumn, 1983, Vol. 59 . No. 4.
- 20- News week , 1/10/1990
- 21- Paul Marantz OP. Cit
- 22- Quincy Wright, (The Escalation of International Conflict) The Journal of Conflict Resolution, Vol. IX, No. 4, December, 1965

- 23- Richard Folk, [Questions the UN Mandate in the Gulf] IFDA Dossier
(April- June - 1991).
- 24- Strategy in the Decade of the 1980 by Paul H. Nitze in Foreign Affairs. Sep. 1981
- 25- Stanly W.Cloud , International Times. Vol. 137, No 5 Feb. 4,1991. .
- 26- The Sunday Times Feb. 2, 1991
- 27- The Current Soviet Line in the Middle East and the Persian Gulf, East West Ligest,
Vol. 16, No. 10, May 1980.
- 28- William Dowell, Marching To Aconclusion,International Times,Vol. 137. No, 9,
March 4,1991.
- 29- U.S. Department of Defence, Conduct of the Persion Gulf war : Final Report to
Congress, April 1992, and House Armed Services Commette, Defense for a
New Ero : Lessons of the Persion Gulf war, U.S.Government Printing office
Washington D.C. 1992 .

Third : Other Sources

- 1- Emile Nakhleh, Arab-American Relations.
- 2- Michael Sterner, The Iran Iraq War, Foreign Affairs, (Fall 1984)
- 3- Shatram Clubin, Security in the Presian Gulf.
- 4- Wadouda Badran, Arab .EEC. Economic Relations Under The Mediterranean Policy,
(Amman:Report on The Euro - Arab Dialogue issues and Prospect , Arab
Thought Forum, Euro-Arab Dialogue III Seminar 29 - 30 /11 / 87)

خاتمه البحث النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج :

يخلص الباحث من العرض السابق من خلال جميع فصول البحث الى محاوله إظهار عدده نتائج يمكن تقسيمها الى ثلاثة أقسام . الأول وهو ما يتعلق بالنتائج الخاصة بمفهوم الأزمه السياسه عمومأ . والثانى وهونتايج أزمه الخليج العربيه الثالثه ذات الصفه الإقليميه . والثالث النتايج ذات الصفه الدوليه . وذلك وفق البيان التالى :

(ا) النتايج الخاصه بمفهوم الأزمه السياسيه :

1- إن مفهوم إدارة الأزمه مفهوم قديم أخذت به دول كثيره سواء فى مشاكلها الداخليه أو الدوليه ، ولكنه كعلم فهو حديث نسبياً حيث لم تهتم به الكتابات إلا فى أواخر هذا القرن . ولم يصل بعد الى مرحله الإكتمال كعلم أوحى نظريه ، لكن إستطاع بعض المفكرين والقاده والدول من خلال تجاربها الذاتيه ودراسه حالات الآخرين أن يتطور بعض الأدس والمفاهيم التى يمكن الإهتمام بها عند مواجهه الأزمات الأخرى ، ليس بالقياس ولكن بالفهم والدراسه وإستنتاجات الأحكام . أى أن الإستلوب العلمى يمكن أن يطبق من خلال المفاهيم ليثبت مدى عموميتها وصحتها أو خصوصيتها أو إختلافها ، ومن خلال دراسه هذه الأزمات وإستنتاج هذه العموميات يمكن الوصول بعلم إداره الأزمه الى مرحله النضج ، وهو ما تعاوله بعض مراكز البحث فى الوقت الراهن .

2- إن نظام المعلومات الرشيد يعتبر ركيزه أساسيه لعملية إداره الأزمه ، حيث يتوقف على مدى توافر المعلومات الدقيقه عن الأزمه بكافه عناصرها مدى الرشده الذى يصاحب عملية إدارتها ، والعملية القراريه التى تتخللها ، وبالتالى تصبح المعلومات جوهر العملية القراريه ويشكلان معاً المعاور الرئيسيه التى يتوقف عليها القدره على التصدى لإداره أى أزمه . وبالتالى - وطالما أن المجتمع الدولى تسيطر به مجموعه من المتغيرات المتشابكه والمعقد التاريخى منها والحديث الملى منها والدولى - تزداد أهميه المعلومات .

3- إن منهج النظم كآداة تحليليه لدراسه وتحليل المشكلات المطروحه يكون مناسباً عند التصدى لإداره الأزمات ، نظراً لما يتيحه هذا المنهج من وجود علاقات متشابكه بين معظم المتغيرات المحيطه بالمشكله محل الدراسه بالإضافة الى محاوله إيجاد نوع من التكامل والتنسيق والتجانس بين هذه المتغيرات مما قد ينتج مخرجات متناسقه ومحققه لأهداف الدراسه .

4- لا يوجد أزمة سياسية تاريخية أو معاصرة ، مهما تعددت أطرافها وتجدرت أسبابها لا تخضع للتحليل العلمي وفق النماذج العلمية المتفق عليها ، ولكن المشكلة ترجع الى الصعوبة في إخضاع أزمة ما الى منهج وحيد من تلك النماذج لتحليلها ودراستها ، ففي الغالب يستلزم الأمر الإستعانة بأكثر من منهج ، كما حدث في أزمة الخليج العربي الثاني .

5- يوجد نوع من الأزمات السياسية ذو أهمية خاصة جداً ، وهو ما سيعرف بالآزمات السياسية السرطانية وهي ليست نوعيه جديده ، ولكن يزداد إيقاع تواجدها مع التقدم العلمي والتقدم في الاتصالات والمواصلات والإعتماد الدولي المتبادل ، وتنبع خطورتها من تغلغلها الشديد وقوة إنتشارها ، وهي أزمات قد تكون سياسيه أو إقتصادييه أو أيديولوجيه ، وهي ذات نفقات باهظة لا يمكن حصرها ولا يمكن التنبؤ بمدى أثارها زماناً ومكاناً ومحقاً وإتجاهاً ، أثارها ذات قوى دفع متسلسل ذاتي غير عقلاني . وعند التصدي لمسببها فإن العلاقات الدولييه في منطقه تفاقمها لا تغدو كما كانت . كما أنها تعد نقطه تحول في النظام الإقليمي والعالمي وهي أيضا تزيد من الإعتماد المتبادل بينهما .

ب) النتائج الإقليمية لأزمة الخليج العربي الثاني :

نظراً لأن أزمة الخليج العربي الثاني هي أزمة سرطانية في المقام الأول ، لذا فإن محاوله تتبع أثارها ونتائجها الحاضره والمستقبلية والسياسيه والإقتصادييه والإجتماعيه ممل من قبيل المستحيلات . لذا فسوف نحاول حصر تلك النتائج الظاهره والواضحه في المدى الحاضر والمنظور محاولين قدر الإمكان الإمساك بأغلب تلك النتائج أهميه وتأثيراً وظهوراً .

1- أصادت أزمة الخليج العربي الثاني للأذهان الأهميه الحاضره والمستقبلية لمنطقه الخليج العربي للإقليم المحيط والعالم لما تشتهل من موقع جغرافي إستراتيجي فريد ، وأيضاً لما تعويه من ثروات بترولييه وماليه وتعدينييه يعطى فرصه لمن يسيطر عليها لتزويده بإمكانات هائله .

2- أثبتت سيناريو الأزمة وتطورات الأحداث وأدعاءات القيادة العراقيه الي افتقار المنطقه للشخصيه الكاريزميه العربيه القادره على التعبير عن معاناه الجماهير الأنعرييه والقادره على توحيد صفوفها ونضالها لمواجهة المشاكل التي تعانيها وتحقيق الآمال التي تسعى إليها وأولها إعادة الكرامه العربيه في وقت تتخالف فيه .

3- أثبتت الأزمة مدى تعمق وتجذر التيار الديني الإسلامي في نفوس الجماهير العربييه ودول الجوار وإحساسهم بأنه الملاذ والمُلجأ الأخير لتحقيق آمالهم وأنه المُنقذ لنرجعاتهم وأمالهم . وقد وعى ذلك الرئيس العراقي صدام حسين وأحسن

إستغلال هذه الحقيقة.

4- أظهرت الأزمه أن مفاهيم القوميه العربيه بكل أركانها وأسسها وأهدافها مازالت باقية فى نفوس الجماهير العربيه رغم مرور السنين على وفاة أربابها لها وهو الرئيس جمال عبد الناصر ومحاولات الغرب العديده القضاء عليها . فرغم أن الأزمه كانت فى أقصى الشرق إلا أن جميع الجماهير العربيه فى كل البقاع تجاوزت معها و بنفس الدرجه رغم أن الكثير منها لاتمسه بصوره مباشره . كما أظهرت مدى حساسية الجماهير العربيه لتواجد القوات العسكريه الأجنبيه حتي ولو كانت للدفاع عنهم .

5- غياب مفهوم أو معنى واضح ومحدد للنظام العربى ، و غياب مبادئ أساسيه تشكل هذا النظام وتؤمن بها الجماهير العربيه ، ويعد الميثاق لا يسمح لأى كيان سياسى بالخروج عنه ، كما تشكل نظام خبيط سياسى يكفل توحيد الجماهير العربيه سياسياً ويحدد هويتهم ويمنع حدوث مثل أزمه الخليج العربيه الثاني مره أخرى .

6- إفتقاد منطقه الخليج العربى لنظام أمنى قومى ذاتى ، يحقق لتلك الاقطار الأمن والأمان الإقليمى ودون الارتباط أو الإعتماد على قوى خارجيه عربيه أوغاليه .

7- أثبتت الأزمه أن الكيان الإسرائيلى كيان مزروع غريب وملفوظ من الامه العربيه ورجل الشارع العربى ، مهما بدا مرحلياً أن توجهاته تتفق مع المصلحه العربيه ، وقد وعى هذه الحقيقه الرئيس صدام حسين بمحاولة إستشارتها وإدخالها ساحة المعركه ، وأيضاً حاكم الكويت حين أعلن إستعداده لطلب العون من الشيطان ذاته هُذاً إسرائيل .

8- أثبتت الأزمه أن الديمقراطيه كقيمه وإسلوب حكم هامه جداً جداً ، ، فلو توافرت فى العراق مثلاً كان الموقف مغالفاً تماماً منذ البدايه وأيضاً لو كانت هذه القيمه متواجده فى بعض الاقطار العربيه لإختلفت توجهاتها مع الأزمه .

9- أثبتت الأزمه أن لمصريذاتها دور وثقل عربى وإقليمى هام جداً ، مهما إختلفت الظروف والمحددات المحليه والإقليميه ، فقد كان تواجدها فى الأزمه-إستناداً لهذه الحقيقه - مطلوب من القوى المؤثره فيها ، مما دفع تلك القوى للسعى لتشجيع تدخلها فى الأزمه ، وخاصه إذا توافق هذا الدور مع الموقف السورى .

10- أثبت سيناريو الأزمه أن الإنعكاسات المصريه معها كانت سليمه وصحيحه وحيويه، مهما إختلفت وجهات النظر فى تلك الحقيقه حتى ولو قيل أنه حق نتج عنه باطل ، فلم يكن أمامها إستناداً لدورها ومكانتها وحجمها إلا أن تتصرف وفق هذا الإسلوب . حتى أنه يعاب عليها التأخير فى الإعلان عن الموقف الرسمى أكثر من

24 ساعه كامله .

- 11- أضعفت الأزمة من القوى القومية العربية الشاملة وكيانها المتحد وجعلها عرضة للإختراق من القوى السياسية والعسكرية الغربية وبخاصة أمريكا . كما زادت من إنقسام القوى نفسها بين مؤيد ومعارض للمواقف المختلفة من الأزمة .
 - 12- اضطرت الدول الخليجية القبول بما كانت لا تقبله من قبل وهو التواجد العسكري الغربى المكثف بكافة صورته بدعوى حماية المنطقة من الأخطار المحيطة .
 - 13- زادت من تقارب الدول العربية الخليجية معاً من واقع زيادته إحساسهم بعقده الخوف وتأكيد المخاطر الخارجيه تجاههم .
 - 14- زادت الأزمة من التقارب الخليجي الإيراني التركي ، وزادت من إقتناع الدول الخليجية بأهميه الدور الأمنى فى المنطقة لإيران .
 - 15- فقدت القضية الفلسطينية السند المالى والدمع الخليجي الكبير . كما فقدت منظمه التحرير مصداقيتها العالميه بوصفها منظمه تدعو لتحرير الوطن .
 - 16- أدت الى إرهاب منطقه الخليج العربى مادياً ، ولفترة طويله مستقبلية ، نتيجة للنفقات التى تكبدتها فى حرب التحرير وأيضاً الى التزاماتها تجاه الدول المتضرره من الأزمة والتى شاركت فى تحرير الكويت .
 - 17- إن المنطقة العربيه محاطه بدول جوار غير عربيه - حتى ولو كانت متحده معها فى العقيدة الدينيه - إلا أنها ذات أطماع توسعيه فى المنطقه تهدف منها الى عوده إمبراطوريتها السابقيه وهيمنتها على المنطقه .
 - 18- زياده أهميه تركيا للولايات المتحده بوصفها قاعده غربيه متقدمه بالمنطقه وأيضاً لإستقرارها وثبات نظامها السياسى الداخلى وإستناده الى أسس ديمقراطيه منظمه .
 - 19- مثلت الأزمة مكاسب سياسيه وإقتصاديه وإقليميه وعالميه لإيران كانت تحلم بها دائماً .
 - 20- مثلت الأزمة فرصه عظيمه لإسرائيل لتحقيق مكاسب عسكريه وسياسيه التواجد المقبول (على مضض) من الدول العربيه المحيطة والخليجيه .
 - 21- لقد شكلت أزمة الخليج العربيه الثانيه الأساس والمعدات والبيئه التى أحسنت ألوقه العالميه إيجادها وإستغلالها لإعادة تشكيل المنطقه من جديد بصوره مغايره كلياً لما كانت تحلم به من قبل وبصوره تضمن دور مهيمن وباقى ومعتترف به لإسرائيل من المحيط العربى .. ولكن هل تفلح ؟
- ج) النتائج العالميه لأزمه الخليج العربيه الثانيه ؛
- 1- لقد مكنت الأزمة القوى الغربيه وخاصه الولايات المتحده من بتحول المنطقه بشروط وبصفه دائمه وملزمه للدول الخليجيه ، كما مكنتها من التواجد العسكري

والسياسي المطلوب من الدول العربية الخليجي ، كما مكنتها : أيضاً من تنفيذ رؤيتها لها للأمن في المنطقة وبالمسائل التي ترضى عنها .
2- إستطاعت الولايات المتحدة من خلال الإدارة الرشيده للأزمة أن تكرر وتعمق الخلافات بين الدول الأوروبية وأن تظهر حقيقة عدم إمكانية الظهور بشخصية دولية مستقبلية فاعله بدون الشريك الأكبر وهو الولايات المتحدة . وبالتالي وضعت العراقيل الكفيلة بتأجيل قيام مشروع أوروبا الموحده .

3- كما تمكنت الولايات المتحدة أيضاً من خلال الإدارة الرشيده للأزمة من العمل على سرعه القضاء على الكتله الشرقيه الشيوعيه وتفتيتها من خلال العقبات التي وضعتها أمام قيام الإتحاد السوفيتي بدور فاعل ومؤثر كقوة عظمى ، وبالتالي مكن بقيه الدول الشرقيه - علاوة على بقيه العوامل الأخرى - من الخروج من سلطانه . كما أن الأزمة كان لها الدور الأكبر في عدم تفرغ الكتله العربيه وعلى رأسها الولايات المتحدة لتقديم العون الإقتصادي لها مما ساعد على سرعه تفاقم الأوضاع ، الإقتصادي والسياسي الداخليه به . مع الإحاطه بأن الإتحاد السوفيتي والكتله الشرقيه مموماً لم يكن أمامها غير إتباع سياسه الوقوف ضد العراق نظراً لأنها كانت السياسه الوحيده التي تمكنها من أن تحافظ على توجهاتها الجديده وسياستها التي كانت تحاول أن تظهر من خلالها أمام العالم في هذه الفتره .

4- كشفت الأزمة أن الأمن القومي الأوربي قد يهدد بإزمات وصراعات إقليمييه تحدث على بعد آلاف الأميال من القاره الأوربيه ولا تملك السيطرة على تداعياتها في حين أنها تشكل خطراً جوهرياً على أمنها القومي .

5- أثبتت الأزمة أن دول المجموعه الأوربيه حالياً " كمنح الطعام " لا يصلح لذاته وجبه ذاتيه مستقله ، ولكن لا يمكن لأي وجبه أن تتواجد بدونها فدول المجموعه الأوربيه يجب أن تعامل وفق هذا المفهوم ، فلها دور هام ويجب أن يوضع في الإعتبار ، ولكن ليس بصفه فاعل أساسي وحيد ، فقد أثبتت الأزمة محدوديه قدره الدول الأوربيه على العمل في الوقت الحاضر .

6- نجحت الولايات المتحدة في إستغلال الأزمة لتعطيل دوره القيادي في العالم ، كما أثبتت قدرتها على التنظيم والإداره والحشد العالمي متى أرادت لتحقيق أهدافها .

7- أثبتت الأزمة ثبات الأهداف الأمريكيه في المنطقه ، فهي الحفاظ على الأوضاع السياسييه ونظم الحكم الموجوده الموائيه لها لمنع تغلغل الشيوعيه في المنطقه وأيضاً الحصول على البترول رخيص في حاله السلم ومؤكد في حاله الحرب ، لذلك إندفعت للعمل بالأزمة ، وذلك لتحقيق هدف أهم وأشمل وأعم وهو الإنفراد بالسيطره الدوليه مهما اختلفت مراحلها ومحدداتها .

8- رأى البعض أن الولايات المتحدة لم يحلها التوفيق في إختيار موعد تفجير الأزمة والتدخل لملها ، حيث تم ذلك بصورة مكنته من الإنفراد بمقدرات العالم في وقت هي غير مژهله له اقتصادياً ، وبالتالي ستؤدى الى نتائج عكس ما كانت تهدف له .

9- أمضى سيناريو حل الأزمة دوراً ومكانه ظاهريه جديده للأمم المتحدة - رغم أنها قد إستخدمت من الولايات المتحدة كمجرد ستار وواجهه لتمصقاتها - إلا أن ذلك قد يكون خطوه لتدميم الإتجاه نحو الإعتماد على التنظيم الدولى فى حل المشاكل والأزمات وتكوين أعراف وسوابق قانونيه دوليه جديده لم تكن معروفه من قبل وخاصه وأنه حظيت بشبه إجماع دولى.

10- لقد كان من الأمور المسلم بها أن الأيدولوجيات هي التى تحرك السياسه و الإقتصاد . وقد كان ذلك واضحاً فى أسلوب حياه الكتله الشرقيه بزعامة الإتحاد السوفيتى . أما بعد تفاقم أزمة الخليج فقد ثبت تحول هذه الحقيقه الى أن الإقتصاد والفره الإقتصاديه والقضاء على المشاكل الإجتماعيه هو الذى يحرك السياسه وبالتالي الأيدولوجيه وذلك إذا كان لها مكاناً باقياً .

11- كان ثمة رأى فى سبيله للتبلور والظهور ، يقضى بأن العصر الحديث سيكون القلب والسياده فيه للقوى الإقتصاديه العملاقه ، وكان المثال الواضح لتأييد هذا الإتجاه اليابان وأوروبا الموحده أو ألمانيا ، وكان هذا الإتجاه يذهب الى أن القوى العسكريه فى سبيلها الى أن يهشم دورها وبالتالي بدايه افول الإمبراطوريات القائمة عليها مثل الولايات المتحدة ، ولكن أزمة الخليج أثبتت عكس ذلك ، أن القلب والسياده فى النهايه للقوى العسكريه ، وأن العنصر الإقتصادى يكون عنصر هام وحيوى جداً ولكنه ليس الأهم أو الأكثر حسماً ، حيث تبقى القوى العسكريه التى تعتمد على بقية عناصر القوه القوميه الشامله والصعيحه هي الأكثر أهميه ، ولعل هذا مانراه فى سياسه الولايات المتحدة ، فقد أبركت هذه الحقيقه وأكملت الركن الذى لم يكن لديها على نفس مستوى بقية الأركان ولم تكن تقوى مليه بمفردها وهو ركن القوى الإقتصاديه القوميه فى أزمة الخليج وذلك من دول التحالف بصوره فبطريقه مكنتها منها كلياً ، حتى عدت وكأنها خاصه بها تماماً . ولعل هذا هو ما يجعلنا نعرض لمفهوم جديد فى البحث إلا انه قديم قدم التاريخ الإنسانى وهو مفهوم الدوله العالميه .

الدوله العالميه :

١ إن الطبيعه البشريه - ومن خلال دراسات علم الإجتماع - تؤكد أن التجمعات البشريه تتجه الى العيش داخل جماعات ، وتميل تلك الجماعات الى تسليم مقاليد أمورها الى فرد واحد ، قد يكون رب الأسره فى نطاق الأسره الواحد أو زعيم الجماعه

أو القبيلة في الحياة القبلية البدائية ، أو رئيس الدولة في مفهوم الدولة الحديث ، وأيضا داخل الجسم الإنساني الواحد ترى هذه الحقيقة حيث يوجد عقل بشري واحد فقط هو الذي يتحكم في حياته فكما إن علوم الفلك والطبيعة النووية تؤكدان هذه الحقيقة ، لذلك فإن البشرية كلها على نطاق الكرة الأرضية لا بد وأن تميل إلى نفس المنطق وأن يتحكم فيها دولة واحدة . ذلك فهي فكره طبيعیه تتفق وسلوك الإنسان وهي أيضا فكره ازليہ إرتبطت بنشأة الانسان داخل مجتمع واحد وإن اختلفت صورها وأنواعها . ونحن الآن نحاول إزالة الغبار عنها .

إن التاريخ يؤكد هذه الفكرة . فكما أن وجود زعيمين في قبيلة واحدة لابد أن يؤدي الأمر بها إلى الإقتتال وفنائهما وظهور زعيم جديد أوفناء إحداهما وسيادة الآخر على رأس القبيلة . فإنه عبر إستعراض حركة التاريخ كانت هناك دولة واحدة هي القوية والمهيمنة والمسيطره على مقاليد الأمور وفق طبيعیه العصر والمرحلة التي تمر بها البشرية في ذلك الزمان ، ومدى مقدار العلوم والمعرفة التي يتمتع بها الانسان اوبمعني اصبح طبيعیه ونوع الحضارة والثقافة السائدة في هذا العصر . فتكون قيادتها وزعامتها للعالم وفق هذه المبدعات ، الإغريق ثم الرومان في العصر القديم ثم الدولة الفارسية فالإسلامية وحديثاً كان الإمبراطوريه الإنجليزيه وأثناء عصر الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة الأمريکیه . ولكن يلاحظ أنه قد يتواجد في عصر متقاطع مع عصر سياده هذه الدولة المهيمنة والمسيطره دولة أخرى ، وقد تبدو وللوهلة الأولى إنهما يمثلان معاً ما عرف بتوازن القوى -المصالح والأمن في العالم والغياہ للدول والكيانات المستضعف ، وأيضا عدم مقالة وشطط إحداهما - ولكن الحقيقة . أنه لم يكن هناك أبداً قوتان متماثلتان ومتغلبتان في القوة . فلم يكونا في الغالب في نفس العصر منذ البدايه وحتى النهاية ، فالرومان والفرس لم يتزامنا تماماً وأيضا الإمبراطوريه الإنجليزيه والفرنسيه ، فبیتما تكون إحداهما في قمة المجد وتكون الثانية إما في طريقها للصعود أو للأول أوحتى القيام بدور معارض فقط . وأيضا لم يكونا أبداً متماثلان في القوة تماماً ، فلا بد أن تكون إحداهما أقوى من الأخرى ، ولكن تمثل إحداهما الدولة العاليیه والأخرى المعارضة اومجرد رد الفعل الذي تخشاه تلك الدولة العاليیه . وقد كان ذلك أيضا في عصر الحرب الباردة ، فلم يكن بمفهوم القوة القوميہ الشامله يماثل الإتحاد السوفييتي الولايات المتحدة وإن اتفقا تقريبا في موازين القوة العسكريه . والدليل أن الإتحاد السوفييتي لم يتحمل التصعيد في المنافسة وإنهار . فالدولة العاليیه كمفهوم كانت موجوده ولم تنقضى في

ظل الحرب البارده ، والذي حدث أن الإتحاد السوفيتي مثل منافس قوى ومعارض متيد أرق الزعيم فتره من الوقت حتى أمكن القضاء عليه نفسه وعادت الأمور الى طبيعتها الأزليه . فالنظام موجود كما هو ولم يتغير ولكن هناك عارض الم به وأمكن القضاء عليه ، وهذا العارض يتكرر كثيراً في التاريخ . وكما أن داخل الدوله رئيس واحد يعاونه في الحكم مؤسسات مختلفه تنفيذه وتشريعيه قضائيه . كما أن الدوله تحصل على الضرائب والموارد العامه اللازمه لإنفاقاتها العامه ، فإن مفهوم الدوله العالميه يحوى نفس الأدوات التى تقوم بعمل مشابه لهذا العمل ، وإن لم تكن ملحوظه للعيان ، ففي العصر الحديث قد تمثل الأمم المتحده والمعكم الدوليه والقرارات الصادره من المنظمه الدوليه والإقليميه والإتفاقيات وتصوص المعاهدات الجماعيه والثنائيه أوحى موقف القوى العالميه المعارضه أو ذات الشأن ، كل ذلك قد يمثل تلك الآليات التى تحكم بها الدوله العالميه أو من خلالها وتتصرف وفقاً لها ، وبالطبع هذه الآليات تختلف من حيث الأشكال والأنواع تبعاً للتقدم الحضارى ونوعه في العصر الذى تتواجد فيه هذه الدوله العالميه فقديمه كانت الدوله العالميه تستخدم قواتها المسلحه فقط واسرى وعبيد الدول الأخرى كجنود في صفوفها وتحت علمها وأيضاً كانت تستخدم أموالها وأموال الدول الأخرى التى تحتلها لتحويل نفقاتها كدوله عالميه ، مثل ما كانت تقوم به الإمبراطوريات المختلفه بالتاريخ وحتى إمبراطوريه بريطانيا العظمى قريباً ، أما حديثاً وفي أزمة الخليج العربيه الثانيه - كمسوره واضحه - فقد رأينا شكل حديث جداً من مفهوم الدوله العالميه ، فقد استخدمت تلك الدوله قوات الدول الأخرى لتنفيذ أهدافها هي (الخاصه والعامه) ، وكان هذا الإستخدام يبدو وكأنه تم بإرادته الطرفين الخالصه . وأيضاً استخدمت تمويل بقية الدول للتدخل في الأزمه وحلها ، وكان يبدو هذا التمويل وقد تم برضاء الطرفين معاً ، ودونما أى حنفظ أو إكراه أو سلب كما كان يحدث في العصور السابقيه . لذلك فإن تتبع سيناريو بدايه ونهايه أزمة الخليج العربيه الثانيه يؤكد معطيات ونتائج هذه الفكره ويؤكد انها ستستمر في أزمنة مشابهه ولكن بمسوره قد تختلف قليلاً تبعاً لظروف كل عصر وكل أزمة أيضاً .

من غير الضروري أن تكون الدوله العالميه دوله تعمل وفق القانون والعداله الطبيعيين ، فكما أن رئيس الدوله قد لا يكون عادلاً (فالعداله مفهوم نسبي) فإن الدوله العالميه قد تخضع تصرفاتها وفق أهدافها ومصالحها ، ولكن من المؤكد أنها كلما تقدمت الحضاره سترامى الى حد كبير الرأى الآخر المتمثل في الرأى العام العالمى والقوى العالميه الأخرى والمبادئ القانونيه السابقيه لإبقاء الكون وحفظه من الفناء ولابقائها هي كدوله عالميه ، أو على الأقل ستحاول ذلك .

الدولة التي تتمتع فقط بالقوة الإقتصادية كاليابان والمانيا وحتى أوروبا الموحدة لا يمكن أن تكون الدولة العالمية ، لأنه لا يمكن الإستغناء عن القوة الشاملة ككل وبخاصة عنصر القوة العسكرية منها ، فالرجل الغنى لا يد له من شخص يحميه أياً كانت مسميات هذه الحماية ، ولا يمكن فرض النظام والقانون والأمن برغيف الخبز فقط ، وبالمطبع يفضل أن يكون رجل الأمن يتمتع بقوة ذاتية تمكنه من أدائه لعمله وتقيه شر الإنحراف قدر الإمكان .

ليس معنى ذلك أن تتحكم الدولة العالمية في النظام العالمي وفق مصلحتها الذاتية فقط ، ولكن الذي يحدث - وتبعاً للتقدم الحضارى السائد في العصر - أن الدولة العالمية ستحكم بما فيه المصلحة العامة - من وجهة نظرها بالمطبع فقط - وإنصيصاً الى رغبات بقية الدول التي تمثل رؤس النظام ومراكز القوى ، ومستويات العياء الداخليه في تلك الدولة العالمية متقاربة الى حد ما مع بقية مستويات المعيشه في الدول رؤس النظام ، فهي رجل الامن الذي هو عضواً في المجتمع يمارس إختصاصات سياده كامله على شعبها فوق إقليم معين مثل اى دولة اخرى ولكن ايضا تتمتع بنفوذ عالمي بهدف عام بخلاف الحكومه العالميه التي هي كيان مستقل عن الدوله ومن المفترض أن يكون فوقها ، ويهيئ السياسسيون أن تكون الأمم المتحده ثواته⁽¹⁾ .

ولقد كانت تمارس هذا الدور - الدوله العالميه - الولايات المتحده في العصر الحديث على إستحياء ، وبعد وضع معارضه ودور الأمم المتحده في الإمتبار . أما في أزمنه الخليج العربيه الثانيه فقط ظهرت صورتها وسلطاتها ومفهومها كاملين كدوله عالميه كامله . ويلاحظ أن هذا المفهوم موجود إلا أن الولايات المتحده قد لا تكون معتاده عليه كلياً أو لاترغب في ممارسته بصوره مطلقه في هذه الفتره ، فقد طبقت بمفهوم علمي في ازمنه الخليج محل البحث وفي ازمنه دكتاتوريتها المفلوج ، وتمارسه بإستحياء في أزمنه اخرى مثل الصومال والبوسنة والهرسك ، وكمان العالم لم يعتاد على وضوح هذه الفكره ولا يريد ان يتقبلها بصوره مطلقه ويسلم أموره ومقاليد دوله واحده . فهو يبحث عن نظام عالمي جديد يفترض فيه أو يتمنى منه ان يتحقق له ما يرغب فيه عن طريقه ، وقيل كل شيء استقلاله وسيادته وكرامته ، فهو بهذا يبحث عن نظام مثالي فاضل طبقاً لوجهه نظره ، ولكن من الثابت أن مفهوم الدوله العالميه مفهوم قديم قدم البشريه ، وهو الاصل ولا فكاك منه ، إلا انه قد يتطور حديثاً الى صوره أكثر عدلاً وديمقراطيه وإنسانيه أو الى صوره الدوله الواحده .

. من الطبيعي أن تختلف طبيعته وظائف الدولة العالمية تبعاً لدى تقدم وإنتشار الحضارة والعصر المتواجده فيه ، فمن المؤكد أن وظائف الدولة الرومانيه كدولة عالميه إختلفت عن وظائف الولايات المتحده الان . وايضاً تختلف تبعاً لدى اعتماد هذه الدولة على أيأ من عناصر القوة الشامله وعدد العناصر المتوافره فيها ، فإعتماد الدولة على القوة العسكريه فقط يؤدي الى إختلاف وظائفها عن الدولة التي تعتمد على جميع عناصر القوة الشامله ، وايضاً تبعاً لدى تفاعل هذه العناصر داخل الدولة ونسبه التوليفه المكونه لهذا التفاعل . ومن الطبيعي انه كلما كان اعتماد هذه الدولة علي جميع العناصر كلما كان افضل ، وكلما كان تفاعلهم بتجانس تام كلما كان افضل ايضاً . مع التسليم بان القوة العسكريه هي الاكثر ظهوراً وتأثيراً الا انها لكي تستمر لابد من ان تدمج ببقيته عناصر القوة الشامله الاخرى ، ولعل هذا هو اهم اسباب إنهياف الإتهام السوفييتي .

إن فكره الدولة العالميه حقيقه وايضاً موجوده وليست من صنع أحد . وهي موجوده برضانا أو بغيره ، لذلك يجب ان نعترف بها وندمجها ونعمل على توجيهها الوجهه التي تحقق الخير للبشريه ، وعلي العموم ان وجود الدوله العالميه كفكره ومبدأ افضل بكثير من عدم وجودها ، ولا يمكن ان يستعاض عنها بالأمم المتحده ، فككره الدوله العالميه طبيعيه واقرب الى الطبيعه البشريه ، وهي لاتقوم بدور رجل البوليس بالضيظ حيث تتدخل في كل النزاعات والازمات الصغيره والكبيره لتحقيق اهداف ومبادئ ساميه ، ولكنها تتدخل فقط في الازمات التي تهدد النظام الانساني والهام منها فقط وايضاً التي تدهي للتدخل فيها من اطرافها وايضاً طبقاً لوجهه نظر النظام السياسى وطبيعته الموجود بالدوله العالميه ذاتها وميولها وإهتماماتها ، وبالطبع وجود مصلحتها الذاتيه في هذا التدخل . وقد تكون هذه المصلحه ادبيه او مغتوبه مثل البقاء بهذه الصفه والقدرة على التصرف في الازمات ، ولعل هذا هو ماإنتمى في أزمة الصومال أو البوسنه والهرسك .

لقد مارست أمريكا هذا الدور في أزمة الخليج ، ولكن قد يحمل الاجل القريب اتياء تغيير في إسم الدوله القائم بهذا الدور من الولايات المتحده الى اى دوله اخرى تتوافر فيها نفس الشروط والمواصفات وتقوم بدور مشابهه . ولعل بوان هذا التغيير ما نراه من إخفاق الولايات المتحده في التعامل مع أزمة الصومال والبوسنه والهرسك رغم اصرارها على ممارسه هذا الدور مع ليبيا .

(1) انظر في الحكومه العالميه :

د بطرس بطرس غالى - الحكومه العالميه - كتاب أكتوبر - دار المعارف - 1992

ثانياً: التوصيات

1- ضرورة وجود لجنة دائمة لإدارة الأزمات التي يتعرض لها النظام بإختلاف أنواعها سواء أكانت أزمات داخلية أو خارجية . سواء أكانت تحت اسم مجلس الوزراء المصغر أو حكومة إدارة الأزمات أو لجنة إدارة الأزمات أو مجلس الدفاع القومي ... الخ . على أن تتوافر في أعضاء هذه اللجنة مواصفات موضوعية وشخصية من حيث دراستهم لمفاهيم ونماذج إدارة الأزمات بالإضافة إلى توافر الأدوات والامكانيات والمعلومات والأجهزة والاتصالات التي تمكنهم من التصدي للأزمات ومواجهتها .

2- يجب الاهتمام بإستكشاف الأزمات السرطانية وتنقيتها من الشوائب ودراستها ومحاولة الوقوف على أسبابها وحصر تداعياتها قدر الإمكان أو التدخل إن أمكن في تشكيل أثارها بهدف توجيهها نحو الأقل من الأثار السيئة وزيادة الأثار الحميدة .

3- الإنتماء الدينى الإسلامى حقيقه واقعه موجوده ومنتشره ومؤثره فى الشخصيه العربيه الى حد كبير ، ولأن الاعتراف بهذه الحقيقه ومحاولة التدخل لتنقيتها من الأثار الضاره والتطرف والاختراق الخارجى لتحقيق أهداف غيرا سلاميه او عربيه مع ضروره الربط بين هذا التيار وطرق ومناهج التقدم العلمى اللذان لا يتعارضان ابداً .

4- يجب العمل على إتخاذ السياسات والاستراتيجيات التى تدعم مفهوم القوميه العربيه لانه حقيقه ومطلب جماهيرى عربى جارف ، وهو غالب فى النهايه لا محاله ، ويجب التعجيل به من اقصر طريق واسلم هدف .

5- يجب دراسه عوامل واسباب ظهور ونجاح النظام الإقليمى العربى ليكون بذاته مانعاً لعدم تكرار مثل هذه الأزمات او العمل على حلها عند ظهورها .

6- يجب الإهتمام بقيم ومفاهيم الديمقراطية لغرسها فى النفوس وتطبيقها من خلال مؤسسات ونظم الحكم العربيه لما يمثله ذلك من ضمان اكيد لتقديم تلك الشعوب ومنع حدوث الأزمات .

7- يجب العمل على سرعة القضاء على الأثار السلبيه والسيئه لازمه الخليج العربيه مثل التواجد العسكرى السياسى الاجنبى بالمنطقه ، مع وضع نظام امن عربى قادر وكفيل بمنع تكرار الازمه مره اخرى .

8- يجب العمل على حل المشاكل والأزمات الاقليميه المتجذره بالمنطقه لانها السبب الكافى دائماً لتوتر المنطقه وتفاقم الأزمات مثل ازمه الخليج .

9- يجب الإهتمام بتدعيم الروابط السياسيه والاقتصاديه بين الدول العربيه ودول

المجموعة الأوروبية واليابان نظراً للأهمية القصوى التي تلعبها هذه الدول وستلعبها في المستقبل القريب في السياسة العالمية ، وأن لم تكن سياسته فاعله إلا أنها سياسة مؤثرة جداً وخاصة وأن اى ازمه بالمنطقة لا بد وأن تهدد مصالح تلك المجموعات .

10- الدولة العالمية حقيقة وواقع موجود يجب الإعتراف به والتسليم بوجوده ، وهذا من شأنه ان يؤدي الى فهم حقيقته وإتخاذ السياسات والسييل التي تكفل الاستفادة من هذه الظاهرة بما يحقق اهداف القومية العربية وعدم التعارض معها .

11- الكيان الإسرائيلي كيان غير طبيعي في المنطقة فهو عاجلاً أو آجلاً مصيره الى ان يلفظ اما ذاتياً او بفعل خارج عنه ، لذا لا يجب التعمويل كثيراً على إتخاذ اى اجراء من شأنه إحداث غير ذلك .

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٩٥/٤٢٠٠٥٠
I . S . B . N .
9 7 7 - 0 4 - 1 339-9

مطبعة الأخوة الأشقاء
للطباعة والنشر والتوزيع
والتصميم والبريد الإلكتروني

المساج / أحمد زكي

هذا الكتاب ..

قامت الدنيا !!! كتم العالم أنفاسه !!! فقد دارت عجلة التاريخ بمعدل أسرع حينما غزت قوات العراق الكويت صباح يوم الثانى من أغسطس ١٩٨٩ ، وأعلنت أنها المحافظة التاسعة عشر بين محافظات جمهورية العراق ... فهل كان ذاك التاريخ هو بداية الأزمة فعلا ... ولماذا ؟
وحينها هاجمت جيوش ثمانية وعشرون دولة قوات العراق الكويت المحتلة لتحريرها صباح يوم ١٧ يناير سنة ١٩٩٠ ...
هل كان ذاك التاريخ أيضا هو بداية حل الأزمة ؟ ولماذا ؟ وحين عاد حاكم الكويت إلى عرشه .. هل انتهت الأزمة بالفعل بكل تداعياتها ؟ ألن تتكرر مستقبلا ؟ وما هو المناخ الإقليمي والعالمى الذى انبثرت من خلاله الأزمة ؟

لقد أثرت الأزمة سياسيا واقتصاديا ثم عسكريا بين العراق والكويت .. فهل اقتضرت تداعياتها ثم آثارها السياسية والإقتصادية والعسكرية أيضا عليهما ؟ وهل انتهت تلك الآثار بتمام تحرير الكويت ؟ وما هو مفهوم الأزمة السياسية السرطانية إذن ؟ وماهى دلالات ومفاهيم نظرية الدولة العالمية ؟ وماهى العلاقة بين أزمة إحتلال العراق للكويت والنظام العالمى الجديد البازغ للوجود الآن ؟ وماالعلاقة بين تلك الأزمة وأزمة الشرق الأوسط والترتيبات السياسية واتفاقيات الصلح الثنائية التى نراها ماثلة الآن بين دول الجوار العربية لإسرائيل فرادى معها ؟ وماالعلاقة بينها أيضا والسوق الشرق أوسطية ؟ وهل سيكتب لتلك الإتفاقيات وهذه السوق النجاح المستقبلى

إنها مثلة كثيرة ناقشها المؤلف وسنجد إجاباتها من خلال صفحات هذا المؤلف الذى يعد إضافة لها أهميتها للمكتبة العربية تغنى كثيرا عن الغرق فى بحار التساؤلات وتعيننا على سبر أغوار المستقبل السياسى للإقليم والعالم